ملف عبد الناصر

بين اليسار المصرى وتوفيق الحكيم

توفيق الحكيم
لطفى الخولى
أحمد عباس صالح
د. لطيفة الزيات
أبو سيف يوسف
خالد محيى الدين
د. فؤاد مرسى
د. عبد العظيم أنيس
د. مراد وهبة
محمد سيد أحمد



ملف عبد الناصر

حوار اليسار المصرى مع توفيق الحكيم

هـذا الكتاب

« الملف » الذى نقدمه ، فى هذا الكتاب ، يضم أعمال الندوة التى نظمتها مجلة الطليعة « القاهرية » ، ونشرتها ، تباعا ، منذ أول كانون الثانى (يناير) ١٩٧٥ تحت عنوان : « اليسار المصرى يحاور توفيق الحكيم » .

وهذه الندوة كان قد اوحى بتنظيمها ظهور كتاب « عودة الوعى » لتوفيق الحكيم . وهو الكتاب الذى أثار عاصفة من الأفعال وردود الأفعال فى جميع المعسكرات السياسية المتصارعة فى مصر ، وفى العالم العربى .

وبادرت مجلة « الطليعة » الى دعوة الكاتب الكبير الى بدء حوار مع عدد من ممثلى اليسار المصرى بمختلف اتجاهاته ومدارسه ، على ان يكون موضوع الحوار : التجربة الناصرية فى ١٨ عاما من ثورة يوليو .

وقد بدأت أولى جلسات الندوة فى « كانون الاول » (ديسمبر ١٩٧٤) — وعقدت جلستها التاسعة والأخيرة فى حزيران (يونيو) ١٩٧٥ .

ولعلنا لا نجاوز الحقيقة اذا قلنا ان لهذا الملف الذى نقدمه الى القراء اهمية خاصة :

أولا : بحكم الوثائق والشهادات التاريخية التى يتضمنها .

ثانيا : بحكم القضايا الأيديولوجية والسياسية التى طرحت فى داخل الندوة .

ثالثا : بحكم نوعية المشاركين فى الحوار ، واهتماماتهم ، وأنشطتهم السياسية والاجتماعية .

ففيما يتعلق بالوثائق والشهادات التاريخية ، تتأكد أهمية الملف ، عندما يتقدم كل من **توفيق الحكيم** و **خالد محيى الدين** بشهادة أو « برؤية من الداخل » للتجربة الناصرية .

أما شهادة **توفيق الحكيم** فترجع اهميتها ، الى أنه كان أبا روحيا لثورة ٢٣ يوليو ، وبالذات فى هذه الفترة التى تولى فيها عبد الناصر مقاليد القيادة والحكم . وتوفيق الحكيم هو القائل عن عبد الناصر :

« انه قرأنى ، وتأثر بى الى حد وصفته بعض الكتب الاجنبية بانه تلميذ افكارى . وكان من مصلحتى الشخصية — اذن — ان استغل هذه الصفة واضخمها بتضخيم منجزاته » .

لكن **توفيق الحكيم** هو القائل ايضا :

« ان الاشتراكية التى تحققت كانت هزيلة »

أما شهادة **خالد محيى الدين** ، فهى « رؤية من الداخل » لضابط أركان الحرب فى سلاح الدبابات ، وعضو التنظيم السرى للضباط الاحرار ، واحد قادته ، وصديق عبد الناصر ، واحد الذين اختلفوا معه فى تاريخ مبكر ، وترك مكانه فى مجلس قيادة الثورة .

فاذا حللنا مادة الملف بعد ذلك ، فان أهميته تتضح عندما نرى أن الندوة كانت — بحق — ساحة للصراع الايديولوجى والسياسى: صراع بين **توفيق الحكيم** وبين المشاركين فى الندوة . وصراع بين الندوة « ككل » وبين بعض الايديولوجيات — المطروحة من خارج الندوة .

لقد كان الحوار حركة مستمرة من الخلاف والاتفاق ، ومن تجاوز التناقضات الى اتفاقات جديدة وخلافات جديدة ، ثم الى اتفاقات عامة على الحد الادنى من المقولات أو الشعارات ، والمواقف ، التى يمكن أن توحد ، أو أن تكون مدخلا « لتوحيد اليسار » .

على أنه اذا أردنا — بالاضافة — ان نقيم المناقشات الفكرية والسياسية التى دارت ، امكن القول بان المشاركين فى النــدوة بما طرحوه من قضايا ، وبحكم تعدد اتجاهاتهم ومنطلقاتهم الفكرية والسياسية ، انما كانوا يقومون بعملية استقراء لمستقبل الصراعات المقبلة ، حتى أن المرء ليتساءل — وهو يتابع النقاش :

— ماذا عسى أن تكشف عنه هذه المناقشات ، من تيارات العمق السياسى والاجتماعى ؟

وأخيرا ، فان لهذا الملف أهمية خاصة ، يستمدها — بلا شك — من نوعية المشاركين فى الندوة ، من الادباء والكتاب ورجال العلم والصحفيين . فهؤلاء جميعا ، قد خاضوا — وبكيفية نشطة — غمار الحياة السياسية فى مصر ، منذ اوائل الاربعينات .

وعندما جاءت ثورة يوليو تفاوتت مواقفهم منها ، وتباينت بين التأييد والمعارضة . بل أن من بينهم عددا من الماركسيين الذين دخلوا فى تناقضات حادة مع قيادة ثورة يوليو ، وكلفهم صــدامهم هذا ، سنوات قليلة أو كثيرة فى السجون والمعتقلات .

لهذا ، ولكل ما سبق ، تقدم « **دار القضايا** » هذا « الملف » ، باعتباره وثيقة تاريخية وسياسية وفكرية هامة ، تزداد اهميتها أكثر فأكثر ، عندما تطرح على الساحة العربية التى تحتدم ، فى هذه الأيام ، بصراعاتها السياسية والعقائدية ، والتى لم تتوقف منذ — رحيل جمال عبد الناصر — عن تقييم دوره ونضاله وتراثه الفكرى ومسئوليته كفرد — وكنظام — عما تحقق من انتصارات وما وقع من هزائم خلال ١٨ عاما من ثورة ٢٣ يوليو .

« الناشر »

الفصل الأول

الرسائل المتبادلة

ما ان صدر كتاب « عودة الوعى » لتوفيق الحكيم ، حتى سارعت قوى اليمين واليسار المتصارعة فى الساحة المصرية الى تحديد موقف من الكتاب وكاتبه

وبين ترحيب اليمين وتهليله ، لما حوى الكتاب من نقد للتجربة الناصرية ، وبين ضيق اليسار وردود فعله الغاضبة ، اهتم الحكيم اهتماما خاصا بحركة اليسار . وشرع يبين انه ، بعمله الذى قدمه ، لم يكن يحمل الماء الى طاحونة اليمين .

ثم زاد على ذلك بان بادر الى فتح الحوار مع اليسار ، حين وجه على صفحات روز اليوسف ، وفى ١٩٧٤/١٠/٢١ ، رسالته المشهورة :

« من توفيق الحكيم الى اليسار المصرى » .

ونشرت الرسالة تحت عنوان :

« لم انقد لحساب الماضى ، وانما لحساب المستقبل »

والتقط لطفى الخولى ، رئيس تحرير الطليعة ، الخيط ووجه رسالة الى توفيق الحكيم يدعوه فيها الى فتح « ملف التجربة » مع اليسار المصرى ، فاستجاب الحكيم برد مكتوب نشر مع رسالة لطفى الخولى فى العدد ١٢ من « الطليعة » (ديسمبر — كانون الاول — ١٩٧٤) . وزاد الحكيم على ذلك بأن أرفق مع رسالته مقتطفات من بعض كتبه اختار لها عنوان « اشتراكيتى » ، ليدلل على انه ، منذ الثلاثينات والأربعينات ، كان يتحرك دائما مع التغيير والتقدم ، ومتعاطفا مع اليسار .

وفى الصفحات التالية الرسالتان المتبادلتان والمقتطفات ورسالة توفيق الحكيم الى روز اليوسف .

رسالة لطفى الخولى الى توفيق الحكيم

أستاذنا الجليل توفيق الحكيم :

تحية طيبة وبعد ..

يدفعني الى كتابة هذه الرسالة عوامل كثيرة ومتداخلة . لا أشك فى انك وقفت عليها وتلمست نوعيتها خلال المناقشات — الحلوة المرة — التى دارت بيننا ، سواء فى مكتبك أم فى بيوت بعض الأصدقاء والزملاء .

ولقد داخلنى الاحساس ، اننا — أنت وأنا — رغم ما هناك من اختلاف فى منهج الرؤية وسنى العمر ، أقرب الى بعضنا البعض فى الاتجاه والموقف ، من قربك الى أولئك الذين يحلو لهم ، من وقت لآخر ، وضع « بريهك » على رؤسهم والاتكاء على « عصاتك » . ثم يقولون فى الاشتراكية واليسار وعبد الناصر والتجربة ، ما قاله مالك فى الخمر ..

ومع ذلك فما زلت محتاجا الى اختبار حقيقة هذا الاحساس وصدقه ، خارج الذات .

ان كل المناقشات التى دارت بيننا ، حتى اليوم ، اتسمت بالعفوية والارتجال غير المنظم . وأحيانا مرت مرورا عابرا بأسئلة وقضايا هامة وحيوية . وكثيرا ما انقطع خيط المناقشة نتيجة تدخلات « الغير » من الأصدقاء وغير الأصدقاء ، أكثر من مرة . فلم أتمكن من تحديد دقيق لأبعاد الرأى أو الموقف الذى تتبنونه وتدعون اليه . باختصار ، لم نصل — رغم حرص كل منا — الى نتيجة محددة بعد ، عن نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف حول المسألة المركزية فى كل القضايا : الى اين تتجه مصر بعد حرب أكتوبر ؟

استاذنا الحكيم :

لعل فى مقدمة ما تعلمناه عنك ، ان الحوار بين الأفكار ، يجب أن يحفر عميقا ، حتى يلتقى بالجذور ، لنتفهم بعد ذلك هوية التفريعات المختلفة ومناحي مساراتها .

واظننى لست فى حاجة الى ان أؤكد ذلك — بادىء ذى بدء — ان توفيق الحكيم الانسان والفنان والمفكر ، كان لا يزال ، هو « حكيمنا » ، الذى أنار لنا منذ أن شرعنا نفك طلاسم اللغة ، طريقنا الى معانقة الواقع واخصابه والتعامل مع تناقضاته ، بهدف تغييره لصالح الانسان .

ومنذ طرقت بروحك وفكرك وفنك أبواب وجداننا وعقولنا ، كنت « كالمتنبى » عندما نزل بمصر ، فملاء الدنيا وشغل الناس .

« بعودة الروح » ملأت دنيانا . و « بعودة الوعى » شغلت الناس . وبين عودة الروح وعودة الوعى تاريخ متصل الحلقات،غنى بالمواقف والابداع . لا يستطيع المرء أن يجتزىء منه حقبة أو موقفا أو عملا ابداعيا واحدا ، ويدعى بأمانة موضوعية ان هذا هو **توفيق الحكيم** .

فى مفهومنا ، نحن الاشتراكيين المصريين ، أن **توفيق الحكيم** « ظاهرة اجتماعية تاريخية » ، الانسان المبدع فيها هو « بطلها » الذى يخوض صراعا دائما ومتجددا مع واقعه وعصره . وأن هذا الصراع يتخذ مواقف متعددة ، تتراوح بين الثورة والتمرد والنقد الاصلاحى واحيانا المساومة التكتيكية وغير التكتيكية . و « بطل » الظاهرة ، يجسد هذا كله فى صور فنية من أعمال مسرحية وروائية ومسروائية وانطباعات ... الخ .

وبالتالى فاذا كان « توفيق الحكيم » ليس هو « عودة الروح » فقط . فهو أيضا ليس « عودة الوعى » وحسب . والا فأين يذهب عصفور من الشرق ، والسلطان الحائر ، وطالع الشجرة ، ونائب الأرياف ... وذلك المفكر الذى جلس ذات ليلة من عام ١٩٣٧ « تحت شمس الفكر » يكتب بشجاعة : « ان الشعب اليوم قد

تغير فى نظرى ، وان عقليته قد تكونت وأصبحت له رغبات حيوية تمس صميم غذائه اليومى وحياته المادية .. انه يطالب اليوم أن يعيش . لا معنويا فقط كما كنا ننــادى بالأمس . ولكن ماديا أيضا ، عن طريق اللقمة المتوافرة للملايين من المحرومين ... على أنه ينبغى لنا مع ذلك أن نتساءل : الى متى نظل فى مصر ، ونحن نملك فيها نظاما ديمقراطيا ، نعتقد ان اصلاح شـــئون الطبقة الفقيرة ، معناه التصدق والاحسان ؟ والى متى ، ونحن لدينا برلمــان ، لا نجــد فيه ممثلين لملايين الطبقــات الفقيرة ، يدافعون عما تراه هذه الطبقات منهضا لها مصلحا لحالها .. » .

اســتاذنا ..

والحديث ذو شجون . اليست « عصا الحكيم » التى رفعتها فى عام ١٩٤٧ فى وجه برجوازية الحرب المصرية الشرهة المستغلة ، هى نفس العصا التى تدب بها اليوم على أرض الواقع المعاصر . قلت يومها : « ان مصر تحولت فى السنوات العشرين الماضية تحولا اقتصاديا ملحوظا ، كان من نتيجته اثراء طبقة من النــاس اثراء سريعا أدى الى نشر مثل عليا جديدة فى المجتمع .. أو على الأصح مثل ليست عليا ، لأنها بذرت فى النفوس بذور المــادية والوصــولية والاستهتار .. » .

لو انك رفعت العصا اليوم فى نهاية ١٩٧٤ فى وجه البرجوازية الجديدة المتجمدة على قيم البرجوازية القديمة ، لرجمك بالحجارة واتهمك بالالحاد واستيراد الأفكار ، أولئك الذين يذرفون ، اليوم دموع التماسيح وهم يقرأون ، من السطح ، كتاب عودة الوعى . ما علينــا ..

ان « **توفيق الحكيم** » ــ فى مفهومنا أيضا ــ ليس كلماته على الورق ، منفصلا عن حركته فى المجتمع خلال مراحل تطوره المختلفة .

« الشيخ » **توفيق الحكيم** فى سجن العمر ، وجه لذات الانسان الذى يطالعنا بوجه « الشاب » **توفيق الحكيم** ، وهو يتأجج حماسا لحركة الشباب فى السبعينيات ضد الهزيمة وعفنها ، يحاورها ويستلهم منها ويخصبها .

وتوفيق الحكيم الذى يدين ، بنفسه ، صمته وغياب وعيه فى « عوده الوعى » ، هو نوع من « البورترية الساخر » لصورة اخرى **لتوفيق الحكيم** ، اعرفها عن قرب ، عندما ضاق بالقيود على حرية التعبير فى عام ١٩٧٠ فكتب رسالة شخصية صادقة وشجاعة الى جمال عبد الناصر .

باختصار .. **توفيق الحكيم** هو « كل » **توفيق الحكيم** . وقيمته الموضوعية تستمد من الطابع العام للظاهرة الاجتماعية التاريخية . وهو طابع وطنى تقدمى . مستقبلى النظرة . عدو للتخلف والجهالة والظلمة والقيود . ولعلنى لا أغامر اذا قلت انه ليس بينه وبين اليمين الغبى الفة أو عمار .

لماذا اكتب لك هذا كله ؟

لأكثر من سبب . لكن لعل أهم هذه الأسباب ، هو التصدى لتلك التيارات التي تنصبك — رغما عنك فيما أعتقد — قيادة لها فى حربها الشرسة الضروس ضد التقدم والحرية والانسان فى بلادنا . ومن هنا كانت محاولتى لتحديد « موقعك » بالنسبة لمواقعنا على خريطة مجتمعنا المعاصر . وبيان أن الأرضية العامة الواسعة ، التى بذلت طوال نصف قرن ، الجهد ، فى حرثها وزرعها بقيم سيادة الانسان على مصيره — وذلك من خلال ابداعه الفكرى ونضاله العملى ، معرفته العقلية ووعيه الوجدانى — هى ذات الأرضية التي نواصل ، بكل العزم والتضحية والأمل ، الحرث والزرع فيها .

لماذا الحرص على تحديد المواقع اليوم ؟

أصدقك القول وأجيب ، لأمرين اثنين :

الأمر الأول :

هو أن اليمين المتخلف الذى طفح على جلد الأمة ، بجهله النشيط ، ورعونته العمياء ، يحاول اليوم أن يصنع من كتاك « عودة الوعى » وما تضمنه من انطباعات سريعة ورؤية ذاتية

لبعض السلبيات فى تجربة العشرين عاما الماضية مدفعا ثقيل العيار ضد حركة التقدم .

الأمر الثـانى :

هو رسالتك المفعمة بالصدق والاخلاص التى وجهتها على صفحات « روز اليوسف » الى اليسار المصرى وذلك من منطلق أنه « أيا كانت مثالياتى ، أعتبر نفسى من المسئولين عن الاشتراكية المصرية » .

فى هذه الرسالة اثرت العديد من النقاط الهامة ، حول موقف اليسار من الناصرية ، وعن أن خوفه من استثمار الرجعية لنقد انجازات عبد الناصر يكاد يوقعه فى موقف رجعى ، فضلا عن قضايا التكتيك والاستراتيجية والموقف التبريرى لليسار .. الخ .

استاذنا الحكيم ..

أنت اذن ، فى هذه الرسالة ، تحدد موقعك بوضوح داخل نفس الأرضية التى ترتكز عليها مواقعنا .

وليس هناك ــ عندك أو عندنا ــ تجربة مقدسة أو شخص مقدس . وليس هناك أيضا ــ عندك أو عندنا ــ هدف الا مواصلة حركة التقدم ، ماديا وروحيا ، لجماهير شعبنا ، نحو اشتراكية حقيقيـة .

اذن لماذا لا نتحاور ــ يا سيدى ــ حوارا جادا منظما ومسئولا ، بهدف الوصول الى تشخيص موضوعى للتجربة والواقع بهدف فرز الايجابيات عن السلبيات واستشراف طريق المستقبل : معطياته ، احتمالاته ، مخاطره ، ضماناته .

لقد طالبت ــ أنت شخصيا ــ اكثر من مرة بفتح ملف التجربة جماعيا وبحرية . وقد هالك أن يتخذ كتيب « عودة الوعى » قميص عثمان بين المتصارعين . بعضهم يتدثر به ليخفى عوراته . وبعضهم

الآخر يقع فى خطأ اعتباره الكلمة الأخيرة « لتوفيق الحكيم » تجب كل كلام سبقه أو كلام يلحقه .

ولقد سمحت لنفسى أن ابحث هذا الأمر مع زملائى فى أسرة تحرير الطليعة وعرضت عليهم مناقشاتى معك . وانه ليسعدنى أن أكتب اليك برغبة «الطليعة» — التى تعرف تقديرها الكبير لفنك — ان تفتح معك هذا الملف من خلال حوار جماعى منظم ومسئول .

وكلنا أمل أن تستجيب لنا ونتلقى منك كلمة القبول .

واذا كان ردك بالايجاب ، فاننا نطمع فى أن لا تبخل علينا باقتراح ، أبعاد الاطار ، التى تراها جوهرية لهذا الحوار .

مع عميق التقدير وصادق الحب والاعزاز .

القاهرة فى ١٩٧٤/١١/١٦

لطفى الخولى

رسالة توفيق الحكيم الى لطفى الخولى

عزيزى الأستاذ لطفى الخولى ..

اشكر لك رسالتك المفعمة بالمودة والمصارحة ، كما أشكر لك ولزملائك فى أسرة تحرير **الطليعة** دعوتكم الى حوار جماعى منظم ومسئول حول تلك القضايا التى ذكرتها فى رسالتك . وهى دعوة تسرنى وتسعدنى .

فالحوار المنظم الخصب ، ضرورى اليوم لتوضيح الرؤية وكشف الطريق . وربما ذهب الحوار الى مناقشة أهم قضية يمكن أن تطرح الساعة للبحث ، وهى « مستقبل الاشتراكية فى مصر » . وقد يرتبط بهذا البحث مناقشة وثيقة الصلة به حول : « وضع اليسار المصرى ونموه وتطوره فى المستقبل » . وقد تصل بنا الآمال الى حد التطلع الى توحيد اليسار المصرى بمختلف اتجاهاته الشاردة وتكتلاته المتباعدة فى « مؤتمر عام » يجعل منه قوة فكرية ضخمة تقوم على منهج محدد مدروس ، يستطيع أن يقيم الاشتراكية فى بلادنا على دعائم متينة قادرة على التوجيه العام ، حتى ننتقل بذلك من مرحلة الاشتراكية العلوية ، التى تهبط من يد الحاكم وقراراته ، الى مرحلة الاشتراكية الحقيقية التى تنبعث من الفكر الثورى الحر المستوحى من الشعب ومطالبه .

وقد يدهش كثيرون لهذه الاهتمامات من شيخ فى أواخر مراحل العمر .. وقد يتساءلون : ما جرى له اليوم ؟ فهم لا يعرفون عنى سوى الفنان ذى البيريه والعصا ، وتلك الصور والحكايات التى يصطنعها الناس عادة للفنانين .. وربما كنت أنت الوحيد بين الاشتراكيين الحقيقيين الذى لن يدهش . لأنك أنت نفسك فنان .. ثم انك أنت أيضا بدأت حياتك فى القانون . وهى سمات وظروف مماثلة لسماتى وظروفى . ومن هنا جاء التقارب بيننا فى الاتجاه والموقف ، كما تقول .

والحق ، انه على الرغم من اختلافنا فى منهج الرؤية وتباعدنا فى السن ، فانى لم اشعر قط بالغربة معك . بل كان شعورى دائما اننا نقف معا على أرض واحدة . ولكن أكثر الآخرين — ولهم الحق — فى حاجة الى اجابة على سؤالهم المستغرب : ماله . ولكل هذا اليوم ؟ ! من اجل هؤلاء رأيت ان أعود الى كتبى القديمة أبحث عن جذورى المتصلة بالاشتراكية فأنا أرفض دائما أن أزرع زرعا فى أرض ليست لى فيها جذور طبيعية . سواء فى الفن أو فى الفكر أو فى المبادىء أو فى العقائد .. ولقد استخرجت على عجل هذه الصفحات من كتاباتى المنشورة فى الثلاثينيات والاربعينيات مما يمكن أن أسميه « اشتراكيتى » لترفق برسالتى هذه اليك .

وهى دلالات على ميول واتجاهات لم يفطن اليها كثيرون ، لان أنظارهم كانت متجهة الى صورتى الفنية وحدها . ولان الفن كان هو الميدان الذى كتب على أن أخوض مشكلاته ، وتلقى على كاهلى واجباته . الى أن انتهت مسئولياتى فيه بظهور المواهب التى حملت عنى أعباءه . واقترب عمرى من النهاية ، وأصبحت مجرد مواطن لا يشغله شاغل غير تلك الآمال التى يريد أن تتحقق لوطنه . ولقد استبد بى هذا الشاغل الى حد العنف فى السؤال : ماذا كسبنا وماذا خسرنا ؟ حتى نستطيع أن نبصر الطريق الواضح الذى يجب أن نسير فيه الى حسن المصير .

وها انت ذا تتيح لنا الفرصة لنبحث كل ذلك . ونناقش كل ذلك فى اطار الحوار المنظم المسئول .

وليس عندى من اقتراح فى هذا الصدد غير الدعوة الى اجراء هذا الحوار بين من تختارهم أنت من صفوة المفكرين الاشتراكيين الأحرار ، على ان تنشر محاضر هذا الحوار ، لتكون نواة لمنهج واضح للفكر الاشتراكى الحر فى بلادنا .

أكرر الشكر لك وللزملاء من أسرة تحرير الطليعة . وتقبل مودتى ومحبتى وتقديرى .

القاهرة فى ١٩٧٤/١١/١٧

توفيق الحكيم

وفيما يلى :

المقتطفات التى اختارها توفيق الحكيم وارفقها برسالة الى لطفى الخولى

فى طريق التحرير :

لا امل فى اصلاح العالم الا اذا عولج شقاء الملايين فى كل أمة من الأمم . من اجل ذلك لم يستطيع حتى الزعماء المروضين (الدكتاتوريين) انفسهم أن يعتمدوا على كلمة « الوطنية » وحدها فى التأثير على الجموع فقرنوها بكلمة « الاشتراكية » .

لا ريب اذن فى أن الاشتراكية هى جوهر لا بد أن يدخل فى تركيب كل نظام سياسى حديث . وكما استطاعت الدكتاتورية اختراع « الوطنية الاشتراكية » فما أيسر على الديموقراطيات انشاء « الديموقراطية الاشتراكية » .

ما أسميه هنا « الديمقراطية الاشتراكية » ان هو الا هذه النظم الاشتراكية التى قامت اليوم داخل اطار الديموقراطية (انجلترا وفرنسا) كما ظهرت من قبل بعض مظاهر تلك النظم داخل اطار الوطنية الدكتاتورية (المانيا النازية وايطاليا الفاشية) .

نحن اليوم اذن امام حرب « الوطنية الاشتراكية » و « الديموقراطية الاشتراكية » .

الديموقراطية الاشتراكية هى من غير شك صياغة مقبولة لجوهرين متلائمين . لكن « الديموقراطية » شىء و « الدولية » شىء آخر . ان جوهر « الاشتراكية » السليم لا يمكن أن يقترن الا بفكرة « الدولية » .

اذا كانت كل ثمرات العالم الجديد بعد ابادة الدكتاتوريات هى تعميم « الديموقراطيات الاشتراكية » لكان هذا جميلا . لكنه ليس كل ما يصبو اليه التقدم الانسانى . ذلك ان « الديموقراطية

الاشتراكية » ليست هى أيضا أكثر من « نظام داخلى » لكل دولة من الدول . وان كل دولة « ديموقراطية اشتراكية » (المقصود بها هنا وفى ذلك الوقت ١٩٤١ دول مثل فرنسا وانجلترا) تستطيع أن تنشىء لنفسها مطامع استعمارية وسياسية قومية تقوم على السيادة الخارجية . وبهذا تستأنف الحروب الاقتصادية والدموية بين الدول « الديموقراطية الاشتراكية » بعضها ضد بعض .

كانت فكرتى منذ اعوام ان « الاشتراكية » ينبغى أن تأتى من الخارج الى الداخل . اى ان تسود بين الدول قبل أن تقر بين الافراد .

(ملحوظة) :

وهذا ما حدث فعلا بعد نشر هذه الكلمات ، اذ تكونت بعدئذ عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية مجموعة الدول الاشتراكية فى أوروبا الشرقية ..) .

الاشتراكية بين الدول فى الانتاج والتوزيع والقانون والنظام . اذا تم ذلك فقد تم كل شىء تبعا لذلك .

(ملحوظة) :

هذه النظرة التنبوئية قد تحققت أيضا بعدئذ فيما يشبه نظام « الكوميكون » بين الدول الاشتراكية الشرقية بعد تكوين مجموعاتها ..)

(من كتاب « سلطان الظلام » طبعة ١٩٤١) .

* * *

لست شيوعيا ولكن

فلأترك هذا الحديث العام ، ولأعرض ما أراه صالحا لبلادى .. لا تعنينى الآن الاسماء ولا الصفات ولا التعاريف .. ولا افكر الآن وانا أتكلم برأسمالية أو اشتراكية أو شيوعية .. انما أنا

ابسط ما اتمناه لأهل بلدى من اصلاح دون تقيد بمبدأ أو بمذهب .. فليس اخطر على امه ناشئه من ان تلبسها مذهب امة أخرى دون نظر الى طبيعتها وحاجتها وحجمها وذوقها وروحها .

أريد أن تتحقق فى بلادى ثلاثة أشياء :

الاول — أن يكون كل ولد يولد ، وكل مواطن يوجد ، ملكا لنفسه وملكا للوطن فى آن ..

كما ان الخلية فى الجسم ملك لنفسها وملك للجسم .. فالوطن مسئول عن الصحة الجثمانية والذهنية لكل مولود وموجود . فالتطبيب بالمجان والتعليم بالمجان .. ان لم يتحقق هذا فلا قيمة لوجود الوطن .. كما لا قيمة لوجود الجسم اذا تخلى عن مصائر الخلايا .. كذلك ما يملكه الفرد فى أرض الوطن هو ملك للفرد وملك للوطن فى آن .. لان قطعة الارض قطعة من لحم الوطن فلا يجوز للفرد أن يسىء استغلالها أو أن يعجز باهماله أو جهله عن استخراج كنوزها وتعطيل نفعها .. فعلى الوطن أن يقسم أرضه أو لحمه الى مناطق تعاونية .. يجرى فيها البذر والزرع والحرث والسماد والحصاد والدراس بآلات حديثة وخبرة علمية لتنتج اكثر ما يمكن من محصول ، هو ثروة للوطن وثروة للفرد فى آن ..

الثانى — أن تمتد يد الضرائب التصاعدية بقوة الى رقاص ساعة العيش ، فلا يتطرف من نهاية الثراء الى نهاية الفقر .. ليهدأ فى الوضع المقبول الذى يقارب ويجانس بين ابناء الوطن .. وان يكون لحكومة الوطن رقابة دقيقة على شركات المرافق العامة كالمياه والنور والمواصلات الخ حتى لا يكون لها غير ربح زهيد لا يبهظ افقر الناس .. فاذا تولت الحكومة ادارتها مبالغة فى الحرص على مصالح الكافة كان ذلك افضل واتم . يضاف الى ذلك واجب آخر على حكومة الوطن : توفير السكن الصالح وتدبير العمل للعاطل وفرض الحد الادنى للاجر الذى يصون للاجير كرامته الادمية ، ويكفل له كمواطن كيانه الداعم لكيان الوطن .

الثالث — العلاقة بين رأس المال والعمل .. وهو جوهر الخلاف بين المذهبين المتصادمين : احدهما يقول أن رأس المال يستغل

العمل ويربح كل كده ويجرع جميع عرقه .. والثانى يقول أن رأس المال هو الذى يجازف فله وحده ثمرة جسارته . والحقيقه التى أراها فى طريق التبلور عندنا الآن : هى ان لا نطالب الان بالقضاء التام على الراسمالية ولا أن نتركها تمرح وحدها فى ثمرة الاستغلال .. ولكن نجعل فى رأيى الآن للعمل شعارا يواجه به رأس المال . « لا تستغلنى واشركنى فى الربح » .

هذا تخطيط عملى بسيط فيما أراه الآن فى هذا الأمر .. لست أحفل الان بما يمكن ان يسمى بين المذاهب ، حسبى انه اتجاه اراه الآن نافعا ميسور التنفيذ ، آمل أن يرى ضوء الشمس فى بلادنا ذات يوم ..

(من كتاب : تأملات فى السياسة)

***

(ملحوظة) :

جاءت بعد ذلك بخمس سنوات ثورة ١٩٥٢ فعلى الدارس والفاحص النظر فى مدى ما نفذ وما تحقق من هذا التخطيط ..).

البرنامج اولا

... ان كل النهضات التى قامت بها الحكومات الحديثة فى بلادها ، خصوصا بعد الحرب (العالمية الأولى) قد تمت وفق منهج مرسوم وتحدد لتنفيذها زمن معلوم . فقالوا هذا « نظام خمسى » وهذا « نظام عشرى » تبعا لعدد السنوات التى قرر الاخصائيون انها لازمة لظهور المشروعات . فأين نحن من هذا ؟ أتستطيع مثلا أن تقول لى هل وضع نظام ثا ت لمحو الأمية من البلاد فى ظرف سنوات معلومة ؟ .. حتى نرتب على هذا الحدث نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية نواجه بها هذه النهضة القادمة ؟ ايمكنك ان تقول لى هل هنالك مشروعات اقتصادية درسها الخبراء وقرروا لها زمنا تتم فيه وتخرج للبلاد فى نهايته

وسيلة جديدة من وسائل الانتاج ، تزيد الثروة الاهلية الزيادة التي تتعادل مع نمو عدد السكان ، وتسد الحاجات المنتظرة والمطالب المستقبلة ، وهل في مقدورك ان تقول لي هل درس الباحثون سياسة ثابتة للتعليم الجامعي وخطة واضحة لتوجيه الثقافة العامة في نهضتنا ؟ والي أي مدى ننحو نحو الحضارات القائمة أو اننا سنبقى حيارى في حدائق المعرفة لا ندرى ماذا نأخذ وماذا ندع ؟ ! فأنت ترى انه لم يوضع شيء بعد — حتى على الورق — لتحديد العمل والزمن الذى يقتضيه التنفيذ لمختلف فروع نهضتنا ، بل انه لم ينظر الى الآن حتى فيما يجب البدء به حالا من هذه المرافق المختلفة تبعا لحاجة البلاد حتى لا يضيع علينا الوقت .

(من كتاب تحت شمس الفكر)

فساد الدولاب

حتى على فرض فراغنا من رسم الخطط ووضع البرامج ، فالباقي بعد ذلك كثير . بل أن مجرد السير الآن في طريق العمل عسير اذ بمن نعمل ؟ أن الايدى العاملة قد لحقها الفساد ، فهى مثل تروس الساعة المختلة تدور في غير حدود . فيد الوزير أحيانا تمتد الى الانظمة والاوضاع تقلبها رأسا على عقب دون أن تصغى الى كلام اصحاب الاختصاصات من المرءوسين ، وان الموظف مهما يكبر ومهما ينبغ لا يعدو أن يكون تابعا يتلقى أمر رئيسه ويؤمن على رغباته وان علم أن فيها الضرر لمصلحة البلاد . وهكذا اهدرت الشجاعة الادبية وجبنت النفوس عن تحمل المسئولية . بل انه ليحدث اكثر من ذلك . فان المسألة الفنية لتعرض احيانا على لجان من الاخصائيين يبحثونها في شهور فيأتى وزير يضرب بنتيجة البحث الطويل عرض الحائط ويؤشر بقلمه الاحمر مناقضا ما جاءت به اللجنة ، كأنما هو يتحدى تلك العقول ليظهر أن رأيه « المرتجل » لساعته خير واحكم من آراء المختصين بعد درس شهور . ولكن الادهى والامر انه يجد في أكثر الاحيان من بين موظفى وزارته ومن بين هؤلاء الاخصائيين انفسهم من يقول « آمين آمين » . فهل بمثل

هذا الدولاب الحكومى نستطيع أن نسير فى تنفيذ خطة أو برنامج ؟ فالى أن يعلم الوزير كيف يحترم رأى موظفيه المختصين ، والى أن يفهم هؤلاء الموظفون كيف يحترمون آراءهم ، الى أن توزع الاعباء والمسئوليات بين الوزير ومعاونيه ، ويحل النظام محل الفوضى فى علاقة الرئيس بالمرؤوس ، فلن تكون الاداة الحكومية صالحة بعد للسير الجدى ، فى تنفيذ مشروع من المشروعات .

(من كتاب تحت شمس الفكر)

* * *

الاحزاب والشعب :

أن المفروض فى ممثلى الشعب أن يتقدموا الى المقاعد النيابية ببرامج ثابتة واضحة ، محدد فيها بالدقة ، الخطط ووسائل التنفيذ لمطالب طبقات الشعب المختلفة التى يمثلونها ... ولكن الذى يحدث اليوم هو غير ذلك . فان كل مشروع حيوى يهم الشعب ، انما يصدر عن جهات أخرى غير ممثلى الشعب ! ... ولم نعد ندرى فيم يمثل هؤلاء الممثلون الامة ؟ ! .

أن الشعب اليوم قد تغير فى نظرى ، وان عقليته قد تكونت ، وأصبحت له رغبات حيوية تمس صميم غذائه اليومى ، وحياته المادية .. انه يطالب اليوم أن يعيش لا معنويا فقط ، كما كنا ننادى بالامس . ولكن ماديا ايضا ، عن طريق اللقمة المتوفرة لملايين من المحرومين ... على انه ينبغى لنا مع ذلك أن نتساءل : الى متى نظل فى مصر ، ونحن نملك فيها نظاما ديموقراطيا ، نعتقد أن اصلاح شئون الطبقة الفقيرة .. معناه التصدق والاحسان ، والى متى ، ونحن لدينا برلمان ، لا نجد فيه ممثلين لملايين الطبقات الفقيرة ، يدافعون عما تراه الطبقات منهضا لها مصلحا لحالها ؟ ! ما معنى الديموقراطية اذا لم تكن هى تمكين طبقات الشعب كلها على اختلاف مراتبها ومطالبها من الدفاع عن نفسها بنفسها تحت قباب المجالس النيابية .. ما من برلمان فى أى بلد ديموقراطى فى العالم يعرف هذا الوضع الذى نحن عليه لانه ما من احزاب فى

العالم تكونت هذا التكوين الشخصي المرتجل كأحزابنا المصرية ذات الصبغة الشخصية الواحدة المتشابهة ! .. فى البلاد الأخرى أحزاب ذات مبادىء مقررة،كل منها يدافع عن حقوق طبقة من طبقات الأمة، على نحو يكفل التوازن بين المصالح ، بينما احزابنا ، على تعدادها وكثرتها ، لا تمثل فى حقيقة الامر ، غير طبقة واحدة : هى طبقــة الملاك .. هى التي نسمع صوتها فى البرلمان . وهى التى اتخــذت لنفسها صفة القوامة على الطبقات الاخرى . وهى التى تستطيع ان تمنع وتحرم الطبقات الاخرى ، حتى من حق الاعتراف بنقاباتها التى تنظم شئونها تدافع عن حقوقها !

ويحضرنى هنا مثل أحب أن أذكره : فقد وجدت فى حانوت حلاقة ذات مرة حلاقين احدهما يعمل الى جانب الاخر ويتقاضيان اجرين متساويين الاول مصرى والثانى يونانى . فعلمت شيئا عجيبا : فقد قال لى العامل المصرى انه وهو فى بلاده لا يستطيع أن يعلم ابناءه بالمجان ، ولا أن يستشفى بالمجان ، وانه لا يجد أحدا ولا هيئة تعينه على تكاليف العيش . بينما زميله اليونانى يعلم أولاده كلهم بالمجان ، فى المدارس اليونانية ، ويستشفى هو وعائلته بالمجــان فى المستشفيات اليونانية ، لان هناك هيئات ونقابات يونانية تعنى اتم العناية بمساعدة العمال والاجراء اليونانيين ! .. وقد روى لى هذا العامل المصرى ايضا انه ذهب بابنته الصــغيرة يوما الى مدرستنا الاولية فوجد عاملا مصريا آخر قد عجز عن دفعمصروفات ابنته على ضآلتها « عشرة قروش شهريا » فاضطر الى العودة بها الى البيت مما حز فى نفس زميلة فاخرج اجره اليومى من جيبه ودفعه من اجله .. لا شك أن اكثر الناس يوافقوننى على أن هذا الوضع للاشياء يجب أن يتغير ..

(من كتاب تحت شمس الفكر .)

***

الفكر والشعب

سألتنى مجلة سياسية عن دور الكتاب الاجتماعيين فى حركة الاصلاح الاجتماعى فاجبت بقولى : « نعم الكتاب والمفكرون هم قادة

الاصلاح ، وهم واضعوا اسسه وخططه فى كل زمان ومكان .. ولئن كانت حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر قد تأخرت حتى اليوم فذلك سببه تقصير الكتاب والأدباء .. انى اتهم بملء فمى الأدب المصرىبهذا الجرم . أن الأدب فىمصر لم يكنالىعهود قريبة غير حلية عاطلة فى معاصم الأدباء . لقد كان يعيش هؤلاء الكتاب لا فقط على هامش المجتمع بل على هامش حياة الاخرين من أصحاب الجاه أو الثراء . لم يكن الادب فى مصر اذن اداة لتسجيل وتوجيه لشئون المجتمع ولم تكن أقلام الكتاب ابواقا توقظ النائمين ، ولكنها كانت معازف ينعس على انغامها المترفون . واذا كان هؤلاء هم كتاب أمة وهذا هو أدبها فلا عجباذا ظلتحال المجتمع المصرى على مانراه اليوم ... على أن الامور بالضرورة قد تغير الآن (١٩٤١) . وانك تستطيع أن تقول أن الادب فى مصر يتجه فى الطريق الصحيح ، وان كثيرا من الكتاب المعاصرين نشروا كتبا وافكارا تتصل بصميم المجتمع ، وان آراءهم تسمع وتحترم وتؤثر احيانا فى اتجاهات الحياة العامة .. » وهنا ذكرتنى تلك المجلة السياسية بانى كنت أول من اقترح منذ عامين (١٩٣٨) انشاء وزارة للشئون الاجتماعية فى حديث لى نقدت فيه النظام البرلمانى كان له ضجة وعوقبت بسببه وكدت أطرد من الحكومة أو احال الى مجلس تأديب ، ولكن المسئولين تراجعوا واكتفوا بخصم خمسة عشر يوما من مرتبى . ولكن وزارة الشئون الاجتماعية التى اقترحتها انشئت فعلا فى عام ١٩٣٩ ... » وكان فى مجرد وجود هذا الهيكل الرسمى المخصص للمسألة الاجتماعية أقوى دعاية لهذه المسألة فى انحاء البلاد ، مما جعل الشعب كله يهتم بالمسألة الاجتماعية بعض اهتمامه بالسياسة واصبحت تثار فى البرلمان قضايا الفلاح والعامل وحقهما فى حياة انسانية معقولة ، وحصة الفقير وحقه فى معونة الغنى . وأصبحنا نسمع كبار الامة يتحدثون عن ضرورة الرقى بمستوى حياة الشعب . وكثرت المحاضرات فى كل مكان وتكونت جمعيات الاصلاح وارتفعت اصوات الرحمة من القلوب وكلمات العدالة والانصاف من الافواه كلها مجمعة على انه **ينبغى وضع حد لما نراه من استئثار مئات من أهل هذه البلاد بالخيرات وترك الملايين فى جوع وعرى كالسائمات** . ولكنى أقول باعتبارى كاتبا أن الأمر لم يعد فى حاجة الى توجيه . فان حال الشعب الآن لا يختلف فيه اثنان. وان قادة الرأى ورجال الامة ومفكريها يعرفون علل الشعب اتم

معرفة ويوضحونها ويصفون لها العلاج . وفى كل يوم يزداد عدد هؤلاء المفكرين والدعاة وتتسع دائرة المصغين الى رسالتهم ، الى ان يأتى اليوم الذى تصبح فيه المسألة الاجتماعية هى المسألة الاولى فى الدولة ، لها صحافتها ولها ساستها ، وعلى اساسها تتقدم الاحزاب الى الحكم . ويكون النجاح أو الاخفاق فى تحقيق برامجها هو الذى يبقى الوزارات او يسقطها .. فها أنت ذا ترى ما ارمى اليه : أن المسألة الاجتماعية عندنا هى فى طور « الهواية » ولن تدخل فى طور « العمل الجدى » الا اذا طالب بها الشعب نفسه .... فالى أن تصبح اذن المسألة الاجتماعية فى مصر ذات تأثير مباشر فى أداة الحكم ، كالمسألة السياسية سواء اجتماعية على الاطلاق ..

(من كتاب تحت شمس الفكر طبعة ١٩٤٢) .

فى اسوان

« ... كان **اسماعيل صدقى باشا** أحد قادة الاقتصاد على المنهج الراسمالى) من نزلاء كتراكت ، فضمتنا الشرفة ، ودار بيننا الحديث فى جمال النيل وجلاله .. ثم فى كنوزه الاقتصادية ايضا ، بل كنوز تلك المنطقة من أرض مصر فقال صدقى : ان الحديد الذى يمكن استخراجه من هنا ، كما جاء فى بعض التقارير، يكفى حاجتنا مئات الاعوام ، وهو من اجود أنواع الحديد ، وربما استطعنا أن نصدر الحديد كما نصدر القطن . أما البترول الابيض الكامن فى ماء النيل ، واعنى به القوة التى يمكن استخراجها من كهربية خزان اسوان وأثرها فى خلق مصر صناعة وحضارة فلا خلاف فيه بين احد اليوم فقلت له : « اذن ما الذى يقعدنا عن الانتفاع بهذه الكنوز » ؟ . قال « الاغراض السياسية » ... قلت داخليا وخارجيا ، هذا صحيح . واذا استطعنا التغلب على التيارات الخارجية ، والضغط الاجنبى ، فهنالك آفتنا الداخلية الكبرى : السياسة للسياسة ، أو على الاصح « السياسة للحكم » . ان العقلية المصرية (بفعل الظلم الطويل) لم تتغير منذ اجيال ، سواء فى الحكام أو المحكومين . فالهدف الرئيسى للحكم هو السيطرة .

ولعل الاحتفاظ التقليدى بوزارة الداخلية ، اى البــوليس والادارة والضبط والربط فيد رئيس الحكومة،وهو مظهر ورمز لهده الفكرة. (كان رئيس الوزراء فى ذلك العهد هو دائما فى نفس الوقت وزير الداخلية) لذلك يمكن فى رأيى تلخيص شعور الفرد العادى (لاعتباره الظلم) فى هذه العبارة : « من لا يستطيع أن يحبسنى ليس له عندي اعتبار ! » فضحك **صدقى باشا** وقال : « هذا بالضبط هو الواقع » فقلت : « ومتى اذن نستطيع أن نرى الفرد العادى فى بلادنا يقول : « من لا يستطيع أن يحسن حالتى ليس له عندى اعتبار » . أظن انه لو حدث هذا لتغير الوضع فى الحال ولم تصبح لنا السياسة للحكم أو السياسة للسياسة ، بل السياسة للاقتصاد.

.. قال لى بعض مهندسى الخزان « خزان اسوان » ان وزير روسيا المفوض (يظهر انه لم يكن لروسيا وقتذاك ١٩٤٥ ممثل فى درجة سفير) عندما جاء أسوان التف حوله بعض شباب الموظفين يسألونه عن البلشفية ، فقال لهم وهو ينظر الى تلك المســاقط المائية الجبــارة : « لا تهتموا هــكذا بالســياسة ، التفتوا الى اقتصاديات بلادكم ! » ...

(من كتاب تأملات فى السياسة) .

* * *

ملحوظــة :

من العجيب أن **خروشوف** بعد ما يقرب من عشرين عاما قال نفس هذه العبارة . فقد جاء فى رسالة من **خروشوف** الى **جمال عبد الناصر** ، وردت فى الصفحة ٢٠ من كتــاب « عبد النــاصر والعالم » **لمحمد حسنين هيكل** (دار النهار ــ بيروت) نصها : « تذكرون أنكم فى احدى محادثاتنا ، أثناء زيارتكم الأخيرة لموسكو ، اعربتم عن الاستياء من حكومات الاقطار العربية المجاورة، وسألتنى عما يجب عمله لتغيير الوضع الداخلى فى تلك الاقطار التى تقف موقف العداء من الجمهورية العربية المتحدة ، وعن المعونة التى يمكن الاتحاد السوفيتى أن يقدمها اليكم فى هذا الصــدد . وكما تذكرون فقد اجبتكم بأنه يجب اظهار التسامح والامتناع عن التدخل فى شئون الدول الأخرى . انما يجب التأثير فى تلك الاقطار عن

طريق القدوة الصالحة والمثل الطيب من جانب الجمهورية العربية المتحدة (وذلك برفع مستوى اقتصاد شعب جمهوريتكم ومستوى ثقافته ورفاهيته وانشاء نظام من شأنه تمكين كل القوى الوطنية ضمن الجمهورية من اظهار مبادأتها .. ولكن يبدو أننى اخفقت فى اقناعكم .... الخ الخ ») ..

* * *

منشآت العمال

« ... هل ارتفاع الاجور يكفى وحده لرفع مستوى المعيشة بين طبقة العمال ؟ لا أظن . والدليل أن اجر العامل اليوم قد ارتفع فى مصر عما كان عليه من قبل ، ولكن مستوى معيشته لم يرتفع بهذه النسبة ... لم تزل أسرة العامل وسكنها وطعامها على الحال القديم ... والحل لهذه المشكلة هو أن تنشأ مصلحة أو وزارة باسم « منشآت العمال » تقوم باستقطاع جزء من أجر كل عامل ، وتجعل حصيلته فى صندوق خاص ، تغذيه الحكومة واصحاب العمل بمبلغ كاف ويوجه هذا المال الى انشاء المشروعات التى ترفع مستوى العمال مباشرة كبناء المساكن الصحية ، والحوانيت التعاونية والاحياء والنوادى العمالية الخ الخ ..

(من كتاب عصا الحكيم ١٩٤٧)

خزان آخر

« ... ان مصر قد تحولت فى السنوات العشرين الماضية تحولا اقتصاديا ملحوظا ، كان من نتيجته اثراء طبقة من الناس اثراء سريعا أدى الى نشر مثل عليا جديدة فى المجتمع ... أو على الاصح مثل ليست عليا .. لأنها بذرت فى النفوس بذور المادية والوصولية والاستهتار .. ولكن هذا الامر ليس بوقف على مصر وحدها .. كل بلاد العالم حدث فيها مثل ذلك ، يوم تمت فيها هذه

التحولات الاقتصادية ، مع هذا الفارق : وهو أن تلك البلاد الاخرى كان فيها مثل عليا حقيقية قوية قبل أن تغزوها (المثل الداخلية غير العليا ، فلم يستطع هذا الغزو أن ينال كثيرا من التقاليد المغروسة فى العلم والخلق والفكر والفن .. أما مصر فلم تكن قد تهيأت بعد لمثل هذا الغزو المادى .. العلاج الآن هو أن نبادر باقامة خزان آخر الى جوار خزان أسوان .. خزان المثل العليا » ...

(من كتاب عصا الحكيم) .

* * *

دواء الغلاء

« ...لا حديث للناس اليوم الا عن الغلاء ... هذا الداء المستعصى الذى تعبت الرؤوس وكلت الهمم فى البحث عن علاجه .. الا ترى له من دواء .. فلنبحث أولا عن أصل هذا المرض ، بعيدا عن نظريات العلماء والخبراء .. فمهما يكن من قوة الاسباب الاقتصادية أو غيرها مما يؤثر فى السوق ويرفع الاسعار فان السبب الاكبر هو فى ايدينا نحن ، بل فى بطوننا ... فمواد الطعام من لحم وفاكهة وارز لن ينخفض سعرها كثيرا فى أى يوم ما دمنا نريد أن نضعها على موائدنا فى كل يوم . أن شراهة المنتج والبائع تنبع من شراهة المشترى والمستهلك (مجتمع الاستهلاك)...واليكم تجربة تثبت ذلك بالدليل ..... قوموا معشر المستهلكين بحملة واسعة النطاق ، واستخدموا فيها الصحف والاذاعة وكافة طرق النشر لتحديد الاصناف وتنظيم الوان الطعام لكل قادر ولكل بيت ، محذرين من أكل الفاكهة أكثر من مرتين فى الاسبوع واللحم أكثر من ثلاث مرات والارز أكثر من مرتين أو ثلاث ، واحملوا حملة شعواء على الاسراف والتبذير والترف المأكل والملبس ، وروجوا للقناعة والبساطة .. افعلوا ذلك بكل وسيلة وانتم ترون العجب : أن الكروش ستختفى وينقص الترهل ومرض السكر وضغط الدم ، وتنقص الاسعار وتعمر الجيوب ويطعم الفقير والغنى .. لا فائدة من علاج الغلاء قبل أن نعالج بطوننا وترفنا .. لا شىء يقتل البائع الطامع غير المشترى القانع » ...

(من كتاب عصا الحكيم) .

هذه بعض آراء واتجاهات متصلة بالروح الاشتراكية مما امكن استخراجه على وجه السرعة من الكتابات المنشورة قبل ١٩٥٢ . وهى الكتابات المباشرة ، الخارجة عن نطاق المؤلفــات الفنية فى الرواية والقصة والمسرحية . ذلك ان الكتابات المباشرة هى التى يعتمد عليها فى تحديد الموقف الاجتماعى للكاتب . أما العمل الفنــى فقد يختلط فيه موقف الكاتب بمواقف اشخاص روايته أو قصته أو مسرحيته . وهذا ما جعلنى استبعد هنا كل الاعمال الفنية ، ولا اعتمد الا على الكتابات المباشرة وحدها . حتى وان كانت بعض الاعمال الفنية تعالج بالفعل بعض النواحى الاجتماعية ، وكان لها من التأثير ما ظهرت نتائجه .

وبعد .. فما هو الموقف الآن ؟ وخاصة بالنسبة الى شيخ مثلى فى المرحلة الاخيرة من العمر ؟ هل اسكن الى الراحة ولى الحق فيها الآن ؟ أو ابذل ما بقى لى من عمر وانفاس فى المشاركة بالجهــد الضئيل فيما اتوقع مجيئه من احداث ؟ .. نعم أن بلادنا مقبــلة على تغييرات اجتماعية لابد منها للسير فى طريق التطور الحتمى . وان ما اخشاه هو أن تضيع فرصة التقدم الحقيقى مرة أخرى فى متاهات تغوص فيها الاقدام ، وان يفشل اصحاب النوايا الطيبة فى غرس اشتراكية حقيقية ، بعيدة عن الشعارات الكلامية ، تنفع الشعب حقا وتحمى حقوق الملايين من الكادحين والمحرومين ،وترفع بمستوى اقتصاد شعبنا (كما نصحنا **خروشوف**) ومستوى ثقافته ورفاهيته الخ ... انى اضع يدى فى يد من يســير بنا فى هــذا الطريق .. وتحت تصرفه أودع رصيدى الباقى من الطاقة القليلة والصحة الضعيفة .. لقد حقق **عبد الناصر** شيئا من الاشتراكية، وكان من الطبيعى والمنطقى أن انوه بذلك واضخمه . انا بالذات لانه كان يعلن انه قرأنى وتأثر بى الى حد وصــفته بعض الكتب الاجنبية بانه تلميذ افكارى . وكان من مصلحتى الشخصية اذن أن استغل هذه الصفة وأضخمها بتضــخيم منجــزاته . ولكن مصر المتجددة هى فى أن لا تقنع وتتجمد على هذه الاشــتراكية الهزيلة وأن تعلم انه قد ضيعت عليها فرصة الاشتراكية الحقيقية حتى تهب مرة أخرى تطالب بها ..

توفيق الحكيم

رسالة توفيق الحكيم الى اليسار المصرى*

بعد الصدمة الاولى لـ « عودة الوعى » وبعد كل ما آثار هذا الكتاب من شكليات وسطحيات فى المواقف والمشاعر ، خاصة فى بعض البلاد العربية التى تسود فيها ناصرية تجارية .. أعتقد أنه آن الاوان للدخول فى صميم القضية التى اثرتها ، ومناقشة جوهر الموضوع بعيدا عن الاشخاص والشخصيات .

وانا اقصد فى حديثى هذا مخاطبة اليسار . لاننى ـ ايا كانت مثاليتى ـ اعتبر نفسى من المسئولين عن الاشتراكية المصرية .

وانا ادرك جيدا موقف اليسار الحالى ، والناصرى بوجه خاص، وخوفه من استثمار الرجعية لنقد انجازات **عبد الناصر** . ولكن خوف اليسار هذا يكاد يوقعه فى موقف رجعى ! فهو ينسى أزمة الديمقراطية التى وقعت فى سنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ . وينسى موقفه من رفض النظام الشمولى الذى ساد فى هذه السنوات . صحيح أن موقف الثورة واتجاهها اختلفا منذ قرارات التأميم . ولكن على اليسار أن يتخفف قليلا من تزيين وتجميل تجربتنا فىالاشتراكية، وتصويرها فى صورة الاشتراكية المثلى . ولعل عذر اليسار فىهذا الموقف خوفه من الردة الى الوراء والى الاسوأ . فهو أذن موقف تكتيكى دعت اليه ضرورات الظروف الحاضرة ، وليس بالموقف الاستراتيجى السليم الصالح للبقاء والاستمرار . ذلك أن القول بأن الناصرية هى الاشتراكية الحقيقة تزييف على الواقع والتاريخ ولا مفر ، ككل تزييف ، من أن يسقط وينكشف . وسيؤدى هذا حتما الى ظهور يسار صادق مع نفسه ومع الحقيقة ، يبنى مذهبه وكفاحه على المذهب الاشتراكى الحقيقى دون استعارة أردية مرقعة .

---

* روزاليوسف : ١٩٧٤/١٠/٢١ (راجع رسالة لطفى الخولى الى الحكيم ص ٩)

وهذا هو ما يجب التنبيه اليه من الآن ، حرصا على مستقبل اليسار فى مصر قبل أن يظهر زيف المقف التكتيكى الحالى المؤقت امام أعين الاشتراكيين المخلصين.

اننى بما كتبت لم اكن اتجنى على **عبد الناصر** كما يقولون . اننى على العكس احبه ، وأقدره لكننى أضع اجتهاداته فى موقعهـا ، واعتبر أن مشكلات الديمقراطية والاشتراكية فى بلادنا ماتزال — بعد عبد الناصر — فى حاجة الى حلول أخرى ثورية وديموقراطية .

اننى لا أنقد لحساب الماضى . وانما لحساب المستقبل .

— حاولت نقد ما رفضت من سلبيات أيام عبد الناصر ، بل أيام السادات أيضا .

أن ميولى التقدمية كانت دائما واضحة ومنذ ما قبل الثورة ويكفى كتاب « سلطان الظلام » الذى كان يحارب النازية منذ أربعين عاما .

أما تعاطفى مع الماركسية التى كنت أدرسها فى العشرينات ، عندما كان عمرا الثورة الروسية أقل من سبع سنوات ، فشىء معروف . وكنا ايامها نرقب انشاء حزب أو اتجاه اشتراكى واضح فى مصر .

ولكل ذلك اعتبر من حقى أن اتكلم اليوم عن الاشتراكية فى مصر . ومن حقى أن أعمل على وضعها على اساس سليم . وان اخاف على اليسار المصرى واحافظ عليه وعلى مستقبله .

وأنا الوم هذا اليسار لانه يتناقض الآن مع نفسه الى حد ما ولانه فى حالة ردة عن الجوهر الحقيقى للاشتراكية لاهتمامه بالتكتيك المؤقت على حساب البرنامج الاشتراكى الحقيقى ، وعلى حساب الاستقلال بمنبر يميزه داخل صيغة التحالف التى خدمت الانتهازية اكثر مما خدمت العمال والمثقفين والفلاحين .

أن خوف اليسار من عودة الرجعية القديمة يجعله يقع — كما قلت — فى خدمة الرجعية الجديدة .

وفى اعتقادى أن اليسار يجب أن ينقد السلبيات المثيرة التى عانينا منها . لان هذا واجبه . ولأن هذا لن يخدم اليمين . وانما سيحرمه من الاستفادة من الموقف التبريرى لليسار .

ثم أن تناقض اليسار مع نفسه يتضاعف عندما نرى القيادة الحاضرة تعلن انها شريك مسئول للقيادة الماضية عن اى شىء يدافع اذن ؟ وضد اى شىء ؟ وماذا ينكر وماذا يتبنى ؟

أن قصة « عودة الوعى » ببساطة هى أننى فى عام ١٩٧٢ ، وفى مناسبة الاحتفال بمرور عشرين عاما على ثورة يوليو ، وجدت نفسى فى أزمة قاسية . فى لحظة استرجاع لعمرى الفكرى ، الذى هو عمر مصر الحديثة ايضا . مصر التى كانت كل كتاباتى ودراساتى ورحلة عمرى تدور حولها . وكان شبابنا فى تلك الايام لا يكف عن الثورة والغضب . فتساءلت : لماذا يصطدم جيل الثورة بالثورة ؟

وجوابا على هذا السؤال كتبت انطباعاتى فى « عودة الوعى » وأوصيت بالانتشر الا بعد أن أودع الحياة .

وما يهمنى الآن هو أن أؤكد وان يفهم اليسار المصرى ، أن جوهر « عودة الوعى » انه نقد لعهد بعد أن صار جزءا من التاريخ . وان هذا التاريخ لا تزال مجهولة تفاصيله وحقائقه وخباياه ومستنداته . ومن الخطأ ، فى حالة كهذه التعجل فى اصدار الاحكام المطلقة ذات اليمين أو ذات اليسار .

الفصل الثانى

جلسات الحوار

دراســـــة موضـوعيـة لامحـاكـمـة النـاصـريـة

بدات هذه الجلسة الأولى من جلسات « ندوة اليسار المصرى مع توفيق الحكيم » بطرح « المجموعة الثانية والمجموعة الثالثة » من وثائق النـدوة (المجمــوعة الأولى هى الرسائل المتبادلة والمنشورة فى الفصل الأول) .

اما المجموعة الثانية من وثائق الندوة فهى الورقة التى قدمها توفيق الحكيم تحت اسم : « برنامج للحوار حول مستقبل الاشتراكية فى مصر ، ووضع اليســار المصرى » .

والمجموعة الثالثة هى الوثيقة التى قامت مجموعة عمل فى « الطليعة » بتقديمهـا للاعداد لهـذا الحوار .

وفى هذه الجلسة تحددت المؤشرات والاتجاهات العامة للندوة ، وحدد توفيق الحكيم ــ بكيفية قاطعة ــ ان هدف الحوار لن يكون محاكمة الناصرية بل دراسة موضوعية جادة تستشرف صورة مصر المقبلة ، والمهام التاريخية المطروحة على قوى اليسار فى البلاد . هذا من ناحية .

ومن ناحية اخرى ، ساد اتفاق ــ فى داخل الندوة ــ على أن تجربة ثورة يوليو ، انما تزداد غنى واتساعا بالمحاولة التى يقدمها ــ فى هذه الجلسة ــ كل من توفيق الحكيم وخالد محى الدين : انها محاولة رؤية التجربة من الداخل وشهادة من مفكر اثر فى ثورة يوليو ، ومن ضابط من الضباط الأحرار شارك فى قيادتها والاعداد لها

■ **لطفي الخولي :**

نود في البداية ان نشكر تفضلكم بقبول دعوة « الطليعة » لاجراء الحوار مع أستاذنا **توفيق الحكيم** ، طبعا الشكر يجب أن يسبقه للاستاذ **توفيق الحكيم** مرتين : المرة الأولى : على اصدار كتاب « عودة الوعي » الذي فتح الطريق لمثل هذه المناقشات الخصبة ، المرة الثانية على أنه استجاب لدعوة « الطليعة » برحابة صدر واستاذية نقدره عليهما كل التقدير . وفي خطابه الى **الطليعة** استشرف **الحكيم** آفاق المستقبل بأكثر مما كان الانسان يقدر ويتوقع . وأعني به اهتمامه بقضية الاشتراكية وقضية اليسار في مصر ، ذلك الاهتمام العميق الذي بدا في الرسالة .

وبالتالي ، فان المناقشة ، حتى تكون مثمرة ، فقد كان لابد من أن تأتي الى هنا كل اتجاهات اليسار في مصر ، على قدر الممكن . طبعا مثل هذا اللقاء الأول : في هذا الحوار ، لا يمثل كل اتجاهات اليسار . ولكننا حريصون على توسيع هذه الجبهة ، ودائرة المتناقشين والمتحاورين ، وذلك حسب ما سنتفق عليه في حوارنا . كان اهتمامنا ، أيضا ، أن تكون الندوة ممثلة للاجيال المختلفة في المجتمع المصري ، خاصة أجيال الشباب . وهي غنية وفياضة وكثيرة الأسئلة ، وتطرح باخلاص قضايا حيوية حول واقع ومستقبل مصر والوطن العربي .. الخ .

ان مثل هذا اللقاء يمكن أن يكون مجرد ثرثرة أو كما نقول « دردشة » مثقفين تضاف الى « الدردشات » السابقة الكثيرة . وعلى العكس ، من الممكن أن يكون عملا فكريا وسياسيا حقيقيا ، من شأنه ان يمهد الطريق لمواصلة السير في وضوح ، نحو المستقبل، كما قال الأستاذ **توفيق الحكيم** في رسالته . وكذلك من أجل الوقوف ضد الهجمة اليمينية المتخلفة والمشحونة بالجهالة والتي تظن ان المجتمع قد أصبح « سداح مداح » لها ، وأنه لا توجد قوى وطنية تقدمية تستطيع أن تتصدى لها .

ومن هنا ، تنبع اهمية ان الأستاذ **توفيق الحكيم** ، بعد كل ما حدث ، يحرص على أن يحدد موقعه على أرضية القوى الوطنية

والتقدمية ، ويؤكد اهتمامه بمستقبل قوى التقدم والتحرر . وذلك ، بعد أن حاولوا — مرة — أن يتخذوا من كتاب عودة الوعى درعا يحميهم من القوى الاشتراكية والتقدمية ، حاولوا ، مرة أخرى ، أن يتخذوا منه مدفعا يوجهونه الى صدور التقدم والتحرر فى بلادنا .

ان هذه الجلسة ، هى فى الواقع ، جلسة استعراض عام للرؤية والمواقف . واقترح ان نستعرض ما يمكن أن يسمى بوثائق هذا الحوار وهى ثلاثة أنواع :

المجموعة الأولى :

هو ما نشر فى **الطليعة** فى العدد الماضى من الرسالتين المتبادلتين ومقال الأستاذ **توفيق الحكيم** المرفق بالرسالة .

المجموعة الثانية :

هى الورقة التى قدمها الأستاذ **توفيق الحكيم** تحت اسم برنامج للحوار حول مستقبل الاشتراكية فى مصر ووضع اليسار المصرى .

المجموعة الثالثة :

هى الوثيقة التى قامت مجموعة عمل فى **الطليعة** بتقديمها ، للاعداد لهذا الحوار .

ومسئول هذه المجموعة هو زميلنا الدكتور **مراد وهبه** . قدمت هذه المجموعة ورقة تحت اسم المدخل الى حوار مع **توفيق الحكيم** .

وافترض ، انه من خلال مناقشة كل هذه الأوراق ، ومن المناقشة الأولية مع الأستاذ **الحكيم** ، نحاول أن نترجم هــذه الأوراق ، الى جدول اعمال محدد يتم على أساسه الحوار .

هل ترون أن نقرأ الوثائق أولا لأن بعضنا لم يطلع عليها ، وهى على العموم صغيرة الحجم ؟ اذا وافقتم نبدأ بها .

(موافقة عامة من جميع المشتركين فى الندوة) .

■ **لطفى الخولى :**

أظن المجموعة الأولى كلكم قرأتموها ، وهى مجموعة الرسائل المتبادلة فى **الطليعة** وليس هناك داع الى قراءتها .

واسمحوا لى اذن ، أن أبدأ بقراءة ورقة الأستاذ **توفيق الحكيم** وهذا نصها :

« برنامج للحوار حول مستقبل الاشتراكية فى مصر ووضع اليسار المصرى » :

« تنفيذا للاتفاق الذى تم بمقتضى الرسالتين المتبادلتين بيننا ، أنا و**لطفى الخولى** ، والمنشورتين فى عدد ديسمبر ١٩٧٤ من مجلة « **الطليعة** » بشأن الحوار المقترح اجراؤه حول مستقبل الاشتراكية فى مصر ، ووضع اليسار المصرى وتطوره فى المستقبل ، رأيت من الضرورى تحديد النقاط التى يجرى فيها الحديث والفحص والتحليل فى هذه النقاط الثلاث الأساسية :

١ ــ الشكل .

٢ ــ المضمون .

٣ ــ التجربة .

١ ــ بالنسبة للشكل :

فمن حيث الشكل ، فلابد فى البداية من طرح هذا السؤال : ما هو الاطار الذى يتحرك فيه الآن اليسار المصرى والاشتراكية المصرية ؟ هل يوجد تجسيد محسوس لهما فى صورة حزب أو جمعية تمهد لحزب كالجمعية الفابية مثلا التى مهدت لحزب العمال ؟

ان اليسار بعد ان حل تشكيله لم يعد له غير وجود هلامى أو شبحى أو فرض . وتعذر معرفة من هو اليسار . وأصبح وجوده عن طريق الاشاعة فيقال — همسا أو اشارة بالأصبع — هـذا يسارى . وقد تحتمل هذه الكلمة المهموسة أكثر من معنى ومقصد دون تحديد أو ضبط .

أما الاشتراكى فهو وصف للجميع لأن شعار الدولة الرسمى الاشتراكية والمجتمع الاشتراكى . فكل يمينى راسمالى رجعى يقول انه اشتراكى . والقضية ، اذن ، هى مناقشة هذا الوضع وبحثه وتحليله ومعرفة هل هذا شكل مقبول أو أنه لا يعتبر شـكلا ولابد من ايجاد الشكل الذى يصلح اطارا محددا لليسار وللاشتراكية فى المستقبل (وليس الآن) اى بعد انتهاء الوطن من معركة المصير . أما الآن ، فلابد من التمهيد لذلك . ولابد لليسار المصرى أن تكون له، منذ اليوم ، رؤية واضحة محددة لوجوده فى المستقبل من حيث الشـكل والاطار .

٢ — بالنسبة للمضـمون :

من حيث المضمون فان اليسار المصرى مطالب بتحديد أهدافه أو برامجه والمناقشة فى ذلك تقتضى :

هل يجب أن يكون لليسار برنامج اقتصادى واجتماعى وسياسى وثقافى خطط مسبقا للمطالبة بتحقيقه والعمل على مراقبة تنفيذه ، أو انه لا يستطيع ذلك الا بعد أن يتجسد فى شكل محسوس ؟

أما الآن ، والى أن يحين وقت تجسيده ، فما هى المواقف التى ينبغى له أن يقفها تجاه القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التى تتخذها الدولة ؟ وهل يجب أن يقف منها دائما موقف المعارضة ، أو أن يفحص مضمون كل قرار ليرى منفعته للطبقة

التى يدافع عن حقوقها ؟ ثم ، هل اليسار المصرى مرتبط بالمبادىء والمذاهب اليسارية والاشتراكية العامة فقط ويطالب بتطبيقها كما هى ؟ أو انه يدرس بكل حرية واستقلالية مدى مطابقتها العملية على واقع الحال المصرى ؟ أى هل يجب أن يكون تابعا أمينا للمذهب العام أو ان تكون له تصرفاته واتجاهاته المستوحاة والنابعة من طبيعة بلاده وحالة وطنه .

« كل هذه قضايا تحتاج من اليسار أن يفحصها ويناقشها ويعمل على تكوين رؤيته الواضحة المحددة كذلك فيها .

٣ ــ بالنسبة للتجربة فى مصر :

من حيث التجربة ، فان الاشتراكية المصرية بدت بعد ثورة ٥٢ بصورة ظاهرة وقبلها بصورة ارهاصات . فلابد ــ واليسار المصرى مطالب بهذا ــ من المناقشة الصريحة والفحص الحر للكشف عن مدى الايجابيات والسلبيات فى هذه التجربة مع الاستبعاد المؤقت للمواقف العاطفية أو التكتيكية التى تضخم وتدافع وتتستر . لأن اليسار ، فى هذه المناقشة والحوار وهذا البحث والفحص ، انما يعمل من موقع المسئولية ، وهو يضع التجربة فى بوتقة التحليل الموضوعى وليس فى ساحة المحاكمة والاتهـــام .

« ومسئولية اليسار ، هنا ، فى التحليل ، الموضوعى تجربة تنبع من كونه يضع بذلك دعائم وجوده ونموه وتطوره فى المستقبل . فان الأساس الذى سوف يرتكز عليه هو محصلة هذه التجربة . يجب ــ اذن ــ أن يكون على معرفة تامة وعميقة بمسار التجربة الاشتراكية ، فى كل طرقها ، واستوائها وانحرافها وتقدمها وتوقفها ، ودراسة كل العوامل التى دخلت فيها ودفعتها الى الامام أو الى الخلف . حتى اذا نجح هذا النقاش والحوار والبحث . فانه سيؤدى حتما الى وضوح الرؤية الكاشفة لمستقبل اليسار المصرى ، فى شكله ومضمونه وتحديد ملامح الاشتراكية الحقيقية وصيانتهـــا وتأمين سيرها الى الامام .

« انتهت الورقة المقدمة من توفيق الحكيم » .

أما بالنسبة للورقة التى أعدتها باسم **الطليعة** مجموعة العمل التى أشرف عليها الدكتور **مراد** فتقول :

« ان التجربة الناصرية ، فى اللحظة الراهنة ، موضع تقييم من جميع القوى الاجتماعية وعلى تباين مواقعها وفكرياتها . فقد أثار كتاب « عودة الوعى » بقلم توفيق الحكيم جدلا ساخنا ، ترنح بين النقد المرير لما أطلق عليه ردة توفيق الحكيم وبين كسر شوكة هذا النقد بدعوى أن توفيق الحكيم أحد كبار الملهمين لثورة ٢٣ يوليو .

« وحسما لهذا الترنح ، من أجل مصر المتحفزة للسير فى طريق الاشتراكية وافق أديبنا على مواصلة الحوار مع أسرة **الطليعة** على أن يكون هذا الحوار بداية لحوار يشمل كل القوى الوطنية والتقدمية فى الوطن .

« وثمة قضيتان مطروحتان فى هذا الحوار . نعنى بهما : مستقبل الاشتراكية فى مصر ، ووضع اليسار المصرى ونموه وتطوره فى المستقبل .

من اليمين — ها هنا — أن الرؤية المستقبلية هى المميز لهاتين القضيتين . وهذه الرؤية لازمة لنقد الحاضر من أجل توجيهه الوجهة المرغوبة ، لازمة كذلك للاستفادة من الماضى حسبما تقتضيه هذه الرؤية .

« ومعنى ذلك ، ان المستقبل هو نقطة البداية لفهم الحاضر والماضى .

ويحدد أديبنا الكبير هذا المستقبل بالاشتراكية الحقيقية وهى تدور على محورين :

١ — محور ايجابى هو حماية حقوق الملايين من الكادحين والمحرومين لرفع مستوى اقتصاد الشعب .

٢ — ومحور سلبى هو الغاء الشعارات الكلامية .

وفى ضوء هذين المحورين ، يتأمل أديبنـــا حاضرنا فلا يرى فيه الا اشتراكية هزيمة اثاريه ، فسود ما سود من صفحات صدرت بعنوان « عودة الوعى » . فاذا باليمين التتارى يلتقطها ، ويروج لمـــا جاء فيها من سلبيات فى التجربه الناصريه ، واذا باليســـار يجد نفسه مضطرا لمواجهة هذا اليمين المتخلف ، ومضطرا الى التركيز على ايجابيات التجربة فحسب .

وفى تقديرنا ، انه قد آن الأوان لتقسيم العلاقة الجدلية بين ما هو سلبى وما هو ايجابى . وقد اشار أديبنا الى هذه العلاقه الجدلية فى رسالته الى اليسار المصرى المنشورة فى مجلة **روزاليوسف** فى عددها الصادر فى ٢١ أكتوبر ١٩٧٤ ، حيث يقول :

« وفى لإعتقادنا أن اليسار يجب أن ينقد السلبيات الكثيرة التى عانينا منها لأن هذا واجب ، ولأن هذا لن يخدم اليمين ، وانمـــا سيحرمه من الاستفاده بالموقف التبريرى لليسار » . بل ان اديبنا العظيم لم يقف عند حد هذه العلاقة الجدلية بين ما هو سلبى وما هو ايجابى ، بل تجاوزه الى حد طرح العلاقات الجدلية بين ما هو ذاتى وما هو موضوعى . ونعنى بذلك ، موقع **عبد الناصر** من قضـــايا الثورة والديموقراطية . فهو يقول فى نفس الرسالة « اننى بمـــا كتبت لم أكن أتجنى على **عبد الناصر** كما يقولون . اننى ، على العكس ، أحبه واقدره لكننى أضع اجتهاداته فى موقعها أو اعتبر ان مشكلات الديمقراطية والاشـــتراكية فى بلادنا ما تزال بعـــد **عبد الناصر** فى حاجة الى حلول أخرى ثورية وديمقراطية » . وأديبنا المبدع ، حين يثير هذه القضايا ، لا يرى غير اليسار المصرى كفيلا بفهمها وحلها . وهو من أجل هذه الرؤية يخاف على هذا اليسار ، ويرغب فى الحفاظ عليه وعلى مستقبله . وهو من أجل هذه الرؤية أيضا ، يدعو الى توحيد اليسار بمختلف اتجاهاته الشاردة وتكتلاته المتبـــاعدة .

« وهنا » يقدم أديبنا تقييما لليســـار المصرى يغلب عليه طابعا سلبيا . وفى رأيى أن هذا التقييم هو حتما موضع تقدير من اليسار المصرى ، وهو يعتبر **توفيق الحكيم** واحد من أهم الطلائع المستنيرة فى سماء هذا الوطن ، على حد قول **الطليعة** ، فى افتتاحيتها فى عدد

ديسمبر ، من هذا العام(١) . ولهذا فان التقييم يدخل ، بالضرورة ، فى اطار الحوار الخاص بالتجربة الناصرية . ومن هنا تكمن مشروعية فتح ملف التجربة » .

والآن ..

بعد قراءة هذه الوثائق ، أعتقد أنه من المفيد ، ونحن نخطو الخطوة الأولى نحو الحوار ، أن نسأل استاذنا **الحكيم** اذا كان يود ان يقول أن يضيف شيئا الى هذه الوثائق أو يلقى مزيدا من الضوء على ساحة النقاش قبل أن ندخل اليه .

■ **توفيق الحكيم :**

أريد أن أقول أنه من المهم فتح الملفات لماذا ؟ لأنه يكون الخطأ فى فتح الملف عندما يعنى فتحه اتهام فترة بكاملها . واذا كان اتهاما فحتى هذا يبقى شيئا مطلوبا ، أيضا الاتهام معناه انه فتحت قضية ، وفيها دفاع وفيها خبراء وفيها تقييم . انما قالوا : هجوم . هذا الهجوم يفهم منه أنه توجد عملية هدم لشـــخص أو لفترة . فالمسألة هى أنه عندما نرجع لما حدث : سواء فى الكتاب (عودة الوعى) أو غيره تجد انى أقول يا ناس ! نحن نريد أن نفتح ملفـــا لنصل الى حقيقة . وأنا أرجو أن هذا يسفر عن — يعنى — براءة ، أو تخفيف لمسئوليات شخص أنا أحبه وأعتبر نه كان هناك تلاق روحى وتلاق فكرى بيننا . ولكن لماذا هذا ؟ لأن المسألة اذا انقلبت الى ضريح وعبادة شخص ، فمن هو الذى يستفيد منها ؟ الكهنة والسدنة « اللى هم ما تعرفوش عايزين يعملوا من الحكاية دى ايه ويقولوا أيوه ما احنا ماشيين على خط **عبد الناصر** — ما هو عبد الناصر عمل كذا — ما هو كان رأيه كذا » .

فالقضية هى أن الناصرية — كعبادة — خطرة على اليسار قبل كل شيء . لماذا ؟ هى ليست خطرا على اليمين ، اليمين سوف يكسبها . اليمين قوى جدا ، لان اليمين هو الأصل فى الانسان .

(*) الطليعة — عدد ١٢ — ديسمبر ١٩٧٤

الأصل فى الانسان انه يمينى ، واليسار هو الطارىء كيف ؟ الأصل فى الانسان الأول لما يولد طفل .. يبقى يمينى ، يعنى يريد الأوضاع كما هى ، وبعد ذلك يكبر فلا يجد مثلا اوضاعا قائمة وقديمة فيقال له جدك كان يعمل كذا ، والمسائل كذا . أما اليسار فهو التغيير الطارىء . يريد أن يعمل ما يريده ، يريد أن يغير . فاذا بحثت عن ماضى اليسار ، وفى أى زمن كان ، سنرى أن ماضى اليسار يرجع الى أيام **اخناتون** . لان **اخناتون** جاء فلقى أوضاعا مستقرة فى عبادة **آمون** ، ولقى الكهنة مسيطرين ، وقد وضعوا تقاليد معينة . وان لهم قوة كبيرة لأنهم هم الذين كانوا يحكمون من وراء الفرعون . فجاء **اخناتون** ، كيسارى ، لان اليسار ، هنا يعنى الذى يريد تغيير وضع قائم وجامد . فالأنبياء كانوا كلهم فى عصرهم . يساريون ، أى مجددون . مثلا : **محمد وعيسى** جاءا للتغيير ، يعنى تغيير أوضاع استقرت فى المجتمع ويجب اصلاح هذه الأوضاع والأفكار والعقائد القديمة بتغيرها بعقائد وأفكار جديدة .

فعملية التفكير ، بعد استقرار الدين ، يظهر انها غير مسموح بها ؟ كان مسموحا بها مع الثائر الذى هو النبى . الثائر الأول يسمح لك بالتفكير والمعارضة لأنه هو بنفسه ثائر ويريد أن يعرف الحقيقة . انما بعد أن عبد ، وبقى مقدسا وأصبح له كهنة وسدنة يغلقون عليه الأبواب ويمنعون التفكير والاجتهاد ، فان المجتمع يعود الى الركود والتجسيد . فاذن ، أنا أخاف من التجمد . أخاف من الناس الذين فى طبيعتهم التجمد ، لأسباب طبيعية فيهم أو لفوائد ومصالح ، وهؤلاء — مع الأسف فى كل الدنيا لهم أغلبية . اذن ، هناك ناس خلقوا على الأوضاع التى تجمد . ومن هنا ، الخوف من تجميد الفكر . اليمين الرجعى يحب اما أن يثبت فى مكانه واما أن يرجعك الى عهود قديمة لا تنطبق على وقتنا الحاضر ويجعلها هى المقياس .. الوراء لا يمكن أن يكن مقياسا الا فى الأشياء الثابتة الخاصة بأساس لا يتغير . يعنى مثلا شعورك بالقوة الكبيرة التى هى الله ، كما جاءت به الأديان . لكن عندما يتدخل الكاهن ورجل الدين ليخطط لمجتمع حاضر ، بمفهوم قديم ويقول : ان هذا التخطيط الذى يصلح للماضى يجب أن ينطبق عليك حاليا ، بلا اجتهاد وبلا تفكير ، فهذه عملية تجميد للمجتمع وللانسان البشرى . هذا

الانسان لن تقوم له قائمة . وفى هذه الحالة يظهر اليسار . لكن ماذا تعني كلمه يسار ؟ كلمة اليسار فى مصر شوهت لأنه لا ضابط ، ولا رابط لها حتى صارت تهمة . العمليه اذن عملية عدم ضبط للمعانى وتحديد للكلمات . ولذلك لم اكن أحب أن استعمل كلمة يسارى ويمينى لأنها تاخذمعانى آنا لا اقدر آن أضبطها . ولذلك ، أنا كنت اقول أنا لا أعرف هذا الكلام . أنا — فيما يتعلق بشخص — خذونى بالسلوك والعمل . لكن لا تأخذنى بالأشكال . وعدم ارتباطى بالشكل السياسى ، فى ثورة ١٩٥٢ ، سوف أشرحه فى حينه .

■ **لطفى الخولى :**

ماذا اذا طبقت على الواقع خطوط هذه النظرية ؟ أقصد على الواقع المصرى المعاصر ؟

■ **توفيق الحكيم :**

اليوم ، فى الواقع المصرى سوف تقوم عبادة **لعبد الناصر** تمنع من محاسبة أعماله والأعمال التى حدثت فى عصره . والذين يريدون منع المحاسبة أو وصفها بهجوم سيقيمون ضريحا مقدسا حوله ، وسيوجد كهنة سيستفيدون منه . لكن لن يستفيد منه اليسار أو التقدم البشرى . ارجاعه الى بشر مسئول يعنى اننا سنحاسبه. واذا حاسبته فربما كان ذلك فى مصلحته . وقد تصبح مسئوليته فى الخراب الذى حصل ٢٠ فى المائة ، وربما ٣٠ فى المائة ، يعنى ، فلنقل ٥٠ فى المائة **لعبد الناصر** ولمن هم مسئولون معه .

الخمسون فى المائة الآخرون هى مسئولية كل الناس : وهم : ابتداء من المخابرات ومراكز القوى . لأنه اذا سألنا عنمراكز القوى، هذه كيف تنشأ وتتكون — وانا لم أدرسها — الا أخيرا . أصلا أنا فعلا موقفى كان موقفا نابعا من التاريخ السياسى المصرى فى العشرينات حتى مجىء **عبد الناصر** . كنت عارفا الحكاية . يعنى أنظر لها نظرة معينة . وهذه النظرة هى أن تاريخ مصر السياسى من

العشرينات الى الثلاثينات والى الخمسينات ، التى هى الثورة المصرية كان ماشيا فى اتجاه واحد وهى الاهتمام بالشكل دون المضمون . الدساتير .. مثلا **عبد العزيز فهمى** الذى وضع الدستور يقول : هاتوا لنا دستورا معينا ليأتى بالمفخرين . ويأتى الوفـــد يقول لك : نريد دستور ٢٣ ، وبعد ذلك يأتى الملك والانجليز ليوقفوا هذا وذاك ، ويوقفوا البرلمان ، لدرجة انى كتبت أقول : البرامج أولا : طيب أين برنامجكم ؟ البرامج غير موجودة . فالمسألة كلها تدور حول الشكل ، أى شكل الحكم . لكن اين مضمونه ؟ أين برنامجكم ؟ داخلين الحكم لماذا ؟ وابتدأوا مهاترات فى مســـائل كلها مسائل شكلية وتركوا البلد وتقدمها لنفسها . فان كان بنك قد أنشىء فبمجهود رجل خارج الحكم مثل **طلعت حرب** . واذا كانت هناك نهضات أدبية وفكرية فقد قام ، بهذا ، الأفراد . أما الحكومات فكانت مهتمة بالشكل . وظل هذا الشكل أغلبية واقلية ، والحزب الفلانى جاء والحدب الفلانى لا يمكن أن يحكم، هكذا . ثلاثون سنة حتى جاءت ثورة ٥٢ . فاذا بثورة ٥٢ تأتى وتعمل العكس . دخلت بمضون وانجازات بلا شكل . يعنى جاءت كرد فعل عجيب قوى . لكن أين الشكل ؟ الشكل غير قائم انما هم جماعة جاءوا مخلصين وشباب وطنى ، ودخل ينفذ المضامين ويقول لك : الشكل لا يهم : طيب ! لكن سأوضح — فيما بعد — ان مسئوليتى فى هذا جسيمة . لماذا ؟ لأن هذا الكلام — بالضبط قلته فى « شجرة الحكم » قلت لا ينقذ البلد غير ثورة مباركة . ولا أعرف كيف حدث هذا ! كيف حدث أن خطرت لى فكرة ثورة فى عهد ملك ؟ يعنى هناك الهامات تأتى ولا أقدر أعلل كيف تأتى . يعنى أنا غير مصدق كيف قلت هذا التنبؤ بثورة . ولذلك جبت الكتاب ثانى طبعة ٣٨ أو ٣٧ . الطبعة الأولى لم أجد نسخا منها بتاتا الا بعد فترة طويلة يمكن طبعة ٤٢ . لكن فى طبعة ٣٧ أو ٣٨ كيف — وفى ذلك الوقت — أقول كلمة « ثورة مباركة » فى عنفوان الملكية ؟ ماذا كنت أريد من الثورة المباركة ؟ ما الذى تعمله ؟ — أولا الأحزاب كلها هاجمتها — و « بهدلت » الدنيا ورسمت لهم صورة كلها « زى الزفت » . وانه لا أمل فيهم ، ولا يمكن أن يعمـــلوا عملا فى الصـــميميفيد الشـــعب باعتباره « مضمونا » . فأنا أدنت الأحزاب ، وقلت انا لا يهمنى شكل الحكم ، ولا الدساتير ، لأن العبرة بالاشخاص المخلصين الذين يستقطبون ما يريده الشعب فعلا .

وفى كتاب « تحت شمس الفكر » أثرت قضايا خاصة بمظاهر مثل : يا اخوان ! طربوش ايه ؟ الغوا الطربوش ! ودخلت فى معركة مع رجعى اسمه **خليل ثابت** رئيس تحرير المقطم فى سلسلة مقالات . فكان يقول لى هذا رمز الوطنية وذاك يقول كلام لا أعرف نهايته . وبعد ذلك ، كتبت مقالات اسمها **كادر المقامات** ضد الألقاب . وبعد ذلك عن تحديد الملكية ووضع الفلاح . وفى المقالات الذى نشرت ، شرحت كيف كان برلماننا عبارة عن برلمان ملاك . والملاك الذين جاءوا بهم ، هم الذين أعطوا أنفسهم الوصاية على بقية عناصر الشعب . كل هذا كتب ونشر قبل ثورة ١٩٥٢ . وطبعا « عودة الروح » كان فيها مسألة هى نظرية الكل فى واحد والزعيم المعبود : مصر فى حاجة الى زعيم معبود ينقذها « الكل فى واحد » — هذه رنت فى ذهن **عبد الناصر** رنينا قويا . وأيضا حكاية الغاء الأحزاب . وأحكم بنفسك وبمفردك ولكن بمضامين . فجاء **عبد الناصر** ولم يكن يباشر الثورة فى اطار شكلى . لم يكن يهمه الشكل . ترك الشكل ودخل فى المضمون ، كما كنت أتمنى ... والا لما كنت تحمست له بهذه القوة . أين كنت عندما ألغيت الدساتير ؟ هنا ، لابد من ذكر ان من قاوم هذا الفكر الذى طرحته (عن الاهتمام بالمضمون دون الشكل) كانوا أولا الأحزاب القديمة . الله ! أين الدستور ؟ اعملوا لنا دستور ! أنا لم يكن يهمنى هذا الكلام . انما أنا شتمت الدساتير المفتعلة . كان هناك اتجاهان : اتجاه الرجعيين واتجاه اليسار . واليسار فى ذلك الوقت قال : هذه نازية . يعنى خيل له ان هذه مسألة خطرة أى عدم وجود شكل ديمقراطى لهذا النظام .

■ **خالد محيى الدين :**

لكن مصر ، أعنى الثورة ، لم تكن قد حددت البرنامج الاجتماعى . كان هناك اتجاه الى فتح الباب لرؤوس الأموال الأجنبية والرغبة فى التفاهم مع الولايات المتحدة . الاتجاه الثورى لم يكن قد وضح . والسبب الذى حفزنا الى الديموقراطية — على الصورة التى أشار اليها الأستاذ توفيق الحكيم — هو أن الاتجاه كان الى قبول النقطة الرابعة ، وهى الاتفاقية التى كانت الحركة الوطنية ضدها قبل ٥٢ ، أى ضد فكرة استيراد رؤوس الأموال الأجنبية . كانت هناك

حركة وطنية ضد اى معاهدة تربطنا بالغرب . وكان الاتجاه السائد هو قبول معاهدة فيها نوع من الرباط واحتلال القاعدة ، ثم الانفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية ثم شدة العداء للشيوعية . وأنا — كرجل يسارى — كنت متخوفا من هذه الاتجاهات . فكانت وجهة نظرى أن العلاج لهذا الموقف — ومع ابدال الحكم المطلق الذى تمارسه مجموعة مثل مجموعتنا — كان العلاج أن تكون هناك ديموقراطية . وكان الرأى أن الثورة تعمل حزبها . لم يكن مطروحا انهم يتنحون . ان الثورة تعمل حزبا ، وعندها الشعبية القوية ، فلا يجب أن تخشى الانتخابات . لكن الفكرة التى كانت سائدة ، وهى فكرة المستبد العادل ، نظرية المستبد العادل كانت موجودة عند **على ماهر** . والاخوان المسلمون كانوا ، أيضا ، يدعون الى أن المجتمع الاسلامى ليس فيه أحزاب . ثم ان النـــاس كانت « زهقانة » من الأحزاب .

■ توفيق الحكيم :

هو أنا ، لمـــا كانت لى كتابات سابقة ، كان فيها نقد شـــديد للاهتمام بشكل الحكم دون مضمونه ، ودون وجود برامج . هذا جعلنى لمـــا لقيت رد الفعل العكسى ، وهو مضامين بلا شكل رحبت بها . ثم كنت أشرت ، أيضا ، الى أن الدساتير لا تهمنى ، وانما تهمنى ثورة مباركة تشتغل لمصلحة البلد من أشخاص مخلصين . يعنى لا أريد الشكل . لكن أتضح أن اهمال الشـــكل أدى الى المساوىء التى تنبهتم اليها . وأنا لذلك أتحمل جزءا من المسئولية فيها . وأنا لا أبرر موقفى . والا كنت أنى حياتى على تزييف .. أنا طوال عمرى ما عملتها ! فلابد أن الموقف يكون صادقا ، لأنى أنا لم أكن أطمع فى مناصب ، لا من هذا ولا من ذاك . كل ما أردته أن أرى حالة البلد لا بشكل نظرى ، ولكن بمضمون فعلى عملى نافع للشعب ، كنت أسأل قبل كل شىء : كيف سيحكمون ؟ هؤلاء جاءوا على الفور بانجازات قالوا لك : عملنا الاصلاح الزراعى والنظام والعمل (حتى كلمة النظام ترددت فى كتبى) . اذن ، كنت أنا قابلا بالثورة ، بهذا الوضع ، بدون أن أرى أن هذه عيوب أو

انحرافات يمكن أن تؤثر فى مجرى الثورة . فكانت النتيجة اننى كنت معها باخلاص ، حتى لقد كتبت مقالة أقول فيها منذ ٣٠ سنة انتظر هذا الرجل ، وهو **عبد الناصر** . وكنت مخلصا فى كل هذا ، لأنى كنت أعبر عن آراء سابقة قبل الثورة . وكان يمكن أن تكون آراء مفتعلة لو اننى نظرت الى **عبد الناصر** بعد أن جاء ولقيت فى يده السلطة . لكن هذا لم يحدث . ولو أنه حدث ، لكنت أعطى لنفسى حرية الفحص . انما هذه حاجة مغروسة فى أفكارى القديمة بكتابات من ٣٠ سنة . فعندما يأتى هذا الرجل لينفذها ، فاذن من الطبيعى أن أقول : أنا متحمس له . ايضا نا فاكر ان **السنهورى** لما جاء وقال لنا الثورة تريد أن يكون الحد الأقصى للملكية الزراعية ٥٠٠ فدان أو ٢٠٠ ؟ قلت له : لا ! اجعلوها ٢٠٠ لأننا نريد ثورة لا انصاف حلول . فاذن ، كنا متحمسين لهذا الاندفاع ، أو على الأقل أنا . أما المعارضون وقتئذ فقد تنبهوا الى ضرورة الشكل . ولذلك ، أنا ، اليوم حقيقة ، اذا جئت الى هنا وقلت : الشكل ، فلانك اذا أنت عملت مضمونا بلا شكل ، وجاء حاكم فى يده سلطات تكاد تصل به الى العبادة ، فتكون النتيجة أنه يعمل لنفسه شكلا . أى أنه يشرع على الفور فى البحث عن شكل يستطيع أن يقنن به سلطته العظيمة هذه . فيجمع المعبود ، الزعيم ، السلطة الشعبية الروحية والسلطة الفعلية المادية . ومثل هذه الأمور ما كانت **لسعد زغلول . سعد زغلول** كان عنده ما يمكن أن نسميه — السلطة الروحية ، وهى الزعامة الشعبية التى لا شك فيها . انما لم تكن عنده السلطة الحقيقية . أمامه الملك وهو ضده ، وأمامه جيش الاحتلال الانجليزى . فكان **لسعد زغلول** عبادة شعبية بلا سلطة حقيقية . لأن فى مواجهته القوى التى تملك السلطة : جيش وملك . فكان **سعد زغلول** يسقط ومرة ينهض . يعنى **سعد** كان محل نقد من الصحف المعارضة له ، لان العبادة لم تكن تدعمها سلطة .. العبادة كانت عبادة شعبية .

عندما جاء **عبد الناصر** تمتع بما لم يتمتع به أحد فى العبادة بما فى ذلك الفراعنة الذين كانوا يحكمون بواسطة الكهنة . والكهنة — اتباع **آمون** كانوا يقولون للملك : لا ! اعمل كذا ، واعمل كذا . تعال نتوجك ! لكن سلطات **عبد الناصر** الكاملة بلا حدود لا يمكن أن نقول انها تكررت فى مصر .

■ **لطفي الخولي :**

لكن كانت رغم طابعها الفردى ــ وهذه سلبية طبعا ــ ذات طابع وطنى تقدمى وتأييد شعبى .

■ **توفيق الحكيم :**

أنا أقصد انها كانت سلطة شعبية وحكومية معا . وكنت أحبه لأنه جاء ــ كما أردت ــ بمضامين وانجازات ولم يتكلم فى الشكل . ونظرنا فوجدنا انجازات تتم .. اصلاح زراعى واشياء كثيرة ومجلس أعلى للفكر . كل ما كان الناس يريدونه .

طيب ! اذن ماذا حدث ؟ الذى حدث انه عندما يكون الشعب معه ويعبده عبادة لانجازات تمت فعلا ، وبعد ذلك تكون معه السلطة الفعلية ، فلن يوجد مخلوق واحد يقدر أن يقول : له الزم بيتك ، كما كانوا يقولون **لسعد زغلول** . فهذا نوع من انواع السلطة التى لم يتمتع بها أحد . هو بمفرده لا تشكيل بجانبه . فماذا حدث بعد ذلك ؟ حدث على الفور ان ظهرت الجماعة التى نسميها سلطات مراكز القوى . والتف حوله ناس أخذوا سلطات كبيرة جدا بحجة الدفاع عنه والمحافظة على حياته والمحافظة على نظامه . فيأتى له مثلا فلان ليقول : آه .. هذا فلان كان فى نادى كذا وكان قاعدا يشتم .. ففلان يوضع تحت الحراسة ويأخذون فلوسه وحريته بدون محاكمة . وكانت النهاية كل ما وقع من سجن وتعذيب . والأمر هنا واحد من اثنين : فاما أنه كان على علم بكل هذا ولم يكن يريده ، وفى بعض الأحيان تجد بعض ناس يقولون هو أمر بأن هذا لا يصح ! واما ان هناك آخرين يعملون هذا كله من وراء ظهره وهو لا يعرف . وجائز انهم كانوا يقولون له : لا ! انت تعرض للخطر النظام كله اذا قامت المحكمة بتبرئة فلان .. أو يقولون . ان تبرئة المحكمة لفلان معناها ان القضاء سلطة أخرى .. وان القضاء هو أيضا متعاطف مع القوى الرجعية .. يعنى كلام يفهمونه للزعيم المطلق .. فوجدت هناك قوى أخرى تنشط بدون مسئولية . وفى الناحية الاقتصادية ، أيضا ، استولوا على قطاعات لمصالح خاصة لا لمصلحة الشعب ، الى غير ذلك من المساوىء التى رأيتموها .

ثم جاءت حرب اليمن . ما هى حكايتها بالضبط : هل كانت نتيجة معلومات مغلوطة عن حجم العملية ؟ وهل كان الدافع الأول اليها ـ كما قيل ـ انها أمريكا والصهاينة لاستنزاف جهد مصر واموالها فى حرب بين العربى والعربى بعيدا عن اسرائيل ؟ ما هى الحقيقة هنا ؟ وهل كلفت مصر حقا أربعة آلاف مليون جنيه كان الفلاح المصرى ينتظرها لتحقيق اشتراكيته ورفاهيته ؟؟ . نحن ، فى مصر ، عندنا فلاحون وعندنا القرى فى حاجة الى اصلاح .. يعنى ٤ آلاف مليون هذا كثير . فهل هذا حقيقى ؟ أو غير حقيقى ؟ كيف نعرف كل هذا ؟ كيف ندرك الحقيقة لابد اذن من فتح الملفات ..

■ لطفى الخولى :

اذا أذنت لى .. فقط من اجل محاولة تنظيم عمل النـــدوة ، الا تلقى اليوم بكل أرائك دفعة واحدة . أنك أعطيتنا اليوم ما يمكن أن يكون « فرشـــة » أو خلفية مهمة لابعاد آرائك ومواقفك . المطلوب ، بعد ذلك ، أن نستخدمها فى ترجمة الأوراق والمناقشات الى جدول عمل نسير عليه فى الجلسات القادمة . وأقترح ، فى مجال تمهيد الأرضية العامة للحوار ، ان الأستاذ **خالد محيى الدين** ، من موقعه : باعتباره احد مفجرى ثورة ٢٣ يوليو ، وفى نفس الوقت ، كان قد اختلف فكريا واجتماعيا ـ فى مرحلة من المراحل ـ مع الثورة واستقال من مجلس قيادة الثورة . وذلك كله من موقع يسارى رغم استمراره فى تأييد الخط الوطنى التقدمى للثورة ، أقول الأستاذ خالد يمكن أن يزودنا أيضا « بفرشة مختصرة » من وجهة نظره بحيث انه بعد هذا ، نتصدى لتحديد جدول الأعمال بوضوح اكثر وبمدى أعمق .

■ توفيق الحكيم :

نحن فعلا فى انتظار هذه « الفرشة » . ولكن أحب قبل هذا اقول كلمة فى « عودة الوعى » لأنك أنت وضعت الموضوع على هذا الأساس .

نحن نتفق على أن « عودة الوعى » كان مطالبة بملف يفتح . وان هذا الملف يفتح موضوعيا . وأننا نعمل كما حدث فى الاتحاد السوفيتى لما رفض عبادة الشخص .. لما جاء ستالين وكان قد جمع كل السلطت فى يده لأن أمامه النازية وأخطار خارجية فجمع كل السلطات .. كل سلطة تتجمع فى يد فرد عبادة وشعبا وجيشا وكل شيء ، فهنا يلتف حوله ناس « يخلوه » يرتكب هذه الكوارث الدموية .. يعنى ، ما حل فى أيام ستالين هو نتيجة تقارير . وبدأت العملية الدموية ، من أين تأتى هذه العملية ؟ تأتى من أن شخصا ليس هوايته الحكم بالدماء . لا ! وانما هو حكم الفرد الذى ليس فيه معارضة . هنا تجد ناس يغشونه ويقولون له : الحق ! نظف قوادك وصفوفك .. فالعبادة فى الواقع تخدم ناسا يستفيدون من وراء العبادة .. هات أى شيء واعمل له ضريحا مقدسا فعلى انفور ستجد أنه طلع واحد شيخ وجاب صندوق نذور وهو الذى اكتسب فى النهاية من صندوق النذور . ويقول لك « يا أخى ده سره باتع » .. فلابد أن عبادة الفرد تكون بهذا اشكل .. كاهن وضع قطعة حجر وقاعد يقول لك القرابين .. ما هى القرابين ؟ تذبح كذا وكذا .. وهو يملأ كرشه .. فحيث توجد عبادة فهذا يعنى أن هناك كهنة يستفيدون ..

■ **لطفى الخولى :**

هل نفهم من ذلك انك تراجعت عن هذه الأفكار والمواقف .. أو بتعبير آخر .. تعتبر نفسك مسئولا تاريخيا ..

■ **توفيق الحكيم :**

طبعا أنا مسئول . أنا أدين نفسى . لأنه ما كان يصح لمفكر حر أن يكتب ويقول ما يشجع على ظهور زعيم معبود .. لماذا ؟ .. لأن الكاتب الحر كان يجب أن يتنبه لعبادة الشخص ونتائجها . انما الذى خلانى انقاد هو أنه أولا — من ٣٠ سنة — وأنا أمام أشكال من الحكم ليس فيها مضامين أبدا .. فما أن جاءت الثورة ببعض المضامين .. ثم أجدها تنفذ كلاما أنا كاتبه فى الورق ،

فهذه أمور كانت آمالنا وتتحقق . مسألة ان هذه الأمور تصل الى عبادة الشخص لم يكن فى تخطيطى ، هكذا . وحتى اذا حدثت أيضا ، ما كان لى ان ارفضها لانه لابد أن يثبت — بعد ذلك — ضرر هذه السلطة المطلقة التى بلا حدود . وقد ثبت بالفعل والواقع هذا الضرر . كما ثبت انه لابد لاى فرد بشر ان يكون قابلا للمحاسبة . هناك من يقول : الناصرية لا أحد يمسسها ؟ لكن من يدافع عنها ؟ ستجد : ان الذى يدافع عن الناصرية — فى هذه الحلبة — هم الناس الذين لا علاقة لهم بثورة ولا اشتراكية .. جماعة يستغلون صندوق النذور « واخد بالك ! » انما يوم ان تجعله بشرا قابلا للمحاسبة .. وتقول نعم ! هذه الثورة ملكى ، ملك الشعب ، وليست ملك **عبد الناصر** ، فهنا لابد من أن نفتح الملف ونرى كيف اتجهت الثورة . فتسأل : لماذا فشلت هذه العملية ؟ طيب ! وماذا حدث فى هذا الموقف بالدقة ؟ ولماذا فعل **عبد الناصر** هذا ؟ فاذا تمت المحاسبة بدون دفاع عن العيوب وتبرير للخسائر وببحث موضوعى ، ستجد أن هذا الرجل مسئوليته تضاءلت ربما الى حيز ما كان يمكن أن نتصور درجته ، وان درجات كبيرة من المسئولية قد تقع على آخرين .

فاذن « عودة الوعى » هو كذلك دعوة الى البحث فى درجات المسئوليات .

لقد قلت فى هذا الكتاب انه لابد من كشف الحقائق لنعرف الحكاية ايه ؟ لابد ! وهنا مهمة الكاتب التى لا يمكن أن يتنازل عنها : وهى معرفة الحقيقة ... لابد أن أعرف الحقيقة .. ولهذا فان « عودة الوعى » اذا ما وضع أمام التحليل المنزه أعتقد أنه سيكون فى مصلحة **عبد الناصر** .. اذا تركناه للسدنة « والكهنة » الذين يقولون لك : كفر ! حذارى من أن يمس احد **عبد الناصر** ! كفر .. فان التاريخ لن يرحمه ابدا . لانه أولا .. لكن هل هذه التهم حدثت؟ طيب ! لم يناقشه فيها انسان . طيب ! نناقشه . لكن أجزاء المجتمع الحاضر مختلفة على ذلك الآن .

جزء يقول لك .. لا .. لا داعى ! أنا احب الرجل بعواطفى ، وأنتم تجرحونه ، وكلام من هذا القبيل . هذا هو النوع العاطفى وهو جزء ، أو اتجاه لا خطر منه .

وجزء آخر ، يقول لك لما يفتح الملف « حنروح فى داهية » لأن مسئوليتنا ستبقى ٨٠ فى المائة وهو ٢٠ فى المائة . لا ! الملف . لا يجب أن يفتح .. ولذلك ما أن فتحت الملف حتى لقيت نفسى داخلا فى الحكاية . وبعد ذلك لما ابتدأت احلل لقيت أن الحكم المطلق ...

■ **لطفى الخولى :**

أود أن أسأل سؤالا خطر ببالى الآن . عودة الوعى ؟ هل هو مجرد عمل من أعمال النقد فى مواجهة أحداث الخمسينات وثورة يوليو وحسب .. أم هو أيضا لأفكارك ومواقفك فى الثلاثينات قبل الثورة ؟ .. بمعنى النقد الذاتى .

■ **توفيق الحكيم :**

بدون شك . فان الانسان لكى يجسم التهمة فانه يقارن بما قبلها .. يقول لك : ما قبلها كانت هناك حرية تعارض الحكم . وهذه الحرية كانت تبيح لنا أن نعارض . ولو أن المساوىء التى وقعت قبل الثورة كنت أدين الحكام عليها فى كتبى . ولكن عندما أرى الكارثة حصلت من العبادة والكهنة فاجد أنه كان من الممكن أن يبرأ منها ، لو كان هناك حكم فيه معارضة وفيه ديمقراطية سليمة . فمع أن السابقين (على ثورة ٥٢) أدوا الى مساوىء للبلد أضعفت بعض تقدمها الا أنه قبل الثورة لم تكن هناك كوارث ولكن عرقلة ما لتقدم البلد .

■ **فؤاد مرسى :**

أستاذنا توفيق الحكيم قال لنا كلام درر فى الحقيقة . وأنا معروف دائما أن تقييمى للناس متشدد ، فأنا اذا قلت درر فهى درر . وكلامك يسجل للتاريخ وليس لنا فقط ..

فى الحقيقة انت وصلت الى نقطة فى غاية الاهمية وهى تصنيفك لاولئك الذين يرفضون مناقشة الملف ، وهم فعلا بالتصنيف الذى انت قلته . هذا ، باضافة ناس مستعدين أن يفتحوا الملف .. طيب ! هؤلاء المستعدون لفتح الملف لم تصنفهم لنا ! انا يهمنى جدا هؤلاء ...

■ **توفيق الحكيم :**

كالعادة هناك تناقضات . ناس مخلصون لمصلحة البلد ، وناس يقولون لك : نفتح الملف لنشنع على **عبد الناصر** لاسباب انتقامية، ولاسباب يعنى نفعية لها غرض وتستهدف الردة لعل وعسى أن نقول أن **عبد الناصر** خرب البلد ، فنعود الى ما قبل **عبد الناصر** حتى تتساوى الامور ويصبح المطلوب الغاء فترة بكاملها . ولكن اذا ثبت انها كانت فترة ضرورية فنحن من ناحيتنا نقول أنه لابد من تقييمها ، ولابد من معرفة موقع الخطأ فيها حتى ندعمها . لأنه اذا قلت كلمة « الاشتراكية » فقد حدث فعلا تحول اشتراكى . ولكن هذا التحول لماذا لم يأخذ كل قوته ؟ الجواب لانه كان يجب أن تكون هناك اشتراكية قوية وعظيمة جدا . لكن لماذا نشأت طبقات جديدة ؟ . وكيف حدث أن هذا النظام يولد طبقات .. فنجد مثلا من يشترى شقة بـــ ٢٠ الف جنيه و ٣٠ الف جنيه .

■ **عبد العظيم انيس :**

ملاحظة وحيدة فيما يتعلق بالاقتراح الخاص بان الاستاذ **خالد محيى الدين** يعطى « فرشة » حول موضوع الثورة فربما يكون الموضوع هاما لا غنى عن تناوله . لكن يمكن ــ من ناحية التوقيت ــ انه اذا كنا سنتفق على ما هى القضية المطروحة فى هذا النقاش .. فانا اتصور انه لو بدأنا بحذف اشياء من جدول اعمالنا ــ كموضوع النقاش ــ فيمكن أن نستريح ابتداء .. لا شك انا متصور أن هذه الجلسة ليس هدفها هو محاكمة كتاب « عودة الوعى » ، هذا أولا . وأيضا القضية الرئيسية المطروحة هنا

ليس هدفها هى محاكمة اليسار فى موقفه من **عبد الناصر** فى خلال الـ ٢٠ سنه الماضية . وبالتالى ، يعنى انا متصور ايضا من واقع ما طرحه استاذنا **توفيق الحكيم** . فى خطابه الى الاستاذ **لطفى الخولى** ، ومن النقاش الدائر حاليا ، ومن الكلام الذى قاله، متصور أن القضية مستقبلية أكثر منها قضية متعلقة بالموضوع . لكن هذا لا ينفى ، طبعا ، أن الماضى لابد أن يتناول . وانا غير متصور لنظرة مستقبلية دون ان يكون هناك نوع من التقييم للماضى. لكن تقييم الماضى يكون فى اطار هذه المناقشة الاساسية حول مستقبل مصر ومستقبل اليسار فى مصر . على هذا الاساس ، اقترح — فى البداية أن يكون هناك نقاش — فى اطار المناقشة — فيما يتعلق بمستقبل مصر . يعنى هناك عدد من النقط الاساسية التى أعتقد أن من المهم أن نتفق فيها ، أو نختلف ، فقط يكون هناك وضوح حول الاتفاق أو الاختلاف فيها ، وذلك فيما يتعلق بقضية مستقبل مصر أو قضية اليسار من ناحية الاطار العام .. استاذنا **توفيق الحكيم** .. وسأضرب مثلا من كتاباته — من زمان — كان باستمرار يركز على قضية مصرية مصر .. مصرية مصر هذا معنى أكد عليه كثيرا فى كتابه . أما فى كتاباته المتعلقة بعودة الروح ، أو الكتابات السياسية العامة او الفكرية العامة ، أو .. حتى اذا كان أمله باستمرار أن يكون فيه دراما مصرية ، عبر عنها فى أهل الكهف مقابل الدراما اليونانية . مثل هذه القضية — فى جو العشرينات والثلاثينات — قد يكون من المفهوم تماما أن تستوعب أو تستحوذ على ذهن المفكر الحر . لكن الاربعينات والخمسينات والستينات والسبعينات طرحت البعد العربى لمصر بشكل واضح .. سواء شئنا أو لم نشأ . فهل اذا قبلنا فكرة مصرية مصر بالمعنى القديم يكون مبدأ دخولنا فى مشكلة اليمن غلطا من أوله الى آخره ؟ .. جائز .. الاستاذ **توفيق** أثار هذا الموضوع بصرف النظر عن التفاصيل .

موضوع فلسطين — أصلا — ممكن أن يكون مطروحا للسؤال عمن ورطنا فى هذه العملية .. هناك نظرية ، لدى عدد من المثقفين المصريين ، وحتى فى وسط الرأى العام المصرى ، الآن ، تقول (وانا رأيى أنها نظرية مخلصة) « واحنا مالنا ومال الكوارث دى بتاع البلاد العربية . خلونا فى ظرونا ومشاكلنا الداخلية » .

فهذا محور . يعنى أنا أقول أن هذا احد الاطراف الاساسية فى المناقشة . ففى تصورنا ، هل مثل هذه القضية ينبغى أن يكون هناك وضوح حولها قبل أن ندخل فى مشكلة اليمن والمشاكل التى من هذا النوع . من ذلك انا اقترح ان تجرى مناقشة لاطار عام لتصور مصر . ما هى المحاور الاساسية سواء اقتصادية أو سياسية أو عربية أو دولية التى يتحرك فيها الواقع المصرى . اذا اتفقنا على هذا — أو اختلفنا — فانه سوف يساعدنا جدا على أن نستطيع ان نتصور مستقبل مصر . هذا المستقبل نقطة انا انظر اليها من الناحية العكسية . ابتدىء انا بمستقبل مصر ، وبهذه المحاور . (ومستقبل اليسار — طبعا كجزء من مستقبل مصر — وبعد ذلك أرجع عند توزيع المناقشة) — الى الماضى وأسمع **خالد محيى الدين** فى تقييمه ، واشياء كثيرة لا شك سنجد فيها نقدا لليسار فيما يتعلق بالتجربة الناصرية . ما هى حدود هذا النقد ؟ ما هى مسئولياته ؟ أعنى نقد الكتاب والمفكرين أمثال الاستاذ **توفيق الحكيم** فى هذا الموضوع ؟ الخ ونقد التجربة نفسها من الناحية الموضوعية بصرف النظر عن الاشخاص فهذا مجرد اقتراح .. نقد اليسار لنفسه ..

■ **لطفى الخولى**

أنا موافق على ما يعرضه الدكتور **عبد العظيم أنيس** . لكن ، الحقيقة أنا أقصد زيادة على ذلك أمرين .. الأمر الأول أن الأستاذ **توفيق الحكيم** عرض « فرشة » مفيدة جدا لاثراء المناقشة ومحاولة الوصول الى المفاتيح ، أو جدول الاعمال الذى يطلبه الدكتور **عبد العظيم أنيس** من أجل تحديد اطار المناقشة .

والاستاذ **توفيق الحكيم** عرض هذه المناقشة ، من واقع أنه يعتبر نفسه مسئولا فكريا عن ثورة ٢٣ يوليو ، أو احد المسئولين المفكريين الاساسيين عن ثورة ٢٣ يوليو ، وقد أمن على ذلك الرئيس **جمال عبد الناصر** نفسه عندما قال — أكثر من مرة — انه تأثر تأثيرا كبيرا **بتوفيق الحكيم** ، وبالذات بعودة الروح . ولذلك يحاول الآن الاستاذ **توفيق الحكيم** أن يستكشف ابعاد هذا التأثير

المتبادل بينه وبين قيادة الثورة .. حسنا ، بعد أن حصلنا على « فرشة » من موقع مفكر قيادى — فى الثلاثينيات — وعاصر التجربة حتى الآن — مد الله فى عمره — من المفيد أيضا أن نتزود بفرشة أخرى من رجل شارك فى ثورة ٢٣ يوليو نفسها ، واختلف واتفق معها ، من موقع يسارى واضح ومحدد . وبالتالى يخيل الى أن هذه الفرشة مع « فرشة » الاستاذ **توفيق الحكيم** ممكن أن تضىء لنا طريقا أكثر وضوحا للوصول الى تحديد النقاط التى أشار اليها الدكتور **عبد العظيم** . المطلوب هو مجرد « فرشة » **لا تقييم** . لان كلام الاستاذ **الحكيم** ليس تقييما وانما هو مجرد « فرشة » ، وبالتالى « فرشة » الاستاذ **خالد** ممكن تفيدنا جدا . هذا هو **الأمر الاول** .. الامر الثانى .. انه فى الحقيقة نحن على تباين فى أفكارنا حول تقييم هذه التجربة ووزنها المادى والمعنوى .. الخ . بل أن زوايا رؤيتنا للتجربة تختلف .. خصوصا وأنه معنا اليوم مجموعة من زملائنا الشباب ، يهمهم بعد أن أطلعوا على « الفرشة » التى قدمها الأستاذ **الحكيم** .. ومن خلال كلامه ، وليس عن طريق السماع أو القراءة عنه . وهذه نقطة مهمة جدا . من حق هؤلاء الشباب الذين نحرص على أن يكون اسهامهم فى هذا الحوار اساسيا انهم يطلعون أيضا على « فرشة » الأستاذ خالد محيى الدين .. ثم نعود الى النقطة الذى طرحها الدكتور **عبدالعظيم** عن جدول الاعمال .. ما رأيكم .. ؟

■ **محمد سيد احمد :**

كلمة واحدة . انا اقول ان الاستاذ **توفيق الحكيم** آثار بعدين محوريين ، النقطة الأولى يسار يمين ..

■ **لطفى الخولى :**

وليست هذه هى القضية — الآن — اطلاقا . ما قاله الأستاذ **توفيق الحكيم** ، لا نقيمه الآن .. أيضا الأستاذ خالد محيى الدين يضع « فرشة » كلام ، فهذا سيفيد فى بلورة نقاط المناقشة التى يطلبها ، **عبد العظيم** وهى أساسية .

■ **توفيق الحكيم :**

يعنى أريد أن اقول أن هذا يدخل فى الشكل ، فى القسم الثالث الخاص بالتجربة ، تجربة الثورة باعتبار انها لم تكن اقتصـــادية فحسب ، بل هى اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية .

أنا أريد ان أدخل المسائل فى اطارات . فاطار التجربة سيدخل فيه كل هذا الكلام ... الاطار رقم ١ ورقم ٢ هو شكل اليسار فى المستقبل . لأن هذا يهمنى ـــ أنا ايضا ـــ لانى انا لما اقول انا أريد مضمون يحصل أن ضياع الشكل سيؤدى بنا الى هذا ، الى متاهات معينة . واذا قلت شكل بلا مضمون فهذا يعود بنا الى ما قبل سنة ٥٢ .

■ **لطفى الخولى :**

نريد أن نتفق ـــ أرجوكم ـــ على أمر من اثنين : اما نأخذ باقتراح **د. عبد العظيم أنيس** أنه يغفل « الفرشات » الخلفيات ونعتبر ان « فرشة » الأستاذ **توفيق الحكيم** كافية فنناقش مبـــاشرة ما هو الاطار ، وما هو جـــدول الأعمال الذى سنسير عليه فى هـــذا الحوار ، وأما أن نأخذ بالاقتراح الثانى الذى تقدمت به وهو انه فى مقابل « فرشة » الاستاذ **توفيق** تطرح أيضا « فرشة مركزة » ومختصرة ـــ وليست تقييما ـــ من الاستاذ **خالد محيى الدين** ثم نعود الى اقتراح **د. عبد العظيم انيس** فانتم تقـــررون فى هـــذا المجال ما تشاءون ..

■ **أبو سيف يوسف :**

افضل المنهج الذى يطرحه **لطفى** لأن هذه المسئولية خطيرة جدا وستكون مثارا لمناقشات كثيرة جدا . وحتى نقطع الطريق على أى تأويلات تحاول أن تستفيد من فتح مثل هذا الملف ، فانى اعتقـــد ان الرؤية الداخلية لما حدثت ستكون ثمينة جدا فى تقييم التجربة بكل ابعادها . ولهذا افضل ان نستمر فى النظر الى ثورة ٢٣ يوليو

من الداخل . وعلى هذا الاساس لو نستمع للاستاذ **خالد محيى الدين** ، فسيكون هذا مساعدا جدا على التقدم .

■ **فؤاد مرسى :**

حدث تاريخى ، أيضا أن بين اعضاء مجلس الثورة قطب يسارى ماركسى ، هذا حدث . فمن المفيد ، أيضا ، أن نستنير حول ما جرى للثورة من البداية حتى النهاية برأى هذا القطب الماركسى . لانه عندئذ ، نستطيع أن نضع ايدينا على نواح ووقائع لا مجرد وجهات نظر قد تكون تعبيرا عن ذهننا ، نحن ، وتساعدنا على التقييم .. هذا الحدث التاريخى يجب الا نتركه يفلت منا ..

■ **لطفى الخولى :**

طيب : هناك موافقة الآن على أن الاستاذ خالد **محيى الدين** .. يتـكلم ..

■ **خالد محيى الدين :**

فى الحقيقة ، أنا فى غنى عن التكلم عن التقدير الكبير للاستاذ **توفيق الحكيم** .. أما بالنسبة لكتاب « عودة الوعى » ، ففى نظرى لا يوجد أحد فوق المناقشة ، ولا فوق المحاسبة .. انما نقول أن سبب الضجة التى حدثت ، حول هذا الكتاب ، أنه — فى وقت ظهوره — صاحب حملة من اليمين ضد عبد الناصر .. محاولة شطب التاريخ كله . والشىء الغريب ، انى أكثر واحد اختلف مع **عبد الناصر** . يعنى من ٥٤ تركت مجلس الثورة وهناك اشياء كثيرة جدا . لكن الموضوع ، موضوع التجربة الوطنية ، هذه قضية أخرى .

واقرر ان قبولك لتقييم التجربة ، وحديثك مع اليسار ينفى بتاتا فكرة انك تريد لليمين أن يستفيد من هذا الأمر .

الحقيقة ، فيما يخص التجربة الخاصة بثورة ٢٣ يوليو ، الكلام الذى قاله الاخ **توفيق الحديم عن** مسئوليه الكل فى واحد والواحد فى الكل هو انه انا ــ كرجل عاصرت الثورة عندما قامت ــ ان هذا الفكر كان موجودا قبل ثوره ٢٣ يوليو فى اوساط الضباط . وتركيب مجلس الثوره عكس كل الافكار المجوده فى مصر .. الماركسيه ــ يسار ، وسط ودينى عادى ، ويمينى على أساس دينى ... باختصار : الاتجاهات التى كانت موجودة فى مصر ، كانت موجودة فى الثورة ، وهذا كان يمثل ــ فى الحقيقة ــ قوة الثورة . فهذه نقطة .

النقطة الثانية ، أن برنامجها كان موجودا . والشيء الغريب جدا أن البرنامج الذى كان يوزع على الضباط الاحرار لم يكن فيه أى شيء بتاتا عن حكم فردى ، لانه لم يكن هناك تفكير فيه ، فى ذلك الوقت . وما اقوله ، هو انه كان هناك اقامة جبهة وطنية . اولا : كان هناك هجوم على الأحزاب المتعاونة مع الاستعمار . ولكن كان هناك تصور أنه فى داخل الاحزاب ، أو فى مصر ، توجد احزاب وطنية أخرى . ولذلك كانت أول نقطة فى برنامج الثورة هى القضاء على الاستعمار الاجنبى وأعوانه من الخونة المصريين . والنقطة الثانية : اقامة جبهة وطنية من القوى الوطنية والاحزاب الوطنية. هذا البرنامج اختفى ولم يعثر عليه احد . كانت هناك نسخة واحدة عندى . وطبعا شارك فى كتابته الماركسيون المصريون . وهذه حقيقة تاريخية ايضا . وتضمن البرنامج عدالة اجتماعية ، ثم اقامة جيش وطنى قوى يسمح بترقية الجنود الى ضباط ، هذه نقطة مهمة . كل هذا كان واردا لكن باختصار .. فاذن الثورة وهى قائمة ، كان عندها فكرة ضرورة مساندة القوى الشعبية . وكان فى نظرنا ــ فى ذلك الوقت ــ أن الوفد هو القوة الشعبية . هذا تاريخ . وسأقول الوقائع . فعندما قامت الثورة ، أول بيان فيه عودة الدستور .. وكانت المناقشة حول كيفية عمل مجلس الوصاية . واختلفوا فى مجلس الدولة حول هل يشكل بنص الدستور . لكن الدستور لم يكن فيه نص على عزل الملك . فيه نص على مرض الملك أو وفاته : فاختلف مستشارو مجلس الدولة ــ **وحيد رأفت** ضد ٨ . **وحيد رأفت** قال لهم أن هذا دستور ملكى لا نص فيه على العزل فلابد من أن نأخذ الوفاة والمرض مثل العزل.

الرأى الثانى قال — لا — هذه حالة جديدة اذن نعمل حالة جديده .. طبعا ، مستشارو الراى احسوا أن من غير الممكن ان مجلس الثورة ، والاتجاه العام ، يريد دستورا . فاذا استطبقت الدستور على اعتبار ان الوفاة والمرض هو نفسه العزل ، فلابد من دعوة اخر برلمان ، ليقر الوصايه ، ويحل البرلمان . بعد ذلك ، ندخل فى ميكانيزم الانتخابات . كان هذا هو راى عبد الناصر فى ذلك الوقت . لأن هدا ، كان البرنامج الذى ارتبط به . كان رايه انه موافق على راى **وحيد رأفت** وهدد بالاستقالة وخرج .. وهذه الجلسة لم اكن موجودا فيها انا كنت فى الاسكندريه ..

لما رجعت ، قال لى انه استقال .. قلت له طيب ! ولماذا رجعت؟ قال : لانى لقيت الموقف فى الجيش منقسم على نفسه . ولقيت الموقف يفلت . وأضاف : فانا رضخت (فى أغسطس ٥٢) . فكان هو فى هذا الاتجاه ولا أريد أن أقول لك أنه لم تكن عنده النوازع الفردية فى الحكم . كانت عنده باستمرار . لكن الحقيقة أن القوى التى كانت موجودة أو التى جاءت حول الثورة مثل مجلس الدولة : **السنهورى** والقوى التى حاصرت الثورة فى بدايتها (مثلا : جمعية الرواد . جمعية الرواد ، كان فيها **د. أحمد حسين والعمرى وعباس عمار وفؤاد جلال واسماعيل القبانى** كانت تمثل فكرة الرواد المفكرين لمصر — رواد الفكر — هؤلاء كانوا يعتبرون أن حكم الوفد ، هذا ، حكم رعاع ليس فيه كفاءات . وهو التفكير الذى كان موجودا قبل الثورة — وهو الكلام المعروف . ولذلك عندما اصدر **على ماهر** أول بيان للحكومة ولم يذكر فيه أن هناك انتخابات فى مارس ١٩٥٣ . وكانت الثورة متفقة معه على الانتخابات فى مارس — اصدرت الثورة بيانا ضد **على ماهر** لانه لم يذكر الانتخابات . وتكلمت الثورة ، أيضا ، فى قضية الضرائب المباشرة وغير المباشرة .. فكان لا يزال هناك — فى ذلك الوقت — تمسك بالبرنامج . لكن جاءت القوى الاخرى المحيطة ، وهى كلها قوى لا تنتسب الى الوفد . وهذه قضية تاريخية . كانت من الحزب الوطنى ومن السعديين ومن الرواد . وكان مذهبهم أن الثورة تقوم بالاصلاحات التى تريدها مصر والتى افتقدتها فى سنوات الحكم السابق نتيجة الصراعات الحزبية .. الخ اقول : كانت فعلا هناك أرض ممهدة لهذا الامر ، أى لان تحكم الثورة وبقوة ، وتمشى

فى الطريق ، ولا تلجأ الى طريق الانتخابات . وكان يدعم هذا ان الثورة ليس عندها حزب . فاذا انتم عملتم انتخابات ، فان الوفد هو الذى سيأتى . **والسنهورى** قال ذلك فى جلسة مجلس الوزراء أيام مناقشة قانون الاصلاح الزراعى « انتوا مستعجلين ليه على الانتخابات فى مارس ما انتوا بتعملوا قانون الاصلاح الزراعى اهه .. ده تطبيقه عاوز وقت . ايه لزوم الانتخابات بسرعة ، انتوا عاوزين الوفد ؟ » .

ثم طلع **السيد صبرى** ، فى ذلك الوقت ، وكتب عن الفقه الثورى والفقه الدستورى .. كل هذه الامور كانت موجودة ، طبعا ، فهذا شجع الاتجاه الفردى . لا أريد أن اقول لا يوجد استعداد .. لا ! هناك استعداد . طبعا رجل عسكرى موجود فى الحكم ، وممكن انه يعمل شيئا فلم لا ؟ وللتاريخ ، ايضا ، أقول أن الاتجاه الأمريكى كان ضد الحكم الدستورى فى ذلك الوقت . وللتاريخ ، أيضا ، لا أريد أن يفهم من كلامى ان **عبد الناصر** كان مع الامريكان .. **عبد الناصر** اتصل بالامريكان من موقع وطنى . أمريكا قوة عالمية لا يقدر أن يتجاهلها . والتجربة اثبتت انه اذا اختلفت المصالح الوطنية اختلف معهم . انما هو رجل وطنى ، تماما ، لأن امريكا كانت قوة كبيرة . والاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية لم تكن ظاهرة بعد فى المجال .. فالامريكان ايضا كانوا يشجعون على عدم اعادة الحكم النيابى لان فى نظرهم الحكم النيابى اذا جاء بالوفد ، ... فالوفد سيكون ضعيفا ، وأمام الشعب سيرضخ ، باستمرار ، ما دام هو حكم شعبى . فاذا حدث هذا ستبقى هناك حرية وفى الحرية اليسار يكسب . وهذه كانت قضية مقاومة الشيوعية . وفى ذلك الوقت — فى غمار الحرب الباردة — الامريكان كانت ، عندهم ، هذه القضية اساسية . لذلك كانت الثورة تهدد الامريكان . اذا لم تساعدونا سنرجع الى الانتخابات . (لاحظ أن هذه قضية مهمة) **صلاح سالم** كان يقول : « اذا مكنتش الامريكان حيتعدلوا معانا نرجع الانتخابات » . وهم « الأمريكان » كانوا خائفين جدا من أن الوفد يرجع . هذه حقيقة تاريخية ، لانهم خائفون من فكرة الحياةالبرلمانية وحرية النقاش وما تسببه من تقدم لليسار . وأنا فى الحقيقة ، هذه من الأمور التى نبهتنى كثيرا الى قضية الديمقراطية . لأنه ، ظهر فى الأيام الاولى ، أن الثورة بدات تتجه الى قبول الاشياء التى كانت

الحركة الوطنية ترفضها (النقطة الرابعة . قانون استثمار رأس المال الأجنبى) تم وضعه . وكان هناك قانون قائم للاستثمارات لكن لم يكن ينفذ ، او ان رأس المال لم يأت .

فكانت هناك فعلا أرضية تمهد لهذا الأمر . وكانت الطبقة الراسمالية فى مصر سعيدة جدا فى ذلك الوقت بحكم **عبد الناصر** ، وكان يمثلهم اتحاد الصناعات **وعبد الرحمن حمادة** رئيس مجلس ادارة شركة المحلة كان صديقا لمجلس قيادة الثورة ويقول لهم مجىء الثورة انقذ مصر من الراية الحمراء .. يعنى ، كان فى نظرهم ان الثورة اذ تقوم باصلاحات متعددة ، تقوم بمنع الشيوعية . هذا هو التفكير الذى كان واردا فى الذهن تقريبا — فى ذلك الوقت .

فلماذا حدثت احداث ٥٤ ؟ . كانت وجهة نظرنا ، انه ازاء هذا الموقف الذى فيه السلطة مطلقة ، وبعد حل الاحزاب ، وهذه الاشياء التى تمت ، انه فى غياب الديمقراطية ممكن يحدث انحراف للحكم ، لأنه لا توجد اية مساءلة . فانت سائر تضرب كل القوى واحدة وراء الثانية . وبعد ذلك فان السلطة المطلقة يمكن أن تقرر اى شىء .

انا اتكلم كيسارى فى مجلس قيادة الثورة . وطبعا اليسار فى مصر — فى بداية الامر — انقسم : هناك جزء ، ايد الثورة من أول دقيقة باعتبارها انعاكسا وطنيا . وهناك جزء اعتبرها حركة ديكتاتورية عسكرية فاشية ، يعنى كان هناك رأيان مختلفان فى هذا الأمر .

النقطة التى أريد أن ابرزها انه كان هناك رغبة فى وجود حياة ديمقراطية . انا أعرض وجهة نظرى ، فى ذلك الوقت . وكان جزء كبير من الحركة الديمقراطية فى مصر ، واليسار المصرى أيضا ، كان رايه فى ذلك . يعنى انا لم أكن أقول هذا بمفردى .. فكان هناك راى انه لابد وان يكون هناك حكم برلمانى . لانه مادام المجتمع لن يغير نظامه الاجتماعى (مجرد الاصلاح الزراعى هذا ، لا يعتبر شيئا كبيرا) . ومادامت هناك طبقات ، فان من حقها أن تعبر عن نفسها والا فان طبقة معينة تمسك الحكم . وصحيح أن العهد

السابق كان فيه اقطاع ورأسمالية ، ولكن كان فيه شكل ديمقراطى. ومادام هناك نظام راسمالى ، فلابد أن تكون هناك ديمقراطيـــة . والا فان الطبقة الجديدة أو النظام الجديد سيسيطر ، ويحرم الفئات الاخرى . فلهذا السبب كان اتجاهنا فى مارس ٥٤ الى الديمقراطية. لكن الحقيقة أن الرأى العام (المتعلم) كان فعلا ضـــد عـــودة الاحزاب . هذه حقيقة واردة . وهذا شىء احسسنا به . لأنه عندما دعونا الى فكرة عودة الدستور ، وعودة الحياة النيابية ، كان فعلا هناك تيار فى الرأى العام (كان قويا جدا) خائفا من فكرة عودة الاحزاب . وبالفعل كانت هناك ارضية سياسية ممهدة لهذا الأمر ، وان **عبد الناصر** يحكم ، ويبعد كل القوى المعارضة . فأصبح سلطة كبيرة . لكن هذا لم يكن السبب ايضا .. السبب الكبير — فى نظرى — لهذه السلطة الضخمة — جـــاءت من انجـــازات **عبد الناصر** أو شعبيته ، وليس لان معه سلطات . لأن هناك حكاما كثيرين جدا عندهم سلطة لكن ليست عندهم مثل هذه القدرة .. فعلا ، حقق أشياء كانت احلاما للرجل المصرى العادى .. جـــلاء الانجليز — تأميم قناة السويس .. كان لى — مثلا — صديق ذو فكر محافظ ، ويكره **عبد الناصر** جدا . يوم أن أمم **عبد الناصر** قناة السويس قام احتضن الراديو وقبله وراح يبكى ويقول : دا احنـــا عشنا طول عمرنا نحلم بهذا . وبعد أن تم تأميم قناة السويس تم تمصير البنوك ، لان هذه قضايا لا ننساها .

الى هنا ، وكانت الرأسمالية راضية . حتى جاءت تأميمات ٦١ وتحركت القوى الرأسمالية والاقطاعية ضده .. التحرك حدث هنا . لكن كانت **سلطة عبد الناصر** قد تدعمت بحكم انه كان بطـــلا وطنيا حقق انجازات عاش الشعب المصرى سنوات يطلبها وحقق للفلاح المصرى فعلا اشياء . لما ننزل القرية ، نحن ابناء القرية ، نعرف ماذا تعنى انجازات **عبد الناصر** انه لا يستطيع مخلوق اليوم أن يطرد فلاحا من الأرض ، الا « بالطبل البـــلدى » أى بصـــعوبة شديدة . وهذا عمل يعد استقرارا للفلاح : أولاد الفـــلاح تعلموا ويدخلون الجامعة بنيت مستشفيات ومدارس . كميات المدارس التى بنيت فى الريف هائلة . يعنى عندنا فى مركز كفر شكر ، الذى انا منه ، مدرسة ثانوى ، وزراعية ثانوى ، وتجارية ثانوى ، فى كل ثلاث قرى مدرسة اعدادية . كل قرية فيها مدرسة . كل ثلاث

اربع قرى فيها وحدة صحية . المياه والكهرباء قضايا هامة بالنسبة بالرجل الذى فى الريف ، شىء كبير . **عبد الناصر** طبعا حقق انجازات فهذه الانجازات ، خلقت شعبية كبيرة اصبحت عنـــده ســـلطات مطلقة بسبب ضرب القوى الأخرى هو ـــ فى الحقيقة ايضا ـــ رفض أن ينشىء ميكانيزم خاص له هو ، كفرد أو كحاكم ، اعنى ميكنيزم او اجهزة سياسية تخدمه .. هل هنك حاكم ـــ فى العالم ـــ يقدر أن يأخذ قرارا من غير أن تجهز له عدة دراسات أو آراء ؟ . كان يلجأ الى هذا فقط عندما يحب . ولا يلجأ اليه عندما لا يريد . لم يكن له « نظام » أو « نسق » دائم . وهذه هى النقطة الأولى فى العيوب .

فالاحداث التى حـــدثت فى مايو ويونيـــو ٦٧ ســـببها الاول أن الدراسات التى عن حالة العدو لم تكن كافية .

لكن الكوارث التى حدثت ـــ فى نظرى انا ـــ جاءت من النقص الكبير فى ميكانيزم اتخاذ القرارات الاســـاسية ، ومن الاجهـــزة السياسية التى تعمل مع **عبد الناصر** ، وذلك قبل ان يأخذ القرار . وهذا الامر لم يكن واردا ، أو غير موجود تقريبا . وهذا الاسلوب تابع لفكرة الحاكم القوى . فما دام قد أخذ كل السلطة فمن الصعب جدا أن نقول له : اعمل هذا طالما أنه هو صاحب الكلمة . الخطأ الاول ، عند قيام الثورة ، جاء من قبول الناس فكرة تفويض مطلق لمجلس الثورة للحكم .

لكن المسألة استمرت فى هذا الطريق ، بسبب الانتصارات التى حققها **عبد الناصر** لا بسبب ـــ كما يقول بعض الناس ـــ أنه كان يعمل غسيل مخ للناس . لان أجهزة الاعلام ما كانت تقدر تعمـــل غسيل مخ للشعب المصرى بدون الانجازات . وبدون الانتصارات. يعنى هذا كان عاملا من العوامل التى جعلت أن الناس يؤمنون أن هذا الرجل بطل .

النقطة الثانية .. موضوع الديمقراطية ورفض **عبد النـــاصر** المطلق أن يأخذ قرارا تحت اية ضغوط . الديموقراطية معناها قبول مشاركة الناس معه على جميع المستويات . يعنى كان فى مقدوره

ان يعمل حزبا طليعيا . وممكن الديموقراطية أن تكون حزبا طليعيا حقيقيا ، أو منابر ، أو احزاب تقدمية ، فى نطاق التحالف . ومن الممكن الربط بين هذه الامور . لكنه كان يرفض الضغط ، حتى من « الحزب الطليعى » الذى انشاه . ولم يكن أحد منا يطمع أن توجد الديموقراطية فى عهد **جمال عبد الناصر** بمعنى الديموقراطية الليبرالية ، انما الديموقراطية المطلوبة كانت من اجل الاهداف التى وضعها هو . وهى : مقاومة التحدى الخارجى والتغيير الداخلى . حتى هذه الامور لم يكن مستعدا لها . لان تجربته الشخصية كانت انه لا يحب أن يلتزم مسبقا الا بافكار تجربته ، فهى التى تمكنه من أن يصل الى هذه الاشياء بنجاح .

الى ان حدثت كارثة ٦٧ وتفجرت العيوب الموجودة . وللاسف الشديد ، أن كل الهجوم عليه تركز على انه انهزم لانه اشتراكى . وليس هذا هو السبب .

نحن ، فى الحقيقة ، كنا نؤيده بهدف أن الجانب الايجابى للتجربة يستمر . ونحاول أن نقلل من الجانب السلبى . لكن واضح أن القضية كانت صعبة . ولذلك يجب أن يكون هدفا اساسيا من اهداف المناقشة هو : كيف تصبح الحركة الوطنية التقدمية استمرارا لايجابيات المرحلة السابقة وانها تبتعد عن السلبيات ؟ وطبعا ، كما قال **عبد العظيم انيس** لن نقدر أن نقيم هذا ، فكيف نضع تصورا للمستقبل . لأن هناك — فى الحقيقة — عدم وضوح . اذا كان هناك تصور للمستقبل ، فلابد أن تكون هناك ايديولوجية .

وعبد الناصر ، لم يكن يحب الالتزام البعيد المدى فى هذه الامور . وكان هذا منبع الاخطاء التى وقعت . واثبت تطور الحوادث ان عدم رغبته فى الالتزام البعيد المدى كان ضارا بالاشتراكية . وذلك ، طالما انه لم يضع تصورا للشكل النهائى للمجتمع الذى يريده .

لكن هذا الدرس لا يلغى انه وضع نقطة اساسية جدا — فى رأيى — وهى حتمية الحل الاشتراكى للبلاد النامية . فاوضح أن البلاد النامية — اذا ارادت أن تتطور وتنمو تقع فى التبعية اذا اتبعت الطريق الرأسمالى . أما اذا اتبعت الطريق اللارأسمالى ، أى

الاشتراكى ، فهذا هو طريق الدفاع عن الاستقلال الوطنى . فمن هنا ، ومن منطلق وطنى — وهذه حقيقة — تكون التجربة الناصرية هى مرحلة تاريخية يجب أن تقوم على اساس هذا الأمر .. دفاع عن الاستقلال الوطنى . والتغيير الاجتماعى من الضرورى أن يلازم هذا الدفاع . ويتعين هنا — اذن — أن نناقش التجربة . فما دام عبد الناصر وضع مثل هذه الاهداف ، فلا يبقى الا أن تدرس الوسائل لتحقيقها . وهنا ، يمكن أن ندرس عيوب التجربة ، فنقول : هى كذا وكذا وكذا . وبالتبعية لا يمكن أن يكون كل ما تم فى العهد الماضى سلبيا . لا ! هو ايجابى لأنه اقتراب من أهداف كبيرة . ولما نتصور المجتمع الذى نريده ، سنجد أن المرحلة السابقة كانت اقترابا كبيرا من هذه الاهداف . ولكن عطلتها السلبيات المشار اليها . منها ، مثلا ، انه كان يضرب القوى التى تنادى بالاشتراكية وتعادى الامبريالية وتتفق مع هذه الاهداف . ومن ذلك ، أيضا ، ابعادها عن السلطة ، ووضعها فى السجون . لكننا ندافع عنه الآن لأن هذه الأهداف هى أهدافنا ، بصرف النظر عمن يعملها .

■ **توفيق الحكيم :**

يعنى نحن متفقون على لب القضية . وهى أن الاساس الشكلى للثورة لم يكن من الممكن أن يؤدى فى آخر الأمر الا الى سيادة السلبيات .

■ **خالد محيى الدين :**

عندما نصل الى التقييم ، فسنجد أيضا أن فى تفكير الرئيس عبد الناصر — كما هو وارد فى « الميثاق » — اخطاء هى ايضا أدت الى ثغرات فى التغيير الاجتماعى .

■ **توفيق الحكيم :**

انا تنبهت الى هذا اخيرا . وانا كنت متحمسا للثورة بانجازاتها ، وان عبد الناصر هو الرجل الذى انتظرته من ثلاثين سنة . ولم أكن

أعرف ان كل هذا يؤدى الى حدوث أثره . لكن الشكل السيء لم يكن قد ظهر اثره فى ذلك الوقت ، فضلا عن انى كنت غير راض عن نظام الاحزاب . ولذلك تلاقيت مع الثورة .

لكن بعد ذلك ذكر — انه بعد صدور « الميثق » — تحدثت الى بعض الاصدقاء لينقلوا كلامى إلى **عبد الناصر** وقلت له : اننى الاحظ الآن الرجل الذى يبيع بطيخا فى الشارع ، يمكن عندما تطلع بطيخة « قرعة » يمكن يشتم **عبد الناصر** . معنى كلامى ، أن **عبد الناصر** يتحمل مسئوليات لا يستطيع أن يتحملها ، لانه يحكم حكما مباشرا وقلت لصديق من هؤلاء الأصدقاء : لماذا لا تبلغه أن ينظم ضغط الجماهير فيعمل حزبين . والشعب عندما يغضب يصب غضبه على الحزب الموجود فى الحكم ، ويأتى بالحزب الثانى . فمن واقع « الميثاق » فان « الميثاق » يحتمل حزبا معتدلا وحزبا متطرفا . وقد قيل لى أن كلامى هذا نقل الى **عبد الناصر** فقال : لكن أخشى أن تحدث صراعات فى البلد ويعطلون البلد ، وتصبح مشاغل كل حزب أن يحطم الحزب الآخر . وزمان كان التطاحن فى البلد بهذا الشكل .

■ **لطفى الخولى :**

بعض الأضواء قد ألقيت من الأستاذ **خالد محيى الدين** والأستاذ **توفيق الحكيم** . اصبح عندنا نوع من « الفرشة » أو الأرضية التى يمكن أن نصل — من خلالها — الى اطار نلتزم به ، بجدول أعمال لهذه المناقشة التى يبدو أنها ستمتد جلسات وجلسات . وأعتقد أنه من الممكن أن د. **عبد العظيم أنيس** يتكلم ، اذا كان عنده مشروع أو اقتراح — فى هذا الأمر — أعنى ترجمة ما ناقشناه وما عرض علينا والوثائق — الى جدول أعمال لهذه المناقشة .

■ **توفيق الحكيم :**

فلنبحث تقسيم الموضوعات على فترات حتى لا تختلط الأمور .. كلامنا اليوم — فى الواقع — ينصب على رقم ٣ الذى هو التجربة الناصرية . ولان هذه نشرت فى « عودة الوعى » فأنا أقول افتحوا الملفات . فالقلق يجىء من أمرين :

أولا : الاطار الذى يوضع . لذلك فاننى لا أتكلم الآن عما تريده الدولة : أى عن تغيير فى النظام الموجود وفى الاتحاد الاشتراكى **كشكل.** أنا أتكلم اليوم عن رؤية واضحة لشكل اليسار — فى المستقبل — **ولو بعد خمس سنوات . اليسار ، اليوم ، هل هو عارف ما هو** الشكل الأمثل لوضعه فى المستقبل ، حتى لا نفاجأ يوما بيأس الناس ، ويتأكدون ان الاتحاد الاشتراكى ليست له فاعلية . فماذا **نفعل عندما يأتى الوقت الذى تطرح فيه المسئوليات ؟ المسألة شكل** الحكم ، وشكل اليسار ما هو . أما اليمين « فسيبك منه » لماذا « لأنه طول عمره مستفيد من واقع أن وراءه تقاليد هائلة ووراءه التجارة بالدين . وراءه أخلاقيات مجتمع قديم من الصعب أن تطالبه **بأن يغير نفسه . ولذلك أنا ، اليوم ، أتكلم مع اليسار . لأن اليمين لا يريد التغيير . . فاليسار هو الذى يقوم بالتغيير . فالسؤال:** اليسار ، هذا ، هل سيكون فى اطار أو لن يكون هناك اطار ؟

■ **لطفى الخولى :**

هذا سيبحث ، ونحن ملتزمون بهذا . .

■ **توفيق الحكيم :**

لذلك أضيف أن الكلام الذى قلناه اليوم ، هذا يدخل فى الباب **الكبير جدا الذى هو الثورة ، من حيث السياسية ، ومن حيث وضعها** للعرب والعروبة ، والانتاج الداخلى والاصلاح الزراعى : كيف نفذ ، **وما الذى حدث فى الريف ؟ كل هذا ، لأن اليسار عليه أن يبلور الثورة** لأنها ستكون المنطلق . لابد أن يعرف اليسار التحول الاشتراكى : **ما هى سلبياته ، حتى لو كانت ٢٠ فى المائة ، لابد أن يأخذها ويبنى** عليها .

■ **لطفى الخولى :**

اتفقنا ! المطروح ، فى النقاش ، الآن ، وهو وضع الاطار العام للمناقشة ، بما فيه القضية الاساسية . . أين يقف اليسار من الواقع ومن المستقبل فى ضوء تجربة العشرين سنة الماضية . وهذا متفق عليه .

■ **توفيق الحكيم :**

طبعا ، بالنظر الى ظروف المعركة لا نريد أن نعمل اى تخطيطات فى الحاضر لأن السلطة تعمل وهى ماشية فى طريقها وتستعد للحرب. ونحن لا نريد ان « نلخبط » لها نظامها . ولكن حتى لا يفاجىء اليسار ، غدا ، بأنه مشتت وانه قاعد هكذا فى شكل هلامى ، فلابد — قبل أن يضع المجتمع الأساس لنفسه بعد الحروب — نقول لا ! هذا هو اليسار قد أصبح واضحا منذ الآن ، واننا من خمس سنوات اجتمعنا فى هذه الغرفة . وأنا من الجائز الا أكون موجودا بحكم سنى المتقدمة لأنه من سنة لسنة عزرائيل واقف لى . لكن يبقى اليسار . فاما أن يظل مطاردا أو ينقسم على نفسه . أقول لابد من الآن ، لأن مسألة عدم الشكل هذه « تعبانى قوى .. قوى » . وهذه (مسألة عدم الشكل) مسألة لم تكن متوقعة من ثورة ايجابية عملت انجازات ولكن بدون شكل سياسى يسمح للشعب أن يشارك ، ويسمح لليسار ان يوجد ، ويسمح للمعارضة أن توجد .

■ **لطفى الخولى :**

المطروح الآن للنقاش هو التصور .. كيف تجرى المناقشة من خلال ترجمة كل هذا الكلام الى جدول أعمال . يخيل لى أن الدكتور **عبد العظيم** عنده كلام .

■ **عبد العظيم أنيس :**

انا اقتراحى ، استكمالا للمناقشة التى بدأتها أو التساؤل الذى بدأته ، هو مجرد اقتراح لاطار المناقشة . فان وافقتم عليه ، ممكن نستمر فيه . وهذا الاقتراح قد يبدو غير منطقى فى مناقشات عادية . لكن أعتقد أنه سيكون منطقيا ، ومفيدا فى هذه المناقشة بالذات . لأن مثل هذه المناقشة الهامة جدا ، والضرورية جدا والتى تسجل للتاريخ ، أعتقد أن هناك خوفا من أن تتبلور المناقشة الى مناقشة تفصيلات وجزئيات ، وبالتالى ، فان القضايا الأساسية والجذرية التى دائما يتكلم عنها الأستاذ **توفيق الحكيم** ، تضيع فى هذا الموضوع. وعلى هذا الأساس أقترح أن تبدأ المناقشة .

أولا : حول صورة المستقبل . ما هى الملامح الأساسية التى يتصورها الجالسون هنا للمستقبل وذلك فيما يتعلق بمصر . ومرتبط بهذا طبعا موضوع اليسار . وهنا عندى ثلاثة محاور فى النقطة الأولى . أعتقد أنها محاور جديرة بالمناقشة .

(أ) مستقبل مصر .. فمن ناحية ، هنــاك النظرة الليبرالية العادية ، ومن خلالها نتصور مستقبل مصر ، مجتمعا فيه أحزاب فيه نظام ليبرالى ، بكل ما يعرفه النظام الليبرالى فى بلد مثل بريطانيا أو الهند أو فرنسا .. الخ . أو نظام رأسمالى فى طابعه العام . وفى مقابل هذا التصور ، هناك النظرة الاشتراكية التى تقوم على أساس حتمية الحل الاشتراكى . وان بلدا مثل مصر ، بلد فقير ونام ، وانه لا مفر من هذا البعد بالنسبة للموضوع .

يرتبط بهذا ، كل مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية كبعد . ثم قضية الديموقراطية وشكل الديموقراطية ، وتصــورها ، وكل ما يرتبط بذلك .

(ب) البعد الثانى ، أعتقد أنه متعلق بالبعد العربى . ويرتبط بهذا ، قضية النضال ضد الاستعمار والصهيونية . وقضية شــكل المستقبل فيما يتعلق بعلاقات مصر بالعالم العربى : صورتها سواء علاقة دستورية اتحادية ، وحدوية تضامنية فقط .. .الخ .

(جـ) البعد الثالث ، أعتقد هو البعد الدولى الذى أشار اليه الأستاذ **توفيق الحكيم** فى كتاباته فيما يتعلق بمشكلة تصورنا لعلاقة مصر بالعالم كله : الولايات المتحدة ، الاتحاد الســوفيتى ، الدول النامية ، المجتمع الاشتراكى ... اخ .

هذه ثلاث أبعاد فقط عريضة أطرحها للمناقشة . ويرتبط بهذا ، موضوع دور اليسار المصرى فى تشكيل هذا المستقبل الذى نتكلم عن ملامحه . اذا تبادلنا الرأى فى هذا التصور ، وضمنا ان فيه حدا أدنى من الاتفاق ، وحددنا نقط الخلاف ، فى هذا الموضوع كله فسوف يكون من المفيد جدا أن نتكلم بعد ذلك فى « ثانيا » .. تقييم الوضـــع الحالى لمسار الثورة لأن هذه النقطة ، نقطة هامة جدا أريد ابراز أهميتها وليس لمجرد اننى أتناقش فيها الآن .

استاذنا **توفيق الحكيم** أشار الى قضية الشكل . الشكل السياسى الذى أعتقد هو أنه كان بلا أهمية فى الماضى ، وأكتشف ، فيما بعد ، انه ذوى أهمية قصوى ، وان اهمال هذا الشكل أدى الى فكرة الزعيم المعبود ، وما ترتب على فكرة الزعيم المعبود ، من استئثار بالسلطة والدكتاتورية ، واتخاذ قرارات بدون مشورة ، الخ ... مما أدى الى الكوارث التى رأيناها . أنا قد اختلف مع الأستاذ **توفيق الحكيم** فى هذه النقطة . لا لأنى أهمل قضية الشكل تماما ، انما ربما أنا أرى جذور الموضوع هى فعلا قضية قصور فكرى فى القيادة السياسية **لعبد الناصر** ، والقيادة السياسية للثورة فى فترة الستينات . بمعنى آخر،أعتقد — وهذا ما سأفصله فيما بعد — انه بانتهاء الخطة الخمسية الأولى فى أول الستينات ، وانتهاء بقرارات ٦٣ . أقول — فى رأيى — ان الثورة لم تعد — حقيقة — قادرة على أن تعطى فى اتجاه الفكر الاشتراكى أكثر مما أعطت . وان أحد الأزمات الاساسية التى بدأت تظهر فى النظام برزت فعلا ، فى سنة ٦٤ ، ٦٥ أى قبل ٦٧ بسنتين . وان المشكلة هى أزمة فكرية كبيرة . وانها كانت عاجزة عن أن تمضى فى طريق الثورة أكثر من هذا أعنى فى قضية الناجية الداخلية . هذا رأى وجائز يثبت أن هذا الرأى صحيح وجائز يثبت انه غلط . انما أنا أعتقد ان هذه قضية قصور الثورة فكريا ، وتخلفها فى هذه الحدود التى وصلت اليها ، ولم تكن قادرة على أن تمضى اى أبعد من هذا . وعلى هذا الأساس بدأت الانتكاسات تأخذ وضعها الطبيعى فى هذا الموضوع ممهدة لما قبل ٦٧ وانتهت بكارثة ٦٧ .

هذه نقطة مهمة نناقشها . قضية الشكل والمضمون فى داخل حدود تقييم الوضع الحالى .

■ **توفيق الحكيم :**

مسألة ان قصور التفكير الثورى عن أنه يعطى الاشتراكية أكثر .. هل السبب فيها هو اضعاف اليسار فى ذلك الوقت ؟ أنا أعتقد ان الاشتراكية بنت اليسار ، وليس اليسار ابن الاشتراكية . لأنه كيف يتم التغيير . الاجابة : أولا : يتم لمصلحة الناس . ولكى يتمكن اليسار من التغيير فلابد أن يكون قويا وبتغييراته تولد الاتجاهات الجديدة ومنها الاشتراكية .

■ **عبد العظيم انيس :**

لا اريد أن أقول أن قضية الشكل غير ذات أهمية انما ينبغى أن توضع فى مكانها الصحيح . فى الاجابة على سؤال الأستاذ **توفيق** . أعتقد ان هناك أسبابا موضوعية وأسبابا ذاتية . يعنى ، هناك أسباب سندخل فى تفاصيلها . ومما لا شك فيه ان من بين الأسباب الذاتية ضعف اليسار . وهذا سيكون واردا فى رأيى أنا الشخصى ، وأنا أعبر عن رأيى الشخصى فى هذا الموضوع .

فاذا دخلنا الى ثانيا ، فهناك نقط أساسية ينبغى أن تقال فى هذا الموضوع ، هل الثورة تشهد تقدما الآن فى السنوات الأخيرة ، بعد وفاة عبد الناصر أو تراجعا ، من ناحية الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية ؟ ثم من ناحية الالتزامات التى — التزمت بها الثورة فى مواثيقها . ميثاق العمل الوطنى ، برنامج العمل الوطنى ؟ الخ كل هذه الأمور فى حاجة الى أن تناقش بالضبط ليضع الانسان يده على هذا الموضوع . وفى هذه المناقشة للوضع الحالى ، فى مسار الثورة ، سيأتى موضوع البعد الداخلى والشعبى ، والقضية السياسية والقضية الاقتصادية ، قضية التنمية ، والبعد الدولى ، والبعد العربى .

ثالثا : تقييم ثورة ٢٣ يوليو . أنا أعتقد ان هذا سوف يأخذ مكانه بعد ذلك . لأنه من المنطقى أن تطرح قضايا ستظهر حولها خلافات بين المجتمعين . تأصيل هذه الخلافات سيعود الى الماضى . وسيكون من المنطق انه سيؤصل فى حدود ثورة ٢٣ يوليو ، وقد يؤصل الى ما قبل ثورة ٢٣ يوليو أيضا .

فى هذه الحالة المناقشة يمكن — فى هذا الاتجاه — ستكون مفيدة وبناءة . لأنه اذا كان هدف المناقشة أن نخرج بنتائج ذات قيمة عملية ، ولا تكون سفسطة مثقفين — لمجرد السفسطة — فلابد أن يكون هناك تقييم للماضى . أنا لست أطرح فكرة تقييم **عبد الناصر** حتى ولا تقييم اليسار . فليست هذه هى القضايا الأساسية ، وان كانت سترد فى داخل النقاش والاطار . وانما هذا تقييم ثورة ٢٣ يوليو بالضبط : حقيقتها ما هى ؟ والعناصر الأساسية لمكوناتها . اذا كان رأيكم اننا نناقش أولا وثانيا وثالثا بهذا الترتيب فأعتقد انه سيكون مفيدا ، أيضا اذا كان لكم رأى آخر .

■ **لطفى الخولى :**

طرح **د. عبد العظيم أنيس** معروض للمناقشـة .

■ **محمد سيد أحمد :**

انا عايز أطرح بعدا آخر .. كان محور من المحاور التى طرحت يسار ويمين . كان المحور الثانى : شكل وموضوع . اريد أن أقول : ان هناك محورا ثالثا موجودا فى كل هذا الكلام : سأسميه تحت وفوق . هذا مهم جدا . يعنى مثلا لو نأخذ الشكل فى القسم الأول وهو نظام فوقى ولا يتسرب الى أعماق معينة تحت . لما جئنا نتكلم عن المضمون فى النظام ، قلنا أيضا هذا نظام فوقى ، ونظام فوقى لضرب نظام فوقى بدون استعانة بالتحتى . ولمـا كان **عبد العظيم انيس يقول** ، من لحظة ، أن الثورة استهلكت امكانياتها بعد ٦٥ ، لان ازمة « التحت » طرحت ، كان استثمار الامكانيات من تأميم المصالح الاستعمارية وتأميم بعض المصالح الفوقية انتهت فى الخطة الخمسية الأولى . وبعد ذلك كان المطلوب تراكما رأسماليا آخر لا يأتى الا من « تحت » . والثورة لا تريد انها تقدم على « تحت » ، فلم تحدث الخطوة الثالثة ، وتعثرت فى الأزمة . هذه هى النقطـة الثانية .

النقطة الثالثة : ربط الشكل والموضوع هو — فى نهاية الأمر — مطروح كقضية لم يعد من الممكن ارجاؤها . لأن « التحت » يبرز فى الصورة ، خصوصا ، ونحن داخلون على مرحلة ثالثة : ما قبـل ٥٢ ، ومن ٥٢ لغاية اليوم . وأنا اقول أن معركة أكتوبر ٧٣ كانت نقطة تحول . هنا نرتبط بقضية أخرى .

نحن تكلمنا عن مصر الناصرية ، أو مصر العربية . انا أحب أتكلم عن مصر ازاء اسرائيل . وهذه قضية لا تقل أهمية عن هـذه المشكلة . انا أقول ان المرحلة القادمة هى مرحلة مصر ، ومصر العربية معا ، ازاء اسرائيل . وهى مرحلة تختلف عن طبيعة المرحلة السابقة . وفى تعبير موجز ، وتعبير رمزى أضع المسألة بالشـكل التالى ، وارجع (لفوق وتحت) .

لقد دخلنا ثلاثة حروب مع اسرائيل : حرب ٤٨ ، وهى انشأت بالمناسبة ٥٢ . لأنهبفضل ٤٨ حدث ما حدث فى ٥٢ . وبسبب اننا كنا عاجزين عن أن نواجه اسرائيل ، فقد استرددنا كرامتنا بتصليح أمورنا فى الداخل . الثورة المصرية الى ــ حد ما ــ لها بعد ازاء اسرائيل . الكرامة المصرية التى يمكن استردادها عن طريق رد الهزيمة ازاء اسرائيل استردت بتعديل داخلى . لكن حرب ٥٦ لم تعالج هذا الموضوع لأن الانتصار كان سياسيا . الدم أهدر سنة ٤٨ ، والدم أهدر ٥٦ ، ولكن الدم ــ لأول مرة ــ لم يهدر فى ٧٣ . طبعا ، هذه قضيةنقاشية : الى أى حد هو أهدر أو لم يهدر .

ما أريد أن اقوله أن الصورة التى عندنا ان هذا لم يهدر . وهذا مهم جدا . ان دخول عنصر الدم معناه دخول عنصر من تحت .. الشعب . وهذا لا يقبل الردة . لأول مرة ، هنا ، عنصر داخل من تحت فارض نفسه فرضا . وهذا سيرسم المستقبل . أنا آخذ هــذا الجانب الرمزى . لكن هذا التعبير الرمزى بالغ الأهمية بالنســبة لكل صورة المستقبل . واقول أن المستقبل سيكون ، لأول مرة المرحلة التحتية وليس مرحلة فوقية . حين نتكلم عن مرحلة تحتية نتكلم عن اليسار بأجلى معانيه . لأنه حتى تاريخنا اليسارى ، فى مصر ، اليسار فوقى أيضا . كان يسارا له دور الاشعاع الفكرى أكثر من دور التحت الطبقى . لم يكن اليسار يمارس عن طريق التحريك فى الشارع وفى الريف . ولكن آخر مرة دخل الريف كان سنة ١٩ . الريف اختفى بعد ١٩ ، والريف تجمد عند الاصلاح الزراعى سنة ٥٢ الريف لم يدخل الصورة . اليوم هناك بعد جديد .

■ **لطفى الخولى :**

هل عندك اضافة للنقاط الأساسية ؟ أنت تكلمت عن أنه لابد فى المناقشة أن نراعى البعد (مصر ــ اسرائيل) طيب هل هناك حاجة ثانية غير هذا الطرح ؟

■ **خالد محيى الدين :**

كلام **عبد العظيم أنيس** أنا موافق عليه . لكن موضوع المستقبل ، لابد أن يترتب ترتيبا منهجيا بالأولوية . لأنه الكلام الذى قاله **محمد**

سيد احمد داخل فى البعد العربى ، أو فيما يسمى بالاستراتيجية العربية أو الداخلية . ولذلك ، اذا كنا سنرتب قضية موقف مصر من الانتماء العربى والدولى ، فهذا يتم على ضوء تحديد الموقف الداخلى . ولذلك أنا لما ســـألته هل هذا هو الترتيب . قال لا ! هـــذه هى الموضوعات . وكل الموضوعات التى ذكرها هى هذه الموضوعات بالفعل . تبقى النقطة الثانية . والسؤال بالفعل : هل نبدأ بمناقشة المستقبل ثم نأتى حتما للحاضر ، فالماضي ؟ أم اننا ونحن نناقش المستقبل ، سنناقش حتما الحاضر والماضى ؟

■ **عبد العظيم أنيس :**

لا مفر من هـــذا . .

■ **خالد محيى الدين :**

اذا كان الأمر كذلك أوافق .

■ **لطفى الخولى :**

لكن بدون تركيز فى البداية .

■ **خالد محيى الدين :**

أنا موافق على ترتيب أولوية المستقبل .

■ **مراد وهبـــة :**

أنا اختلف قليلا مع د. **عبد العظيم أنيس** بحكم التزامى بوجـــود أستاذنا **توفيق الحكيم** . فى تقـــديرى ، ان نبدأ بالفعل بصـــورة المستقبل . لكنى مستقطب فى الاطار الذى يطرحه فيه الأستاذ توفيق الحكيم ، اذ أن المستقبل ، عنده هو تصور للاشتراكية الحقيقية . فأنا اقول ـــ مبدئيا ـــ أن نستقطب فى صـــورة المســـتقبل ـــ وهو الاشتراكية الحقيقية ـــ دون طرح اشتراكية أم ليبرالية . وذلك

بحكم ان الجالسين كلهم يسار . واذا اتفقنا على هذا الاستقطاب لصورة المستقبل ــ طبقا لما قاله الأستاذ **توفيق الحكيم** ، من أنه الاشتراكية الحقيقية ــ فسنعود الى الوراء ، الى الماضى ، ونقفز على الحاضر ونتجه الى الماضى . وهو ما أشار اليه **د. عبد العظيم** خاصا بثورة ٢٣ ، وهو ما عبرنا عنه بفتح الملف . وفى تقديرى فتح الملف يدور حول ثلاثة محاور :

١ ــ العلاقة الجدلية بين الذاتى والموضوعى ، أى تحديد مسئولية **عبد الناصر** ، وتحديد القوى الجماهيرية ، وأصحاب المصلحة ، من ناحية مسئوليتهم تجاه تعاظم العامل الذاتى المتمركز فى شخصية **عبد الناصر** .

٢ ــ المحور الثانى هو : العلاقة بين البناء الفوقى والبناء التحتى . لأنه واضح من « الفرشة » التى طرحت ان انجازات **عبد الناصر** كانت توحى بعدم الاهتمام بتغيير البناء الفوقى المتمركز ، فيما يتصل بالقيم والتقاليد والعادات ، أى كل هذه الأمور التى ألح عليها أستاذنا **توفيق الحكيم** بقوله : انجازات يسارية مادية ، ولكن تقاليد وتراث يمينى لم يحدث تغييرا . وهى ــ فى تقديرى ــ قضية فى حاجة الى نقاش .

٣ ــ المحور الثالث : هو العلاقة بين العام والخاص . وأنا لاحظت بأن الأستاذ **توفيق الحكيم** مهتم جدا بالتطبيق . أما مسألة الاشتراكية كمبادىء عامة متبلورة فى أيديولوجية معينة فيبدو لى أن هنا تخوف من جهة أستاذنا ــ من أنه قد تتحول الدعوة الايديولوجية الى مجرد شعارات كلامية . الى أى حد يمكن مستقبلا أن نتفادى تحول الايديولوجية الى شعارات كلامية ؟ . حين نناقش هذه المحاور الثلاث ، ففى تقديرى ، أن هذا بالضرورة ــ يعدل من صورة المستقبل فيمكن ان ندخل فيها ما يريده **د. عبد العظيم** ، ثم بعد تعديل صورة المستقبل نعود الى صورة الحاضر حتى يمكن أن نعرف جيدا كيف يمكن تحريكه لأن هذه هى القضية التى يجب أن ينتهى منها الأستاذ **توفيق الحكيم** : أى كيف نحرك الحاضر الى المستقبل ؟ اننى لا أستطيع الا من خلال رؤيا مستقبلية داخلة فى علاقة جدلية من ماض متمثل فى فترة عبد الناصر تحدث انعكاساتها من جديد على الصورة المستقبلية . هنا ، يستكمل الاطار الذى فيه يمكن أن نتفق على كيفية تحريك الحاضر تجاه المستقبل .

■ **لطفى الخولى :**

طيب تحديدا نريد نقاطا محددة .

■ **مراد وهبة :**

اولا : صورة المستقبل . هى الاشتراكية الحقيقية ، كما حددها الأستاذ **توفيق الحكيم** ، وننتهى منها لا ندخل فى تفصيلات خاصة — ليبرالية أم اشتراكية . لأن مثل هذه القضية فى جلستنا هذه تعتبر وهمية ، لأن الحاضرين — كما قلت — يسار والا أصبح حوارا من جانب واحد ، الا اذا كنتم ترغبون فى دعوة الليبراليين لكى يمكن ان نقتنع بوجهة نظرهم !

ثانيا : البعد العربى والبعد الدولى ...

■ **توفيق الحكيم :**

اذن لابد أن ندعو الليبراليين فى جلسة من الجلسات أم ماذا ترون ؟

■ **لطفى الخولى :**

د. عبد العظيم ، عندما طرح هذا ، فقد طرحه على أساس ضرورة أن **يحدد** اليسار موقفا . هذا الموقف ضرورى أن يتحدد فى مقابل موقف آخر . وبالتالى ، لابد أن يقدم الحجج التى نختار على أساسها الطريق الاشتراكي وذلك لفشل الطريق الليرالى أو الطريق الراسمالى فى التنمية . هذا واضح . طبيعى ، ان الاشتراكية تكون مطروحة فى واقع محدد وفى ظروف محددة وطاقات قوى وطنية محددة . وهذا كله داخل فى مضمون المناقشات التى ستجرى ..

لكنى اسأل **د. مراد وهبة** هل هو معترض على السياق الرئيسى الذى اقترحه **عبد العظيم** . **عبد العظيم** مقترح أن نعمل عكس ما هو تقليدى فى المناقشات على أساس أن هذه المناقشة أيضا غير تقليدية . وان هناك حدا أدنى من معرفة أفكار بعضنا البعض . ومن خلال « الفرشات » التى تمت ، لسنا فى حاجة الى العودة باستمرار الى الفذلكات التاريخية .. الخ .. الا فى مجال مناقشة خدمة الرؤية المستقبلة للحاضر . وعلى هذا الأساس هو يبدأ بالمستقبلية وذلك على عكس ، ما هو قائم فى المناقشات التقليدية . هذه نقطة .

■ **توفيق الحكيم :**

هذه النقطة لها فائدة . لأنه اذا خططت وصورت للمستقبل ثم تكلمت بعد ذلك فى — سياق المستقبل — عن الماضى والحاضر ، فستكون بهذا غير قاصد أن تمس أحدا . لأن الخوف ، هو أنه عندما تتكلم فى الحاضر والماضى ستلقى من يقول لك : هذا نقد للماضى . أنما عندما تتكلم فى اتجاهات صورة للمستقبل ، عن مصر ، اذن يصبح كلامك منزها عن أية أغراض .

■ **لطفى الخولى :**

صحيح ! وبجانب هذا فانه بالنسبة للمستقبل ليس المطلوب تحديده الى الأبد . وبالتالى ، ما هى المرحلة التاريخية التى نرى فيها هذا المستقبل ؟

النقطة الثانية : ان ما اثرته انت (**مراد وهبة**) بين الذات والموضوع ، هو ما اثاره الأستاذ **توفيق الحكيم** حول الشكل والمضمون ، وما أثاره **محمد سيد أحمد** بين الأبنية التحتية والأبنية الفوقية فان كل هذا سيرد — كمنهج — خلال المناقشة . لكن أى واحد يمكنه أن يستخدم أى منهج يراه .

■ **لطيفة الزيات :**

بالنسبة لجدول الأعمال الذى يقترحه **عبد العظيم أنيس** ، أرى ان ثانيا وثالثا فى بعضهما البعض وان مسار الثورة واختلاله — من سنة ٦٥ — مرتبط ارتباطا كليا بالحاضر . بعد هذا ، أرى أن هذا المنهج واسع جدا . بحيث انه من غير الممكن أن يؤدى الى نتائج ملموسة . فلو عملنا مصالحة بين اقتراح **د. عبد العظيم أنيس ومحمد سيد أحمد** ، فان اختلال الثورة من بعد ٦٥ هو اختلال مرتبط أساسا بالصراع المصرى الاسرائيلى ، واختلال مرتبط أساسا بالوضع الدولى المتأثر بنتيجته هذا الصراع ، واختلال مرتبط أساسا بفوقية الأشياء وانعزال الشعب عن هذه الأشياء . ولا يمكن تصور أى صورة للمستقبل الا فى نطاق تجاوز الصراع المصرى الاسرائيلى الذى هو نقطة الانطلاق ، يعنى الصراع المصرى — الاسرائيلى ..

■ **لطفى الخولى :**

دكتورة . نقطـــة نظام ــ لو ســـمحت ــ أنت بدأت تدخلين فى النقاش . أولا . ما طرحه **محمد سيد أحمد** هو مقولة وما تطرحين انت مقولة أخرى ..

■ **لطيفة الزيات :**

لا . . . انا أريد أن اوفق بين المنهجين .

■ **لطفى الخولى :**

لا . لمـــاذا المصالحة بين المنهجين ؟

■ **لطيفة الزيات :**

هل يمكن أن اتصور صورة للمستقبل وانا قاعدة فى انفصال عن الحـــاضر ؟

■ **لطفى الخولى :**

ولكن منقالان هذا سيحدث ؟

■ **توفيق الحكيم :**

انا رايى فى موضوع المستقبل لابد تصوره بالنسبة لاستراتيجية مصر العربية والدولية وهذا أساسا صراع مصر مع اسرائيل . هذا جـــزء رئيسى .

■ **لطيفة الزيات :**

هذه ستكون الأساس ، حتى نحيط بأطراف الموضوع .

■ **لطفى الخولى :**

يا دكتورة لطيفة . . فيه أيضا وجهة نظر ــ حتى من ضمن اليسار أن هناك تخطيطا من الاستعمار لاستخدام قضية الصراع العربى

الاسرائيلى ، كى تكون عملية ابتزاز كاملة وابتزازا للقوى المصرية و .. و .. الخ . **محمد سيد أحمد** نفســه قال : انه لما بدأنا — حسب تصوره — فى اصلاحات الوضع الداخلى أمكننا احراز بعض الانتصار فى ٧٣ . وبالتالى ، القضية المحورية ليست الصراع العربى الاسرائيلى . هذه وجهة نظر . لكن القضية الأساسية الى اين تتجه مصر . فهذه — أيضا — قضية رئيسية . وبالتالى ، المقولات تحتاج الى مناقشة . فلا نصادر هذه المناقشات . وبالعكس اختلاف وجهات النظر حول هذه القضايا سوف يغنى الحـــوار .

ومع ذلك ، فيمكنك اما أن تضـــعى قضية الصراع العـــربى الاسرائيلى باعتبارها النقطة الرئيسية عندك ، ثم تبنين عليها كل حجة . واما أن تضعى قضية التخيل لعصر المستقبل والسياسة الاستراتيجية المصرية للمســـتقبل كشىء منفصل أو مرتبط بالقضية العربية ككل وخاصة بعدها الفلسطينى .

■ **لطيفة الزيات :**

خلال كم سنة ؟

■ **محمد سيد أحمد :**

فليكن عشرين سنة مثلا .

■ **لطفى الخولى :**

لابد من تحـــديد أولى على الأقل .

■ **خالد محيى الدين :**

أنت تضعين فى ذهنك — وأنت تبنين سياسة عربية وسياسة دولية وتنمية — ان هذا الصراع حتمى حتى ولو تم اتفاق . ففى تقديرى ان هذا الصراع لن ينتهى .

■ **محمد سيد أحمد :**

حتى هذا الاتفاق هو شكل من أشكال الصراع .

■ **لطفى الخولى :**

هل هناك من الاخوان من له رأى آخر حول المناقشة وفى نقاط جدول الأعمـــال ؟

■ **محمد سليمة :**

لقد أتيح لنا فعلا أن نسمع « الفرشة » وهذا جانب هام جدا فى تاريخ ثورة يوليو أتيح لنا وأنا أعتبر ان « الطليعـــة » ملتزمة وملزمة انها تنشر هذه « الفرشة » .

■ **لطفى الخولى :**

سننشرها كاملة .

■ **محمد سليمة :**

وبالنص لانهـــا مهمة جدا بالنســـبة لمجموعات الشباب حتى لا تضلل . ونحن نعرف أساليبهم .. المضللون يكفى انهم استغلوا « عودة الوعى » وما يجب أن يكون .

■ **لطفى الخولى :**

فقط احب أن أضيف الى جدول الأعمال نقطة رابعة ، وهو ان كل هذا يعطى تشخيصا للموقف ، سواء برؤيته المستقبلية أو برؤيته الحاضرة . أعتقد أنه لابد أن نضيف نقطة رابعة أخرى تتحدد فى سؤال واحد : ما العمل ؟ أى تصور عملى للمستقبل .

■ **مراد وهبـــة :**

أنا كنت ارغب فقط أن يؤجل تفصيل الكلام فى المستقبل ــ كما طرحه د. **عبد العظيم** الى ما بعد طرح فتح الملف لأننى أخشى أن نستطرد فى المستقبل بحيث أنه لا يوجد وقت لفتح الملف .

■ **لطفى الخولى :**

لا .. أنت عارف أنه قد يبدو أنه من غير المنطقى فى البداية . لكن فى الحقيقة البدء بالمستقبل هنا بالذات منطقى .. لماذا ؟ لأن الجميع لهم تجارب ، ولهم رأى ، وقد عانوا التجربة و .. و .. الخ .. وبالتالى ، ان الأساس الذى سنبدأ منه أرضية نقاش وتحليل لمسار الثورة ولتجربة العشرين سنة الماضية **ولعبد الناصر** ولدوره و .. و .. الخ .. فيه — منذ البداية — بين المتناقشين تحديد واضح لفهمهم للمستقبل .. بنقط اتفاق ونقط اختلاف محددة . فهذا ، يعينك على فهم الواقع وعلى فهم مسار التجربة ، ولهذا أهميته . وأهميته : انه منذ البداية ، وأنا واضح تماما فيما اتفق معك ، وما اختلف معك حول المستقبل . وهذا ، بالتالى ينعكس فى منهاجك فى الرؤية والتحليل للحاضر والماضى .

■ **فؤاد مرسى :**

لو سمحت لى .. أعتقد أن « الفرشة » التى تقدم بها الأستاذ **توفيق الحكيم** ، فى هذه الجلسة ، وكما اكتملت — كفرشة — بالعرض الذى قدمه الأستاذ **خالد محيى الدين** قد تجاوزت أمرين : الأمر الأول محاكمة « عودة الوعى » ككتاب وضعه **الأستاذ الحكيم** واستغل وأستفيد منه بدرجات متفاوتة . الأمر الثانى الذى تم تجاوزه ، بمناقشة اليوم ، هو مجرد فتح الملف . يعنى لسنا نحاكم **عبد الناصر** — أيضا — ولسنا نحاكم التجربة الماضية ، ولسنا نحاكم اليوم بقدر ما نحن مشغولون بالمستقبل .

■ **لطفى الخولى :**

اذن اتفقنا على هذا الأساس . ونرجو أن نستأنف جلستنا الثانية يوم الاثنين القادم الساعة الحادية عشرة .

■ **خالد محيى الدين :**

هناك نقطة أريد أن أضيفها على كلام **فؤاد مرسى** . الحقيقة ان هذا المنهج يجعلنا نتخطى الكلام الذى قاله **توفيق الحكيم** عن : هل

الاشتراكيون أتباع مذاهب عامة يفكرون ، فقط ، فى التزامهم الخاص دون النظر لوطنهم . هذه المناقشة عليها أن تضع تصورا للمستقبل مصريا عربيا ، وتناقش مشاكلنا ببرنامج يؤكد أن الانسان الاشتراكى قضيته الأساسية هى وطنه ، ويضع ظروف وطنه قبل كل شىء . وان كان عنده منهج فكرى فهو لخدمة وطنه ببرنامج عملى مراعيا كل الظروف المصرية والعربيــة .

■ **لطفى الخولى :**

اتفقنــا . وشكرا .

انتهت الجلســة الأولى

الجلسة الثانية

عن مصر المستقبل

فى الجلسة الثانية ، تواصل الندوة مناقشة الخطوط العامة لرؤية مستقبل مصر ، فى ابعاده المحلية والعربية والدولية . وفى هذه الجلسة سيطرت على المناقشة تعبيرات « الشكل » و « المضمون » و « الفوقى » و « التحتى » . وقيل فى « الشكل » و « المضمون » أن النظام الذى قام قبل ١٩٥٢ كان نظام « الديمقراطية الزائفة » . كانت ديموقراطية لاحزاب متناحرة وتحت سيطرة الملكية والمحتلين . وكان الشعب مستبعدا من الحكم ، وحقوقه الاجتماعية مضيعة . وجاءت ثورة يوليو فقدمت شيئا فى « المضمون » ولكنها اهدرت « الشكل » ، فكان ما كان من غياب المؤسسات الشعبية الديموقراطية .

لكن ما السبيل الى حل ثورى للتناقضات بين الشكل والمضمون ؟

هنا عرض بعض المشاركين — بتركيز — الخطوط العامة لصورة « مصر المستقبل ». حسنا ! ولكن يظل السؤال مطروحا :

اذا كان الاخذ بالاشتراكية الآن — كنظام — أمرا غير وارد ، فلابد من فترة انتقال . ولكن هذه الفترة ما هى وسائلها وسماتها المميزة ؟ هل هى عودة الى « الليبرالية » بما فيها من تعدد لكل الاحزاب . أم هى مرحلة يتم فيها تطوير ثورى — بل جذرى — للتجربة الناصرية ، تطوير لا يهدر المنجزات التى تحققت فى المضمون ولكن يوسع بحق نطاق الديموقراطية السياسية ويرسى دعائمها ؟ وفى هذه الحالة ، واذا اخذ بمبدأ تعدد الاحزاب فاى شىء تكون ، طالما ان المنادين بهذا الرأى يقصرون حق التنظيم السياسى على القوى الوطنية والتقدمية .

على انه قد اثيرت الى جانب هذه القضايا طائفة من الموضوعات والقضايا الجدية . هل هناك ليبراليون فى مصر ؟ من هم ؟ اين يقفون ؟ اليسار وحاجته الى أن يتجسد فى شكل محدد وبرنامج يكسب به الشعب . كيف ؟ ثورة يوليو بين ثورات أخرى .. ثورة اكتوبر ، ثورة الصين ، ثورة فيتنام .. ما هى الفروق ؟ .

■ **لطفى الخولى :**

هذه هى الجلسة الثانية للحوار . فى الجلسة الأولى ، أتيح لنا أن نتعرف على رؤية الاطار العام للتجربة لدى كل من الاستاذ **توفيق الحكيم** والاستاذ **خالد محيى الدين** ، وذلك من خلال موقعيهما وتجاربهما المختلفة مع ثورة يوليو وقيادتها الوطنية . واستطعنا ، فى نهاية هذه الجلسه الاولى ، ان نتفق على جدول أعمال محدد للحوار . واستقر الرأى بيننا على أن نبدأ — على خلاف المعتاد — بتصور كل منا لمستقبل المجتمع المصرى بعد تجربة يوليو وحرب أكتوبر . وذلك بهدف الوصول الى مناهج التفكير التى على أساسها نناقش تجربة يوليو ومسارها الايجابى والسلبى . أو كما يقول استاذنا **الحكيم** نفتح الملفات . والمفيد هو البدء بالمستقبل ، ثم الرجوع الى الماضى والحاضر ، ثم العودة من جديد الى المستقبل للاجابة على سؤال : ما العمل .. اقول المفيد ، فى هذا ، اننا سنتمكن من أن نحدد نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف ، فيما بيننا ، وأسبابها الموضوعية . وبالتالى ، ننقذ المناقشة من الوقوع فى مهاوى « الدردشة » . وأعتقد أن هذا هو مطلبنا جميعا .

وقبل أن ندخل فى الموضوع .. الاخ **محمد سليمة** كان قد طلب أن يتحدث فى ختام الجلسة الماضية ، لكن الوقت لم يسمح . ولذلك ادعوه الى أن يدلى بما عنده قبل أن نلتزم بجدول الاعمال .

■ **محمد سليمة :**

أولا : انا شاكر لدعوة الاستاذ **لطفى الخولى** ، هذا يمكن أن يكون اول تمثيل للشباب . وكانت فرصة — الحقيقة لنا — لنلتقى بالعناصر المفكرة فى البلد ، وخاصة أستاذنا **توفيق الحكيم** .وأنا اقول ذلك ، لأن ما دار حول أستاذنا **توفيق الحكيم** وربما كانت جريدة الطلاب هى أول من بادر لمناقشة **توفيق الحكيم** ، سببه المباشر ، فى هذا ، كان كتاب « عودة الوعى » ، كتاب « عودة الوعى » ، وما صادفه من ظروف معينة . اذ هو ينشر ، أول ما ينشر فى بيروت ، وتقوم بعض العناصر الرجعية فى مصر والوطن العربى لتستغل الكتاب ، وتظهر ما به من انطباعات سلبية بحسب ،

وتبرزها بشكل لم يكن واردا فى حسبان استاذنا **توفيق الحكيم** . وهو أول من ناصر فعلا الثورة ، وأول من وقف الى جوار الزعيم **جمال عبد الناصر** . وهذا ثابت من خلال كتاباته ولا نأتى عنهـا بجديد . وأريد أن اقول نفس الشيء بالنسبة لدور الشباب وتصدى الشباب فعلا للمجموعات الرجعية .

الشباب كان له دور ممتاز جدا خاصة فى البدايات ، من أول ابريل سنة ١٩٧٤ حتى الآن — من أول المؤتمر العاشر لطـلاب الجمهورية . كان تصديه واعيا وشجاعا فى ظروف لم تكن قـد تبلورت فيها ، بعد حرية الرأى وحرية الصحافة . فالحقيقة ، هى أنه ، من خلال هذا المؤتمر ، بدا الاتحاد العام لطـلاب مصر الدور المنوط به فعلا : فى التصدى للمجموعات الرجعية العائدة والتى حاولت أن تقتنص فرصتها ، وتنشب بالفعـل أظـافرها فى مكتسبات ثورة ٢٣ يوليو . **الاتحاد** وجريدة **الطلاب والشـباب** بدأوا عملية التصدى فى اللقاءات المتعدده ، وفى الندوات المتعددة ، وفى حضور الرئيس **انور السادات** ، المسئول الأول عن ثوره يوليو اليوم . كانت هناك ، ايضا تجربة ناجحة جدا ، واعنى بها **لقـاء ناصر الفكرى الرابع** ، وما صاحبه من انفتاح كبير على القاعدة الجماهيرية لدرجة ان الجمـاهير استوعبت التجـربة الطـلابية والشبابية التى كانت متمثلة فى قيادة عين شمس . فكانت فرصـة لتكشف الجماهير النوايا السيئة التى دخلت بها بعض المجموعات الرجعية العائدة . هذا تحليل موجز لما صـاحب دور الشـباب والطلاب فى هذه الفترة ، وذلك بقصد أن نضع التجـربة الطلابية والشبابية الناصرية ، الموجودة حاليا فى مصر ، والتى تتصـدى للجمعوعات الرجعية فى دور التكوين ، وذلك عندما نتحدث عـن المستقبل . اذن ، كان دور استاذنا **توفيق الحكيم** ، وما صـاحب كتاب « عودة الوعى » ، من بعض الشبهات ، قد اسـتغلته هذه المجموعات ، وخاصة فى جريدتها **أخبار اليوم والاخبار** .والتشنيعات التى ظهرت وكانت واضحة . ولابد لنا ، كشباب ، أن لا نغفل ابدا التجربة الحية . وريادة استاذنا الحـكيم للادب فى مصر ، وذلك مهما كان من الاحداث التى حدثت فى خلال هذه الفترة . وهـذا لا ينفى أن لنا بعض التحفظات على ما جاء فى كتاب «عودة الوعى» . **الا أننا** ، مع تقديرنا واحترامنا للرأى ولأستاذنا **توفيق الحكيم** ،

فاننا أول الناس الذين ينادون ، فعلا ، بفتح الملف لهذه التجربة سواء للتجربة الناصرية أو تجربة ثورة ٢٣ يوليو . نحن لا نخاف من فتح الملف . على العكس ، نحن ننادى بفتح الملف . نحن على ثقة من أن التجربة ممتازة والتجربة واعية ، فيها بعض السلبيات نعم ، لكن طبعا هى تجربة لابد من استمرارها .

■ **لطفى الخولى :**

حسنا .. هل لنا بعد ذلك أن نبدأ بالمناقشة على اساس جدول الاعمال . النقطة الاولى : ماذا عن المستقبل ؟ ماذا يا استاذ توفيق ؟ .. المستقبل ؟

■ **توفيق الحكيم :**

فى الواقع ، انا دائما احب أن ابحث عن جذور مواقفى وتفكيرى، حتى لا اكون رهنا بنوازع فجائية أو تلقائية او دافع مناسبات . ذلك أن هده النوازع والدوافع ، فى الحقيقة ، تكون احيانا سطحية وموجهة لاعتبارات معينة . ومن هنا ، فانى دائما أرجع الى الخط الرئيسى فى تجربتى فى الحياة أو فى مواقفى ، لأن هذا هو الأصح. فعندما أردت اخيرا أن احلل مواقفى ، وجدت خطا معينا وهو انه فى الثلاثين سنة السابقة على ثورة ١٩٥٢ ، كان لى موقف معين : وهو أنى تنبهت الى أن الديمقراطية انحرفت وأصبحت ديمقراطية مزيفة لعوامل كثيرة . وهى انها لم تكن فى بيئة حرة ، ولكن فى بيئة تسيطر عليها السلطات — أو على الاقل — سلطتان كبيرتان وهما الاحتلال الانجليزى والسراى . وكانت هنــاك ثلاث قوى موجودة فى البلد : وهى الاحتلال الانجليزى والسراى والشعب . الشعب ممثل فى القيادة الثورية ، قيادة ١٩١٩ . لأنه قبل ذلك كان الموقف الشعبى موقفا غير واضح . كان يوجد مفكرون ومثقفون ثوريون مثل الحزب الوطنى ، أو قبل ذلك مثل الحركة العرابية . لكن ، أين الشعب فى ذلك ؟ كان الشعب غير مركز فى اطار .. يعنى **مصطفى كامل** كان يخطب ونحن بقلوبنا معه . ولكن ما هو الاطار الذى نستطيع أن نقول أن الشعب كان معه فيه ؟ هل الفلاح فى الريف

كان يشعر **بمصطفى كامل** او يتصل بفكره ؟ هل العامل كذلك ، اذا كان قد وجد فى ذلك الوقت ؟ اعتقد ان من كان يفهم خطب **مصطفى كامل** هم طبقة المثقفين والمطربشين أو المعممين — اعنى — المثقفين عموما ، وفى اطار الايقاظ الوطنى العاطفى وليس بعد فى اطار ثورة فعلية . ولكن ثورة ١٩١٩ ، كانت غير ذلك . لانهـا بلورت قوة شعبية فعلية ، من فلاحين وعاملين ومثقفين ونســاء خرجن بالبراقع . فاذن ، كانت حركة شعبية مركزة ، ومركزة ضد عدو موجود بيننا ، وهو الاحتلال الانجليزى المركز فى القــاهرة نفسها ، فى ثكنات قصر النيل ، أمامنا . وفى الوقت نفسه ، كانت سلطة الاحتلال هذه تتدخل فى شئوننا باعتبار انها هى الســلطة القوية التى تملى ارادتها على الشعب . فلما جاءت ثورة ١٩١٩ ، جاءت لتطالب بحق اصبح ايضا محسوسا عالميا ، وهو أن الحرب العالمية الاولى وضعت لنفسها هدفا — انسانيا . قالت انها تحارب للحرية . وجاء **ويلسون** الامريكانى — وكان أصــله استاذا فى جامعة — بالمبادىء التى نعرفها عن حق الشعب فى تقرير المصير . فتمسكنا بهذا ، وقلنا نحن اجدر واولى بتقرير المصير . والشعب قام ، ولذلك كانت ثورة شعبية . بعد ذلك ، اعتبر زعماء الثورة مجرد ثائرين لانه ليس لهم اطار معين ولا شكل معين .. ثائرين ضد الانجليز ولذلك ، فان الانجليز عند المفاوضة ، قالوا : نحــن نتفاوض مع رئيس حكومة مصرية ولكن لا نتفــاوض مع رئيس الشعب أو ما تسمونه انتم برئيس الشعب لانه ، فى الحقيقة ، رئيس عصابة ثورية ، هو رئيس الثورة . ولم تجر العادة أن تحدث مفاوضات بين حكومة رسمية وبين زعيم ثورة ، وكان هذا تحــديا للسلطات الانجليزية . فرفضوا — فى البداية — أن يفاوضوا **سعد زغلول** باعتباره رئيس ثورة . قبل ذلك — والغريب أن هذا يحدث مع جميع الثائرين .. يسمون فى البداية باسم عصاة أو ارهابيين ، كما يحدث الآن مع منظمة التحرير الفلسطينية **وياسر عرفات** . لماذا عصاة ؟ لأن **عرابى** والناس الذين قاموا معه كانوا يسمون العصاة ، لا ثورة عرابية ، بل « العصاة » فقط . وكانت تأتى من الباب العالى ، السلطان يعنى ، اوامر باعتبارهم عصــاة على سلطته ، لانهم قاموا ، بدون أمره ، بثورة ضد الخديوى الذى كان هو الوالى رسميا والمعين بواسطة السلطان . فاصبح هــؤلاء يسمون العصاة . تماما كما يقال اليوم ، مثلا عن اليساريين . فى

ذلك الوقت ، كان لى جد اشـــترك قليلاً فى الثورة ـــ او ربما لم يشترك ـــ وانما كان من الموالين للثورة العرابية . ففصل من عمله . وكنت اسمع دائما فى ذلك الوقت ، أنه كان يعتبر من العصاة . فسألت جدتى ، العصاة يعنى أيه ؟ قالت « بيقولوا عنهم العصاة ، وبعدين سموها ثورة عرابى » . اذن فى البـداية كان الثوريون عصاة ، والثورى من العصاة ، كما يقال اليوم ـــ مثلا ـــ عن اليساريين انهم كذا وكذا وكذا . أنا أذكر كلام جـدتى حتى الآن .

■ **لطفى الخولى :**

يبدو ان جدتك كانت استاذتك الأولى ؟

■ **توفيق الحكيم :**

اظن هذا ! ولو أنها كانت مسكينة لا تقرا ولا تكتب ولا تدرك شيئا يعنى ، انما كل الذى كانت تدركه أن زوجها كان من العصاة . من العصاة يعنى ايه ؟ يعنى العرا بين . فاذن ، كلمة الثائر أو الوطنى ضد السلطات كانت له صفة العاصى .

■ **لطفى الخولى :**

ترى ماذا كان موقفها من العاصى هذا ، جدك .. زوجها ؟

■ **توفيق الحكيم :**

طبعا هو زوجها . والحقيقة انها لم تكن مدركة تماما لما يحدث . ولكنها كانت معه باعتباره زوجها . فاذن نحن من نسل العصاة . يعنى انا منضم بطبيعتى وبدون أن ادرى . لأنها وراثة . ان الوراثة عندى هى اننا كنا من العصاة . ودائمـــا الثورات الوطنيـــة أو الاجتماعية اصحابها بالنسبة للسلطات خارجون عن القانون ،يعنى عصاة . وفى الواقع ، يثبت التاريخ ـــ بعد ذلك ـــ انهم كانوا ، فى نظر أنفسهم ، من المصلحين ، أو الوطنيين ، وان كانوا فى نظـــر

السلطات من العصاة . استمرت المسألة لغاية سنة ١٩١٩ ، واعتبر **سعد زغلول** الذى قام بالمطالبة الشعبية بالاستقلال زعيم ثورة . لم يكن يوصف « بالعصاة » وانما من الثائرين . وهذه الثورة ، وأن منحت **سعد زغلول** زعامة الامة ، لكن رسميا لا يحق له أن يعتذر — أمام السلطات — ان له الحق فى أن يتكلم على مائدة مفاوضات ، يتكلم باسم من ؟ باسم ثورة ؟ الثورة غير معترف بها أمام القوة ، والا اذا كان الثورة يعترف بها أمام القوة ، فلن يكون هناك تناقض . بعد ذلك ، حدث تصريح ٢٨ فبراير أى الاستقلال .. لا ! هو المناداة باستقلال مصرمن طرفواحد تحت ضغوط الثورة . الانجليز وجدوا انهم مضطرون لتهدئة الثورة ، وذلك بأن يعطوا مصر،من طرف واحد وبدون مقابل ، الحكم الذاتى . والسلطان أعطوه لقب ملك ، وبعد أن كان الذى يمثل مصر فى الخارج ، هى السفارة البريطانية ، اصبح هناك ، بعد تصريح ٢٨ فبراير ، سفارات مستقلة تمثل مصر . وانفصلت السفارة المصرية عن السفارة البريطانية . وأصبح لنا الحق فى دستور نيابى يعطى الشعب حق أن يمثل فى برلمان . وهكذا ، صار لنا دستور ١٩٢٣ وبرلمان .. واصبح للثورة شكل . أريد أن اشير الى الشكل الذى تحددت فيه الثوره . لان مسألة الشكل مهمة جدا لما نتكلم بعد ذلك . فما أن دخلنا فى شكل برلمانى ، حتى جاءت الاغلبية الى الحكم ، **أى سعد زغلول** .. وبدأنا نعيش فى نظام شكلى ديمقراطى ملكى . يعنى نظام مصر اصبح هو الملكية الديمقراطية . طيب .. عملت ايه الملكية الديمقراطية . طبعا رحبنا بهذا . ومشينا فى طريق الشكل الملكى الديمقراطى . هذا فى الظاهر ، ولكن خارج هذا الشكل وجدت حراب . هذه الحراب هى أسنة الرماح البريطانية ، لأنه كان احتلال . يعنى ، هو نظام ملكى ديمقراطى محاصر من الخارج بدون أن يشعر الانسان بقوة الاحتلال البريطانى . ولذلك فان الثورة فى ذلك الوقت — لا أقول انحرفت — انما كل شىء محاصر ما دام هناك سلطة عليا هى سلطة احتلال اجنبى أو قوة عليا فى العالم تملك خمس قارات هى بريطانيا . وبريطانيا ، فى ذلك الوقت ، امبراطورية عظيمة .

المهم ! شيئا فشيئا ، شعرنا انالمسألة وصلتالى برلمان . وانفجرت الخلافات على الكراسى فى البرلمان . وكانت هذه لعبة الشكل

لمجرد الشكل . والمضمون هنا اصبح فى الخلفية التى لا يشعر بها الشعب . ولكن ، كنا نشعر بلعبة برلمانية ولعبة شكلية . ولست ادرى ، كيف حصل انقسام فى قوة الوفد التى كانت تمثل الشعب . تفتتت الى أحزاب أخرى أقلية . وأنا أقدر وأحب واعز **عبد العزيز فهمى** ، لقيمته الفكرية العظيمة والوطنية أيضا ، وربما أيضا ، لبعض العلاقات التى نمت — فيما بعد — بينى وبينه لما دخلت المجمع اللغوى ، لانه كان عضوا فيه ، وكنت دائما اقدره . ولكن لا أنسى ابدا — وانى هنا احلل الاشياء بموضوعية ، ويجب أن انحى العواطف والصداقات جانبا — أن **عبدالعزيز فهمى**، بمواقفه، كان من الاسباب التى ساعدت — مع الاسف الشديد — على تدمير الوحدة الوطنية التى تمثلت فى الوفد .. لماذا ؟ لانه كان أول من خرج على **سعد زغلول** وانضم اليه ناس آخرون . وتفتتت الوحدة الوطنية المصرية ، مع الاسف . وهو الشىء الذى لم يحدث للوطنية الهندية التى كانت تتلمذت علينا . لأن **غاندى** كان قد اندهش كيف نجح **سعد زغلول** فى ضم صفوف الأمة كلها بعناصرها المختلفه ، فى حين انه أخفق . يعنى **سعد زغلول** نجح ، أو الشعب المصرى — على الاقل — او الوطنيةالمصرية نجحت فى جعل الاقباط والمسلمين — يندمجون فى وطنية مصرية واحدة ، فى الوقت الذى كانت انجلترا تسعى لتفريق المسيحيين عن المسلمين . وكانت تريد أن تصل بهذا الى التفريق ، بدعوى حق حماية الاقليات . ومن قبل كانت تريد تقسيم القطر المصرى . فتجعل للاقباط دولة عاصمتها أسيوط ، كما فعلت بعد ذلك ونجحت فى باكستان ، وجعلت الباكستان منفصلة عن الهند .

غاندى كان يريد وحدة تجمع بين الهندوس والمسلمين كما حصل بين المسلمين والاقباط فى مصر . وكتب **لسعد زغلول** وقال له كيف حققت هذا ؟ انت حقيقة قائد لهذه الوطنية المتكتلة المتجانسة المتحدة . لكن ، حدث ، بعد ذلك أن جاء عبد العزيز فهمى . وانا آسف أن ادينه وأرجو أن التاريخ يحلل لنا هذا الموضوع أكثر . انما الذى أعرفه عن موقف **عبد العزيز فهمى** — لانه كان عاطفيا جدا — انه كان يعتقد أن سعد زغلول رجل مستبد برأيه . ولكن ، أيا ما كان الأمر ، فقد كان أملى أن **عبد العزيز فهمى** يصبر على كل ما يراه من مساوىء **لسعد زغلول** فى سبيل أنه لا يحدث هذا

التفتيت فى الوطنية المصرية ، لانه ارتكبنا نحن الغلطة التى لم يرتكبها حزب المؤتمر الهندى . حزب المؤتمر الهندى ظل متماسكا وتماسكه للآن سمح له بأنه يتطور .

■ **لطفى الخولى :**

لم يعد حزب المؤتمر الهندى متماسكا الآن ، كما تعرف . والانقسامات فى الاحزاب لها اسباب اجتماعية وسياسية ، وليست عاطفية .. على العموم ، أعتقد أن انقسامات الاحزاب شيء ، والوحدة الوطنية فى معركة ، شيء آخر . والآن ، فى الهند ، هناك ائتلاف بين قسم من حزب المؤتمر وأحزاب أخرى .

■ **توفيق الحكيم :**

ولكن حزب المؤتمر ظل فترة طويلة موحدا الى أن جاءت الظروف الاجتماعية وفرضت ان يتكون فيه حزب اشتراكى .

■ **لطفى الخولى :**

عظيم ! . هل لى أن أقول لأستاذنا **الحكيم** أن المقدمة الواسعة المتشعبة آن لها أن تمسك بالنقطة الأولى من جدول الأعمال : رؤيتك للمستقبل ؟

■ **توفيق الحكيم :**

هذا كله يهم المستقبل ، لماذا ؟ لأنى أريد ان اقول ما هو شكل الامة المصرية . نحن دخلنا فى الشكل الذى جعلنا ما أن نبدأ فى ممارسة الديمقراطية حتى تفتتت الأمة الى أحزاب أقلية وأكثرية . ولعبت فى هذا السلطات المحتلة وسلطة الدولة ، فى الداخل ، التى كانت تمثلها السراى . ولا اعرف لماذا كان الدستور ، الذى كان احسن الدساتير ، عندنا ، يعنى دستور ١٩٢٣ أو غيره ، لا

أعرف لأى سبب اهمل فقرة كان سيكون لها تأثير كبير فى تاريخ مصر ، وهى الحد من سلطة الملك . أى أن لا يكون له حق اسقاط الوزارات . وأن يكون اسقاط الوزارات ليس فى يد الملك بل فى يد الشعب أو الهيئة الممثلة للشعب فى البرلمان .

■ لطفى الخولى :

لا يوجد نص فى دستور ١٩٢٣ بهذا المعنى . ولم يكن ممكنا ، بحكم علاقات القوى فى ظروف اصدار الدستور ، أن يقنن مثل هذا النص .

■ توفيق الحكيم :

هذا هو الخطأ . منح الملك حق اسقاط الوزارات واقالتها ، وله سلطة حل البرلمان . وحصل الملك على سلطة استطاع أن يلعب بها فى التاريخ المصرى كله . البرلمان الذى لا يعجبه يسقطه . واذا قام الشعب بمطالب معينة والبرلمان ايدها ، يروح يحل البرلمان . لو أن الملك كان قد جرد من سلطة اقالة البرلمان كان تغير الوضع الى تقوية لسلطة الشعب .

■ عبد العظيم انيس :

هذه هى النقطة .. النقطة الجوهرية . والقضية قضية علاقة قوى حددت طبيعة النظام ونصوص الدستور .

■ توفيق الحكيم :

أريد أن أقول أن هذا كان خطأ . وهذا الخطأ أدى الى التلاعب بالدستور والتلاعب بسلطة الشعب ، فى ذلك الوقت . ووضع سلطة قوية جدا فى يد الملك .

■ **لطفى الخولى :**

حسنا . وما تأثير هذا كله اذن على المستقبل ؟

■ **توفيق الحكيم :**

التأثير على المستقبل انه جعل الديمقراطية هى فى ظـاهرها مكسب حصلنا عليه ، فاذا بهـا انحـرفت وأصبحت ضررا على الشعب . أريد أن اقول لك ، ماذا كان موقفى من الثلاثين سنة ، من واقع ما كتبته ، كنت دائما اقول ، أن هذه الديمقراطية مزيفة .

■ **لطفى الخولى :**

لو أذنت لى يا أستاذ **توفيق** ، هذا كله مجاله فى الجزء الثانى من جدول الاعمال الذى اتفقنا عليه . وهو الجزء الخاص بمسـار التجربة . أو ربما فى الجزء الثالث الخاص بتجربة العشرين سنة وخلفيتها ، لكن النقطة المطروحة للنقاش الآن ، هى تصـورك لشكل رؤوس موضوعات للمستقبل .. أليس كذلك ؟

■ **توفيق الحكيم :**

لابد من الكلام فى الشكل ، وأنا اتكلم فى الشكل لانى أريد أن احدد ما يعيب حركتنا الوطنية من أولها الى الآن . وهو أنه جرى تزييف فى الاشكال التى نسميها ديمقراطية واذا بها ديمقراطية مزيفة .

■ **لطفى الخولى :**

اذن أنطلق من هذا .

■ **توفيق الحكيم :**

انا لازم أحدد كل شيء من واقع موقفى القديم . لأنى لا استطيع أن أتى اليوم وافرض نفسى عليكم واقول لكم انا اصبحت يساريا .

ابدا .. ولا يمكن أن اقول هذا ولا أغير موقفي لانسان أبدا أو لأى هيئة ، أنا أرفض تقييد حركة فكرى بشعار أو مذهب أو لافتة من اليفط واللافتات . انا حر فى نظرتى واختيارى لما يصلح لتقدمنا وتقدم الجنس البشرى .. وحاسبونى فقط على هذا الموقف النابع من طبيعتي ومنجذور التمرد والعصيان ــ عندى ــ على كل تجمد. كما يجب ان تحاسبوني على الماضى الذى يؤدى الى المستقبل لانه اذا سألتنى عن « عودة الوعى » ، اقول لك لماذا « عودة الوعى » كتب . وانا لى موقف واحد .. هذا الموقف الواحد هو أن تقرا ما كتبته فى « شجرة الحكم » ، وفى غيره ، تجد نقدا للحالة الحزبية والسياسية فى مصر . كان كل واحد يقول لك ديمقراطية . انا قلت أن هذه ديمقراطية مزيفة ، ونحن ننتظر الديمقراطية الحقيقية . وفى كتاب **شجرة الحكم** ، فى سنة ٤٢ أو ٤٧ ــ على العموم قبل الثورةــ قلت ننتظر تغيير كل هذا لانه لا يمكن أن نظل فى اطار شكل ديمقراطى مزيف . وقلت ، أيضا ، نحن ننتظر ثورة مباركة .. بهذا الاسم .. تطيح بهذه الانظمة المزيفة وتأتى بنظام يقوم .. بل اننى حتى لم أقل « نظام » .. لانى شبعت من الانظمة والدساتير .. ثورة تاتى بناس مخلصين ، ويستطيعون ان ينهضوا بالامة ،ويحققوا امالها ، ويكونوا مخلصين حقيقة ، بصرف النظر عن الشكل . وكانت النتيجة ان جاءت ثورة ١٩٥٢ . ودخلت فى مضمون بلا شكل . فانا رحبت جدا . وكنت فعلا فى غاية السعادة ، لانها قامت بانجازات كنــا نطالب بها مثل : تحديد الملكية ، وكل الامور التى جاءت بعد ذلك .. كلها كانت انجازات . ولم تكن على اساس شكل .

بعد ذلك ، وجدنا ان المسالة ادت الى أن الشكل نفسه لم يكن محددا . وبعضهم سماها الدكتاتورية البوليسية ، وبعضهم سماها الدكتاتورية العسكرية .. انما انا لم اكن التفت الى هذا . وبعد ذلك استمرت الى أن وجدنا انه انقلبت الى نوع من الحكم المطلق فى يد فرد،حوله مجموعة منالأفراد المتسلطين نبتوا الى جواره وكان مثله مثل شجرة الموز ، لانه دائما تنبت اشجار الى جنبها . نبتت قوى أخرى خفية هى التى تسيطر على البلد بدون أن يحاسبها احد . لأن المحاسب هو الشخص الذى امامنا . وهو صاحب السلطة المطلقة . نحن نحاسبه هو . ولكن بالنسبة له لم نكن نعرف هــل كان يدرى ببعض المساوىء أم لا .

هذه هي مسألة فتح الملفات ، والى اى مدى كان هو مسئولا ؟ وهذه المسئولية ، عندما نفتح الملفات والوثائق ، ربما وجدناها مسئولية بسيطة . انما نحن ، على كل حال ، نسأله هو ، ونفتح ملفه ووثائقه ، ويبرز لنا لانه هو الحاكم المطلق المسئول عن مصير الشعب . لانه لم تكن هناك هيئات منظمة . يعنى ، لو كان هناك احزاب مسئولة ، كنا نقول طيب هناك هيئات ... تشكيلات نحاسبها . لكن لم يكن هناك الا شخص واحد مسئول . فالى اى حد كان مسئولا ؟ لا ندرى بعد . انما كل ما نستطيع أن نقوله ، بالقياس الى التاريخ ، انه بجانب الحاكم المطلق تنبت — رغم انفه — قوى تتسلم ، فى الخفاء ، سلطات جسيمة جدا . وتلعب ادوارا خطيرة جدا ، سواء بدون علمه ، أو بعلمه . وهو لا يقدر أن يقاومها ، لانها تكون شبه حارسة على وجوده وتشعره بانها هى المسئولة عن وجوده وعن أمنه وتفعل ما تشاء . وهو ربما لا يصله من هذا الا اخبارا ملفقة أيضا عن سلطانها ، أو يعنى ، اشاعات لا يستطيع أن يتحكم فيها . وحتى لو عرف كل شىء ، فانه لن يستطيع تغيير ذلك بسهولة . لأن الحاكم الفرد يصبح اسير حراسه الامناء على حياته ونظامه ، ويعجز عن التخلص من تأثيرهم عليه . المهم : أن هذا هو الذى اشعرنا — بعد ذلك — أن هذا الشكل ايضا غير ملائم وخطر . يعنى ، فى البداية انا رحبت شخصيا بأى نظام . وكنت أرحب بهذا النظام الذى ليس فيه خصومات حزبية . وقلت :

عظيم جدا ! الى أن جاءت ثورة شباب مخلص بدأت بالانجازات . وبعد ذلك وجدنا أن الشكل أصبح قيدا . يعنى انا الآن اطالب بالشكل ولكن على الا يطغى على المضمون . فهل عندما نتكلم على المستقبل ، كما نريده ، وعن برنامجه ، نبحث فى الشكل اذن ، لاننا عرفنا اشكال الحكم فى مصر . فلابد ان نتكلم فى كيف يكون مستقبل الاطار الموجود فى حكم البلد . أما المضمون فنحن واثقون من أن أى حكام مخلصين سيكون لهم مضمون مخلص — وهذا المضمون المخلص هو حرية الشعب وضمان عدالته وحقوقه ، خصوصا عندما نجد انفسنا فى نظام يقبل نوعا من الراسمالية ، ونسميها راسمالية وطنية أو غير وطنية . ولنفرض — سواء اردنا أو لم نرد — لاسباب اقتصادية ، أردنا أن ندخل رؤوس اموال

اجنبية أو عربية أو مصرية ، ونقبل هذا لعدم وجود شكل معين محدد . عندئذ سنواجه بشيء غريب جدا وهو انه : اذا حدث أن رؤس الاموال ، هذه جاءت بوفرة فى الانتاج ، وجاءت بشيء من الثروة ، فعند ذلك يقوم سؤال ، فى أى جيب دخلت هذه الثروة التى انتجها التفتح الواسع لرءوس الاموال ، هذا اذا ثبت أن رءوس الاموال كانت قد اسفرت عن ارباح طائلة . . أما اذا كانت لم تأت بربح ، فمصيرها مصير أى مشروع أخفق . ونرجع الى حالة ما اذا نجحت رءوس الاموال فى أن تكتسب ارباحا كبيرة . هنا ، من الذى سيحاسب ؟ دخلنا فى الشكل وفى الضمان للكادحين الذين سينتجون هذه الارباح ، لأن الارباح لا تنبت بنفسها . ولكن بواسطة عمل ، وهذا العمل من الذى يقوم به ؟ عمال . وأقصد بالعمال هنا العمال اليدويين والذهنيين ، يعنى كل من يعتمد الانتاج على ذهنه وعلى يده ، الاثنان سواء . فما هى الارباح والفوائد التى تعود على المنتج بيده أو بذهنه وينتج هذه الروة ؟ هنا نكون رجعنا للنظرية الماركسية التى تقول بان العامل لابد أن يكون له طبعا — وفقا لماركس — أن لم يكن ، على الأقل ، النصيب الأول ، فعلى الأقل يكون له النصيب الأكبر ، حتى ولو ٦٠ أو ٧٠ فى المائة . طبعا تقسيم الارباح لسنا فى صدده الآن ، ولكن لأنه متعلق باطار الدولة ، انما لابد أن تكون فيه هيئة تستطيع أن تحدد ذلك .

■ **لطفى الخولى :**

عظيم ! بدأنا ندخل الى الرؤيا المستقبلية .

■ **توفيق الحكيم :**

لابد أن انتبع جذور تفكيرى والا أكون قد حشرت نفسى فى موضوع ليس لى فيه شيء . نحن الآن فى قلب المستقبل ، وهو اننا مقبلون على وضع اقتصادى بالدرجة الاولى . لأن مصر الآن فى حالة فقر وأزمة اقتصادية ونريد أن « نرم » أنفسنا ، وذلك لأسباب كثيرة ، ولابد أن يكون هذا موضوع مناقشة . . كيف؟ هنا تتعدد الآراء . ولكن

الاراء المختلفة ، هذه ، غير واضحة لانه ليس هناك من يمثلها غير الدولة . الدولة تقول لنا : أن الطريقة الوحيدة هو فتح البلد لرؤس أموال تتدفق اليها لتشتغل مصانعنها الواقفة ، حيث أن موارد البلد نفسها استنزفت أو غير كافية . فما المانع أن نفتح أنفسنا ؟ الدليل على ذلك انه ايضا نفس البلاد الاشتراكية تقوم الآن بمثل هذا . يعنى الاتحاد السوفيتى نفسه — بعد خمسين سنة — لا يزال يجد أن عنده كنوز لم تستغل ، عنده سيبيريا باكملها . ويقال ، انه نائم على ثروات اذا استغلت فسيكون اغنى دولة فى العالم . ونحن، ايضا ، كدولة اشتراكية ، سنفعل نفس الشىء . اشتراكية يعنى ايه ؟ يعنى أن توزيع الثروات لا يكون متكدسا فى يد واحدة ، وهى اليد التى تملك الثروة الضخمة فتظهر ثروات كبيرة جدا . أما من أين جاءت هذه الثروات فلا أحد يدرى ! . أما الناس الذين عرقوا واشتغلوا فهؤلاء مستواهم لا يزيد الا بالقطارة لأن العمل اليدوى أو العقلى فى ذاته لا يمكن أن يعطى ربحا كبيرا — بغير خلق وانتاج — كالسمسرة . فاذن ، هناك مشكلة قائمة اليوم وقائمة دائما وهى: ناس لديهم ثروات هائلة ، وهذه الثروات قلما يأتى بها العمل الانتاجى .

■ **لطفى الخولى :**

الاشتراكيون فى هذا المقام يتحدثون عن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة وفائض القيمة الخ ..

■ **توفيق الحكيم :**

هذه هى المسألة . يعنى من أين تأتى الثروة ؟ اذا جاءت الثروة من عقلك عظيم جدا .. هذا شىء يسرنا . أن العقل يساوى ثروة . انما اذا وجدت أن الثروة — فى الغالب — لا تأتى من العقل ، ولكن تأتى مما يمكن أن تسميه الرجل الرأسمالى ، أى أن المال يأتى بالمال وهو قاعد يحرك الاموال ويأخذ ويكدس . وأنما كون أنه يحرك عقله فيأخذ شيئا ، فهذا عظيم . نحن نريد أن نصل الى

هذا . يعنى ، يوم أن استثمر فلوس فى تشغيل التاكسى ، فانا — فى هذه الحالة — اعتبر نفسى رأسماليا فاذا كان ، مثلا ، عندى فلوس واستثمرتها فى شركة اسطوانات أو دار نشر وطبع ، أو لعرض مسرحيتك « القضية » (الحكيم يوجه كلامه هنا الى **لطفى الخولى**) ثم دفعت لك ٥٠٠ جنيه أو أكثر ، فانى — فى جميع الاحوال — سوف أربح من استغلال عملك اضعافا مضاعفة . كذلك ، اذا فتحت دار نشر أو دار اسطوانات ثم أخذت مجهودك انت ومن معك من الادباء ، ووضعت هذا المجهود فى رصيدى ، ثم دفعت لكم اجركم بالطريقة التى اراها ، فان جزءا من الفنى الذى عندى ، سيكون من عرقكم أنتم ، دفعتموه بدون مقابل ، أى أننى أخذته من مجهودكم ودفعت لكم ثمنه . لكن « هذا الثمن » ، هو الثمن الذى اقرره انا ، حتى يبقى لى فائض القيمة . وهنا أكون قد اصبحت رأسماليا مائة فى المائة .

■ **لطفى الخولى :**

يعنى حتى فى مجال الفكر والفن أنت ترى خطر الرأسمالية وتحذر منه .

■ **توفيق الحكيم :**

ضرورى .. لانه هل أنت تملك غير قلمك الذى تكتب به وهو الذى يأتى لك بالمورد ؟ فاذا أنا « استغليتك » فى أى عمل ، وفرضنا أن هذا العمل يحقق الف جنيه . ثم أعطيتك ٥٠٠ جنيه ، واخذت أنا ٥٠٠ ، هنا يحق لك أن تقول لى :

« — الـ ٥٠٠ جنيه دول جم لك من فين بقى ياسى توفيق ؟ »

طبعا ، هم جاءوا من فائض القيمة . لكن ربما حاولت أن اتفلسف فاقول لك :

— أنت من غيرى كيف يمكن أن تحصل على الـ ٥٠٠ جنيه ؟

وأنت من حقك أن تجيب : الـ ٥٠٠ جنيه التى أخذتها هم حقى انا ، فمن اين حصلت عليهم ؟ فاجيبك !

« ـــ من شطارتى ، ضحكت عليك . !

اسمع ! فى عملية ، كهذه ، لابد من الرجوع الى النظرة الماركسية من هذه الناحية . خذ بالك ! هذه مسألة ثابتة انسانيا . لأن الذى لا يؤمن بها ، أو لم يكن متنبها اليها سيجد نفسه ـــ فى المستقبل ـــ أحد شخصين : اما مستغلا (بفتح الغين) أو مستغلا (بكسر الغين)

وأما منتجا بمجهود الاخرين وأما منتجا بنفسه .

■ **لطفى الخولى :**

يعنى أنت توافق على النظام الاقتصادى والعلاقات الاجتماعية كما تراه الماركسية ؟

■ **توفيق الحكيم :**

أنا أخذ الشيء الثابت فيها أو ماشى مع الحيـــاة فى كل زمان ومكان .

■ **لطفى الخولى :**

وفى نقطة الاستغلال ؟

■ **توفيق الحكيم :**

هذه النقطة اساسية . لماذا ؟ لانه من غير أن تكون ماركسيا لا تقدر أن تنكرها . وأنا لا أضع لافتات أو أتقيد بمذاهب ، ولكنى اقرر حقائق فقط .

■ **لطفى الخولى :**

يعنى مثلا نظرية فائض القيمة أنت موافق عليها ؟

■ **توفيق الحكيم :**

من الصعب عدم الموافقة على هذه الحقائق لكن القضية هى : هل نظام بلد اشتراكى يتيح لك انك تقبل وجود الراسمالى على شرط أن يعطيك الربح ، يعنى يشاركك فى الربح ، أو تشاركه فى ربحه ، الى الحد الذى يجعل انه هو يحقق ربحا معقولا ؟ صحيح هو فائض القيمة . ولكن فائض قيمة بسيط بالنسبة الى ما يعطيه للعمل . هذه مسألة اعتقد انها متصلة بظروف البيئة . هناك ظروف بلد تنقل هذا البلد ، فجأة ، من نظام الى نظام فمن الجائز أن ترفض الراسمالية أصلا . وهذه تتطلب تاريخا نضاليا أكبر ووعيا أكبر . ولكن اذا بلد استقر فيه النظام الاستغلالى أو نظام الغنى الذى يأتى عن طريق الطبقة الراسمالية ، ففى هذه الحالة لا تستطيع — بحكم قصر مدة نضالك الاجتماعى والثورى — ان تنتقل فورا الى نظام اشتراكى . فما العمل ؟ لابد اذن أن يقوم نظام داخلى ، وسط أو انتقالى ، لابد ان يأخذ شكلا — وهذا الشكل ، يستطيع أن يضغط على الطبقة التى تملك ولا تعطى كفاية للعمل . وهذا مثل النظام المتبع فى أوروبا الغربية . انها لم تكن لتقدر على القفز من نظام راسمالى ١٠٠ فى المائة الى نظام اشتراكى مثلا ، ماركسى ، البروليتاريا فيه هى كل شىء . هذه عملية لم تستطع بحكم تركيبها الاجتماعى أنها تقفز منها . فكانت النتيجة ان قامت فيها قوى العمل وكتلت نفسها فى نقابات ، ثم فى احزاب واصبحت هى اليسار الذى صار له قوة ضاغطة ، تستطيع أن تأخذ من الراسمالية اكثر ما يمكن ، وبعد ذلك تبلورت فى حزب العمال ، مثلا فى انجلترا ، وفى مجموعة الاحزاب المتكتلة التى نراها فى فرنسا اخيرا مع **ميتران** وكاد أن يأخذ السلطة . اذن ما الذى جعله بهذه القوة ؟ قوة العمل تريد أن تأخذ حقوقها من فرنسا الغنية اليوم . هذا الغنى افقر العمال والكادحين — بظهور التضخم المالى — وهم على وعى كبير بحقوقهم ، حقوق الطبقة الكادحة . بدأت تقوى هذه الطبقة ونتساءل : طيب ! الغنى لمن ؟ وما هو نصيبى من الغنى ؟ نحن الذين ننتج كل هذا الغنى . هذه الشركات العظيمة بالمهندسين والعمال فيها ، هم الذين أوجدوا الثروة اين نصيبنا ؟ ونمت قوة الحزب الشيوعى الفرنساوى والحزب الراديكالى والاشتراكى . كل هذه الاحزاب تكتلت برياسة

ميتران ، بهذا الشكل الكاسح ، لانهم راوا الغنى فى فرنسا يذهب الى جانب واحد . وابتدات المشكلة هنا ، يعنى العامل اليدوى أو الذهنى ، كيف سيأخذ نصيبه ؟

■ **لطفى الخولى :**

فى مجال ما تفضلت به — ومع العلم بانه غير دقيق علميا أن بلدا تحاكى بلدا آخر فى مسارها وتجربتها — كيف تتصور أنت مصر — فى ضوء كل ما قلته — وذلك فى حدود ١٠ سنوات ٢٠ سنة قادمة . بمعنى هل فى تصورك ستكون اقرب فى النظام الاقتصادى والاجتماعى .. أو بالاصح تريد أنت أن تكون اقرب الى النظام الخاص باى بلد فى العالم المتطور . مثل فرنسا . بريطانيا .. السويد .. أمريكا .. الاتحاد السوفيتى . كوبا .. الصين .. فرنسا .. بريطانيا . مع التشديد ، على انه من المستحيل نقل تجربة بلد معين فى ظروف معينة الى بلد آخر وظروف أخرى مغايرة .

■ **توفيق الحكيم :**

اقول لك .. اذا كنت تريد أن تسير بالنظام الطبيعى لابد أن تبدأ بان يكون عندك من يمثل الطبقة الكادحة ، لأن الطبقة الرأسمالية أو المستغلة ، لا يمكن أن تقول أنها محتاجة الى تجمع لان الذى يجمعها هو الربح والقرش . ولكن الطبقة المحتاجة فعلا الى تجمع حقيقى الطبقة الكادحة التى تنادى : اين نصيبى من الربح ؟ هذه محتاجة لتكتل . هذا التكتل سيكون فيه من ؟ ليس من يسمونهم بالعصاة . لأن كلمة العصاة والثائرين راحت اليوم ، واصبح اسمهم اليسار . ولكن اليسار الآن غير معترف به !! « طيب تسيب أمرك لمين الآن ؟ » من الذى يدافع عنا ؟ اذا كانت الدولة بتاكل حقوقنا ؟ « انت ؟ ككاتب ، بتعرف تاخذ حقك اليوم فى الاذاعة أو التليفزيون ؟ لما يقولون لك هات مسرحية « القضية » ليقدموها . بتاخد حقوقها ؟ هم بيبيعونها فى الدول العربية . ومن الذى يقبض ؟ الدولة . الدولة رأسمالى ، وأنت مستغل .. ليس لنا شكل .. روايات المؤلفين تباع للدول العربية ، باعوا لى روايات

بـــ ٢٠ الف جنيه وأنا لم آخذ منها الا ٣٠٠ أو ٤٠٠ جنيه .. لو كان **هذا** الراسمالي الذى يستغلنى فى الخارج ، وكانت هناك هيئة تدافع عنى ، اسمها اليسار ، وهناك حزبان أو ثلاثة يسار ، انا كنت ابقى يسار ، .. مجلة **الابزرفاتير** وضعت استفتاء عن برامج الانتخابات الرياسية . **ميتران** عمل برنامجه فى مقابل برنامج **جيسكار ديستان** . طبعا **جيسكار ديستان** ، كرجل اقتصادى راسمالى ، كل مهمته رفع مستوى اقتصاد فرنسا ، ففرنسا تمثل عنده من ؟ تمثل الذى ينتج الثروة .. رجال الصناعة .. رجال البنوك ، والاموال . **ميتران** من ناحيته جاء يقول له : لا ! انت تدافع عن الثروة ورجال الصناعة والبنوك . أما الذين سادافع **عنهم فهم** : **أولا** : ارباب المعاشات ـــ قلت وانا اقرا المجلة أيوه انا من أرباب المعاشات ـــ ومحدودى الدخل قلت أهـــو أنا من محدودى الدخل ـــ لقيت نفسى انه لا يمكن ادخل عند **ديستان** ، هذا ، لانه ليس لى مصالح معه . **انمـــا ميتران** حيدافـــع عن مصالحى . لكن لما أجى فى مصر واقول : عاوز واحد يدافع ضد النهب اللى بيتعمل . دول بيبيعوا عمل بـــ ٢٠ الف جنيه ، وبعدين اقول لهم يا ناس ازاى ماتجوش تقولوا لى .. بتاخدوا فلوسى من ورايا . شاركونى فى الربح .. فاذن مين حيعمل لى الكلام ده ؟ قلنا هيئة ادباء .. جمعية الادباء .. طلعت لا شىء . مع انهم انتخبونى رئيسا فخريا لها ! نهايته ! هى مصالح فى مقابل مصالح » .

■ **لطفى الخولى :**

طيب ! هل انت تطمح فى المستقبل الى تكوين ، قوة شـــعبية منظمة على غرار القوة القائمة الآن فى فرنسا من تحالف الاشتراكيين والشيوعيين وكل القوى اليسارية فى فرنسا من حول برنامج محدد للدفاع عن مصالح الطبقات الشعبية الكادحة ســـواء بالفكر أو بالعمل ؟

■ **توفيق الحكيم :**

انا ـــ ابتداء ـــ قبل أن تحـــدد لى الأسماء التى هى ـــ شيئا فشيئا ـــ ترعب الناس ـــ فانت قل لى اسما تحسـنـنه **شـــيئا** فشيئا ، وهو اليسار . كلمة اليسار هذه يدخل فيها ـــ تحالف

اليسار ـ لأنك متى قلت شيوعيين .. يا خبر أسود ! ملحدين ! .. والشيوعية حوربت فى مصر ابتداء من العشرينـات أيام كان الانجليز مسيطرين .. من أيام **الشيخ بخيت** . بعض رجـال الدين راحوا يقولون . الشيوعية الحاد . وطـعا خلفهـا رؤوس الاموال الاجنبية . وزاد الطين بلة الجهل وعدم الوعى .. المهم أن الكلمة لوثت . فاصبح ، اليوم ، من الصعب أن نتحدث هـذا الحديث .. انما اذا قلت اليسار وبعد ذلك ، اليسار امكنك أن تجمعه فى شكل معترف به . أولا يكون معترفا به من الدولة مثـل فرنسا ومثل انجلترا . يسار له جناح يستطيع أن يدخل الانتخابات، مثل الوفد والاحرار زمان . اليوم تقول لليسار تكتلوا فى انتخاب أشخاص معينين ملتزمين بالدفاع عن مصالح الكادحين .

■ **محمد سيد أحمد :**

ولو رفض هذا ؟

■ **توفيق الحكيم :**

لو رفض هذا ؟ يرفض لماذا ؟

■ **لطفية الزيات :**

سيادتك تأمل بنظام ليبرالى يتيح لجميع الطبقات أن يكون لها أحزابها الممثلة فيها . وفى المستقبل تستطيع القوى اليسارية من جميع الأحزاب أن تكون كتلة للدفاع عن حقوق محدودى الدخل والطبقات العاملة ؟ هل ترى هذا ممكنا ؟ .

■ **توفيق الحكيم :**

هذا هو النظام الذى نستطيع أن نقول أنه عملى الآن . لانه اذا أردت أن تقفز الى نظام ، أسرع ، أو شمولى ، أو اقرب الى الفاعلية ، فهذا يجب أن يبنى طبيعيا ، والطريق الطبيعى أن نطالب بحرية الاحزاب . وأن يكون هناك حزب له برنامج . وحتى اذا

لم يقل انه يسارى فانت عارف ، من جريدته وبرنامج وتركيبه واندفاعه الى الدفاع عن القضايا المعنية ، انه يسارى . وبعد ذلك يشكل نفسه ويستطيع بالتكتيكات الخاصة به ، انه يوسع نطاقه . وهذه هى الليبرالية .. اى كل الاحزاب .. هذا النظام هو ممكن كما تقول الدكتورة لطيفة .

الامر الثانى : قد يقول قائل ولماذا لا نفعل مثل ما فعلته الصين الشعبية .. الصين الشعبية عمرها من عمر ثورتنا .. ثورة ٥٢ .. ومع ذلك فانها قد توصلت الى صنع قنابل ذرية وقدرت على حل مشكلة عدد السكان ، وتحل مشكلات كثيرة . وقدرت تقفز على مشكلة المجاعة .. عملت انجازات . فلا يمكن الا أن تقدر هذا وتحلله . لدرجة انه انا بدأت أفكر فى كل هذا .. انا لا يهمنى الاشكال ولا يهمنى المذاهب . انا يهمنى قبل كل شىء تحليل النجاح فى هدف معين .. لماذا نجحت الصين الشعبية .. ؟ هل هى نظام مثل نظام الاتحاد السوفيتى ؟ لما بحثت الحكاية بينى وبين نفسى وجدت فكرة لا أعرف هل هى حقيقة أم لا ؟ الاتحاد السوفيتى هو ثورة البيض .. اقصد ثورة أوربية . يعنى الثورة الاشتراكية التى تصلح بنجاح فى بلاد الحضاره .. لماذا ؟ لانها جاءت ، فوجدت حضارة قائمة . هذه هى شيوعية أوروبا . لكى الصين ، هذه ، هى شيوعية البلاد التى مثلنا .. النامية الفقيرة .. فاذن الفرق هو الحضارة . لينين رجل متحضر . اى جزء من حضارة اوروبا .

أريد أن اقول ، ان النظام الطبيعى هو فقط الممكن . وما قالته الدكتورة لطيفة من أن الوصول الى الاعتراف بشكل لليسار عن الطريق الليبرالى ، هو الطبيعى الممكن فى ظروفنا .

أما الطريق الآخر الأسرع ، فهذا شاذ جدا . لأن ما جرى فى الصين يحتاج لشىء قلما يحدث وهو ما اسميه بالنبوة ، أو ما يشبه ذلك . وكذلك ما حصل فى فيتنام .. ماذا اعنى بالنبوة ؟ زعيم يكون شبه نبى . بمعنى أن ينزل الى الطريق ويأكل فى الأسواق كما يقال .. ويعمل مع الثائرين لا ينعزل فى قصور ولا مكاتب . وبعد ذلك يؤمن به شعبه ويصبح قطعة منه ويقود كل شىء وراءه ..

وهذا مخالف للطريقة المعتادة فى أوربا ، وهو أن ينبت الزعيم من الحزب . ينبت من تنظيم معين يستطيع أن يقود فى اطار مبادىء الحزب لا غير . وهذه العملية التى أشبهها بالنبوة هى عملية يدخل فيها اعتبارأن الزعيم،هنا ، هو فى أول الصفوف.يعنى يحفر بنفسه الأسس . وهو معك يأكل ، ويكدح معك ، ويعيش معك ، ويكون قدوة .. فتجد الشعب كله قام معه . فاذا كنت تراه متواضعا الى الدرجة التى يكفيه فيها ـ كما يقال عن **ماوتسى تونج** ـ يكفيه ٥٠ دولار مرتب ـ يعنى هذه حاجة بسيطة جدا ـ وساكن فى حجرتين اسطبل ، بعد ذلك تجده مع كل مشروع يحتاج الى عمل يدوى هو معه ، فى العمل اليدوى ، وهو ايضا مع العمل الذهنى.

■ لطفية الزيات :

أراك تعود من جديد الى نظريتك فى الثلاثين : نظرية الكل فى واحد مع انك فى جلسة الحوار الماضية نقدت ذاتك بشأن هذه النظرية.

■ توفيق الحكيم :

الذى حدث هو أن نظرية الكل فى واحد هذه اتخذت مراسم الحكومة البيروقراطية .. حكومة بيروقراطية ليست هى النبوة .. النبوة فى الزعامة الشعبية المندمجة فى افقر طبقات الشعب هى شىء آخر .

■ لطيفة الزيات :

تفسير النجاحات التى حدثت فى الصين ليست فى وجود شخص واحد ، وانما فى وجود الحزب والقواعد الشعبية ، وفى وجود تاريخ نضالى لهذا الشخص الواحد . وهذا التاريخ هو الذى بلغ به هذه المرتبة .

■ **توفيق الحكيم :**

ولذلك انا أستبعده عندنا . لأن المسألة هنا تدخل فى باب لا نقدر أن نتحكم فيه .. كيف نتحكم فى ايجاد شخص له الصفات التى يستطيع بها انه ينقل شعبه فى ٢٥ سنة بهذه القوة الساحرة . وهى ساحرة لماذا ؟ لانه ساكن معهم ويأكل اكلهم .. يعنى الواقع انه ليس له منصب أو مركز خاص .. هذه عملية لا نقدر أن نكررها .

■ **عبد العظيم انيس :**

أرجو أن انبه سيادتك الى أن **هوشى منه أو ماوتسى تونج** وغيرهم نشأوا من خلال أحزاب محدودة . لم ينبتوا من الهواء .. نشأوا فى داخل احزاب كأفراد ووصلوا الى الزعامة من خـــلال هذه الاحزاب . بمعنى أن هؤلاء ، شبه الانبياء ، كانوا ثمرة حزب قام فى البداية .

■ **توفيق الحكيم :**

معلهش ! سنعرض لهذا عندما نحلل كيف ظهروا . « لأنه مش معقول يكونوا كده من ورا ســيدنا الحسين بذقونهم ويقولوا : تعالى يا شعب ! »

■ **لطفى الخولى :**

هل لى أن انبه انه ، على الرغم من اهمية هذا الموضوع ، فانه يخرج بنا عن الاطار الذى اتفقنا عليه للمناقشة ؟

■ **توفيق الحكيم :**

معلهش ! المسألة ان نعرف كيف نبت هؤلاء . انما انا اقول : ليس كل حزب ينتج مثل هذه الزعامة والا لكان كل حزب ينتج لنا شبه انبياء . ولكن ، هنا ، من غير شك لابد من تنظيم من نوع خاص ايضا . وكما تقول ، لما نبحث تاريخ **ماوتسى تونج** من أين

نبت ؟ من أين جاء ؟ نجد أن هناك تنظيمات ، هناك مبادىء التزموا بها وظلوا عليها . بدليل انهم كانوا مع **ستالين** واستنكروا الهجوم على **ستالين** ، لانهم رأوا فيه الرجل الذى وقف بصلابة فى وجه النازية وصان أول دولة اشتراكية ، وقالوا انه لا يجب أن ندينه .

■ **لطفى الخولى :**

الا ترى يا استاذ **توفيق** أن هذا موضوع فرعى ؟

■ **توفيق الحكيم :**

موضوع آخر . انه فرعى . انما نسأل : ما هو الظاهر فى هذه الثورات ؟ ليس هو الشخص .. أى شخص . انما هو الشخص الذى يكتفى بالزهد وانكار الذات .. وهذا الزهد يجعل أن جميع من معه ، ومن بعده ، مثله ، كما قال الاستاذ **خالد محيى الدين** ان القدوة تعمل عملا كبيرا جدا . يعنى هى فى نفسها ثورة .. ثورة على النفس أولا . يعنى أن الشخص يكبح جماح ذاته ، رغم أنه كان يستطيع — بمجرد أن أصبح زعيما — أن يسكن فى قصر ويأكل عسلا .. وعنده كل شىء ... لكنه كبح هذا الجماح وقال لا ! . لابد اكون قدوة . لما يقول هذا ، يقوله الشعب كله معه : من أول الوزير .. وكيل الوزارة .. المدير العام .. يعنى كل السلسلة « اياها » فى البيروقراطية . بهذا ، نجد الدولة اشتعلت ثورة حتى على نفسها .. ونجد كل مشكلة حلت .. لا بضاعة مستوردة ولا يأكل انواع لا أعرف ما هى من الجبن .. ولا يركب سيارات ماركة كذا .. يعنى ، البلد كلها صارت عبارة عن ثورة تبنى باظافرها هذا البناء . وهذه العملية لا اعرف اذا كان هناك من يقدر أن يعملها أم لا . ولذلك انا استبعدها ..

أنتم لا شك تتذكرون انه ، بعد قيام ثورة يوليو ، اتجه الوزراء الى أن يسلكوا مسلكا بسيطا ، مثل الناس العاديين ، وتذكرون مثلا أن الشيخ **الباقورى** تأخر فى عمله فنام فى الجامع .. وكان الضباط يأكلون طعمية فى عملهم ، فاستبشرنا خيرا .. والضباط ،

فى الأول ، كانوا يركبون عربات « جيب » وينتقلون بهـا . قلنـا : هذا عظيم ! ولكن بعد ذلك تغيرت الامور . .

■ **لطفى الخولى :**

يا استاذ **توفيق** ! يعنـى اذا عدنا الى تصـورك الاسـاسى للمستقبل ، وهو أن اليسار من الممكن أن يتجمع فى كيان : سـواء فى حزب أو حركة أو . . أو . . الخ . من خلال مرحلة ليبيرالية يمر بها المجتمع كما تتصورها ، فكيف يكون فى تصـورك برنامج هذا اليسـار ؟

■ **توفيق الحكيم :**

لا اريد أن ادخل فى المضمون ، فنحن نناقش الشكل . الدكتـورة **لطيفة** تقول ، ان طريق الديموقراطية الليبرالية يمكن أن يكـون هو الطريق الصحيح ، على أساس أنه يسمح بقيام تنظيم لليسار ، أو نوع من الوجود لليسار .

اول شىء يجب أن يضعه اليسار ، هو ان يتحرك من الواقـع ، أن يعرف الناس ، اين توجد مصالحهم . وعلى اليسار أن يتجنب الانطلاق من نظريات وأيديولوجيات . نقطة البدء : ليست أن يعرف الرجل العادى أن اليسار ينتسب الى **ماركس** . ولكن نقطة البدء أن يعرف الناس أن اليسار هو الذى يدافع عن مصالحه المحددة . ومن ثم ، فيما بعد ، اذا اكتشف الناس أن اليسار ينتسب الى **ماركس** أو الى هذا المفكر أو ذاك ، فإن هذا سيكون أفضـل . . وهذا الأمر لا ينطبق على الناس العاديين وحدهم بل ينطبق على وعليك . فمثلا اذا كانت الدولة تأخذ منى عملا أدبيا ثم تبيعـه بعشرين الف جنيه ، ولا تعطينى الا مبلغا ضئيلا ، ففى هذه الحالة سأبحث عمن يدافع عن مصالحى فى مواجهة رأسمالية الدولة . فاذن لابد من البحث فى الطريقة التى توصلنا . وأمامنا الآن طريقان :

الطريق الأول : هو طريق الديمقراطية الليبرالية . وهنــا ، ما علينا الا أن نطالب بديموقراطية لا يمكن رفضها . وفى ظل هذه الدىمقراطية الليبرالية يستطيع اليسـار أن يجمع نفسه فى حزب وجرائد .

الطريق الثانى : هو طريق نظرية تأتى من خلال زعيم شعبى حقيقى ، أى من خلال شخصية من نوع **لينين** أو **هوشى منه** أو **ماوتسى تونج** . ولكن هذا الطريق غير مضمون لانه قد يظهر هذا الشخص الممتاز صاحب النظرية الشعبية ، وقد لا يظهر .

هذان هما الطريقان الموصلان للشكل .

هل انا مع الطريق الأول ، طريق الديمقراطية الليبرالية ؟ الواقع انى لم أكون رأيا محددا بعد . أنا أضع اسئلة .

وهنا أسأل هل لدى أحد من الموجودين طريق آخر غير طريق الديمقراطية الليبرالية ؟ ان الشكل لايزال مطروحا للمناقشة .

■ **لطفى الخولى :**

بعد كلام الاستاذ **توفيق الحكيم** اقترح أن يحدد كل منا تصوره للمستقبل فى حدود عشرة دقائق .

■ **لطيفة الزيات :**

مجرد اســتدراك صــغير . عنــدما تكلمت عن الديمقراطية الليبرالية لم أكن أعبر عن رأيى الشخصى ، لأننى لا أعلق أملا كبيرا على الليبرالية . فقط كنت أحاول أن الخص تصور الأستاذ **توفيق الحكيم** عند النقطة التى توقف عندها .

■ **لطفى الخولى :**

والآن نبدأ تقديم تصور للمستقبل .

■ **خالد محيى الدين :**

عندما نتصور مستقبل مصر ، فان مصر لا يمكن أن تضع لنفسها تصورا للمستقبل معزولا عن مستقبل البلاد العربية .

واذا جاز لنا أن نضع هدفا استراتيجيا — بعيدا — وهو بناء مجتمع عربى متطور صناعيا وزراعيا وثقافيا فهذا يفرض على مصر — بحكم وضعها فى العالم العربى — ان تلعب دورا قياديا .

بعد هذا علينا ، أيضا ، أن نتخيل مصر دولة متطورة صناعيا وزراعيا وثقافيا وتلعب دورا قياديا فى تطوير المجتمع العربى نفسه . لكن ، شكل العلاقة بين مصر وبين العالم العربى أنا لا أستطيع أن أحدده سلفا : هل هو اتحاد دويلات .. اتحاد متكامل .. دولة واحدة .. الخ .. وأكتفى بالقول أنه مجتمع عربى متكامل تلعب فيه مصر دورا قياديا .

السياسة الخارجية والعربية : معادية للامبريالية والصهيونية لانهما العدو الرئيسى المعادى للتكامل والتوحيد العربى والتقدم . هذا الوضع .. يفرض على مصر أن تلعب الدور الرئيسى فى مقاومة الخطر الاسرائيلى الصهيونى لأنه هو الخطر الذى يهدد مستقبل البلاد العربية . ومستقبل مصر ، أن تلعب هذا الدور . فمن ناحية: هذا الامر يفرض عليها أن تلعب الدور الرئيسى فى تجميع القوى العربية التقدمية والوطنية ، وما يسمى بالدول التقدمية . ثم بعد ذلك الدول غير التقدمية فى مواجهة الخطر على حركة التحرر العربى .

وهذا يفرض عليها نوعا من العلاقة الجيدة مع القوى المعادية للامبريالية وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية الاخرى . لكن مصر لا تستطيع أن تلعب هذا الدور الا من وضع يحدد اتجاه التنمية الداخلى ، الا من خلال تنمية يلعب فيها القطاع العام ، أو القطاع الاشتراكى الدور الرئيسى . لانه اذا سرنا على ما يسمى بطريق التطور الرأسمالى ، فسوف ننهزم نهائيا امام الرأسمالية العالمية . لأن الرأسمالية المصرية ستظل

ضعيفة وصغيرة امام الرأسمالية العالمية . واضيف انه اذا ما اتجهنا الى الطريق الرأسمالى ، فمعنى ذلك أننا نأخذ طريقا طويلا جدا حينما نترك طريق التراكم الرأسمالى يسير الى مداه . لأنننا بحكم كوننا — دولة نامية تعانى من كثير من أوجه التخلف — ليس امامنا الا أن نسير فى طريق التطور الاشتراكى . لقد فشلت الرأسمالية المصرية والاجنبية ، من قبل ، فى تطوير الاقتصاد المصرى .

هذا الوضع ، يفرض نوع السلطة فى مصر : أن تكون سلطة ديمقراطية تقدمية ، لا أريد أن أقول اشتراكية ، لان المرحلة الاشتراكية الكاملة يمكن أن تتطلب العشرين سنة القادمة .

ولقد كان ، من بين العيوب الرئيسية فى التجربة الماضية ، انه تمت تأميمات وحدثت تغييرات . ولكن طبيعة السلطة لم تتغير أو شكل الحكم لم يتغير . والمؤسسات السياسية التى يفترض أنها تخدم هذا الامر ظلت على حالها ولم تتطور جديا .

ومعنى كلامنا عن نوع السلطة — هنا — أنها يجب أن تصبح معبرة عن القوى الاجتماعية التى لها مصلحة فى هذا الاتجاه — وفى مقدمتها العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون .

وأنا ، لست من انصار الديموقراطية الليبرالية ، لأن الليبرالية تفترض أن أسمح بقيام احزاب رأسمالية وتسمح بعودة الرأسمالية وعودة الملكية .

فاذا قيل أن الوضع الراهن يقيد الليبرالية — كما انه يضع قيودا على اليسار — فليس من مهمتى — مع ذلك — أن اسعى الى تطوير الرأسمالية أو أعطى الرأسمالية حقوقا أكبر . واذا كنا نسعى بهدف أن نبنى ديموقراطية اشتراكية ، فان هدف المباشر أن تكون ديموقراطية تقدمية ، تلعب كل القوى الشعبية — أى العمال والفلاحون — الدور الرئيسى فيها .

لكن ما هو الشكل الذى يفرض وضعه هنا ؟ انا أقبل مبدأ التحالف الوطني ، ولكنه يجب أن يقوم على أساس احزاب ، تمثل المصالح المختلفة للقوى التى لها مصحة فى التغيير وتنضم فى جبهة موحده فى نطاق التحالف الوطنى وعلى أساس البرنامج الموحد .

وهذا هو الذى يعطى نوعا من الضمان لكى يعكس التغيير فى شكل الدولة والمؤسسات السياسية . هذا هو التغيير بالفعل ، فلا تكون هناك طبقة واحدة معبرة عن حقوق باقى الطبقات . وفى هذا النطاق يسمح بنوع من الخلاف ونوع من الاتفاق على القضايا الكبيرة . ولكن لابد من تغيير فى نوع السلطة . وهذا الذى يضمن استمرار التغيير .

هذا الوضع يفرضه ، ايضا ، الوضع فى العالم العربى . لانه اذا سأل انسان : وماذا سنصنع فى المجتمع العربى ؟ فان الجواب سيكون هو ان ٧٠ أو ٧٥ فى المئة من الأموال العربية مملوكة للدول العربية وليست مملوكة للافراد .

■ **لطفى الخولى :**

كل البترول كما اعتقد قطاع عام .. اليس كذلك ؟

■ **خالد محيى الدين :**

كل البترول قطاع عام . اذن فالاتجاه التقدمى ، الذى يقوم فى مصر ، لابد وان ينعكس على البلاد العربية بشكل تقدمى ، وذلك بصرف النظر عما يحدث الآن من اتجاه فى الغرب والولايات المتحدة الى أن تأخذ هذه الاموال . فنحن ، سنفرض هذا الوضع ، بموقف مصر ، بموقف الدول التقدمية العربية . الخطوة الثانية ، هى تعاون مصر مع الدول التقدمية العربية فى كل المجالات . وبدون حدوث هذا ، فان مستقبل التعاون العربى سيبقى صعبا جدا ، هذا هو التصور للخطوط الرئيسية للمستقبل .

■ توفيق الحكيم :

سؤال : هل تقدر أن تقول — مثلا — أن هذا هو النظام المتبع فى الجزائر الآن ؟ وهى تجربة يمكن أنها توضع فى الاعتبار .

■ خالد محيى الدين :

لا أريد فى الواقع أن اضرب أمثلة باى نظام .

■ لطفى الخولى :

نحن الآن نتحدث عن مستقبل مصر .

■ توفيق الحكيم :

الديمقراطية التقدمية الا تنطبق على الجزائر ؟

■ خالد محيى الدين :

لا .. الديمقراطية فى الجزائر فيها عيوب ، وفيها نفس المشكلة الخاصة . اذ أن جبهة التحرير الجزائرية وهى النظام الشمولى تحتكر العمل السياسى فى يد مجموعة من الناس .. يعنى بصراحة الكلام المكتوب على الورق فى الاتحاد الاشتراكى عظيم . ولكن لا يطبق . ففى التطبيق هم لا يريدونها أن تكون حزبا لكنه هو حزب ، وحزب لمجموعة معينة أو مجموعات تتعاقب ، واحدة تمسك القيادة وتحرم الباقى وهكذا .. فانا اقول انه يجب أن يكون لنا نظام خاص ، وحتى بدون مذاهب ، فان مصر اذا أرادت أن تتطور ، وتطور العالم العربى ، فليس امامها — اذا كانت تريد أن تجعل من هذا المجتمع العربى والمصرى واقعا متطورا — الا أن تتبع الطريق اللارأسمالى نحو الاشتراكية هذا ، اذا ارادت أن تحافظ على استقلالها . أن هذا يفرض عليها سرعة التنمية وسرعةالقضاء على التخلف بسرعة ، لابد ان الدولة تظل تلعب دورا رئيسيا .

هذا هو التصور العام لمصر اذا ارادت أن تواجـــه الخطـــر الاسرائيلى والخطر الامبريالى .

■ **محمد سيد أحمد :**

رأيى ، انه عندما نكون صورة المستقبل ، سنجد انفسنا أمام عدد من المعطيات الموضوعية التى تقيد تصورى الخاص ، كمـــا أرغبه . لكن ، من الصعب انى أقدم تصورا ممكن التنفيذ من خلال واقع معين ومعضلات معينة أواجهها الآن .

النقطة الأولى : لماذا اقول أن عندى معضلات تواجهنى حاليا ؟ عندما أقول مرحلة ثالثة ، فاننى أقصد عددا من الأمور : فالمرحلة الأولى ، كان اسمها مرحلة حرية سياسية . وثبت فى نهاية الأمر ان هذه الحرية السياسية كانت حرية شكل . المرحلة الثانية : باسم المضمون كانت حرية اجتماعية ، وفى نهاية الأمر ، كانت الحرية الاجتماعية بالتفويض ، ولم تكن أيضا فى نهاية الأمر حرية اجتماعية حقيقية . نحن اذن ، بصدد مشكلة كيف نمزج فى المرحلة الجديدة بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية . وهذه مشكلة من المشكلات التى تواجهنا فى المستقبل .

النقطة الثانية : انه فى الفترة السابقة ، كان من الممكن تأميم الصراع الاجتماعى ، أو بنوع من التنظيم الذى يعبر عن تنوع معين . هذا غير ممكن فى الفترة الحالية . يكفى أن نقول ، انه بسبب التحديات الاقتصادية هناك انفتاح الى اليمين ، ولكن هذا سيقابله انفتاح على اليسار ، لان هناك قوى اجتماعية الى اليسار لن تقبل هذا الانفتاح على اليمين . اذن فالتوسيع فى الجبهـــة الاجتماعية فى مصر ، وفى ضوء ذلك التأميم للصراع الاجتماعى مستحيل . . وهذه المشكلة أو معضلة ثانية تواجهنا فى المستقبل . .

انا اقول ان التعدد شيء لابد منه ، وان الوضع الأمثل ، لمواجهة هذا التعدد فى المستقبل ، هو وضع الأحزاب ، وبناء الجبهـــة الوطنية من خلال الصراع السياسى وليس بالاســـلوب الادارى أو الفوقانى ضد قوى اليمين . معنى هذا أن المعركة حاليا تنتقل جوهريا الى تحت . وكل القوى لابد أن تشارك لتحت ، لأن تأميم

الصراع ـ فى الفترة الماضية ـ كان ممكنا فى ملابسات تاريخيـة معينة . لم تعد ممكنة ، ولن يكون ممكنا فى المرحلة القادمة . وهذه هى القسمات التى تميز المرحلة القادمة عن المرحلة السابقة .

من ضمن الاعتبارات التى كانت داخلة ، أيضا ، فى مسألة تأميم الصراع الاجتماعى ، انه كان هناك طابع معين للصراع العربى الاسرائيلى . وهذا الطابع انتهى أيضا بعد حرب أكتوبر . يعنى ، ان الصراع كان قبل أكتوبر متسما بطابع الحرب الباردة . ولـكن ـ بعد أكتوبر ـ أصبح يتسم باستقطاب مطلق . أقول سوف نتحدث عن السلام ، فمن الصعب أن نتكلم عن كتم وقمع كل الأشكال الاخرى للصراع باسم الصراع مع اسرائيل . فمن جميع الوجوه ، فان أوجه التعدد تتأكد . وهذه الصورة ، التى نحن مقدمون عليها ، تطرح علينا هذا السؤال : ما هى حدود أبعاد هذا التعدد ؟ وهذا يرتبط بقضية الطريق الرأسمالى .

نحن ، اذن ، نتحرك بين تصورين متطرفين : النظام الليبرالى المطلق من جانب ، والثورة الثقافية أو التجربة الصينية أو «النبوة» او ما نسميه كذلك ، من الجانب الثانى . الحقيقة ، اننا هنا ، نريد أن ننظر نظرة تقدمية الى هاتين القضيتين .

فبالنسبة لليبرالية ، ليس صحيحا ان الليبرالية تكون حليفا لليسار فى كل الظروف . من الممكن أن الرأسمال الأجنبى ينشط قوى يمينية معينة ، ويخلق لها ظروفا اكثر مواتاة من اليسار .

النقطة الثانية : ان كثيرا من الاختناقات التى نواجهها مثل التكاثر السكانى ، يعنى مجموعة مشاكل تواجهنا فى المرحلة القـادمة ، قد تنبت الأرضية التى تخلق الموقف الثانى المتطرف الذى أشرنا اليـه .

يعنى ممشكلة القائد أو الزعيم ، هى ليست مشكلة شخص ، هى مشكلة ان هناك معضلات موضوعية قد تفرض هذا وقد تخلق الشخص .

فالمشكلة هى أن الفوقى أمامنا الان شكلان :

اما الشكل الليبرالى واما الشكل الثانى .

ان دور اليسار حاليا ، ليس هو ان ينعزل كمجموعة صغيرة تنشط بمفردها . قوى اليسار عليها أن تعبىء كل القوى ، وتكون القادرة على أن تتسع ، وتجد الحوار المقبول مع ما يمكن أن نسميه اليسار المتطرف ، ومع ما يمكن ان نسميه تحت عنوان عام **الناصرية** .. والمفروض ان يقوم اليسار الناضج بهذه العملية .. هذا هو التصور للطريق غير الراسمالى الذى يمكن أتصوره فى المرحلة القادمة ، ومع ذلك هذا الطريق صعب لماذا ؟ .. وفيه أيضا معضلات تعترضه .. ومن ضمن المعضلات المهمة — مثلا — ان البعد العربى ظهرت فيه ثروة ليست من انتاج بشر . هذه الثروة حليف للراسمالية موضوعيا ، وحليف للنظام الراسمالى العالمى موضوعيا . وسوف يؤثر هذا على مجرى التطورات السياسية بمعنى ان هذه الثروة ستكون العنصر الساحب والضاغط فى اتجاه الليبرالية . وفى اتجاه اليمينية . أردنا أو لم نرد . فهذه مشكلة من المشاكل التى تواجهنا .

هناك ، أيضا منعطفات المواجهة مع اسرائيل التى تختلف نوعيا عن المواجهة فى الفترة السابقة . وهذا أيضا عنصر قد يكون — الى حد ما — من العناصر الدافعة نحو اليمين .

وبالنسبة للانفراج الدولى — نفسه — فان بعض المواقف التى كنا نقفها — فى الماضى — كان متأثرا بالاستقطاب الدولى . والاستقطاب الدولى لم تكن فيه حرية حركة . اليوم ، الامبريالية العالمية تعود بطرق أكثر خبثا ليست مفضوحة ، كما كان الأمر فى الماضى .

وفى ظل جميع هذه الأشياء كلها ، فهناك أيضا الانفتاح فى كل الاتجاهات من الجميع بما فى ذلك الدول الاشتراكية . فهذا أيضا عنصر مؤكد لهذا المسار البسيط فى هذه الفترة . ما الضمان ؟ . الضمان هنا هو القوة الذاتية لليسار .

اذن لا يمكن اطلاقا لليسار أن يكون فى صيغته السابقة . أن يكون جزءا من جسم . ولابد أن يكون منبرا مستقلا ، وقد أصبح هذا ضرورة لا مفر منها ، والا لا يسار .. لا يسار بدون منبر مستقل .

أنا قلت ، ان المجتمع الراسمالى سيمر بمنعطفات وخصائص تختلف نوعيا عن فرض النظام الراسمالى من أعلى كما كان فى المرحلة الســـابقة .

■ أبو سيف يوسف :

الزميل **محمد سيد أحمد** ربما طرح من المشاكل والقضايا أكثر مما طرح تصوره عن المستقبل . سأتجنب طرح هذه القضايا أو المشاكل لانها فعلا تدخل فى نقطة مقبلة هى : ما العمل ؟ أو تفصيل الرؤية للمستقبل .

ان أى تصور للمستقبل يجب أن يكون مطروحا فى اطار محدد من الظروف العامة جدا المحيطة بمصر عالميا وعربيا . وبدون الدخول فى تفصيلات فان اطار الصورة التى تطرح فيها صورة المستقبل تشتمل على اربعة حدود أو أبعاد :

البعد الأول : هو اننـــا نعيش الان فى عصر انتصرت فيـــه الاشتراكية . ليس فقط انتصرت ، ولكن لا تزال توطد أو تدعم انتصاراتها أكثر . وما الانفراج الدولى الا أحد ثمرات هذا الانتصار .

البعد الثانى : ان حركة التحرر الوطنى — بعد نجاحها نجاحا كبيرا ومضطردا — فى تصفية الاستعمار (الكولونيالية) تواجه الآن ، أكثر من ذى قبل ، قضية اختيار طريق التطور الاجتماعى . أى الطرق تسلك ؟ وهنا سنجد أن العدو الرئيسى لها هو الاستعمار الجديد .

البعد الثالث : هو الذى توضع فيه رؤيتنا للمستقبل ، وهو أن الامبريالية — على الرغم من كل الهزائم التى أصابتها — لا تزال قائمة ، ولا يزال فى مقدورها أن توجه ضربات قـــوية وتخريبية للحركات الوطنية والثورية . ولا تزال قادرة على التعاون مع قوى الرجعية المحلية ، وقادرة على أن تكيف أساليبها مع حقائق العصر .

ومن هنا ، فنحن فى مصر ، والوطن العربى ، مواجهون الآن بأخطر أساليب الامبريالية : أسلوب الاستعمار الجديد .

البعد الرابع : هو العامل العربى ، أو حركة الشعوب العربية ، فى نضالها الوطنى التحريرى وفى نضالها الاجتماعي . فهذا العامل العربى ، قد أصبح يؤثر على حياة مصر وعلى اتجاهات تطورها فى الداخل .. هذا العامل العربى لم يعد من الممكن عزله أو تحييده أو التقليل من فاعليته . ظهر هذا بوضوح بعد حرب ٦٧ ، ثم تأكد بأدلة وبراهين ايجابية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وهذا العامل بتجسد — فى الأساس — فى تصاعد النضال والتضامن العربى فى وجه الاستعمار والصهيونية . وهذا النضال والتضامن يستقطب فى :

١ — تصميم الشعوب العربية على السيطرة على مواردها وثرواتها القومية .

٢ — السعى لاكتشاف أشكال وأساليب للتعاون والتكامل الاقتصادى .

٣ — وفى هذا كله تمثل القضية الفلسطينية بالنسبة للشعوب العربية العامل الذى يبلور اتجاهات حركة التحرر الوطنى العربية .

فى نطاق هذه النقاط أو الأبعاد الأربعة ، أحاول أن أتصور المستقبل بالنسبة لمصر .

أتصور فى المستقبل البعيد نسبيا أنه سيكون فى بلادنا مجتمع اشتراكى .. ولكن هذا المجتمع الاشتراكى ، كما أشار الى ذلك الأستاذ **خالد محيى الدين** لا يمكن أن يقام بضربة واحدة ، أو بقفزة واحدة . وانما نحتاج الى عمل يمهد له .. اى الى مرحلة انتقالية كاملة ، لها سماتها وخصائصها . وفى هذه المرحلة الانتقالية تقوم دولة ديموقراطية وطنية وعصرية :

ديموقراطية ، بمعنى أن السلطة فيها تكون فى أيدى الطبقات الشعبية : اساسا العمال والفلاحين والمثقفين والجنود ، وهذه

الاقسام من الرأسمالية التى لا يتعـارض نشاطها من التحـول الاجتماعى . وهذه الطبقات هى صاحبة المصلحة ، فعلا فى التطور وفى التقدم وفى العدالة الاجتماعية .. وفى هذه السلطة يتاكد ويتزايد الدور القيادى للطبقة العـاملة .

دولة وطنية ، بمعنى انها تكون مستقلة سياسيا واقتصـاديا وتزدهر فيها ثقافة وطنية وقومية تقدمية . وهذا معناه ــ كما أشار الأستاذ **خالد** أن تكون بالضرورة نشـطة فى مقاومة الامبرياليـة والاستعمار الجديد والصهيونية ، متعاونة مع الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية ودول عدم الانحياز .

دولة عصرية .. وهنا تحت عنوان العصرية تتحـدد مسـائل اساسية .. عصرية بمعنى انها لابد أن تحسم اختيارها للطريق الاشتراكى ، فالاشتراكية هى قضية العصر .. ثم انها لابد أن تستفيد ــ أو تواكب ــ الثورة العلمية والتكنولوجية الجارية الآن .

وعندما نقول عصرية ، فلابد أن تكون أهدافها انسانية مرتبطة بالتطور الثورى العام للبشرية فى هذا العصر . ومن هنا ، يكون كفاحها من أجل السلام العالمى ، وضد الفاشية والعنصرية قضية اسـاسية .

على هذا الأساس ، اذا عدنا الى ضمانات قيام واستمرار هذه الدولة الديموقراطية الوطنية فسوف نرى ــ وانا هنا اتفق مع الزميل **محمد سيد أحمد** ــ اولا : ان القوة الذاتية للشعب وللبلد يجب أن تكون هى أساس التطور ، بمعنى أن أية مساعدات خارجية أو أى رؤوس أموال خارجيـة أو أى قروض ومعونات سـتظل ــ باستمرار ــ مسألة ثانوية ، ومساعدة ــ فى مقابل تنمية القوى الانتاجية الداخلية فى جميع المجالات .

وعندما نقول دولة ديموقراطية .. فهذا يعنى ان الانتاج يخطط تخطيطا دقيقا ، والتوزيع يخطط يضا تخطيطا دقيقا ، لمصـلحة الطبقات المنتجة .

مثل هذا المجتمع ، لابد أن يتجه الى القضاء على الفقر فى الريف، باصلاحات زراعيه عميقة وشاملة . والى القضاء على الأمية والأمراض المتوطنة مثل البلهارسيا والانكلستوما وسوء التغذية . ومثل هذا المجتمع ، يسمح بوجود ما نسميه راسمالية وطنية ، لكن يجب أن تتوطد وينمو وتتسع فيه اشكال الملكية العامة والملكية التعاونية لبناء صناعة ثقيلة وزراعة حديثة متطورة . أما القطاع الخاص فيجب أن تحدد مجالات نشاطه ، بدقة ، لمصلحة التنمية الشاملة ، وتحت قيادة واشراف الدولة الديموقراطية . وبالاضافة الى الجانب الاجتماعى للديموقراطية ، فهناك قضية أساسية فى هذه الدولة أو هذا المجتمع الذى نتصوره ، وهى قضية الحريات الديموقراطية . قضية الحريات الديموقراطية ليست قضية الليبرالية اطلاقا .. لأن الليبرالية جوهرها ومضمونها الأساسى هو تنمية المشروع الخاص . فمن هنا ، تظل الديمقراطية فى النظم الليبرالية ديموقراطية من يملكون فى مواجهة من لا يملكون — وبالتحديد فالليبرالية لا تنفصل عن تنمية النظام الرأسمالى وتطويره.

وعلى هذا الأساس ، فنحن ننظر الى الديموقراطية ، هنا ، من زاوية ما يمكن عمله ، لكى تقوم فعلا الجماهير الشعبية بالدفاع عن مصالحها وبمشاركة متزايدة فى ادارة شئون البلاد .. فمن هنا ، تفترض الديموقراطية فى هذا المجتمع الانتقالى — بالضرورة — ان السلطة أساسا فى يد الطبقات المتحالفة الشعبية .. تفترض أيضا توسيع الحريات العامة لمصلحة هذه الطبقات .. تفترض وجود تنظيمات سياسية ونقابية واجتماعية حقيقية وحرة . تفترض أيضا الدفاع الحازم والتمسك بالشروعية وبسيادة القانون . وعندما نتحدث عن الشكل السياسى الذى يجمع هذه القوى يمكن أن يكون محل اجتهادات تضع التقاليد القومية والخبرات الماضية ، وتجربة ثورة يوليو ومكتسباتها فى الاعتبار . ولكن لابد من وجود أشكال اختيارية ، تتحدد فى داخلها جميع الطبقات الشعبية فى احزاب سياسية ديموقراطية ومنظمات نقابية وثقافية .. الخ .

فهذه — بشكل عام — الخطوط العريضة جدا لتصور مرحلة انتقالية تضمن وتؤمن — فيما بعد — بناء المجتمع الاشتراكى .

■ **لطفى الخولى :**

الدكتور **مراد وهبة** .

■ **مراد وهبـــة :**

فى تصورى للمستقبل ــ من حيث الشكل والمضمون ــ فى تقديرى ان هناك مسألة كان أثارها الأستاذ **توفيق الحكيم** فى حديثه وهى انه معجب جدا بشخصيات تعتبر حاضرة مثل **هوشى منه ولينين** ..

■ **لطفى الخولى :**

هل قال **لينين** ؟

■ **توفيق الحكيم :**

لينين باعتباره مثلهم . ولكن هو أوربى . وعندما نأخـــذ فى الأعتبار الأسس التى يرتكز عليها الاتحاد السوفيتى سنجد أنهـــا ركيزة حضارة أوربية متينة .

■ **مراد وهبـــة :**

وهذا يوحى بمعنى جديد ، وهو أن تصورنا للمستقبل هو ، حقيقة ، استلهام من حاضر العالم المتقدم . فباعتبارنا متخلفين ، يعتبر حاضر العالم المتقدم هو مستقبل العالم المتخلف . فحاضر العالم المتقدم يتميز بأنه ــ فى حده الأدنى ــ علمانى سواء فى المعسكر الرأسمالى أو المعسكر الاشتراكى . ولكن فى حده الأقصى، يختلف فيكون اشتراكيا أو رأسماليا . فاذن ، محكوم على العالم العربى ــ اذا أراد أن تكون صورته المستقبلية مواكبة لحاضر العالم المتقدم ــ أن يكون الحد الأدنى عنده العلمانية ، ثم بعد ذلك ،

يختار اما علمانية اشتراكية ، أو علمانية راسمالية . وانا متفق مع الاخوة السابقين علي أن هناك حتمية فى أن نختار الاشتراكية فتصبح اشتراكية علمانية .

هذا ، كتصور عام من ناحية المضمون للمستقبل .

أما من حيث الشكل ، ففي تقديري ، اننا لا نستطيع أن نقفز على الاتحاد الاشتراكي . هو محكوم عليه بالتطور . فى داخل الاتحاد الاشتراكي لابد أن نكون مستقبلا — قيادة للعمال والفلاحين ، واذا تحقق ذلك ، ففي تقديري أنه لابد أن يتم تصفية لليمين فى داخل الاتحاد الاشتراكي ، بحيث أنه يصبح محكوما على الاتحاد الاشتراكي أن يحسم كل المناقشات التى دارت حوله . أى انه لابد أن يأخذ شكل حزب طليعي تمارس من داخله ثورة ثقافية .. لأنه فى تقديري أن هذه الثورة الثقافية غير متوفرة الآن لانشغال اليسار بالتناحر مع اليمين ، وبالذات اليمين التتاري . لأن قضية اليسار مع اليمين المتحضر أبسط من قضيته مع اليمين التتاري المتصدر الآن بعض وسائل الاعلام والثقافة . فاذن ، أنا أتصور مستقبلا — وليس حاضرا — ثورة ثقافية تقوم على شقين :

تحرير العقل المميز لعصر التنوير . ولكن ، يلازم تحرير العقل دعوة الى التزام العقل ، أى العقل الذى يلتزم قضايا المجتمع التى ستواجهنا مستقبلا .

ولكن كيف يمكن ممارسة تحرير العقل والتزام العقل معا . ان العالم المتقدم مارسها علي مرحلتين او على مستويين .. مستوى تحرير العقل فى عصر التنوير ثم بعد ذلك مرحلة التزام العقل فى الثورة الاجتماعية كما حدث فى الاتحاد السوفيتى .

■ **توفيق الحكيم :**

أنا احب أقول أن توضيح **د. مراد** جميل جدا . الذى قاله الدكتور **مراد** ، وهو انه قامت مرحلة التنوير على دفعتين فى أوربا . نحن الآن مطالبون اما بأن نجتاز منهم مرحلة ، وأما أن نتبع نفس النظام . بمعنى ، اننا نسعى الى الناحيتين معا .. بمعنى ، اذا كنتم أنتم

موافقين علي مرحلة الليبرالية فلندخلها . ولكن ما الذى سنستفيده من الليبرالية وما الذي سنخسره ؟

الليبرالية ، بالمعنى الاقتصادى ، طبعا كما قلتم انها تكون معوقة بعض الشيء من الناحية الاشتراكية . لكن الليبرالية لها معنى آخر وهى الليبرالية الفكرية . وهذه الليبرالية الفكرية هى التى اعتمد عليها أحرار المفكرين فى أوربا لتحطيم العهد الذى هو التعصب الدينى والخرافات واستبداد الكنيسة . لأن الليبرالية هى التى حطمت استبداد الكنيسة ، وقالت للكنيسة أنت ممنوعة من التعليم لأن التعليم أصبح مدنيا . واذا كنت تريدين التعليم فاذهبى الى أفريقيا .. وبذلك فتحت عندنا مدارس جزويت .. الخ وصدروا الينا هذا التعليم الدينى .

فنحن ارتددنا الى الوراء ، فى الواقع ، من بعد العشرينات والثلاثينات . واذا نظرنا اليوم الى ما يحدث فسوف نجد أن بعض الناس يحاولون أن يجرونا الى رجعية دينية خرافية لا تتفق مع جوهر الدين ، لأنها تستبعد تماما دور الارادة الانسانية ، ودور التعليم والتفكير والتدريب وتحاول أن تلغى العقل الانسانى تماما .

ان ما يحدث ، اليوم ، من هذه القوى المتخلفة التى تتستر باسم الدين ، لتلغى تماما دور العقل ، يذكرنى بالمقالات التى كتبتها عام ١٩٣٩ ووجهتها الى فضيلة شيخ الأزهر وقتئذ .

لقد قلت له : انك تتدخل فى حرية الفكر . فكيف تفعل ذلك ؟ وزير المعارف فى ذلك الوقت قال لى : كيف تغضب شيخ الأزهر .. ؟ وطلبت فى مجلس الشيوخ ليسألونى . ومجلس الوزراء اجتمع . ووزير المعارف قال : ان لم تعتذر عن اهانتك للازهر وتدخله فى شئون الفكر فانا لست مسئولا عما سيحدث لك . فقلت له : أنا أرفض الاعتذار . وهذا خطر عليك أنت لأنك تدخل الأزهر — كمؤسسة دينية — فى شئون الفكر لا يصلح .

■ **لطفى الخولى :**

من كان وزير المعارف وقتذاك ؟

■ **توفيق الحـــكيم :**

ريما كان **هيكل باشا** .. لا اتذكر من كان وزيرا للمعارف عام ١٩٣٩ .

ثم جاء شيخ الأزهر ، **الشيخ المراغى** ، وكان واسع الأفق يعتذر بنفسه ، وقال انه لم يتدخل فى شئون الفكر ابدا . وسألونى فى الصحف قلت : نعم المسألة انه وقعت سابقة ، مثل هذه ، عندما تدخل الأزهر فى كتاب « جـــان دارك » **لبرنارد شو** ، المقـــرر فى الجامعة ، فى كلية الآداب قسم الانجليزى . فقيل : ان فى هـــذه المسرحية ما يمس العقيدة . ومنع الكتاب . وأظن ان هذا كان فى عهد **طه حسين** ، وكيف لم يستطع ان يرفض طلب الأزهر بمنع هذا الكتاب . فى ذلك الوقت قلت : طالما انكم قبلتم ان الأزهر يتدخل فى كتب الجامعة ، وان الجامعة تسمع كلام الأزهر فى الغـــاء كتاب للغة الانجليزية ، ولم يكن كتابا دينيا ، فمن حق الأزهر أن يسيطر على الحياة العقلية ، كلها ، اذن . خلاصة القول ، اننا نحتاج اليوم الى ثورة علمانية ، والى اعادة العقل ، سيطرة العقل ، اعادة الطريقة العلمية لا الطريقة الخرافية . فمن الذى سيتولى اليوم هذه المعركة ؟ اذا عهدت الى اليسار بهذه المهمة سيقال : الملحدين ! فاذن ، هل نعيد الليبرالية لتساعدنا فى المعركة ضد هذه الخرافية الثقافية ؟ ان الليبراليين فى البلد غير يســاريين .

■ **لطيفة الزيات :**

لم يعد ليبراليون فى البـــلد .

■ **توفيق الحـــكيم :**

اذن فهذه مصيبة ! واذن فلابد من هذه المعركة ، معركة العلمانية فى التفكير والمنهج العلمى ، لان هذا هو الذى سوف يمهد طريق الاشــتراكية . لأن الاشــتراكية مبنية على العلم لا الخرافة . انظروا

ــ كمثال ــ لمهرجان الملابس الذى لا أول له ولا آخر فى الجامعة . سيقولون لنا : ان هذا لبس كذا وهذا زى اسلامى ... الخ . لكن نسأل هل كان هناك زى اسلامى حتى فى أيام **النبى** . حدث فى وقت المعركة ان **النبى** صلى الله عليه وسلم لبس « البلامة » التى كان يلبسها الروم . فلما سئل النبى صلى الله عليه وسلم فى ذلك قال لهم ، مامعناه ، ان هذا ما تتطلبه المعركة . مثال آخر : جاء اليه **سلمان الفارسى** وقال له : اننا فى فارس عندما نحارب جيشا أكبر فاننا نحفر الخنادق . النبى دعا الى عمل خندق مثل الفرس وكانت واقعة الخندق . فعل هذا ، على الرغم من أن الفرس كانوا يعبدون النار . ونلاحظ أن **النبى** اشترك بنفسه فى حفر الخندق . وعندما ضرب الفأس طلع الشرار من ضربة الفأس ، فقال ما معناه اننى أرى من هذا الشرر ، أرى قصور كسرى تتهاوى . وظل يثير حماس المسلمين فاستطاعوا أن يتغلبوا لأنه عمل معهم يدا بيد .

مجمل القول ، كانت هذه هى الثورة الاسلامية ، تقبل الجديد النافع مهما يكن مصدره . وكان الدين ثورة ، ولم يكن قد تحول الى كهنوت . **والنبى** صلى الله عليه وسلم كان ثائرا . وعندما قالوا له : نحن نعيش على دين أجدادنا قال لهم : فكروا ! وكانت الثورة فكرية أيضا . لأنه أراد أيضا أن يخرجهم من تفكير متجمد الى تفكير حر . فيقول لهم : فكروا بعقلكم . لقد أوتيتم العقل ! فهل الأصنام تستطيع أن تعمل لكم خيرا أو شرا ؟ وأثبت لهم هذا الى ان استطاع أن يقنع مجموعة من العقلاء ، وعمل الثورة لتكون عقلية ودينية . لكننا نرى ، اليوم ، فى بعض الأوساط تحجرا يتخفى وراء مزاعم دينية . هناك من لا يزال ينكر ان الانسان قد صعد الى القمر ، ويزعمون ان هذا مخالف للقرآن الكريم . المسألة انهم تجمدوا صاروا مثل قريش قبل **النبى صلى الله عليه وسلم** .

اذن ، فالمسلم الحقيقى ، أو الرجل المتدين الحقيقى ، عليه أن يأخذ الأنبياء كمثل ثورى . لأن هؤلاء كانوا ثائرين على أوضاع متجمدة . وقاموا لتغيير الحياة فى البيئة الاجتماعية التى فيها ظلم الأغنياء الفقراء . فالمتدينون الحقيقيون عليهم أن يأخذوا المثل وبعد ذلك يطبقوه على واقع اليوم . ان بعض الجماعات الدينية حاولت ،

من سنوات ، أن تعيدنا الى مجتمع **عمر بن الخطاب** ، باعتبار ان هذا كان مجتمعا مثاليـــا . لكن **عمر بن الخطاب** كان فى مجتمـــع صـغير . فكان يمشى بين الناس ويتعرف على مشاكل هذا وذاك . لكن ، عندما نرى ان المجتمع اليوم قد كبر وتعقدت مشاكله ، فان هذا يتطلب نظاما جديدا . فالواجب اذن هو تقليد **عمر بن الخطاب** فى سعة تفكيره وقوة ارادته وحسن تجديده ، أى فى صفاته الانسانية العليا ، وليس فى تصرفاته الصـــالحة لمجتمعه ، هو ، فى زمانه ومكانه . ان عمر بن الخطاب كان صاحب ثورة « عقلية » ، ونحن ، أيضا ، نريد اذن ثورة عقلية اخرى . هذه الثورة الأخرى ، كان الأمل أن يقوم بها الليبراليون . فاتضح ان الدكتورة **لطيفة** تشكك فى وجودهم ، على اعتبـــار انهم اصبحوا متخلفين عقليـــا . اذن الليبرالية ليست موجودة وهى لن تعيد العقلانية ... !؟

■ **لطفى الخـــولى :**

لا ! هناك ليبراليون . لكن ما هو مدى امكانياتهم ؟ هذه مسألة أخـــرى .

■ **توفيق الحـــكيم :**

انا تارك لكم المسألة .. انكم أمام معركتين ! المعركة التى تؤدى الى انتصار وسيادة العقلانية ، والطريقة العلمية التى تعنى اننا نريد العقلانية تسود . وبعد ذلك يسهل ان ننتقل الى الاشتراكية العلمية . وهذا يفسر ، لماذا لم يكن من الممكن ان **يأتى ماركس** قبل عصر التنوير ، قبل **فولتير** . كان لابد أن يأتى **فولتـــير وروســـو** لينصروا العقل ويضربوا الخرافة . فجاء **ماركس** ليجد عصرا علمانيا مستعدا لقبول النظرية العلمية المادية ، بعد تمهيد واسع وكامل . لكننا ، اليوم ، نجد الناس خائفين ، ليس من التتارية الاقتصادية فحسب ، بل من التتارية الثقافية أو العلمية . مع ان الدين جوهره ثورة على التخلف العقلى والمجتمعات المتخلفة . ومن ثم ظهر الأنبياء ليطوروا الانســـانية .

اذن ، نحن نريد للعقلية العلمية أن تسود ، كما كان الأمر فى القرن التاسع عشر . فى القرن التاسع عشر كله كان تغيير العقلية العلمية التى مهدت للقرن اعشرين . فأنت الآن — كما يقول — الدكتور **مراد** ، تعتبر ما هو مستقبل هناك حاضر عندنا . يعنى الحقيقة توقيت ساعتنا غير توقيت ساعتهم .. ربما يكون هناك تخلف قرنين ، مثلما ما تكون راكب طيارة ، فيقال لك : أخر ساعتك ساعتين أو قدمها ساعتين . الواقع نحن نؤخر ساعتنا الى القرن التاسع عشر .

■ **لطفى الخولى :**

الحقيقى انه لا يمكن تصور مستقبل مصر كجزيرة منعزلة أو كوكب معلق فى انفراغ . وانما هى جزء لا يتجزأ من الوطن العربى وجزء حضارى واستراتيجى من الوطن العربى وجزء حضارى واستراتيجى من العالم ككل . أريد أن أقول — بتعبير آخر — انه فى استشراف مستقبل مصر ، لا مفر من أن نستشرف — فى الوقت نفسه — الحركة المستقبلية للعالم ، عامة ، وللوطن العربى بصفة خاصة .

الى أين يتجه أو يتحرك العالم ؟

من الواضح ، اننا نقف اليوم على عتبة الربع الأخير من القرن العشرين ، وقد خلفنا وراءنا فترة ثلاثة أرباعه الأولى التى شهدت حربين عالميتين ، ومحاولتين لبناء نظام دولى ، وأول ثورة اشتراكية فى التاريخ الانسانى . والصراع الضارى بين قوى التحرر الوطنى وبين الامبريالية والاستعمار القديم والجديد ، وهو الصراع الذى أسفر عن تفجر ثورات عظيمة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية كان من بينها ثورة يوليو ١٩٥٢ والتى احتلت — وما تزال — موقعا متميزا من هذا الصراع ومن مجموعة ما أصبح يطلق عليه اسم العالم الثالث . كذلك ، شهدت فترة الثلاثة أرباع القرن صعود الولايات المتحدة كأكبر قوة عسكرية واقتصادية

منفردة وكقيادة للامبريالية العالمية . وشهدت اكتشاف وتطـوير الطاقة النووية وخاصة فى المجال العسكرى المدمر ، وما صاحب ذلك من ثورة فى العلم والتكنولوجيا . وانتكاسات فى حركة التحرر الوطنى مثل غانا والكونجو فى أفريقيا وبوليفيا وشيلى فى أمريكا اللاتينيـــة .

كما شهدت زرع اسرائيل فى قلب الوطن العربى ، كقــاعدة عسكرية عنصرية عدوانية ، ضد حركة التحرر العربى ، واندلاع الحروب معها ، وما صاحبها من هزيمة ١٩٦٧ المروعة . وعلى أعتاب الربع الأخير من القرن العشرين ، ظهرت القوة العربية الحديثة العسكرية والبترولية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وما بعدها .

ربما يكون من الصعب ، فى هذه الندوة ، وضع خريطة تفصيلية لاتجاهات الحركة العالمية فى الثلاثة أرباع القرن . ولكن يمكن أن نقول ، انه مع بداية الربع الأخير من القرن ، نستطيع أن نضع العين على أمرين جوهرين فى حركة العالم نحو المستقبل :

الأمر الأول ، فى اعتقادى ، ان العالم أصبح يحكمه اتجاهان رئيسيان : الاتجاه الرأسمالى والاتجاه الاشتراكى . واذا تتبعنا الخط البيانى لتاريخ الحركة فى العالم سنجد ان الاتجاه الاشتراكى فى صعود ويكسب مواقع جديدة باستمرار على حساب الاتجــاه الرأسمالى الآخذ فى الانحسار .

الأمر الثانى : وهو ما أشار اليه بعض الزملاء ، **وأظنه محمد سيد أحمد ،** من أنه أمام الوضع الراهن الذى يحكمه الصراع بين المواجهة العنيفة بين الاتجاهين الى خطر انفجار حرب نووية ، لأول مرة ، فى التاريخ تودى بالجميع .. بالانسان وبكل حضاراته ، اينما كان . فان العالم بدأ يدخل نوعا من الانفراج الدولى والتعايش السلمى بين الأنظمة المختلفة . ومن شأن هذا ، ان يجمد صراعات معينة وينفخ ويؤجج صراعات أخرى .. يجمد الصراعات التى يمكن أن تؤدى بالبشرية كلها الى الفناء ولكنه لا ينفى استمرار الصراعات السياسية والايديولوجية والاقتصادية من أجل مزيد من التحرر الانسانى واحترام استقلال الكيانات الوطنية .

وبالتالى ، نحن ندخل — مصر مع العالم كله — الربع الأخير من القرن العشرين الى مرحلة تقدم وازدهار للانســـان وللوطن المستقل فى العالم ككل .

هل هذا هو كل شيء ؟ لا . هناك عدة نقاط اخرى يجب أن نضعها فى الاعتبار عند الحديث على المستقبل .

فمثلا .. النقطة الأولى . من الواضح اننا نشهد ، منذ السنوات الأخيرة ، بدايات أزمة حادة للنظام الرأسمالى العالمى .. التضخم .. نظام النقد الدولى .. مشاكل الطاقة .. وقد تكون هذه احدى الأزمات الدورية للرأسمالية ، ولكنها هذه المرة تأتى فى ظروف تغير فى ميزان القوى العالمى لغير صالح الرأسمالية . ولست أريد أن أغالى فى الاثار المحتملة لهذه الأزمة الجديدة . ولكن أعتقد أن الربع قرن الأخير الذى نبدأه ، اليوم ، سوف يشهد بداية أفول المركز القيادى للولايات المتحدة الامريكية فى العالم الرأسمالى . نستطيع أن نلمس ذلك من التمزقات السياسية والاجتماعية فى داخل المجتمع الامريكى والتى اتخذت أشكالا مختلفة أبرزها فضيحة ووترجيت .. الصراعات المتزايدة بينها وبين حلفائها الأوربيين والاسيويين وخاصة اليابان ... الخ .. طبعا ، الولايات المتحدة تقاوم ولها قدرات فى ذلك لا يجب الاستهانة بها ، لكن اتجاه الريح العالمى ليس فى صـــالحها .

نقطة ثانية .. الملاحظ أن ثورة العلم والتكنولوجيا لا تأخذ فقط أبعادا واسعة وجديدة فى مختلف المجالات . بل أن معدلات تقدمها سريعة بشكل لم يسبق له مثيل . والربع قرن الأخير سوف يجنى ثمارا هائلة .. وربما وسائل انتاج جديدة .. من خلال هذه الثورة.

نقطة ثالثة : ان ما أصبح يسمى العـــالم الثالث وصل على مشارف الربع الأخير من القرن وقد تميز بسمتين رئيسيتين فيمـــا أعتقـــد :

السمة الأولى : هى خط صعود العالم الثالث الذى بدأ ، منذ الخمسينات ، وبلغ أوجه فى الستينات ، وراح ينتكس ، هنا وهناك ،

فى السبعينات ، نتيجة عدم حسمه لقضايا التطور الداخلى من ناحية ، وعلاقاته مع كل من العالم الاشتراكى والعالم الرأسمالى من ناحية أخرى . ويبدو أن تجارب الانقلابات والحركات الانفصالية والحروب العدوانية على بعض بلاده ومشاكل انتخلف الآخذة فى التفاقم ــ قد بلورت ، مرة أخرى (أو هى فى طريقها الى بلورة) نوع من وحدة المصالح الجديدة ، تكون قاعدة لتحرك جماعى جديد . وهذا واضح بدرجات متفاوتة من الوعى بهذه الحقيقة . ويشهد على ذلك تحركات الرئيس الجزائرى **هوارى بومدين** فى هذا المجال .

هذا عن السمة الأولى . السمة الثانية ، فى رأيى ، هى انه ظهر فى داخل العالم الثالث ما أصبح يمكن تسميته بالعالم الثالث البترولى .. الدول المنتجة للبترول . فى بعض التسميات الغربية يقولون « العالم الرابع » .

الواضح أن هذا العالم الثالث البترولى ، لا يزال يعانى التخلف أساسا . كما أن القوة الغالبة فيه هى قوى عربية . وبالتالى فانه ، لأول مرة ، يتشكل وضع جديد عالميا وعربيا على السواء . فلأول مرة تتصل خيوط احدى الأزمات الخانقة للعالم الرأسمالى وأقصد أزمة الطاقة بأيد عربية مباشرة وتنتمى الى العالم الثالث . ولأول مرة أيضا يتكثف لدى العرب ، وبالتالى لدى العالم الثالث ، رؤوس الأموال اللازمة للتنمية الوطنية دون ما حاجة الى الخارج . بل أنها المؤثرة فى نظام النقد الدولى المعاصر والذى ظلت الدول الرأسمالية الكبرى مسيطرة عليه حتى اليوم .

من هذه الناحية ، هناك موقف جديد ومعطيات جديدة .

ماذا يواجه العرب ، ومن بينهم مصر ــ طبعا ــ فى مستقبلهم ؟

هناك تحديان رئيسيان ، على التعامل معهما ، أو بالأصح على طريقة التعامل معهما ، ولصالح من يجرى هذا التعامل ، يتوقف شكل المستقبل ومضمونه ، سواء على المستوى العربى أو المستوى المحلى المصرى .

التحدى الأول : هو التحدى الاسرائيلى ، بأبعـــاده العنصرية الصهيونية ، وأبعاده الامبرياليـــة والاستعمارية ، بما فى ذلك الاستعمار الجديد . وأعتقد انه ، اليوم ، بعد حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ ، واقتحام الثورة الفلسطينية حلبة الصراع — كقوة رئيسية وفعـــالة وقادرة على العطاء الثورى كمـــا اثبتت التجارب خـــلال الســـنوات العشر المـــاضية — فان مواجهة هذا التحدى تفرض ، فى ظروفها الحـــالية والمستقبلية ، نوعية جديدة من النضـــال اكثر جذرية وشمولا . لم تعد المسألة مجرد تحرير جزء من تراب محتل أو تصفية استعمار استيطانى . وانما أصبحت القضية ، وخاصة بعد حرب اكتوبر التى — على الرغم من محدوديتها — كشفت عن القدرات العظيمة المـــادية والبشرية التى تملكها الأمة العربيـــة مجتمعة .. اقول ، أصبحت القضية هى تحرير الأرض والوطن ، وتحرير الموارد والطاقات القومية من الاحتكار والاستغلال، وتوظيف هذا كله فى خدمة الجمـــاهير الشعبية صانعة أكتوبر بتضحياتها الضخمة . ومن هنـــا ، أصبح هذا « التحرير الشـــامل » وقضية مصر .. قضية فلسطين .. قضية العرب جميعـــا ..

التحدى الثانى : هو التخلف الاقتصـــادى والحضارى على مدى العـــالم العربى كله ، وان تفاوتت درجـــاته بين بلد وآخر . ولقد ثبت من التجـــارب المـــاضية ، حتى الآن ، أنه يمكن البدء فى تحدى التخلف اقليميـــا فى كل بلد على حدة ولكن استمرار هذا التحدى على نحو جذرى فعـــال — وبمعدل سرعة العصر ، وبتكثيف مؤثر يحدث نقلة حضـــارية كبيرة وممكنة — ولا يمكن أن يتأتى الا من خلال خطة قومية شاملة تجند فيهـــا ، على نحو واقعى وعلمى ، كل الامكانيات المـــادية والبشرية .. مثلا : الطاقات الفنية فى مصر .. راس المـــال فى السعودية والخليج .. امكانيات الجزائر وليبيـــا والعراق الفنية والمـــالية الخ .. وبدون هذا العمل القومى الجـــاد ليس هنـــاك مستقبل لأى تنمية اقليمية ضيقة فى حدود كل بلد على حدة ، والا اختنق هذا كله فى داخل أسواق ضيقة واهية وضعيفة .

ومن هنـــا ، لم يعـــد ممكنا تجـــاهل البعـــد الوحدوى فى كل بلد عربى ، مهما كان نظامه السياسى والاجتماعى . ونحن نبـــدأ

مسيرة المستقبل من واقع لا ننكره وهو أن هناك اختلافات وتناقضات بين النظم العربية الراهنة سياسيا واجتماعيا . وبالتالى ، فلابد من صياغة جديدة يمكن من خلالها التعايش بين هذه الأنظمة على اساس تحقيق ولو الحد الأدنى من السوق العربية المشتركة ، لكل البلدان العربية مهما اختلفت نظمها . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، أن تمارس هذه الصياغة من خلال وحدة عمل تضم كل البلاد والقوى الوطنية والتقدمية من حول برنامج مشترك .

وفى هذا المجال ، يمكن رؤية دور مصر ومستقبلها باعتبار أنها أكبر البلاد العربية نسبيا ، وأكثفها من ناحية الوزن السكانى والاطارات الفنية ، واكثرها تطورا — فى التحليل النهائى — اقتصاديا وثقافيا . فانها مطالبة من جديد ، وبالحاح ، أن تمارس ثقلها الواقعى التاريخى بصورة أكثر فاعلية وتقدما ، وان تجعل من مجتمعها الديموقراطى المعادى للاستغلال المتطور قدوة ذات وزن حضارى .

ومن هنا ، أيضا ، تأتى أهمية الثورة العلمانية والعقلانية التى تحدث عنها أستاذنا **الحكيم** وزميلنا الدكتور **مراد وهبة** .

ومصر ، فى تقدمها نحو المستقبل ، لا تبدأ من الصفر أو من فراغ وانما من حوالى قرن كامل تقريبا من الثورات والتحولات الكبيرة ، كان آخرها ثورة يوليو ١٩٥٢ . هذا القرن من التجارب الفادحة الثمن ، كفيل اليوم ، من خلال رؤية عقلانية مستقبلية ، ان يوضح لنا الفرق بين ديموقراطية زائفة كالتى تحدث عنها الأستاذ **الحكيم** ، قبل ١٩٥٢ ، وبين ديمقراطية انتهكت هنا وهناك فى التطبيق ، خلال ١٩٥٢ ، وبين ديمقراطية حقيقية لجميع القوى العاملة والمنتجة ذهنيا ويدويا فى البلاد .

بمعنى أن مصر المستقبل لا تكرر الماضى ولا تكرر ثورة ١٩٥٢ وانما هى تستلهم تاريخها وتراثها ، وتواصل ، من ايجابيات ثورة ١٩٥٢ فى التحرير السياسى والاقتصادى والتحولات الاجتماعية التقدمية والقطاع العام الخ .. تواصل التقدم من أجل تمهيد

الأرضية ، ماديا ومعنويا ، من أجل الانتقال الى الاشتراكية . بمعنى ، ان علينا أن نحترم الواقع الحي ونقول لسنا بلدا اشتراكيا بعد .. ما زال الطريق طويلا ، وهو بالدقة قضية المستقبل .

ان التوقف عند انجازات ١٩٥٢ ، وقفل باب الاجتهاد عن مزيد من التقدم هو التجمد . بل هو الموت ومخاصمة المستقبل . كما أن الغاء القدرات قائمة بالفعل وخطوات أنجزت .

والآن ، ماذا نعنى بالمستقبل زمنيا ؟ القريب فى تقديرى هو العشر سنوات القادمة . والبعيد نسبيا ، هو الخمسة والعشرون سنة الباقية من عمر القرن العشرين .. وهى بالدقة فرصتنا الذهبية ، الأولى والأخيرة فى هذا العصر ، للتقدم الحقيقى والنقلة الحضارية من البداوة والجهالة واليمين المتخلف والوسط المتأرجح بلا هوية الى عصر العالم الكونى لا الأرضى وعصر الاشتراكية وعصر الانسان سيد مصيره . وأقول ذلك ، لأن المقدر من عمر البترول الاستراتيجى كطاقة أساسا هو فى نهاية القرن على أكثر تقدير .

فى حدود المستقبل القريب ماذا علينا أن نحدثه فى مصر ؟ هى أشياء محددة وأساسية :

أولا : الالتزام الجاد والعلمى بقضية الاختيار الاشتراكى للتطور ، والانتماء المصرى مع الأمة العربية ، والتحالف مع كل قوى التحرر والتقدم والاشتراكية فى العالم .

ثانيا : بناء تحالف حقيقى لا شكلى ، تحتى لا علوى فحسب ، ديمقراطى لا استبدادى ، بين جميع القوى الوطنية والتقدمية — فى المجتمع — التى تلتزم بقضية الاختيار . وتنبثق عن هذا التحالف، أحزاب فى شكل جبهة ، تمثل بحق الطبقات المتحالفة واتجاهاتها السياسية دون قهر .

ثالثا : يجب أن ينعكس هذا على طبيعة السلطة وأجهزة الحكم المختلفة .. بحيث ينتفى الطابع الفردى ، أو سيطرة طبقة ذات امتيازات على مجموع التحالف أو الجبهة .

رابعا : فتح النوافذ وساحات الجامعات والمعــاهد والصحافة وكل وســـائل الاعلام والمسرح والسينما الخ لحرية البحث والتعبير والحوار دون ما قيود . وجذب كل الشعب الى دائرة الضوء والمعرفة والممارسة الحية لحياة الانســـان من خلال خطة مكثفة لمحو الأمية .

خامسا : قطع الطريق على كل نمو لبورجوازية طفيلية واجتثاثها من جذورهـــا .

سادسا : سيادة قيم الانسان وعمله وابداعه على كل قيمة اخرى ان مصر غنية ومتجددة الغنى بثروتها البشرية الفنية . حسب احصاءات ١٩٧٤ مصر تلد كل عام الفين طبيب . ثلاثة آلاف مهندس. ستة آلاف مدرس .

هذه ثورة ضخمة يجب أن تصـــان وتكرم وتهيأ لهـــا الأجواء للعمـــل والانتـــاج والمشـــاركة الحقيقية فى اتخـــاذ القرارات والحصـــول على عرق جبينها دون استغلال .. كما يحدث مع أستاذنا **الحكيم** « كما قال لنـــا عن العشرين الف جنيه بتوعـــه اللى .. ! » .

■ توفيق الحـــكيم :

« ياريت بتوعى . يا سيدى أنا قابل يخدوهم ، بس يدينى جـــزء منها ! » .

■ لطفى الخـــولى :

هنـــاك نقطة اخرى ، أثيرت وخاصة من أستاذنا **الحكيم** عن الليبرالية ومستقبلها فى مصر . الحقيقة المسألة ليست بسيطة بحيث نقول بحسم لا أو نعم ودمتم ! واذا كنت أفكر بصـــوت مسموع ، فالحقيقة أننى لست واصـــلا فى هذه القضية الى موقف محـــدد بعد . وذلك من ناحية الموقف الذى يجب اتخـــاذه من الليبرالية .

هل فى بلادنا لبيرالية حقا ؟ هذا سؤال .. ان البورجـوازية المصرية اليوم ــ فى اعتقادى ــ منقسمة الى قسمين اساسيين : قسم متخلف متحجر على قيم اقرب ما تكون الى الفكر والعلاقات الاقتطاعية ، وبالتالى ، فهو خارج اطار التاريخ ويقف حجر عثرة فى سبيل التقدم . ولكن هناك قسم آخر مستنير بدرجات متفاوتة ، وبالذات ، فى مجال التكنقراط . فى اعتقادى ، ان هذا القسم مازال له دور ، وسيكون له فى المستقبل ، دور بناء يلعبه . ولكن كيف ؟ ان البورجوازية المستنيرة أو الليبرالية ، كما يسميها اسـتاذنا **الحكيم** ، عليها أن تفهم انها تعيش الربع الاخير من القرن العشرين فى المجتمع المصرى العربى لا فى أواخر القرن الـ ١٩ أو اوائل القرن العشرين ، فى مجتمع فرنسي أو المانى أو ايطالى أو حتى أمريكى . بمعنى ان التطور الليبرالى من خلال نظام راسمالى فى واقعنا وعصرنا لم يعد ممكنا . لقد افلست الليبرالية فى بلاد أوربا وأمريكا . بل ان النظم الرأسمالية التقليدية لم تعد قـادرة على الاستمرار على النحو الذى كانت عليه من قبل . لقد تغير العالم . البلاد الرأسمالية مثلا بدأت تأخذ بقدر معين من التخطيط . وكان التخطيط فى الاقتصاد هو نوع من الكفر الرأسـمالى . أن فكرة العودة الى **آدم سميث** . أو حتى الى **كينز** ، لم تعد ممكنة . بل تخطاها الاوربيون والامريكان انفسهم . ولا يمكن أن نكون ملكيين، فى مصر ، اكثر من الملك نفسه . فضلا عن ان الليبراليةالرأسمالية التقليدية تعنى التفريط عمليا فى الاسـتقلال الوطنى والسـيادة القومية .

ويبدو لى أن الليبراليين ، فى بلادنا ، لابد وان يجـرى معهـم الحوار البناء ، من أجل الوصول الى أن الطريق الاشتراكى ، هو فى نفس الوقت ، الطريق الديمقراطى . وان نثبت ذلك عمليا . وطبعا ، الطريق الاشتراكى هو تطبيقنا للمبـادىء الاشتراكية العلمية ، على واقعنا وظروفنا الخاصة ، وليس استيراد تجارب أخرى ، سواء كانت سوفيتية أو صينية أو خلافه ، فالتجـارب لا تستورد . هذا ضد الاشتراكية نفسها .

باختصار ، وحتى لا أطيل أكثر مما اطلت ، واستغل ادارتى للحوار ، اقول ملخصا : اذا اخذنا المستقبل القريب ، وهو العشر

سنوات القادمة ، فنحن لابد من أن نصفى ، من مجتمعنا ، كل القوى والافكار الخرافية الرجعية كقوى اجتماعية وليس كبشر . وان نرد للعقل اعتباره . ونرد للقوى صانعة الحياة اعتبـــارها وقدرتها على أن تكون العامل الفاعل المقرر فى المجتمع . وبالتالى ، لابد من تجميعها فى الاطار أو فى الشكل الذى ترغبه .. جبهة .. وتحالف .. حزب . وذلك ، من خلال برنامج يكون مضمونه قائما على اساس توفير ديمقراطية لكافة القوى الوطنية والتقدميـــة ولا تستأثر به طبقة واحدة ، أو فئة اجتماعية واحدة ، ذات امتيازات فى المستقبل البعيد . وعلى مدى الخمسة وعشرين عاما ، لابد أن نكون قد بنينا الاسس المادية والثقافية والاجتماعية لاقامة المجتمع الاشتراكى . واعتقد ، أن القرن الواحد والعشرين لابد وان يكون عصر بداية الانتصار الشامل للاشتراكية شاء الرجعيـــون أم لم يشـــاءوا .

■ **توفيق الحـــكيم :**

أنا أريد أن أعلق على ما جرى من حوار ، اليوم ، كان فعـــلا بمثابة اضواء كاشفة على القضايا التى تثار بشأن مصر بالنسبة للمستقبل . ومن ضمن القضايا ، قضية صغيرة ، ربما لا نبحثها الآن ، ولكنى اريد أن اضع تحت النظر ما يمكن أن نتعـــرض له بشأنها . وهى مسألة اسرائيل والدول العربية . مسألة اسرائيل هذه فيها وجهان متناقضان .

كيف ؟

أولا : القوى العربية غير الاشتراكية أو غــــيره ، وهى دول البترول ، وعاملة ضغطا على أوربا لدرجة جعلتهـــا تميـــل الى صفنا . ففضلا عن ضعفها ، فى نواحى أخرى ، فان هذه القوى مشاركة لنا فعلا ضد اسرائيل — كويس كده ! طبعا هذه قـــوة لديها البترول وما ادراك ما هو البترول ، فى عالم اليوم !

القوة الثانية : قوة اليسار . اذا كا نقويا فأين تكمن قوته ؟ انت تذكر لما **سارتر** زارنا ، فى مصر ، طبعا أنا لم احضر الاجتماعات

الموسعة . انما لما كنا قاعدين مع بعض نتعشى ، ناقشته فى حكاية اسرائيل . قال كلاما أنا لم ألتفت اليه فى ذلك الوقت .. انمــا ، اليوم ، يجب ان يبحث . قال : ان حلها فى اليسار . قلت له كيف ؟ قال لى : من الذى يقوم بالحروب فى اسرائيل ضدكم ؟ انهم من المتعصــبين الدينيين ، الاحــزاب الدينيــة المرتكزة على دين ، والامبرياليين العسكريين والمتخلفين . أما اليسار فهــذا ممكن التفاهم معه ، لأنه مجرد من النعرة العنصرية والتعصب الدينى . طبعا الصهيونية عنصرية متخلفة لا يقبلهــا العصر الحــديث . وفى الوقت نفسه ، الصهاينة ، معتمدين على الامبريانية الامريكية ، يأخذون الســلاح ويحاربون . وهــم ناس معتدون ... ليسوا مع المستقبل ، ولا مع التفاهم . لا مستقبل ولا تفاهم . ولكن اليسار ، هو الذى يمكن أن نتفاهم معه ضد العدوان وضد الصهيونية ، لانه مجرد من الامبريالية العدوانية والعسكرية ومن التعصب الدينى .

اليوم ، وأنا أفكر فى هذه الحكاية وجدتها صحيحة الى حد كبير . والحقيقة ، أن العرب لو وضعوا المسألة على أساس انســانى ومتقدم ، سنجد المسألة ستسير فى الاتجاه الذى تنادى به **منظمة التحرير**و**ياسر عرفات** اليوم : انهالغاء الدولة العسكريةالامبريالية ومجىء الدولة الديمقراطية والتعايش . الا أن برنامج منظمــة التحرير ، اليوم ، لا يفهم الا من جهة اليســار الاسرائيلى . فاذا كان اليسار الاسرائيلى يفهم هذا ، واذا قوينا اليســار الاسرائيلى . فان التفاهم سيكون أقل صعوبة من التفاهم مع الامبريالية .

نحن ، اذن ، أمام قوتين متناقضتين — قوتين نحتاج اليهمــا ، ومتناقضتين ، اقصد اليسار وتقويته . وهو لن يقوى فى اسرائيل ضد الصهاينة الامبرياليين والمتعصبين الا بقوته فى مصر . فاذن اليسار له مهمة كبيرة فى الحرب ضد اسرائيل العدوانية . كمــا ان قوة البترول انت محتاج اليها ، وهى القوة العربية ، الغــير يسارية فى معظمها . اذن هناك قوى متناقضــة . كيف ، اذن ، نتوصل الى دفع أو ترويض القوتين فى اتجاه واحد ؟ ان بعض القوى العربية قد تفهم انك تقف ضدها اذا انت شجعت وقويت اليسار . وفى الوقت نفسه ، انت تريد أن تقوى اليسار لان معنــى تقويته أضعاف اليمين العسكرى والدينى والامبريالى داخل اسرائيل .

■ **خالد محيى الدين :**

أود أن اضيف نقطتين فى موضوع البترول والعلمانية :

النقطة الاولى : صحيح أن جزءا كبيرا من البتـــرول فى ايدى قوى ليست مستقبلية لكن ، هناك ، ايضا ، قوة ممكن تعتبرها مستقبلية . ولذلك اقول : ان نقطة الانطلاق ، فى مصر ، فى العلاقات العربية ، انما تبدأ مع ما يسمى بالدول التقدمية العربية — يعنى عندنا العراق والجزائر وايضا ليبيا ، بصرف النظر عن موقف ليبيا الفكرى . ولكن ، هى — فى اتجاهها العام — فى معـــاداة للامبريالية . وبصرف النظر عن الاتجاهات الفكرية لدى **العقيـــد القذافى** ، فانهم ، هناك ، فى ليبيا يتجهون الى القيام بعملية بناء ، ويرصدون لهذا أموال البترول بحيث لا تتبدد هباء كما يحدث فى مجتمعات أخرى . بالاضافة ، الى أن الخط العام هناك معـــاد للامبريالية ، وهو خط عربى .

ابدأ ، أولا ، بالتعاون مع هذه البلدان التى يمكن أن تعمـــل معها عملا ما .

واحب أن أقرر شيئا أخر ، كما قال الاستاذ توفيق الحكيم . وهى أن حاجتنا الى المال العربى مؤكدة لأن الايرادات العـــامة لا تكفى ، حتى اذا ادخلنا فى الاعتبار فوائض القطاع العام . لأن هناك ، فى الناحية المقابلة ، متطلبات التعمير ، وهى أمور ضاغطة تدفع الحكومة الى التوجه الى المال العربى . معنى ذلك ، أن هناك ضغوطا حقيقية وواقعية — على الحكومة لكى تسلك هذا الطريق. لسنا ضد الانفتاح . ولكن الانفتاح الذى يخدم تطـــور القطـــاع الاشتراكى فى الاقتصاد العربى .

النقطة الثانية : عند الكلام عن معركة التنـــوير يجب أن نكون حريصين حتى لا يؤول هذا الكلام فيقال أننا معادين لقضية الدين.

صحيح أن كل ما يوضع هذه الايام تحت شعار الدين لا يقصد به وجه الدين . وانما هناك نشاط سياسى يحاول أن يستخدم الدين ويرفع شعارات : الحكم للاسلام .. الخ .

ثم اضيف ، الى أنه يجب الا نثير الظنون حول معركة التنوير ، فيتوهم الناس أن اليسار يريد أن يزحزح الناس عن ايمانهـا . ويجب أن نفرق بين الايمان الواضح المتنور الذى يعيش فى الربع الاخير من القرن العشرين ، وبين الافكار التى نراهـا فى حادث الفنية العسكرية .

■ **توفيق الحكيم :**

على كل فالتنوير ، فى رايى ، يشمل التنوير الدينى . لا يقتصر فقط على الاتجاه نحو العلمانية . وفى أوروبا الغربية ، أحزاب كبيرة للاشتراكية المسيحية لم تهمل الدين . وهذه نقطة تحتاج الى دراسة .

■ **لطفى الخولى :**

لابد من ملاحظة أن الاشتراكية المسيحية فى ايطاليا ضد تدخل الفاتيكان ورجال الدين فى السياسة .

■ **توفيق الحكيم :**

الاشتراكية الاسلامية تبدأ من العودة الى التنوير الدينى ، وليس فى العودة الى الوراء .

■ **لطفى الخولى :**

بهذا تنتهى الجلسة الثانية للحوار . وشكرا .

الجلسة الثالثة

نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف

فى الجلسة الثالثة للندوة ، كانت نقطة الاتفاق الكبيرة بين المتناقشين هى ان مصر المستقبل ، والمستشرفة من قبل جميع الحاضرين هى :

« مصر الاشتراكية »

لكن السؤال هو : ما هو المنطلق الى « مصر الاشتراكية » هذه ؟

على الصعيد المحلى ، التفت المجتمعون الى أن هناك واقعا تمثله « التجربة الناصرية » فى ١٨ عاماً من عمرها . هنا ، وفى مواجهة التجربة ، طرحت ثلاثة آراء :

رأى يقول : أن نبدأ بداية جديدة ، ونفتش عن « الاشتراكية الحقيقية » لأن اكثر ما قدمته ثورة يوليو ، كان فى باب المبادىء العامة والنوايا الطيبة .

— ورأى يقول : ان اعادة بناء التنظيم السياسى ، الاتحـاد الاشـتراكى ، على اسس ثورية تعكس الوزن الاجتماعى للفلاحين والعمال فيه ، وتؤكد الوجود السياسى لهم هو أحد المنطلقات الاساسية لتجاوز سلبيات التجربة .

— ورأى يقول : أن مصر حسمت الاختيار بطرح « ميثاق العمل الوطنى » ، واختارت الاشتراكية هدفا . فاذا كان قد حدث تعثر على الطريق وظهرت سلبيات كبيرة وصغيرة ، فليس السبب هو التطبيق الاشتراكى ، بل على العكس : يكمن السبب فى أن التطبيق الاشتراكى لم يمض الى مداه ، الى آفاق أبعد وأعمق .

وكانت قضية التنمية موضع اهتمام خاص . وساد الاتفاق على ان مصر اذ تنطلق معتمدة على قواها الذاتية تحتاج فى الوقت نفسه — وبالضرورة — الى أن تتحرك لانجاز هذه التنمية على محورين : عربى ودولى . وهنا طـرحت شروط وآفاق هذا التحرك واتجاهاته :

لقد حسمت الندوة قضية أن مصر هى « مصر العربية » لا « مصر المصرية » وحذرت من مغبة هذا الشعار الأخير .

وحسمت الندوة قضية أن حقائق الوضع الدولى الراهن ، وتجربة مصر — فى أدق الظروف — هذه التجربة وتلك الحقائق انما تقضى بمزيد من تطوير علاقات مصر باصدقائها فى العالم الاشتراكى .

■ **لطفى الخولى**

هذه هى الجلسة الثالثة للحوار . واحب فى البداية أن أرحب بانضمام زميلنا الاستاذ **أحمد عباس صالح** الينا ، والاستاذ **توفيق الحكيم** موافق .

■ **توفيق الحكيم**

موافق ومرحب .

■ **لطفى الخولى**

فى هذه الجلسة ، نحن نواصل مناقشتنا حول التصور العام ، لكل منا ، لمصر المستقبل فى خطوط عامة ، لمجرد ايضاح رؤية ومنهج كل منا ، وذلك قبل أن نتعرض للتجربة . فى الجلسة السابقة ، لم يتسع الوقت ، للجميع ، لابداء وجهة نظرهم . نرجو أن ننتهى ، فى هذه الجلسة ، من هذه النقطة . **الدكتور عبد العظيم أنيس** مدعو للحديث .

■ **عبد العظيم انيس :**

حقيقة ، ان استقراء مستقبل مصر مسألة صعبة . لأن مصر ، اليوم ، هى فى مرحلة مفترق طرق . والحديث عن مستقبل مصر ، يعنى مستقبل مصر كما يتمناه المتحدث ، أو مستقبل مصر ، كمـــا تشير اليه الظروف الموضـــوعية . وحتى لا يكون حديثا من نوع الرجم بالغيب ، أو تمنيات جـــوفاء ، فاننى اعتقـــد أن اقصى ما نستطيع فى هذا المجال هو أن نرصد امكانيـــات المستقبل ، واثقين أن علاقات القوى الاجتماعية وتوازناتها ، داخليا وعربيـــا ودوليا ، هى التى ستحسم السؤال الحيوى بين هذه الامكانيات والذى سيتحول الى واقع فى حقيقة الأمر . وكما قلت ، فى الجلسات الماضـــية ، أن من الممكن لأى انســـان ، أن يرصـــد امكانيتين اساسيتين . فى مستقبل مصر ، خلال العشرين سنة القادمة ، أو نموذجين اساسيين يقفان على طرفى نقيض فيما يتعلق بمســـتقبل مصر . النموذج المسمى بالنموذج الليبرالى ، الذى تكلم عنـــه

الاستاذ **توفيق الحكيم** ، بكل ما يعنيه هذا النموذج . والنموذج الآخر الذى نسميه النموذج الاشتراكى .

هناك عدد من المثقفين المصريين لا يشك انسان فى اخلاصهم يتحولون ، اليوم ، الى مشايعة ما يسمى بالنمــوذج الليبرالى . وليس فى ذهنهم اى وضوح فكرى كامل عن معنى هذا النموذج ، فى ظروف مصر المحددة ، وعن نتائجه الحقيقية ، فيما يتعــلق بالمستقبل . كل مايعبرون عنه ، هو فكرة حرية تكوين الاحزاب بكل اتجاهاتها ، وحرية الصحافة . ولا يعنى هذا ، مجرد الغــاء الرقابة على الصحف ، انما فصل الصحافة عن الاتحاد الاشتراكى ، والسماح للافراد باصدار الصحف ، وانتخاب برلمــان ليس لدى اعضائه فكرة الالتزام قبل الدولة والحكومة .. الخ اى محــاولة ايجاد مناخ سياسى فى مصر مماثل — وهذه تمنياتهم — لما هــو موجود فى البلاد الغربية كبريطانيا او فرنسا . هؤلاء المثقفون ، يدفعهم الى هذا الاتجاه واقع مفهوم ، وهو ما حدث خلال السنوات الماضية من اعتداءات وتعذيب شمل احيانا اقصى اليمين ، وشمل احيانا اقصى اليسار ، وشمل احيانا ، ايضــا ، ما بين اليمين واليســار .

المشكلة ، فيما يتعلق بهؤلاء ، أن كثيرا منهم يظن انه ، بهذا الطريق ، يمكن احياء التراث الايجابى للحركة الليبرالية فى مصر التى نشطت فى العشرينات والثلاثينات ، غير منتبهين أن واقــع مصر فى هذه الحقبة غير واقع مصر اليوم . وفى رأيى ، ان التجربة الليبرالية فى العشرينات غير قابلة للاعادة الآن ، وان مستقبل مصر الليبرالية السياسية ، كما نعرف ، لابد أن يكون انعكاسا لواقــع هو الليبرالية الاقتصادية ، أو محاولة لتعميــد هــذه الليبرالية الاقتصادية التى تعنى حرية التعامل فى السوق .. حرية انشــاء المؤسسات الاقتصادية .. حرية اختيار انشطة العمل .. حرية تداول الجنيه فى السوق الخارجى .. حرية الاستيراد .. حــرية التصدير .. الى آخر هذه الحــريات . وعندما كانت مصر بلدا مستعمرا ، من جانب بريطانيا ، ومجالها فى النمو الاقتصــادى محدود ، كانت الدعوة الليبرالية فكريا تعبيرا عن حركة الطبقة البورجوازية المصرية الصاعدة . وكانت دعوة ايجابية لانها كانت

فى جوهرها دعوة الى انتزاع السوق أو جزء من السوق من يد المستعمر . أما اليوم ، بعد عشرين سنه من الاستقلال الوطنى والتصنيع والاصلاح الزراعى والتعاونيات والقطاع العام والاستقلال الاقتصادى ، فان الليبرالية السياسية ، فى مصر ، تعنى هدم ما بنته الثورة من اسسها الاقتصادية . وليس هناك لاحد مصلحة فى هذا غير اليمين ، وحتى ليس اليمين كله : يعنى مجموعات معينة منه ، مجموعة المصدرين والمستوردين ، وكلاء الشركات الأجنبية .. الطفيليين ، وهؤلاء الذين اممت مصالحهم خلال الثورة أو الذين تم الاستيلاء على أراضيهم وتم توزيعها . ولذلك،فليس بالصدفة أن نلاحظ ، أن معظم الداعين الى هذا التفكير، وأنا أقول « معظم » ولا اقول كل ، لأنه يوجد ، بين الداعين لمشايعة النموذج الليبرالى ، ناس مخلصون تماما لمصر فى كل ما يظنون . انما معظم الداعين لهذا التفكير ، اليوم ، سواء فى الصحافة أو فى بعض المؤسسات هم من ذوى الفكر اليمنى الأصيل .

الحرية ، فى هذا النطاق ، تعنى ، أولا ، حرية الراسماليين ، حرية الاقطاعيين السابقين .. حرية تجار الجملة .. حرية المضاربين .. حرية تجار السوق السوداء .. حرية عودة مصر الى السوق الراسمالى الدولى بالكامل ، وترك العنان لقوانين هذه السوق ، حرية الدعوة الى التعليم بالمصروفات ، والجامعة الاهلية ، والهجوم على ما حققته الاغلبية من مكاسب ، وحرية سلب مقومات استقلال مصر الاقتصادى ، وبالتالى ، دفع مصر خطوة .. خطوة الى طريق التبعية أو شبه التبعية للعالم الغربى من جديد . فى المظهر ، ومن ناحية الشكل ، يعنى تحقيق هذا النموذج توفر حرية الصحافة ، بالمعنى الذى سلف . ولكن اعتقد أن هذه الحرية تكون حرية اقلية — حتى من ناحية حرية الصحافة — على حساب اغلبية الكادحين سواء من العمال أو الفلاحين . لكن التراث الليبرالى العظيم للمفكرين من أمثال **طه حسين** . **توفيق الحكيم** . .وحتى **عباس العقاد** (قبل الاربعينات) ، غير قابل للاعادة فى رايى ، لأن الليبرالية — انذاك — كانت تعنى فى أحد جوانبها التمرد على الاقلية الممثلة فى سلطة المحتل وسلطة الملك وسلطة الاقطاعيين . وكان كثير من هؤلاء المفكرين متأثرين،بشكل

او بأخر ، بالفكر الاشتراكى ، حتى ولو كان اشتراكية خيالية .
أما معظم المجموعة السياسية التى تنادي بالليبرالية ، الآن فى مصر ، فان ما يجمعها هو العداء لمصلحة الاغلبية الساحقه من العمال والفلاحين ، والعداء للدعوة الاشتراكية على وجه الخصوص .

هذا النموذج الليبرالى لا امكانية له فى مستقبل مصر . وهو ، فى الحقيقة ، بمثابة تحويل القاهرة الى هونج كونج أخرى . ولكن، من هنا ، المعنى الذى يعطيه بعض الناس للانفتاح . لكن أمام هذه الامكانية توجد فعلا صعوبات شديدة وعقبات تجعلنى اعتقد أن هناك مقاومة شديدة لمثل هذا التفكير . على أن تحويل هذا التفكير الى واقع ، أو محاولة تحقيق هذا النموذج — ولو بالتدريج — سيعنى بطبيعة الحال محاولة اعادة توزيع الدخل القومى لصالح الاقلية وضد مصالح الاغلبية ، وبالتالى ، زيادة افقار الطبقات الشعبية . وسوف يؤدى هذا الى تفاقم الصراع الاجتماعى فى مصر ، كما سيؤدى الى وضع مصر فى مركز دقيق جدا على المستوى العربى . لانه ، اذا تأملنا الموقف العربى الشامل — كما اتصوره — وكذلك قضية الوحدة العربية ، بعد الصراع العربى الاسرائيلى ، فهذه كلها عناصر غير مواتية لتحويل مصر فى طريق النموذج الليبرالى . لكن — مع ذلك — تظل هذه الامكانية من امكانيات المستقبل .

نأتى الى الامكانية الثانية :

الامكانية الثانية التى تقف على طرف نقيض هى النموذج الاشتراكى القائم على قاعدة من التصنيع الواسع الذى تملكه الدولة ، وقائم على تحقيق اصلاح زراعى أوسع نطاقا مما حدث حتى الآن ، وعلى توسيع قاعدة الخدمات المجانية التى تقدم للشعب فى التعليم والصحة ، وعلى اعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الشعبية ، وعلى تدعيم علاقاتنا بالنظم المماثلة لنظامنا فى العالم العربى ، والتمسك باستراتيجية الصداقة والتعاون مع المعسكر الاشتراكى ، وخصوصا مع الاتحاد السوفيتى . فى رأيى ، ان تحول هذه الامكانية الى واقع يقتضى

توفر الظروف من ناحية شكل ومضمون السلطة السياسية فى مصر . وهى ظروف ليست متوفرة اليوم . هذه النقطة بالذات تعني وتثير — بطبيعة الحال — قضية الاتحاد الاشتراكى .العيب فى الاتحاد الاشتراكى ، ليس متمثلا فى صيغة تحالف العمال والفلاحين . انما المشكلة الحقيقة أن الاتحاد الاشتراكى — فى رأيى — ليس تجسيدا لهذه الصيغة من قريب أو بعيد ... مجرد تنظيم سياسى غير جماهيرى ، عاجز عن قيادة الجماهير . وهو أقرب الى أن يكون منظمة رسمية وليس منظمة جماهيرية . فاذا اضفنا، الى هذا ، أن كثيرا من المستويات المحلية للاتحاد الاشتراكى مليئة بالعناصر اليمنية والعناصر الانتهازية ، أدركنا فى رأيى — استحالة الاعتماد على الاتحاد الاشتراكى كمعبر الى طريق التطور اللارأسمالى أو التحول الاشتراكى . صحيح ، كانت هناك آمال فيما يتعلق بهذا التنظيم ، فى أول انشائه ، وآمال فى تطعيم قياداته بعناصر اشتراكية أصيلة . ولكن هذهالآمال تبخرت تماما ،واتضح عجزه وعدم فعاليته رغم الكثير من المحاولات . ولذلك ، فالحل العملي للمستقبل يبدو لى ، فى هذه النقطة ، هو فى توفر جبهة وطنية فى مصر بين احزاب اشتراكية واحزاب وطنية تعبر عن برنامج للعمل القومى واضح ممثل لمصالح العمال والفلاحين . وتكون هذه الاحزاب حقيقة ممثلة اجتماعيا للمصالح الحقيقة للفئات الوطنية فى هذا الشعب . هذا الوضع سيؤدى فى المستقبل — بطبيعة الحال — الى توفر وجود منبر يسارى يدافع عن مصالح العمال ومصالح صغار الفلاحين والمثقفين الثوريين ، ويكون لهذا المنبر دور واضح فى هذه الجبهة .

فهذا — بشكل عام — تصورى للمستقبل لقضية السلطة السياسية ، مرتبطة بفكرة النموذج الاشتراكى وامكانياته . والحقيقة — فى رأيى — أن العمل فى اتجاه هذا النموذج الاشتراكى هو الرد الوحيد الجاد على مشكلة الفقر فى مصر . لأن مشكلة الفقر ، فى مصر ، ذات شقين : الشق الاول يتعلق بزيادة الدخل القومى . الشق الثانى يتعلق باعادة توزيع هذا الدخل لمصلحة الاغلبية من العمال والفلاحين وذوى الدخل المحدود من شرائح الطبقة المتوسطة . واعتقد أنه ينبغى أن يكون واضحا لأى انسان يفكر قليلا فى مشاكل مصر الاقتصادية والاجتماعية فى المرحلة

الاخيرة ، انه لا أمل فى تنمية سريعة فى مصر تقفز فـــوق حواجز القرون الطويلة من الفقر الا من خلال النموذج الاشتراكى ، والا من خلال التعاون مع بقية أجزاء الوطن العربى ، ومع المجتمـــع الاشتراكى الدولى . بدون هذا لا يوجد — فى رايى — حل لمشكلة فقر الاغلبية الساحقة فى مصر ، ولا يوجد مستقبل لهذه الاغلبية .. يكفى أن نتذكر أن السكان يزيدون بمعدل ٧ر٢ فى المائة . وانه لو اردنا أن نزيد الدخل القومى فى مصر ، خلال السنوات الخمس القادمة ، بمعدل ٥ر٥ فى المائة ، يعنى ضعف معدل زيادة السكان (وفى رايى ان هذا معدل متواضع) فسوف نحتاج — للســنوات الخمس القادمة — استثمارات تزيد عن سبعة آلاف مليون جنيه . ولكن من أين ؟ هذا هو السؤال الطبيعى . فاذا اضفنا الىهذا ، حجم العجز الهائل فى ميزاننا التجارى وميزان دفوعاتنا لنتصور كم يكون حجم المشكلة .

■ **لطفى الخولى :**

فى الحقيقة يلزم عشرة آلاف مليون لكى نعمل بمعدل ٦ فى المائة .

■ **عبد العظيم أنيس :**

أنا ، فقط ، أقدم رقما واحدا ، منه تتبين حقيقة حجم التحدى الموجود . اذا استبعدنا الموقف الداخلى ، ونظرنا للبعد العربى ، وهو النقطة الثانية ، سنجد ، فى الحقيقة ، اننا مرتبطون بالعالم العربى ، لا من زاوية التراث الثقافى واللغة ووحدة الامانى .. الخ ، لكن ، فى الحقيقة ، معــركة النضـــال ضــد الاســتعمار والصهيونية تفرض علينا — فرضا — وحدة الالتزام العربى . لا يعنينى ، فى المحل الأول ، وحدة الحكومات بقدر وحدة الشعوب . طبعا وحدة الحكومات مطلوبة بشرط أنها تكون على أسس وطنية وعلى أسس اجتماعية صريحة وواضحة . لكن يظل الاســـاس هو وحدة الشعوب فى النضال .. وحدة الشـــعوب فى التنميـــة الاجتماعية والاقتصادية وفى التكامل الاقتصادى .

هنا ، طبعا ، تثار قضية دعـــوة « مصرية مصر » التى كانت مزدهرة فى العشرينات والثلاثينات ، وبدأت تطل على استحياء من جديد فى الوضع الحالى . يعنى دعوة مصرية مصر ...

■ **توفيق الحـــكيم :**

اذا سمح لى د. **عبد العظيم** هنا دعـــوة مصرية مصر — كما اتصور — نشأت كحركة استقلالية عن التبعية العثمانية . هى ، اذن ، انطلاقة وطنية وليســـت اقتصـــادية . واستمرت هـــذه الانطلاقة بعد ذلك للمطالبة باستقلال مصر عن الانجليز . وفى ذلك الوقت ، لم تظهر قضية « أنا عربى » . لانك لو قلت هذا — فى ذلك العهد — لوجدت أن البلاد العربية مقسمة وموزعة بين تبعية تركية وأخرى انجليزية وثالثة فرنسية .. وكانت البلاد مقسمة ومحتلة . كان لابد لمصر — اذ ذاك — أن تحدد تبعيتها . فلو كانت قالت ان تبعيتى عربية فقد كان العرب منقسمين . فلم يكن هناك مفر من أن تقول أنا اريد بلدى .. أرضى .. مصرى . فالدعـــوة المصرية كانت وليدة ذلك الوضع ، أى الرغبة فى الاستقلال الوطنى فى مواجهة الاحتلال .

فى الاربعينات ، وما بعدها ، تم الاطمئنـــان على الاستقلال — بشكل أو بآخر . وبدأت القضية الاقتصادية تتحرك ،وتأخذ ثقلها. هنا رأينا مثلا مولد اثرياء الحرب والباشوات الذين ظهروا على المسرح السياسى .. تحركوا ليدخلوا مجالس ادارات الشركات الاجنبية . وكان هذا قد ظهر بوضوح بعد الغاء الامتيازات . فأرادت الشركات الأجنبية — التى بدأ يضيق المجال أمامها — أن تنقذ ما يمكن انقاذه . فضمت مصريين الى عضوية مجالس ادارتها كما ضمت رجالا من السلطة . هنا ، ظهـــرت الطـــقـــة الجديدة التى ركزت على المسائل الاقتصادية ، بعد أن أصبحت الوطنيـــة المصرية كسياسة واستقلال مكفولة . وتعاظم الاتجاه الى تكوين شركات ، حتى لقد تكونت شركات وهمية للاحتيال ، وكان فيهـــا باشوات . وأتذكر أنى كتبت عن هذه الظاهرة تمثيلية اســـمها « اللص » بطلها باشا من اصحاب الشركات الرأســـمالية . أما

الشخصية الأخرى ، فكانت ، أيضا ، هى شخصية لص ولكنه كان فقيرا . وكان يريد مائة جنيه فقط ليبنى بها نفسه فى المجال الحر . فسرق هذه المائة ، وحذا حذو الباشا . المهم، ان كلمات الرأسمالى والرأسمالية ترددت كثيرا فى هذه التمثيلية . وبعد نجاحهـــا لمدة اسبوعين أوقفت بتدخل اعضاء شركة زاماسنة ١٩٤٨ وهى «شركة وهمية » الغريب ، أن ما ادهشنى هو أن الرقابة فى ذلك الوقت حذفت كلمة رأسمالية ورأسمالى .

اذن ، كانت هناك طبقة رأسمالية تنبهت الى خطورة الاقلام التى تتجه الى الهجوم عليها .

وفى الواقع فان فترة العشرينات والثلاثينات ، اذا كانت قــد ابرزت مصرية مصر ، وربطت ذلك بتاريخها وبحضاراتها المختلفة، فان الفترة التى تلتها ــ فترة الاربعينات ــ حدث فيها تحــول انعكس على مواقف الكتاب والادباء . وهذا التحول ، فى مواقفهم ، لم يكن مخططا أو وفقا لخطة سابقة ، وانما يكتب الاديب ، أو يعبر الفنان ، وفقا لما يحسه ، وما هو موجود فيه . واذا كنت ، فى ١٩٣٨ ، قد كتبت يوميات نائب فى الارياف وغيره فقد كنت أعبــر عن شخص وجد فى الريف ورأى ما عليه الريف من فقر . وكان الكتاب ــ بذلك ــ موجها الى انقاذ المصرى المهضـــوم . لــكن الاوضاع الاجتماعية لم تكن قد تبلورت فى وقت يوميـــات نائب فى الارياف ، كما تبلورت بعد ذلك خصوصا من ١٩٤٥ .

نأتى الآن لموضوع الليبرالية . الواقع أن بلدنا فيهـــا أكثر من « ليبرالية » وأكثر من « اشتراكية » . وعليه فان هناك فروقا بين الليبراليين . هناك ليبراليون يريدون الليبرالية كما قال د. **عبدالعظيم** للعودة بالمجتمع الى مجتمع رأسمالى حر ، أى يريدون ليبراليـــة اقتصادية يتحقق فيها حرية اكتناز الثروات لطبقة أو فئة اجتماعية .

ولكن ، هناك ليبراليون من الذين قيـــل عنهـــم ، الآن ، انهم ليبراليون مخلصون نجدهم خصوصا فى أوساط المثقفين . فهـــؤلاء ليبراليتهم ليست من النوع الاقتصادى ، أو بالمعنى الســـياسى المصـــطلح عليـــه . ولكن ليبراليتهم هى رد فعل للديكتـــاتورية

البوليسية . هم وجدوا أن الاشتراكية ثابتة فى اطـــار ديكتاتورية بوليسية ، وليس فى اطار ديموقراطية شعبية . لأن الليبراليـــة لو كانت نبتت فى الاشتراكية الشعبية ، فى الشعور الشعبى ، لكنا فى الواقع أمام شىء واحد هو الاشتراكية . وهـــذا ما عناه الاستاذ **خالد محيى الدين** ، عندما اشار الى أن الامريكان ، فى الايام الاولى ، من ثورة يوليو،لم يكونوا يريدون الوفد ولا الاحزاب الشعبية . لانهم عرفوا انه سوف ينبت من هذه الليبرالية ، مبدأ الثورة ، سينبت اتجاه الى توفير الحريات للشعب . وفى هـــذه الحالة ، كان لابد وان يكون هذا الاتجاه — فى تطوره — اتجاها يساريا اشتراكيا . وكان من الممكن ، فى هذه الحالة ، ان يحصـــل تقارب بينها وبين الشرق الاوسط ، وبينها وبين مصر والعرب . بمعنى آخر ، كان هدفهم ابعاد مصر عن الديموقراطية الليبرالية ، بل وابعادها عن كل نوع من انواع الليبرالية السياسية . وكانوا يظنون أن هذا سيبقى المصريين فى قبضة واحدة يستطيعون أن يتفاهموا معها . ولذلك كانت اهم الكلمات التى قيلت كلمة الاستاذ **خالد محيى الدين** لانها حددت بصراحة وضع مصر ، فى الايام الاولى من الثورة أى عندما كانت تريد أمريكا صنع الاشتراكية بواســـطة قوة او سلطة علـــوية تكون ملامحهـــا محددة . وعنـــدما تكون الاشتراكية على هذا الوضع تفقد كثيرا من مقوماتها لانها تصبح محكومة ، تصبح — باختصار — اشتراكية فوقية .

■ **لطفى الخولى :**

الاشتراكيون دائما نقدوا هذا الوضع ..

■ **توفيق الحكيم :**

اذن االيبرالية قسمان : هناك ليبراليون بحكم أنهم يريدون معارضة الديكتاتورية البوليسية ، وهؤلاء يمكن كسبهم الى قضية الاشتراكية ، عندما يعرفون أن هذا الشكل من « الديكتاتورية » ليس ملائما للاشتراكية . وانا اقول يمكن كسبهم الى الاشتراكية

بسبب انه ليس لهم مصلحة اقتصادية فى نظـــام اقتصـــادى حر « ليبرالى » فهؤلاء هم رجال فكر . وانا اذا كنت بينكم الآن — وفى هذه السن من عمرى — فليس لغرض وانما بهدف توضيح مواقف اليســـار .

وبمناسبة اليسار ، ارجو الا يسمينى أحد يمينيا أو يساريا . فأنا لا يسـارى ولا يمينى . بمعنى اننى لا استطيع أن أضع لافتة . ولكن عندما تحاسبنى ، حاسبنى على هدفى فى الحياة . وسأقول لك فى هذه الحالة : هدفى مع التقدم لا مع التجمد ولا مع الرجعية .. التقدم ببلادنا العربية كلهـا ، والتقــدم البشرى الانسانى . وما دمت قد قلت : التقدم والتغيير المستمر والحركة المستمرة ، فلن يكون هذا فى الاتجـــاه اليمينى ، ولن يكـــون الا فى الاتجـــاه اليسارى .

لكن ، لا زلت اصر على الا يدعونى أحد يمينيا أو يساريا لأن معنى هذا أننى اتقيد ببرنامج معين . فمن الذى يضع لى هذا البرنامج؟ لا أريد أن اجد نفسى مجرورا الى الاحزاب . وهذه مسألة تخصنى وحدى . فانا مع التقدم والتجدد لبلادى وللجنس البشرى . وبهذا المعنى ، لا أرفض أن يقال : اننى « ليبرالى » من حيث الفكر الحر .

أما النوع الثانى من الليبرالية ، والذى وقفت ضده ، فهـــو المنتفعون من الليبرالية . وهذا النوع ، حاربته ووقفت ضده فى « شجرة الحكم » وأدنت **الملك** والاحزاب . ومن بينها حزب الاحرار الدستوريين ورئيســه **محمد محمود** . فهذا الحزب كان يريد أن يطردنى من وظيفتى . فكيف يكون الحر الدستورى ضـــدى وهو ليبرالى ؟ وفى الحقيقة ، ايضا ، انا كنت ضده لانه اراد أن يستغل الليبرالية لخدمة أهداف الاطار السياسى الذى كان موجودا ، وهو الاطار الراسمالى . وهذا يفسر ، لماذا رحبت بالاشتراكية . ولماذا تحمست **لجمال عبد الناصر** . ولماذا لم أكن اطيق سماع كلمة ضد ثورة يوليو ، حتى من اصدقائى القدامى الذين ينتمون الى العهد الماضى .

وبهذه المناسبة ، ما سمعته منهم اخيرا عندما قالوا ان التخريب الذى حدث قام به الشيوعيون . فـــكان ردى عليهـــم « ياناس

ما تبطلوا الكلام ده . هى الشيوعية دى كفر » ؟ أن « لكل على قدر حاجته » . وانا سبق أن كتبت فى شجرة الحكم عن الجنة . فتخيلت زعماء البلد — فى ذلك الوقت — قد وجدوا انفسهم فى الجنة ، وأنهم هناك قد وجدوا — بحق — أن « لكل على قدر حاجته » ولكن هذا لم يكن يكفيهم . فبدأو يزاولون نشاطهم السياسى . وعندما جاء الوفد قال : اين الوفديون ، اين الوطنيون؟ فعندما رأى الوفديون **النحاس باشا** « فى شجرة الحكم » هتفوا له ، وساروا فى مظاهرة ، واقتعلوا بعض الاشجار .. الخ .

نخلص ، من هذا كله ، الى أن هناك نوعين من الليبرالية . فاذا وجدنا مثقفين يقولون بالليبرالية ، فيجب أن نفهم هذا على أساس انهم لا يمكن أن يكونوا ضد الاشتراكية . لانى انا — ككاتب — لا تتحقق مصلحتى الا فى الاشتراكية ونحن نعلم انهم فى البلدان الاشتراكية يقدمون لرجال الفكر امكانيات كبيرة : مسكن فى مكان طيب ، فى غابة أو حديقة أو جبال لطيفة ، وتجد انهم يتركونه لفنه. وليس من أهدافه أن يكتنز . اذن انا — ككاتب — لا اكتسب الا فى وضع الاشتراكية . فكيف ، اذن ، جاءت كلمة الليبرالية ؟ كما قلت : من الخوف من الديكتاتورية البوليسية ، وهى غير ديكتاتورية الحزب. لانه فى الحالة الاخيرة ، يوجد نوع من الرقابة والحساب . والشعب فى هذه الحالة أصبح طبقة واحدة .

النوع الثانى من الليبرالية Libre Passer يريد استغلالا لا ضابط ولا رابط له .

وهذا ليس موضوعنا .

■ **عبد العظيم انيس :**

لست مختلفا معك فى كل ما قلته حول هذه النقطة . وارجو أن اذكرك اننى قلت نقطتين فى هذا الموضوع ، فيما يتعلق بالليبرالية. النقطة الاولى : اننى قلت أن هذه الدعوة الليبرالية يشايعها عدد من المثقفين كرد فعل لما جرى من اعتقالات واضطهادات — والنقطة الثانية : اننى ميزت بين نوعين من الليبرالية . هناك مثقفون ليبراليون مخلصون فى دعوتهم وتهمهم مصلحة مصر .ولو أن هؤلاء

لا يشكلون الاغلبية ، وليسوا من ذوى النفوذ السياسى فى المرحلة الحاضرة . وهناك عدد اكبر ، ونفوذ اكبر ، لما يمكن ان يسمى بليبرالية يمينية ، ودعوتهم يمكن أن نسميها « الليبرالية المزعومة » وهذه الليبرالية كشفت أهدافها ، وأصحابها الليبراليون ، فى الحقيقة ، هم الذين يمثلون خطرا حقيقيا ، فيما يتعلق بالوضع فى مصر ، اليوم ، لانهم يزحفون على الصحف المصرية . ويزحفون على المراكز القيادية فى الاتحاد الاشتراكى ، ونراهم زاحفين على المراكز القيادية فى القطاع العام ، وفى الاجهزة الحكومية . وعلى هذا الأساس ، هؤلاء ينبغى أن ننبه باستمرار الى خطرهم ، لأن التراث الليبرالى العظيم الذى تكلمت عنه غير قابل — فى رأيى — للاعادة فى ظروف مصر الحالية والمقبلة . فاعتقد ، انه لا يوجد خلاف بينى وبين الاستاذ **توفيق الحكيم** فى هذه النقطة فقط انبه ، الى أن النوع الثانى الذين هم من الليبراليين المزعومين اليمينين لهم — فى الحقيقة — النفوذ السياسى الأكبر ، الان ، ويمثلون خطرا ينبغى الانتباه اليه .

■ **توفيق الحكيم :**

هــذا صحيح .

■ **عبد العظيم أنيس :**

واذا سمحت لى ، أنتقل الى قضية البعد العربى ومصرية مصر . فيما يتعلق بدعوة « مصرية مصر » أقول ، ان هذه الدعوة كان لها ما يبررها فى العشرينات . لأنه ينبغى أن نتذكر كما — قال أستاذنا **توفيق الحكيم** — أن الوضع الذى كان قائما فى العالم العربى ، فى ذلك الوقت ، يفسر أسباب عزلة مصر عن قضية الوحدة نسبيا . والكلمة المشهورة **لسعد زغلول** « صفر زائد صفر يساوى صفر » ، أيضا ، كان لها فى الحقيقة مبرراتها من ناحية الآتى :

انه بينما كانت بريطانيا تمثل العدو الأساسى لمصر فى هــذا الوقت ، لأنها احتلت مصر فى ١٨٨٢ ، وتأمرت على مصر ، من

قبل ١٨٨٢ ، حتى احتلتها ، ثم ظلت تمثل العدو الرئيسي لمصر . بريطانيا هذه بالذات هى التى كانت تدفع — فى نفس الوقت — حركة **الشريف حسين** الى المشرق العربى ، وهى التى كانت تشجع المشرق العربى فى المنطقة : سوريا ولبنان والعراق وفلسطين على التمرد على تركيا أولا ثم على فرنسا بعد ذلك .

ومن المبررات التى ساعدت فى اتجاه العزلة موقف بريطانيا من انشاء الجامعة العربية فى الأربعينات . فهذا ، أيضا ، كان من الأسباب التى دعت إلى استرابة الوطنيين المصريين فى قضية الوحدة العربية . وانا كنت واحدا من الناس الذين ظلوا الى سنة ٥٤ فى مناقشات عديدة مع أصدقاء من العالم العربى . كنت أقول : « مصرية مصر » ولا شىء اسمه « عربية » أو شعب عربى وكنت أقول : نؤيد أى شعب عربى كأى شعب نؤيده فى العالم ، ما دام يناضل ضد الاستعمار . كنت أقول : « مصرية مصر » هى الأساس لأنى كنت متأثرا بشدة حتى عام ٥٤ بالاتجاه الفكرى الذى كان يمثله الاستاذ **توفيق الحكيم** فى العشرينات **وطه حسين** وكثير من المفكرين الليبراليين المصريين . غيرت ، طبعا بعد هذا ، لأنى رأيت الأمور والظروف من وجهة نظر ثانية .. فاذا كانت دعوة « مصرية مصر » لها ما يبررها فى الماضى ، فالحقيقة أن هذه المبررات قد أسدل عليها الستار الان . والذى أسدل الستار ، على هذا ، هو حركة النضال ضد الاستعمار وضد اسرائيل ، والنضال ضد الصهيونية . وينبغى أن نعترف بهذا . ليس هذا فحسب ، بل — فى رأيى — أيضا أن مستقبل التنمية فى مصر يرتبط أوثق الارتباط بمستقبل النضال من أجل الوحـــدة العربية . وهنا ، قضية الوحـــدة العربية لا تعنى — بالضرورة — ان نخلط ما بينها وما بين فكرة الوحدة الاندماجية التى يدعو اليها — مثلا — الرئيس **القذافى** ، أو التى حصلت فى سنة ٥٨ ، ما بين مصر وسوريا وكان لها النتائج السلبية التى عرفناها ، وادت الى الانفصال .. الخ .

أنا أتكلم ، لأنى أثرت هذه النقطة قبل هذا فى المناقشة . وقلت : ان قضية أشكال الوحدة يمكن أن تناقش فيما بعد ، هل هى قضية وحدة دستورية . أو اتحاد فيدرالى أو تضامن عربى .. الخ .

يعنى الأشكال المختلفة هنا ، هى موضوع بالنسبة للمستقبل . لكن يهمنى انى اؤكد — ايضا — أن مستقبل التنمية فى مصر يرتبط اوثق الارتباط بمستقبل النضال من اجل الوحده العربية . وهنا بقى ان نطرح القضية التى يطرحها عدد من المصريين وهى : ماذا اخذنا من العالم العربى غير التضحيات المستمرة لا الشعب المصرى تحمل كثيرا فى النضال من اجل فلسطين فى الحاضر وفى الماضى . وللرد على هذا نقول : ان الشعب المصرى تحمل من اجل النضال ضد الاستعمار ، وهذه هى القضية الأساسية . الشعوب العربية ، ايضا ، تحملت ولكن اذا نظرنا الى أن هذا النضال كانت له تضحيات كثيرة تحملها الشعب المصرى ، فان مستقبل الوحدة العربية له — أيضا — فوائد عديدة بالنسبة للشعب المصرى . وهذا هو الوجه الآخر من المشكلة . فالقضية هى قضية مصالح مشتركة ما بين شعوب هذه المنطقة التى تشكل جنينا أو ارهاصا : فكرة القومية العربية . بمعنى ، انه يمكن أن نتصور فى المستقبل البعيد فكرة اتحاد فيدرالى فى العالم العربى ، من نوع اتحاد الولايات المتحدة الأمريكية . ويمكن ، أن نتصور ، أن يكون هذا فى مستقبل بعيد . لكن من المؤكد ، ان مصر تستفيد بهذه الصورة من الصور . والشعب المصرى نفسه سيستفيد ، وبالتالى ، لا يصح أن ننظر الى وجه ولا ننظر الى الوجه الثانى — لأنه لا يمكن أن يطبق هذا الكلام فى قضية النضال ضد الاستعمار . وقضية النضال ضد اسرائيل ، ويترتب على هذا أن نصل الى نتائج خبيثة جدا تقول انه لابد أن نتعاون مع اسرائيل على اقامة كيان صهيونى ، على زعم اننا ندافع عن مصالح الشعب المصرى الخ ...

أنا ، فى رأيى ، قضية البعد العربى هذه ، قضية متعددة الجوانب ، وسأرجىء المناقشة التفصيلية فيها . أريد فقط أن اقول انه بدون موقف عربى واضح لمصر — اليوم — فان مصر مهددة بضياع هويتها ، وشخصيتها ، ومستقبلها ، وأجمل ما فى ماضيها ، وأجمل ما يمكن أن ينشأ فى المستقبل ، ما لم يكن لها موقف عربى واضح .

تبقى قضية البعد الدولى ، وفى هذا لنا خبرة طويلة .. خبرة فيما يتعلق بالتنمية .. وخبرة فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى

.. وهذه الخبرة تجعل أى انسان منصف يقتنع تماما أن صداقتنا مع المعسكر الاشتراكى — خصوصا — مع الاتحاد السوفيتى مسألة استراتيجية أساسية لضمان استمرار النضال الوطنى ، ولضمان استمرار التنمية الاجتماعية ، ولضمان حتى فكرة التقدم الاجتماعى . بل انه ، حتى ، بصرف النظر عن النموذج الاشتراكى فلا حل لنا الا هذا . وبالتالى ، فان مع المعسكر الاشتراكى ومع الاتحاد السوفيتى نجد أحد ضمانات استقلالنا الاقتصادى والوطنى . وهذا لا يعنى ، اتجاها الى التبعية ، على الاطلاق ، بل على العكس هو أحد الضمانات الأساسية فى اتجاهنا فى عالم اليوم .

■ **توفيق الحكيم :**

انا الاحظ اننا لا نقوم بتحليلات .

■ **لطفى الخولى :**

نحن فقط نضع رؤوس موضوعات .

■ **عبد العظيم أنيس :**

اذا سمحت لى يا أستاذ **توفيق** أحب أن أضيف جملة واحدة ، اننا فى هذا الموضوع .. موضوع البعد الدولى .. نحن مع التعاون مع كل دول العالم .. تعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ودول السوق الأوربية .. و .. و .. الخ . لسنا ضد هذا . انما أن يوضع المعسكر الاشتراكى على قدم المساواة .. يعنى أن نقول هـذا فقط أنا رايى غير كاف . ومن الخطر أن يوضع المعسكر الاشتراكى والاتحاد السوفيتى ، على قدم المساواة ، مع بقية دول السوق الأوربية أو الدول الأوربية بما فى ذلك الولايات المتحدة . فهذه مسألة خطيرة . لان هذا يعنى اننى لا أميز بين من ساعدنا على التنمية ومن لم يساعدنا على التنمية ، ومن حاربنا فى التنمية . كما يعنى اننا لا نميز بين من ساعدنا على الاستقلال الوطنى ومن حاربنا فى الاستقلال الوطنى .. ولا نميز بين من أعطانا السلاح فى صراعنا مع اسرائيل ، وبين من أعطى السلاح لأعدائنا فهذه مسألة أساسية يجب أن يكون فيها وضوح تام .

■ **توفيق الحكيم :**

لازم يكون فيها وضوح ؟ الوضوح ظاهر والمسألة واضحة ؟ لماذا ؟ لأن اسرائيل ليست عدوا للاتحاد السوفيتي ، وليست عدوا لبعض الدول الاشتراكية . ولكن صداقتها بالولايات المتحدة لها فعلا النصيب الأوفر . ومن ناحيتنا ـ فى الجهة الأخرى ـ يجب أن يكون النصيب الأوفر لمن نشعر بأنه خالص فى صداقتنا . طبعا لا يصح أن نعادى معسكرات مختلفة احنا نطلب السلام .. السلام لا يتجزأ مع الجميع .

■ **عبد العظيم أنيس :**

هذا مع الفارق ، وهو أن اسرائيل . فيما يتعلق بالولايات المتحدة هى علاقة تبعية واضحة ، يعنى بمعنى انصياع سياسي وانصياع عسكرى ، وانصياع اقتصادى ، .. رؤوس الأموال الأمريكية تجعل من اسرائيل تابعا للولايات المتحدة . أما علاقتنا ، نحن ، بالاتحاد السوفيتى فليست علاقة تابع .

■ **لطفى الخولى :**

هناك نقطة . سيادتك انطلقت من أن اسرائيل صديقة للاتحاد السوفيتى . هذا غير صحيح . لان اسرائيل ، بحكم انها واقع استعمارى فى المنطقة ، بحكم انها معادية لحركة التحرر الوطنى ، بحكم أن حركة التحرر الوطنى فى تحالف مع القوى الاشتراكية فهى ـ أى اسرائيل ـ تمثل ، فى الحقيقة ، عدوا لحركة التحرر الوطنى العربى ، وبالتالى لحلفاء هذا التحرر ، بالاضافة الى انها ـ كواقع استعمارى ـ تتناقض جذريا مع الواقع الاشتراكى . وبالتالى هى عدو ..

والقضية الأخرى ، المهمة ، فى هذا الموضوع ، هى طبيعة النظرة الى الاتحاد السوفيتى ، وهل هو صديق مميز أو غير مميز . يعنى هذه المسألة ليست اختيارا عشوائيا أو نزوة . لأن السؤال هو :

من الذى يساعدنا على التنمية ؟ .. ومن الذى يساعدنا على مواجهة العدوان الاسرائيلى ؟ .. فى هذه القضية ، نرى قوتين أساسيتين . وهنا أتكلم من ناحية نفعية وطنية بحتة وليس لهـا علاقة بالايديولوجية . هناك القوتان الأساسيتان اللتان يمكن أن يقدما مثل هذه المساعدة هما : أمريكا والاتحاد السوفيتى . فلنفرض ، « وهذا فرض جدلى وغير ممكن من كافة النواحى » ان الاتحاد السوفيتى ، كان هو الذى يؤيد اسرائيل فى تنميتها وفى مدها بالسلاح .. فالموقف الوطنى المصرى ، كان يحتم علينا ، اننا نتمسك بصداقة أمريكا التى من الممكن أن تساعدنا على هـذا الوضع .. ولكن الأوضاع ليست مقلوبة وعلى العكس ، الأوضاع فى وضعها الطبيعى . وهى ان أمريكا مع اسرائيل والاتحاد السوفيتى مع القوى العربية .

نقطة أخرى ، أيضا هى أن تؤدى صداقتنا مع الاتحاد السوفيتى الى أن نأخذ التجربة السوفيتية ونضعها عندنا . هذا غير ممكن . يعنى لا يقبله السوفيت ولا نقبله نحن . وهذا غير وارد ، وحتى الفكر الماركسى ضد هذا النقل للتجارب .

■ **عبد العظيم أنيس :**

بالاضافة ، الى أن اليمين الذى تحدثت عن خطره ، فيما يتعلق بالليبرالية ، هو أيضا شديد العداء للدعوة الاشتراكية ، شديد العداء لليسار فى العالم العربى ، شديد العداء للاتحاد السوفيتى ، وينبغى أن يقال هذا بشكل واضح .

■ **توفيق الحكيم :**

لقد اتضح هذا أخيرا عندما وجدنا أن الولايات المتحدة ، اذا كانت فعلا من مصلحتها أن تحل قضية الشرق الأوسط وتحل السلام ، وجدنا انها لا تملك هذا حتى فى بلادها . وقد وجدنا أن من قال كلمة الصدق ، من قادتها ، وقال ان اسرائيل فتحت لها ترسانة الولايات

المتحدة بأكثر مما يجب . وانه يجب أن نراجع انفسنا فى التحيز لاسرائيل . كل من قال هذا وجدناه يسقط ، وكذلك الأمر مع **نيكسون** عندما أراد أن يحل المسألة .

اذن ، امريكا ليست لها القدرة أن تحل مسألة الشرق الأوسط بمفردها لماذا ؟ .. لأن اسرائيل هناك لها وضع يقيد الساسة فى داخل امريكا .. من الجائز بشكل لا يتمشى مع مصالح أمريكا نفسها . فاذن ، الاعتماد على أمريكا سياسيا ــ كل الاعتماد ــ لن يؤدى الى ما نتمناه دائما . لأنه بخلاف رغبة الحكام ــ أيضا ــ ربما كان الحاكم يريد حل المسألة بما يناسبنا لأسباب ، خاصة بالبترول ، خاصة بمصالحه . ولكن هذا نعمل فى القوى التى تقيده ، فى الداخل ؟ يضطر هو ــ ايضا ــ الى أن يسحب كلامه المناهض لاسرائيل ويسايرها . اذن ، انت امام صديق مكبل لا يستطيع ان يمشى معك الى آخر الشوط .. لكن الصديق الاخر الذى امدك بالسلاح وحاربت به ، يجب أن نراعيه ونجعله دائما فى الصورة وأن لا نضعه فى وضع غير مشجع له على أن يقف بجانبنا ، لأنه ــ هو ــ يستطيع أن يقف ــ لماذا يستطيع ؟ لأنه غير مكبل فى الداخل باتجاهات تمنعه من مساعدتنا . الشعب السوفيتى نشعر منه بكل صداقة فى أشياء كثيرة .. الحكومة أيضا . اذن لا يوجد تخلخل فى الداخل يمنع من تنفيذه لما يريد أن ينفذه فيما يختص بنا .. أما الذى نرفضه دائما فهو النزعة العاطفية فى العلاقات الدولية .

بالنسبة للناحية الاقتصادية ، هنا ، تستطيع ان تجد نوعا من أنواع التكامل الاقتصادى ــ ليس كاملا ــ انما نوعا من أنواع التكامل ، بالاضافة الى أنه يمكن أن ننفتح على بعض التجارب الاشتراكية بدون أن نتقيد بنظام . لماذا ؟ لأن نظام كل بلد ، نابع من ظروف تاريخية لا تتسنى للاخرين . **وماركس** ــ نفسه ــ ما كان يتوقع أن نظريته ستنشىء دولة فى الاتحاد السوفيتى ، أو فى روسيا . لانه هو خطط على أساس انها ستكون فى انجلترا . اذن النبات الروسى كان مستعد أكثر أن يطبق هذا ثم خلق لهم **لينين** ، الرجل المخلص ، والمثقف الجامعى . ولم تكن لهم قوة عسكرية . لكن النظرية كانت فى دمه وجاهد من أجلها . واستطاع أن ينفذ

اتجاهه . نحن ، هنا ، لا نستطيع هذا لأسباب كثيرة . أولا نحن بلاد من ايام الفراعنـــة ــ الى اليوم ــ الدين يلعب فيهـــا دورا أساسيا ، والعقيدة تلعب دورا أساسيا . أضف الى ذلك ، اننا نحن ، أيضا ، لنا تقاليد عريقة فى بنيان الأسرة ، وبنيان الريف ، وبنيان المجتمع . فاذن لابد أن تكون لنا اشتراكية قابلة للنبات فى طينة سوداء وفى نهر النيل المملوء بأشياء خاصة بنهر النيل . ولذلك عندما تقيم سدا عاليا على النيل فلن يكون نسخة مماثلة لسد عال على ، مثلا ، نهر الدنيبر . فاختلاف الأرض ، هنا وهناك ، قد يحدث ما لا يمكن أن يتنبأ به لا خبير سوفيتى ولا خبير مصرى . لأنك لن تعرف رد فعل هذه الأرض وهذا الطين وهذا الطمى .

■ **لطفى الخولى :**

هل يعنى هذا اننا أمام قوة مجهولة غير خاضعة لحساب ؟

■ **توفيق الحكيم :**

هى قوة تثبت بالتجربة .

■ **لطفى الخولى :**

طيب .!

■ **توفيق الحكيم :**

يعنى ، عندما تبنى فالتجربة ستظهر أشياء كانت خافية عليك .. اذن ، أريد أن أقول : اذا كان هذا يحدث فى الأرض ، فما بالك فى طبيعة النفس البشرية .. نفس بشرية قد تكون مخالفة تماما للنفس البشرية فى أى بلد آخر .. اذن ، أنت تريد أن تنتفع بالاشتراكية لأسباب ضرورية لبناء مجتمع له آمال ، ولكى توزع ثمرات العمل بعدالة معينة لا يستغلها لصوص وطبقات تعيش عيشة بذخ بينما الفلاح لا يزال فى الجحور .. اذن ، أنت تريد اشتراكية ، لكن اشتراكية ثابتة من أرضك ، هذا أولا . وثانيا : الاطار السياسى .

أنت لا تقدر أن تعرف كيف سيكون الاطار السياسى الذى سيحمى هذه الاشتراكية . الاطار السياسى ، فى الاتحاد السوفيتى ، نبت ولم يكن تخطيطا . أنه نبات مر بتجارب ، ومر بأشياء ، كثيرة ما بين **ستالين وتروتسكى** وما بين كذا وكذا . ثم سبق هذه الثورة ، أيضا ، فى القرن التاسع عشر ، ارهاصات كثيرة ، وثورات خابت وثورات نجحت . هذا تاريخ . وهذا التاريخ غير متوفر لك . لا يزال تاريخ الاشتراكية فى مصر جديدا جدا . فاذن ، لا تستطيع أن تنبت اشتراكية بالطريقة التى اتبعت فى الاتحاد السوفيتى ، ولا فى الدول الشرقية ، لأنه كان فيها أيضا تاريخ معين فى هذا الاتجاه .

فاذن ، كل ما يمكن ان يقال : انه لا نطبق نظاما من بلد اخرى فى بلادنا . وكل ما نستطيع أن نطبقه هو رؤوس موضوعات فيما يختص برأس المال المستغل والعمل وحقوق العمال فى بلادنا . هذه تجدها عند الفلاح ، والعامل ، وكل انسان يكدح ، ويكسب لقمته بعرقه . سيجد ان هناك ناسا لا تعطيه حقوقه ، لأنها تستغل هذه الحقوق . فمن الذى سيدافع عن هذا ؟ . أو ما هو النظام ؟ النظام كان دائما — فى مصر — ان الذى يوزع ثمرات العمل هو الحاكم ، سواء كان الملوك أو رجال السياسة ، أى من طبقة معينة ، وفى اطار ليبرالية معينة . هؤلاء لهم المقدرة على توزيع العمل فى ظل الراسمال المستغل . اليوم ، لم يعد عندهم هذه المقدرة . ومن هنا نحن نبحث عن الأساس .

هل نحن نرجع الى ليبرالية وينبت منها جناح اشتراكى ؟ حاولنا هذا فى ثورة ١٩٥٢ . ولا أعرف كيف انقلبت الى اطار دكتاتورية بوليسية لفرد لا لطبقة . وهذا الفرد ، هو الذى يطبق الاشتراكية من أعلى ، لكن ثبت ان هذا لم يفد . فاذن ، نحن نريد اطارا لهذه الاشتراكية لا يكون مقتبسا مباشرة من دول أخرى لأن الطبيعة مختلفة . هذا ما نبحثه الآن .

أما علاقات الصداقة التى بيننا فهى علاقة تنبت من عدم وجود ما يشوه أو ما يعرقل هذه الصداقة .. يعنى نحن مع كل النية الطيبة فى علاقتنا مع أمريكا . وأنا رحبت جدا ان تكون هناك علاقات

بيننا وبين امريكا . ولما جاء **نيكسون** ، هنا ، قلت فعلا ان مقابلته يجب أن تشعر الامريكان بان اسرائيل على خطأ ، عندما تقــول بان الشعب المصرى يكره ــ من قلبه ــ الامريكان . الشــعب المصرى لا يكره أبدا ، بدليل انه قابله مقابلة طيبة . لماذا ؟ لانه لا يكره . ولكن عندنا المصالح شيء ، والحب والكراهية شيء ثان. مصلحتنا ، بعد هذا ، اننا اثبتنا لاسرائيل أننا لا نكره شعوبا . لأن اسرائيل كانت دعايتها أن الشعب المصرى يكره الشعب الامريكانى، فقلبت علينا كل الامريكان ، حتى فى بيوتهم . لكن نقول لهم : ان مصر لا يمكن أن تكره الشعب الامريكانى ، كشعب . نفس الاتحاد السوفيتى لا يكره الشعب الامريكانى كشعب . ولكنه يتعامل مع حكام معينين ، ومع نظام معين . نظام سيء ؟ ولكن الشــعب ، نفسه ، فيه ايضا ، شعب كادح لا يرضى عن النظام الرأسمالى فى أمريكا . يعنى نفس الشعوب واحدة فى جميع الدول . الشعب لا يريد أن يحكم حكما استغلاليا سواء كان فى أمريكا أو فرنسا .. وفى كل الدول ، الشعب لا يريد أن يحكم حكما استغلاليا .

■ **لطفى الخولى :**

هذه مناقشات مفيدة ، وسنرجع اليها ، عندما نســتكمل ــ حسب جدول الاعمال ــ الرؤية المستقبلية لبقية الزملاء . بعــد ذلك ، تأتى المناقشات حول هذه النقطة من خلال مناقشة التجربة وتجربة الصداقة التى تطورت خلال ١٨ سنة . لكن ، لى رجاء أن نلتزم فى المناقشة بجدول أعمال . لأن القارىء يريد أن يقرأ لنـــا قراءة منظمة حول موضوعات محــددة . وذلك على الرغم من الأهمية الكبيرة للنقاط التى أثارها استاذنا **توفيق الحكيم** .

والكلمة الآن للدكتورة **لطيفة الزيات** .

■ **لطيفة الزيات :**

بعـــد العـــرض الشامل الذى قـــدمه د. **عبد العظيم أنيس** لا يسعنى الا أن اتبنى هذا العرض كاطار عام أوافق عليه تماما .

طبعا ، اتفق معه على ضرورة البحث عن طريق الخلاص الوحيد لمصر ، فى ظل الظروف الموضوعية الاقتصـــادية لمصر ، فى ظـــل الظروف الموضوعية الاقتصادية الداخلية والخارجية على مستوى العالم كله ، وفى ظل الظروف الموضوعية الخاصة ايضا بمصر . هنا ، نلاحظ أن العالم الغربى قائم على شـــفا حفرة من الازمة الاقتصادية الحادة . وهكذا ، فانه ، فى ظل الظروف الاقتصـــادية لمصر ، وأمام الازمات التى يمكن أن تواجهها مع التكاثف السكانى، وفى ظل احتدام الصراع الاسرائيلى العربى ، وما يتطلبه ويفرضه هذا الصراع (من ناحية انه — اساسا — صراع بين الاستعمار وبين الشعوب التواقة الى التحرر) اقول : فى ظل هذه الظروف كلها ، لا يمكن ان تحقق مصر السلامة الا بجبهة ديموقراطية وطنية قائمة على احزاب اشتراكية ووطنيـــة . وأوافق د. **عبد العظيم انيس** على أن هذه الجبهة لها بعدها العربى ، ولها ايضا بعدها الدولى . وأحب أن أضيف بعض النقاط :

فى تصورى ، لهذه الجبهة الاشتراكية والوطنية ، فى داخل مصر ، أذهب الى أن قيام هذه الجبهة مرتبط بالحريات الديموقراطية . بل انه لا يمكن تحقيق الحريات الديمقراطية دون قيام هذه الجبهة . لأن هذه الجبهة ستكون — بالضرورة — مكونة من الطبقـــات الشعبية المستفيدة من الاشتراكية والمستفيدة من التحرر الوطنى.

ولا يمكن ان تقوم مثل هذه الجبهة الا من خلال هذه الطبقـــات ولا يمكن ان تستمر الا بمساندة هذه الطبقات . ولا يمكن أن تقوم وتستمر الا فى جو يتوفر فيه الحوار ، وتتوفر فيه الحرية . وجميع الحريات الديمقراطية . لكن الوسيلة الوحيدة لقيامها ولاستمرارها، هى أن تحمى من جانب القواعد العريضة من الشعب المستفيدة من قيامها . ولابد أن تكون تعبيرا تحتيا لا مجرد تعبير وقتى . فالطبقات الكادحة المستفيدة من وجود هـــذه الجبهـــة هى الوحيدة الكفيلة بانشائها وبحمايتها . ولا تستطيع أن تفعـــل هذا الا فى جـــو من الديموقراطيـــة . فهذه الجبهـــة — بطبيعتهـــا — معادية للقمع البوليسى ، ومعادية لكبت الحريات . واذا ترك لهـــذه القواعد العريضة من الشعب أن تحمى جبهتها ، فهى الكفيلة برد جميع الرجعيين ، وايقافهم عن حدهم .

بالنسبة للبعد العربى ، اقول أن البعد العربى كامن فى المحل الأول فى التكامل الاقتصادى ، وفيما يتعلق بالوحدة العربية . فهذه الوحدة ، ايا كان مستواها ، هذه الوحدة التى ستقوم بين الشعوب العربية وحدة هامة جدا . كما أن المستقبل يحمل اليها امكانيات أكبر ، لأن الشعب المصرى يلتقى — على طريق العمل من أجل هذه الوحدة — بشعوب عربية على قدر كبير من الوعى ، وبشعوب عربية أخرى ، فى طريقها الى قدر كبير من الوعى . وفى عالم اليوم فان التغييرات الاجتماعية التى تتم على المستوى العالمى تعمق ، وتبشر بتغييرات اجتماعية اوسع فى العالم العربى .

فى البعد الدولى . الصراع بين الشعوب العربية والشعوب المستغلة « فى العالم الثالث » كله ، من ناحية ومن ناحية أخرى ، بين أمريكا ، هو صراع حتمى . وقد بدأ فعلا بصورة قوية . هذا يتضح ، اذا علمنا ان الاقتصاد الامريكى كله،والاقتصاد الرأسمالى كله ، قائم على العامل فى العالم الثالث . سواء كان هذا العامل يستخرج البترول ، أو غيره من المواد الخام الاخرى .

ويوم يتنبه هذا العامل الى أن له حقا فى الحياة الانسانية سيصبح الصراع بينه وبين الاستعمار الامريكى محتوما . ولذلك ليس غريبا اليوم أن تبدأ التهديدات بالتدخل فى المنطقة العربية . واحب أن أؤكد ، مرة أخرى ، على أن الاقتصاد الغربى كله قائم على أن يبقى العامل فى العالم الثالث ، فى الدول المنتجة للمواد الخام ، فى حالة غير انسانية ، فى حالة لا يأكل فيها ما يكفى ، ولا يعيش فيها عيشة انسانية . يوم أن يتنبه هذا العامل لحقوقه ، سيبتدىء الصراع الحتمى بينه وبين الاستعمار الامريكى . وستبدو أزمة العالم الغربى والعالم الرأسمالى أزمة رهيبة . ونحن اليوم نشهد بوادرها . هذا ، الى جانب أن التناقضات بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة للبترول قد بدأت فعلا تظهر آثارها للعيان . أن أمريكا — مثلا — بدل أن تضغط قليلا على احتكارات البترول التى تكسب المكاسب الفاحشة ، تهدد بالتدخل المسلح فى دول الخليج لتضمن للرأسماليين الامريكيين واللاحتكاريين الامريكيين هذه المكاسب .

وربما ، أحب أن أنهى كلامى بنغمة تفاؤل . فأقول : اننا لسنا فى حيرة من ايجاد القاعدة الاشتراكية العريضة التى يمكن ان تنبع منها الجبهة الوطنية والجبهة الديمقراطية . هذه القاعدة العريضة وجدت من سنة ٥٣ الى الآن . وهى موجودة بشكل واسع جدا . وربما لم يستطع **جمال عبد الناصر** ان يحقق الاشتراكية ، ولكنه استطاع أن يفتح مخيلة الشعب المصرى على الاشتراكية . استطاع ان يوسع القاعدة العمالية حين أرسى قواعد الصناعة الثقيلة فى مصر ، واستطاع ، بتوزيع الارض للفلاحين ، أن يوسع من قاعدة القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فى الاشتراكية . والظروف الاقتصادية — نفسها — تجعل الطبقات المستفيدة من الاشتراكية، فى مصر ، أوسع وأكبر مما كانت فى أى وقت مضى . هـذا على المجال المصرى .

وعلى المجال العربى ، فان ما يحـدث ، الآن ، فيـه دلالات ومؤشرات مهمة جدا يجب أن نتنبه اليها . واضرب مثـلا لذلك ، الاتفاق الذى يتم اليوم والتقارب بين سوريا ولبنان . هذا الاتفاق فى رأيى اتفاق كبير الدلالة » . ايضا التناقضات الموجودة ، الآن ، بين الدول المنتجة للبترول وبين الدول المستهلكة للبترول ، وهى عامل يجب أن يؤخذ فى الحساب . واخيرا فمع ايمانى باننا نقف على مفترق الطرق ، ومع ايمانى بان هذه اللحظة فاصلة ، فانا أميل — مع ذلك — الى التفاؤل وشكرا ..

■ **فؤاد مرسى :**

فى اعتقادى اننا لا يمكن أن نستشرف آفاق المستقبل الا ابتداء من الحاضر . والحاضر ، هنا ، هو الواقع كما يتمثل فى مصر عام ٧٥ . ومصر عام ٧٥ ، فى تقديرى ، هى محصلة مصر فى السنوات الكثيرة الماضية ، وبصفة خاصة ، منذ عام ١٩٥٢ . لذلك لا يمكن أن نبدأ الكلام عن استشراف المستقبل الا من أرضية واقعيـة محددة . هذه الارضية الواقعية المحددة هى ما انتهت اليه تجربة مصر ، وبالذات تجربة الثورة ، فى مصر عام ٥٢ . هذه التجربة كما انتهت اليه تنطوى على ما يأتى :

أولا : من حيث الاسس الفكرية لهذه التجربة . تقف مصر على أرضية الفكر الوارد فى « الميثاق الوطنى » . هـذا الفكر الذى يحدد ان مستقبل مصر هو المستقبل الاشـتراكى اخـذا بمنهج الاشتراكية العلمية . ومنهج « الميثاق الوطنى » الذى تدعم ، فيما بعد ، « ببرنامج العمل الوطنى » يختلف الى حد كبير عن المنهج الذى ساد فى « ورقة أكتوبر » .. فالقضية الاجتماعية لم توضع فيها بالوضوح الذى طرحت به فى « الميثاق الوطنى » . فلقد أصبح الهد فالمحدد ، وهو بلوغ الاشتراكية ، أخذا بمنهج الاشتراكية العلمية ــ بحيث يتناقض مع مواقف كثيرة : بعضها خاص بالموقف من الرأسمالية الوطنية ، وبعضها خاص بالموقف من الراس مال الاجنبى . وساتعرض لهذين الامرين ، فيما بعد ، بتفصيل كبير .

ثانيا : فيما يتعلق بالواقع الاقتصادى حققت مصر حتى عـام ٧٥ ــ كما نقف على أرضيتها اليوم ــ نتائج يجب أن نبدأ منها ، أيضا ، أى استشراف للمستقبل .

النتيجة الاولى : هى تصفية النفوذ الاسـتعمارى السـياسى والاقتصادى بتصفية جميع المراكز الاستعمارية فى داخل الاقتصاد المصرى .

النتيجة الثانية : تصـفية الملكية الاقطـاعية الكبيرة للارض وتوزيع الاراضى على الفلاحين بالمجان .

النتيجة الثالثة : تصفية الرأسمالية الكبيرة التى كانت موجودة قبل ثورة ٥٢ وفيما بعدها حتى عام ٦١ .

النتيجة الرابعة : اقامة قطاع كبير يقوم اساسـا على تأميم المصالح الاجنبية الاستعمارية ، وعلى تأميم مصالح رأس المـال الكبير المحـلى . ثم يقـوم على الاسـتثمارات التى اقتطعت من تضحيات ملايين الشعب المصرى وبخاصة من العمال والفلاحين والموظفين .

النتيجة الخامسة : الأخذ بأسلوب التخطيط ، هـذا التخطيط الذى اعتبر اساسا لمستقبل مصر منذ عـام ٦٢ عندما طرح فى الميثاق .

النتيجة السادسة : الأخذ بمبادىء التعاون .. التعـــاون ليس فقط فى مجال التسويق ، وانما ايضا فى مجال الانتاج وهــذا أمر عام اكد عليه والح « برنامج العمل الوطنى » الذى صـــدر فى عام ١٩٧١ .

هذا ، من حيث النتائج الاقتصادية التى انتهينا اليها بعد تاريخ طويل ، وبعد خبرة،وتجربة مرت بمنهجالتجربة والخطأ واستقرت بحيث أنها تعطى صورة مصر الاقتصاديه .

يمكن ان نضيف صورة أو نتيجة اقتصادية اخيرة : هى السماح لرأس المال الخاص بالاستثمار وبالعمل فى مجال الانتاج ، بصفة خاصة ، ووصفه بانه راس مال غير مستغل وهو وصف سياسى، غير اقتصادى ، وغير علمى . لكن كانت دلالته السياسية مهمــة جدا . هى أن لا يجنح راس المال الخاص الى الاستغلال ، بمعنى الاحتكار . اى ان لا ينمو نموا غير محدود . وعندئذ فاذا ما نمى نموا غير محدود فانه يصبح خارجا عن « الميثاق » .

من حيث الواقع السياسى لمصر . انتهت تجربة مصر ، حتى عام ٧٥ الى أن مصر هى مصر الطبقات الوطنية . وان السلطة يجب أن تكون بيد هذه الطبقات الوطنية وحدها . وان الديموقراطيـــة يجب أن تكون للطبقات الوطنية وحدها . لأن الديموقراطية ما هى الا قضية السلطة . من الذى له سلطة اصدار واتخاذ القرار ؟ الطبقات الوطنية ، بحكم « الميثاق الوطنى » تحدد ان مصر يجب أن تحكم بتحالف الطبقات التالية : العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون والراسمالية الوطنية والجنود . وبالطبع ، يعنى هذا ، ان السلطة والديموقراطية يجب أن تكون لهذه الطبقات . وان الطبقات الاخرى هى خارجة عن نطـــاق الديموقراطيـــة . وانه لا يمكن الحديث ابتداء من مصر ـــ كما تركتها لنا ثورة ٥٢ ـــ الا من أرضية ديموقراطية الطبقات الوطنية . ايضا ، تكتمل الصـــورة السياسية بأنه لا تناقض بين التحول الى الاشتراكية وبينالتوسع فى الديموقراطية . واذا ما كانت هناك عمليات خرق للديموقراطية ـــ فيما مضى ـــ فهى خروج ليس فقط على منطق الديموقراطية انما هى خروج ايضا على منطق ومنهج الاشتراكية . لأن الاشتراكية

لا تكون الا عملية جماهيرية أى عملية تخص الملايين الواسعة من العمال والفلاحين والمنتجين الحقيقيين فى بلادنا . وبالتالى ، ليس لهم صالح الا فى توسيع هذه الديموقراطية : مضمونا ، واشكالا ، وأطرا . ولذلك ، فالخروج عن الديموقراطية ، فيما مضى ، انما كان خروجا عن منطق التحول الى الاشتراكية أيضا . وأيضا ، تكتمل الصورة ، بأننا مطلوب منا ــ على المستوى السياسى ، ان نتخذ ــ طبقا « للميثاق الوطني » ــ خطوات تحملنا ، أكثر فأكثر ، نحو الاشتراكية . لأن الميثاق الوطنى انما يطرح برنامجا للانتقـــال ، وبرنامجا مؤقتا . وكان من المفروض أن يعاد النظر فيه على عـــام ٧٣ . وبالكثير ، كان يجب أن يكون هذا برنامجـــا لعشر سنوات فحسب . ينظر ، فى نهايتها ، فى برنامج يستشرف افاقا أوســـع نحو الاشتراكية . وبالتالى ، ليست مشكلة مصر اليوم ــ طبقـــا لاوضاعها الاقتصادية والسياسية ــ هى أننا سرنا طريقا أطول ، او اوسع مدى فى مجال الاشتراكية ، انما المشكلة الحقيقية : هى اننا لم نسر المدى الذى كان يجبان نسير فيهفى التحولالاشتراكى. وبالتالى ، فنحن أمام مشكلة نقص الاجراءات التى تكفل اكمال عملية التحول الاشتراكى فى بلادنا . هـــذه هى مشكلة مصر على المستوى الاقتصادي واسياسى ، وليست هى اى مشكلة اخرى. أننا سرنا اطول ، أو بعدنا عما كان يجب أن نسير فيه . انمـــا المشكلة الحقيقية هى اننا لم نلتزم بالآفاق التى طرحت ابتداء من عام ٦٢ لمستقبل مصر . هذه الآفاق ــ بالطبـــع ــ عملت قوى عديدة على منعها . وبصفة خاصة ، كانت قوى الرجعية الداخلية فيما بعد ٦٥ ، وهى القوى التى وقفت ضد عملية بدء الخطـــة الخمسية الثانية ، والرجعية العالمية متمثلة فىالاستعمار الامريكى، بصفة خاصة ، وأداته فى المنطقة اسرائيل ، بحرب ٦٧ ، قد وقفت ضد عمليات التحول واستمرارها . ومن هنا ، نشأت المتـــاعب لمصر فى وقت مبكر . لا لأننا سرنا أكثر ولكن لاننا سرنا أقل فى طريق التحول الاشتراكى . وبالتالى ، أصبحت هناك عقبات وصعوبات متزايدة تراكمت وتحولت من تراكمات كمية الى تراكمات كيفية . وأصبح النقاش ، الآن ، هل تتخذ مصر مستقبلا راســـماليا أم اشتراكيا . لا ، ليس هذا هو النقاش . لأن مصير مصر ومستقبلها قد تحدد منذ ٦٢ رسميا بان مستقبل مصر هـــو الاشـــتراكية . لا مجال لاعادة النظر فى هذا المجال . تحددت مصر المستقبل بأنها

مصر الاشتراكية . المناقشة ، الآن ، هى كيف نستعيد الطـريق الى التحولات الاشتراكية التى تكمل مسيرتنا . هذا هو النقاش الذى يجب أن يثور . ومن هنا ، فاننى أعتبر كل ما يثار حـول ضرورة افساح المجال الأكبر لراس المال الخاص وافساح المجال لراس المال الاجنبى متناقضا مع مسار الثورة المصرية منذ تحدد فى « الميثاق الوطنى » . وهذا الأمر يجب ان يطرح بهذا الوضوح . رأس المال الخاص قد استكمل دورته منذ سنوات عديدة واثبت ، بما لا يدع مجالا للشك ، عجزه عن القيام بتنمية مصر ، فكيف نعود ، مرة أخرى ، اليه ونطلب منه ان يقوم بتنمية الاقتصـاد المصرى وحل مشاكل مصر المستعصية ؟ لقد أجـاب « الميثـاق الوطنى » ، على هذا ، منذ عام ٦٢ ، بان الراس مال الخاص غير قادر اذا ما ترك له المجال منفردا ووحيدا بان يحل مشاكل مصر الاقتصـادية .

وكما قال الدكتور **عبد العظيم انيس** ، مشاكل مصر هى مشاكل الفقر . هى مشاكل بلد فقير حتى اغنياؤه فقراء نسبيا . هـذا بلد فقير يجب أن تعالج قضاياه على اساس مصـالح الملايين العديدة الفقيرة التى تتعيش عيشة الكفاف ، واى مناقشة لمستقبل مصر انما تناقش من حتمية الحل الاشتراكى ولا حل سواه . لن تحل الراسمالية مشاكل جماهير مصر المتراكمة التى تحولت الى مشاكل من أعوص ما يكون الآن .. ايضا لا يمكن أن نظن أن مشاكل مصر يمكن أن تحل بفتح المجال أمام راس المال الاجنبى ، لأن رأس المال الاجنبى جرب ايضا ، وتجربته الاساسـية هى فى مصر قبل ١٨٨٢ ، وما بعدها ، فكانت هى احتلال مصر . ثم ، بعد ما قامت الثورة ، بكل ما قدمته من ضمانات لراس المـال الاجنبى ،وهى ضمانات كثيرة : كانت ضماناتاقتصادية وسياسية وقانونية لم يقبل رأس المال الاجنبى على مصر الا فى مجال وحيد هو مجال البترول ، وبأرقام خيالية من حيث الضآلة بحيث لم تزد مجموع استثمارات البترول الاجنبية ، فى مصر ، خلال سـنوات الثورة الاولى حتى عام ٦٢ ، عن أربعة ملايين جنيه مصرى . يعنى ، مبالغ ضئيلة جدا اذا قورنت بما استطاعت مصر أن تعبئه من مئات الملايين من الجنيهات للاستثمار فى مصر . وبصفة خاصة — منذ عام ٦٠ فى الخطة الخمسية الأولى وما بعدها حتى الآن —

نجد أن الرقم الذى قدمه راس المال الاجنبى طوال سنوات الثورة الاولى رقم هزيل ، ويمكن استبعاده بغير ان يؤثر فى تاريخ مصر ومستقبلها . من هنا ، نجد أن تجربتنا مع راس المال الاجنبى هى تجربة بائسة لانه لا يريد أن ياتى . لماذا ؟ لأن رأس المال الاجنبى يجب أن يأتى بشروطه هو ، وبالظروف التى تضمن له أن يحقق الربح الاقصى . وهى ظروف تتضمن السيطرة . فاذا لم تتحقق له السيطرة فلماذا ياتى ؟ واذا لم يتحقق له الربح الوفير فلماذا يأتى ؟ ! من هنا ، يمكن أن تأتى رؤوس اموال اجنبية الى مصر ، لكن بشروط سيطرة وشروط الربح الاقصى الذى تضمنه لنفسها . وهذا هو الامر الذى حاولت رؤوس الاموال أن تنتهجه خلال السنوات الماضية فى مصر .. خلال السنوات الماضية ، ارادت أن توهمنا بأن حل مشاكل مصر يتم بالتفاهم مع الغرب : سياسيا ، مع أمريكا ، لتحل المشكلة مع اسرائيل ، واقتصاديا : بأن راس المال الاجنبى يحل مشاكل التنمية المصرية . هذا الحل حاولوا فرضه منذ سنوات ، وكانت هناك مقاومة شديدة له .وفى السنةالاخيرة، تم القبول جزئيا بوجهة النظر هذه وهى أن رأس المال الأجنبى قادر على حل مشاكل التنمية فى مصر . راس المال الاجنبى لن يأتى الى مصر الا فى المجالات التى تضمن له السيطرة والربح الاقصى . ولذلك ، هى مجالات محدودة . وهى مجالات ، هو نفسه ، متخل عنها فى بلاده . مثلا : اى صناعات ملوثة للبيئة متخل عنها ، فى بلاده ، يريد أن يصنعها فى البلاد النامية المستعمرة أو شبه المستعمرة . ثم ، أى صناعات تحتاج ليد عاملة وفيرة ورخيصة متخل عنها ، فى بلاده يريد أن يقيمها فى بلادنا ، مثل : تجميع السيارات وتجميع الراديوهات والترانزستورات ، عمليات تجميع لا نكتسب منها خبرة كبيرة ، وتغرق السوق بسلع استهلاكية . فهذه ليست تنمية مصر ، ولا حل مشاكل الفقراء . كذلك ، هو مستعد أن يتخلى عن الصناعات التى تتطلب تكنولوجيا بسيطة ولا تحتاج لخبرة ومعرفة ضخمة . وبالتالى ، من الممكن أن تكون هناك صناعات ، من هذا النوع ، لا تشكل تنمية مصر ولا مستقبل مصر . مستقبل مصر يتشكل بعملية تنمية مخططة فيها أولويات ، محددة سلفا ، وموضوعة جميعا فى اطار تخطيط اجتماعى معين هو تخطيط لمصلحة الاغلبية الساحقة من المصريين ، وهم اناس فقراء . من هنا نجد ، أن صورة مصر فى المستقبل انما يجب أن

تستشرف من واقع مصر الفكرى كما حددته مواثيقها ، ومن واقعها الاقتصادى والسياسى ، كما حدث فعلا ، واصبح مصر اليوم . النتائج التى يمكن أن تبنى على حالة مصر ، كما هى ، وكما افضت اليها الثورة ، بعد اكثر من عشرين سنة ، نتائج ليس لها الا المنهج الاشتراكى . وهى نتائج يمكن أن تأخذ فى الاعتبار كل القدرات المصرية . وايضا تأخذ فى الاعتبار البعد العربى . والعرب ، الآن، مشرفون هم ، ايضا ، على التحولات الاشتراكية . فالتحولات الاشتراكية ليستمسألة مصرية فقط انما هىايضا مسألة عربية . وايضا ، فيها البعد العالمى ، لان العالم اليوم القوة الحيوية فيه التى تنمو باضطراد هى القوة الاشتراكية . القوة الاشتراكية .. القوة الرأسمالية تنمو ، لكنها تنمو بمشاكل وبأزمات ومآلها أن تتدهور .. أما القوة الاساسية التى تنمو باضطراد وبمعدلات مذهلة للنمو هى العالم الاشتراكى . من هنا الافق الاشتراكى المصرى يربط مصر حتما بالعرب وبالعالم التقدمى وشكرا ...

■ **أحمد عباس صالح :**

فى الواقع بعد العرض الجميل والمنظم والرائع للزملاء وما قاله ــ اخيرا ــ د. **فؤاد مرسى** ، يبدو انه ليست هناك اضافة حقيقية ولكنى سأكمل ما كنت اتوقع أن يكمله الدكتور **فؤاد مرسى** فى شكل اتمام عملية النمو التى نقف عندها الآن فى سنة ٧٥ .. وانى أوافقه تماما على أن ننظر الى المستقبل من خلالالواقع والظروفالقائمة. ففيما يختص بالوضع السياسى ، وهى المشكلة التى يحاول أن يتسلل من خلالها الرجعيون والاستعمار لقلب ثورة ٢٣ يوليو ونتائجها ، واعادة مصر الى الاطار الاستعمارى السابق ، نجد أن العيوب القائمة التى مررنا بها ، فى الفترة الماضية ، انما تتصل بالتنظيم السياسى أكثر من اتصالها باى شىء آخر . واذا كان ثمة استشراف للمستقبل ، على الاسس القائمة ، فينبغى أن يوضع الاساس فى التنظيم الجماهيرى ، وهو تنظيم الاتحاد الاشتراكى . ونحن نعلم أنه قد عرضت مذكرات وابحاث خاصة بتطويره ، ولكن لم نتوصل الى نتائج ايجابية . انما كانت تلف وتدور لتبتعد عن الاصلاح الحقيقى . لأن كثيرا من القوى القائمة

محليا وعربيا تريد هدم النظام القائم هدما تاما ، واحلال نظام آخر محله . اذن ، فنقطة الانطلاق فى استشراف المستقبل هى النظر فى التنظيم السياسى القائم ، وهو الاتحاد الاشتراكى،واعادة تصحيحه ، فالاتحاد الاشتراكى القائم يضم خمس فئات كما تسمى.

■ **لطفى الخولى :**

مفروض انه يضم .. هذا أكثر دقة على ما اعتقد .

■ **احمد عباس صالح :**

نعم ، مفروض انه يضم خمس فئات للعمال والفلاحين بأغلبية لا تقل عن ٥٠ فى المائة . ولكن الحقيقة ، انه ليست هناك سيطرة فكرية لهذه الطبقة الاساسية والتى تمثل أغلبية الشعب المصرى . وبالاضافة الى ذلك ، فان الاتحاد الاشتراكى كان يضم هذه الفئات بشكل فئوى ، وليس بشكل سياسى . فالمفروض ، ان طبقة العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين لها تصور فكرى ، ونظرية ومنهج . وأنه ينضم ، الى هذا الفكر أو هذا المنهج ،كل من يعتقد انهالطريق الصحيح للتطور الاجتماعى والتقدم الاجتماعى . ولكن الذى كان يحدث هو ضم العمال والفلاحين باعتبارهم عمالا وفلاحين، وبشكل تنظيمى ، أى كفئة ، وليس باعتبارهم اصحاب وجهة نظر أو منهج أو برنامج . ينبغى ، اذن ، ان يطرح فى الاتحاد الاشتراكى التطور السياسى الذى يعبر عن مصالح وفهم طبقات العمال والفلاحين . وهو بطبيعة الحال كما ورد فى الميثاق : الاشتراكية العلمية . وبالتالى ، هذا يترتب عليه أن تنشأ أمانة على الاساس السياسى ، للعمال والفلاحين تنتخب انتخابا حرا ، وبشكل تنظيمى . وهذه الأمانة يكون لها كل السلطات التى تمنح لأى حزب عمالى يدين بالفكر والنظرية الاشتراكية . وبالتالى ، ، يتبع هذا أن تصدر هذه الامانة صحفها وان تعبر عن نفسها وتصوت فى المؤسسات البرلمانية . وان يكون لها دور فى القرارات باعتبارها الاغلبية الساحقة لهذا المجتمع . اذن ، نحن نطالب أن يكون المستقبل هو

تكوين امانة . وهى ممكن أن تكون تسـمية للحـزب العمـالى الاشتراكى الذى يمكن أن ينشأ داخل التجمع الوطنى حتى فى اطار الاتحاد الاشتراكى ، كما هو مطروح حاليا .

من الممكن ايضا ، أن نتقبل تصور قيام حزب آخر لما يسـمى بالرأسمالية الوطنية . وكما قال د. **فؤاد مرسى** محتمل أن يكون للرأسمالية الوطنية دور فى عملية التنمية الآن تحت اطار الخطة والتوجيه العام الذى توجهه الدولة فى تخطيطها الاقتصـادى . ويكون — أيضا — لهذه الامانة تجمعها الفكرى السياسى ، وليس التجمع الفئوى المزعوم الموجود الآن . كما أن من حقها ، ايضا ، ان تصدر صحافتها ، وان تمثل نفسها فى المؤسسات الدستورية كالبرلمان وغيره ، وتشترك فى اصدار القرارات .

واذا كان ثمة قوى أخرى — وانا لا اكاد أرى فى التقسيم الواقعى اى قوى أخرى — فانه يكون لها ، ايضا ، الامانة التى تريدها . ومن مجموع هذه الامانات ، وحسب عدد التمثيل ، تتكون اللجنة المركزية من هذا التحالف ، وبطبيعة الحال . أما فيما يتعلق بالتصويت على اى قرار أو على موقف فيكون بالأغلبية . وهذا معناه أن الاغلبية الساحقة التى توجه التطور والحركة ، فى مصر ، هى لقوى العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين .

أما ما يحدث من تهرب من هذا الوضع ، وتعمية عليه ، فهو فى الواقع يراد به تجنب المواثيق التى ذكرها د. **فؤاد مرسى** ، والتى يتضح منها ، تماما ، ان الطـريق الحقيقى والطبيعى لمصر ، ان يتحول التحالف من مرحلة نظرية أو مفترضة الى تحـالف واقعى وحقيقى . هذا هو الجانب السـياسى فى التشـكيل أو التنظيم الجماهيرى .

يأتى ، بعد ذلك ، البعد العربى . واعتقد انه بعد هام جدا ، ليس فقط من باب التكامل الاقتصادى ، وغيره من الابواب الهامة التى ذكرت قبل ذلك ، انما اعتقد أن الرجعية المصرية التى تحاول قلب نظام الحكم الحالى ليست قادرة وحدها على أن تقوم بهذا العمـل .

■ **لطفى الخولى :**

هل قلت أن الرجعية المصرية تريد أن تقلب نظام الحكم الحالى؟

■ **أحمد عباس صالح :**

نعم ، الرجعية الحالية التى تريد أن تقوض الطريق غير الرأسمالى للتحول الى الاشتراكية .

■ **لطفى الخولى :**

هل يعنى ذلك أنها تعتبر ما هو قائم غير موات وغير آمن بالنسبة لهـا ؟

■ **أحمد عباس صالح :**

تعتبر الرجعية العربية ما هو قائم معاديا لمصالحها ، وتريد أن تعود الى ما يمكن أن يسمى بالليبرالية — بمعناها العلمى — حيث تشمل : الفكر الاقتصادى والحرية الاقتصادية وحق الملكية كحق مقدس الى آخر هذه الحقوق المعروفة عن الليبرالية .

■ **لطيفة الزيات :**

حكاية الليبرالية هذه خطيرة جدا . لأن الليبرالية — هنا فى مصر — كما بدا من المناقشات التى دارت فى الاتحاد الاشتراكى تعنى قيام أحزاب للطبقات المستغلة وحرمان للطبقات الكادحة من قيام احزاب .

■ **أحمد عباس صالح :**

أنا ، فى الواقع ، أتهم الرجعية المصرية بأنها تحاول قلب نظام الحكم الحالى . وهو أمر حقيقى وواضح تماما أمام جميع الناس .. ولكن بعد عشرين سنة من الثورة ، يبدو أن هذه القوى المحلية اضعف من أن تقوم بهذا الدور وحدها .

الى جانب ما تقدم ، تصادف أن جدت ظروف تاريخية تتمثل فى تكون وتكدس رأس مال عربى ناتج عن عائدات البترول . وان هذا المال العربى ـ بطبيعة الحال ـ لابد أن يبحث له عن سيادة. وحيث يكون المال تكون السيادة . هذا المال العربى ، نتيجة الضغوط الخارجية ، والظروف الخارجية ، يريد ان يجد له استثمارا آمنا فى المنطقة العربية تحت شروطه الخاصة .

وعلى الرغم من الالحاح الكثير ، ورغم قوانين الانفتاح ، ورغم اعفاء الاستثمار الاجنبى من تطبيق عدد من نظم القطاع العام ـ فيما يتعلق بحقوق العمال ـ فان هذا الراسمال لم يتقدم ، الى الآن ، خطوة ، مما يدل على أن شرطه الجازم والقاطع هو تغيير النظم الحالية .

وبالنسبة للتصور القائم للمستقبل ـ فيما لو تم ـ فان هذا التنظيم السياسى ، لابد أن يكون له امتداد وائتلاف مع القوى الاجتماعية المماثلة فى الوطن العربى ، وهو امتداد يبدو انه قائم فعلا ، بشكل أو بآخر . انك تجد تلاقيا بين المفكرين أو الثوريين المصريين . وتجد هذا التلاقى ، ايضا ، فى بعض البلاد العربية التى حدثت فيها تحولات أو تطورات قريبة الى الاشتراكية : مثل كثير من البلاد العربية ذات الطابع التقدمى الحالى . وايضا ، تجد هذا فى التشكيلات السياسية فى الدول للمحافظة . أعنى بهذا ، انه لا يكفى أن يكون لمصر تنظيم سياسى محلى ـ فقط ـ انما ايضا ينبغى أن تكون له امتداداته العربية ، باعتبار أن التحولات فى مصر هى تحولات شاملة للعالم العربى كله وليست شاملة لمصر ، وانه لا مجال للتقدم الاقتصادى خارج اطار الوحدة العربية . وكما قال **الدكتور عبد العظيم أنيس** فنحن نحتاج فى الحد الادنى لـ ٧٠٠٠ مليون جنيه ، وزاد الاستاذ **لطفى الخولى** فجعلها ١٠٠٠٠ . وانا اعتقد أنه لا وسيلة للتنمية الاقتصاديةالحقيقية دون وحدة عربية . وانه لابد أن يكون للثورة المصرية بعدها العربى واعتبار هذه الوحدة حقيقة مطلقة ، واعتبارها ايضا ، فى صالح الشعب العربى المستغل فى أى بلد عربى يقع فيه استغلال ويحتاج الى تنمية اقتصادية . وكان تاريخ ثورة ٢٣ يوليو يؤيد ويؤكد هذا البعد العربى . ولعب الجيش المصرى دورا فى اليمن . ولعبت

السياسة المصرية دورها فى تأكيد الثورة فى العـــراق . ولعبت دورها فى الجزائر . ولعبت دورها فى كل المنطقة . فهذا ليس كلاما جديدا اذن . لابد أن نتوقع فى المستقبل أن الحركة الثورية المصرية هى حركة ثورية عربية — فى نفس الوقت — لضرورات اقتصادية وتاريخية وقومية ايضا . هذه مجمل الصورة التى اتخيلها للمستقبل وشكرا .

■ **لطفى الخولى :**

الآن يبدو أن جميع المشتركين فى الندوة ابدوا تصورهم للمستقبل فيما عدا الشباب ، لا اعرف لماذا لم يحضروا هذه الجلسة ؟

واذا شئنا أن نرسم الصورة ، حتى نبدأ فى الجلسة القادمة فى مناقشة التجربة ، فانه يمكن القول بان هناك نقاط اتفاق ونقاط خلاف وضحت خلال الحوار ، أجيز لنفسى تحديدها على النحـــو التـالى :

نقاط الاتفاق : من غير المتصور ان هناك مستقبلا لمصر دون أن تكون جزءا عضويا من حركة التقدم للعـــالم العـــربى ككل . وبالتالى ، هذه الرابطة التاريخية العضوية المصرية ، على جميع المستويات ، تشكل مسارا أساسيا من مسار التجربة المصيرية . فالقضية المصرية قضية عربية ، والقضية العربية بما فيها القضية الفلسطينية هى قضية مصرية . هذه نقطـــة لا أعتقـــد أن بين الموجودين خلاف شأنها .

بالنسبة للمحيط الدولى ، هناك ايضا اتفاق على أن حـــركة التقدم ، فى مصر ، نحو المستقبل هى جزء من حركة التحرر العربى والعالمى ، وبالتالى ، هى مرتبطة بحركة التقدم للعالم الاشتراكى وعلى أساس من الواقع والتحديات التى تعانيها البلاد ، الآن ، وفى المستقبل ، سواء فى التنمية المستقلة ، أو فى مواجهة الامبريالية والصهيونية ، هناك اكتشاف لحقيقة ثابتة هى أن الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية هى أكبر الاصدقاء . وان هذا لا يعنى أن نقف

موقف المعاداة من الشعوب فى الغرب ، لانه تقف معنا ، بالفعل ، كل القوى الديموقراطيه وانتقدميه هناك ، بما فيها الشعب الامريكى ، وبما فيها شعوب أوربا الغربية .

أما الخلاف ، فى الحقيقة ، فهو حول ما سمى بالنموذجين للتطوير فى مصر : النموذج الليبرالى والنموذج الاشتراكى . وهنا نجد تصورين مطروحين فى الندوة : التصور الاول مؤداه انه نتيجة الظروف الحالية ، نتيجة ما تعانيه مصر من أزمات اقتصادية ، ومن أزمة فى القضية الوطنية ، ومن تعقد الخريطة الطبقية و .. و .. الخ هناك ، من يدعو لنظام ليبرالى يتيح الحرية لجميع الطبقات ، بما فيها الطبقات الشعبية لتكوين احزابها . وانه يجب التفريق — كما قال **استاذنا توفيق الحكيم** — بين نوعين من الليبراليين : ليبراليون ، من الممكن ان يتجهوا نحو انتقدم ، ونحو اليسار ، وفى الواقع ، هم يقصدون الحريات السياسية والديموقراطية ، مع عدم مصادرة التقدم الاقتصادى والاجتماعى نحو الاشتراكية . وهناك ، ليبراليون يمينيون متحجرون متخلفون يرفعون راية الليبرالية لضرب القوى الشعبية ، ولضرب الاتجاه نحو الاشتراكية. هذا التصور يرى أن هذا هو الاسلوب الواقعى لتخطى هذهالمرحلة المؤقتة من تاريخ مصر .

التصور الآخر ، يرى انه لا مفر من التجربة ذات الافاق الاشتراكية ، وان العودة الى النظام الليبرالى من جديد ، تحت أى شعارات ، هو تكرار لتجارب قد فشلت — أو على الاقل — أنهت مهماتها التاريخية ، ولم يعد من الممكن تكرارها . وانه فى هذا ، نحن ننطلق ليس من مواقع ايديولوجية مطبقة كالماركسية أو .. أو .. الخ وانما من واقع التجربة المصرية نفسها ومن مواثيقها التى هى « الميثاق » « وبرنامج العمل الوطنى » و .. و .. الخ التى أخذت بمنهج الاشتراكية العلمية علىاساسالظروف المصرية. وان هذا يعنى ضرورة وجود ديموقراطية . وقضية الديموقراطية أو قضية السلطة هى قضية ديموقراطية وسلطة قوى التحالف الوطنى التقدمى من أجل المسيرة الاشتراكية . وهذه النقطة التى هى المرحلة الانتقالية ، هى ، كما ظهر ، موضع خلاف يجب أن يوضع موضع مناقشة معمقة وصريحة .

وعند هذا ، تختم هذه الجلسة ، الا اذا كان هناك من يريد أن يضيف نقطة اتفاق أو خلاف أخرى .

■ **توفيق الحكيم :**

اريد اضافة نقطة واحدة فقط . أن مصر — حتى اليوم — لم تجرب تجربة صحيحة : فلم يكن عندنا ليبرالية سليمة ولا اشتراكية سليمة . ولذلك عندما نقول انه مررنا من النظـــام الليبرالى الى النظام الاشتراكى فالواقع انه لم تكن ليبرالية حقيقية .لأنالليبرالية الحقيقية تسمح بوجود حزب يمثل الطبقـــات الكادحـــة . ولكن ليبراليتنا قبل الثورة كانت ليبرالية ملاك . بمعنى ، أن الاحزاب التى تحكم هى احزاب اصحاب المصالح وأصحاب الاعمال ويمثلون الملاك . فاذن ، فلو انها كانت ليبرالية حقيقية ، كما حدث فى أوربا لكان هناك ــ على الاقل ــ حزب يأتى الى الحكم ، أو يتحد فى وزارة ائتلافية ، ويكون ممثلا لعمال وفلاحـــين . اذن هى كانت ليبرالية ناقصة ، واذن نحن لم نجرب الليبرالية الصحيحة الكاملة .

بعد ذلك ، انتقلنا الى ثورة ٥٢ ، والقول انها نقلتنا من الليبرالية الى الاشتراكية هذه ...

■ **لطفى الخولى :**

لم يقل احد انها اشتراكية .. كل ما فى الامر انها مهدت ...

■ **توفيق الحكيم :**

نعم مهدت ، لكن أضيف أنها لم تمهد فقط لكنها لحمت اشياء فى اشياء ، بما يمكن أن نسميه **الاشتراسمالية** ، بمعنـى انك أتيت بمبادىء جميـلة جدا والدكتـــور **فؤاد مرسى** كان يعـــدد بنـــود الاشتراكية .

■ **فؤاد مرسى :**

الانجازات ...

■ **توفيق الحكيم :**

الانجازات . انا حقيقة دهشت هذا شىء عظيم جدا ! ولكن اين النتيجة ؟ . عندما نقرأ « الميثاق » تجد ميثاقا عظيما جدا . وكلام فى الاشتراكية كلام عظيم .. اين النتيجة ؟ لو كان هـذا صحيحا لكنا تقدمنا تقدما عظيما . لكن ما حدث غير ذلك . انت وضعت على الورق — وما اسهل وما تصاغ كتب ، ومواثيق ومؤلفات ، وخطب من المنابر — وبعد ذلك نرسم نظاما اشتراكيا . هذا النظام الاشتراكى المرسوم على الورق تسلمه مثلا لمهندس أو نجار لكى يصوغ منه بناء ، فاذا به يعطينى عمارة ، مثل عمارة هذا المقاول المعروف الذى ظهر أنه أولا مقاول رأسمالى ، مستغل ، لص ، فسرق . والذى حدث انك سلمت الاشتراكية — فى التطبيق — الى قطاع عام . هذا القطاع العام ليس عنده أبدا أى روح اشتراكية . أى انك سلمت الاشتراكية لغير اشتراكيين . سلمت الاشتراكيـة لرأسماليين ، فى ضميرهم ، وفى تربيتهم ، وفى تكوينهم . فاذن ، وجدنا عمارة — كعمارة هذا المقاول كلها مغشوشة من الداخل . وبعد ذلك تجد الكلام جميلا أمام الناس وأمام العالم : كان يقال « نحن عندنا الاصلاح الزراعى الذى أقتبسته كوبا » وعندنا .. الخ .. الخ . ثم تذهب الى الريف فتجد — فعلا — ملاكا نزعت ملكيتهم ، وبعد ذلك تجد مظاهر استعراضية جميلة جدا . وبعـد ذلك مدارس . ما الذى تعلمه الناس ؟ التعليم فى حالة يرثى لها . تجد عندنا وزارة الثقافة ، وقطاع عام ، فى كذا ، ثم تجد أن مستوى الثقافة فى العشرينات ، والثلاثينات — عندما لم يكن أحد يقـوم بالتثقيف غير الاقلام الحرة فقط ، وكانت الحكومة فى واد والعقول المستنيرة فى واد آخر — كانت هناك فعلا نتائج . اذن ، انت سلمت الاشتراكية — كنظام مرسوم على الورق الجميل — الى المقـاول الذى بنى العمارة « اياها » وبعد هذا سلمها الى ناس لا يعرفون الاشتراكية فعلا ، ولا يمكن انهم ينفذوها ..

■ **لطفى الخولى :**

لذلك نقول : ان هذه احدى السلبيات .

■ **توفيق الحكيم :**

فعلا ، فاذا اتفقنا على صورة للمستقبل ، نحن مقدمون على بنائها ، ثم اتفقنا ان النظام الاشتراكي السليم هو المطلب ، لأن بلدنا لا تستطيع ان تتحمل استغلال الطبقات الكادحة اكثر من ذلك ، بالاضافة الى أن الطبقات الكادحة ستستمر فى هذا البناء وهى التى ستبنى المستقبل ، اقول اذا اتفقنا على هذا ، فان المستقبل ، اذن ، هو للاشتراكية ولكن .. اذا كنا نقول اشتراكية ٥٢ وثورة ٥٢ سنخيب امل جماهير كثيرة . ولذلك يجب أن تحسم ونكون واضحين ، لا عاطفيين ، ولا مجاملين . نقول : انه كان فعلا هنا اتجاه اشتراكي ، نوايا اشتراكية سليمة بدليل اننا رحبنا وصفقنا لثورة ٥٢ . والا فان الناس ستقول لى : ما الذى اسكتك لغاية ٦٧ . ان الذى اسكتنى هو اننى رأيت فعلا تحولا فى النوايا. ورأيت بعض الانجازات ، وقامت اشياء لمسناها بايدينا . لكنها انحرفت بعد ذلك . انها وقعت فى يد المنفذين الذين ليس عندهم أى فكرة الا أن يستفيدوا من هذا النظام . الى أن رأينا القطاع العام كان يسلم نفسه لقطاع خاص مستتر يأتى له بالارباح ، ثم توضع هذه الارباح فى التقارير السنوية على انها ارباح القطاع العام . فاذن العملية ، فى المستقبل ، تحتاج الى تطبيق سليم للاشتراكية .

■ **لطفى الخولى :**

تحتاج الى معالجة التناقض بين القول والفعل .

■ **توفيق الحكيم :**

« بالضبط » فيما يتعلق بمسألة الانفتاح نريد ان ندرسها . الانفتاح . انا اتصوره كما يلى :

لقد استنفذنا كل ثروة البلد ، يعنى ان كل ما فى البلد من نقود ومال لعمل تنمية غير كاف . فلابد من معاونة راس المال الاجنبى. ما يشجعنا ، على هذا ، ما وقع فى الاتحـــاد الســـوفيتى والدول الاشتراكية . وجدوا أن عندهم كنوزا كثيرة . فاما أن يتركوها ، واما أن يتعاونوا مع رأس مال أجنبى ، دون المســـاس بالنظـــام الداخلى . لأن كل ما سيأتى من هذا الانفتاح أو هذا التعـــاون سيرفع من مستوى الطبقات الكادحة الى مستوى عظيم جـــدا . فاذن ، هذه عملية مفيدة لنمو الاشتراكية والتقدم الى الشيوعية باستثمار كنوزهم . والا فسوف يبقى الاتحاد السوفيتى على خطأ. وسيبقى **بريجنيف** على نظرية خاطئة . لكن الواقع انهم ســـاروا على نظرية صحيحة ، وهى التعـــاون مع الراســـمال الاجنبى فى استخراج كنوز البلد ، بدلا من أن تظل معطلة . لأن راس المـــال المحدود الموجود فى الاتحاد السوفيتى ، أو فى مصر ، لا يقفز بنا قفزة كبيرة فى التنمية فلابد من هذا مع الفارق طبعا .لكن ماأخشاه هو انه اذا حدث هذا الانفتاح ستشـعر بان النتيجـــة دخـــلت فى جيوب ناس نصف مليونيرات والشعب لا يزال هو الشـــعب . أخشى ــ على الاقل ــ أن يدخل فيهم الاشـــتراكيون المزيفون فى القطاع العام ، الذين يقولون نعم : نريد الانفتاح . ثم تراهم قد ذهبوا ليأخذوا عمولة بنصف مليون جنيه ويثرون على حســـاب عمليات الانفتاح . فاذن ، مسألة الانفتاح عندنا ــ مثل الاشتراكية ــ جميلة على الورق . وبعد ذلك تنقلب الى مسائل بهذا الشكل . الانفتاح الذى جعل د. **فؤاد مرسى** يتخوف من انه اذا تم فعلا ، بهذه الطريقة فسيكون انفتاحا على الطريقة الراسمالية ، وليس انفتاحا على الطريقة الاشتراكية ، فى البلاد الاشتراكية المتأصلة . فاذن ، يتحتم أن نعالج كل مسألة على اساس طريقـــة التنفيذ . والتطبيق على اساس الفكرة الرئيسية .

■ **لطفى الخولى :**

هذا صحيح .

■ **توفيق الحكيم :**

اذن ، الفكرة الرئيسية ، فى كل شىء كانت صحيحة . والواقع

ان الذى بهرنى فى ثورة ٥٢ وفى **عبد الناصر** هى النوايا واللافتات . ولم اتنبه — الا اخيرا — الى انه التطبيق .. لقد كنت اسأل الفلاحين ، عندنا ، فى القرية فاجد التطبيق سيئا جدا ، وان الحاكم بأمره ، هناك ، لايزال هو الموظف .. الموظف يبيع السماد فى السوق السوداء .. الخ . باختصار يجب أن نضع فى الاعتبار ، فى المستقبل ، لا النظرية البراقة ، بل من الذى يطبق ، ومن الذى سيراقب .. أن النظام الاشتراكى السليم هو الذى سيراقب هذا .

■ **لطفى الخولى :**

التجربة تمت بدون اشتراكيين ، بل على العكس ، ضد الاشتراكيين احيانا . هذا هو العيب الجوهرى . لكن أرجو ، مرة أخرى ، أن نلتزم بجدول الاعمال . ونحن الآن نحدد نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف فحسب .

■ **لطيفة الزيات :**

تعليق على تحديدات الاستاذ **لطفى الخولى** فى النقطة الاخيرة التى يقول فيها أن هناك اختلافا فى الصيغة . أود أن أوضح انه قد حدث التباس فى طريقة العرض بين استشراف المستقبل ، وبين البدء من النقطة الزمنية الراهنة . فبعض الزملاء التزم باستشراف المستقبل ، كما هو مطلوب فى مدى عشرين سنة — وكما اتفقنا — وبعض الزملاء فضل أن يبدأ بالنقطة الزمنية الحالية التى هى نقطة ٧٥ .

■ **لطفى الخولى :**

وبالتالى .. ؟

■ **لطيفة الزيات :**

وبالتالى ، ارجو الفصل بين النقطتين . لأن بعض الزملاء الذين قالوا اننا نبدأ من الآن ، قد يصلون الي نفس النتيجة التى يصل اليها الزملاء الذين قيموا العشرين سنة الماضية ، فلا يكون هناك خلاف بينهم .

■ **لطفى الخولى :**

لا بأس من وجود خلاف . لماذا نصادره ؟

■ **لطيفة الزيات :**

انا لا اصادر . لكن ، انت قلت الخلاف يبقى نقطة نقاش فى الجلسة القادمة .

■ **لطفى الخولى :**

الخلاف يجب الا نخفيه . ولكن نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف ستناقش عند مناقشة المسألتين القادمتين فى جدول الاعمال النقطة الاولى : هى مناقشة التجربة ، اى فتح الملف الحقيقى للتجربة . ثم مسار التجربة بعد وفاة **عبد الناصر** حتى الآن .. ثم سنعود ، بعد كل هذه الحصيلة ، الى المستقبل ، من جديد ، بطريقة اكثر عمقا .

من الواضح ، من عرض استاذنا **توفيق الحكيم** ، انه يقول : انه فى المستقبل القريب ــ والمستقبل القريب ممكن يكون عشر سنوات وعشرين سنة ــ هو يرى ، انه من الممكن أن يكون هنــاك طريق ليبرالى يفصل ما بين الممارسة السياسية والديموقراطية وما بين التطور الاقتصادى القائم فى المجتمع نحو الاشتراكية . وبالتالى ، هو يقول : انه من الممكن أن توجد ليبرالية للجميع ، بما فيهــا القوى الاشتراكية وانها تكون حزبها و .. و .. الخ . أن تستمر فى نفس الوقت .

■ **لطيفة الزيات :**

أنا لا أختلف حول هذا ، انما النقطة التى أختلف عليها هى : هل هو تحالف مع بقاء الاتحاد الاشتراكى على ما هو عليه ؟

■ **لطفى الخولى :**

هذه قضية أخرى وتفاصيل فى المناقشة .

■ **توفيق الحكيم :**

الاستاذ **لطفى الخولى** لخص تلخيصا جيدا الموضوع . وفيما يختص بنظام الحكم الليبرالى أو غير الليبرالى ، هذا سيكون محل مناقشة . لماذا ؟ نريد أن نصل الى حزب اشتراكى قوى .. كيف؟

أمامنا طريقان .. أما عن طريق الليبرالية ، بمعنى ، أنه كما حصل فى فرنسا مثلا — فيها حزب اشتراكى قوى جدا واتفق مع الشيوعيين وكانوا قاب قوسين أو ادنى من الحكم . وأما عن طريق تنظيم أخر .. يعنى ما هو الطريقة التى نصل بها الى التعبير عن الكتلة الاشتراكية .

■ **لطفى الخولى :**

أرجو أن اكرر : اذا كان هناك كلام فى الموضوع أرجو قوله .. كلام فى نقط الاتفاق والاختلاف .

■ **محمد سيد أحمد :**

فى تقديرى أن قضية المستقبل ليس مطروحا فيها قضية الاتحاد الاشتراكى وصيغة الاتحاد الاشتراكى اطلاقا .. المستقبل مطروح بالاحتمالين : اطلاق الاحزاب — على اطلاقها — أو اطلاق الاحزاب فى داخل جبهة وطنية هذه هى المشكلة ، وهذه نقطة مهمة جدا .

لأن العيب الاساسى الذى كان موجودا فى الماضى ، هـو العيب المتعلق بنظام فوقى ونظام تحتى . سواء فى النظام ، ما قبل ٥٢ ، أو فيما بعد ٥٢ على اعتبار انه كان نظاما فوقيا فى الحالتين . وفى سبيل أن يكتسب النظام نظاما تحتيا ، ولا يكون مجرد شعارات ، وصلنا الى حالة كاريكاتورية ! لقد كان البديل لنظام الفوقى : أما الفوضى الشاملة واما الانقلاب اليمنى وفى الحالتين ، فان هذا معناه طريق أكثر ايلاما فى المستقبل وليس استقرارا . فلا يبقى ، اذن ، امامنا من طريق سوى الطريق الذى ينزل الى تحت . وفى سبيل اننا ننزل الى تحت ، فهى مشكلة احزاب . لأنه ثبت — فى نهاية الامر — أن الاتحاد الاشتراكى ، حتى لو كان صيغة لمجموعه طبقات ، كان فى نهاية الأمر طبقة واحدة محتكرة باسم الطبقات الأخرى . وأن الخلاف الموجود ، الآن ، هـو خـلاف بين فئتين يمينيتين ، فئة وطنية تتمسك بالاتحاد الاشتراكى لتحتكر السلطة ، وفئة أخرى رجعية تطالب بالليبرالية فى سبيل أن يقـوم نوع من الشرعية يسهل عملية الطعن فى الماضى .

■ **لطفى الخولى :**

هل نحن متفقون على ملخص نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف الذى عرضته ؟

(ابدى الجميع موافقتهم) .

شكرا . وبهذا تنتهى الجلسة الثالثة من الحوار .

الجلسة الرابعة

مع فكر الثورة

فتحت الجلسة الرابعة لحوار اليسار المصرى مع توفيق الحكيم ملف تجربة ثورة ٢٣ يوليو فى مساحة زمنية محددة : يوليو ١٩٥٢ — سبتمبر ١٩٧٠ .

* وتركز الحوار ، فى الندوة ، وبصورة رئيسية ، على دراسة وتقييم المنطلقات الفكرية للثورة ولقائدها جمال عبد الناصر ، وذلك من واقع المواثيق الرئيسية التى صدرت فى حياة عبد الناصر وهى :

١ — فلسفة الثورة .

٢ — ميثاق العمل الوطنى .

٣ — بيان ٣٠ مارس .

* ومن خلال مناقشة فكرة الثورة ، طرحت قضايا جديدة بحق :

— ما هى — مثلا — الاضافات التى قدمتها قيادة ثورة يوليو وجمال عبد الناصر ، على المستوى الفكرى ؟ وكيف نقيم هذه الاضافات . ؟

— هل هناك مفهوم محدد « للاشتراكية العلمية » كما تحدث عنها جمال عبد الناصر وكما جاء فى المواثيق ؟ خاصة ، وان عبد الناصر حدد انها ليست « اشتراكية » عربيــة ؟

— لماذا قصر المجهود النظرى والفكرى للثورة — خصوصا منذ منتصف الستينات — عن طرح الحلول للمشاكل التى عرضت لمسيرة الثورة ؟

— نحن نقول « الناصرية » . فهل هناك نظرية ... هل هناك مذهب متكامل ، كما نقول مثلا : الماركسية والوجودية والوضعية المنطقية ؟

* أما فى بداية الندوة ، وقبل مناقشة منطلقاتها الفكرية ، فقد دار الحوار حول المنهج الصحيح فى تقويم الثورة . ذلك أن قضية المنهج ليست ، ولن تكون — من القضايا السهلة ، خصوصا اذا كان الهدف أن تتم دراسة التجربة على أسس موضوعية وعلمية ، لا ذاتية ، ولا مثالية .

■ **لطفى الخــولى :**

فى الثلاث جلسات ، الماضية قدم الاستاذ **توفيق الحكيم** والاستاذ **خالد محيى الدين** كل من وجهــة نظره نوعا من « الفرشـــة » او « الارضية » التاريخية لتكون منطلقا للندوة .

وفى الجلســتين الماضيتين ، قــدم كل منا محاولة لاستشراف المستقبل .

وفى هذه الجلسة ، نرجو أن نفتح ملف التجربة . ووعاء هذا الملف هو ــ على ما أعتقد ــ الفترة من يوليو ١٩٥٢ الى سبتمبر ١٩٧٠ . ومن المفيد أن نتفق على تقسيم زمنى موضوعى حتى لانضيع معالم الصورة مثلا : الفترة من ١٩٥٢ ــ ١٩٥٦ وابرز معالمهــا تأميم قناة السويس . ثــم من ١٩٥٦ ــ ١٩٦١ وهى فترة بداية ما سمى بالاجراءات الاشتراكية أو الاجتماعية .. الخ . ثم من ١٩٦١ ــ ١٩٦٧ ، ثم من ١٩٦٧ الى وفاة عبد الناصر فى ١٩٧٠ . وربما يكون للاخوة المشتركين فى الندوة منهج آخــر فى معالجــة الموضوع . ولكن على أن يتعين عند الأخذ بالمنهــج المقترح أن نتعرض للتطورات الاجتماعية فى الداخل ؛ وما حــدث فى تكوين الابنية التحتية والفوقية . وبالاضافة ، فنحن لن نهمل ، ايضا ، البعد العربى وعلاقته الجدلية مع البعد المصرى ، كما لن نهمــل البعد الدولى ، لنصل ــ فى النهاية ــ الى تحديد مشترك لما هــو الايجابى وما هو السلبى فى التجربة ، إلا اذا كان استاذنا **توفيق الحكيم** عنده تصور آخر لفتح التجربة .

■ **توفيق الحكيم :**

احب أن أوضح الموضوع فى تحديدات نستطيع بها أن نرى ــ بوضوح ــ القضايا المختلطة بعضها ببعض . لانه ، عندما ندين ــ تاريخيا ــ فترة فانه يحدث لبس بين جوهر الفكر لهــذه الثورة وبين ...

■ **لطفى الخــولى :**

لماذا تستخدم كلمة ندين ... تقييم أو تقويم ، لأن كلمة الادانة، منذ البداية ، تعنى انك اصدرت حكما نهائيا ؟

■ **توفيق الحكيم :**

اقول « ندين » لانى اتكلم بلغة الذين يريدون الادانة . ولذلك اردت أن أوضح فكرتى . وسأحاول أن اقدمها الآن بكيفية منظمة بدلا من « الدردشة » حتى أتجنب الاستطراد .

■ **خالد محيى الدين :**

اذا كنا ، بصدد تقيم التجربة الماضية ، فلابد من الالتزام بمنهج . وحقيقة ما حدث ــ هنا فى الندوة ــ اننا توصلنا الى اتفاق كبير حول صورة المستقبل . وتبقى هناك ، بالطبع ، خلافات أرى أنها خلافات بسيطة . وحتى نقييم التجربة لابد أن نطرح هذا السؤال:

الى أى مدى قربتنا التجربة الماضية من هذه الاهداف المستقبلية؟

فاذا كانت التجربة قد أبعدتنا عن هذه الاهداف فاننا نستطيع ــ فى هذه الحالة ــ أن نعرف أين هى نقطة الضعف فيها أو ما هى الجوانب السلبية .

وأعتقد أننا قد اتفقنا على هذا المنهج فى الجلسة الاولى .

■ **لطفى الخــولى :**

ونحن فى الحقيقة قد تعرضنا ، من خلال مناقشة المستقبل ، لكثير من ايجابيات التجربة وسلبياتها .

■ **عبد العظيم انيس :**

ربما كان الافضل أن نركز ــ ابتداء ــ على مناقشة فكر الثورة .

■ **توفيق الحكيم :**

سأحاول أن اقدم هذه الافكار المنظمة فأقول :

اننا قد أصبحنا ، فى حوارنا هذا ، مقتربين من مرحلة فتح ملفات التجربة وبحثها ، بالتعمق والتحديد ، بعد أن انتهينا من مرحلة الفرشة والتمهيد . ثم اننا ، ايضا ، انتهينا من الاتفاق على برنامج البحث ، وهو البداية من المستقبل ، أى تصور البناء المستقبلى لمصر ، وتخطيط صورة المستقبل على ضوء الماضى والحاضر . لأن ما يعطينى صورة تقريبية لاى مستقبل هو وضوح صورة ما تم فى الماضى وما يجرى فى الحاضر . اذ لا يوجد مستقبل قائم فى الهواء . كل هذا بديهى ، واتفقنا عليه . اذن ، لكى نحدد صورة المستقبل ، يجب أن نطرح ، باختصار ووضوح ، جوهر الفكر السياسى والاجتماعى الذى رسب فى الاذهان من الماضى حتى اليوم ، كما ينبغى أن نحدد بداية هذا الماضى . وليكن قيام ثورة ١٩٥٢ ، والتى يفتح ملفها باعتبارها تجربة تاريخية ، لاننا لا نستطيع أن ننكر أن هناك تجربة تاريخية من ١٩٥٢ الى الآن ، أو لأن مصر قبل ذلك التاريخ — وهذا مهم — لم تكن قد حددت رسميا — واركز على كلمة رسميا — أى تفكير سياسى اجتماعى خلاف الاستقلال لمصر والسودان . بل اننا نقول ، انه قبل ١٩٥٢ ، ومن أول عرابى **ومصطفى كامل وسعد زغلول** ١٩١٩ ، تركز الفكر السياسى فى الاستقلال لمصر ، ووحدة وادى النيل ، مصر والسودان ، وبلورة ما هو المصرى الذى يريد أن يستقل عن تركيا وعن الخلافة العثمانية . . كان هذا هو الفكر السائد رسميا ، على الرغم من وجود افكار كثيرة . أما بعد ثورة ١٩٥٢ ، فقد تحدد التفكير السياسى والاجتماعى رسميا فى عبارة **«الحرية والاشتراكية والوحدة »** . ليس معنى ذلك أن هذه الافكار لم تكن موجودة قبل ثورة ١٩٥٢ . لقد كانت موجودة قبلها . كما أن افكار الثورة الفرنسية كانت موجودة قبلها . لكن المطلوب ، هو التبنى الرسمى لهذه الافكار والمبادىء ، فأظن ان هذا هو جوهر ما يسمى بالفكر الناصرى ، وهو : أن هناك مبدأ رسمى فى الدولة ، وهو الحرية والاشتراكية والوحدة . ولست أدرى ، بعد ، هل اليسار المصرى يعترف بوجود ما يسمى بالفكر الناصرى ، أو أنه يعترف — فقط —

بفكر ثورة ١٩٥٢ ، وبأن الفكر الناصرى ما هو الا فكر ثورة ١٩٥٢؟ هذه مسألة فرعية جانبية ، لا ادرى ، أنعطيها أهمية خاصة أو انها مسألة واجبة الحسم للتحديد التاريخى والواقعى ؟ على كل حال ، لا خلاف — فيما اظن — على أن جوهر التفكير السياسى والاجتماعى بمصر — فى العشرين سنة الاخيرة — ومنها انتشر فى كثير من البلاد العربية هو ما يتلخص فى عبارة « الحرية والاشتراكية والوحدة ». كما ان التفكير السياسى والاجتماعى الذى لخص الثورة الفرنسية هو عبارة « الحرية والاخاء والمساواة » . اذ اتفقنا على أن هذا هو جوهر الفكر السياسى والاجتماعى الذى انتشر فى أوروبا والعالم ، بعد الثورة الفرنسية ، وعلى أن « الحرية والاشتراكية والوحدة » هو جوهر الفكر السياسى والاجتماعى الذى رسخ فى مصر ، وانتشر — وسوف ينتشر — فى أكثر البلاد العربية ، فى المستقبل ، فاننا نكون قد حددنا ووضحنا صورة المستقبل ، عندنا ، فى خطها الرئيسى . ويبقى واجبنا ، هناك — فى العمل والبحث — هو دراسة تفصيلات ووسائل تنفيذ هذه المبادىء . والطريق ، من أجل ذلك ، طويل وشاق ، وفيه عراقيل خطيرة . فالثورة الفرنسية — مثلا — عندما نادت بمبادىء « الحرية والاخاء والمساواة » ، لم تكن تدرى انها نادت بأفكار كبيرة جدا تحتاج الى تحديد وصعوبات فى التطبيق والتنفيذ . ولما فشلت فى هذا التحديد والتنفيذ ، لم تجد الجماهير ما كانت تنتظره من نتائج هذه « الحرية والاخاء والمساواة » ، ووجدت أن ما تولد من هذه المبادىء النبيلة العظيمة هو طبقة جديدة هى البورجوازية ، حلت محل الارستقراطية ، وامتلكت قوة خطيرة جديدة بازدهار الصناعة الكبرى فسيطرت بها على أفكار الجماهير بأشد مما كانت تسيطر الارستقراطية بسلطة الدم الازرق . واذا « بالحرية والاخاء والمساواة » مجرد كلمات جميلة لم تقض على الظلم الاجتماعى ولا على انعدام المساواة والاخاء . وادى هذا الفشل الى ضرورة (قيام) ثورة أخرى ، فكانت الثورة الروسية . كذلك الحال : صورة المستقبل ايضا ، عندنا ، اذا لم نحسن دراسة هذه المبادىء « الحرية والاشتراكية والوحدة » . فكلمة الحرية يجب أن تحدد من الآن . ما هو المطلوب منها ؟ هل هى الحرية الفردية ؟ أم الاجتماعية ؟ أو الاقتصادية أو السياسية ؟ وما الذى تم حتى الآن فى العشرين سنة الماضية فى تطبيق مثل هذه الحرية ؟ وكذلك الاشتراكية ، وما الذى نجح والذى اخفق فى تطبيقها ؟

وهل ستولد — هى ايضا — طبقة جديدة تتستر باسمها ، لتكرر نوعا من الطبقات الراسمالية القديمة ؟ وهل تكون اشتراكية فوقية أو تحتية .. الخ هذه المسائل . و « الوحدة » ما مدى امكان تحقيقها ؟ مع مراعاة اختلاف العقائد والمناهج والتقاليد والتطور الاجتماعى والتاريخى لكل دولة وشعب ، وهل المقصود وحدة اندماجية ، أو وحدة تكاملية ؟ اقصد اقتصاديا وسياسيا كل ذلك يجب أن يدرس تفصيلا . وليس أخطر من المبادىء اذا لم تدرس دراسة جدية . وهذا هو خطر البرامج أو الخطوط والانجاهات الفكرية عندما تطلق فى الهواء ، بدون تحديدات ، فتنقلب الى شعارات تستعمل كلاميا وسياسيا فى الوقت الذى تطبقها فيه الجماهير ، ويطالبون بتنفيذها ويراقبون نتائج هذا التطبيق والتنفيذ. وهذا ما جعلنا ننقد ثورة ١٩٥٢ ، أو الفكر الناصرى ، عندما بدأنا نقارن بين مبدأ وبين تطبيق ، ونكتشف أن المبدأ انقلب شعارا فى حين اننا كنا متحمسين — بالأخص انا — عندما كانت الثورة وعبد الناصر تقوم بكل تواضع بانجازات دون أن تقرنها بشعارات . كان قبل أن يتحدث عن شعارات الوحدة والاشتراكية ، كنا نجده سبق الى تحديد الملكية والاصلاح الزراعي . كل هذا وكنا نجد انه ينفذ . ولكن عندما حددت الثورة فى مبادىء « الوحدة والاشتراكية » ، وابتدأنا نقارن بين المبادىء الجميلة جدا وبين تطبيقاتها ، هنا ، بدأنا نشعر بشىء من بعض خيبة أمل أو بعض الترقب من انتظار ...

■ **لطفى الخولى :**

هذا جاء بعد شعار « الاتحاد والنظام والعمل » .

■ **توفيق الحكيم :**

لا .. هذا الشعار لا نستطيع أن نسميه فلسفة . على كل حال ، كلمة النظام هذه ، فاكر اننى قلتها فى « شجرة الحكم » حيث ذكرت اننى أترقب ثورة مباركة تقوم على النظام . لكن كلمة « النظام » ، فى الشعار الذى تحدث عنه الاستاذ **لطفى** ، هى مجرد آمال فى التنفيذ وليست فلسفة . بدليل أنك عندما تطرح كلمة

الحرية ، ستجد انها تحتاج الى كتاب يوضح مدلولهـا وما المراد منها . وكذلك كلمات الاشتراكية والوحده ، فانهـا تحتـاج الى دراسات طويلة . وأعـود الى حديثى فأقـول : كانت الثـورة (وعبد الناصر) تقوم — بكل تواضع — بانجازات دون أن تقرنهـا بشعارات . لكن أصبحنا نطلق شعارا ضخما تتعلق به احـلامنا ثم ما نلبث أن نكتشف أن هناك فرقا شاسعا بين الكلام والعمل ، وبين الحلم الجميل وبين الواقع المؤلم . وأحب أن أنبه ، هنا ، الى أننا أعتدنا أن نخلط بين المبدأ والتطبيق ، وبين الفكر والعمل . وهذا الخلط هو الذى يسهل ، دائما ، هدم كل ثورة من أساسها . وليس من مصلحة التقدم البشرى أن تهدم كل ثورة تقدمية — من الاساس — بمجرد الفشل فى التطبيق . ذلك أن كل ثورة عظيمة قامت على أساس المبدأ والفكر والمذهب : من ثورة **اخنـاتون** القائلة بفكرة توحيد الالـه فى **آتون** ، الى الافكار الدينيـة . كل الفلسفات تبدأ من الفكر . ولا يمكن أن يضر بالثورة نفسـها كلهـا كمبدأ وجوهر ، الا التطبيق . لكن التطبيق السىء ليس معناه أن الثورة الدينية والثورة السياسية كلها خطأ . هذا غير صحيح . واضرب مثلا لذلك ما يحدث فى المحاكم . تجد فرقا كبيرا بين جوهر العدالة وبين ما يسمى « بقانون الاجراءات الجنائية ، أو المدنية » . القانون ، فى جوهره ، عدالة ، ولكن عندما تجد أنه ، مثلا ، يقول لك يجب أن تتقدم فى ظرف ثلاثة أيام بالمعارضـة والا .. هـذه الاجراءات تشعر بأنها مجرد اجراءات تنظيمية . ولكن كل طعنة فى العدالة انما تأتى ، دائما ، من الاجراءات التى تنفذ تنفيذا آليـا أو سيئا فتكسر العدالة ..

كذلك الثورات ، تضرب دائما من ناحية التنفيذ السىء ، ولذلك اذا أردنا أن ننصف الثورة الفرنسية ، مثلا ، يجب أن نفصـل فكرها الخالد — بمبادىء « الحرية والاخاء والمساواة » — عن التطبيق الناقص وعن عهود الارهـاب . واذا اردنا أن ننصـف الثورة المصرية سنة ١٩١٩ ، فيجب أن نفصل مبدأها الثـابت فى حرية الوطن واستقلاله عن التطبيق الناقص الذى تلا ذلك . كما أننا لو أردنا انصاف الثورة المصرية ١٩٥٢ ، فيجب أن نفصل مبدأها الثابت فى « الحرية والاشتراكية والوحدة » عن التطبيق الناقص .

مثال آخر : نحن نخطىء عندما نقول : ان ثورة ١٩١٩ هى : الحرية والاستقلال ودستور سنة ١٩٢٣ والاحزاب ونحو ذلك ، فى حين أن احدهما مبدأ والاخر وسيلة . ونخطىء ايضا ، عندما نقول عن ثورة ١٩٥٢ انها « الحرية والاشتراكية والوحدة » ، والسد العالى ، والاصلاح الزراعى ، وجلاء الانجليز . اى عندما نمزج المبادىء بوسائل التنفيذ . نحن نعلم ، ان اى فشل فى التنفيذ يضر ، وتتحمل مسئوليته المبادىء نفسها ، وهذا ظلم . ولا أدل على ذلك من موضوع السد العالى . كان يقال كيف تدافعون عن ثورة ١٩٥٢ ، مع أن السد العالى ظهر فيه عيوب وخلل فى التنفيذ؟ لكن هذا الاسلوب فى الكلام عن الثورة يؤدى الى القضاء على الثورة . لانه حتى اذا فرض أن هناك نواقص وخلل فليس معنى ذلك اننى اهدم كل شيء.ولذلك أميل الى أن نناقش بكل موضوعية كل نقد يوجه الى الاصلاح الزراعى ، أو السد العالى ... الخ وذلك من منطلق أن نتعاون لاصلاحه ووضعه فى وضعه السليم . كذلك يجب الا نتستر على خطأ لمجرد أن لا يقال لنا أن الثورة فشلت .

والمسائل الاقتصادية ، أو المسائل الحيوية للبلد ، يجب الا تكون موضع مهاترات بل موضع بحوث . وهذا ، ايضا ، من ضمن الذى اضر بثورة ١٩١٩ : انها انقلبت الى مهاترات فى تفصيلات دستور أو تنفيذ مشروعات اقتصادية ، أو أى شيء من هذا القبيل ، فهذا يضر بفكرة الثورة .

وبالمثل ، اذا قيل إن هناك اى نقص فى اجراءات ثورة ١٩٥٢ ، فى مشروعات حيوية ، أو اصلاح زراعى ، أو تصنيع أو سد عال ، فنحن نتقبل النقد ونفحصه ، بكل نية سليمة ، وكل رحابة صدر ، على شرط أن لا يكون هذا ضربا لفكرة الثورة . فاذا كنا ، الآن ، سنتفق على أن هذه هى الفلسفة التى يجب أن ندافع عنها وسنبنى عليها فى المستقبل ، فان اى فشل فى التنفيذ ، لأى بند ، لاينبغى أن تتحمل مسئوليته المبادىء ــ فهذا ظلم ، واجحاف وتشويه لكل ثورة ــ لذلك اقول ، من رأيى ، ان نرتب الأمور وننظم الموضوعات تنظيما واضحا يمنع الخلط ونضع المبادىء الثابتة باعتبارها فكر الثورة الباقى فى مكانها البارز أما التطبيقات ، فهى فروع وجداول

لها . اذا اتفقنا على أن فكر ثورة ١٩٥٢ ، أو ما يسمى بالفكر الناصرى ، يتلخص فى مبادىء « الحرية والاشتراكية والوحدة » فان التنفيذ يكون بوضع الجلاء مثلا تحت بند الحرية ، ومع الجلاء بعض المسائل السياسية التى تتعلق بالحرية . ويوضع تحت الحرية ، الحرية الداخلية ، ايضا ، وهى حرية الفرد . وهل كانت مصانة أم كان هناك قمع يمنع هذه الحرية من انطلاق المواهب . فكلمة الحرية ، هذه ، يجب ان تكون بابا من ابواب الماضى والحاضر والمستقبل . يعنى ، كلمة الحرية ، نسلم انها مبدأ من مبادىء الثورة ، وانها اتسعت بعد ان كانت الحرية فى عهد ثورة ١٩١٩ الحرية السياسية فقط . كان هذا الكلام الرسمى . أما غير الرسمى فكان يؤكد على حرية الفكر . فكان الادباء والمفكرون هم القائمون بهذه المعركة ، انما من طريق غير رسمى ، ولذلك كانت ترتطم هذه الحرية الفكرية بالسلطات الرسمية .

ثم نأتى بكلمة الاشتراكية ، وهذه ، يدخل تحتها الاصلاح الزراعى ، السد العالى ، التصنيع . فهذه أدوات الاشتراكية ، وما فسد منها وما لم يفسد ، كل هذا يبحث لانه يعتبر اجراءات وتنفيذات للثورة ، وهى محل للنقد . ولكن مبدأ الثورة الأساسى الاشتراكية ليس محل نقد . لان هذا ملك مصر . أما الاشتراكية — فى ذاتها — فهذا مبدأ آمنا به . وأى ضرر يمسه ، طبعا ، سنقاومه لانه ملك مصر . وأى ضرر سيحيق به سوف نقاومه لان الاشتراكية تظل جزءا من الاساس المستقبلى .

فاذا أتينا الى الوحدة العربية ، فيمكن أن نضع تحتهـا أمور كثيرة . مثلا : لقد دخلنا بعض الحروب . فهذه الحروب يجوز أنها من أجل الاشتراكية او من اجل الوحدة . فاذا كانت من اجل الوحدة ، فسوف نسأل عن الفائدة ، أو المضار ، التى حققتها هذه الحروب لخدمة قضية الوحدة . وسوف نسأل ، بعد ذلك ، عن الوحدة المطلوبة . هل هى وحدة بين دول عربية يختلف بعضها عن البعض فى العقائد السياسية والاجتماعية . ثم ما هو شكل هذه الوحدة ؟ وماذا نريد لمصر : وحدة اندماجية أم وحدة تكاملية ؟ وهكذا ، لابد أن نحلل كل كلمة من كلمات « الحرية والوحدة والاشتراكية » . فاذا لم نفعل ، فسوف تأتى ثورة أخرى تحدد هذه

المبادىء ، وذلك قبل أن نتكلم وندخل فى انجازات عام ٢٠٠٠ بالنسبة لنا ، وما بعد ٢٠٠٠ بالنسبة لشرق العربى .

ليس معنى هذا ، أن نهمل الكلام عن التطبيقات . ولكن اعادة النظر فى التطبيقات تقتضى أن نحدد ونعمق كل مبدأ من مبادىء ثورة ١٩٥٢ : « الحرية والاشتراكية والولدة » . فنفحص ، مثلا ، مبدأ الحرية ، وما يحتاج اليه من تحديدات وتفصيلات وتعميقات . ونتصور حدود مبدأ الحرية فى المستقبل مع عرض لتطبيقاتها فى الماضي والحاضر . ثم مذهب الاشتراكية : ما هى حدوده المتصورة والمطلوبة للمستقبل مع عرض لتطبيقاتها فى الحاضر والماضى ، وكذلك مبدأ الوحدة فى الصورة المستقبلية ، مع بيان صورتها فى الماضى والحاضر وهكذا . فهل توافقون على هذا الرسم البيانى لتخطيط خريطة المستقبل لبلادنا ؟ لأنه ان لم نحددها الآن فسنخلط الانجازات بالمبادىء . وعندما نخلط الاثنين فمن الجائز جدا ان نقع فى أخطاء كثيرة . وأول خطأ هو العاطفية ، العاطفية تجعلنا ندافع عن فترة جاءت بمبادىء تاريخية ، فترة انتقالية ، مبادىء تاريخية ملك البلد ، كلها ، فى الحاضر والمستقبل ، ثم نتستر على اخطاء التطبيق . فهذا ايضا سىء لأنه يجعل المستقبل رهنا لفوضى التقديرية .

■ **لطفى الخولى :**

الواضح من العرض الذى نقدمه ، أن فيه فكرة محورية رئيسية وهى : انك تريد أن تفصل ما يسمى بفكر الثورة عن تطبيقات وانجازات الثورة ، على اساس ان لا يختلط احدهما بالآخر ، خوفا من الوقوع ، فيما نسميه ، بالعاطفية فى الحكم ، أو بالحكم الذاتى وليس الموضوعى للتجربة . هذا منهج . لكن هذا المنهج يقابله منهج آخر . المنهج الاخر يرى انه لا فصل — فى الواقع — بين الفكر وبين التطبيق ، او بين النظرية وبين العمل . والا سيظل الحكم على مسار الثورة حكما مجردا وفى الفراغ . وانت ، نفسك ، حذرت منه لانه سيتجاهل الأطر التى تم فيها ، والظروف المادية والمعنوية والفكرية التى كان يمر بها المجتمع ، والصراعات التى كانت تدور فيه والتى

انبثقت منها هذه الثورة وانبثق منها هذا الفكر وتم تطبيقـــه ، خلال هذه الظروف المعقدة بأبعادها المحلية والعربية والدولية .

نقطة ثانية : هى أنه يجب أن يراعى أن الشعار الذى لخصت فيه ثورة ٢٣ يوليو منذ ٦١ فى « الحرية والاشتراكية والوحدة » ، هـــذا الشعار ، فى الحقيقة ، ليس شعارا جاءت به الناصرية أو ثورة ٢٣ يوليو بداءة ، وانما هو جزء من فكر قومى تقدمى بدأ به **البعث** — مثلا — رغم التغيير الذى حدث فى البعث سابقا — وهو انه كان يطرح شعار « الوحدة والحرية والاشتراكية » . ففى الواقع ، نحن أمـــام مسيرة واحدة لفكر ما يمكن أن نسميه فكرا قوميا تقدميا بدأ به **البعث**، ثم أخذت به الناصرية ، مع اضافات جديدة ، ثم ، مع وجود التجربة فى مصر ، بوزنها وثقلها فى العالم العربى ، فهذا ، ايضا ، يجب أن يؤخذ فى الاعتبار . أن الثورة ، كما قلت ، فكرا وتطبيقا لم تنبت من فراغ وانما نتيجة الافلاس الواضح من جانب التحالف الذى كان يحكم مصر من الراسمالية الكبيرة والاقطاع وكبار الملاك والملكية والنظام الملكى ، مع الوجود الاستعمارى المباشر ، سواء فى مصر ، أو فى البلاد العربية كلها . ومن هنا ، يخيل الى أن النقطة التى يجب أن ننطلق منها — عموما — فى تفكيرنا هى : هل كان انفجار ثورة ٢٣ يوليو ، فى ظروفها التاريخية بعد الحرب العالمية الثانية ، فى ظروف مصر ، وفى ظروف العالم العربى ، خطوة الى الامام — عموما — أو خطوة الى الخلف ؟ ثم بعد ذلك ، نحاكم الثورة ، بمدى ملائمة فكرها مع التطبيق الذى أنجز سلبا أو ايجابا ، مقدرين الظروف التى تمت فيها ممارسة هذا الفكر وممارسة هذه الثورة . هذا ، مع التحديدات التى ذكرتها فيما يخص قضايا الحرية وقضايا الاشتراكية وقضايا الوحدة . لكن ، انا اخوف ما أخافه ، هو منهج الفصل التام فى رؤية الفكر عن الواقع . لانى اعتقد أنه ليس خافيا أن جانبا من اليســـار له نقد معين أيضا على فكر ثورة ٢٣ يوليـــو ، وليس على التطبيـــق وحده وبالتالى ، فالمرجو استبعاد عملية الفصل .

■ **توفيق الحكيم :**

فكرتى فى الفصل ترتبط بمسالة النقد . اذا أردت أن تنقد حتى نمنع الثورة من أن تضرب — وأنا اتكلم عن اى ثـــورة — لا ثورة ١٩٥٢؛

وحدها ، فان الثورات تضرب فى التنفيذ . هذا ـ كما اشرت ـ من ثورة **اخناتون** الى الثورة الفرنسية . وحتى الثورات الدينية تضرب ، ايضا ، فى التنفيذ . لماذا ؟ لان مبادىء كل ثورة تنبع من بيئة الفكر الانسانى . وفى بيئة معينة تولد فلسفة الحياة الانسانية . وهذه الفلسفة تولد فى العادة بشكل طبيعى وصادق . ومبادىء هذه الفلسفة تصبح ملكا للبشرية وتظل ملكا للبشرية حتى اذا قيل أن هناك شخصا قام ببلورة هذه المبادىء . ففكرة أن هناك الها واحدا وجدت قبل **اخناتون** . لكن لم يكن هناك من له الشجاعة على التصدى لكهنة **آمون** حتى جاء اخناتون ـ بصفته الفرعون ـ وبما له من السلطة ـ بثورة دينية تدعو الى التوحيد . لكن كهنة آمون تغلبوا عليه بعد ذلك وارتدت الثورة . ثم عادت للظهور فى أديان أخرى . . الخ .

من هنا أقول أن فكرة ثورة ١٩٥٢ كان موجودا من قبل الثورة . ثم قامت الثورة ببلورة هذا الفكر . فقد كان فى مصر تياران من الفكر : الفكر الرسمى لثورة ١٩١٩ من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، اجتهادات وآراء المفكرين الاحرار . هؤلاء المفكرون بلوروا فكرة « المصرية » ولم تكن هذه الفكرة واضحة كل الوضوح عند **مصطفى كامل** الذى نادى بالارتباط بالدولة العثمانية . جاء المفكرون الذين مهدوا لثورة ١٩١٩، وطرحوا القضية ، لا على اساس انها جلاء الانجليز فقط ، ولكن على اساس البحث عن كيان مستقل لمصر فى مواجهة قوتين : الدولة العثمانية ودولة الاحتلال . فى الوقت نفسه ، كان الجو السياسى مليئا بافكار متنوعة ومختلطة ، كان هناك تيار الفكر الدينى الذى عبر عنه **عبد العزيز جاويش** . وكان هناك التيار السلفى ، بوجه عام . والفرق بين الفكر الرسمى السائد ، وقتئذ ، وبين الفكر غير الرسمى ، هو أن الأول وقف عند شعار استقلال مصر ، فى حين أن الفكر الثانى اهتم بأن يجعل لمصر كيانا عبر عنه « بالمصرية » .

لما جاءت ثورة ١٩٥٢ ، بلورت فكرة الوحدة العربية كفلسفة رسمية . لكن هذه الفكرة كانت موجودة من قبل ، وعبر عنها الفلاسفة والمفكرون بطريقة غير رسمية . حتى لقد وجدنا أن من الشعراء المصريين ـ **احمد شوقى** ـ من كان ينظر اليه على انه شاعر البلاد العربية .

لكن ثورة ١٩٥٢ ، تعرضت لفكرة الوحدة من ناحية التطبيق (وحدة تكاملية — اندماجية .. الخ) . والتطبيق له باب وأبواب من الفكر .

فهل نستطيع اذن أن نتفق — هنا — على أن فكرة الثورة يتجسد فى شعار « الحرية والاشتراكية والوحدة » ، على الرغم من انها لم تستمده من فراغ ؟

اذا كان هناك اتفاق ، فسوف نستطيع أن ننظر بسهولة فى تطبيقات الفكر . وسنجد هنا الجيد والناقص .

والواقع ، انى أشعر أن **لطفى الخولى** غير متفق معى على أن فكر المستقبل سيكون حول الحرية والاشتراكية والوحدة . فاذا كان هذا المنهج غير مقبول ، فلنر اذا كان هناك منهج آخر .

■ **فؤاد مرسى :**

فى الحقيقة أريد أن أوضح الفكرة التى تقدم بها الاستاذ **توفيق الحكيم** ، وعلق عليها الزميل **لطفى الخولى** .

فاذا كنت قد احسنت فهمى لحديث استاذنا **توفيق الحكيم** فاننى الخصه ، فى أنه لم يقدم لنا منهجا لبحث ملف تجربة **عبد الناصر** فى ثورة ٢٣ يوليو ، وانما قدم لنا محاولة من جانبين : الجانب الاول: يتضمن توضيحا ، من وجهه نظره . والجانب الثانى ، تحذيرا للاخرين . أما الجانب الأول ، وهو توضيح من وجهة نظره ، فأعنى به أنه يرد على من يرى أن نقده لتطبيقات ثورة ٢٣ يوليو ، فى نواحى معينة منها ، انما نقد لثور ٢٣ يوليو فى مبادئها الاساسية وهى « الحرية والاشتراكية والوحدة » . ويريد أن يحدد موقفا واضحا — من الآن — هو انه مع مبادىء ثورة ٢٣ يوليو . ولكنه يستطيع أن ينقد ، بحرية ، تطبيقات وانجازات هذه الثورة ،وهذه المبادىء . أماالجانب الآخر من الحديث الذى تفضل به ، فهو تحذير الينا — نحن — وهو الا يكون حرصنا على ثورة ٢٣ يوليو ومبادئها — بصفة خاصة — سببا فى أن نغفل النقد الذى تناول

تطبيقات وانجازات ثورة ٢٣ يوليو فى عهد **جمال عبد الناصر** . بهذا المعنى ، يكون الحديث الذى أدلى به الاستاذ **توفيق الحكيم** حديثا فى موضعه . وهو سليم فى جانبيه ، لاننا نتبع منهاجا يجمع بين الشروط التى تضع الامور جميعا فى مكانها . واعتقد أن هـذا المنهج قد بدأ **لطفى الخولى** بوضع عناصره . هذا المنهج يتخلص فى الآتى : اننا نناقش ثورة ٢٣ يوليو ، كثورة تاريخية ، لا لمجرد انها تنتسب للماضى ، وانما ، هى أيضا ، مرت عبر تاريخ واحداث . وخلال هذا التاريخ تشكل فكرها ، كما تشكلت منجزاتها . وانها لم تبدأ بفكر جاهز حتى نستطيع ــ من اللحظة الاولى ــ ان نحاسبها عليه . كما أن فكرها الذى تبنته قد تطور من مرحلة الى مرحلة أخرى ، وبالتالى فان الثورة ليست حدثا واحدا ، وانما هى تطور تاريخى شمل فترة ، من تاريخ مصر ، بأجمعها . هذه الحقبة التاريخية ، نحن نعللها ، ابتداء من بداية الثورة وانفجارها ــ كما قال **لطفى الخولى** ــ حتى اليوم الذى توفى فيه **جمال عبد الناصر** . من هنا يجب أن نكون موضوعيين وتاريخيين . عندما بدات الثورة لم تكن مثلما انتهت فى اليوم الذى مات فيه عبد الناصر . وهذا يجب أن يوضع فى الاعتبار تماما . كذلك **جمال عبد الناصر** الذى بدأ الثورة يوم ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، هو ايضا ، كما قال **لطفى الخولى** محصلة تاريخ سابق على الثورة نفسها ، وبالتالى ، لا يستطيع الفكاك منه فى يوم ٢٣ يوليو . ومن هنا ، نحتاج ــ فى الحقيقة ــ الى عرض تاريخى لفكر وانجاز الثورة . واذ نتخذ المنهج التاريخى ، اساسا لنا ، لتحليل الفكر والانجاز ، فاننا يمكن أن ندرسه ، والا فسوف ننسب لهم أمورا لم تكن بذهنهم وقت الاحداث ، ثم نحاسبهم عليها حسابا عسيرا . وهذا ظلم ونظلم التاريخ . ويصح أن نضيف لناس ارصدة ليست لها . ومن هنا ، فان المنهج التاريخى ، هـو وحده الذى يمكن أن يكون منهجا موضوعيا فى الدراسة . ومن ثم اعود لما طرحه **لطفى الخولى** ، فى البداية ، من أن تحليل الثورة الى مراحل شىء ضرورة جدا . على سبيل المثـال : شـعارات « الحرية والاشتراكية والوحدة » لم تبدأ الا فيما بعد ١٩٦٢ ، عندما وضع « الميثاق » ، أى بعد عشر سنوات . والا لن نستطيع ــ مثلا ــ أن نفسر مواقف **لطفى الخولى** ومواقف زميلنا الاستاذ **خالد محيى الدين** . . ماذا كانت والى أى شىء صارت . ذلك أنه قبـل ١٩٦١ كان **للطفى** موقف معين ، ودفع من أجله ثمنا معينا . والنـاس

استغربت انه بعد ١٩٥٦ ثم ١٩٦١ كانت له مواقف محددة تتجه الى تأييد مسار الثورة نحو الاشتراكية . وبدون هذا ، ايضا ، لن نستطيع أن نفسر الموقف الموضوعى **لخالد محيى الدين** .

■ **خالد محيى الدين :**

انا موافق على كلام د. **فؤاد مرسى** تماما . لكن هناك فارقا بين فكر الثورة والتطبيق . وبالنسبة لقضية « الحرية والاشتراكية والوحدة » ، فان المشكلة ليست هى فكر الثورة عن الحرية ، أو فكر الثورة عن الاشتراكية ، أو فكر الثورة عن الوحدة ، فان هذه موضوعات مختلفة ، ولست اعتقد أن احدا سيكون مختلفا على الاهداف . فى الوقت نفسه ، فان فكر الثورة عن الحرية ينشأ عن ظهور مشاكل موضوعية . وفكر الثورة عن الاشتراكية ارتبط بظهور عقبات حالت دون النجاح فى اقامة الاشتراكية . كذلك فكر الثورة عن الوحدة . وهنا تأتى التطبيقات . وهناك نوعان من التطبيقات : تطبيق يمكن أن ننقله ، مثلا : السد العالى . فمثل هذا التطبيق ليس له صلة بالفكر الثورى لانه مشروع صناعى . وهناك مشروعات صناعية قد تفشل أو تنجح ، لسوء التقدير الاقتصادى فى موضع التنفيذ ، أو فى داخل النطاق السياسى . لكن النقد يجب أن يوجه الى السياسة الصناعية للثورة . بمعنى ، ان هذه السياسة تنبع من فكرها ، وهذه السياسة تؤثر على سياسة التصنيع . وفى الوقت نفسه فكر الثورة يتأثر بأوضاع طبقية واجتماعية . مثال ذلك : اذا اتجهت سياسة التصنيع الى صناعة سيارات الركوب قبل اقامة صناعات اساسية أخرى ومهمة ، فان ذلك يعكس اتجاها يمكن أن ينقد وان يناقش . لكن قد يحدث — فى بعض الاحيان — أن يقام مصنع ولا ينجح أو تظهر به عيوب خطيرة . فهذه الواقعة يمكن أن تحدث فى أى مكان وفى ظل أى نظام ولا تكون لها دلالة اجتماعية محددة .

اذن ، نحن عندما نناقش قضاياالتطبيق فاننا نناقش هذا الجانب من التطبيق الذى يتجسد فيه الفكر ويرتبط ارتباطا مباشرا .

■ **عبد العظيم انيس :**

تأييدا لما قاله د. **فؤاد مرسى** والاستاذ **خالد محيى الدين** ، اقترح ان نعود الى تنظيم المناقشة . فاقترح أن نركز فى الجانب الاول من المناقشة على فكر الثورة وفكر **عبد الناصر** . وبالطبع ، سنواجه، عندما ندخل فى هذا الموضوع ، ضرورة تقسيم هذه المرحلة الى مرحلتين . والنظرة التاريخية التى تحدث عنها د. **فؤاد مرسى** ، فى هذا الموضوع .

قضية الفصل وعدم الفصل . فى رايى ، أن هناك منهجا يوفق بين كلام **لطفى الخولى** وكلام الاستاذ **توفيق الحكيم** . وان هناك قضايا لا يمكن الفصل فيها النظرية عن التطبيق . وقد تكون التطبيقات ، وهى فى ذهن متخذ القرار ، قد نفذت بالكامل دلالة واضحة على معنى من المعانى فى فكره ، وينبغى فى هذا السياق أن نستفيد من أهمية عدم الفصل ما بين الفكر النظرى والتطبيق . لكن توجد أيضا مواقف يمكن فصل الفكر النظرى فيها عن التطبيق . بمعنى ، انه قد يبدأ زعيم الدولة بفكرة ، ويتخذ القرار وعند التنفيذ يجد أن هذه الفكرة لم تنفذ ، كما أراد وكما ارادت الثورة ، بسبب صعوبات محلية ومشاكل أخرى . هذا نوع المشاكل التى فعلا يمكن أن نفصل فيها بين الفكر المقصود وبين التطبيق الذى تم وعيوب هذا التطبيق . أضرب مثلين : سياسة التصنيع ، كما قال الاستاذ خالد ، فى اتجاهاتها الاولى ، كان لها دلالة من زاوية فكر الثورة حتى لوكنت نفذت بالكامل . حدود تطبيق سياسة الاصلاح الزراعى ، فى رايى ، ايضا لها دلالة من زاوية فكر الثورة ينبغى الا ننساها حدود نظرة هذه الثورة لقضية الاشتراكية فى المجتمع الريفى ، هذه ، مسألة لها دلالة كبيرة . وبالتالى ، لما اقول الاصلاح الزراعى ابتدأ بالـ ٢٠٠ فدان ، واتخذ قرارات فيما يتعلق بقانون الاصلاح الزراعى الاول عن كذا وكذا فان هذا له دلالة من ناحية فكر **عبد الناصر** . وحتى فى الاجراءات التى تمت فى ١٩٦٣ ــ من ناحية الاصلاح الزراعى الثانى ــ ايضا له دلالة من هذه الناحية . الازمة التى واجهها المجتمع المصرى ، فيما يتعلق بالتنمية بعد ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ، فى رايى أن هذه الأزمة ــ كما سنوضح تفصيلا ــ لها ايضا دلالة فيما يتعلق بفكرالثورة ،والازمة

التى كان فيها فكر الثورة . ويتذكر الاستاذ **توفيق الحكيم** اننى كنت قد اشرت — فى الماضى — الى أن المشكلة تتعلق بقضية الشكل وغير الشكل التى أثارها منذ البداية . ففى رأيى ، ان أزمة الشكل، — على أهميتها — ربما لا تستحق كل الاهتمام الذى علقه عليها استاذنا **توفيق الحكيم** بقدر ما هى مشكلة قصور فكر الثورة بعد ١٩٦٦ ، اعنى توقفه ، وعجز الثورة عن أن تتقدم أكثر من هذا . وهذه الأزمة انعكست فى التغييرات الوزارية الكثيرة جدا بعد ١٩٦٥ . ويذكر الاستاذ **الحكيم** تغيير وزارة **على صبرى وصدقى سليمان وزكريا محيى الدين** . فهذه الاشياء كلها ، تمت فى فترات قصيرة بحيث أن الوزارة كانت مثلا — قائمة لمدة سنة أو سنة ونصف ثم تتغيير فى عهد **عبد الناصر** . هذا كان يعكس — فى رأيى — أزمة . يمكن أن نتحدث فيها بتفصيل . ومن هنا ، اعتقد أن النقطة التى علينا نركز فيها — ابتداء — هى قضية فكر الثورة . واذا سمحتم ، ادخل فى الموضوع بهذا المنهج التاريخى ، وهو عدم عزله وعزل قضايا لا يمكن تعزل فيها الا طلاق ، وقضايا يمكن أن نعزل فيها التطبيق عن النظرية لانها تمثل قضايا ثابتة .

■ **لطفى الخولى :**

انا مع منهج د. **عبد العظم أنيس** ، وهو اننا نميز — لدواعى البحث — بين فكر الثورة وبين حصيلة التطبيق .

■ **توفيق الحكيم :**

انا مسرور ، لأن الآراء تتعدد ويتم تعميقها بهذا الشكل . والواقع أننا نحب أن نبحث فى مفهوم الثورة لهذه الاشياء الكبيرة : « الحرية والاشتراكية والوحدة » .

وفى اعتقادى أن فلسفة ثورة ١٩٥٢ تتمثل فى « الحرية والاشتراكية والوحدة » . وهذه هى القاعدة التى يجب أن ننطلق منها الى المستقبل على اساس أن هذا فكر البلد ، ثم نتقدم ، فى هذا المجال ، من اجل المزيد من التعميق والتحديد .

وفى الوقت نفسه ، عندما اسمع أن نفس هذه المبادىء الثابتة لها مفهومات متغيرة عند زعماء الثوره انفسهم ، فان هذا ايضا يتطلب مزيدا من التحديد والتعميق . غير ان هذه النقطة تحتاج الى معلومات قد لا تتوفر الا عند الاستاذ **خالد محيى الدين** . فقد ذكر لنا ان الثورة، فى السنوات الخمس الاولى ، لم يكن لها تفكير رسمى . كما أن لطفى الخولى اشار الى أن أفكار « الوحدة والاشتراكية والحرية » كانت موجودة قبل ١٩٥٢ عند حزب البعث ، وربما كانت موجودة فى مصر بشكل أو بآخر .

ومع ذلك فانا اتكلم عن الفكر الرسمى للثورة . وهنا اضع هذا السؤال موضع البحث وهو :

هل كان هذا الفكر الرسمى موجودا لدى القـــادة الذين تعين عليهم أن يقوموا بالتنفيذ . أم ان مفهوماتهم الخاصة لهذه المبادىء كانت جد مختلفة عن مفهوماتنا ؟

■ **عبد العظيم انيس :**

أحب أن اضع بعض الخطوط العريضة التى تتعلق بفكر الثورة . الحقيقة أن فكر الثورة ــ عموما ــ قد مر بمرحـــلتين : المرحلة الاولى ، كما قال خالد محيى الدين لغاية سنة ١٩٦٢ ، حيث لم تكن توجد وثيقة فكرية واضحة للثورة . وابتداء من ١٩٥٢ ، وذلك باستثناء « فلسفة الثورة » . انما ، لا يعنى هذا اطلاقا أن الثورة لم تكن لديها فكرة طوال هذه السنوات . قادة الثورة ــ بالتأكيد ــ كانت لديهم أفكار .

■ **توفيق الحكيم :**

كنت أحب أن يلخص لنا احد هذا الكتاب من منطلق ما اشتمل عليه من افكار . انا قرأته قراءة ، ربما كانت سريعة . ولم اكن ، فى ذلك الوقت ، على اتصال شخصى بأحد . فلابد من قراءة هذا الكتاب ، مادام هناك شىء يسمى « فلسفة الثورة » .

■ **لطفى الخولى :**

اقترح ، اذن ، ان الدكتور **مراد** وهبة يعـــرض لنا الخطـــوط الرئيســـية لوثائق الثورة وهو « فلســـفة الثورة » « والميثاق » « وبيان ٣٠ مارس » ففيها مسار التجربة . أما الجلسة القادمة فنعرض بعدها ، للبرنامج الخاص « بالعمل الوطنى » « وورقة أكتوبر » . تفضل يادكتور .

■ **مراد وهبه :**

فى « فلسفة الثورة » يفرق **عبد الناصر** بين التمرد والثورة من حيث أن التمرد تحقيق لرغبات جزئية فى اطار وضع راهن ، أما الثورة فهى تغيير جذرى لوضع راهن . ومن هذه الزاوية ، يقرر أن حركة الضباط الاحرار فى « ٢٣ يوليو » ثورة .

والثورة علمية الطابع لانها تخضع لقانون العلية القائل بأن لكل حدث علة ، والعلة قد تكون قريبة عرضية وقد تكون بعيـــدة جوهرية . والعلة الجوهرية هى العـــلة الحقيقية ، أى المفسرة لاصول الاحداث ـــ أما العلة العرضية فهى ليست كذلك ، ولهذا ينبغى مجاوزتها الى ما بعدها من علة جوهرية .

وتأسيسا على ذلك يحدد **عبد الناصر** العلل العرضـــية لثورة ٢٣ يوليو ، بأنها حرب فلسطين والاسلحة الفاسدة وأزمة نادى الضباط وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ . وهو ، بعد هذا التحـــديد ، يتجاوز العلل العرضية بحثا عن العلة الجوهرية فى أعماق اللاشعور الجمعى للشعب المصرى فيعثر عليها فى عصر المماليـــك ، حيث الطغيان الأجنبى ممتزج باقطاع طاغ .

ولكن ماذا يعنى هذا الوضع فى عصر المماليك ؟

يعنى ـــ فى رأى **عبد الناصر** ـــ فقدان الحرية السياسية والحرية الاجتماعية فى آن واحد .

والثورة ـــ على هذا الوضع ـــ كيف تكون ؟

باسترداد الحريتين فى آن واحد . وهذا لن يتأتى الا اذا انطوت الحرية السياسية على الحرية الاجتماعية ، أى الا اذا تبطنت الحرية السياسية بمضمون اجتماعى .

والحرية ، بهذا المفهوم ، تنطوى على تناقض . ذلك أن الحرية السياسية يستلزم تحقيقها مشاركة « كل » الشعب ، فى حين أن الحرية الاجتماعية تستقطب « جزءا » من هذا الكل .

ولهذا ، فالحرية بهذا المفهوم ، فى رأى **عبد الناصر** ، تستلزم منطقا خاصا ، وهو بالقطع ليس منطقا تقليديا اصلاحيا ، لأن المنطق التقليدى لا يقر التناقض ، فاما حرية سياسية واما حرية اجتماعية .

فما هو أذن هذا المنطق الخاص ؟

هو منطق ثورى ، على حد قول **عبد الناصر** ، وهو المنطق الجدلى على حد التعبير الفلسفى ، يقبل التناقض ولا يرفضه ، ولكنه لا يركن اليه وانما يحاول رفعه أو ازالته .

بيد أن المنطق الثورى وحده ليس يكفى . اذ هو يكشف عن التناقض المطلوب رفعه أو ازالته ، ولكنه لا يبين كيفية رفع هذا التناقض ، فهذا من شأن النظرية الثورية . ولم يكن فى امكان **عبد الناصر** تأسيس هذه النظرية الثورية . فهو يقرر صراحة فى مفتتح الجزء الأول من « فلسفة الثورة » انه من الصعب عليه أن يتحدث عن فلسفة الثورة .

اذن النظرية الثورية غائبة ؟ فما العمل ؟

هنا يركن **عبد الناصر** الى القوى القائمة ، ويستند فى تحديدها الى « تاريخية » الزمان ، و« أممية » المكان . تاريخية الزمان تمثل تاريخ الشعب المصرى فى نضاله المتواصل . وأممية المكان تكشف عن قوى ثلاث : القوة العربية والقوة الافريقية ، والقوة الاسلامية . ولكنه عند تحديد القوة الاسلامية يحرص على بيان البعد السياسى للعقيدة الاسلامية . يقول « يجب أن تتغير نظرتنا الى الحج . لا يجب أن يصبح الذهاب الى الكعبة تذكرة لدخول

الجنة بعد عمر مديد ، أو محاولة ساذجة لشراء الغفران بعد حياة حافلة . ويجب أن تكون للحج قوة سياسية ضخمة » . وتتمثل هذه القوة السياسية ، فى رأيه ، فى رفض تعاطى « الوهم » الذى يصدره الينا الاستعمار . ونحن بالفعل قد تعاطينا هذا الوهـم لعدة قرون طويلة امتدت من العصر المملوكى حتى القرن التاسع عشر حيث غاب العقل اذ تركناه هائما على وجهه فى الصحراء وتجلى الوهم فى هذه الهتافات .

« يارب يا متجلى .. اهلك العثملى » .

« يارب يا عزيز ... داهية تأخذ الانجليز » .

وخلاصة القول ، أن هذه القوى الثلاث — بمنظور تقدمى — ينبغى أن تكون فى خدمة تحقيق الحرية السياسية المبطنة بمضمون اقتصادى ، اى فى خدمة الاشتراكية لأن هذا المعنى الذى يحدده **ناصر** للحرية يحدده للاشتراكية . ولكن أية اشتراكية ؟

من اجل الجواب عن هذا السؤال اصدر **عبد الناصر** « الميثاق الوطنى » فى ٢١ مايو ١٩٦٢ أى بعد مرور عشر سنوات على ثورة ٢٣ يوليو .

وكان من المتوقع أن يطرح عبد الناصر النظريه الثورية . ولكنه يطرح ارهاصات لها . وتجلت هذه الارهاصات سلبا حين قال : ان التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعي ليس معناه القول بالنظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجرسةالوطنية..والتجربة الوطنية لا تفترض ، مقدما ، تخطئة جميع النظريات السابقة عليها أو تقطع برفض الحلول التى توصل اليها غيرها . كما تجلت هذه الارهاصات ايجابا حين قال « ان الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم » ومعنى هذه العبـارة أن **عبد الناصر** لم يكن مهيأ لقبول الاشتراكية العلمية كنظرية ثورية ، فاكتفى بقبولها كمنهج . ومن ثم ، فقد وقف **عبد الناصر** عند «عتبة» النظرية الثورية .

ولكن هل الوقوف عند هذه العتبة يكفى ؟

الجواب بالسلب . اغلب الظن ، ان هذا الجواب كان واردا فى ذهن **عبد الناصر** . وقد حاول أن يعهد به الى التنظيم السياسى الذى اقترح تأسيسه من داخل تحالف قوى الشعب العاملة كلها ، والذى اقترح تكوينه من « الطلائع » القادرة على قيادة التفاعل السياسى نحو هدف تذويب الفوارق بين الطبقات . ومفهوم الطلائع عند **عبد الناصر** يدور على الطبقة العاملة باعتبار ان العمــل هو المقياس الحقيقى للقيمة الانسانية على حد قول **عبد الناصر** » .

ومعنى ذلك ان الطبقة العاملة ــ كطليعة ــ منوط بها تذويب الفوارق بين الطبقات . وهنا ، مكمن الغموض ، أو مكمن الأصالة فى التجربة النــاصرية . ذلك أن **عبد الناصر** يقر الصراع الطبقى ولكنه يتصوره على مستويين :

المستوى الرأسى ، يدور على الصراع بين القوى الرجعيــة المتمثلة فى تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل وبين قوى الشعب العاملة . وهو صراع يتحتم فيه أزالة القوى الرجعية .

والمستوى الافقى ، يدور على الصراع بين قوى الشعب العاملة وهذا الصراع هو الذى ينبغى أن يكون حله « سلميا » فى اطــار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات .

ومن خلال هذا المفهوم للصراع الطبقى يطرح **عبد الناصر** قضية الوحدة العربية . فهو يرى أن هذه الوحدة لا يمكن أن تتحقق الا اذا تحققت « الثورة الشاملة » فى المجتمع العربى . وهو يعنى بالثورة الشاملة تحقيق الحرية السياسية المبطنة بمضمون اقتصادى ، أى الاشتراكية . وهنا أيضا يتصور **عبد الناصر** الصراع الاجتماعى على مستويين :

المستوى الرأسى : يقوم على الصراع بين الرجعية العربية المتحكمة وبين الجماهير الزاحفة الى أهدافها . ودليله على هذا الصراع ما يعانيه النظام القديم فى العالم العربى من جنون اليأس

وفقدان اعصابه وهو يسمع من بعيد فى قصوره المعزولة وقع أقدام الجماهير الزاحفة الى اهدافها .

والمستوى الأفقى : يقوم على الصراع بين القوى التقدمية الشعبية والقوى الرجعية والانتهازية فى العالم العربى .

واذا « بنكسة » ١٩٦٧ تهز هذا الأمل الذى كان يرقب تحقيقه **عبد الناصر** فيتراجع الى الوراء . ولكنه سرعان ما يقفز الى الامام بفضل الموقف التاريخى لجماهير الشعب يومى « ٩ ، ١٠ يونيو » فاذا بعبد الناصر يطرح « برنامج ٣٠ مارس » ، وفيه يحاول وضع برنامج عمل لسد الثغرات التى أدت الى النكسة . وهى ثغرات تشهد على فساد المناخ ، فيصححه بفكر واضح وحشد أقوى وتخطيط أدق ، على « أمل » أن تكن للارادة الشعبية مقدرة اجتياح كل العوائق والسدود نافذة وأصلة الى هدفها .

ومع ذلك يبقى السؤال المصيرى :

هل ثمة بارقة أمل ؟ .

■ **عبد العظيم أنيس :**

ان فكر الثورة ، كما قال د. **فؤاد مرسى** فعلا يحتاج هذا النظر التاريخى . من سنة ١٩٥٢ وحتى كتابة « الميثاق الوطنى » لم تكن هناك وثيقة شاملة تتعلق بفكر الثورة سياسيا ووطنيا واجتماعيا وعربيا ، بالمعنى الذى ورد فى « الميثق الوطنى » واذا كان يمكن أن نقول :ان هناك وثيقة تدرس ، فهذه الوثيقة كانت كتاب « فلسفة الثورة » . ولكن : اذا جاز أن نستقى شيئا متعلقا بهذه الفترة التى هى من ١٩٥٢ الى أوائل الستينات ، فلابد أن نستقيه — أساسا — من هذه الخطب ومن التطبيقات نفسها للدلالة على فكر الثورة فى هذه المرحلة : فكر الثورة وفكر **عبد الناصر** . حقيقة أنه ، فى السنوات الأولى ، يصعب أننا نتكلم

وذلك اذا استبعدنا المنشورات الخاصة بالضباط الاحرار . وهذه المنشورات كان لهـا اتجاه محدد . وطبعا لم يتم الالتزام بـه الا بعد الثوره لأنه كان هنك صراع فى داخل الثوره نفسها ، بين أفكار وتيارات مختلفة . وهذه الافكار والتيارات المختلفه تطلبت بعض الوقت حتى « يتبلور الجانب القيادى فيها » .

■ توفيق الحكيم :

انا عاطفتى نحو **عبد الناصر** لم تتغير قط ، ولذلك أضيف أنه لابد أن افصل العاطفة حتى لا يحدث خلط :

أولا : كون أنه حصل خراب ، فهذا حدث . فحصل خراب فى البلد . لـمـاذا ؟ لأنه لا يمكن — مثلا — أن نقول أن البلد استنزف فيها ۱۰۰٫۰۰۰ مليون جنيه ثم لم تستفد منها ، لا قرية من القرى ولا اصلاح هنا او هناك . هذه لا أقدر اهضمها مهما قلت — مثلا — عن حبى لوالدى . لا يمكن ابدا ان اتغافل أو اتجاهل ما حدث منه . لقد حصل خراب كما حصل أيام نابليون . فهو على الرغم من انتصاراته ، فى كذا جبهة ، خرب فرنسا ماديا مع أنه خسر فى موقعة واحدة . فرنسا رأت الخراب وراحت تطرده .

وأنا فى مسألة « عودة الوعى » ماذا انتقدت ؟ انتقدت واحدا أحبه ، ولكن لا يمكن أسكت عن انى ، أنا شخصيا ، وجدت أن الحكم المطلق يؤدى الى انه يطبع الشعب كله بطبعة واحدة الى درجة اننى كنت تأثرت للغاية عندما رأيت وزراء أعرف أراءهم الخاصـة ، ثم أراهم فى التليفزيون ، يتكلمون بعبـارات هى الكليشيهات . اذ انا لولا « عودة الوعى » والصدمة التى حصلت لـمـا كنتم قد جلستم هنا الآن لتتحدثوا فى تاريخ مصر . لابد أن يقوم أحدنا بعمل الصدمة بصرف النظر عن الحب ، ولذلك أحاول دائما فصل العاطفة . مع اننى سأظل اذكر **لعبد الناصر** مواقف شخصية ممتازة معى . أنا مهمتى هى اثارة الأفكار ضد شيء لابد أن أكشفه حتى يحدث الجدل . لكن ، ما يصدمنى هو أن يأتى بعض الناس ليستغلوا هذا ويهدموا كل الفترة . هل الفترة كلها تهدم أم لا ؟ طبعا ما يؤلمنى هنا أكثر ، فى التطبيق ، هو حكاية هل

نهدم السد العالى ؟ استأت منها جدا . لأننى ذهبت ، سنة ١٩٦٤ الى السد العالى ورأيت كل شيء ، والتقيت بقرش صاغ فى النفق ، على اساس أن المياه ستتدفق عليه ، ولهذا يبقى لى حاجة داخل النفق . فعلا ، سررت جدا بالسد العالى وعرفت منافعه . وبعد ذلك لما جاءوا يقولوا أنه ظهرت هناك عيوب ... لم أستطع ان أحصل على الرأى الأخر .. يجب أن يكون هناك رأى آخر . ولكن من خبراء موضوعيين . وكنت أحب أن الدكتور **عبد العزيز أحمد** يشرح لنا كيف أن عبد الناصر ، كان واجبا عليه أن يقول له : تعالى : قل رأيك .

■ **محمد سيد أحمد :**

الأستاذ **فيليب جلاب** عمل كتابا جاء فيه أن **عبد العزيز أحمد** اقتنع ، فى النهاية حسب ما ذكر فى الكتاب ، بأن السد العالى سليم .

■ **توفيق الحكيم :**

ان ما جعلنى أشعر أنه معارض هو اضطهاده . فانه عندما حصل على جائزة الدولة التقديرية لم يتم التصديق عليها من **عبد الناصر** . وكان واجبا على **عبد الناصر** أن يصدق ، ويقول : « ولو أنه معارض لنا لكن هذا شيء آخر » . وكذلك الأمر مع **السنهورى** . هذه الأمور لم تكن تصح . لابد ـ كمفكرين ـ أن نفصل بين عاطفة الحب وبين تنبيه الأمة . لماذا اقول أنه لابد من صدمة كهربائية بعد عشرين سنة ؟ لأن الرجل وصل من التقديس الى درجة أن أى نقد له يصبح هجوما . جنازته ، فى العالم ، لم يحصل مثلها أبدا . وهناك ناس حتى اليوم ، يقرأون له الفاتحة . انتظر عشرين سنة عليه وسيصبح « الشيخ » **عبد الناصر** . كل هذا عظيم ! . ولكن الشعب يحدد أفكاره ، ويجب أن يناقش الأفكار ، والا تجمد عقله وفقد الوعى فعلا . وانى اقصد دائما بالوعى ـ ليس وعيى أنا كما يقول بعض الهازلين ـ انما المقصود هو وعى أهم من شخصى أنا الفانى .

أن المهم والمقصود هو وعى الأمة كلها التى جمدها وشكلها راى رجل راحد . نعم ، ان الذى حدث أنه تبلورت البلد كلها تحت رعاية شخص ، فى التفكير ، حتى ان أستاذ الجامعة لما كان يحاضر لتدريس التاريخ يملؤه تزييفا ، ويعمل سدا ما بين الماضى كله وبين الحاضر . بعد الثورة ، البلد ـ بالحكم المطلق ـ تفقد جزءا كبيرا من وعيها .

■ **عبد العظيم أنيس :**

أحب أن اقول ، أن النقطة التى يخاف منها الأستاذ **توفيق الحكيم** ، فيما يتعلق بتحكم العاطفة ، فى احكامنا على أفكار الثورة وانجازات الثورة والجوانب الايجابية فيها والجوانب السلبية ، اعتقد : أن هذا الخوف غير متوفر فى عدد كبير من الموجودين هنا . وعلى الأخص ، اتحدث عن الصف الذى انا موجود فيه ، ابتداء من **خالد محيى الدين** حتى **د. فؤاد** ثم **لطفى الخولى** ثم انا ، لأننا قاسينا فى ظل الثورة الكثير . وانا ، عن نفسى أقول فى ايجاز اننى فصلت من الجامعة سنة ١٩٥٤ بقرار من مجلس قيادة الثورة لا لشىء الا لأفكارى السياسية . ثانيا اعتقلت ٥ سنوات و ٣ شهور أيضا فى ظل **عبد الناصر** ، وحوربت فى انتخابات ١٩٥٧ ، وفى لقمة العيش . كل هذه اعتبارات لا تجعل مجالا لأى مشاعر عاطفية خاصة من ناحية اتجاه **عبد الناصر** . وانما أحاول أن أؤكد رؤية موضوعية للمجتمع المصرى وتطوره خلال العشرين سنة الأخيرة ، رؤية موضوعية تتضمن ايجابيات كثيرة لابد أن ندافع عنها ونتمسك بها من أجل المستقبل وتتضمن أيضا ، السلبيات .

■ **لطفى الخولى :**

دكتور أنيس : هل نفهم من كلامك أن هذه وجهة نظر أخرى . وأن من تعرض للمعاناة فان هذا يمنعه من الرؤية الموضوعية للتجربة ولا يجعل منها معيارا للحكم على **عبد الناصر** والتجربة ؟

■ **توفيق الحكيم :**

هذا ما يجب أن يكون رائدنا هنا . اننا موجودون من أجل مصر في مستقبلها الذى نحاول نراه . هذا واجبنا ، هنا ، أن نشعر بأننا نطرح اسس تفكير لمصر في المستقبل . فاذن ، نحن نطرح ــ جانبا ــ عاطفيتنا . وأريد استبعاد حبى وانت عارف ، أنا ، دائما ، احبه جدا بقلبى . وفى الحقيقة ، شتمت ناسا من أعــز الناس لى من أجل **عبد الناصر** . ومن المعروف اننى قليل البكاء . ولكن لمــا رأيته فى الصور بعد موته ، ما قدرت أن أمنع الدموع .

■ **عبد العظيم أنيس :**

والآن ، نعود الى فكرة الثورة وأفكار **عبد الناصر** . وهنــا سوف نستقى استدلالاتنا من كثير من التطبيقات بالاضافة الى عدد من الخطب . فى السنتين الأوليين من الثورة ، كان هناك صراع شديد فى مجلس قيادة الثورة . ولم يستقر الا بعد سبتمبر ١٩٥٤ . وبالتالى ، كانت اتجاهات فكرية مختلفة : كان هناك اتجاه وطنى هذا الاتجاه الوطني غير محدد المعــالم ، هــذا الاتجاه حاولت الامبريالية الأمريكية أن تطوقه فى السنوات الأولى من الثــورة ، وبشكل واضح . لقد جاء وقت ، ظن فيه عدد من اليساريين أن الامبريالية ، الأمريكيــة أفلحت فى تطويق الثورة بهذا الشكل . ولو أن هذا ثبت أنه غير صحيح . لكن يهمنى الاشارة الى حقيقة الموقف من الناحية التاريخية .

عبد الناصر ، عبر فى كتابه « فلســفة الثــورة » عن خطوط استراتيجية عامة تتعلق بالنضال الوطنى ، فيما يتعلق بمصر ، ووضعها فى الدوائر الثلاثة التى أسميها خطوطا استراتيجية عامة : الدائرة العربية والدائرة الأفريقية ودائرة الاسلام .. وفى تقديرى أن هذا الكتاب كان يعكس حدود وقصور فكر **عبد الناصر** ، فى ذلك الوقت ، هذا الفكر الذى تطور ، بعد ذلك ، تطورا كبيرا من الناحية الاجتماعية . لقــد كان ينقص الثورة فكر اجتماعى واضح ، وفكر جماهيرى واضح . بمعنى على أى قوة سياسية ،

وبأى شكل — أو تنظيم — شعبى ، يمكن أن تعتمد الثورة ؟ ولذلك ابتدأت تجارب الثورة ، فى هذا الاتجاه ، مع الاتجاه الوطنى العام الذى سارت فيه . ففكرت فى تنظيم مثل « هيئة التحرير » تحت شعارات « الاتحاد والنظام والعمل » . لكنها كانت منظمة غير جماهيرية ، وكانت يافطة رسمية أكثر من أى شىء ، وفشلت فشلا ذريعا فى كل شىء . لم تستطع أن تعبر عن أى شىء . ثم جاء ، بعد ذلك ، موضوع الاتحاد القومى حتى ١٩٦٢ . فاذا لخصنا فكر الثورة فى خطوط كبيرة — فى الفترات الأولى — وخصوصا فكر **عبد الناصر** ، فان فكر **عبد الناصر** كان متجهـا : الى فكر وطنى عام ، استقلال وطنى .. جائز نسميها فكرة نظرية ، وطبعا هى فكرة مطروحة فى العالم كله من قبل **عبد الناصر** ، ثم محاولة كسر شوكة الاقطاعيين عن طريق اجراء اصلاح زراعى يستطيع أن يكسر شوكتهم دون تحديد واضح لمواقف ومطالب .. الفئات الاجتماعية الأخرى فى الريف ، ابتداء من فقراء الفلاحين حتى اغنياء الفلاحين (وهم ليسوا اقطاعيين ، ويختلفون عنهم فى أن الاقطاعيين هم أساسـا كبار الملاك غير المقيمين — عادة — فى القرية ، والذين يتبعون اسلوبين : اما أسلوب الاعتماد على عمل الاجراء فى التنمية الزراعيـة ، أو اسـلوب تأجير الأراضى وهم مقيمون فى المدينة) لكن بالنسبة لاغنياء الفلاحين (وهم ملاك الخمسين فدانا والستين فدانا والمائة فدان) وحتى أيضا بالنسبة فقراء الفلاحين .. أقول أن الثورة لم يكن لها عندما قامت فـكر واضح أو موقف محدد بالنسبة لهؤلاء وأولئك . ولذلك ترتب على قانون الاصلاح الزراعى ، من الناحية الفعلية ، أنه دعم المراكز الحقيقة لأغنياء الفلاحين . القانون ، بالطبع انصف عددا من فقراء الفلاحين . لكنه ظل محدودا جدا بالنسبة لجمهرة الفلاحين فى الشعب المصرى ، التى ظلت مكاسبها محدودة بالنسبة للمكاسب السياسية والاقتصادية التى كسبها اغنياء الريف فى داخل القرية المصرية . هذه النقطة ، تبين أن الفكر النظرى غير مفصول عن التطبيق . واستدل من هذا ، أن حدود الفكر النظرى الذى كان موجودا — فى هذا الوقت — فى داخل مجلس قيادة الثورة هو كسر شوكة الاقطاعيين ، لا أكثر ولا أقل ، دون الاهتمام الكافى بأن تعود الأرض لمن يفلحها ، وأن يحدث تطوير ثورى فى الريف المصرى من الداخل .

أيضـــا : أحد الأهـــداف التى كانت موجودة فى كسر شوكة الاقطاعيين هو تحويل عدد من هؤلاء الى مساهمين فى الصناعة والتجارة فى المدينة .

فاذا جئنا الى فكرة التصنيع ، فسوف نرى أنه الى جنب الاعتماد على الجزء المتوفر من تحويل امكانيات الريف الى الصناعة والى المدينة ، كانت هناك فكرة أساســـية ، فى ذلك الوقت ، هى الاعتماد على رأس المال الأجنبى فى تقدم الصناعة المصرية وتنميتها ولذلك جاء القانون الذى أشار اليه **خالد محيى الدين** حول رأس المال الأجنبى . لكن هذه الفكرة فشلت فى التنفيذ فشلا تاما ، لأن الامبريالية الأمريكية ــ فى محاولتها لتطويق ثورة ١٩٥٢ ــ كانت تستهدف أهدافا لم تكن قيادة الثورة مستعدة أن تعطيها على الاطلاق . وبالتالى ، وقف موضوع تدفق الاستثمارات الأجنبية الى الداخل الذى كان مرتبطا بتحقيق هذه الأهداف السياسية .. أهداف تدعيم مركـــز الأمبريالية الأمريكية فى مصر وفى المنطقـــة العربية كلها . أيضا ، من الافكار التى طرحها **عبد النـــاصر** فى كتابه « فلســـفة الثورة » ــ ولو لم يطرحها فى الكتاب بصراحة ووضوح ــ انما اعتقد ، شخصيا ، أنها كانت فى باله (لأنه لا ننسى أن **عبد الناصر** والضباط الاحـــرار كانوا خلاصة تجـــربة ١٩٤٨ وحرب ١٩٤٨) أقول : من هـــذه الافكار ، فـــكرة البعد العربى والدائرة العربية كانت أيضا فى أذهانهم . لأنه كان مستحيلا أن يتطور الصراع بين مصر واسرائيل ويصبح معزولا عن بقية العالم العربى ، وخصوصا المشرق العربى يعنى ســـوريا ــ الشعب الفلسطينى ــ لبنان ــ الشـــعب العراقى .. الخ أى المنطقة الملاصقة لاسرائيل . النظرة الى اسرائيل ــ ككيان صهيونى من خلال دعم الامبريالية العالمية لها باعتبارها العصا الغليظة للامبريالية ــ لم تكن واضحة فى كتاب «فلسفة الثورة» بالاضـافة ، انى قلت ، ان كتاب « فلسفة الثورة » ــ أيضا ــ لم يكن يطرح قضايا فكر اجتماعى بكيفية واضحة . تلك حدود الفكر الذى كان موجودا ، فى الفترة الأولى ، بشـــكل عام . هو فكر وطنى عـــام ، لكن تطبيقاته كانت مقصورة فى هذا الاتجاه ، اذ لا وجود لتنظيم شعبى حقيقى تعتمد عليه الثورة ، ولا محاولة لتأصيل هـــذه القضية ، قضية تنظيم الشعب ودواعيها ومستقبلها ، وبالاضافة الى عدم

وجود فكر اجتماعي واضح . لهذا ، نستطيع أن نقول بشكل عام : أن الضباط الأحرار وقيادة الثورة كانت تعكس — في تلك الفترة والى حد كبير — أجزاء من البرجوازية المصرية التي كانت تتمنى الاستقلال ، وكانت تتمنى التصنيع ، ولكن كانت تدرك أيضا قصور امكانياتها في ظل الوضع الدولي والمحلي الذي كان سائدا في هذه المنطقة . وكانت تتمنى ، أيضا ، نوعا من التعاون العربي يقرب أشياء كثيرة من التي بدت بعيدة في تلك الفترة . في المرحلة الثانية أيضا ، وأنا اقول بايجز شديد ، التي هي ، في رأيي ، ابتدأت من « الميثاق » وما بعدها ، الثورة ، حدث تغيير كبير في فكرها خلال هذه المدة ، لأنها تعلمت دروسا كثيرة . وهذه الدروس انعكست ، بدون شك ، في « الميثاق الوطني » . وعلى الرغم من الايجابيات الفكرية الكثيرة التي انعكست داخل « الميثاق » ، هناك سلبيات فكرية أحدد بعضها :

اولا : ابتداء لست من المقتنعين بأن هناك شيئا اسمه الناصرية بمعنى Nasserism أى نظرية فكرية مثل الماركسية ومثل الوجودية ومثل الوضعية المنطقية .

الأفكار التي طرحت في الميثاق كثير منها أفكار تتعلق بالنضال الوطني ، وأنا أحبذها تحبيذا كاملا ، أو تتعلق بالوحدة العربية ، من ناحية المبدأ ، وأحبذها . وأفكار تتعلق بالعدل الاجتماعي أكثر مما أسميها اشتراكية بالمعنى العلمي . مع ذلك طرحت أفكارا تغازل الفكر الاشتراكي كثيرا في داخل هذا المنطق ، واقتربت من الفكر الاشتراكي اقترابات كثيرة داخل « الميثاق الوطني » ، لاشك في ذلك ، وينبغي أن نقول هذا بشكل واضح .

الاجتهادات النظرية التي في الميثاق اجتهادات كثير منها شائع باستثناء اجتهاد أو اثنين .

أما أهمية النظر الى مصر — في « الميثاق » — كقاعدة للنضال في العالم العربي ضد الامبريالية الدولية ، ومن أجل المحافظة على الاستقلال الوطني فلاشك أن هذا ليس اجتهاد **عبد الناصر** انما هذا تطبيقه . وهذه الرؤية ، تحمد **لعبد الناصر** كزعيم .

ومن الطبيعى ، أن نؤيد فى كل هذا ، أيضا ، الأفكار المتعلقة بالنظرة العربيـــة للمنطقة . البعد العربى عنـــدما ينعكس ، فى « ميثاق » ؛ هو ـــ أيضا ـــ بعد هام . والبعد المتعلق بالعدل الاجتماعى ، وعديد من الأفكار الاشتراكية التى أقرت بأن هنك صراعا اجتماعيا بين الطبقات ، هى أيضا أفكار صحيحة كانت موجودة ـــ بالطبع ـــ قبل **عبد الناصر** . لكن الجديد أن **عبد الناصر** تبناها وأصبحت جزءا من سياسة الدولة الرسمية .

وربما كان الاجتهاد النظرى الوحيد الذى اضافه عبد الناصر فى داخل الميثاق ـــ وانا أعتبره أضعف اجتهاداته ـــ هى فـــكرة تأميم الصراع الاجتماعى . وهذه الفكرة تنعكس ، بشكل او بأخر فى داخل « الميثاق » على أساس أنه يمكن ، فى ظل دولة فيها علاقات رأسمالية ، وفيها طبقات أن يوفق بين هذه الطبقات بحسن تدبير الحاكم . وينعكس هذا فيما يسمى تحـالف قوى الشعب العاملة . انا لست ضد تحالف قوى الشعب العاملة ، وهو مبدأ سليم . لكن يجب الا ينظر الى التناقضات بين فئات تحالف قوى الشعب العاملة ، فقط من زاوية أن هذه التناقضـــات لابد وأن تنفجر ، بمعنى ان تؤدى الى كارثة . لأن هذه التنقضات يمكن حلها فى ظل صراع اجتماعى صحيح . ولكن لابد أن يعطى لهذا الصراع الاجتماعى مدلوله الحقيقى فى تنظيمات جماعية تستطيع أنها تؤثر على النظام ، وتستطيع أنها تعكس ، حقيقة ، رغبات جماهير العمال والفلاحين الذين يمثلون الأغلبية الساحقة .

هناك ، كانت فكرة تسيطر على ذهن **عبد الناصر** : وهى انه يمكن عن طريق السلطة وعن طريق الدولة ، وعن طريق الحاكم العادل ، الذى يقف فوق هذه الطبقات كلها ، وفوق الصراعات ، أن يحل التناقضات الاجتماعية . لكن هذا لم يكن صحيحا ، من الناحية الموضوعية ، بدليل انه ، من سنة ١٩٦٥ ، اى بعد انتهاء الخطة الخمسية الأولى ، كان لابد من اجراءات أساسية فى داخل الزراعة المصرية ، من اجل ضمان تراكم رأس المال . وهذا هو القانون الذى التزمته كل الثورات من ناحية التنمية الاجتماعية . كان لابد من فوائض قطاع الزراعة لتوفير أو احـــداث تراكمات جديدة من الاستثمارات . ثم أنه كان لابد من ادخال نظام التعاون

الانتاجى فى الزراعة المصريه وتوسيعه ، لكن هذا لم يحدث خوفا من انه يمس الملاك او يمس حرية المزارعين الفرديين فى زراعة ما يريدون .

وبسبب أن هذه الاجراءات لم تنفذ يمكن — فى الواقع ان نلقى الضوء على الصراعات التى نشأت فى بعض انحاء الريف وسميت بقضايا الاقطاع . وفى تقديرى أن هـذه الصراعات لم تكن بين فلاحين فقراء ، بل بين فقراء الفلاحين من ناحية ، وبين أغنياء ومتوسطى الفلاحين ، من ناحية أخرى . وقد بدأ ، فى لحظة ، أن **عبد الناصر** انحاز لجانب الفلاحين وصغار الملاك .

واعتقادى — بعد هذا — أن أضعف النقاط فى سياسة **عبدالناصر** كانت فكرة « تأميم الصراع الاجتماعى » . ان **عبد الناصر** لم يستخدم هذا التعبير . لكن الميثاق عبر عنه ، ويمكن استخلاصه منه من خلال دراسة الصيغة المقترحة للتحالف ، وهى أن يوجد تنظيم واحد ، ولا توجد منابر تعبر عن مصالح العمال ومصالح الفلاحين الفقراء فى داخل الاتحاد الاشتراكى .. لقد تصـور أنه يمكن أن توجد منظمة متجانسة تقودها قيادة فوق الصراع الاجتماعى وتستطيع أن توفق — حسبما تريد — بين مختلف الطبقات .

ربما نجد ، أنه فى فترة من الفترات ، أن هذه الفكرة نجحت من ناحية التطبيق ، لكن ، هذا النجاح ، كان فى رأيى ، نجاحا مؤقتا لا يلبث أن يصطدم بحقائق اساسية فى داخل المجتمع المصرى. وهذا ما حدث . وتبين العجز الواضح فى الاتحاد الاشتراكى حين لم يؤدى اى دور لمصلحة فقراء الفلاحين .

■ **احمد عباس صـالح :**

اريد ان اذكرك يا دكتور **عبـد العظيم** بأن « الميثـاق » نص — ايضا — على وجود « حزب طليعى » داخل الاتحاد الاشتراكى ومنذ ١٩٦٣ بدأ يتكون ما يسـمى « بالتنظيم الطليعى » ، لأنه وضحت ان فكرة تأميم الصراع الاجتماعى ، هـذه فكرة تكتيكية

ستنتهى فى آخر الأمر الى حزب ثورى قيادى له فكر متكامل . واظن ، أنه عقب تكوين هذا التنظيم ، تكون ما يمكن أن يسمى « بمدرسة الكادر » وهى « المعهد الاشتراكى » . ولو راجعنا برامج المعهد ، سنجد انها كانت تتجه اتجاها سليما وواضحا نحو فكر اشتراكى علمى . وبالنسبة لفكرة امكان الحياد المطلق فى الصراع الطبقى ، لم تتحقق أيضا هذه الفكرة فى التنظيم الطليعى والحقيقة ، أن هذا التنظيم فى اتجاهاته الفكرية ، أيضا ، لم يصمد عند مواقع فكرية ثابتة . النظرية كانت موجودة . ولكن بدأ ان التطبيق سيؤدى — فيما يبدو — الى أن يعمل التنظيم الطليعى على الحد من سلطان **عبد الناصر** — بعض اشىء — فى الهيمنة على القوة الاجتماعية . فالأفكار كانت موجودة وتنفذ ، ثم يعدل عنها ، فيه نوع من ..

■ **عبد العظيم أنيس :**

صحيح ! انا متفق من الأستاذ **أحمد عباس صالح** . واقول : أنه كان هناك « مداعبات » كثيرة من **عبد الناصر** فى هذا الاتجاه ، بدليل أنه سأل اكثر من مرة — فى مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى — عن نهاية اجراءات ٦٣ . وأن بعض الناس ، من عناصر وسطية أو يمينية ، تحايلت عليه ليعلن أن الاجراءات الثورية قد انهيت تماما . فكان يرفض . هذا معناه أن **عبد الناصر** لم يقفل الباب رسميا أمام استمرار الاجراءات الثورية . لكن فى الناحية التطبيقية — ورغم هذه « المداعبات » — من الواضح أنه كان يتهيب اتخاذ هذه الاجراءات وكان يتخوف من أن تفلت زمام سيطرته على الموقف فى هذا الاتجاه .

■ **أحمد عباس صالح :**

معذرة للمقاطعة .. اظن ، فى ٦٩ بدأ يحدد الملكية الزراعية من جديد الى ٥٠ فدانا ، واذكر أن هذا الكلام طرح فى خطبة من خطب **عبد الناصر** وكان هناك كلام كثير فى تصريحات أو مناقشات

حول اتجاه **عبد الناصر** الى مزيد من الحد من الملكية الزراعية بهدف تصفية ، والحد من سلطان اغنياء الفلاحين . واعتقد ، أن هذا كان واردا ، بدليل ، أنه حتى ، بعد ٦٧ ، كان هناك تفكير فى مزيد من تحديد الملكية الزراعية . فهذا يعنى ، ان التطبيقات تتعارض فى النهاية مع فكرة الحياد بين القوى الاجتماعية المختلفة .

■ **عبد العظيم أنيس :**

ليس هناك خلاف بيننا فى هذا الاجتهاد الثانى . انتقل الى نقطة اخرى :

فى « الميثاق » اجتهاد نظرى ، وأعتقد أنه كان اجتهادا « قاصرا » على النظرة الى تاريخ مصر ما قبل ٥٢ . كان هناك نوع من التعسف فى الفكر النظرى المتعلق بهذه النقطة ، وبالذات فى النظر الى ثورة ١٩ **وسعد زغلول** وكل ما أحاط بها . هناك تسطيح مبالغ فيه لمرحلة ما قبل الثورة . وبالتالى ، ما يؤدى اليه هذا التبسيط النظرى الشديد من اهمال كثير من صراعات الشعب المصرى وقياداته فيما قبل الثورة .

■ **توفيق الحكيم :**

المسئول عن هذا بعض أعضاء « الحزب الوطنى الجديد » الذين ساندوا الثورة لأنهم كانوا خصوم ثورة ١٩ . وكان اتجاههم واضحا للنيل من ثورة ١٩١٩ والتقليل من دور **سعد زغلول** . ولهذا ، ربما لم يكن **عبد الناصر** مسئولا مسئولية رئيسية فى هذه النقطة ، اذ لم يكن له مصلحة فى ذلك .

■ **عبد العظيم أنيس :**

عندما ينظر مؤرخ الى « الميثاق » يجد هذا التقصير .

ومن المشاكل التى طرحت ، وكانت محل استفهام طويل ،

ولا تزال محل مناقشة ، والى الان ، مشكلة ما يسمى « بالمعادلة الصعبة » . وبمقتضاها ، يمكن التنمية الى حدود مضاعفة الدخل القومى دون أن تدفع ثمن هذا اى فئات اجتماعية داخل المجتمع ، ودون أن يدفع الشعب المصرى ثمنا لهـذا ، ودون ان مدفع البرجوازية واغنياء الفلاحين ثمنا لهذا . وقيل ان هذه معادلة صعبة وانا رأيى ، أن هذه كانت معادلة مستحيلة . والدليل على هذا ، أنه بعد انتهاء الخطة الخمسية الأولى (التى استفادت فائدة كبيرة من اجراءات التمصير التى تمت بعد ٥٦) طرحت القضية ، من جديد ، طرحا واضحا . ولم يكن هناك اجابة عليها ، على الاطلاق لأنه بعد ان أممت ، واخذت رؤوس أموال الأجانب ووظفتها كان لابد وان تبحث عن تراكم جديد لراس المال من أجل التنمية . لأننا لا نستطيع — فى ظل نضـالنا الوطنى — أن نعتمد على الأرض أساسا ، او على المعسكر الاشتراكى . فالمعسكر الاشتراكى سوف يساعد بقدر جهده . لكن الأساس ، هو أن تساعد نفسك ، اى أن نقطة الانطلاق هى ما تفعله أنت وتضع أسسه فى الداخل .

اذن ، قضية المعادلة الصعبة ، مثلها مثل تأميم الصراع الاجتماعى ، كانت من الاجتهادات الجديدة **لعبد الناصر** .. وفى رأيى الشخصى ، أن كلتا القضيتين من أضعف ما فى هذه الاجتهادات النظرية .

هذه بشكل عام ، وبايجاز شديد الأفكار التى طرحت فى المرحلة الثانية .

وبالطبع انعكست هذه كلها فى سياسة التصنيع ، فاتجهت الى التركيز على الصناعة الاستهلاكية ، مثل صناعة السيارات ، وصناعات أخرى .. ليس معنى كلامى هذا ، أنه لم يكن هناك جهد ايجابى كبير فى الخطة الخمسية الأولى .. نعم ! كان هناك جهد ايجابى لا ينبغى أن ننكره . ولكننا نتكلم — هنا — عن قصور افكار التنمية الموجودة فى الميثاق كما انعكست فى التطبيق . فهذه نقطة تتعلق — أيضا — بعدم العزل بين التطبيق ، وبين الفكر النظرى فى عدد كبير من القضايا .

من ضمن الأفكار التى لا تزال ايجابية ، فى داخل « الميثاق » فكرة عدم الفصل بين الحرية السياسية وبين الحرية الاجتماعية . هذا التفكير ، كان تفكيرا جديدا بالنسبه للمجتمع المصرى .. الاشتراكيون القدامى واليساريون كانوا دائما يؤكدون على هذا المعنى الى أن تبنته الدولة رسميا فى « الميثاق الوطنى » .. وهذه النقطة ايجابية على الرغم من سوء التطبيق ، فى بعض الأحيان . وأخيرا فانه ، مع كل القصور ، يظل فى رصيد الثورة وفكر **عبد الناصر** فكر نظرى صحيح ينبغى أن ندعمه ونتمسك به من ناحية المبدأ ، حتى لو حصل اختلال فى التطبيق .

■ **توفيق الحكيم :**

الفكرة التى تبنت رسميا ارتباط الحرية السياسية بالحرية الاجتماعية فكرة صحيحة . وانا اذكر اننى كتبت ، قبل الثورة ، وقلت الصوت السياسى تابع للصوت الاجتماعى ، تابع للملكية . كبار الملاك .. كبار الملاك — وهم من عندهم الأرض — الذين يأخذون ، ليس ثروة محصول القطن فقط ، بل ويأخذون الأصوات السياسية .. هذ هالأفكار كانت موجودة ، طبعا ، لكن كونها توضع رسميا كمنهج رسمى للدولة فهذا مهم ..

ظاهرة أخرى ، كنت أحب أن تدرسوها ، هى انه تولدت ، بعد تحديد الملكية ، ظاهرة جديدة تتمثل فى ان هناك اغنياء فى الريف يكونون ثروات كبيرة ، لا من التملك بل من تأجير الأرض لأنهم يستفيدون من أن الايجارات منخفضة أيضا .. ايجار الشقق المفروشة .. فأصبح هناك طبقة من الأغنياء على اساس الايجار لا على أساس الملكية .. وانا أعرف ، فى الريف ، بعض الناس الذين كانوا فى غاية الفقر تقريبا . وكانوا مستأجرين بسطاء فترقى الواحد منهم الى طبقة جديدة اقتصاديا ، فلم يعد يعمل بأيده انما أخذ ينمو ، واشترى جرارا بخاريا ، وبدأ يؤجره ، وبدأ يستخدم صغار الفلاحين الفقراء الذين كان فى صفوفهم فى يوم من الأيام .

■ **لطفى الخولى :**

هذه هى النقطة التى اشار اليها **د. عبد العظيم أنيس** . من ان تطبيق الاصلاح الزراعى أدى الى توسيع قاعده اغنياء الريف وخلق الظروف المناسبة لاستغلالهم .

■ **توفيق الحكيم :**

وهذا الثرى ، اصبح عضوا فى الاتحاد الاشتراكى ، واصبح له اتجاهات سياسية وله دور أساسى . « فالأرض لمن يزرعها » اتخذت معنى آخر .. هو كان يزرعها سابقا ، ولكنه ترقى الى أنه لم يعد يزرعها بيده ، ولكن اصبح طبقة مالكة هو مالك بلا ملك أو هو صاحب ملك قليل ، مالك مثلا لعشرة أفدنة ، ولكن استغلاله على نطاق ٥٠ فدانا ، واذا به من اثرياء الريف .

■ **احمد عباس صالح :**

موافق على اغلب العرض الذى قدمه **د. عبد العظيم انيس** . ولكن هناك نقطة فى المنهج ، لكن هى فى الموضوع أيضا . وهى انه ينبغى وضع الفكر الذى طرحته ثورة ٢٣ يوليو ليلة ٢٣ فى المبادىء الستة بالنسبة للافكار التى كانت مطروحة فعلا فى المجتمع المصرى والصراعات السياسية التى كانت موجودة فى المجتمع المصرى .

فى الواقع ، لو لاحظنا الفترة من ٤٦ الى ٥٢ ، سنجد أن هناك نموا واسعا الى حد ما للأفكار الاشتراكية العلمية ، وبلورة لها فى المجتمع . وكانت تطرح كثيرا من الحلول لمشاكل المجتمع ، سواء من ناحية الاستقلال أو من ناحية اعادة (تعميق) الثورة الاجتماعية .

وكانت هناك أيضا ، شرائح مختلفة من التفكير اليسارى الى جانب اتجاهات الفكر اليمينية والتصنيفات المختلفة . نتيجة هذه الصراعات ، ونتيجة ظروف معينة ، حدثت ثورة ٥٢ ، ولم تطرح

الا ذلك الجانب الذى فيه شىء من الغموض ، فى المبادىء الستة ، التى طرحتها فى هذه الفترة . هذا الجانب ، فيما أعتقد ، كان امتدادا لتيار فكرى — موجود ايضا فى المجتمع المصرى — كان يفكر فى تحديد الملكية الزراعية ، كان يفكر فى توسيع قاعدة الطبقة الوسطى لحكم المجتمع المصرى . هذا النوع من التفكير النظرى طرح فى حزب **أحمد حسين ومحمد خطاب ومريت غالى** ، وأيضا أظن الدكتور **أحمد حسين** فى « جمعية الرواد » ، هذا النوع من الأفكار ، ربما كانت المبادىء الستة تشير اليها ، الى حد ما .

واستمر صدام ثورة ٢٣ يوليو ، من خلال هذه البلورة ، ضد الفئات أو القوى الاجتماعية التى تختلف مع هذه المبادىء ، مثلا : الاختلاف مع بعض قيادات حزب الوفد ، فيما يختص بقضية الاصلاح الزراعى . بينما كانت قطاعات أخرى — حتى من الرجعية اليمينية الشديدة — توافق على تحديد الملكية الزراعية . وظل الموقف الفكرى للثورة . وهو يتبع — الى حد ما — تلك الفكرة التى تظن ان سيطرة الطبقة الوسطى الصغيرة على المجتمع المصرى ، واتساع قاعدتها ، هى الوسيلة للاصلاح الاجتماعى فى مصر .

ما احب أن أضيفه هو أن عملية ثورة ٢٣ يوليو كانت ، فى الواقع، فى حالة جدلية مع القوى الاجتماعية فى مصر . وأن تغيرها وانتقالها من وضع فكرى الى وضع فكرى آخر كان نتيجة لهذا الجدل ، وهذا الصدام . وأيضا نتيجة المشاكل الموضوعية التى طرحت نفسها . الخلافات — كما تفضلت وكما قلت — فانه حتى سنة ٥٦ كان التفكير انه من الممكن التنمية الصناعية تأتى عن طريق راس المال الحر الأجنبى والمصرى وتشجيعه الى حد مطلق .. ووضعت القوانين التى كانت تعفى المشروعات الصناعية من الضرائب لمدة خمس سنوات . وأنشىء البنك الصناعى ، يعنى ، كانت هذه الأفكار امتدادا لنفس الأفكار القديمة الخاصة بالمجموعة الوسطية التى تمثل الطبقة الوسطى ، ولكن هذا فشل فى التطبيق يعنى ، ان الثورة كانت تحاول أن تنفذ شيئا ما — طبقا للمفاهيم التى جاءت بها أولا — ولكنها لا تلبث أن تكتشف أنه لم يحدث تجاوب بينها وبين الطبقات التى تظن أنها تمثلها . وفعلا لم يحدث التجاوب ،

لأنه ، فيما يبدو ، من خلال التجربة التاريخية ، لا ترضى طبقة أن تحكم بالنيابة ، ولابد انها تحكم نفسها بنفسها . ومن هنا تطور الفكر .. فكر ثورة ٢٣ يوليو على اساس (براجماتى) . وكان **عبد الناصر** يقول دائما : « التجربة والخطأ » . وظللنا فى مرحلة التجربة والخطأ الى « الميثاق » .. « الميثاق » يمكن نقول ان هذا بداية تبلور . لأنه فى الواقع — حتى **عبد الناصر** — كان يلح على أن « الميثاق » ، هذا ليس نظرية ، انما هو دليل عمل فى مرحلة معينة (١٠ سنوات) وانه لا يلبث أن يتغير . وهذا ايضا منطلق من منطلقات التفكير (البراجماتى) أن لا يتقيد **عبد الناصر** بنظرية ، حتى يكتشف الواقع أو يحدد له مفاهيم ، وسواء كان هذا التفكير صحيحا ، أو غير صحيح ، فسوف نلاحظ أنه حدث — نتيجة تفاعله مع القوى الرئيسية فى المجتمع وهى قوى العمال والفلاحين — انه اقترب شيئا فشيئا من الأفكار الاشتراكية .

ولعلنا لو وضعنا جدولا أو رسما بيانيا لحركة الفكر لثورة ٢٣ يوليو ، فسنجد أنها كانت تصعد باستمرار ،مع وجود شيء من الذبذبات ، الى اتجاه اليسار . وحدثت محاولة لتحديد معنى — مثلا — الاشتراكية . « الميثاق » جاء وقال **الاشتراكية العلمية** . وقال ان هناك صراعا طبقيا . لكن عندما قامت قيامة بعض الأوساط اليمينية عاد **عبد الناصر** وقال : والله انا ما أعنيه بالاشتراكية العلمية هو أننا نفكر بمنهج علمى فى تطبيق الاشتراكية ، وهومتجنب للاصطلاح العلمى الشائع فى الثقافة السياسية . ونحن نعلم ، انه قد نشب صراع فى داخل الاتحاد الاشتراكي وتنظيماته المختلفة حول الاشتراكية : عربية أم اشتراكية علمية .. الخ لقد حاولت بعض القوى أن تطالب **عبد الناصر** بأن ينفى ، أو يستبعد المفهوم الاشتراكى عن الاصطلاح العلمى الشائع تحت شعار فكرة الاشتراكية العربية على أساس أن لها خصائص مستقلة وانها نابعة من البيئة .. الخ المهم حدث تهرب من مضمون كلمة الاشتراكية العلمية الذى ورد فى « الميثاق » الذى لم يكن تفسير عبد الناصر له تفسيرا قاطعا لأبعاده عن الاصطلاح العلمى الشائع . الا أننا نذكر ، جميعا ، انه فى احدى الجلسات ، وفى كتيب طبع أظن — وكان مع أمناء الاتحاد الاشتراكى ، أو شيء من هذا القبيل فى الجيزة — حدد **عبد الناصر** انه لا توجد اشتراكيات متعددة ،

بل توجد اشتراكية واحدة ، انه تطبيق عربى للاشتراكية . وهذا ، ايضا ، كان تطورا فى المفهوم العام عند **عبد الناصر** . وفى الواقع ، أن **عبد الناصر** كان يقترب شيئا فشيئا من الأفكار المطروحة ، فى المجتمع المصرى ، وكان يجرب بعضها . كان يرفضها ، أولا ، ثم تأتى المشاكل فيقبلها ثم يمضى معها . انما القول باضافة فكر ، أو اختراع فكر ، اسمه الفكر الناصرى هو ، فى الحقيقة ، قضية محل جدل . ونحن نعلم عن وجود كثير من الكتابات ، فى هذه الفترة ، فى مجمتعات العالم الثالث اظن أنها — لظروفها الخاصة — يمكن أن يكون لها ايضا نظرية خاصة . وما اكثر الكتابات التى كتبت حول ... البحث عن نظرية ، وما ظهر عن الطريق الخاص .... الخ .

ربما كان فى ذهن **د. عبد العظيم** ان يحدثنا عن المواقف الأساسية الفكرية فيما يختص بالصراع بين الكتلتين الكبار ، مثل فكرة عدم الانحياز والحياد الايجابى ، وتكوين كتلة ثالثة فى مواجهة الصراع بين الكتلة الرأسمالية والاشتراكية ، فهذه ، أيضا ، كان لها أثر فى فكر الثورة . ولكن سرعان ما تعدل هذا الفكر . فبعد أن كان يتجه الى أن يكون حيادا بين الكتلتين توسع معنى الحياد الايجابى ، واتضح انه كان انحيازا الى جانب القوى الاشتراكية فى عدائها وتصفيتها للامبريالية .. كل هذه الأفكار فى الواقع كانت موجودة ويتجه اليها عبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو .. الا انه فى التطبيق . فى الواقع ، كان هنالك خلل كبير جدا . يعنى ، تطرح مفاهيم على المستوى الفكرى عظيمة جدا ولكن لم يكن هناك تطبيق سليم أو صادق لهذه المفاهيم .. الآن لم يبق من الحركة الناصرية — ان صحت العبارة — الا الفكر . فاذا ما ناقشنا هذا الفكر نجده فعلا فكرا متقدما . وهذه هى نقطة التناقض التى سنصطدم بها — باستمرار — وهى انه : اثناء قيادة **عبد الناصر** ، كانت هناك أفكار عظيمة مطروحة ولكن ، فى التطبيق ، الحقيقة ، كانت هناك فواصل . وبالعكس كان يمكن الخروج على هذه المفاهيم فى كثير من الاحيان ، وذلك كما قال الدكتور **عبد العظيم** ، عندما أشار الى الالتزام بقضية فكرية وعدم الالتزام بهذه القضية فى التطبيق . وكان **د. عبد العظيم** بريد ، فى الواقع ، أن يصل الى النسبة الحقيقية أو النسبة الطبقية لهذه القيادة فى الصراع الفكرى .

قضية « التوازن الاجتماعى » وفكرة التوازن الاجتماعى . فيما يتعلق بهذه القضية ، فنحن نعلم انه لم يظهر ، فى تاريخ السياسة، حكم يتخيل أو يتصور ، أنه من الممكن أن يكون هناك حياد فى السلطة فى مواجهة الطبقات . لم يعرف فى التاريخ السياسى أبدا مثل هذه الفكرة الا فى حزب العمال البريطانى . فقد روج هذا الحزب لفكرة حياد الدولة فى مواجهة الطبقات . فحتى هذه الفكرة لم تكن جديدة . فاذا صح هذا ، تعين علينا أن نكف عن اعتبار الناصرية مذهبا سياسيا ، وانما هى حركة ثورية برجماتية ، تصل بالتدريج الى مفهوم نظرى . ثم يتعين ، بعد ذلك ، متابعة هذا الخط الذى اوشك ان يصل الى المفهوم النظرى العلمى الحقيقى فى السنوات الأخيرة قبل ٦٧ بقيادة **عبد الناصر** لثورة ٢٣ يوليو .

بعد ٦٧ ، حصل نوع من التوقف ، وساد الظن بأن العملية انتقلت من ثورة اجتماعية تحررية الى ثورة تحرر وطنى ، وبالتالى، فان كل التحولات الاجتماعية ينبغى أن تتوقف . وفى هذا المناخ سادت فكرة التجمع الوطنى . الا أنه لم يحدث توقف فحسب ، بل حدث أيضا رجوع عن الثورة الاجتماعية .

ان ملخص كلامى : هو أننا ، ونحن نحاول أن نكتشف الأفكار الأساسية لثورة ٢٣ يوليو ، علينا أن نتنبه الى أنها ثورة برجماتية تقترب ، أو تحاول الاقتراب من مفهوم نظرى كامل ، لكن هذا لم يتم الى وفاة **عبد الناصر** .

■ توفيق الحكيم :

أحب أن أضيف شيئا الى هذا المفهوم ، ان كل كلامنا انصب على النواحى السياسية والاقتصادية . ويجب الا ننسى حصيلة ثورة يوليو فى الجانب الفكرى : هل تقدمت بالفكر ، من حيث هو فكر ؟ أم أنها ساعدت على ظهور التخلف الذى يسمونه الرجعية التتارية ، فيما يختص بهذا التفكير ، هذا النوع من التفكير الذى يشعرنا — مع الأسف — أننا بحاجة الى معركة أخرى . كنا نظن أو نتوهم أننا تجاوزناها ، وهى مقاومة التخلف الفكرى والتجارة بالدين

والرجعية الفكرية ، فالى اى مدى ســـاعدت حركة ثورة ٢٣ أو الناصرية على تشجيع ، او على الأصح ، على ترك التخلف الفكرى ينمو على حساب التقدم الفكرى والحرية الفكرية التى هى الحضـارية؟

فهذه قضية يجب أن تبحث . لأنه بدون التقدمية الفكرية لا يمكن تفهم الاشـتراكية .

■ **لطفى الخولى :**

اذا أذنتم ننهى الجلسة الآن . وشكرا .

انتهت الجلسة الرابعـــة

الجلسة الخامسة

سلبيات التجربة الناصرية

اهتمت مناقشات الجلسة الخامسة ، من جلسات الحوار حول التجربة الناصرية ، بمحاولة تقديم تقييم موضوعى « لسلبيات التجربة » .

ولم يكن هناك خلاف حول أن للتجربة « ايجابيات » كبيرة لم تكن — كما قيل — محل شك : فاصرار عبد الناصر على التغير واستمرار الثورة .. المواقف الفكرية والعملية المعادية للاستعمار — الانحياز الى فكرة التغيير الاجتماعى والى الطبقات المفقيرة فى الشعب — فكرة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين فى المؤسسات السياسية والتشريعية — الاجراءات التى هزت قدسية الملكية الخاصة — تحديد موقف مصر فى حلبة الصراع العالمى ... كل هذه — كانت — فى مقدمة ايجابيات التجربة .

ولكن عند مناقشة « السلبيات » حدث خلاف حول توصيفها :

— رأى يقول انها كانت من الضخامة بحيث يجوز أن نستخدم كلمات « الخراب » و « الردة » بدلا من « السلبيات » .

— الرأى الآخر : يقول انها لا تخرج عن كونها « سلبيات » ، أيا كان حجمها ! . ولكن أين كان تكمن هذه السلبيات ؟

ساد الاتفاق بشكل عام — على أنها كانت قائمة فى الفكر والتطبيق على السواء وربما تكون قد تمثلت :

— فى محاولات البحث عن « طريق ثالث » للاشتراكية ، ذكر بعض المشاركين ، انه غير موجود .

— فى عدم وجود تصور أو تخيل لشكل المجتمع الجديد .

— فى محاولة رسم صورة « للاشتراكية » يمكن أن تبنى بدون تضحيات .

— فى عدم حسم قضية التنمية .

— فى تشجيع أنماط سلوكية فى الاستهلاك لا تستند الى قاعدة راسخة من الصناعة الثقيلة والزراعة المتطورة ؟

— وربما ، كان لا بد من اضافة فقدان الحوافز المعنوية ، وفى مقدمتها ، المثل السلوكى الأعلى .

■ **لطفى الخولى :**

هذه هى الجلسة الخامسة من جلسات الحوار الذى بدأناه مع استاذنا **توفيق الحكيم** . ولقد حاولنا ، فى الجلستين الثانية والثالثة، أن نستشرف آفاق المستقبل واى طريق نسلك : الطريق الليبرالى أم الاشتراكى . واختلفنا حول اختيار الطريق وان كنا قد اتفقنا على أن مصر التى نستشرفها هى « مصر الاشتراكية » .

وفى الجلسة الرابعة ، بدأنا نفتح ملف التجربة . واتفقنا ، على أن الفترة ــ موضوع التقييم ــ تمتد من يوليو ١٩٥٢ الى سبتمبر ١٩٧٠ . وفى مناقشة هذه الفترة طرحت للتحليل وللتقييم الأفكار الرئيسية التى تضمنتها منشورات **الضباط الأحرار** ومواثيق الثورة وبعض خطب **عبد الناصر** .

وفى جلستنا الخامسة ، هذه ، نواصل تقييم التجربة والكلمة الآن للاستاذ **خالد محيى الدين** .

■ **خالد محيى الدين :**

أؤيد الطريقة التى عرض بها **د. عبد العظيم** تقييم التجربة . لكن الاحظ فقط أنه تحدث عن سلبيات ، ولم يتكلم عن ايجابيات .

■ **عبد العظيم انيس :**

لو سمحت لى أقاطع هنا . أنا متصور ، أنه غنى عن البيان ، فى كلامى ، ان ايجابيات الفكر فى ثورة ٢٣ يوليو ، والمعبر عنه فى « الميثاق » ، وعلى وجه الخصوص من زاوية الفكر والنضال الوطنى ، ومن زاوية التقدم الاجتماعى ، ومن زاوية البعد العربى ــ يعني ايجابيات هذا الموضوع أعتقد أنها ــ فيما يتعلق بى ، أو بوجهة نظرى ــ ليست محل شك . لكن ما هدفت اليه هو نقد الجوانب الفكرية التى أعتقد أنها قاصرة . أما الايجابيات فهى كثيرة وليست محل خلاف .

■ **توفيق الحكيم :**

أيضا اضم صوتى ، فى هذا ، بأن الايجابيات لم تكن محل شك وخصوصا بالنسبة لى . لماذا ؟ لأنه واضح ؟ من موقفى فى أول الثورة ، وواضح من كلامى ، وواضح من كتاباتى ، أنى كنت متحمسا لها — متحمسا للايجابيات طبعا — ولم يكن متصورا أننى أتحمس لسلبيات . أنا كنت ، من منطلق التفاؤل ، خارجا من مرحلة كنت أظنها ، أو كتبت عنها ، انها ميئسة . وأنا كنت أنظر لها ، دائما ، نظرة النقد فى كتب مثبوتة منشورة . ولما تلقيت ثورة ٥٢ على أنها الثورة المباركة ، كانت كل ايجابياتها تثير حماسى ، فاذن الآن ، لا محل ، أبدا ، لأن اتكلم عن ايجابيات . نحن آزرناها لذلك، ولا محل لتكرار هذا القول ،نحن نتكلم عن كيف تحولنا ، وكيف حدث ما يسمى بانقلاب ، وردة ... الخ . وفى التاريخ العربى نقرأ أن جماعة ردوا على **عمر بن الخطاب** : « نحن معك ما دمت مع الحق ونكون ضدك اذا أسأت الحكم » . فاذن ، أنا كنت مع عبد الناصر — بكل قلبى — طالما الذى أمامى هو انجازات . ولكن عندما اجد فى البلد خرابا ، لا أستطيع أن أزيف وأقول أن هذا خير على البلد . فاذن ، نحن نبحث كيفأتى هذا الخراب ؟

■ **لطفى الخولى :**

فقط أريد فى آخر الجلسة أن أستفسر عن كلمة الخراب .

■ **خالد محيى الدين :**

لم أقصد أن **عبد العظيم أنيس** لم يتحدث عن ايجابيات . لكن اقول ، أنه تكلم أكثر عن السلبيات . وقد أوضح موقفه الآن . لكن أنا طبعا أقول وجهة نظرى . والتقسيم الذى قدمه موافق عليه، وموافق على رأيه بأن فكر الثورة تطور .

المرحلة الأولى فى فكر الثورة ، هى من ٥٢ الى ٦١ (ولو أن د. **عبد العظيم** اعتبرها مرحلتين) .وهى مرحلة المبادىء الستة : القضاء على الاستعمار ، والقضاء على الاقطاع ، والقضاء على

الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم ، وعدالة اجتماعية ، وجيش وطنى ، والديمقراطية السليمة .

فى تلك المرحلة ، كان تفكير **عبد الناصر** منطلقا من ان هناك نظاما تقليديا ، وهو يريد — فى نطاق النظام الراسمالى — ان يقوم باصلاحه ، وأن يدخل عليه تغييرات . كان القادة يرون بعض المظاهر غير العادلة فى توزيع الثروة فى مصر . لكن فكرة التغيير الاجتماعى ، بصورتها الكبرى التى ظهرت — فيما بعد — لم تكن قد اتضحت آنذاك .

■ **لطفى الخولى :**

هل كان تفكير **عبد الناصر** قبل أن يصبح قائدا لثورة ٢٣ يوليو بعد تفجيرها — اى خلال وجوده فى تنظيم الضباط الاحرار قبل تفجير الثورة — هل كان أكثر تقدما مما كان عليه بعد ان اصبح حاكما ؟

■ **خالد محيى الدين :**

الفكر ، قبل الثورة ، هذا شىء لا استطيع ان احكم عليه . لانه — فى اجتماعاتنا — كان يوافق على الافكار التى كنا نعرضها . لم يكن مطروحا — فى ذلك الوقت — برنامج اجتماعى للتغيير . كل ماكنا نسعى اليه هو برنامج وطنى ، وقبول مبدأ اصلاحات اجتماعية فى نطاق الموجود . حتى الاصلاح الزراعى ، لم يطرح كمسألة واجبة ، بل حتى عزل الملك لم يكن واجبا . الاتجاه الغالب هو اتجاه محافظ ، مع ميل الى التقدم . وهنا لابد من التفرقة بين نوعين من الافكار . فكر كانت تعكسه المناقشات الدائرة فى الغرف . وفكر كان يتجسد فى خطب **عبد الناصر** أمام الجماهير . وكان الخطأ الذى وقعت فيه أننى كنت أعول على المناقشات التى كانت تدور فى الغرف المغلقة واعتبرها هى المحك والمؤشر . ولكن المحك الرئيسى فى الحقيقة هو ماكان يعلن أمام الناس ، لان هذا هو الذى يحدد الالتزام .

وعلى سبيل المثال : محاضر مجلس الثورة فيها امور أو قضايا لم يكن من الممكن أن يتصورها انسان . وفيها ، كان يتم قبول أشياء . لكن عندما كان يأتى ليعلنها — أمام الجماهير — تتحول الى موقف آخر . وهذا شيء طبيعى فى أى مناقشة : ان القرار النهائى هو الذي يحدد محصلة الكل .

فكر الثورة — فى ذلك الوقت — كان قائما على ان هناك نظاما رأسماليا . لكن هذا النظام الراسمالى يجب الا يطلق على عواهنه ، بل لابد من التدخل فيه ، يعنى نوع من التوجيه فى نطاق النظام الرأسمالى . ومن ثم ، تم تشكيل مجلس تنمية الانتاج القومى . فالدولة تبدأ تدرس مشروعات لتساعد راس المال على انه يستثمر . يعنى ، الدولة تلعب دورا ، هنا ، دور مفكر . والدولة ، فى مصر ، كانت — طوال عمرها — تلعب هذا الدور ، من أيام **محمد على** : فهى التى اسهمت فى محاولات قيام الرأسمالية ، ذلك على عكس ما حدث فى بعض البلاد الاخرى . ومن هنا ، كان للدولة المصرية دائما وضع متميز داخل النظام الاقطاعى والرأسمالى .

عبد الناصر — فى ذلك الوقت — كان اتجاهه هو المحافظة على النظام ، مع القيام بعدد من الاصلاحات الاجتماعية تمكن من استقرار الحكم . وكانت خطوة الاصلاح الزراعى الخطوة الأولى ، ثم الضرائب التى فرضت . هذه المرحلة اسميها مرحلة الرأسمالية الموجهة . وفيها حدد مجلس قيادة الثورة ان النشاط الاقتصادى حر ، على الا يضر بمصلحة البلاد المطلقة . لم يكن معنى هذا اننا سنقاوم رأس المال ، على العكس ، كنا نريد رأس المال يعمل ، ويستثمر ، ويكبر ، ويعمل ثانية ، دون ان يستغل ، ودون ان يسعى للسيطرة على الحكم . وكان فى فكر **عبد الناصر** — فى ذلك الوقت — نقطتان اساسيتان : الأولى : هى الا يخرج النشاط الرأسمالى عن القوانين ، اى لا يسمح له بالسيطرة على الحكم . نعم هو حريص على ابقاء النظام الاقتصادى — كما هو — ولكن كان يرفض ان تكون الدولة خاضعة للرأسمال . أى ان الدولة تستطيع ان تلعب دورا مستقلا . والدولة فى نظره دائما تستطيع ان تلعب دورا . ولذلك ، كان يقول باستمرار : انا لست ضد راس المال ، بشرط الا يسيطر على الحكم . وكان دائما يقول : انه من الممكن ان نتدخل ضد

راس المال فى الوقت المناسب . ولكن هو مبق عليه ، وعلى النظام الاقتصادى والطبقات السائدة اقتصاديا ، هى ، باقية . وهذا الفكر استمر الى عام ١٩٦١ . وهذه المرحلة ، نسميها مرحلة الاقتصاد المختلط : فيها قامت المؤسسة الاقتصادية ، وتم فيها تمصير جزء من الاقتصاد ، وتأميم جزء آخر بعد ٥٦ . وبدأت المؤسسة الاقتصادية ــ بعد ذلك ــ تقوم ، هى ، بمشاريع ، وتشرك معها راس المال . واعلنت انها سوف تبيع بعض مشروعاتها، لكن لم يحدث انها باعت بالفعل . كان تفكير المؤسسة الاقتصادية ان تبيع للراسماليين المشروعات الناجحــة ، لكن **عبد الناصر** بدأ ــ هنا ــ يفكر فيما يسمى بالولاية الاقتصادية للدولة ، بجانب الولاية السياسية . وكانت أدواته ــ فى الناحية الاقتصادية ــ المؤسسة الاقتصادية ، وكانت الاداة السياسية هى الاتحاد القــومى . وقد عكست خطبة ، هاتين النقطتين : الاقتصاد المختلط ، واعطاء دور للدولة أكبر . وهكذا ففى عام ١٩٥٧ القى خطابا هاما جاء فيه :

« ان القيادة الاقتصادية . هذه يلزم ان تكون موجودة للدولة التى لهــا الولاية التى تحمى طبقة من الطبقات الأخرى ، وكل صاحب مصلحة من صاحب المصلحة الاخرى . والحكومة هى التى تجعل التوافق كاملا بين جميع المصالح وبين جميع الطبقات ، فى نفس الوقت ، وفى سبيل سد الفراغ السياسى والاجتماعى بتكوين الاتحاد القومى . يعنى سد الفراغ بالعمل السياسى وبالاتحاد القومى، كما قلت الان . الاتحاد القومى الغرض منه خلق قيادات واعية لتكون فى الميادين السياسية ، وتكون أيضا فى الميادين الاقتصادية لاننا لا نستطيع فصل السياسة عن الاقتصاد » .

هذا ما قاله . ثم يضيف أنه :

« يجب تنسيق الاقتصاد العام مع الاقتصاد الخاص الرأسمالى ، مع الاقتصاد الزراعى للفلاحين ، مع الاقتصاد التعاونى » .

فهنا ، يقدم اربعة اشكال ، ويحاول التنسيق بينها فى ميادين متعددة : ميدان الادارة العامة الاقتصادية والتمويل بالمواد الاولية . وهذا يحتاج الى قيادة اقتصادية كما يحتاج الى قيادة سياسية .

كان هذا ، هو الفكر المهيمن على **جمال عبد الناصر** . وفكر **جمال عبد الناصر** كان هو فكر الثورة ، لان **عبد الناصر** كان له دور متميز ، خاصة بعد ٥٦ . كان له دور تاريخي . ونحن نعلم ان الشخصيات التاريخية دائما يكون لها تأثير على الجماهير .

ونحن نعلم ، انه فى ذلك الوقت تمت الوحدة ، وتمت فكرة وضع مشروع السنوات الخمس الأول . وكان هو واضحـــا فى مشروع السنوات الخمس الأول . وكان فكره ، ان الدور الأكبر فى التنمية ، سيطلع به القطاع الرأسمالى . فهذا كان أمرا واضحا ، وحتى الخطة الخمسية التى وضعها تبين ان نصيب عوائد التملك من الدخل القومى فيها كان أكبر .

وكان يتصور ان الرأسمالية يمكن ان تساعده على مضاعفة الدخل القومى فى ١٠ سنوات . وفى هذا ، لجا الى مجموعة بنك مصر وطلب منها النصيحة . وانتهى الى انه ، لكى يجبر الراسمالية على المساهمة فى التنمية ، اصدر قانون الحد الاقصى للارباح فى يناير ١٩٥٩ . على ان هذا القانون هو الذى دفع الرأسمالية الى ان تغير مسلكها ازاء النظام . لان الرأسمالية كانت تنمو وتكسب . ولكن ، عندما درس **عبد الناصر** الوضع الاقتصادى ، وجد ان الادخار الكبير موجود فى الشركات المساهمة ، فكيف يأخذ أكبر نسبة من هذه الاموال ليستثمرها فى التنمية ؟ فقيل له : أنه لكى نواجه مجالس الجمعيات العمومية ، فلابد ان تضع فى الاعتبار ، ان المساهمين يريدون ارباحا ، لان الارباح التى لا توزع ، تثير شعورا بالضيق لدى المساهمين . فلابد من رفع النسبة الغير موزعة لكى يعاد استثمارها فى التنمية . ومن هنا ، نصحوه أن يصدر قانون الحد الاقصى للارباح وبمقتضاه لا توزع ارباح فى عام ١٩٥٩ ازيد من عام ٥٨ الا بـ ١٠ فى المائة وأكثر من هذا يتطلب اذنا من وزير الاقتصاد .

لكن هذا اعتبر ـــ من جانب الرأسمالية ـــ كأول تدخل فى البورصة، وفى ميدان الصناعة . وانهارت البورصة ، وبدأت الرأسمالية تقاطع . فكانت النتيجة انه بعد ٥٩ ـــ أى فى العام التالى ـــ تمت عدة اجراءات نمت عن الاتجاه القادم : هى تأميم بنك مصر والبنك الأهلى ثم تأميم

الصحافة سنة ٦٠ وكل هذا ادى الى مزيد من التدهور فى موقف الراسمالية .

كان فكره ــ فى ذلك الوقت ــ يسير على نوع من الاقتصاد المختلط : دور أكبر للقطاع الراسمالى ، ودور اقل للدولة . لكن الدولة تتدخل لحفظ التوازن . وهو ــ هنا ــ حريص على أن يكون للدولة وضع مستقل . هى ليست خاضعة للنفوز الراسمالى لكنها تحمى النظام . لم يكن النظام الراسمالى تقليديا ، بل رأسمالى موجه . ولكن فى السلطة حكومة متميزة تحاول ان تقوم بدوره . هو فكره ، كان دائما ، ان الدولة لها نوع من الاستقلالية .

■ **عبد العظيم انيس :**

سؤال هنا : هل يمكن ان نقول ان طابع النظام فى هذه الفترة هو راسمالية الدولة .

■ **لطفى الخولى :**

من الممكن ان د. **عبد العظيم انيس** يريد ان يقول انه نوع من « البونابارتيزم » فى بلد متخلف ؟ .

■ **خالد محيى الدين :**

لا اريد ان اقول انه فوق الطبقات . **عبد الناصر** كان يقول ان الدولة غير خاضعة لنفوذ الرأسمالية . وهو حريص على ابراز استقلالية الدولة .

■ **توفيق الحكيم :**

يعنى هو كان اقرب الى أن يقول بالاشتراكية الوطنية أو الوطنية الاشتراكية .

■ **خالد محيى الدين :**

على العكس ، كان شعاره — فى ذلك الوقت — اسمه الاشتراكية الديمقراطية التعاونية وبعد ذلك ، رفع شعار الاشتراكية العربية . وهذه المرحلة ، هى المرحلة الوحدوية ، وبرزت فيها شعارات الاشتراكية العربية ، والاشتراكية الديمقراطية ، وفكرة الدور الذى تلعبه الدولة ، والمصالحة بين الطبقات .

■ **توفيق الحكيم :**

أنا كنت اريد أن اقول ان المرحلة التى تحدثت عنها ، وطرحت فيها مسألة الاستفادة من الراسمالية فى تنمية الدولة ، هذه المرحلة ، ربما تشبه الاشتراكية الوطنية التى كانت موجودة فى المانيا ، ومضمونها : استخدام الراسمالية وقوتها فى تقوية الدولة عسكريا واقتصاديا .

■ **خالد محيى الدين :**

لا اعرف ، لانى ضد التشبيه دائما . لكن اقول ان **عبد الناصر** — فى هذه المرحلة — لم يكن خاضعا للنفوذ الراسمالى . هو كان يحافظ على النظام الراسمالى ، ولكنه كان يتدخل فيه فى الوقت المناسب . لكن تدخل للدولة وضع حقيقة هامة ، هى ، أنه عندما تملك الدولة مصادرها تتوافر لها استثمارات ضخمة للتنمية .

■ **توفيق الحكيم :**

هنا ، احب أن اقول ، انه ربما كان توفر هذه الاستثمارات فى أيدى الدولة هــو الذى دفع الامبريالية والصهيونية الى وضع خطط لاستنزاف قوة مصر الاقتصادية . وهنا اشير الى حرب اليمن . وقد أشار الى هذا ، فعلا ، عدد من الكتاب . أى هل استطيع

ـ بعبارة أخرى ـ أن اقول : ان الامبريالية والصهيونية عندما رات وجود رؤوس اموال ضخمة فى ايدى الدولة ، مع اتجاه مصر الى القومية العربية ، والى تأكيد زعامتها فى العالم العربى ، ربما تصوروا ان هذا سيؤدى حقا الى تصفية المصالح الامريكية ، وضرب اسرائيل بالقوة العسكرية ؟ ولذلك لا يستبعد انهم حاولوا ان يستنزفوا هذه القوة الاقتصادية فى حرب مثل حرب اليمن ، حتى لا توجه ضد اسرائيل ؟ .

■ **خالد محيى الدين :**

هذه المسائل ربما ستتضح فيما بعد . لكن اذا جئنا الى تأميم ٦١ ، فسوف نرى انه قد دعت اليه الضرورة لمواجهة التنمية ، ولمواجهة الموقف الاجتماعى ، الناشىء من الفروق فى الثروة . كانت حدة الصراع الطبقى مشتدة . ووجد **عبد الناصر** ان هذا الوضع خطير . ومن صفات عبد الناصر انه كان متنبها لقضية الصراع الداخلى واخطاره . وعندما كانت الأمور تصل الى نقطة الحسم ، كان عبد الناصر يختار دائما الحل التقدمى . لا اقول الحل التقدمى كاملا ـ لا ـ فهو نتيجة ضرورات اقتصادية ولمواجهة خطة التنمية . لذلك ، قرر التأميم ٦١ ، ثم حسم الموقف فى ٦٣ . هذا التأميم الثانى ، حدد اتجاها فكريا أكثر تقدما . فبينما كان الاتجاه فى تأميم ٦١ دفع تعويضات ، فى ٦٣ اكمل التأميمات ، وصفى الباقى وقال لا تعويض اكثر من ٣٠ الف جنيه . وكلنا يعلم أن هناك ظروفا ساعدته على أن يحسم فى اتجاه التأميم فى ٦١ منها : الانفصال واحتمال ضياع مركز مصر القيادى فى العالم العربى .

ثم هناك « الميثاق الوطنى » . وفيه ثلاثة أبواب رئيسية تحدد فكر عبد الناصر : الباب الثانى والباب الخامس والباب السادس . الباب الثانى : وهو عن ضرورة الثورة ، وفيه يؤكد **عبد الناصر** أن الأساليب التقليدية لم تعد نافعة ، وانه لكى نواجه التخلف والتنمية ونقيم العدالة الاجتماعية ، لابد من اسلوب جديد وحركة جديدة . لماذا ؟ ـ لأن الدنيا فيها تغييرات ، حددها فى حركات التحرر واستقلال الدول ، وقيام المعسكر الاشتراكى ، وقيام مؤسسات

كالأمم المتحدة ، وعدم الانحياز . وقال : ان البلاد النامية فى مقدورها أن تتطور وتتجه الاتجاه الاشتراكى ، وأن هناك عـــدة طرق الى الاشتراكية بسبب الظروف الجديدة . وعلى الرغم من كل هذا ، وعلى الرغم من أنه يعلن انفتاحه على التجارب الجديدة ، يعـــود ليقول : انه لا يريد أن يلتزم فى بناء المجتمع بقوانين . وهو فى الواقع يقع فى خطأ لأنه يعتبر الفـــكر والتجـــربة (النظام) شيئا واحـــدا ، مع أنهما شيئان متميزان . وعلى سبيل المثال ، أنا فى مصر ، لا أقدر أن اطبق التجربة أو النظام السوفيتى ، ولا أستطيع أن أنقله الى أى بلد آخر . لكن أى نظام يقدم له فكر ، وأستطيع أن اطلع على هذا الفكر . ولكن ، اذا أخذنا هذا الفكر ، فلكى يطبق ويطوع للتجربة المحلية ووفق الظروف الخصة . **عبد الناصر** ، لم يكن مقتنعا بأنه يمكن الفصل بين التجربة ، أى النظام ، وبين الفكر . . ولذلك ، ظل على الدوام متخوفا من الانفتاح الكامل على الفكر الاشتراكى . ومع أنه كان يدعو الى الاشتراكية فقد كان حريصا باستمرار أن ينتقى ، أى أن فكره فى هذا المجال كان انتقائيا . وقد برز هـــذا فى « الميثاق » بقوله : أنه لا يريد أن يأخذ قوانين حرفية وضعت فى القرن التاسع عشر . لكن الواقع أنه لا يوجد شىء اسمه قوانين حرفية . فلا **ماركس** ولا **لينين** قـــد خاطر كل منهما بتقديم صورة ثابتة للمجتمع القادم . لقد تحدثا أساسا على قوانين التطـــور الاجتماعى ، عن حركة المجتمع فى الماضى والحاضر ، وعن الاتجاهات العامة جدا فى المستقبل .

بالاضافة الى ذلك ، لا يتصوران الاشتراكية العلمية اقتصرت على ما كتبه **ماركس** أو **لينين** ، لأن كل التجربة الثورية للأحزاب العمالية والشيوعية وحركات التحـــرر تعتبر خبرة للاشتراكيـــة العلمية ، تغنيها وتضيف اليها باستمرار . لكن عبد الناصر أراد أن يأخذ موقفا متميزا ، وذلك على الرغم من أن عددا من القضايا الرئيسية فى الميثاق مأخوذة من الاشتراكية العلميـــة ، مثل فكرة الصراع الطبقى ، وفكرة الاستغلال الرأسمالى . وهـــذه أشياء واردة ، فمن أتى بها ؟. لكنه ظل باستمرار يفرق بينه وبين الآخرين بأشياء غير مطروحة ، لأنه لم يقل أحد بنقل تجربة شعب آخر ولا نقل نظام آخر . لكننا نأخذ الفكر ، والفكر يدرس فى المدارس ويدرس فى الجامعات .

■ **توفيق الحكيم :**

او لنقل ، أنه يريد أن يفصل بين الفكر وبين السلطة . لأنه ايضا — وفى المكن الأول — يخشى انطلاق السلطة من يد قابضة . فاذن هو يقبل النظرية لو عرضت فى الميثاق على الورق . ولكن ، عند التطبيق ، وعندما يجد ان النظرية سترتقى الى قوة فى ذاتها غير قوته ، يقول لك : لا أنا الحكم . الحقيقة ، ليس فى مقدورى ان اتصور لماذا لم يطبق **عبد الناصر** الفكر الدى وضعه فى « الميثاق » .. مثلا ، فى اعترافه بصراع الطبقات ، ثم يأتى بعد ذلك ليحاول أن يؤمم صراع الطبقات أيضا . هناك نظم تجعل السيطرة فى يد مفتاح واحد الى أعلى . وأياما كانت طبيعة التفكير النظرى فان هناك ، دائما ، اتصالا بين التفكير وبين العمل . فما رأى الأستاذ **خالد** فى فصل **عبد الناصر** بين النظرية وبين التطبيق ؟

■ **خالد محيى الدين :**

والله هو انا رايى انه كان يخشى تغلغل الفكر فى الناس ، وهو كان يحب يقرأ ويستمع الى الناس ... وأن لا ينزل هذا الفكر الى جماهير الشارع ...

■ **توفيق الحكيم :**

أو كما قال الأستاذ **محمد سيد أحمد** انه لا يريد الثورة التحتية .

■ **خالد محيى الدين :**

وهو باستمرار كان حريصا على ان يجسم قضايا الثورة بنفسه، ولذلك — باستمرار — كان يحب أن يأخذ موقفا متميزا . مثلا كان يقول : الثورة العربية تواجه هذا العالم ، فلا بد لها أن تواجهه بفكر جديد . ثم يحبس نفسه فى نظريات مغلقة . فى الوقت نفسه ،

لم يكن ينعزل عن التجارب الغنية . موقفه اذن موقف انتقائى ، ينتقى ما يشاء ، مثال آخر : هو حدد موقفه فى ضرورة الثورة ــ فى النهاية ــ وقال : الدولة النواة ، وهى الجمهورية العربية المتحدة ، هى الدولة التى عندما تنجح فيها الحرية والاشتراكية والوحدة فسوف تنطلق منها الثورة ، يعنى هو حدد هنا دورا قياديا لهذه الدولة .

■ **عبد العظيم أنيس :**

فى هذه النقطة ، بالذات ، أى نقطة انفصال الفكر عن التطبيق ، من المفروض ــ بطبيعة الحال ــ ان نميز ما بين الاجراءات السيسية ذات الطابع التقدمى فى ثورة ٢٣ يوليو ، فى كثير من جوانبها ، وما بين تأصيل الفكر النظرى للثورة نفسها . يعنى أنا لا أستطيع أن أمنع نفسى وأنا اقرأ « الميثاق » من الشعور أن هناك باستمرار محاولة البحث عن طريق ثالث . لقد وجد فى العالم طريقان : طريق النظام الراسمالى ويمثله الغرب ، وطريق النظام الاشتراكى وتمثله الدول الاشتراكية الأوربية ، والدول الآسيوية الاشتراكية ، كالصين وفيتنام .. الخ . لكن **عبد الناصر** حاول فى التأصيل النظرى أن يثبت ــ أو انا قلت أن هذه كانت أضعف الاجتهادات النظرية ــ انه من الممكن أن يوجد طريق ثالث ، لا هو هذا ولا هو ذاك . وهذه نقطة غير موضوع طريق عربى للاشتراكية.

يعنى ، أنا مقتنع ، تماما، بأن يكون هناك طريق عربى للاشتراكية. طريقنا الى الاشتراكية لا هو طريق سوفيتى ، ولا طريق صينى . لكن الأهداف النهائية فيما يتعلق بهذا الطريق ، واحدة سواء فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى ، أو فيما يتعلق بالصين ، أو فيما يتعلق بأى دولة اشتراكية أصلا ، بمعنى ، اقامة نظام قائم على الغاء استغلال الانسان لأخيه الانسان ، اقامة نظام مبنى على فكرة التنمية الكاملة والتصنيع .. الخ فهنا نجد انه فيما يتعلق بقضية البحث عن طريق ثالث ؛ من الناحية النظرية ، ومحاولة اثبات وجوده ، فان هذا غير موجود ، فى رايى . ولابد من ملاحظة أن فكرة الطريق الثالث كان لها انعكاساتها ومتأثرة أيضا باعتبارات تكتيكية مؤقتة ،متعلقة بالوضع الدولى . ففى مرحلة الحرب الباردة نشأت اجتهادات كثيرة

من القادة الوطنيين فى الدول النامية : **نهرو و تيتو و عبد الناصر** طرحوا فكرة الحياد الايجابى : لسنا مع هذا المعسكر ولا مع ذاك . لكن هذه الفكرة التى بدأت بهذا الشكل سرعان ما تطورت — بعد ذلك — فى اتجاه وطنى واضح ضد الاستعمار . لكن الجذور الأولى كانت بدأت بهذا الشكل ، ومؤداها : ان دول عدم الانحياز— بالموقف الوسط — تستطيع ان تلعب دورا ايجابيا فى المحافظة على السلام فى العالم . فأعتقد أن هذا كان له ، أيضا ، انعكاس على التفكير فيما يتعلق بالطريق الثالث فى المشاكل الداخلية .

■ **خالد محيى الدين :**

وهنا ، يمكن أن نقول أن هذا هو جانب ايجابى فى اصراره على الثورة ، واصراره على التغيير وسياسته الخارجية ، فعلا ، كانت سياسة متطورة . يعنى نظرته كانت نظرة عالمية : فالسلام لا يتجزأ ، والحرية لا تتجزأ ، وعمليا كان واقفا مع حركات التحرر ، ولم تكن نظرته قومية ضيقة . هذه حقيقة . وموقفه من عدم الانحياز موقف متطور . ثم تقديره لدور الأمم المتحدة ، وقوله ان الرخاء لا يتجزأ . وقضية نضاله من أجل العالم الثالث ، وموقف العالم الثالث من قضية المواد الخام وتصديرها وموقفه من المساعدات . وهو قد لعب دورا قياديا سنة ٦٤ فى مؤتمر التنمية والتجارة . وهذا كله يعكس رغبته الثورية ، رغبته فى التغيير . ولكن هو باستمرار يريد أن يتميز بفكرة طريق ثالث . يريد باستمرار — أو حريص على أن يؤكد — بأن لنا وضعا خاصا ، وهو الطريق الثالث . ووضعه الخاص كان نابعا من ظروف مؤقتة . لكن فى نطاق هذه الظروف المؤقتة تصور أنه من الممكن أن يقوم بعملية تنمية دونحاجة الى «التضحية بأجيال» . ولذلك ، حدد ، فى « الميثاق » ، لأنه لا يستطيع أن ينمى المجتمع عن طريق الرأسمالية ، ولا يريد أن يفعل ذلك عن طريق « السخرة » . والسخرة هنا و « التضحية بالأجيال » ربما تشير الى تجربة الاتحاد السوفيتى . لكن ، اذا كان هذا هو المقصود ، فان الرد على ذلك هو أن الاتحاد السوفيتى لم يكن يريد أن يقدم هذهالتضحيات، ولكنه أجبر على ذلك. فقد فرض عليهحصار دقيق ، حال بينه وبين التعاون والتعامل مع الخارج . ولو تم هذا ، لما اضطر الى عمل هذه التضحيات . وقد علق بعض الاشتراكيين

الاجانب على ما جاء فى « الميثاق » ، بهذا الصدد ، بقولهم : أنه اذا **كان عبد النـاصر** يستطيع أن يقـدم نموذجا للتجربة تنمية واشتراكية بدون تضحيات ، فسوف تكون تجربة رائدة فى الفكر العالمى ، مع أن هذه التجربة لم تحدث بعد . طبعا من الممكن ان الأجيل لا تضحى بأجيال ، ولكن لابد للأجيال التى تبنى الاشتراكية أن تضحى .

صورة هذه التضحية ، الواجبة لبناء الاشتراكية ، لم تكن مطروحة بقوة امام **عبد الناصر** ، لأكثر من سبب . فمن ناحية ، استطاع أن يحصل على تراكم راسمالى من الاصلاح الزراعى ومن التمصير ، ومن التأميمات التى لم يدفع عنها تعويضات . فى الوقت نفسـه ، استمر يتلقى معونات بالعملة الصعبة من الخارج . الولايات المتحدة — فى وقت من الأوقات — كانت تدفع ٧٠ مليون دولار . وبهذا كله ، استطاع أن يضع خطة للتنمية ويشترى مصانع . واستطاع ، ايضا ، أن يبنى مدارس ومستشفيات ويقدم خدمات . فى الوقت نفسه ، لا بد من ملاحظة ان خطة التنمية التى وضعها كانت بهـا عيوب وثغرات . على سبيل المثال ، كان الاتجاه الى اقامة صناعات استهلاكية مثل السيارات ... الخ ، وذلك ليؤكد — من وراء اقامة هذه الصناعات — انه لا حاجة الى التقشف والتضحية . مع أن الذى استفاد من هذه الصناعات الاستهلاكية هى شريحة اجتماعية محدودة للغاية . وانا أعتقد ، أنه لو أن جيلنا أخذ بمبدأ التضحية من اجل بناء البلد على أسس قوية ، ولو انه استمر يضحى لمدة عشر سنوات ، لكنا قد تفادينا كثيرا من المتاعب التى نلاقيها اليوم .

كان **عبد الناصر** على قناعة بأنه يمكن بناء مجتمع جديد بدون تضحيات ، وكان على قناعة بأنه يعمل تجربة جديدة بدون تضحيات . مع قناعته أيضا بدور الدولة ، وتدخل الدولة والتأميم . وفى هـذا الشق الأخير هو ايجابى تماما . وفى هـذا هو متطور وثورى . وبالفعل ، وضع أرضية لكل انسان يريد أن ينطلق بالتجربة . لكن اصراره على عمل تنمية بدون تضحيات ، أدى الى ماذا ؟ أدى الى أنه بعد انتهاء الخطة الخمسية الأولى ، لم يكن هناك مصدر لمواصلة التنمية الا أن يأخذ من الطبقات الوسطى . لكنه رفض هذا الحل . لذلك توقفت خطط التنمية وأصبحت خططا سـنوية .

ولو أنه كان أخذ من الطبقات الوسطى لاستطاع أن يقنع جماهير الشعب بأن تضحى وتتعب من اجل زيادة الانتاج . وهذا هو الفرق — فى الواقع — بين تجارب البلاد الاشتراكية وبين تجارب بلاد العالم الثالث فى التنمية . فهذه التجارب الأخيرة لم يقدر لها النجاح الملحوظ . طبعا يمكن ان يقال : ان الناس فى الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية الأخرى .. الخ تحملت متاعب التنمية فى السنوات الأولى ، وهذا صحيح . لكن الصحيح ، ايضا ، أن الجماهير رغم هذا استمرت تعمل بحماس لتجتاز المرحلة الصعبة . لهذا ، يستطيع **عبد الناصر** ان يحسم قضية التنمية . وكيف كان فى مقدوره أن يفعل ذلك ، ولم يكن هناك تنظيم سياسى يقنع الجماهير ، وتكون قياداته هى القدوة والمثل الأعلى فى كل شىء ؟ .

وهناك ، فى فكر **عبد الناصر** ، ايجابية كبرى وهى كلامه عن « حتمية الحل الاشتراكى » . وهو ، بهذا ، وضع أمام الناس ، فى العالم النامى وفى البلاد المتخلفة ، حقيقة انها لا تستطيع أن تنهج الطريق الرأسمالى فى التنمية لأن الرأسمالية الوطنية لا تستطيع أن تقوم باعباء هذه التنمية الا على أساسين كلاهما مرفوض : أن تكون تابعة للرأسمالية العالمية ، أو أن تكون مستقلة تحمى مصالحها بالحواجز الجمركية . وكلا الطريقين لا يخدم مصالح أوسع الجماهير .

■ توفيق الحكيم :

أصل الدول النامية لا تستطيع — حتى اذا ارادت — ان تتبع النظام الرأسمالى لسبب : وهو أن النظام الرأسمالى ، هذا ، ليس مجرد نظام يمكن أن يقام بمرسوم . ولكنه — تاريخيا — نما من خلال قوة فردية منتجة أخذت تقوى وتتجمع . مثلا الذين انشأوا شركة الهند الصينية ، وهم شركة وليسوا حكومة . مثل آخر : الصناعة فى فرنسا أقامتها شركات وناس عندهم عقول وابتكار ، وعقولهم ، قبل كل شىء ، هى عقول استغلالية . يعنى شخص يجد — مثلا — أن لطفى الخولى ، هذا ، كاتب معروف يقوم يستغله .

براعتهم اذن انهم يعرفون كيف يستغلون وينمون أرباحهم . ففى الواقع ، ان الرأسمالية تولد من اناس يستغلون مهارتهم فى استغلال الآخرين . والسلطة بعيدة عن هذا . لكن ، فى مرحلة أخرى ، يلجأون الى السلطة لتساعدهم فى فتح باب بلاد أخرى فيها مواد خام . وعندما يصبحون قوة تصبح السلطة سلطتهم ، يأخذون السلطة ، سواء كانوا هم فيها ، أو بالأصوات . فالذى حدث ، اذن ، هو أن الدول الرأسمالية لها جذور وبذور فى بناء الرأسمالية . وبعد ذلك ، ذهبت الى البلاد النامية واستولت على مواردها . والبلاد النامية قاومت وطردت هؤلاء . ماذا حدث ؟ . . . ماذا تعمل فى الموارد اذن؟ . . تسلمها للرأسمالية . يعنى ، تخلق طبقة رأسمالية لا يمكن خلقها . لأنه أما أن تسلمها الى الرأسماليين الأصلاء وهم الذين عندهم خبرة فعلا ، وأما تقع الموارد ووسائل الانتاج فى أيدى أهالى البلاد . وبالفعل ، هؤلاء أخذوها بالمقاومة الشعبية ، وأخـــذوا الاستقلال ، فماذا يحدث فى هذه الحالة ؟

فى الجزائر — مثلا — هناك مزارع تركها الفرنسيون ، وهنـــاك مناجم . . بعد رحيلهم كيف يكون النظام الجديد ؟ النظام لا يمكن الا أن يكون انك تسلم الشعب الذى قاوم ، وتقول له : تعال نأخذ هـــذه الموارد لنا وننميها . فاذن لا بد أن يشرع الذين قاموا بالثورة فى تسلم الحكم . هنا يسألون : ماذا عسانا فاعلين بهذه التركة ؟ ولمن نسلمها ؟ اذا سلموها للرأسماليين ، اذن فيم كانت مقاومتهم . وكان الأولى بهم أن يتفقوا معهم بلا مقاومة شعبية . اذن الحل الاشتراكى ، هنا ، ليس مجرد رغبة أو ارادة ، ولكنه حتمية . . حتى الحاكم الثائر ، الذى قام بالدفع بطرد المستعمرين ، لايستطيع أن يستولى على شىء لأن مهمته الأساسية هى المقاومة ، والا فهو رجل نصاب أو « شيخ منصر » . طرد الأجانب وأخذ الفلوس . لا . اذن تبقى المسألة أن الشعب الذى قاوم معه يأتى اليه ليقول له تعال ندير هذه الأموال وموارد الانتاج . . اذن هى اشتراكية . لا لأن هناك نظرية طبقوها ، وانما هى مسألة طبيعية حتمية . أريد أن أقول حتمية هنا : لا من وجهة نظرنا ، وانما من وجهة واقعية فعلية . ناس طردوا ناسا وأخذوا الفلوس ، وبعد ذلك هم — كهيئة محاربة — يقولون : كل هذا ملكنا كلنا .

■ **لطفى الخولى :**

عندما تقول « كل هذا ملكنا كلنا » ، فهل يعنى هذا نوعا من مشاعية الثـــورة ؟

■ **توفيق الحكيم :**

« ضرورى والا يبقى مفيش لازمة للثورة » .

■ **عبد العظيم أنيس :**

تأكيدا لكلام الأستاذ خالد ، أريد ــ فقط ــ ألفت النظر الى مرحلة ما بعد انتهاء الخطة الخمسية الأولى . لأنى كنت قـــد أشرت الى هـــذا الموضوع من قبل . لقد وقعت ثلاثة تغييرات وزارية من ٦٦ لغاية ٦٧ . . وزارة **على صبرى** سقطت بعد انتهاء الخطة الخمسية الأولى . جاءت وزارة **زكريا محيى الدين** . وبعـــدها جاءت وزارة **صدقى ســـليمان** . فهذا التغيير المتعدد فى ظل نظام ، ليس هو النظام الحزبى ، ينبغى أن يكون محل التفات نظر شديد .

ونحن نتذكر ، فى هذا الوقت ، أنه لمـــا جاء **زكريا محيى الدين** نشأت فكرة خطة سبعية . . ولمـــا ترك **زكريا محيى الدين** نشأت فى وزارة **صـــدقى سليمان** خطة ثلاثية . وهـــذه الخطة الثلاثية تحولت بعد ذلك الى خطة ســـنوية . الفكرة الأســـاسية التى صاحبت مجىء **زكريا محيى الدين** ، كانت فكرة التقشف . وبالتحديد طرحت فكرتان أساسيتان فى هذه الوزارة :

الفكرة الأولى : أنه لابد من تقشف ، وكانت الأمور قد وصلت الى حد أن اقترحت بعض الجهات وقف علاوات الموظفين فى ذلك الوقت . وكان هذا ، أحد أسباب خروج الوزارة . ان ضغط المصروفات العامة كان قد وصل الى حدود فكرة خطرت فى بال

هيئات رسمية ، فكرة وقف علاوات الموظفين . طبعا ، **عبدالناصر** ما كان يوافق على هذه الاعتبارات .

أيضا ، طرح ، فى ذلك الوقت ، فكرة الاستفادة من الأموال العربية ، لأن المأزق الذى كان فيه النظام تمثل فيما يلى : اذا كنت تريد ان تواصل التنمية فمن أين لك الموارد الخصصة التنمية . فكانت الفكرتان المطروحتان : ضغط المصروفات العامة ووفر فى مصروفات الحكومات ، وهات من رؤوس الأموال العربية ، لأنه ، من الجائز ، أن وجود **زكريا مهيى الدين** يكون عنصر تطمين لرأس المال العربى فى هذا الاتجاه .

لم يمض أكثر من سنة ، على هذه الوزارة ، حتى تبين أن هذه الفكرة فاشلة ، وأنه لا ينظر لها النجاح . هذا ، اذا كانت مصر حريصة على أن تحافظ على استقلالها الوطنى . وكان **عبد الناصر** حريصا على أن يحافظ على الاستقلال الوطنى فى هذا الاتجاه ، والتوفيق هنا مستحيل . اضف الى ذلك — من ناحية أخرى — كيف يعلن النظام أنه لا يريد أن يضحى بجيل من الأجيال ثم يوقف علاوات الموظفين السنوية ؟

■ **توفيق الحكيم :**

آه لماذا ذكرت وزارة **زكريا محيى الدين** يقولون هذا الذى رفع سعر الأرز ؟

■ **خالد محيى الدين :**

لأنه كان يريد أن يصدره للخارج .

■ **عبد العظيم انيس :**

بعد ذلك نعلم : أنه ، لما فشلت وزارة **زكريا محيى الدين** جاء **صدقى سليمان** تحت شعار وزارة الانجاز . اى أن القضية الأساسية ، الآن ، هى الا نبدأ فى مشروعات جديدة أو ننمى تنمية جديدة بقدر أن ننفذ بقية ما هو قائم . لأن هناك مشروعات

بدء فيها ولم تستكمل الى الآن . وربما تفيد فى المجال الصناعى لو تستكمل .

وبالتالى ، كانت هناك حاجة الى ان يأتى شخص له تاريخ ناجح من ناحية التنفيذ وهذا كان **صدقى سليمان** .. لكن **صدقى سليمان** لما بدأ يواجه هذه المشكلة ، قال بفكرة خطة ثلاثية . بينما وزارة **زكريا محيى الدين** كانت تقول بخطة سبعية ، على أساس اننا نخطط على مدى بعيد نسبيا وانه من الجائز ان النتائج لن تكون قريبة . كانت الخطة الثلاثية هى فكرة استكمال تنفيذ ما هو قائم من هذه المشروعات .

لكن جاءت كارثة ٦٧ المعروفة . حلت وزارة **صدقى سليمان** ، وتولى **عبد الناصر** رئاسة الوزارة بنفسه .

فى جميع هذه السنوات ، اذا واجهنا الأرقام المتعلقة بالاستثمارات فى مصر ، سواء فيما يتعلق بالقطاع العام قطاع الانتاج ، او حتى قطاع الخدمات ، سوف نجد أن الاستثمارات منخفضة جدا بالنسبة لما تم فى الخطة الخمسية الأولى .

■ **فؤاد مرسى :**

أنا لى تعقيبات تفصيلية على ما ذكره الزميل الدكتور **عبدالعظيم أنيس** ، ولذلك احتفظ بها لحين عرض كلمتى بالكامل .

■ **خالد محيى الدين :**

تعليقا على ما قاله **د. عبد العظيم أنيس** . فعلا البلد وجدت ، وبعد الخطة الخمسية الأولى ، انها تواجه صعوبات لتضع ثانية ، وأنه لابد لها من موارد . يعنى ، كان مطلوبا صياغة جديدة توضع أمامها . لكن الحقيقة ، أن القيادة اجلت ، واستمرت تؤجل . مثلا موضوع **صدقى سليمان** . لما جاء زكريا محيى

الدين كان يريد أن يدقف بعض المشروعات ويقلل الاستثمار .
هنا ، البنك الدولى اراد أن يعمل اتفاقية ويتدخل فى العملة .. **فعبد الناصر** رفض الموافقة .. جاء **صدقى سليمان** بنظرية انه من الممكن أن نعطى علاوات للموظفين ، ونستخدم ما يسمى بالعمل السياسى لاذكاء حماس العاملين ليزيدوا انتاجهم . وانه يمكن هذا عن طريق العمل السياسى . يعنى نأتى بواحد عنده قدرة على التنفيذ ، هو **صدقى سليمان** ، وفى الوقت نفسه ، كان ايامها **على صبرى** فى قمة الاتحاد الاشتراكى . وقيل أن تنشيط الاتحاد الاشتراكى سياسيا ـــ يمكن أن يزيد الانتاج .

اعتقادى أن هذا كله ـــ أيضا ـــ كان هروبا من مواجهة الموقف وبالتحديد كانت البلد تريد ترشيدا اقتصاديا . ضرائب جديدة خطة لترشيد الاستهلاك .. بحث عن موارد جديدة .. اولويات لابد من تحديدها كل هذا كان عملية صعبة . ثم جاءت الحرب فى ذلك الوقت فى ٦٧ . يعنى ـــ فى تقديرنا ـــ أن البلد كانت تواجه تناقضا داخليا غير محلول ، وهو تناقض سياسى واقتصادى .

■ **عبد العظيم انيس :**

هى المرة الوحيدة التى لم يكن فيها عبد الناصر حاسما ..

■ **خالد محيى الدين :**

القضية تتعلق بأسلوب **عبد الناصر** ، مثلا ، هو كان ممكن جدا يقضى على الاقطاع سياسيا بواسطة العمل الجماهيرى والتثقيفى للاتحاد الاشتراكى ، لكنه فضل اللجوء الى اساليب اللجنة .. واللجنة هذه يمكن أن يحدث فيها انحراف ، وفكرة تصفية الاقطاع ـــ فى حد ذاتها ـــ لم تكن سهلة ، لأن الاقطاع كان ، بالفعل قويا أو بقاياه كانت قوية بسبب التجربة . ولكن ، بسبب الخوف من انزال الفكر الى الجماهير ـــ وهذا ينبع من فكر

عبد الناصر نفسه (هو يريد تأييد العمال والفلاحين) ، يريد ان يقوم باصلاحات ويكسب للقيادة والسلطة تأييدهم) — لم تكن الفكرة المحورية مشاركة الفلاحين والعمال ، او قيادات معه فى السلطة . كانت هذه قضية اساسية عنده ، كانت واضحة تمام الوضوح . ولذلك ، هو ، باستمرار ، حريص على ان يرضى ويأخذ تاييدا . وهذا واضح تماما من فكرة ٥٠ فى المائة عمالا وفلاحين . وهى خطوة ضخمة جدا لأنها حقوق تكتسبها الطبقة العاملة ، بصرف النظر عن التحايل الذى يشوبها ، هى حقوق تاريخية ومن الصعب المساس بها ، وعمقت من وعى الناس ، واشعرت الفلاحين والعمـــال أن لهم حقوقا فى مجالس الادارة ومجلس الشعب . وفعلا انشات فئات من الناس — ما كانت تحلم أبدا — فى يوم من الأيام ان تصل الى البرلمــان ، اوالى قيادات الاتحاد الاشتراكي . يعنى أن أى انسان — بعد هذا — يحاول أن يعمل تجربة اشتراكية سوف يجد — فى هذا المنطلق فعلا — نقطة الى الامام . ولكن ، بحكم هذا التفكير ، يتم اللعب فى هذا الموضوع وفى تفسيراته الى حد أن يدخل فى الـــ ٥٠ فى المـــائة ، هذه ، عناصر غير حقيقية ، ليست من العمال والفلاحين .

مثال آخر : فكرة الراسمالية الوطنية « الغير مستغلة » هذا مجرد شعار سياسى ، لأنه لا يوجد شيء اسمه الراسمالية غير المستغلة . لكن هدف الشعار أن يجذب الراسمالية الوطنية الى الحلف .. عظيم ! لكن هـــذا اذا كنا نتصـــور انه حقيقة ، لأن الراسمالية نمت نموا هائلا فى هذه الفترة .. هناك قطاع المقاولات وقطاع التجارة .. وقطاع الزراعة .. قطاع الاستغلال الزراعى الذى لا يدفع ضرائب . لكن تظل الأرباح الطائلة اكثر فى قطاع المقاولات والتجارة .

وبعد ٦٧ ، ظهر النمو الراسمالى ، اكثر ، عندما وجهت الدولة مواردها الى الحرب . القطاع العـــام كان غير قـــادر ان يأخذ الاستثمارات . فالمجال انفتح للتصدير والاستيراد أمام القطاع الخاص ، فازداد نموا . هذا النمو ، افرز اتجاهات وقوى فكرية معادية للتقدم والاشتراكية .

بالاضافة ، فان **عبد الناصر** قام بعملية ، ايضا ، أوقفت تطور الثورة فى الريف عندما أعلن سنة ٦٩ انه يريد أن يحدد الملكية مرة والى الابد . يعنى كونه يحدد الملكية بـ ٥٠ فدانا لا اعتراض على هذا . لكن لا يوجد شيء اسمه « الى الابد » . ان هذا معناه وقف الثورة الزراعية و ٥٠ فدانا فى مصر — على فكرة — مساحة كبيرة جدا ، تزرع زرعتين . فلو أن مالكا عنده ٥٠ فدانا ويزرع زرعتين محاصيل أو فواكه فان ايراده من ذلك كبير جدا . وهو كبير — ايضا — بالمقارنة بالمتوسط العام للدخول .

واخيرا ، نستطيع أن نقول : أن عبد الناصر كان له اتجاه ثورى فيه عداء للأمبريالية ، وفيه عداء للرأسمالية — بشكل عام — وفيه انحياز للطبقات الفقيرة . ولكن لم يكن عنده تخيل لشكل المجتمع الجديد . لقد تصور انه — بالمواقف والظروف — التى كان موجودا فيها يستطيع أن يلجأ الى أسلوب جديد يتجنب به صعوبات ومشاكل المجتمعات الاشتراكية الأخرى . لذلك ، لم يتخذ الاجراءات التى كان لابد أن يتخذها . وقد خلق عدم اتخاذها عددا من المتاعب التى تعانى مصر منها اليوم . لأنه ، اذا لم تبدأ مصر باتخاذ اجراءات معينة فى ترشيد الاستهلاك . وفى وضع الأولويات . واذا كنا الان نريد أن نعمل كل شيء . نحرر الأرض مع الاستمرار بالتنمية فى كافة جوانبها — واذا كنا ، فى الوقت نفسه ، نقول اننا لا نريد أن نضحى ، فنحن — اذن — لن نفعل شيئا ! وعلينا أن نعتبر بما فعلته بلدان أخرى ، مثل بريطانيا ، التى واصلت — بعد أن كسبت الحرب — اجراءات التقشف ، واستمرت عشر سنوات . وهى ، كما نعلم ، دولة رأسمالية . فما بالك ببلدنا التى تقوم بتنمية وتواجه حربا تحريرية لا شك انه من الممكن ان أن يكون لنا أسلوب آخر وطريق آخر . ولابد أن يكون طريقا عربيا ولكن الى أين يقودنا هذا الطريق ؟ هذه هى القضية الرئيسية .. الى الاشتراكية ؟ الى أن تكون الموارد فى يد الدولة ؟ هذه هى القضية الرئيسية .

من هنا ، برزت نقاط الضعف فى فكرة الثورة . ومنها نشأت هذه الحالة .

فكرة الاتحاد الاشتراكى انه ، هو ، حلف قوى الشعب العاملة من عمال وفلاحين ورأسمالية وطنية ومثقفين . لكن كيف يعمل هذا الحلف فى ظروف وجود الصراع الطبقى ؟ اعترف **عبد الناصر** ان الصراع الطبقى حتمى . وحدد أنه لابد من أن يكون الصراع الطبقى سلميا . لكن « سلميا » بأى شىء ؟ هو اجاب : بتذويب الفوارق بين الطبقات وتجريد الرجعية من أسلحتها . لكن ، من الملاحظ ، أن كلمة الرجعية تأخذ باستمرار مضمونا جديدا . فمع سيرة الثورة وتطورها ، تحاول بعض الفئات التى اشتركت فيها أن تجمد الوضع لمصالحها الخاصة . هنا ، تنشأ رجعية جديدة ، قد تحاول أن تسيطر على السلطة وتقف ضد التطور .

نخلص من هذا ، الى أن فكر الثورة كانت له جوانب ايجابية : تقضى على تدسية الملكية الفردية ــ الاستقلال ــ حدد موقف مصر فى الصراع العالمى ــ حدد موقف مصر ، أو الدولة المصرية ، فى انها يجب أن تنحاز الى جانب الطبقات الفقيرة .

ولكن لعدم وضوح الفكرة النظرية والرغبة فى التمايز لاجل التمايز نشأت أخطاء عديدة ، يجب أن تعالج فى المستقبل .

وبالتبعية ، يمكن أن نقول انه اذا وضعنا الاهداف المستقبلية التى طرحناها فى الجلسة الماضية ، فسوف نجد أن التجربة الماضية كانت خطوة تقربنا من هذه الاهداف . ولكن لكى نصل الى هذه الاهداف لا بد ان نتجنب سلبيات الماضى ونعمق الايجابيات .. ودائما نجد أن الخطأ الرئيسى هو خطأ فى الفكر ، وهو الخطأ الذى ينعكس فى التطبيق .

■ **توفيق الحكيم :**

الاستاذ **خالد** قال كلمة مهمة جدا وهى تبدو انها معنوية ، ولكن هى أساس الثورات دائما .. لابد من مثل أعلى : نقص المثل الاعلى . هذه مشكلة لا هى أدبية ولا هى بلاغية . خذوا أى ثورة .. يعنى ما هو المثل الاعلى ؟ هل هو المثل الاعلى الاخلاقى بالمعنى

الفلسفى ؟ لا . هو المثل الاعلى السلوكى . يعنى ، انت تريد أن تعمل ثورة . لكن لابد من أن تسأل عن طبيعة هذه الثورة . طبعا ، الثورة لابد أن يكون فيها فكر . ولكن هذا الفكر من الذى يطبقه ؟ سوف يطبقه بشر ... قادة . وهؤلاء القادة لابد أن يكونوا — ه. أيضا — ثوريين على أنفسهم ، فى سلوكهم . يعنى ايه ؟ يعنى . اذا أرادوا أن تكون هناك مساواة بين الناس ، فيتعين عليهم الا يشجعوا على قيام طبقة ممتازة فى حالة ترف ظاهر جدا ثم بعد ذلك يتكلمون فى الافكار والنظريات .. فالنظريات ، هنا ، سوف تبقى كلاما مجردا .. فأنت قلت : « المثل الاعلى » ينقصنا . لكن لماذا ؟ لأن الثورة — فعلا — كانت تحت ضغط طبقة واسعة ، وفى حالة تــرف .

يعنى اذا اردت أن تقوم بثورة حقيقية فيجب ان تحدد طبيعتها وأهدافها ، ونحن فى الواقع يمكن أن نكون أمام أكثر من نموذج :

هناك ثورة شاملة وفيها يضرب القادة المثل لشعوبهم . فهم يسكنون فى مساكن متواضعة ويلبسون ملابس بسيطة . وبقوة المثل ، تحذو الشعوب حذوهم وتندفع فى تقليدهم . هنا ، نذكر اسماء مثل **لينين وهوشى منه** .. الخ وهناك ثورة رأيناها هنا بعد ٢٣ يوليو . القادة قالوا لا . لا داعى لأن نفرض على انفسنا كل التقشف . ولا داعى ، فى الوقت نفسه ، لأن نكون مترفين مثل الباشوات السابقين . فهذه ثورة من النوع المعتدل . يعنى هى ثورة فى الفكر ، تجعل الفلاحين يشعرون أنهم انصفوا من الاقطاع . ولكن يجب ، فى الوقت نفسه ، أن نتفادى حدوث رجة كما حدثت فى الاتحاد السوفييتى أو الصين . لأن طبيعة مصر لا تقبل هذه الرجة . الاغنياء ممكن ناخذ منهم شيئا ، من فلوسهم . ولكن ، نترك لهم الاشياء التى تحافظ على مظهرهم . نترك لهم سياراتهم ولا بأس من أن يزوجوا بناتهم فى « هيلتون » و « شــيراتون » ويقولون : لابد من التدرج ولنترك الرأسمالية تعمل وتعيش وتحقق مكاسب ، لأننا سنأخذ من هذه المكاسب ونعطى الطبقات الاخرى . فهذا النوع الثانى من الثورات هو الذى يمكن أن يسمى ثورة معتــدلة .

وهذان النوعان من الثورات ظهرا فى جميع عصور التاريخ . ولماذا نذهب بعيدا ؟ ولنضرب مثلا على ذلك الثورة الاسلامية . ان **محمدا** كان ثائرا على مجتمعه . ولكنه كان متقشفا . قد يقال : انه كان بين الصحابة اغنياء مثل **أبى بكر** ، فقد كان من التجار . لكن **أبا بكر** كان قد وضع ثروته فى خدمة **النبى** وحروبه ، اى فى خدمة الجهاد .

من المتقشفين ،أيضا، فى الثورة الاسلامية نعرف **عمر بن الخطاب،** الذى لم يكن يهتز فى تطبيق أسس العدالة .

بعد ذلك جئنا الى **عثمان** . من ذلك الوقت ، بدأ نظام المحسوبية الى أن انتهت **بمعاوية** والبلاط . . . الخ . فاذن ، هنا ، نرى أنه فى التاريخ الاسلامي حدث تدرج : من ثورة حقيقية ومتقشفة تضرب المثل الى نظام آخر مختلف .

والواقع ، انه عندما يضرب قادة الثورة وذووهم المثل ، فان هذا يفيد الشعب كله والطبقات كلها . لأن هذا يعنى اننا ندخر لبناء البلد ونستبعد الترف ، خصوصا وقد كنا — من قبل — فى مجتمع يحكمه الباشوات . وباسم هذا المثل السلوكى الاعلى ، نستطيع أن ندعو الناس الى أن يسلكوا نفس المسلك . فاذا تحقق هذا ، قد قمنا بالثورة رقم ١ الثورة الكاملة والشاملة التى اشرت اليها فى مستهل كلامى .

كنت دائما أثير مع اصدقائي ومعارفى أهمية المثل فى سلوك قادة الدول . فكانوا يقولون لى : أنه من حق من جاهد وتعب أن يتمتع ويلبس — مثلا — كرفتات سولكا ، أو يلبس خاتما من الماس .. الخ .. لكن ردى على هذا هو أن الثورة تظل محتاجة الى المثل الاعلى . ونعود مرة أخرى الى **عمر بن الخطاب** . فقد استمر على مثل التقشف الصارم . كان يقرأ على مصباح الزيت . فاذا انتهى ، أطفأ المصباح قائلا أن هذا مال الدولة . واستمر فى التقشف حتى بعد ما فتح الفتوحات الهائلة التى انتصر فيها . ونحن نعلم أنه عندما توجه الى الشام لم يغير ملابسه . فحدثوه فى ذلك فلم يستجب وتمسك بالملبس البسيط .

المسألة ، انى هنا لا اتحدث عن احد بالذات . ولكن لابد من البحث أو الاتفاق على أحكام موضوعية ، ولابد من أن نطرح هذا السؤال : هل كانت مصر ، وكان الشعب ، يرفض أن يقوم بثورة شاملة ، بالثورة رقم « ١ » ، وهل كان يرفض أمثلة التقشف . ؟

■ **لطفى الخــولى :**

مع اتفاقى التام على أهمية المثل الاعلى السلوكى الذى تحدث عنه أستاذنا **توفيق الحكيم** ، يظل المعيار فى الحكم على أى ثورة ، هو : ماذا حققت هذه الثورة من اعمال وتغييرات ملموسة،وبالفعل، حققت ثورة يوليو اشياء ..

■ **توفيق الحكيم :**

هذا لا شك فيه . ولهذا تحمسنا لها . والظاهر أننا ننسى مابدانا به عندما قلت افتحوا الملفات . بعض الناس فهم من هذا اننى ضد **عبد الناصر** وهذا غير صحيح لأن هناك انجازات تحققت . ولكن الى أى مدى ؟ لا تزال الحقيقة غير واضحة .

■ **لطفى الخــولى :**

فتح الملفات بمعنى الاهتمام ، والتاريخ للثورة .

■ **توفيق الحكيم :**

بكل تأكيد . والاحظ ، بالمناسبة ، أن عرض الاستاذ **خالد محيى الدين** كان موفقا ، لأنه يقول : هذه هى الانجازات ، وهذه هى الاخطاء الفكرية ، وهذه هى النواقص ، وهذه هى الاستنتاجات .

■ **خالد محيي الدين :**

أريد أن اعلق على ما قاله الاستاذ **توفيق الحكيم** . انا ، عندما تحدثت عن المثل الاعلى ، لم أكن اقصد أن قائد الثورة أو رئيس الدولة يجب أن يلبس لبسا معينا أو يسكن فى مكان معين .

■ **توفيق الحكيم :**

لا .. أنا كنت اهدف من كلامى الى طرح هذا السؤال . افرض أن **عبد الناصر** ، قائد الثورة ، كان أراد هذا . فهل كان المجتمع يقبله ام لا ؟ المسألة ليست مسألة فرد . انما هى مسألة مجتمع : هل هو معد لقبول هذا أم لا ؟ وهل على قائد الثورة أن يعده لقبول ذلك أو أن يخضع هو لتيار هذا المجتمع ؟

■ **مراد وهبـــة :**

الحقيقة ، انه فى كلمة الاستاذ **توفيق الحكيم** نقطة مهمة جدا ، لابد من مناقشتها ، وهى مسألة مدى نضج العوامل الموضوعية فى تقبل ثورة متقشفة . لانه ، من الواضح أن ما قيل حتى الآن هو التركيز على الجانب الذاتى المتمثل فى **عبد الناصر** . لكن ، مامدى انعكاس العوامل الموضوعية على هذا العامل الذاتى ، أو ما مدى تحكم العوامل الموضوعية فى فكر عبد الناصر . هذه قضية مهمة .

■ **محمد سـيد احمد :**

هناك نقطة متعلقة — أيضا — بالعوامل الموضوعية . والملاحظ — هنا — ان ثورة **عبد الناصر** كانت محكومة بوضع دولى غير الوضع الداخلى . وهذا مهم جدا ، وأرجو أن أحدد ذلك فى نقطتين:

النقطة الاولى : ان **عبد الناصر أول** مصرى حكم مصر منذ قرون طويلة . وجاء فى وقت كانت الثورة الوطنية فيه منطلقة . فأخذ من

الشعب تأييدا هائلا وسهلا نسبيا ، ولكنه لم يدفع فى مقابل هذا التأييد الثمن فى صورة مؤسسات راسخة للشعب تمكنه من المشاركة الحقيقية متمثلة فى هذه المؤسسات . كان هناك — بعبارة أخرى — نوع من الاندفاع العاطفى الجماهيرى لتاييد **عبد الناصر** لانه عبر عن تطلعات قومية . ولكن ، لم يكن لهذه التطلعات ما يسمح بتجسيمها وبؤسسها ، ويسمح لها بالصمود للتحديات التى تجد من خلال عملية التطور . هذه نقطة ، وهى نقطة ذات أهمية .

النقطة الثانية : فى الوضع الدولى . **عبد الناصر** كان نتاج فترة انتقالية اسميها بالوضع الدولى . وهذا الوضع ، له فى — آن واحد — مجموعتان من الملامح المحددة . المجموعة الاولى ، خاصة بما اسميه الحرب الباردة . والمجموعة الثانية ، خاصة بما اسميه الانفراج الدولى . **عبد الناصر** تحرك فى الفترة التى بدأت تذوب فيها ثلوج الحرب الباردة ولكن لم تتجسم فيها — بعد — ملامح الانفراج الدولى . صحيح أن هاتين الفترتين متناقضتان تمام التناقض من كل النواحى . الأولى ، تتسم بالاستقطاب الشديد . والثانية ، لا استقطاب . لكن الشىء المهم هو أنه ، فيما بين الفترتين ، كان يمكن لدولة صغيرة نسبيا أن تبرز على المسرح وتاخذ وضعا — من الناحية النسبية — أكبر مما هى عليه حقيقة .

■ **لطفى الخــولى :**

مهام دولة كبرى ...

■ **محمد ســيد احمد :**

نعم .. وهنا التناقض .. فى المرحلة الاولى (الحرب الباردة) لم تكن هناك تناقضات ، يعنى استقطاب شامل كل طرف مستقطب ، هنا ، أو هناك . ولكن فى الوضع الجديد (الانفراج) فان الدول الكبرى تبدى حرصا على الا تسمح لاية قوة دولية باللعب على التناقضات بينها ، ولا تسمح لها بأن تظهر بحجم أكبر من حجمها

الحقيقى . فهذان العنصران الدولى والداخلى ، حالا دون الحاجة الى تعميق الثورة . حالا دون أن يضطر **عبد الناصر** ، أو الثورة ، الى حماية نفسها ، بتعميق مجرى الثورة .

وهكذا ، فى سنة ٥٦ ، كان يمكن **لعبد الناصر** ان يقوم بعمل معين مع الامريكان والسوفييت ليواجه العدوان الثلاثى . لكن الصورة العكسية كانت فى ٦٧ . انتهى هذا الوضع . لماذا ؟ لانه بين ٥٦ و ٦٧ فترة حافلة بأحداث دولية هائلة منها على سبيل المثال أزمة كوبا ... الخ .

■ **خالد محيى الدين :**

فكر **عبد الناصر** **لم** يات اعتباطا ، هو ينبع من الظروف التى عاش فيها ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية التى فيها مصر . يعنى الذى دفع **عبد الناصر** الى ان يلجأ ، فى الحالة الأولى الى قبول الرأسمالية الموجهة هو ان **عبد الناصر** كان قد ورث نظاما فيه اقطاع وفيه رأسمالية ـــ فلكى ينجح فى ضرب الاقطاع كان لابد من أن يعيش مع الراسمالية . وبحكم أنه فى السلطة ، كان لابد أن يمارس معها دورا توجيهيا . فالظروف الموضوعية هى التى كانت تؤثر على تفكيره . الخطوة الثانية : لما حدث التأميم ، ونمت ايرادات الدولة ، واصبحت تمتلك بعض الامور ، فهذا أثر على **فكر عبد الناصر** ، فيما يخص الاقتصاد المختلط . وعندما ووجه بأن الخطة التنمية متعثرة ، اعتبر **عبد الناصر** أن المصدر الرئيسى للادخار القومى (ما يزيد على ٥٠ فى المائة) موجود فى الشركات ، فقام بالتأميمات كاجراء ضرورى . وهذا كله ، يعنى ، أن الظروف الموضوعية التى نشأ فيها **عبد الناصر** كانت تشغل فكره . وهذا لا ينفى أنه هو ـــ حقيقة ـــ متقدم خطوة عن طبقته .

■ **لطفى الخولى :**

يعنى أن فكر **عبد الناصر** كان متقدما عن التفكير السائد .

■ **خالد محيى الدين :**

نعم .. عن التفكير السائد فى طبقته . هو كان متقدما عنه بحكم مسئوليته . لأن الحاكم الذى يحكم ، ولو أنه يكون متأثرا بالطبقة ، الا أنه يبقى — باستمرار — متقدما فى فكره بحكم المسئولية .

■ **لطفى الخولى :**

لكن ، عندما نأتى للنقطة التى أثارها د. **مراد وهبه** عن العلاقات الجدلية بين الذات والموضوع فى الثورة وانهما غير منفصلين ، وأن الاثنين يحكمان بعضهما البعض ، فماذا نقول ؟

■ **خالد محيى الدين :**

أحب أن أشير الى أمر معين ، وهو أن رئيس الدولة لا يمكن أن يعيش عيشة عادية أو معينة فاذا كانت المسألة هى مسألة القيم التى توضع أو يجب أن تسود فان الناس لا يهمها أن رئيس الدولة عايش عيشة معينة . هذه القضية لا تهم أحدا .

من ناحية أخرى ، اذا وضعت للمجتمع قيما معينة وسمحت ببضائع الترف وشارع الشواربى ، وأقمت حفلات فى الهيلتون .. الخ ، فهذا أمر يستحق الاهتمام . ووجود هذه القيم فى المجتمع يفسر حقيقة أن الجانب الثقافى ، فى الثورة ، لم يتطور بنفس الحركة التى تطورت بها الاجراءات الاقتصادية . وهذا عطل على فكرها . ولذلك نجد ، الان أن خبراء التخطيط فى العالم يقولون اذا لم تسر الاجراءات الاقتصادية ، بجانب التطـور فى الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية ، فان فى هذا اعاقة للتنمية .

■ **توفيق الحكيم :**

طيب : والجانب السلوكى ؟ ..

■ **خالد محيى الدين :**

والجانب السلوكى ، ايضا . لأن الناس تظـل على عاداتها القديمة . وتصرفاتها تمتص جزءا كبيرا جهدا من جهود التنمية . وخطة التنمية لا تستطيع أن تعيش وتنجـح فى ظروف الانمـاط السلوكية القديمة .

■ **لطفى الخولى :**

بل يمكن القول أن هذه الانماط قد تخرب التنمية .

■ **خالد محيى الدين :**

حقيقة ، وهذا هو الأمر ، الذى ندعو الى معالجته . وهذا ، يعكس الفكر السائد فى القيادة . هو فكر معين ينعكس على السلوك والتصرفات . فيما يتعلق بالقائد وسلوكه ، فنحن لا نريد أن ننغص عليه عيشته . لابد أن يحيا حياة طيبة . .

اخيرا ، احب أن أضيف اضافة بسيطة . حقيقة أن **عبد الناصر** قام بدور اكبر من حقيقة مصر أو حجمها . لكن هذا الموقف جلب ونافع لمصر . لأن دور مصر القيادى فى حركة التحرر العربية وفر لها مساعدات بنسبة الفرد أعلى من اى بلد . ولم يكن هذا اعتباطا. لنا أعرف مثلا أن الاتحاد السوفييتى ساعد فى حرب اليمن وانه خفض بقدر كبير جدا من مصاريف التسليح . هذا ، على قدر علمى، وليس لدى الرقم الحقيقى ، فمن المؤكد أن **عبد الناصر** اخذ عدة تخفيضات من الاتحاد السوفيتى فى حرب اليمن . ومن قبل ، كانت امريكا تساعدنا ، أيضا ، الى أن اصطدمت به بسبب **أن جمـال عبد الناصر** كان مؤثرا فى العالم العربى .

ولو أن مصر انزوت ، وبقيت مجرد مصر ، لكان الاهتمام بهـا أقل ، ولانكمش دورها فى العالم العربى . حتى حرب اليمن ـــ على

الرغم من الاسلوب الذى تمت به ـ لم تكن هى أول مرة يخرج فيها عبد الناصر . فقد ذهب الى الجزائر والى العراق والى سوريا لكن ضيق الناس من حرب اليمن ـ كان ـ لان الحرب كان فيها تكلفة باهظة لا أعرف حجمها بالضبط .

■ **توفيق الحكيم :**

لا هى الفكرة فعلا فى التكلفة ، لو أنها تكلفت مليون جنيه لكنا قلنا : معقول ! لأن الكارثة ليست فى الفكرة ، ولكن فى التكاليف والخسائر .

■ **خالد محيى الدين :**

على العموم ، لم تتكلف ٤٠٠ مليون كما ذكرت . حرب اليمن فيها نقطتان : حرب اليمن كان يمكن أن تعرض بطريقة أحسن سياسيا . اذن كان ينقص الاسلوب والطريقة بجانب ضخامة التكلفة .

النقطة الثانية ، فى حرب اليمن ، هى أنه كان من نتاج هذه الحرب قيام جمهورية اليمن الجنوبية التى قفلت باب المندب .

■ **توفيق الحكيم :**

لكن هذه النتيجة لم تكن متوقعة .

■ **خالد محيى الدين :**

بعد حرب أكتوبر ٧٣ ، ممكن نقول ، اليوم ، ان البحر الأحمر يكون بحيرة عربية . هذه حقيقة . وبفضل موقف مصر العربى ، فقد حصل **عبد الناصر** على ١٠٥ مليون جنيه سنويا ، فى ٦٧ ، فى

مؤتمر الخرطوم . لأن موقفه العربى وسياسته العربية حققت لمصر موقفا ممتازا . وعندما نتأمل هذا الرقم ، فسوف نجد أن السياسة العربية كانت مجلبة للنفع ولم تكن ضررا .

■ **لطفى الخولى :**

وهى كذلك الى الآن .

■ **خالد محيى الدين :**

نعم ، وهذا ما كنت أريد ان اضيفه فى هذا الأمر : وهو ان مصر استفادت من هـــذا ..

■ **محمد سيد أحمد :**

المسألة ليست مسألة ضار أو مفيد . السؤال هو هل : هـــذا أمر عارض أو أساسى أو مستمر ؟

■ **خالد محيى الدين :**

ايمان **عبد الناصر** بدوره فى القضـــية العربية ليس ايمـــانا عارضـــا .

■ **محمد سيد أحمد :**

سؤالى بالتحديد هو : هل الأبعاد الداخلية والعربية والدوليـــة التى استفادت منها مصر فى أيام عبد الناصر هى أبعاد عارضـــة ، يعنى مرتبطة بحقبة تاريخية معينة أم دائمة ، أنا أزعم أنهـــا أقرب

الى العارضة منها الى الدائمة . ولهذا جانب ايجابى وجانب سلبى . الجانب الايجابى أنها حققت لمصر أشياء ، الجانب السلبى اننا ندفع الثمن ، بسبب ان الثورة لم تنزل الى العمق فى صورة مؤسسات حقيقية للشعب ، ولقد دفعنا الثمن فى ١٩٧٠ .

■ **خالد محيى الدين :**

العيب ان **عبد الناصر** لم ينزل فى العمق سياسيا ، فهذه قضية ليس لها علاقة بالواقع الخارجى . انه نابعة من طبيعة النظام فى حد ذاته . يعنى نستطيع أن نقول ان الطبقة الوسطى – لأول مرة – كانت تسيطر على الحكم . وبعبارة أخرى ، لم تكن الظروف العالمية هى التى منعت **عبد الناصر** أن يعمل فى الداخل . وعندما نقوم نشاط عبد الناصر الدولى ، فنحن نستبعد القول أن عبد الناصر كان يلعب على المعسكرين . لأن عبد الناصر كان حريصا – من أول دقيقة – على حفظ علاقة متوازنة بينهما . لكن ، هذه العلاقة المتوازنة لم تمنعه من أن يحدد موقفه بالنسبة لأمريكا والمعسكر الغربى ، وهذا الأمر لم يكن واضحا فى خطبه – فحسب – بل كان واضحا – أيضا – فى المؤتمرات العالمية . مثلا فى مؤتمر التنمية والتجارة . فموقفه ، هناك ، أدى الى كسب العالم الثالث كله الى موقف ضد العالم الامبريالى .

■ **لطفى الخولى :**

لا . نحن نسأل عن ٥٦ و ٦٧ وماذا كان الثمن الذى دفعناه فيهما .

■ **خالد محيى الدين :**

بسبب موقفه .. وهو كان يفعل هذا دفاعا عن مصلحة مصر الحقيقية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، كان هذا الموقف

يعطى مصر دورا . ويؤكد هذا ان أمريكا ، حاليا ، تهتم بالعلاقة مع مصر . لأنها اقتنعت ان مصر لها دور فى العالم العربى . ولو لم يكن لها هذا الدور لاختلف الأمر ، وذلك بغض النظر عن ان هناك « وفاق » أو « غير وفاق » .

■ **لطفى الخــولى :**

بل ان المساعدات التى يقدمها الاتحاد السوفيتى لمصر هى نتيجة وزن مصر فى العالم العربى .

■ **لطيفة الزيات :**

أرجو أن أعلق على مسألة العلاقة الجدلية بين الظروف الذاتيــة وبين الظروف الموضوعية . **عبد النـــاصر** لعب على التنــاقض بين المعسكرين ، ولعب بالفريق الذى أعتقد انه فى صالح مصر . وبناء مصر كقوة ــ يمكن ــ اكبر مما تطيق . وكان من الممكن أن ينجح فى هذا ، لو كان أتبع داخليا سياسة مختلفة عن السياسة التى اتبعها وهى السياسة الوسيطة أو السياسة التى تجعله يسير فى طريق الثورة خطوات ثم يتوقف . وهى السياسة التى جعلته يقف فى طريق مسدود بالنسبة للتنمية سنة ٦٥ . وهى السياسة التى جلبت علينا ٦٧ . **عبد الناصر** لـــا ابتدأ سياسة التصــنيع ــ والتصنيع الثقيل ــ كان يجب أن يتوقع أن أمريكا لن تحالفه الى نهاية الطريق ، ولن تقف منه ساكنة ــ وهو يصنع ، وهو يخلق قاعدة عمالية ــ لتكون لمصر سوق فى أفريقيا وآسيا ينافس بهـــا مصالح أمريكا واسرائيل . كان لابد أن يدرك طبيعة وحجم وضراوة الصراع والصدام بينه وبين أمريكا . ولم يفعل لأنه تمسك ــ فى الداخل ــ بسياسة وسطية تتراوح بين ما هو طريق رأسمالى وبين ما هو طريق غير رأسمالى .

فى الواقع ، هجوم اسرائيل علينا سنة ٦٧ لم يكن هجوما أبله ، ولا هجوما أعتباطيا . كان هجوما مدبرا جاء فى أعقاب فترة انتكست

فيها خطة التنمية — أو على الأقل — لم تندفع فيها خطة التنمية . كنا فى فترة حرجة . وجاء هجوم اسرائيل علينا يستهدف القضاء على القاعدة الصناعية التى بنيناها ، ومحو أى امكانية نسترد بها أنفسنا وننطلق .

■ **لطفى الخـــولى :**

هذه الهجمة الاستعمارية الصهيونية ضربت **عبد الناصر** أيضا ..

■ **محمد سيد أحمد :**

هى نقطة ضعف لضرب كل شىء .

■ **لطيفة الزيات :**

أختم قولى : بأن الطريق الوسط كان هو الطريق المسدود . كان هو السبب فى عدم تلبية احتياجات الواقع الموضوعى .

■ **لطفى الخـــولى :**

عند هذا الحد ، هل تفضلون الاستمرار فى المناقشة ، أم نواصل فى جلسة ثانية .

(اتفق المجتمعون على مواصلة الحوار فى جلسة مقبلة) .

■ **لطفى الخـــولى :**

فى جلسة ثانية ، سوف نستكمل تقييم التجربة قبل أن نلخص الاتجاهات الرئيسية التى ظهرت عند مناقشة هذه النقطة ..

شـــــكرا ..

انتهت الجلســـة الخامســـة

ما الذى يبقى من الناصرية؟

* هذا هو السؤال الذى طرح فى الجلسة السادسة . وكانت مهمة الجلسة ان تقدم بلورة حية للمنهج المطلوب فى تقييم التجربة .

فمن الناحية النظرية ، استبعدت الندوة أن تنظر الى التجربة على أساس انها اكوام من الايجابيات تجاورها أكوام من السلبيات . أو أن المحصلة ، بالتالى ، تحسمها عملية حساب آلية ، من الجمع والطرح .

وفى مقابل هذا المنهج ، طرح فى الندوة المنهج الجدلى الذى يعتبر أن التجربة الناصرية ، فى ١٨ عاما ، هى حلقة من حلقات التاريخ المصرى . وانها ظهرت ونمت فى ظروف محلية وعربية ودولية محـــددة ، تاثرت بها واثرت فيها . وأن ثورة يوليو بدات من مواقع معينة ، ثم انتقلت الى مواقع أخرى جديدة .

وعلى ضوء هذا المنهج ، فان « الملف » الذى يفتح ليس ــ ولن يكون ــ الملف الشخصى لعبدالناصر . بل هو « ملف التجربة التى قادها عبد النـــاصر فى المجتمع المصرى » ..

* ومن خلال هذا المنهج ، يمكن ــ فقط ــ الحديث عن الطابع المميز لثورة يوليو ، وعن السمات النوعية لـــا يسمى « بالناصرية » .... ما أضافته وما قدمته ، وما لم تقدمه ، وما لم تحسمه من قضايا فكرية أو صراعات اجتماعية .

* وفى اطار هذه الجلسة ، تطرقت المناقشات الى عدد من الموضوعات . منها على سبيل المثال : هل كانت الناصرية نوعا « البونابرتية » مطروحة ــ بشكل جديد ، وفى ظروف جديدة ــ فى العالم الثالث ؟ هل هناك فرق بين ثورة ١٩١٩ ، كثورة بورجوازية ديموقراطية ، أو بين ثورة ١٩٥٢ ؟ وقضية المثقفين المصريين ؟ ماذا كان دورهم فى الثورة ؟ وما هى مسئوليتهم عما وقع من سلبيات ؟ وهل آن الاوان لفتح ما سمى « بملف المثقفين » ؟ ..

* ومن خلال دراسة التجربة ، طالب بعض المشاركين فى الحوار بالا تقف الندوة عند حدود ما مضى ، بل لا بد من اطلالة على ما يجرى الآن مثلا : النزاع العربى الاسرائيلى ؟ ماهى آفاق الحلول المقدمة والمطروحة على الساحة فى ظروف عربية ومحلية متغيرة ؟ ..

■ **لطفى الخـــولى :**

هذه هى الجلسة السادسة فى حوارنا . وفيها نواصـــل ــ كما اتفقنا ــ مناقشة ما اصطلحنا على تسميته « بفتح الملف » . وهو التعبير الذى يفضله أستاذنا **الحكيم** ، ويعنى ، فى مفهومنا جميعا ، مناقشة تجربة ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فكرا وتطبيقا ــ تحت قيـــادة جمال عبد الناصر الفعلية والأسمية ــ وذلك منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى وفاته فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ . الكلمة للأستاذ **توفيق الحكيم** . أظن ــ كما فهمت ــ له كلمة توضيحية .

■ **توفيق الحكيم :**

أريد ان اقول : انه أصبح مفهوما ، لدينا ، أن الغرض الأساسى من جلساتنا هذه ، هو رسم الملامح الجديدة لوجه بلادنا فى الحاضر والمستقبل . كما أصبح واضحا ، أن كلامنا عن فتح الملفات ، لم يكن المقصود منه ، كما فهم أول الأمر ، التشهير .. فالتشهير ــ دائما ــ يؤدى الى رد فعل هو التبرير . ونحن ، الآن ، لا يصح أن نضيع وقت مصر الثمين ــ ونحن فى مرحلة التحول هـــذه ــ فى تشهيرات وتبريرات . انما الغرض ــمن فتح الملف ــ هو مجرد الاطلاع على الحقائق التى يمكن أن تساعدنا فى التقييم الموضوعى لمرحلة من تاريخنا ، نحن مضطرون الى أن نبنى مرحلة أخـــرى بعدها . هذه المرحلة الجديدة ، لا ينبغى لنا ، ولا عذر لنـــا ، فى أن نتركها ترسم لنا ، وتأتىمن أعلى فقط ، كما اعتدنا أن نرى . لابد لعقولنا ان تعمل وتتحرك وتساهم فى رسم ملامح الوجه الجديد لمصر . والآن ، آن لنا ، فى جلساتنا الباقية ، أن نحدد تحـــديدا واضحا الخطوط الرئيسية لهذه الملامح . وملامح كل بلد ، وكل أمة ، وكل شعب ، لابد أن تشمل شكلها الاقتصادى والســـياسى والاجتماعى والثقافى . فهل يمكن ــ باختصار ــ أن نتنـــاول ، أو على الأقل ، أن نمس مسا سريعا هذا الملامح ، وان نخط على اللوحة بقلم أو بفرشة « الكروكى » الذى يمكن أن يعطينا فكرة عن وجه بلادنا ، كما نحب أن نراه ؟ مع ملامحظة ، أن نكون واقعيين لا مثاليين ، أى أن نبحث بكل دقة وموضوعية الخطوات الممكن

تحقيقها فعلا ، بدون قفزات وطفرات خيالية تعرضنا لاخطار الانزلاق والفشل . يعنى ، أريد أن تكون الصورة واضحة بعد فتح ملف التجربة ، ولا يكون مجرد تاريخ لما مضى ، انما يكون لخطوة مقبلة ايجابية وهي الخطوط الرئيسية للتجربة فى المستقبل أيضا ، وليس للماضى . لأنه ، عندما نقف عند التجربة ، فانما نقف فيها الى سنة ١٩٧٠ ، لا كمؤرخين . وعلينا ، أيضا ، فى ثنايا هذا التقييم الموضوعى أن نعطى فى جلسة أو جلستين متقابلتين الخطوط لوجه مصر كما نحب أن نراه .. واقعيا .. وليس كما ينبغى أن يكون .. لا .. بل كما نتصور أنه من واقع التجربة . وبعد أن نصححها أو ، مثلا ، نفحصها لنرى كيف نستمر بها الى صورة ثابتة متناسقة نستطيع أن نبنى عليها .

■ **لطفى الخولى :**

نحن سعداء بهذا التوضيح . واعتقد أننا متفقون على هذا . وكان هذا رأينا منذ البداية . ولذلك ، قلنا اننا سنبدأ على عكس المتعارف عليه ، بحيث تكون حركتنا فى الحوار من المستقبل الى التجربة ، الى الحاضر ، ثم نعود مرة أخرى الى المستقبل . فى الجلسات الماضية ، بدأنا بنظرة شاملة تستشرف المستقبل ، بعد الأرضية التاريخية التى قدمها لنا كل من **توفيق الحكيم وخالد محيى الدين** . ثم شرعنا نفتح ملف التجربة فى هذه الجلسة . وبالتالى ، فنحن نسير وفقا للبرنامج الذى اتفقنا عليه فى بداية هذا الحوار . الكلمة للأستاذ **أبو سيف** .

■ **أبو سيف يوسف :**

هذه التجربة التى ندرسها ، والتى دامت ١٨ عاما لن تكون — فى النهاية — غير ثورة ٢٣ يوليو ، وقد احتلت ، فى الواقع ، مكانا خاصا من تاريخنا . وما دمنا بصدد دراسة فترة من فترات تاريخ مصر ، فلابد أن نضع حركة **عبد الناصر** ، والناصرية ، خلال ١٨ عاما ، فى اطار الظروف التاريخية المحيطة بها : المحلية منها والعالمية .

اذا عالجنا التجربة ، من خلال هذا المنظور ، فسوف نرى أن الناصرية (أعنى ثورة ٢٣ يوليو) كانت من الحركات الوطنية والتقدمية التى واكبت مسيرة التاريخ البشرى واستجابت فى أكثر من موقف — من نحية ، لمتطلبات حركه الثوره العالميه التى تضم الثورات الاشتراكية وثورات التحرر الوطنى العالمية . كما استجابت، من ناحية أخرى ، للمتطلبات الموضوعية للثورة الوطنية الديموقراطية المصرية ، هذه الثورة التى بدات — كما نعلم — بثورة **عرابى** ، ثم تجسدت فى نضال **مصطفى كامل ومحمد فريد** ثم فى ثورة ١٩١٩ ، وما تلاها من انتفاضات وهبات وطنية فى الثلاثينات والأربعينات . ومن هنا ، ومن خلال هذا المنظور المحدد ، يمكن أن نقيم التجربة على الوضع التالى :

أولا : ان ما بقى وما سوف يبقى من الناصرية هو منهج المواجهة الجريئة لقوى الامبريالية والاستعمار .

ولأن **عبد الناصر** كان مستجيبا لروح عصرنا الراهن ، عصر تصفية الامبريالية والاستعمار ، فقد دخل فى صدام مع الاقطاع وخلع طبقة كبار ملاك الأرض من السلطة ، ثم تقدم ليخوض معركة الاستقلال والسيادة القومية ،واستطاع أن يستكمل مقومات هذا الاستقلال وتلك السيادة عام ١٩٥٦ ، ومن خلال معركة رائدة فى بلدان العالم الثالث هى معركة تأميم قناة السويس . فكأن عبد الناصر كان قد بدأ — وبشكل عملى — يربط ربطا صحيحا — وفى وقت مبكر — بين حماية الاستقلال الوطنى وبناء البلد وبين الهجوم على مواقع الاحتكارات الدولية التى كانت تسيطر على اقتصاد مصر .

والواقع ، أنه أيا ما كان تقييمنا لحرب السويس من الناحية العسكرية — حين هاجمتنا امبراطوريتان ودولة اسرائيل — فقد كانت نصرا سياسيا كبيرا أطلق — كما نذكر جميعا — سلسلة من ردود الفعل الدولية الواسعة أثرت على حركة التحرر الوطنى فى البلاد العربية والافريقية والآسيوية . وبالاضافة الى ذلك ، فانه فى معركة السويس وضعت الأسس النضالية للوحدة العربية ، أسس النضال ضد الاستعمار .

ثانيا : ان ما بقى ، وما سوف يبقى من الناصرية ، هو مواجهتها الحازمة للاستعمار الجديد باعتباره الخطر الأكبر الذى يهدد البلاد المستقلة حديثا .

فانطلاقا من ضرورة محلية ، هى الحاجة الى عمل تنمية مستقلة خاصة ، عن طريق اقامة قاعدة قوية للصناعة الحديثة — رأى عبد الناصر أنها شرط ضرورى لرفع مستوى المعيشة — دخلت الناصرية أعظم معاركها الوطنية والاجتماعية . فبعد عام ١٩٥٦ ، لم يعد العدو الرئيسي ، هنا ، هو قوى الامبراطوريات القديمة ، الانجليزية والفرنسية ، بل واجهت البلاد الأسلوب الجديد لقوى الامبريالية العالمية ، وهو ما يعرف بأسلوب الاستعمار الجديد . وكما نعلم ، كانت الولايات المتحدة ترغب فى أن تظل حركة الضباط الأحرار فى حدود الانقلابات العسكرية المعروفة — وقتئذ — فى كثير من دول أمريكا اللاتينية . باختصار كانت ترغب فى أن يقوم فى مصر حكم للكولينيلات المصريين يحتفظ لمصر باستقلال شكلى ، وفى الوقت نفسه ، يفتح البلاد أمام أنشطة الاحتكارات الأمريكية الجبارة لتحتوى الاقتصاد الوطنى ، وما يرتبط بهذه الأنشطة من غزو ثقافى، ومن ربط لمصر بالمعاهدات والأحلاف العسكرية . لكن عبد الناصر كافح ليجنب مصر هذا المصير .رفض **مشروع ايزنهاور** لملء الفراغ ، ووافق على مجىء رأس المال الأجنبى لكنه رفض كل شروطه التى تمس السيادة القومية أى مساس وتعرقل قيام التنمية المستقلة . وخاض معارك الأحلاف والقواعد العسكرية على نطاق الوطن العربى . وتحرك ، دوليا ، فى مواجهة الاستعمار الجديد على محورين : محور التعاون مع الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية فكسر احتكار السلاح وحصل على شروط مناسبة للغاية لتصنيع البلاد . وكان المحور الثانى ، هو محور بلدان عدم الانحياز والحياد الايجابى . وفى نطاق هذه المجموعة من البلدان قدم المبادرات من أجل أن تتحد هذه البلدان فى وجه الشروط الجائزة فى المعاملات الاقتصادية التى تفرضها بلدان الغرب الرأسمالية ، ومن أجل تأكيد حق هذه البلدان فى السيطرة على مواردها وثرواتها الرئيسية . وقد استمعنا ، فى الجلسة الماضية ، الى ما ذكره — فى هذا الصدد — **خالد محيى الدين** ، عندما أشار الى موقف مصر فى مؤتمر التجارة والتنمية عام ١٩٦٤ .

من هذه الزاوية ، يمكن القول : بأنه اذا كان الأمر أمر تقييم تراث الناصرية فأن اثمن ما فى هذا التراث هو خط النضال ضد الاستعمار الجديد . ويتضح هذا ، اذا علمنا أن مهمة النضال ضد الاستعمار الجديد — كانت ولا تزال الى اليوم — المهمة العاجلة والرئيسية بالنسبة لجميع البلدان التى تدخل تحت عنوان : « العالم الثالث » .

هنا ، لابد من ملاحظة ان **عبد الناصر** قد تنبه الى أن معركة خطيرة — مثل هذه — اى المعركة ضد الاستعمار الجديد — ليست محلية ولا يمكن ان تتجزأ . من هنا نفهم — مثلا — لماذا ساندت مصر الكفاح الوطنى لشعب الكونغو على الصعيدين السياسى والعسكرى .

■ **لطفى الخولى :**

من ملامح الأستاذ توفيق الحكيم ، أقرأ تعبيرا يكاد يقول أن الموضوع الذى يتحدث فيه الآن **ابو سيفه** خارج عن الموضوع . هل احسنت القراءة يا أستاذ توفيق .

■ **توفيق الحكيم :**

اذا كان تمهيدا لما بعده فلا بأس ، لأن هذا الموضوع لا نناقشه الآن ربما تناقشه بعد ذلك .. فهو يمكن يريد أن يذكرنا بالموضوع على أساس أنه تمهيد .

■ **لطفى الخولى :**

أعتقد ، ان الأستاذ **ابو سيف** يعتبر هذا الموضوع ركنا أساسيا من أركان التجربة .. أى الملف . وهو موضوع الحوار فى هذه الجلسة .

■ **لطيفـــة الزيات :**

هناك اختلاف ، فى محور المناقشة . هل هى تقييم ؟ بعضــنا يعتبرها جلسة للتقييم النهائى للتجربة فى الحاضر ، نعود ، بعدها ، الى تحديد اكثر دقة . اما الأستاذ **توفيق الحكيم** فيرى فيها بداية لنظرة مستقبلية . لكننا قمنا بهذه النظرية المستقبلية قبل هذا .

■ **لطفى الخـــولى :**

لا أظن أن الخلاف فى هذه النقطة . نحن اتفقنا على أن ما قمنا به فى البداية من استشراف لمستقبل مصر ،هو مجرد مدخل لــكى نرى ، بعد ذلك ، خلال مناقشتنا للتجربة ، ما اذا كانت هذه التجربة فى مسارها ، قد قربتنا من المستقبل المأمول أم لا . وبعد مناقشة التجربة والحاضر ، نعود الى تحديد أكثر دقة ، لمسار المستقبل بعد ذلك . لكن الأستاذ توفيق كما فهمت يرى أن حديث الأســتاذ **أبو سيف** تزيد أو تمهيد يمكن تجاوزه . فى حين أن **أبو سيف** ، وهو يعطى رؤيته للتجربة يعتبر أن الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار الجديد ، يميز بصفة خاصة التجربة ، وقيادة **عبد الناصر** ، **وبالتالى**، يرى فى هذا الكفاح ركنا اساسيا وليس ركنا هامشيا او مجــرد تمهيد . اليس كذلك ؟

■ **توفيق الحكيم :**

على كل حال ، عرضنا انه لكى نبنى مستقبل البلد ، فيما نخطط له ، لابد من البناء على شىء ، وهذا الشىء هو العشرين ســنة الماضية .. مرحلة تاريخية . هذه المرحلة لابد أن نحللها .. طبعا فى تحليلها نرجو ونريد أن يتبقى شىء نبنى عليه .. فما هو هــذا الشىء الذى سنبنى عليه ؟

■ **لطفى الخـــولى :**

هذا يتضح من خلال مناقشة التجربة .. فتح الملف الذى تريده . ولا يمكن أن يتضح ذلك اذا تخطينا فتح الملف حقيقة وعلى أوســع وأعمق مدى نستطيعه . وهذا ما يقوم به **أبو سيف** ، من وجهــة نظــره .

■ **توفيق الحكيم :**

كلام الأستاذ أبو سيف يدخل فى نطاق ما نحلله لنستبقيه للمستقبل ، لنبنى عليه الشكل السياسى . لأنى ، أنا ، قلت الشكل السياسى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى للبلد فى المستقبل هو الذى يكون ملامحها .

■ **لطفى الخـــولى :**

اذن يستمر الأستاذ أبو سيف فى حديثه .

■ **أبو سيف يوسف :**

اتفق مع أستاذنا **توفيق الحكيم** فى اننا ــ عند دراسة التجربة ــ اعتدنا على أن نقول أن هناك ايجابيات ، وهناك سلبيات ، ولابد أن نتعرض لها . ففى الكلام عن الايجابيات فى تقديرى الشخصى يبقى باستمرار من التجربة الناصرية مواقف وخطوط فكرية ومبادىء عامة وانجازات لابد من التمسك بها للبدء فى بناء جديد . وسنعود بعد ذلك الى السلبيات .

من الايجابيات ــ كما ذكرت ــ المواقف الخاصة بنضال عبد الناصر ضد الامبريالية وضد الاستعمار الجديد وما ترتب على ذلك أيضا من مواقف أخرى وهذه هى النقطة التالية .

ثالثا : تأسيسا على هذين المبدأين الثابتين من مبادىء الناصرية ، وهما النضال ضد الامبريالية وضد الاستعمار الجـديد ، التزم **عبد الناصر** بمساندة الثورات الوطنية فى البلاد العربية التزام مصير ونضال مشترك . كان هذا موقفه من ثورة الجزائر .. ثورة اليمن .. ثورة الجنوب اليمنى .. ثورة فلسطين .. ثم من ثورة ليبيا .. الخ ، وبذلك دشن **عبد الناصر** دور مصر العربى القيادى على أسس نضالية وتحريرية وطنية ، وهذا ما سوف يبقى من تراث الناصرية .

النقطة الرابعة : انطلاقا من نضاله ضد الامبريالية والاستعمار الجديد ، وعلى أساس منهج التجربة والخطأ ، احيانا ، وعلى أساس نظرى لاحق ، أحيانا اخرى ، كما تبين فى « الميثاق » — توصل **عبد الناصر** الى أن الاستقلال الاقتصادى هو جوهر ، أو مضمون ، أو أساس ، الاستقلال السياسي . من هنا ، عمله على تصفية مواقع راس المال الأجنبى الاحتكارى ، وخلع الراسمالية الكبيرة ، وهى الطبقة الاجتماعية التى كانت تعتبر بنشاطاتها الاقتصادية ركيزة من ركائز النفوذ الأجنبى . من هنا ، التأميمات التى بدأت عام ١٩٦١ من هنا ، أيضا ، وضع أساس مبادىء سيطرة الشعب على وسائل الانتاج الرئيسية . ومن هنا ، الدور القيادى للقطاع العام فى الاقتصاد القومى . وكل هذا يدخل ، بالضرورة ، فى التراث الحي للناصرية بدليل أنه وضع لأول مرة فى تاريخ مصر بعض ركائز هامة لاقامة القاعدة الصناعية الوطنية والمستقلة . وبدليل ان ما اقيم من الصناعات قد رفع نصيب الصناعة فى الدخل القومى بكيفية ملحوظة . واخيرا ، بدليل أن هذا المنهج فى الدفاع عن الاستقلال الاقتصادى قد أثر فى أكثر من بلد عربى .

النقطة الخامسة :من التراث الحى للناصرية خطها وشعاراتها الخاصة بقضية التقدم الاجتماعى . ففى هذا حدثت انجازات لا داعى للافاضة فيها ، فقد تحدث عنها الزملاء . لكن أهم من هذه الانجازات، فى اعتقادى ، بعض القضايا والمواقف الفكرية التى حرص **عبد الناصر** على التأكيد عليها فى أكثر من مناسبة . على سبيل المثال :

هناك قضية استمرار الثورة ، وهى القضية التى جعلته يؤكد اننا لا نزال بعيدين عن المجتمع الاشتراكى ، وجعلته ينبه الى خطر الحزب الرجعى فى داخل البلد ، وخطر البيروقراطية والراسماليين الجدد على الثورة ، وضرورة الكفاح ضدهمها . هناك أيضا ، قضية الدور القيادى للطبقة العاملة فى المجتمع الاشتراكى والتى اشار اليها فى أكثر من موقف . هناك ، قضية التفاعل مع التجارب والحركات الثورية فى بلاد العالم الأخرى . هناك قضية التعاون والتحالف مع البلدان الاشتراكية فى النضال ضد الاستعمار ومن أجل التقدم الاجتماعى . فكل هذه الأفكار .. وأيا كانت تطبيقاتها ستظل

مع ذلك جزءا من التراث الفكرى الحى والثورى ، فى تجربة الـ ١٨ عاما الماضية لثورة ٢٣ يوليو .

اذن ، ففى الاجابة على السؤال الذى طرحناه ، وهو ما الذى يبقى حيا وثوريا فى تراث الناصرية ؟سوف نجد أن هناك ، بالفعل ، مكاسب وركائز قوية ، وهامة جدا ، للنضال الوطنى والاجتماعى ، لابد وأن تتمسك بها كل القوى الوطنية والثورية وتطورها . وذلك — تماما — كما تمسكت — من قبل — وكل القوى الوطنية بالتراث الوطنى الذى خلفته الثورات والهبات الشعبية والوطنية التى سبقت ثورة يوليو ١٩٥٢ . ولسوف تكون نكسة هائلة أن ترضخ القوى الوطنية والتقدمية لابتزاز اليمين الرجعى الزاحف ، والمطالب باغلاق صفحة يوليو ، واسقاط ١٨ عاما من تاريخ مصر .

فالتقييم النهائى لتجربة الى ١٨ عاما هو انها كانت — بمقياس ما كان قائما قبل ١٩٥٢ ، وبمقياس ما حدث فى البلدان المتخلفة التى خضعت لنير الاستعمار والاقطاع — نقول كانت فترة تقدم ونهوض — بشكل عام — على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فمصر قد دخلت — لأول مرة فى تاريخها — طريق الاستقلال السياسى والاقتصادى . ومن ثم فقد خلقت الظروف المادية المناسبة لكى تنطلق مصر بخطوات أسرع ، وبعيدا عن خط النمو الرأسمالى — فى طريق التقدم الاجتماعى .

هنا ، قد يقال ، ان مصر قد تعثرت على هذا الطريق الذى يفضى — بالضرورة — الى المجتمع الاشتراكى .

ولكن — عندئذ — يطرح السؤال الخاص بسلبيات التجربة .

وهنا ، اتفق مع كثير من النقاط التى أشار اليها **فؤاد مرسى وخالد محيى الدين وعبد العظيم أنيس ومحمد سيد أحمد** ، والتى تتلخص :

١ — فى أن **عبد الناصر** كان يبحث — من الناحية — النظرية عن اشتراكية لم توجد من قبل ، تحفظا منه ورغبة فى التمايز عن الاشتراكية كما طبقت فى عدد من بلدان العالم .

٢ ـ فى أن **عبد الناصر** ، على الرغم من ايمانه بضرورة استمرار الثورة لم يعمق مجرى الثورة الاجتماعية بالقدر المطلوب .

٣ ـ فى أن **عبد الناصر** قد قدم دوليا وداخليا انجازات ضخمة . ولكنه لم يقم المؤسسات التى تستطيع أن تحافظ عليها وتدافع عنها ضد كل انحراف أوردة .

على أننى أعتقد أن النقطة المحورية فى جميع هذه السلبيات ، ـ وقد ظلت باستمرار ـ هى خوف الناصرية من حركة الجماهير المنظمة ـ ثم ما ترتب ، على هذا ، من عدم تمكين هذه الجماهير المنظمة عمليا وفى نهاية المطاف ـ من أن تشارك مشاركة ايجابية فى ادارة شئون البلاد ، عن طريق ممثليها الحقيقيين من الفلاحين والعمال والحرفيين والمثقفين ، المنظمين فى منظمات سياسية ونقابية وثقافية ديموقراطية .

لقد تصدت ثورة يوليو بقيادة **عبد الناصر** لمهام جسيمة للغاية داخليا وعربيا ودوليا ، وفرضت عليها حرب السويس وحرب ١٩٦٧ . ثم ذهبت الى اليمن فى حملة عسكرية . وكل هذا ، كان يتطلب ايقاظ وتنظيم الجهد الواعى للطبقات الشعبية ، لأن الاشتراكية ـ كنظام وكما هو معروف ـ هى ثمرة الجهد البناء والواعى والاختيارى لأوسع الجماهير . وطالما أن النظام ، كان قد أعلن فى مواثيقه أن هدفه هو اقامة المجتمع الاشتراكى ، فان الذى يطرح بالضرورة ليس هو الديمقراطية الليبرالية بل الديمقراطية لهذه الجماهير الشعبية . لكن الذى حدث ، هو أن عبد الناصر كان ، من ناحية ، قد رفض الديمقراطية الليبرالية لعلمه أن الطبقات المخلوعة اقدر على الاستفادة منها من بقية الطبقات الشعبية ، وأنها من الممكن أن توجهها ضد نظامه . ولكنه ، فى الوقت نفسه ، أيضا، كان قد رفض عمليا الديمقراطية لأوسع الجماهير ، وذلك تحت وهم أن حركة الجماهير قد تدفع الصراع الطبقى الى آفاق غير سلمية أو الى آفاق غير محسوبة لا يريدها هو .

ولقد ترتب على هذا الموقف نتائج سلبية للغاية منها :

١ ــ ان الطبقات الشعبية لم تستطع أن تقدم كل امكانياتها للبناء ولزيادة الانتاج .

٢ ــ ان الطبقات الشعبية لم تستفد ، من الناحية المادية ، كل الفائدة من القوانين التقدمية التى أمنت لها عددا من المكاسب .

٣ ــ ان الطبقات الشعبية لم تقم بدورها الاساسى والتاريخى فى ردع وتصفية قوى الثورة المضادة . والردع ، هنا ، لا يعنى التصفية البدنية والقهر ، بل يعنى اقتلاع الفكريات والعادات والثقافات والمؤسسات الرجعية .

وهذه النقطة الأخيرة هامة للغاية . وقد تحدث فيها الاستاذ **خالد محيى الدين** ، عندما أشار الى أن **عبد الناصر** واجه تحرك الاقطاع ، عام ١٩٦٦ ، بتشكيل لجنة « تصفية الاقطاع » ، ولم يعتمد على حركة منظمة ، وعلى مؤسسات .. جمعيات تعاونية ــ مثلا ــ وديموقراطية للفلاحين ، فى مواجهة هذا الخطر . ولقد أدى هذا ، باختصار ، الى أن النظام كان يستسهل اللجوء الى الاجراءات الاستثنائية والمنافية ــ فى بعض الأحيان ــ للمشروعية الثورية . ومثل هذه الاجراءات قد تشل وقد تردع القوى المناهضة للثورة ، بعض الوقت . لكنها تعجز ــ عادة ــ عن تحقيق أهم انجاز يؤمن مسيرة الثورة وهو تصفية الفكر الرجعى تصفية سياسية ، أى عن طريق العمل السياسى ، عن طريق التثقيف السياسى المقنع لأوسع الجماهير .

وفى ظل استبعاد المنظمات الجماهيرية عن المشاركة الحقيقية فى السلطة ، استفحل دور الفرد ، وما صاحبه من قيام الشلل ، ومن قيام الأجهزة فى مصر والبلاد العربية بأعمال لا تدخل فى صميم اختصاصها ، ومن الاعتماد على القمع على حساب تنوير الراى العام . ولكن ، لعل أخطر هذه النتائج هو أن عبد الناصر ، ابتداء من عام ١٩٦٢ ، لم يتمكن من تصفية الاتجاه الذى نما داخل قيادات ثورة يوليو نفسها . هذا الاتجاه المحافظ الذى أراد تجميد مسيرة ثورة يوليو ، والامتناع عن المضى فى الاجراءات الاجتماعية المختلفة . وكان المرحوم المشير **عبد الحكيم عامر** ، هو أحد القادة البارزين لهذا

الاتجاه . فكان هذا الانقسام العميق ــ داخل القيادة السياسية ــ والذى لم يصف بطريقة ديمقراطية .. كان احد المقدمات الرئيسية لنكسة خطيرة أصابت النظام ، حدثت فى ٥ يونيو بتخطيط من الاستعمار الجديد واسرائيل .

على أن ما يؤسف له اشد الأسف ، هو أن الناصرية لم تستفد من هذا الدرس على الرغم من أن جماهير ٩ ، ١٠ يونيو كانت ــ بحركتها ــ قد حددت الطريق الجديد والصحيح لاشراك الشعب فى ادارة شئون البلاد .

■ **لطفى الخولى :**

اذا أذنتم لى ، اقدم وجهة نظرى عن التجربة وفتح الملف . الحقيقة لدى ثمانى نقاط فى قضية فتح الملف . منها ، السؤال الذى اثاره الاستاذ **توفيق الحكيم** فى هذه الجلسة والذى كان قد أثاره قبل ذلك بصياغات مختلفة ، حول ماذا يعنى فتح الملف ؟

حول هذا السؤال ، أرى اننا نواجه عدة أمور يجب أن توضع فى الاعتبار .

الأمر الأول : يتعلق بتحديد أبعاد هذا الملف ، بأكثر قدر مستطاع من الدقة ، واعتقد أننا أصبحنا متفقين حول هذا الأمر . وهو أن الملف يأخذ بعدا زمنيا من تاريخ المجتمع المصرى يبدأ من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى وفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ . ونحن ، فى هذا الشأن ، لا نفتح طلسما كان مجهولا علينا . وانما نحن ، فى الواقع ، نعيد رؤية تجربة اجتماعية عايشناها ، ونحن ــ شئنا او لم نشأ ــ جزء منها لا نستطيع بل ولا نملك ، الانفصال عنها ، سلبا وايجابا . كل مافى الأمر ، أن وفاة **عبد الناصر** ، قد وضعت امامنا حدودا لاطار التجربة ــ كما جرت تحت قيادته ــ تمكننا من القيام ، اليوم ، بهذه الرؤية . وبالتالى ، فرؤيتنا من الداخل لا من الخارج ، ونحن لا نرى التجربة و**عبد الناصر** فحسب ، بل نرى ، فى نفس الوقت ، أنفسنا وحركتنا السلبية والايجابية أيضا .

الأمر الثانى : يدور حول من الذى يفتح الملف . بتعبير آخر ، الموقف الاجتماعى والفكرى والسياسي لمن يتصدى لفتح الملف وتقديم رؤياه الراهنة للتجربة . واذا أردنا التبسيط ، فاننا يمكن أن نقول : ان فى مجتمعنا اليوم ثلاث قوى أساسية : اليمين المتخلف ، والوسط الوطنى ، واليسار . وبالتالى ، فان لكل قوة من هذه القوى رؤياها العامة للتجربة ، تختلف — بالضرورة — عن رؤى القوى الأخرى . بل يمكن القول أن هذه الرؤية الاحرى قد تتعدد — فى التفصيل — بقدر تعدد المدارس والاتجاهات داخل كل قوة اجتماعية . بل ان هذه الرؤية ، تتفاوت فى عمقها وشمولها من شخص الى آخر أيضا . وذلك بحكم تفاوت درجة الثقافة والمعرفة ، والخاصة بظروف التجربة نفسها . وكذلك ، بحكم وعيه بمصلحه ومصالح طبقته أو اتجاهه السياسى فى المجتمع وقضايا مساره وتطوره فى الحاضر والمستقبل ، وأيضا ، بحكم تكوينه النضالى ، ومدى مشاركته وفاعليته فى العمل وفى النضال اليومى للجماهير ..

الأمر الثالث : يختص بتحديد ماهية هذا الملف الذى نفتحه . ماذا نفتح بالضبط ؟ هل نحن نفتح ملف تجربة شخصية تاريخية حملت اسم **عبد الناصر** وحسب ، تولى السلطة فى مصر على مدى ١٨ عاما ؟ أم نحن نفتح ملف المجتمع المصرى فى مرحلة الثمانية عشر عاما التى تولى خلالها **جمال عبد الناصر** القيادة ؟ وبالتالى ، نحن نرصد ، اذن ، ونقيم حركة المجتمع ، بصراعاتها الاجتماعية والسياسة ، وبالتطور الاقتصادى والثقافى ، خلال مرحلة تاريخية معينة ، لها أبعاد عربية ودولية ، وظهرت على سطح الأحداث قيادات عديدة كان أبرزها جمال عبد الناصر . وبالتالى ، فنحن نقيم مسئوليته من خلال هذه الحركة التاريخية وكيفية تعامله معها ذاتيا وموضوعيا .. أعتقد أن الأقرب الى الصحة هو رؤية التجربة وعبد الناصر من خلال هذه الوحدة التاريخية للموضوع والذات التى تميز ١٨ عاما من تاريخ المجتمع المصرى .

هذا عن النقطة الأولى . اجىء الى النقطة الثانية ، وهى تتعلق بتحديد المنهاج الذى يجب استخدامه فى عملية فتح الملف ، وتحليل محتوياته تحديد نوعية المنهاج المستخدم ، مهم . لماذا ؟

هناك ما يمكن أن نسميه المنهاج الذاتى ، المجرد ، المثالى .

وهو منهاج يفصل بين الفكر والواقع ، بين التجربة وظروفها المحلية والعربية والدولية ، بين ذات القائد للتجربة وموضوعية التجـربة نفسها . وهذا المنهاج يوقعنا فى هوة « العاطفية » ، كما عبر الاستاذ توفيق الحكيم عنها . ويقود ، بالتالى ، الى احكام ذاتية وانطباعات شخصية جزئية وتصورات مسبقة لا علاقة لها بالحقيقة التاريخيـــة .

وهذه العاطفية ، فى المنهاج ، تتخذ موقفين على طرفى نقيض : أما موقف « التشهير » ، واما موقف « التاليه والتقديس » ..

فى الموقف الاول ، لا يرى المشهر الا الجانب السلبى فقط من التجربة ، أو من شخص القائد ، ويتجاهل بل وينكر الجانب الايجابى وفى الموقف الثانى ، يحدث العكس ، فلا يرى الا الجانب الايجابى فحسب متجاهلا ومنكرا الجانب السلبى .

كلا الموقفين لا يقودان الى الحقيقة ، ويصدران عن ضيق أفق ، أو مصالح شخصية أضيرت ، أو يسعى الى تحقيقها .

واذا حصنا أنفسنا عن التشهير والتقديس ، فليس أمامنا ، من منهج فى الرؤية ، الا المنهج الجدلى التاريخى الذى لا يفصل بين الذات والموضوع ، بين الفكر والواقع ، بين لتجربة وظروفها . ويرى ، من خلال نظرة نقدية شاملة ، وجهى العملة ، فى الوقت نفسه . ويرصد الجوانب الايجابية والجوانب السلبية ، بمعيـــار حركة التقدم الوطنى والتاريخى ، ليخرج ــ بعد ذلك ــ بنتيجة موضوعية تبين ما اذا كان الجانب الايجابى هو الغالب أم العكس. وتكشف أيضا أسباب الجانب السلبى ، وتحاول علاجه لكى تستمر المسيرة فى المجتمع الى الامام ، الى امام بمعنى شعبى وديمقراطى ، وتنمية اقتصـــادية اجتماعية مستقلة ، وتحرر وطنى ، ومعـــاداة للامبريالية والصهيونية ، وانتماء عربى الخ ..

من هنا ، يحسن أن أحدد موقفى ، من فتح الملف ، بأنه موقف وطنى ، مصرى عربى ، يسارى الاتجاه بالمعنى العلمى للاشتراكية، يتخذ المنهاج الجدلى التاريخى وسيلة للرؤية النقدية لتجربة يوليو من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ .

فى النقطة الثالثة التى أريد أن أثيرها ، أشدد على موضوع أن الملف المراد فتحه ليس ملف **عبد الناصر** الشخصي . هذا ليس موضوع ندوتنا . نحن نفتح ملف التجربة التى حدث أن قادها **عبد الناصر** فى المجتمع المصرى **عبد الناصر** لم ينبت من فراغ ، وانما نبت من أرض المجتمع المصرى وصراعاته . ولم يكن ليصبح ، ما أصبحه ، لولا المجتمع المصرى والشعب المصرى وصراعاته من أجل مستقبل أفضل وتغيير للاوضاع التى كانت سائدة ــ ومن هنا ، كان دوره القيادى الذى أهلته له ، فى الوقت نفسه ملكاته الذاتية وقدراته الخصة . وبالتالى ، فالمجتمع الذى كان فى حالة تغيير ، بفعل ثورة يوليو ، هو موضوع البحث .والتغيير : هدم وبناء . وبالتالى ، فان ما أصاب المجتمع ، بفعل ثورة يوليو ، من هــدم لعلاقات اجتماعية ونظم كانت قائمة ، وبناء لعلاقات اجتماعية ونظم جديدة ، هى موضوع البحث . بمعنى ، أن علينا أن نعد البحث بحيث يشمل الأبنية التحتية ، من اقتصاد وعلاقات اجتماعية وانتاجية ، كما يشمل الابنية الفوقية : من مؤسسات السلطة والحكم والقيم والثقافة الخ .. والملف يكون فتحه ناقصا اذا لم يشمل ، أيضا ، ظروف العصر المحلية والعربية والدولية التى تمت فيها التجربة وسط تحديات متعددة ، وكذلك الدور الشخصى الذى لعبه **عبد الناصر** فى قيــادة التجربة . ومدى تفاعله مع ايجابياتها وسلبياتها .

أما أن نقتصر ــ فحسب ــ على رؤية التجربة من خلال منظور محدود هو شخص عبد الناصر ، فان معنى ذلك أن نلغى الشعب المصرى والمجتمع وصراعاته بل والعالم . كما نلغى ، فى الوقت نفسه ، عقولنا ، ونتعامل مع **عبد الناصر** وكأنه القــدر بالمعنى الغيبى . ان من السهل جدا ، أن نقول ، أن **عبد الناصر** كان يملك أقوى سلطة ملكها حاكم أو قائد فى تاريخ مصر ، وحظى بتأييد شعبى كاسح . وهذا كله صحيح . وهذا ، قد يرسب لدى البعض أنه صاحب كلمة مطلقــة . كان يمكن ــ مثلا ــ أن يصــدر فرمانا بالاشتراكية فى مصر ، فلا يملك أحد الاعتراض ، ويتم تنفيذه فورا بلا مصادمات أو معارضات أو أخطاء أو سلبيات . هل هذا ممكن ؟ أن معنى ذلك أن نتجاهل صراعات القوى فى المجتمع وفى المنطقة والعالم .. ان نتجاهل ليس فقط القوى الرجعية والقيم والعلاقات الاقطاعية والبرجوازية السائدة .. بل أن نتجاهل أيضــا وجود

الامبريالية الامريكية واسرائيل . بل اكثر ، أن نتجاهل عامل التطور فى فكر وحركة **عبد الناصر** كشخص قيادى ايضا . لأنه أيا كان حجم السلطة ، فى يد شخص ، فهى لا يمكن أن تكون مطلقة محليا . وانما محكومة ومقيدة بعلاقات القوى فى المجتمع والعصر معا .

وهذا يقودنا الى النقطة الرابعة . اذا كنا ، بفتحنا للملف ، نسلط الضوء على مرحلة تاريخية محددة ، من تاريخ حركة المجتمع المصرى ، منذ أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعينات ـــ فى هذا القرن ـــ فهل هذه المرحلة كلها مجرد كتلة واحدة صماء ؟ لا .. نحن فى الحقيقة أمام ظاهرة اجتماعية تبعث فى مجتمع الخمسينات . وبالتالى ، هى وثيقة الصلة بجذور ما قبل الخمسينات فى تاريخ مصر . وككل ظاهرة اجتماعية تمر بمراحل متعددة من نشوء وتطور ايجابى كما تتعرض لنكسات سلبية .

ثورة يوليو اذن ، هى ظاهرة اجتماعية . وهى ظاهرة اجتماعية تقدمية بالمعيار التاريخى . لأنها ثارت على أوضاع وعلاقات متخلفة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا الخ .. وكن القضاء على هذه الأوضاع والعلاقات خطوة الى الأمام فى تاريخ نضال الشعب المصرى .

لا اريد الآن أن استطرد فى هذه النقطة ، وانما أريد أن أحدد أن هذه الظاهرة الاجتماعية التقدمية بالمعيار التاريخى ، ليست فرعا مقطوعا من شجرة . انها جزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطنى المصرية التى تحدث عنها اليوم باستفاضة زميلنا **أبو سيف يوسف** ، يدخل فى تكوينها نضالات الشعب خلال ثورة عرابى وحركات **مصطفى كامل ومحمد فريد** وثورة ١٩١٩ بقيادة **سعد زغلول** .. كما تدخل فى تكوينها كل الحركات والأفكار اليسارية والليبرالية واليمينية التى كان يموج بها المجتمع المصرى قبل ١٩٥٣ .

واذا أردنا ان نحدد الطابع العام لهذه « الظاهرة » ، فلا شك أنها تنتسب ـــ تاريخيا وموضوعيا ـــ لمـــا اصبح يسمى باسم حركة التحرر الوطنى العالمية بعد الحرب العالمية الثانية ، وسيادة مناخ الحرب الباردة دوليا ، وظهور وتصاعد قوة العالم الاشتراكى .

والطابع العام لا يلغى ما تتميز به الظاهرة ـ فى الوقت نفسه من طابع خاص بها ، تمليـه ـ بالضرورة ـ الخصائص المميزة للظاهره فى واقعها .

وفى رايى ، أن الطابع الخاص لثورة يوليو وتجربتها من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ يتحدد فى ثلاثة ابعاد .

البعد الأول : يتمثل فى الدور البارز الذى لعبه الجيش فى تفجير الثورة . حتى ١٩٥٢ كان الفكر الاشتراكى ، وحتى الفكر الليبرالى، يعتقد أن الجيش ـ بطبيعته كمؤسسة ـ هو جهاز القمع للطبقة الرجعية السائدة والمسيطرة . وبالتالى ، فان تحركه للاستيلاء على السلطة لا يعدو أن يكون انقلابا عسكريا فى خدمة الرجعية وفئاتها الفاشستية . لكن جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فأثبتت أنه بتوافر ظروف موضوعية معينة فى جيوش بلاد حركة التحرر الوطنى ، وبناء حزب سياسى وطنى متحصن داخلها « كالضباط الأحرار » ، يتبنى المطالب الشعبية العامة ، وينتمى أعضاؤه الى الطبقات الوسطى والصغيرة ، فانه يمكن أن يتحول الجيش من اداة للقمع ، فى يد سلطة الملك وكبار الملاك والراسمالية الكبيرة الحاكمة ، الى اداة فى يد القوى الوطنية لتفجير الثورة الوطنية ذات الأبعاد التقدمية .

البعد الثانى : يظهر من خلال الدور القيادى البارز الذى أمكن للبرجوازية الصغيرة أن تلعبه ـ ايجابيا وسلبيا ـ فى ثورة يوليو . قبل ثورة يوليو ، كان أيضا من المسلمات فى الفكر التقدمى ، عموما ، ان البرجوازية الصغيرة بسـبب عدم تماسكها وتناسقها كطبـقة وتأرجحها بين التطلع الى أعلى ، حيث البرجوازية الكبيرة ، والتدنى الى أسفل حيث الطبقة العاملة ـ غير قادرة على قيادة حركة ثورية فى المجتمع . ثورة يوليو ، طرحت لأول مرة ـ وأنا هنا اتحدث باختصار شديد ـ امكانية بروز الدور القيادى للبرجوازية الصغيرة، فى مجتمع متخلف ومستعمر ، اذ تمكنت من السيطرة على الجيش وتحويله الى صالحها . الصفة الغالبة على الضباط الاحرار هو الانتماء الى البرجوازية الصغيرة بكل تموجاتها .

البعد الثالث : يتحدد فى الوزن الخاص والمؤثرلشـخصية **جمال**

عبد الناصر القيادية فى الثورة . وهو ما يمكن أن يندرج فى اطار ما يعرف فى الفكر الاشتراكى بدور الفرد فى التاريخ . وقد تضافرت ظروف عديدة ، تفاعلت مع الصفات والملكات الذاتية **لعبد الناصر** ، فى ضخامة حجم التأثير الشخصى لعبد الناصر ، ايجابا وسلبا ، على مجرى الأحداث ..

ان **عبد الناصر** ، اجتماعيا ، كان يتجه ، باطراد واستمرار ، ومن خلال موقفه الاجتماعى ، الى الانحياز نحو المواقف الوطنية والتقدميه فى مسار الحركة الشعبية ، الأمر الذى فجر تناقضات عديدة متوالية داخل قيادة الثورة . وتمكن **عبد الناصر** ـ باستثمار كل من ملكاته الذاتية ، وما حظى به من شعبية تعدت النطاق المصرى الى العربى والعالمى ـ من حسم هذه التناقضات ، دائما لصالحه الذى كان يتفاعل مع الصالح العام للجماهير الشعبية أيضا . ولكن هذا الوزن لدور **عبد الناصر** الفردى فى تاريخ هذه المرحة من التجربة ، عمق شيئا فشيئا طابع الحكم الفردى بكل ما ينتج عنه من مؤسسات واجهزة قمع ، استشرت حتى على **عبد الناصر** نفسه كما حدث بعد هزيمة ١٩٦٧ .

والآن .. وهذه هى النقطة الخامسة ، اقدمها فى السؤال التالى: هل يمكن القول بأن هناك ـ بعد ثمانية عشر عاما من تجربة غنية بالأحداث والصراعات ـ شىء محدد اسمه **الناصرية** ، وان الناصرية تيار فكرى متميز طرح مقولات نظرية غير مسبوقة وخاض غمار تجربة جديدة وفريدة ؟

لقد اثير هذا السؤال فى جلساتنا ، أثاره الاستاذ **توفيق الحكيم** اكثر من مرة ، كما يثار فى مجتمعنا العربى كله . وهناك من نفى ذلك . وهناك من قال بأن الناصرية تيار فكرى يتميز تماما عن الماركسية أو الوضعية المنطقية أو الفكر البرجوازى عموما .

من ناحيتى ، أعتقد أنه يمكن الاجابة على السؤال بلا ونعم فى نفس الوقت . كيف ؟

لا : بمعنى أن مايسمى بالناصرية لم تطرح فى الواقع أفكارا جديدة.

لا بالمعنى النظرى ، ولا بمعنى أنها غير مسبوقة وغير مطروحة من قبل فى المجتمع المصرى والوطن العربى . واذا كانت الناصرية ، فى وجهها العام ، هى حركة تحرر وطنى ، فأن تاريخ حركة التحرر فى مصر والعالم العربى سبق عبد الناصر فى طرح العديد من الأفكار والاتجاهات والشعارات التى أعاد هو طرحها بعد الثورة .

فى مصر ، مثلا ، كان حزب الوفد يقود الحركة الوطنية المصرية لانهاء الاحتلال البريطانى . واستطاعت بعض فئاته المتقدمة وخاصة « الطليعة الوفدية » وشباب للحزب بقيادة **مصطفى موسى ومحمد مندور وعزيز فهمى وعبد الرؤوف أبو علم وغيرهم** أن تتيقظ مبكرا على خطر الاستعمار الجديد والامبريالية الأمريكية . وخاضت معارك متوالية ، جنبا الى جنب مع الماركسيين المصريين وغيرهم من القوى الوطنية الأخرى ضد مشاريع أحلاف الشرق الأوسط والنقطة الرابعة ، وكذلك ضد الاحتكارات الأجنبية . وجاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكان جمال عبد الناصر امتدادا لهذه الأفكار والحركات .

وفى مجال الفكر الاشتراكى ، فالواضح تاريخيا ، أن الأفكار الاشتراكية بمختلف مدارسها ، الماركسية والفابية والديمقراطية والخيالية .. من **روبرت أوين** حتى **ماركس** ، **مرورا بسان سيمون** ، كانت مطروحة ومتداولة ولها حركات وتنظيمات وصحف وكتب فى مصر والعالم العربى كله ، قبل **عبد الناصر** بكثير .

وفى مجال الوحدة العربية ، وانتماء مصر العربى ، فأن الأفكار المتعلقة بهذه القضايا قد طرحت بصياغات مختلفة ومتفاوتة فى عمقها ونضجها من خلال مقاومة الشعوب العربية للاستعمار العثمانى والبريطانى والفرنسى . وتدرجت من الأممية الاسلامية الى ما أصبح يعرف ، فى أوائل القرن العشرين ، باسم المسألة الشرقية . ثم حدث التركيز على الوحدة العربية ، ابتداء من أفكار **ساطع الحصرى** حتى أفكار حزب البعث العربى بقيادة **ميشيل عفلق وصلاح البيطار واكرم الحورانى** ، والقوميين العرب . ثم جاءت قضية فلسطين والصراع مع الصهيونية فعمقت من فكرة الوحدة العربية فى الوجدان المصرى . وقد ظهر ذلك ،

بوضـــوح ، فى حركة التحرير المصرية ، وخاصة فى حزب الوفد ، الذى راح يلح فى الأربعينات على قضية الوحـــدة العربية ومدى خطورة الصهيونية ، ليس فقط على فلسطين ، بل على مصر وعلى كل البـــلاد العربية ، ومن ذلك موقف **صليب سامى** ، وزير خارجية الوفد فى مؤتمر لندن ــ الخاص بقضية فلسطين فى الأربعينات ــ وتصريحات **النحاس باشا ومكرم عبيد وفؤاد سراج الدين** وعـــدد من الراسماليين الوطنيين المستنيرين فى ذلك الوقت . بل لقـــد تكونت فى مصر ، فى الاربعينات ــ أيضا ــ تنظيمات شعبية تدعو الى الوحدة العربية ، والى التصدى العربى المشترك للخطر الصهيونى مثل جمـــاعة الاتحـــاد العربى . من هذا كله ، يبدو ان الناصرية فى هذا المجـــال لم تطرح فكرا جديدا ، وانما كانت امتداد لفكر مطروح فى الســـاحة من قبل .

هذا عن لا . . فماذا عن نعم ؟ . .

فى اعتقادى ، ان الجديد الذى قدمته الناصرية ، هو بالدقة فى طرح صياغات جديدة للعمل ومسار التجربة ، وخلق ظروف تمكن من اعادة النظر فى بعض جوانب فكرية سابقة . اى ان الجديد النـــاصرى هو فى الفعل الذى انعكس بدوره ــ من خـــلال منطق برجماتى « التجربة والخطأ » ــ على الفكر وثورته النظـــرية فى حركة التحرر الوطنى .

واستطيع هنا أن أركز على مجالات أربع :

المجال الأول : هو ان الناصرية ــ من خلال رؤية جسورة ــ للواقع المصرى عام ١٩٥٢ ، وعلاقات القوى فيه ومدى قدراتهـــا على الثورة ــ انتهت الى استخدام أسلوب الانقلاب العسكرى (وهو وسيلة رجعية فى حد ذاتهـــا) فى تفجير ثورة وطنية ذات أبعـــاد تقدميه تتفاعل مع الارادة الشعبية العـــامة والســـائدة وقتذاك .

وهذه صياغة غير مسبوقة من قبل ثورة يوليو ، لا فى مصر وحدها بل فى العـــالم كله على حـــد علمى . أن كل الانقلابات العسكرية

التى سبقت حركة يوليو ١٩٥٢ التى تمت فى سوريا وفى أمريكا اللاتينية مثلا .. ظلت باستمرار فى اطار الطبقات الرجعية الحاكمة والمتحالفة مع الاستعمار ، ولم تتخط مهاوى الانقلاب العسكرى قط . ثورة يوليو تخطت ذلك — موضوعيا — وبنجاح نسبى كبير . وهذا غير حركة يوليو من مجرد انقلاب الى ثورة . طبعا قد يحتج هنا بثوره عرابى وتحرك الجيش . ولكن ، فضلا عن الفشل الذى منيت به الثورة العرابية ، فانه لا يجب أن ننسى ان المحرك الأساسى لهذه الثوره كان الحزب الوطنى المدنى خرج الجيش ، والذى انضم اليه عرابى . بعد ذلك ، انقلابات سوريا التى قام بها **حسنى الزعيم والشيشيكلى والحناوى** .. ظلت دائما فى اطار الانقلابات العسكرية الرجعية . قد يحتج ، أيضا بالحركة البيرونية فى الأرجنتين ، والتى قام فيها الجيش بدور ايجابى . ولكن الدور الأساسى والقيادى كان دائما لنقابات العمال . فالوضع ، هنا ، مختلف تماما . ولكن ، ربما يصح القول أن كل هذه الحركات العسكرية كانت ارهاصات عن الدور المحتمل للجيش فى حركة التحرر الوطنى . وتظل الناصرية هى أول صياغة ناجحة لاستخدام أسلوب الانقلاب العسكرى — الرجعى بطبيعته — فى أحداث ثورة وطنية . وطبعا ، يجب أن نرى ذلك فى ضوء غياب تبلور حاد للقوى الطبقية فى المجتمع ، والضعف العام ، كما ونوعا ، للطبقة العامة والأحزاب الثورية الخ .. كل هذه القضايا .

ومن هنا ، فان الناصرية طرحت بتجربتها قضية نظرية بالغة الأهمية فى بلاد حركة التحرر الوطنى ، وهى دور الجيش باعتباره — نسبيا — أقوى التنظيمات انضباطا ، وامكانية على الحركة ، فى بلاد متخلفة .

المجال الثانى : الجديد الذى قدمته الناصرية ، يمكن أن أصوغه على الوجه التالى : الناصرية هى البديل أو المقابل المعروف فى الفكر الاشتراكى « بالبونابرتية » .

بمعنى أن ان الاثنين يقومان على أساس الاعتقاد بامكانيةتأسيس سلطة دولة محايدة بين الطبقات ، تعتمد على الجيش وعلى حشد

كمى للجماهير ، فى وعاء سياسى ضخم ، غير قادر على الحركة الا عند استدعائه من طرف السلطة . مثال تنظيم الديسمبريين [فى البونابرتية وتنظيمات هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى فى الناصرية] . لكن الناصرية ، تختلف عن البونابرتية « نسبة الى نابليون الثالث » فى أن الثانية تتصل بالملكية والراسمالية الكبيرة ، فى بلد متقدم نسبيا ، يبنى المجتمع الراسمالي فى القرن التاسع عشر . فى حين ان الناصرية تتصل بالبرجوازية الصغيرة فى بلد متخلف ومستعمر يعادى كبار الملاك ثم الراسمالية الكبيرة ، فى النصف الثانى من القرن العشرين ، فضلا عن عدائه للاستعمار .

ومن هنا ، كانت الناصرية حركة تقدمية — بالضرورة — فى حين أن البونابرتية حركة رجعية فى مجملها .

وعلى هذا الأساس ، فان الناصرية بحكم الواقع ، كانت محكومة بالاطار الراسمالى وقيمه وعلاقاته ، بسبب انتمائها الى البرجوازية الصغيرة . ولكنها ، فى الوقت نفسه ، كانت معدية لدراسمالية الكبيرة وكبار الملاك من مصريين واجانب ، فضلا عن عدائها للاستعمار . ولهذا ، راحت — مع حركة التطور ، وضغط القوى الشعبية ، واستنارة **عبد الناصر كقيادة** — تحاول ، بعد تصفيتها للراسمالية الكبيرة ، أن تتخطى أو تتجاوز مرحلة التطور الطبيعى للراسمالية فى المجتمع المصرى ، ولكن دون الوصول الى مجتمع اشتراكى يلغى تماما الملكية الخاصة الاستغلالية لوسائل الانتاج . وأصبحنا نواجه بوضع جديد هو رأسمالية دولة تنقل المجتمع من الزراعة الى الصناعة ، وتصادر الرأسمالية الكبيرة وتحطم نفوذها فى جهاز الدولة ، ثم تقترب من الأفكار الاشتراكية العلمية . ومن هنا بدأ ، أو عاد — ولكن بشكل قوى — الحديث، فى الفكر الاشتراكى ، عن الطريق اللا رأسمالى للتطور. هذهالعودة، هى — فى الحقيقة — بداية ايضا ، على اعتبار أن ثورة يوليو ١٩٥٢ — وخاصة بعد ١٩٦١ — قدمت الأساس لذلك لأول مرة . هنا ، يمكن الاحتجاج بأن تجربة مونغوليا سبقت الى ذلك . لكنى أعتقد أن الوضع مختلف تماما من حيث الظروف والعصر . وعلى العموم ، ليس هنا مجال هذا البحث . ويكفى ، أنه حتى لو

كانت مونغوليـــا أسبق من مصر ـــ فى هذا المجال ـــ على الفرض الجدلى ـــ فانه كان قد مضى بين التجربتين أكثر من ٣٠ عاما ، فضلا عن أن القيـــادة فى التجربة المصرية كانت للبرجوازية الصـــغيرة المسلحة بالقوات العسكرية ، وهو ما لم يكن فى تجربة مونغوليا .

المجال الثالث : الذى تبدو فيه جدة الناصرية ، هو الاسهام فى بناء ما أصبح يعرف سياسيا فى الحقل الدولى باسم « كتلة العالم الثالث » ، وهو الشكل الجديد الأكثر ترابطا وتنظيما ووزنا لحركة المستعمرات قبل الحرب العالمية الثانية . وما انعكس عن ذلك ، فى السياسة الدولية ، من اتجاه أصبح يعرف ـــ لأول مرة ـــ باسم الحيـــاد الايجابى وعدم الانحياز . والذى استطاع أن يلعب دورا تقـــدميا فى ظروف الحرب الباردة ضـــد الامبريالية والاستعمار ، ويضرب فى مواقع عـــديدة الحصـــار الامبريالى ضـــد العـــالم الاشـــتراكى .

أما المجال الرابع : فهو أن النـــاصرية ، بحكم تخطيها واقعها الأقليمى ، فى مصر ، الى الواقع العربى كله ، جسدت لأول مرة أيضـــا فى العصر الحديث « القوة العربية الجماهيرية » فى اطار حركة تحرر وطنى عربى شاملة . كقوة فاعلة ومؤثرة .

وبغض النظر عما أصابته الناصرية من نجـــاح أو اخفـــاق ، فان هذه هى الخطوط ، التى أعتقد انهـــا تحـــدد ما يمكن أن نسميه بطبيعة النـــاصرية ، وما كانت فيه امتدادا لمـــا سبقها فى تاريخ حركة التحرر المصرية والعربية وما قدمته من صياغات وتوليفات جديدة .

فى ضوء هذا كله ، ما هو التقييم النقـــدى للتجربة ؟ هذه هى النقطة السادسة فى عرضى هذا . التقييم يستلزم ، اول ما يستلزم الوقوف على كشف حســـاب التجربة . أو بالأصح ، حصيلتها عند غياب **جمال عبد النـــاصر** فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠

ولهذا ، يلزم أن نبدأ من النهـــاية .. نهاية قيادة **عبد النـــاصر** للتجربة . اذن ما هو الموقف ، بوجهيه الايجابى والسلبى ، للتجربة فى سبتمبر ١٩٧٠ عند وفاة عبد الناصر ؟ ..

استطيع أن الخص اجابتى على هذا السؤال فى تسع نقاط :

١ ـ الناصرية انجزت الاستقلال السياسى للبلاد مدعما باستقلال اقتصادى . وفى تقديرى ، ان ثورة يوليو ١٩٥٢ ، قدمت أول نموذج فى حركة التحرر الوطنى العالمية لبلد يتحرر ، سياسيا ، واقتصاديا ، من التبعية لكل من سيطرة الدولار أو الاسترلينى أو الفرنك الفرنسى ، وتقف ـ كقوة حرة وفاعلة ـ ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد فى المنطقة كلها . وتقوم بواجبها فى مساندة ومساعدة حركات التحرير فى الوطن العربى وافريقيا

٢ ـ القيام بأكثر التجارب الوطنية عمقا واتساعا ، فى العالم الثالث ـ على نحو نسبى طبعا ـ فى اجراء تنمية اقتصادية واجتماعية مستقلة انتقل بها المجتمع نقلة نوعية ، وعلى قدر كبير من الأهمية حضاريا . وذلك ، بالانتقال به من مجتمع زراعى متخلف الى بدايات المجتمع الصناعى المتقدم . ويكفى أن نسبة الدخل الصناعى ، فى الدخل القومى العام ، ارتفعت من حوالى ١١ فى المائة عام ١٩٥٢ الى ٣٦ أو ٣٧ فى المائة عام ١٩٧٠ . ومن الثابت أن معدلات التطور الصناعى ، فى مصر ، حسب احصائيات عام ١٩٥١ ، لم تكن لتحقق هذه النقلة لو ظلت الأمور على ما كانت عليه ، ولم تنفجر ثورة ١٩٥٢

٣ ـ فتحت ثورة يوليو باب الحياة الانسانية فى العمل والثقافة والتأثير المتفاوت الدرجات فى سير الأحداث ، أمام الكم الساحق من الجماهير الشعبية المطحونة . وكان هذا حدثا جديدا فى المنطقة العربية ، جاءت بعده تجارب الجزائر والعراق وسوريا واليمن وغيرها تدعمه وتعمقه . وكانت هذه الجماهير ، من قبل ، خارج اطار الحياة والتأثير فيها . غير أن ثورة يوليو لم تنجح ، أو أخفقت فى ان تحول هذا الكم الجماهيرى الى نوع مؤثر وفعال ومسيطر ثوريا . ذلك أن التجربة الناصرية كانت تعتمد على الشارع الهادر والجماهير غير المنظمة ، وليس على الحركة الثورية للجماهير من خلال تنظيم حزبى وحركة ديمقراطية شعبية وتثقيف سياسى فلم تكن تريد أن تقوى الحركة الجماهيرية الديمقراطية بحيث تحد من حرية حركة القيادة وتصبح قادرة على

المشاركة فى السلطة والحساب ، بحيث تدفعها الى اتخاذ اجراءات أكثر ثورية وجذرية . وكان **عبد الناصر** يقول — دائما — أنه لا يريد قوة على يساره أبدا فى مصر أو فى الوطن العربى . وفى هذه القاعة التى يجرى فيها حوارنا اليوم ، قال ذلك وكرره اكثر من مرة ، خلال المناقشـــات التى جرت بيننا نحن أسرة مجلة الطليعة وبينه فى ينـــاير ١٩٦٩ .

٤ — زيادة وزن وحجم البورجوازية الصغيرة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، وسيادة قيمها الثقافية والاجتماعية فى المجتمع . وقد ســاعد على ذلك عدة أمور ، منهـــا : الاصلاح الزراعى الذى تم بأسلوب بورجوازى صغير ولخدمتهـــا . وكذلك المساحة الواسعة — نسبيا — للقطاع الخـــاص ولمـــا سمى بالرأسمالية الوطنية غير المستغلة . وأخيرا ، خروج عدد كبير من العسكريين من الجيش الى مسئوليات مدنية فى السلطة والجهـــاز الحكومى والقطـــاع العـــام . ومع زيادة حجم النشـــاط الاقتصـــادى وتضخم دور الدولة والقطاع العـــام — فى غيبة رقابة شعبية ديمقراطية — ومع استغلال بعض الأزمات والسلبيات وانتكسات مثل هزيمة ١٩٦٧ وقيام الرجعية القديمة بنسج خططها ومصالحهـــا بالمصـــاهرة والصفقات المشتركة — تكون نسيج اجتماعى جديد من البورجوازية البيروقراطية ، بوجهيها المدنى والعسكرى ، وأصبح يشكل ما يعرف باسم « الطبقة الجديدة » التى تكونت لهـــا مصـــالح اقتصـــادية واجتماعية معـــادية لاستمرار تطور ثورة ٢٣ يوليـــو ١٩٥٢ فى مسارها التقدمى . ولمـــا كانت تملك مفاتيح كثيرة فى السلطة ، فقـــد استطاعت أن تضعف من قدرة القيـــادة الثورية على حسم الصراعات الجديدة التى راحت تنشـــأ بين هذه الطبقة الجديدة والجماهير الشعبية ، لصـــالح هذه الأخيرة ، حتى ليمكن القول ، أن الحركة قد أصابهـــا الجمود والعجز عن مواصلة التقـــدم .

٥ — زيادة وزن وفاعلية مصر فى المنطقة والعـــالم الثالث والعالم ككل ، مما مكنهـــا — على الرغم من أنهـــا دولة صغيرة — أن تصبح احدى القوى القيـــادية فى العـــالم . ولعل هذه النقطة سبق أن أشار اليهـــا الزميل محمد سيد أحمد . وقد استثمرت مصر هذا الوزن فى جذب قروض ومساعدات اقتصادية وفنية على نحو كبير ،

لم يتيسر لبلد فى مثل حجمهـا ، بل لم يكن ليتيسر لهـا ، لولا هذا الدور القيادى الذى ظلت تقوم به .

٦ ـ التناقض،وعدم التناسق بين الأبنية التحتية التى قامت ثورة ١٩٥٢ ـ ببنائها اقتصاديا واجتماعيا فى قاعدة المجتمع ، وبين الأبنية الفوقية لهـا من مؤسسات سلطة وحكم وتنظيمات شعبية وديمقراطية ، وقيم وتيارات ثقافية الخ .. الأمر الذى جعل الابنية الفوقية أضيق من أن تتسع للنتاج السياسى والاجتماعى للأبنية التحتية بل ، وحولها الى قيود على حركتها وتقدمها . ومن هنا ، زاد وزن القوى البيروقراطية فى الفعل على حساب القوى الشعبية وحركتها الجماهيرية فى الرقابة والتوجيه وتصحيح الانحرافات والسلبيات فى التجربة ، أولا بأول . ونتيجة لهذا ، شاع اللجوء الى الاجراءات العلوية والادارية والاستثنائية واستسهل اتخاذها ، وتولد المناخ المناسب لأجهزة القمع ، بحجة الدفاع عن الثورة ، فى حين انها كانت ـ فى غالبية عملها ـ تطعن الثورة وتطارد وتسجن وتعذب المناضلين الوطنيين والاشتراكيين . وقـد تحدث فى ذلك الزميـل **أبو سيف** بتفصيل . ولكن ما أريد أن أحدده ، هو القرار العلوى من القيادة ، على الرغم من تقدميته ، أصبح يشكل البديل للعمل الجماهيرى والديمقراطى ، تتلقفـه الطبقة الجـديدة وتفرغه من مضمونه فى كثير من الاحيان .

٧ ـ عدم الاتساق فى الواقع الفعلى بين وزن**جمال عبد الناصر** كقيادة فردية ثورية . وبين وزن الجماهير الشعبية . فعلى الرغم من أن قيادة **عبد الناصر** كانت فى مجملها قيادة تقدمية واختياراتها تقدمية ، الا أنه يظل ـ فى النهاية ـ مجرد فرد محدود الامكانيات والقدرة ـ بالقياس الى امكانيات وقدرة الجماهير الشـعبية ، لو كانت منظمة تنظيما ثوريا فى مناخ ديمقراطى .

ومن هنـا ، فعلى الرغم من ايجابيات دور عبد النـاصر الفردى فى تاريخ المرحلة ، الا أن هذا الوضع أفرخ ذلك التركيز الشـديد فى السلطة ، وفى اتخـاذ القرار ، وفى سـيادة قيم الانتظار ، والتطلع دائما الى القيادة ، وحد من قدرة الجماهير على المبادرة

بالفعل ، ومكن الطبقة الجديدة من محاصرة القيادة فى كثير من الأحيان بتقارير زائفة ، عن حركة الواقع والارادة الشعبية والمبادرات الجماهيرية ، وتصويرها بصورة المؤامرات والثورة المضادة فى غالب الأحيان .

٨ — الهزيمة المهولة التى وقعت على رأس مصر ، وحركة التحرر الوطنى العربى ، ككل ، فى الجهاز البيروقراطى العسكرى والمدنى وما سببه من ضعف وتزيف داخلى للتجربة منذ نهاية خطة التنميه الخمسية فى ١٩٦٥ حتى ١٩٦٧ .

٩ — على الرغم من الهزيمة ، والجهاز البيروقراطى ، فان البناء الاقتصادى والاجتماعى للتجربة بقواه الشعبية ، ظل يملك القدرة على مقاومة الهزيمة . ويستجمع الايجابيات التى تحققت لرفضها وتخطيها . ولقد اثبتت حرب اكتوبر ١٩٧٣ ذلك . وكشفت الأحداث عن أهم عاملين فيهما مكنا من الصمود والعبور هما القطاع العام بمعطياته الاقتصادية والفنية ، وعنصره البشرى الجديد ، والمقاتل الذى تجسد فى الجندى المؤهل جامعيا وفنيا وسياسيا . فهذا الجندى ، توفر نتيجة مجانية التعليم التى قررتها التجربة فى الجامعة ، ففتحت الباب ، بذلك ، أمام أعداد كبيرة من أبناء العمال والفلاحين والدرجات الدنيا من البورجوازية الصغيرة ، ليكتسبوا العلم والتكنولوجيا ، ويطعموا بها القوات المسلحة ، ومن خلال حركة التجنيد الواسعة لتى شملتهم بعد هزيمة ١٩٦٧ .

هذه — باختصار — الحصيلة العامة للتجربة ، بايجابياتها وسلبياتها الرئيسية ، واعتقد أنه بالحساب الموضوعى لهذه الحصيلة ، نخرج بأن التجربة فى عمومها ، كانت بمحصلتها الاجمالية فى سبتمبر ١٩٧٠ خطوة الى الأمام ونقلة نوعية فى التاريخ المصرى ، لا شك فى ذلك .

وهذه الحصيلة لم تتجمع دفعة واحدة ، ولا كان خطها مستقيما وممتدا بلا التواءات أو منعطفات . ولكنها جاءت من خلال مراحل متميزة ، على مدى الثمانى عشرة سنة ، من ١٩٥٢ حتى

١٩٧٠ . وفى تقديرى ، أن الوقوف على طبيعة هذه المراحل هو الذى يقودنا الى الحقيقة الموضوعية التى يبين من خلالها مسار التجربة وصعوباتهـا وأساليبهـا المختلفة ، والمتناقضـة فى كثير من الأحيـان .

اقصد ، أن أقول — وهذه هى النقطة السابعة — اننا بفتحنا لملف التجربة ، نستطيع أن نميز بين مراحل مختلفة . ونرى لا « **جمال عبد الناصر** ، **واحدا** ، ثابتا لا يتغير . بل أكثر من جمال عبد الناصر وذلك تبعـا لتعدد المراحل واختلاف طبيعتهـا وطبيعة التحديات الكامنة فيهـا . وأيضا تبعا لتطور فكر **عبد النـاصر** ونضـج تجربته ، وما صاحبها من انتصارات واخفـاقات **فعبد الناصر** فى ١٩٥٢ ، ليس **عبـد الناصر** فى ١٩٥٦ بعـد حضوره مؤتمـر باندونج وتأميمه لقنـاة السويس . وهو شىء مختلف فى عام ١٩٦١ وبداية تصفية للراسمالية الكبيرة . وهو فى ١٩٦٤ غيره فى ١٩٦٧

واذا حاولنـا تحديد هذ هالمراحل فانى أميل الى تقسيمها على النحو التـالى ، باختصـار :

المرحلة الأولى : من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٦ اى من بداية الثورة حتى تأميم قنـاة السويس . الاطار العـام للحركة هو اطار راسمالى مع نوع من الترشيد . الاصـلاح الزراعى كان أهم المشروعات الاجتماعية . فى هذه المرحلة ظل يحتفظ بالعلاقات الراسمالية رغم تصفيته لطبقة كبار الملاك . الأبواب مفتوحة ، مع كل الضمانات ، للراسمال الأجنبى مع تشجيع الراسمالية المصرية على الاستثمار فى مجـا لالصناعة .

التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية اساسا مع الغـرب ، لا انفتاح اقتصادى على الشرق الاشتراكى الا فى الحدود التى لا يقبل الغرب فيها التعامل ، وخاصة فى مجال التسليح لمواجهة العدوان الاسرائيلى .

وايضا ، كأسلوب للضغط على العالم الغربى . الفـكر برجماتى والعداء للأفكار الماركسية والاشتراكية العلمية واضح وقـوى ، على الرغم من الاشتراك فى مؤتمر باندونج.وظل كذلك حتى صدمت التجربة ، وصدم **جمال عبد الناصر** بالموقف المعادى له من الغرب ،

وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية عند سحب تمويل بناء السد العالى .

فى هذه المرحلة ، كانت التجربة امتدادا لثورة ١٩١٩ ، من حيث انها تستكمل انجاز ما لم يتم انجازه من مهام هذه الثورة ، وبدت القيادة ، **وعبد الناصر** ، فى هذه المرحلة كما لو كانت امتدادا للجناح الوسطى واليسارى فى حزب الوفد . أقول : **عبد الناصر** كان يأمل فى تحقيق استقلال مصر السياسى والاقتصادى فى اطار رأسمالى داخلى ، وفى اطر علاقات صداقة الند لند مع العالم الرأسمالى،وخاصة مع أمريكا التى كان ينفى عنها تهمة الاستعمار. كانت الصدمة عنيفة ، فجاء رد فعله عنيفا فى وطنيته بتأميم قناة السويس . وكان بذلك يبدأ أول شرخ فى علاقات الثورة مع الرأسمالية العالمية .

المرحلة الثانية ، تبدأ من ١٩٥٦ وتبلغ ذروتها فى عام ١٩٦١ ، حين دخلت الثورة أولى معاركها الكبرى مع الرأسمالية الكبيرة المصرية التى كانت قد أثرت وتضخم نفوذها ، من خلال تمصير الشركات الاجنبية والحلول محل الرأسمالية البريطانية والفرنسية والبلجيكية وغيرها ، بعد تأميم قناة السويس .

وواجه ، أيضا ،حرب السويس العدوانية التى تمت بالتواطؤ الثلاثى بين بريطانيا وفرنسا واسرائيل ، وظهر خلالها مدى وقوف العالم الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفيتى ، الى جانب الثورة المصرية . كما ظهرت — فى الوقت نفسه — قوة الولايات المتحدة وزعامتها الضاغطة على بريطانيا وفرنسا،ومحاولتها الحلول محلهما فى الشرق الأوسط.وقد شهدت هذه المرحلة ، أيضا ، بداية توثيق العلاقات بين الثورة وبين الاتحاد السوفيتى ، من خلال بناء السد العالى ، بمعونة السوفيت . وشهدت أيضا ظاهرتين متناقضتين **لعبد الناصر** : ضربه للقوى اليسارية المصرية ، وصدامه مع الرأسمالية الكبيرة المصرية التى رفضت الانصياع لقيادته والمشاركة فى تنفيذ خطة للتنمية ، على أساس مضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات ، وتمردت على قانون تحديد الربح الاقصى للشركات . وتراجعت القيادة تكتيكيا . ولكنها سرعان ما وجهت ضربتها

للرأسمالية الكبيرة ، بعد ما ثبت لها أن الراسمالية الكبيرة شنت حربها ضد الثورة ، وانه ليس أمام الثورة — لتنفيذ خطة التنمية الا تأميم المشروعات الكبيرة . ذلك انه لم يكن متوافرا لاستثمارات السنة الأولى من الخطة الا ٨٨ مليون جنيه فى حين أن المطلوب كان لا يقل عن ٣١٥ مليون جنيه . وادن ، كان لابد من التأميم . وفى هـذه المرحلة ، أيضا ، تم انجاز أهم حدث وحدوى فى تاريخ العرب الحـديث ، وتم الاجهـاز عيه فى نفس الوقت ، واعنى به وحدة مصر وسوريا . وجاء الاجهاز كرد فعل مضاد من القوى اليمنية والرأسمالية التجارية السورية التى وقفت موقفا معاديا من حركة التأميمات ، ونجحت فى توجيه ضربتها الانفصـالية ، مستغلة اخطاء وسلبيات الحكم الوحدوى . وفى نهاية هذه المرحلة ، كان **عبد الناصر** قد بدأ يتأثر بالأفكار الاشتراكية العلمية ، وشرع فى الافراج عن قوى اليسار المصرى من السجون والمعتقلات وسمح لها بالتعبير عن آرائها . وانشئت صفحة الرأى بالاهرام ، وراح يطلب العديد من الكتب الاشـتراكية عن طريق الاسـتاذ **هيكل** والاستاذ **خالد محيى الدين** وغيرهما .

المرحلة الثالثة : من ١٩٦١ الى ١٩٦٧ ، والتى انتهت بالهزيمة المهولة . فى هذه المرحلة ، كانت الخطة الخمسية الأولى قد انجزت، ولكنها وصلت الى طريق مسدود ، على الرغم من الانجازات الكبيرة التى حققتها . فقد كانت الطبقة الجـديدة قد تبلورت وتدعمت مراكزها واجهزة قمعها . وامكن لهـا أن تحاصر مسار الثورة وقيادتها .

وكان لابد — لمواصلة مسيرة الثورة — أن تضرب هذه الطبقة ، وتتخذ مزيدا من الاجراءات الاجتماعية التقدمية ، وأن تنظم القوى الوطنية والتقدمية تنظيما ثوريا فعالا ، من خلال حزب طليعى ، وجبهة وطنية عريضة قادرة على الحركة والمبادرة . بيد أن حصار الطبقة الجديدة كان اقوى ، فأجهضت كل المحاولات للتقدم ، وانتهزت الامبريالية العالمية — بالتعاون مع الاستعمار الجديد واسرائيل — الفرصة ، فوجهت ضربتها العنيفة فى ١٩٦٧ .

المرحلة الرابعة : من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ ، والتى انتهت بوفاة

عبد الناصر . كان الطابع العام ، فى هذه المرحلة ، هو التردد والتأرجح فى المسر بين الضغط المتزايد من الطبقة الجديدة ، وبالذات البيروقراطية العسكرية المنهزمة بمؤامراتها ، من ناحية ، وبين ضغط القوى الشعبية ، بمظاهرتها ومطالبها الاجتماعية والسياسية ، من اجل التغيير ، من ناحية أخرى . وحين بدا أن **عبد الناصر** على شفا السقوط والتنحى ، سارعت الجماهير الشعبية التى كانت تثق به — كمعبر قيادى صادق عن تطلعاتها — الى انقاذه وحمايته وصلب عوده بحركة ٩ ، ١٠ يونيو الهائلة . ولكنها استمرت — فى نفس الوقت — فى نقد أسلوب الحكم وغياب الديمقراطية الشعبية ، والمطالبة بتصفية البيروقراطية العسكرية واجهزة القمع . واستجاب **عبد الناصر** ببيان ٣٠ مارس الذى كان فى حقيقته برنامجا جديدا ، وأكثر تقدما لمسار الثورة بعد محنة الهزيمة . لكن فلول الطبقة الجديدة وأجهزة القمع ، والقوى الطفيلية من الرأسمالية — التى خرجت من الجحور منتهزة فرصة الهزيمة للاتجار بها ، والاثراء الفاحش من حولها — أجهضت ، أيضا ، محاولة تنظيم القوى الوطنية والتقدمية . وركزت قيادة **عبد الناصر** على اعادة بناء القوات المسلحة على أساس أن المعركة مع العدو ، هى فى تقديرها معركة عسكرية تقيدية بين جيشين . وفى هذه المرحلة ، ايضا ، ظهرت قوة جديدة ثورية فى المنطقة هى الثورة الفلسطينية تختط خطة الكفاح المسلح التحريرى ، مما اثار ردود فعل مضادة من القوى الرجعية فى المنطقة ضدها ، وضد النموذج الذى أقامته ثورة يوليو وقيادة **عبد الناصر** ، فى الوقت نفسه . واقتنص الموت **جمال عبد الناصر** . وهو على وشك أن يسترد انفاسه الثورية . ولكن قبل أن يحدد ، بحكم مركزه القيادى، مسار الحركة .

على ضوء هذه المراحل ، يمكن أن نقول ، فى النهاية ، ان التجربة فى عصر **عبد الناصر** ، كانت فى مجملها مجموعة من الاختيارات ، الرئيسية والحاسمة ، فى تاريخ مصر ، وتاريخ حركة التحرر العربى بعد الحرب العالمية الثانية .

من خلال التجربة ، حسم **عبد الناصر** ، كقيادة ، الموقف من الامبريالية والاستعمار القديم والجديد والصهيونية ، واتخذ موقف

المقاتل من أجل الاستقلال والتحرر السياسى والاقتصادى ، حتى النهـــاية .

ومن خلال التجربة ، أيضا ، حسم **عبد الناصر** ، كقيادة ، الموقف من الطريق الرأســمالى للتطور ، والطريق اللا رأسمالى بآفاقه الاشتراكية ، واختار بأسلوب برجماتى ، فى البداية ، نضج الى الى وعى بقوانين الحركة الاجتماعية التاريخية ، فى النهاية ، الطريق اللا رأسمالى . ويدل على هذا ، انتقاله من شعارات الاشتراكية التعـــاونية ، الى اشتراكية الملاك لا الاجراء ، الى الاشتراكية العربية ، ثم أخيرا الى الاشتراكية العلمية باعتبارها الحل الحتمى ــ والصيغة الممكنة للتطور .

ومن خلال التجربة ، أيضا ، حسم **عبد الناصر** ، كقيـــادة ، الموقف من التجـــربة الاقليمية ، ومن الوحدة العـــربية ، واختار الوحدة العربية ، والانتماء العربى لمصر .

هذا الحسم ، كان بداية الطريق الصحيح للتطور . ولكن بقى مطلوبا أن يدعم من خلال ترجمته ترجمة واقعية وثورية . وهنـــا يبدو نجاح الحسم واقعيا فى مواقع ، واخفاقه فى مواقع أخرى .

ولا شك أن الاخفاق يعود الى أسباب كثيرة : منها الاســـلوب البراجماتى ، والسماح للطبقة الجديدة ، بأجهزة قمعها ، بالنمو ، وافساح الطريق من جديد للرأسمالية الطفيلية التى تتاجر بالهزيمة . كما يعود الى غياب المناخ الديموقراطى الذى تستطيع ، من خلاله ، الجماهير الشعبية أن تنظم قواها ، بحيث تستطيع أن تكون قوة فارضة لارادتها وموجهة لمسار الحركة ، وقادرة على التصدى للثورة المضادة بفاعليـــة ، واتاحة الفرص أمام ابداع العقـــل الانسانى . وبالتالى ، ظلت الجماهير الشعبية غير المنظمة قادرة على المنع ، ولكنها تفتقد القدرة على الفرض .

واذا كان **الاستاذ توفيق الحكيم** ، اليـــوم ، يتساءل ماذا بقى من الناصرية ؟ فالجواب هو أن ما بقى من الناصرية هو هـــذه الاختيارات الحاسمة بابنيتها التحتية التى تعمقت جـــذورها فى جماهير شعبية غير منظمة . لكنها واعية ، وقادرة ــ بمخزون

تجاربها — أن تواصل مسيرةالتقدم عن طريق حشد امكانياتها الهائلة ، والاستفادة من حصيلة التجربة ، وبالذات ، من سلبياتها وأخطائها .

آسف للاطالة .. لكنى أردت قدر المستطاع أن أعرض فكرى عن التجربة دفعة واحدة .. وطبعا مستغلا ادارتى للندوة ... الاستاذ **عباس صالح** .

■ **أحمد عباس صالح :**

ناقش الاستاذ لطفى الخولى معنى فتح الملف . وأعتقد أن هذا كان مهما جدا . ويبدو ، اننا متفقون معه فى الابعاد التى وصفها من الموقف من الملف : من الذى يفحص الملف ؟ وفى أى موقع هو ؟ الخ . وبالتالى ، فان فتح الملف ليس فتحا مطلقا أو مجهلا ، انه لابد أن يكون محددا بمن ينظر فى الملف وموقف الناظر فى هذا الملف . لكن أنا أريد أن أضيف اضافة صغيرة :

من الناحية الرسمية ، مازالت ثورة ٢٣ يوليو قائمة بتأكيدات الرئيس **أنور السادات** فى اكثر من مناسبة . والناصرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بثورة ٢٣ يوليو . فاذا كانت ثورة ٢٣ يوليو لم تزل مستمرة — رغم وفاة **عبد الناصر** ، وهذا شىء طبيعى — فأن فتح الملف ينبغى أن يمتد الى سنة ١٩٧٥ ، اى مسار التجربة الحالى وتقييمه أيضا ، وذلك لندرس قضية استمرارية الثورة ، وندرس اصلاح ما سمى بسلبيات التجربة . هذه نقطة .

النقطة الثانية ، هى تعليق سريع ، أيضا ، على ما سماه **لطفى الخولى** بالاضافة أو الاصالة الغير مسبوقة فى العمل الثورى وهى استغلال الجيش الذى كان أداة رجعية — دائما — إستغلالا تقدميا ، وقد نختلف ، قليلا ، حول هذه النقطة . لأنى أعتقد ، أن الانقلابات التى تتم بواسطة الجيش ، ما لم تكن مصحوبة بحزب أو بعمل جماهيرى ، فهى تقع فى أخطاء كثيرة وسلبيات كثيرة هى التى وقعنا فيها ، فعلا ، فى خلال تجربة ٢٣ يوليو . ولم تستطع التجربة أن

تتغلب على نقطة البدء ،هذه ، بتكميل نفسها بقيام تنظيم جماهيرى شعبى حقيقى . واظن انه يجب ــ ونحن نتكلم عن هذا العمل غير المسبوق ــ ان نضيف دائما بعد الحزب ، نظرا لاهميته ، ولأن الكثير من السلبيات التى نعانى منها نشأ من غياب الحزب عن حركة الجيش .

النقطة الثالثة : ما يسمى بنظرية العالم الثالث . فقد نختلف كثيرا فى أنه يوجد عالم ثالث بالمعنى الأيديولوجى . نحن نلاحظ ، انه يوجد عالمان : العالم الرأسمالى ، والعالم الاشتراكى . وهناك سعى مختلف فى المواقع المختلفة ، سواء كانت هذه المواقع متخلفة أو متقدمة . وهذا السعى ناتج عن الصراع الداخلى والخارجى للتوجه ، اما الى الاشتراكية بواعــز من الجماهير وحاجاتها ومن الثقافة العصرية ، واما الى انقلابات لصالح المعسكر الرأسمالى . حقا ، ان هناك خصائص للشعوب المستقلة حديثا . ولكن هذا لا يجعلنا نطمئن تماما الى تلك التسمية التى نطلقها على « العالم الثالث » ، ونحدد لها صياغة ، أو شكلا مستقلا ، يكاد يشبه شكل وجود العالم الرأسمالى ، أو العالم الاشتراكى .

ومع أن تعبير « العالم الثالث » تعبير سياسى ، الا أنه محتاج الى شىء من التحديد على الرغم من تداوله .

لكن ، انا اذا كنت اثير نقطة العالم الثالث ، فذلك حتى لا نسقط فى الطريق الثالث : يعنى باختصار أريد أن أقول انه ليس اسقاطا على فكرة . أن هناك طريقا ثالثا يمكن أن يعطى ــ بالتالى ــ لثورة ٢٣ يوليو خصائص مستقلة . وبالتالى نقدم ــ أيضا ــ مبررا لكثير من السلبيات .

هذه هى ملاحظاتى السريعة .

■ **محمد سيد أحمد :**

سأبدأ من الملاحظة التى ذكرها الاستاذ **أحمد عباس صالح** ، والخاصة بالاستمرار بعد عام ١٩٧٠ ، اى بعد وفاة **عبد الناصر** .

لطفى الخولى ، تحدث كثيرا فى تغطية الجانب المتعلق بالماضى .
من ناحيتى ، سأحاول أن أبحث فى العوامل التى كيفت خواص الفترة السابقة . واذا كانت هــذه العوامل قد تغيرت الآن ، وأصبحت مختلفة ، الا أنها لا تزال تؤثر التحول فى المستقبل .. فأقول :

ان الناصرية ـــ بالمعنى المستخدم عادة للمصطلح ـــ هى لحظة من تاريخ مصر . واذا كنا ، الان ، بصدد استبعاد لكثير من خواص هذه التجربة ـــ وفى نفس الوقت ـــ اذا كنا بصدد استبقاء بعض خواص هذه التجربة ، فلابد من الالتفات الى العلاقة الجدلية بين المظاهر التى سوف تستبعد وبين المظاهر التى سوف يتم الابقاء عليها . والسبب ، هو أننا نجد ـــ عند تقييم التجربة ـــ فريقين ، كل منهما على طرفى نقيض . فريق منهم ، يتمسك بالماضى بكل ملامحه ، والفريق الثانى يلفظ الماضى بكل ملامحه . وتكون النتيجة : اننا أمام معسكرين منقسمين حول تقييم التجربة الناصرية . وهذا الانقسام الحاد يؤدى الى أننا لا نرى الوحدة العضوية القائمة بين الظواهر التى لها طابع الدوام وبين الظواهر التى لابد من تخطيها ، ونقول : لابد من تخطيها ، لأن هناك ظروفا موضوعية تقضى بالضرورة الى تخطيها .

واعتقد ، ان النقطة الاساسية ، فيما يتعلق بالناصرية ، أنها نشأت ونمت وتبلورت كظاهرة فى فترة تاريخية تميزت ـــ عالميا ـــ بطابع الاستقطاب الحاد . لكن هذا الاستقطاب الحاد قد تم تجاوزه الان لضرورات موضوعية . مثلا : هناك روادع تمنع الاستقطاب المطلق ، منها الحرب النووية ، ومنها تلوث البيئة ، وغير ذلك من الأمور التى أدت بالعالم الى أن يتجاوز استقطاب المنطلقات الاجتماعية على أساس كتل جغرافية .

وهذا كله ، لابد وأن يؤثر على المنطقة ، ولابد وان يؤثر على مصر ، على اعتبار أن مصر لها دور رائد فى داخل المنطقة .

وأرجو ان اوضح ، اننى عندما اتحدث عن تجاوز الاستقطاب ، فأنا أعنى به التجاوز النسبى ، لانه ليس هناك تجاوز مطلق . ولأن

الاستقطاب ، ايا كانت درجته ، لا يعنى الغاء التناقضات ، وانما يعنى اعادة ترتيبها ، بحيث تكتسب ملامح جديدة . من هذه الملامح : عدم انقطاع الحوار تماما بين الكتل الدولية ، أى ظهور اشكال من العلاقات الدولية تتضمن الحوار مع الصراع .

وعلى هذا الاساس ، يمكن أن نقول — فيما يتعلق بالقوى التى كان على مصر أن تحدد موقفها منها — انه لما ، انتهى الاستقطاب دوليا ، انتهى أيضا الاستقطاب عربيا ، ولم يعد الاستقطاب هو الصفة الاكثر بروزا ، سواء بشأن القوى التى تتحالف معها مصر أو القوى التى تعاديها .

ويترتب على هذا — بالطبع — تغييرات تتعلق بالبناء الداخلى . لأن البناء الداخلى — نفسه — كان مستقطبا . وفى ذلك الوقت كنا نطلق على ظاهرة الاستقطاب الداخلى تعبيرا نعتبره مفيدا — وان لم يكن دقيقا من الناحية النظرية — هو مصطلح « تأميم الصراع الاجتماعى » . لكننا ، اليوم ، نلاحظ ان الحوافز لتبرير هـذا « التأميم » قد انتهت . ذلك ، لأننا عندما ننادى بأن الاستقطاب الدولى يتراجع أو ينتهى . وعندما نعلن عن انفتاحنا فى اتجاهات مختلفة ، وعندما نقول : اننا سنسوى مع العدو ، ففى هذه الحالة ، سوف نرى أن كل الروادع على منع الصراع الاجتماعى الطبقى أصبحت غير قائمة وغير واردة ، كما كانت قائمة فى فترة سابقة . وهذا يؤثر — كما أثرت من قبل — على البنيان الداخلى .

فهذه كلها ، ظواهر موضوعية ، سواء أردنا ذلك أو لم نرد . وهى ظواهر لا يمكن ان نتجاهلها ، وهى ، من ثم ، تؤثر بالضرورة على نظرتنا او تقييمنا للناصرية كما عرفناها فى السنوات الاخيرة .

وفى الوقت نفسه ، لو دققنا النظر سنجد أيضا أنه توجد — اليوم — ظواهر لها سوابق حتى فى الناصرية . وعلى سبيل المثال : ان جزءا اساسيا من الاستراتيجية المصرية الحالية ازاء اسرائيل كانت له سابقة فى فترة الناصرية أيضا . يعنى : اعتبار ان امريكا تستطيع ان تلعب دورا أساسيا فى حل التسوية مع اسرائيل . هذه القضية ، طرحت من قبل فى ٥٦ حين أعطى

عبد الناصر الأمل لامريكا من خلال التلويح بقبول وجود ما لامريكا فى المنطقة ، الأمر الذى دفع **ايزنهاور** الى تقديم مشروعه الشهير بأسمه ، بشرط أن تسترد مصر مقابل ذلك الارض . واليوم ، تجرى محاولة مماثلة معتمدة على البترول العربى ، ومؤسسة على الوضع الذى تجد فيه أمريكا نفسها فى عالم اليوم . فهى تواجه مشاكل متعددة منها مشكلة الطاقة ، والتضخم ، والازمة النقدية ، ومشكلة المواد الخام ، كما تواجه منافسة من قبل أوربا واليابان . وكل هذه المشاكل تحفز أمريكا الى محاولة أن يكون لها وجود فى العالم العربى مماثل للوجود الذى سعت اليه أيام العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ . فهنا ، يمكن أن ينشأ تماثل فى النمطين ؟ وهو القبول بهذا الوجود فى مقابل استرداد الارض . وهو نمط قد يبدو استراتيجية أساسية لمصر فى هذه المرحلة .

فاذا كان هذا هو الوضع ، فربما يرى البعض وصفه بأن هذه صفقة مع أمريكا . ولكن ، يجب أن نلاحظ أن الخريطة السياسية فى العالم العربى تتعرض الان لتغييرات جسيمة .

ان التحرر من الاستعمار قد دخل مرحلة جديدة . وعلى سبيل المثال ، تجرى اليوم عملية كبرى هى تصحيح أسعار البترول لتكون أكثر تناسبا مع أسعار المنتجات الصناعية . وهذه العملية تسعى — فى الواقع — الى القضاء على الشكل البارز للاستغلال الذى بدأ يمارسه الاستعمار الجديد بعد انتهاء أسلوب الاستغلال الكولونيالى فى الستينات ، بعد بروز العالم الثالث كدول مستقلة . ونحن نعلم ، أن هذا الشكل البارز من استغلال الاستعمار الجديد تمثل فى وجود فروق كبيرة متزايدة ، وفى وجود فجوة متزايدة الاتساع بين أسعار المنتجات الصناعية وبين أسعار المواد الخام . أى أن تحكم الاستعمار الجديد فى فى العالم الثالث ، كان يتم عن طريق شروط تجارية غير متكافئة . اليوم ، معركة البترول تمثل طلقة أولى فى هذه المعركة . وهى طلقة أولى نجحت — لاول مرة — بعد أن فشلت فى محاولات أخرى : منها تجربة شيلى لتصحيح أسعار النحاس الخام . لكن هذه كانت تجربة فاشلة ، الا أنه بعد حرب أكتوبر مباشرة نجحت العملية فيما يتعلق بالبترول .

هذه الطلقة الأولى ، مسألة تحمل نوعا من الالتباس ، لأنها عملية تحريرية ، بالقدر الذى يؤدى تصحيح اسعار البترول الى الحد من أرباح الاحتكارات الدولية . وهى — فى نفس الوقت — عملية يحاول الاستعمار الامريكى أن يستغلها لتحقيق أغراض خاصة به ، ازاء أطراف دولية متعددة منها حلفاء أمريكا فى أوربا واليابان ، ويأمل أن يكون له وجود فى العالم الثالث . ومن أهدافه، دعم مركزه الدولى فى الوقت الذى يهتز فيه مركزه فى مواقع عالمية كثيرة . فاذن ، المسألة فيها التباس . وهذا الالتباس نعيشه اليوم من خلال ما اسميته بالبحث عن معادلة لحل قضية الشرق الاوسط أى من خلال نوع من التعامل الجديد مع أمريكا . فالمسألة بعد ذلك ليست « ابيض أو اسود » أو صفقة مع الاستعمار ، وبالمعنى السلبى ولكنها تتضمن ، أيضا ، اعادة ترتيب التناقضات ، كما تتضمن تعاملا جديدا مع الاستعمار فى ظل ظروف تختلف عن الظروف السابقة . وهذا طبعا لابد أن يؤثر على كل البنيان الداخلى .

ان العلاقة الجديدة بين الشرق والغرب ، قد اثرت على العلاقة بين الشمال والجنوب ، أى على العلاقة بين العالم المتطور وبين العالم الثالث . وفى هذا الاطار يبدو اننا نعيش — فى مصر — لحظة فيها ملامح كثيرة من الماضى . وهذه الملامح تبدو نفيا « بالمعنى الفلسفى » للفترة السابقة . لكن هذا النفى يحمل « نفى النفى » فى الوقت نفسه . لأنه اذا كنا نعيد أو نكرر — بشكل وآخر — عملية ٥٦ التى تمت مع أمريكا ، الا أن هناك نوعا ن التعامل الجديد معها ، ولكن — وفى الوقت نفسه — من خلال الضرورات الجديدة للتنمية العربية (التى لا يمكن أن تتم فى ظل سيطرة الاستعمار على المنطقة) أقول ... فأن كل العوامل التى يترتب عليها النفى تحمل فى الوقت نفسه عناصر نفيها أى « نفى النفى » ، ولكن فى سبيل انطلاق آخر ، فى طريق غير الطريق السابق ، وعلى مستوى أرقى ، وعلى مستوى أوسع ، وعلى مستوى يشمل المنطقة ككل ، ولا يقتصر على بعض الجزر التقدمية داخل المنطقة فقط .

الا أن هذا التكرار لن يكون ، بحال ، تكرارا للشواهد السابقة

التى لازمت التجربة . لن يكون تكرارا للسلبيات المعادية للديموقراطية فى الفترة السابقة ، والتى بررت بدعوى وجود حالة «استقطاب» دوليا واقليميا . ولكنه يتم فى ظروف جديدة . ولم يعد من الممكن ، عندما نعيد التجربة من خلال مواجهة جديدة مع الاستعمار ، ان نعيدها بشكل معـــاد للديموقراطية ، أو بقيـــود مطروحة على الديموقراطية ، كما كان الوضع السابق .

اذن ، فنحن ننطلق فى مستوى أرقى ، سواء من حيث اتساع نطاق الاتجاه الذى بدأ وانتكس ليتحرك من جديد ، أو على مستوى أعلى ـــ ليس فى بعده الوطنى فحسب ـــ بل وفى بعده الديموقراطى والاجتماعى كذلك .

■ **احمد عباس صالح :**

قد نتفق مع **محمد سيد احمد** فى هذا الوصف ، على الرغم من شدة تعقيده . لكن مسألة ان الوضع فيه امكانية الحركة فى ظروف أرقى أو افضل فهذا ما نرجو تحديده وتوضيحه بأكثر مما ذكر الزميل **محمد سيد أحمد** .

■ **محمد سيد أحمد :**

نأخذ مثلا الثروة العربية .. ففى وقت من الاوقات ، بدت هذه الثروة نقيضا للثورة العربية .. الآن ، هناك اعتقاد عام بأن الثروة العربية هى الرافعة الاساسية فى الموقف . لكن هذه الرافعة يمكن أن تستنفذ لحساب الخارج ولا تحقق شيئا داخل المنطقة اذا لم توضع بحزم فى خدمة التنمية . فهذا هو نفى النفى الذى أقصده فى صورة من صوره . وهناك صور عديدة أخرى .

■ **لطيفـــة الزيـــات :**

لقد اثيرت فى الواقع نقاط كثيرة ، اتفق مع معظمها ، وأختلف ايضا ، حول بعض النقاط :

فمثلا : اتبنى كل ما قاله الاستاذ **أبو سيف** عن الدور الفعال والايجابى فى استجابة الثورة المصرية ، وعلى رأسها **جمال عبدالناصر**

لمتطلبات الثورة العالمية . واركز على أهمية كل نقطة من هـــذه النقاط .

لكنى ـــ مع ذلك ـــ اعتقد أن ثورة ١٩٥٢ لم تستجب لمتطلبات الثورة المصرية . وان التناقض بين الاستجابة لمتطلبات الثورة العالمية وبين الاستجابة لمتطلبات الثورة المصرية قد ساهم فى احداث الخلل ، وتسبب فى التوقف الذى ترتبت عليه الهزيمة ثم ما تلا ذلك .

■ **لطفى الخـــولى :**

اذا سمحت بملحوظة هنا . . هل التصدى للامبريالية والتحرر من الاحتكارات الاجنبية ، ومن الاستعمار والاستعمار الجديد ، ليس من الانجازات الوطنية للثورة المصرية ؟

■ **لطيفـــة الزيـــات :**

أوضح نفسى . هى انجاز وطنى ، وانجاز ضخم . ولكنك لم تدعمه من الداخل بالجهاز ، أو بالجسد الذى يستطيع أن يستمر فيه . وهو الجهاز الذى له ابعـــاده الاجتماعية والجمـــاهيرية والتنظيمية ، وهو الجســـد الحى الذى يستطيع أن يتصـــدى للاستعمار ، ويستطيع أن يواصل الكفاح وأن يصمد عندما يوجه الاستعمار اليه الضربات .

■ **لطفى الخـــولى :**

هل افهم ، من هذا ، أن الصورة التى ترينها لثورة ٢٣ يوليو كانت واضـــحة جدا وقوية ضـــد الاستعمار وضد التجزئة من الناحية القومية ـــ على الصعيد العربى ـــ ولكنها كانت باهتة فى الناحية الاجتماعية .

■ **لطيفة الزيات :**

نعم . !

■ **توفيق الحكيم :**

يعنى ، تريدين أن تقولى أن الثورة — فى ايجابياتها — أى فى عراكها مع الراسمالية أدت الى أن تتوافر لدى مصر ثروات كبيرة لم يكن لها مثيل فى تاريخها . وأن هذه اللحظة التى تكدست فيها الثروات كانت هي اللحظة الحاسمة لاستخدام هذه الثروة لمصلحة الطبقات الشعبية . فالثورة قد طردت النفوذ الاقتصادى الاجنبى , اممت البنوك وشركات التأمين . واصبح — فى ذلك الوقت — جعلنا النظام الداخلى نظاما ديموقراطيا شعبيا ، أى ديموقراطيا ، من الناحية الاجتماعية واشتراكيا ، ثم اعتمدنا على هذه « الخميرة » المتوفرة من الثروات ، بعد طرد الرأسمالية الاجنبية ، وبعد حرب ٥٦ ، ولو أننا فعلنا هذا ، لأمكن للطبقات الكادحة والفقيرة أن تنتقل نقلة كبيرة جدا بهذا المحصول . .

لكن ، اين ذهبت هذه الاموال ؟ ولمصلحة من انفقت ، هذه مسألة من المسائل التى يتعين أن تكون موضع البحث أيضا عند فتح الملفات .

■ **لطيفة الزيات :**

اعود لأقول أن ثورة ١٩٥٢ ، هى ثورة وطنية من الطراز الأول . حققت لمصر الاستقلال السياسي والاقتصادى . ولكنها ثورة تقدمية بمدى ما هى وطنية . والامر المؤكد هو أن الرأسمال شعر براحة فى الفترة التى حكمت فيها ثورة ١٩٥٢ . فقد كان ، من الضرورى ، ومن التقدمى ، أن ينتقل الثقل من ملاك الارض الذين كانوا يعرقلون التقدم الصناعى الي الرأسمالية المصرية . وهذا ما فعلته ثورة ١٩٥٢ . وهى ثورة وطنية بمدى ما انجزته — فى هذا السبيل — من تحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى لمصر .

لكن الثورة لم تف بمطالب الثورة المصرية الاجتماعية فى ذلك الحين . وعجزت عن تطبيق الاشتراكية ، وذلك على الرغم من كل ما قيل فى المواثيق عن حتمية الانتقال الى الاشتراكية كوسيلة لانقاذ كل البلاد المتخلفة من حالة الفقر والجهل والتأخر .

■ **لطفى الخــولى :**

لكن .. هل كانت الظروف الموضوعية متاحة لمثل هذا التطور ومداه ؟

■ **لطيفــة الزيــات :**

اعتقد ان الظروف الموضوعية كانت متاحة الى حد كبير . لكن الملاحظ ــ مثلا ــ ان المبادىء الستة التى رفعتها ثورة ١٩٥٢ كانت شعارات تفرغ الحركة الشعبية القائمة ، فى الشارع ، وعلى مستوى جماهيرى ضخم لم يعرف له مثيل ــ من قبل ــ من المحتوى الاجتماعى الذى وصلت اليه . بل ان الشـــعارات التى نفذتها الثورة ، فيما بعد ، كانت مطروحة فى الشـــارع ، وفى الجرائد والمجلات ، قبل أن تقوم بهـــا الثورة . مثلا : رفض الاحـــلاف الاستعمارية .. المطالبة باقامة علاقات مع المعسكر الاشتراكى .. القومية العربية كوسيلة للنضال ضد الاستعمار الجديد ... تحديد الملكية وكان المطروح آنذاك ٥٠ فدانا ... حريات النشر والتنظيمات النقابية .. الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطانى ... كسر احتكار السلاح ، واقترحت تشيكوسلوفاكيا ، بالذات ، على صفحات الجرائد . وكل هذا كان مطروحا ، لا من جانب اليسار المصرى ــ فحسب بل من جانب كل القوى الشعبية ، بما فى ذلك يسار الوفد . كما تجدها فى مجلة الاشتراكى التى كان يصدرها **أحمد حسين** .

■ **توفيق الحكيم :**

وبالمناسبة ، فان **مصطفى نصرت** وزير الحربية الأسبق،الوفدى، ذهب يومئذ ليفاوض فى شراء سلاح من الدول الاشتراكية ، وكان الاحتلال الانجليزى لا يزال موجودا . وفى ذلك الوقت ، جىء **بعزيز**

المصرى « باشا » . يعنى وجدت فى الجيش كل النواة التى نمت فيما بعد ، والا فمن أين أتى الضباط الاحرار ، لقد كانوا أولا الحركة التى قامت لتنظيم الجيش على أساس وطنى ولشراء السلاح من غير الدول الرأسمالية . وكل هذا كان فى الجناح اليسارى من الوفد ..

■ **اطيفة الزيات :**

وأضيف ، اننى اعتقد ان الثورة استطاعت — رغم هذا — أن تحقق مكسبا كبيرا جدا هو الاستقلال السياسى والاقتصادى . وأن تحقق قاعدة عريضة للصناعة الثقيلة والخفيفة .. وهو الأمر الذى أدى الى اتساع هائل فى القاعدة العمالية التى هى منطلق من منطلقات الانطلاق الى تطور اجتماعى أكبر .

وفى اعتقادى — ايضا — أنه من خلال الشعارات ، ومن خلال الخلفية الثقافية ، استطاعت ثورة ٥٢ أن تخلق قاعدة عريضة من الجماهير الواعية بحتمية الاشتراكية والتى تربط مصيرها بهذه الحتمية . وهذا عنصر جديد ، كل الجدة ، على الحياة المصرية ، وعنصر خطير للغاية ، وفعال للغاية .

لكن ، نتيجة لعدم التركيز على المحتوى الاجتماعى للثورة ، ونتيجة لعدم القيام بخطوات اشتراكية جذرية ، ونتيجة توقف النمو الرأسمالى عند درجة معينة ، وتحوله الى رأسمالية دولية — أو ما نسميه رأسمالية دولة — ووجهنا بطريق مسدود مازلنا فيه الى اليوم .

وهذا بعض ما ورثناه من سلبيات ، وبعض ما ورثناه من ايجابيات هذه القاعدة العريضة من القوى الاجتماعية ..

■ **لطفى الخـولى :**

القوى المستقبلية يعنى ؟

■ **لطيفــة الزيــات :**

نعم : المستقبلية .

وارجو أن أضيف نقطة صغيرة :

نتيجة لضرب راس المال الاجنبى ، للحفاظ على استقلال مصر السياسى والاقتصادى ، ونتيجــة لراسمالية الدولة ، ظهــرت ــ طبعا ــ طبقة جديدة .

بالمثل نتيجة للتأميم ، وقيام شركات جديدة للقطاع العام ، وما الى ذلك ، اتسعت قاعدة البورجوازية الصغيرة اتساعا هائلا. لكنى لا أعتقد أن البورجوازية الصغيرة لعبت دورا هاما فى السلطة أو شكلت قيادة طوال حكم **عبد الناصر** .

■ **لطفى الخــولى :**

اذن بيــد أى الطبقات كانت القيادة ؟

■ **لطيفــة الزيــات :**

بيد البورجوازية الكبيرة ممثلة فى البيروقراطيين .

■ **لطفى الخــولى :**

لكن البورجوازية الكبيرة ــ فى ذلك الوقت ــ لم تكن قد نمت من جديد وأصبحت كبيرة كما تقول د. **لطيفة** . وارى أن البورجوازية الصغيرة الوطنية ، بقيادتها لراسمالية الدولة ، لم تواصل السير على الدرب الاشتراكى الى النهاية . ولكن..اذا كانت البورجوازية الكبيرة هى التى كانت تحكم ، فمن أين لها السلطة بعد أن ضربت بتأميمات ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ؟

■ لطيفـة الزيـات :

انت ، بنفسك ، اجبت على السؤال عندما اشرت الى الحكم البونابرتى ، أو ما يشبه الحكم البونابرتى .

■ لطفى الخـولى :

بالحكم البونابرتى أنا اردت التشبيه . لكنى قلت أن الناصرية هى نموذج للحكم البونابرتى فى بلد متخلف ، ونموذج بالضرورة — تقدمى عكس النموذج البونابرتى الرجعى .

■ محمد سيد أحمد :

التعريف الذى يعطى — عادة — للبونابرتية هو فكرة الانفصال عن الطبقات ، بمعنى الانتقال من تمثيل طبقة الى تمثيل طبقة أخرى بحرية نسبية ... ويمكن أن يحدث ذلك نظريا على الاقل .

■ لطيفـة الزيـات :

انا أعتقد ذلك . والا أين هذه البورجوازية الصغيرة الآن ؟ ..

■ لطفى الخـولى :

البورجوازية الصغيرة موجودة وقيمها هى السائدة ابتداء من مواقف أجهزة الحكم ، حتى تمثيلية التليفزيون .

■ لطيفـة الزيـات :

هل اليمين المصرى يدافع الان عن مصالح البورجوازية الصغيرة ؟

■ **لطفى الخـــولى :**

لا .. اليمين المصرى لا يفعل هذا . هذه قضية أخرى .. وانما اقول : أنه نتيجة ان **عبد الناصر** لم تكن معه حـــركة ديموقراطية شـعبية منظمـة ، وحـــزب ثورى طليعى يتبنى تطبيق المبـــادىء والشعارات التى طرحها ، ونتيجة أنه كان يضرب البورجوازية أو اليمين المتخلف بقوة نفوذه وسيطرته ، فأنه ، عند ما غاب عن الحياة السياسية ، ذهبت هذه القدرة التى كانت تسد الطريق على هذا اليمين ، وفى الوقت نفسه ، لا توجد القوى الشعبية المنظمة التى تسد — هى أيضا — عليه الطريق . ومن هنا ، اتيحت الفرصة لهذا اليمين المتخلف وطفح على الجلد كما نراه الآن .

■ **لطيفـــة الزيـــات :**

... بهذه الثروات التى تتجمع ..

■ **لطفى الخـــولى :**

وهى ثروات طفيلية ... بدأت خصوصا من عام ١٩٦٧ .

■ **لطيفـــة الزيـــات :**

هى تراكمات مستمرة من بيع عقارات ... الخ .

■ **لطفى الخـــولى :**

هناك ، بالطبع ، الفئات المتعددة التى استغلت هزيمة ٦٧ ، وهى فئات اليمين المتخلف وبقايا الرجعية القديمة ، كما استغلت الضعف النسبى الذى أصاب نظام **عبد الناصر** .

■ **أحمد عباس صالح :**

أرى أن هناك غموضا فى بعض المصطلحات ..

فمثلا : عندما نتكلم عن المرحلة التى حددها **لطفى الخولى** من ٥٦ الى ٦١ ، وهى المرحلة التى فتح فيها الباب لرأس المال الحر ليقوم بالبناء والتنمية ، هذه المرحلة تستحق وقفة ؛ لأن الذى حدث هو فصل الاتصال بين الثورة وبين الرأسمالية المصرية . ثم وقع صدام بينهما لأن الرأسمالية المصرية رفضت رفضا تاما أن تعمل تحت التشبيه الذى ذكره **لطفى الخولى** ، هذا مع تجاوز دلالاته الاخرى .

صحيح ، ان ثورة ٢٣ يوليو كان لها هذا « الحياد » بين الطبقات، او على الاصح ، هى زعمت لنفسها هذا الحياد . والذى حدث ، هو انها استخدمت السلطة السياسية للحد من أى تراكم راسمالى، هذا فى جانب . وفى الجانب الاخر ؛ استخدمت الثورة السلطة السياسية ، أيضا ، لتصعيد وتنمية الاستثمار فى شكل يمكن أن نسميه اشتراكا ، أو ملكية عامة . فكان هناك نمو متزايد فى القطاع العام وتحديد للقطاع الخاص ، صحيح ، اطلقت مجالات العمل الطفيلية باعتبار انها غير انتاجية . لكن ، يمكن القول ان الدولة ، خلال ثورة ٢٣ يوليو ، كانت تتوجه الى التنمية ، وكان تركيزها كله فى مجالات الصناعة والتجارة . وحتى على المستوى الخارجى ، سيطرت الدولة على هذه المواقع ، باعتبارها أساسية فى عملية الانتاج ، وتركت المجالات الاخرى . مثلا : عملية المبانى ، التاكسيات الشقق المفروشة وكل هذه الأمور . وهذه كلها — فى واقع الامر — كانت عمليات غير انتاجية وستظل عمليات غير انتاجية . ولكن خطورتها انها قامت بالدور الاساسى فى تخريب القطاع العام وتخريب انجازاته .

على أن النقطة التى اهتم بها هى مسألة راسمالية الدولة . هذا المصطلح سيظل حوله جدل كثير فى كل ادبيات السياسة . والمعروف اننا مازلنا مختلفين حول تحديد معنى رأسمالية الدولة .

ولكن واقع الامر ، ان التأميمات التى تتم فى اى دولة من الدول تتم لصالح الجماهير ولا تتم لصالح طبقة راسمالية . ولكن نحن نعرف ــ فى الوقت نفسه ــ انه من أخطر أشكال رأسمالية الدولة عندما تؤمم بعض المصادر الانتاجية التى تساعد وتخفف العبء على استثمار راس المــال ، كما فى انجلترا وفى أمريكا أيضــا وفى فرنسا .

لكن عندما يكون عملية التأميم لصالح العملية الانتاجية الشعبية ، او لصالح التنمية ، هنا نواجه شيئا من البلبلة . وقد لا أوافق أنا ــ بشكل شخصي ــ على أن ما تم من عمليات تأميم يمكن أن يوضع تحت عنوان رأسمالية الدولة .

فاذا جئنا الى العلاقات الانتاجية ، فهل كانت هذه العلاقات قائمة على نفس الشروط والقواعــد التى تقوم فى الاســتثمار الراسمالى ؟ . اشك فى هذا .. كل ما هناك أنا الاحظ ان الشروط التى كان يعمل فيها العمل .. الطبقة العاملة ، فى ظل القطــاع العام ، مختلفة تماما عن الشروط التى يعل فيها العامل فى ظــل الرأسمال الاستثمارى .

وهناك نقطة ثانية ، اعتبرها هامة جدا . وهى ، ان هــذه التطبيقــات ، والتى سميناها الطــريق اللا رأسمالى مرتبطــة بالمفهوم الخاطىء ، وهو امكان حياد الدولة بالنسبة للطبقات ... وعلى الرغم من أن سمه ٢٣ يوليو ، وقيادة **عبد الناصر** ، كانت تميل الى هذا الاستقلال ، والى هذا الحياد ، الا أنها فى واقع الأمر كانت أكثر انحيازا ، شيئا فشيئا ، للطبقات الشعبية .

■ **لطفى الخــولى :**

لكن .. هنا الحقيقة .. تلزم التفرقة بدقة . فالجهاز الحاكم او المسيطر ، فى مجموعه ، لم يكن منحازا الى الطبقات الشعبية ، ولكن **عبد الناصر** نفسه كان أكثر من فى جهازه تقدما فى انحيازه للطبقات الشعبية .

■ **أحمد عباس صالح :**

وانا أوافقك على هذا ...

■ **لطفى الخـــولى :**

ومن هنا ، كانت محاولة هـــذا الجهاز أحكام الحصار على عبد الناصر وزيادة أجهزة القمع ، وأجهزة احتلاب القطاع العام التى تقول عنها الدكتورة **لطيفة** ، والتى كان يتدخل **عبد النـــاصر** — بين الحين والحين — بوزنه ، وبسلطته ، وبقرارات علوية ، لضربه . انما هذا اخذ طابعا عرضيا ، وليس طابع الاستمرار فى مسار الثورة ..

■ **لطيفـــة الزيات :**

طبعا ، **عبد الناصر** ، كان من الضرورى أن يعمل معادلة .. وانا أوافق **لطفى** على انه كان يتدخل لصالح الجماهير ، فى بعض الاحيان . ولكن لم يكن هذا بناء على نظرية منسقة ومتكاملة ، ولا بناء على أنه يريد الاحتفاظ بهذه الشعبية الهائلة التى مكنته من الحكم طوال هذه الفترة ، وعمقت وجوده فى كيان الجماهير هذا التعميق الكبير . وهذه نقطة فرضية ..

نخلص ، من كل هذا ، الى أن ما تبقى من تراث الناصرية . وضع اقتصادى متأزم ، وعى سياسى واشتراكى ضخم على نطاق لم تعرفه البلاد من قبل .. غيبة الاوعية التنظيمية التى يمكن أن تقود هذا الوعى الجماهيرى الضخم وتقود الحركة الشعبية . امكانية تفشى العناصر اليمينية والرجعية فى غيبة هذه التنظيمات .

وان ما اضافه **محمد سيد أحمد** ، من شأنه ، ان يجعلنا نقف فى مفترق طرق فى منتهى الخطوره .. وفى منتهى الدقة .. استقطاب .. انتهاء عملية الاستقطاب . فنحن ، الآن ، فى فترة تتربص بنا الدوائر الاستعمارية والامبريالية .. رغم أنها تصفى نفوذها فى الخارج وفى مناطق كثيرة .. لقد صفت الشعوب نفوذها فى كمبوديا وفيتنام ولذلك هى تشدد قبضتها على ما تبقى لها أو ما تسعى

الى ان يتبقى لها . ولكنى اقول — ولو بمعنى مخالف للمعنى الذى استعمله **محمد سيد أحمد** — قد يبدو هذا تكرارا ، ولكنه ليس بتكرار وانما هو نفى النفى .

■ **مراد وهبه :**

ابدأ حديثى بمسلمتين مأخوذتين مما قاله الاخوه الزملاء .. المسلمة الأولى ان استمرارية التجربة الناصرية تعنى تطويرها .. والمسلمة الثانية ان التطوير المقصود هو تطوير المجتمع .

ويترتب على هاتين المسلمتين نتيجة ، وهى أن فتح ملف التجربة انما يعنى — فى حقيقة الامر — فتح ملف المجتمع أى انه لابد من تحليل لقوى المجتمع فى التجربة الناصرية .

ونقطة البداية ، عندى ، فى هذا التحليل النقـــدى هى وثائق الثورة باعتبار انها وثائق كانت تهدف — فى جملتها — الى تأسيس مجتمع على نمط معين هو النمط الاشتراكى .

الاشتراكية هى نظرية وممارسة . وفى اطار الممارسة تم تأسيس قطاع عام واصلاح زراعى أى تم تغيير البنيان التحتى لما كان عليه قبل ثورة يوليو .

اما فى اطار النظرية ، فالملاحظ ، فى رأيى ، انه كان ثمة صعوبات عديدة أمام تغيير البنيان الفوقى . وقد ألمح **عبد الناصر** الى احدى هذه الصعوبات فى فلسفة الثورة . وهى أنه لم يكن مهيأ لتأسيس النظرية . وقال ان هذه هى مهمة المثقفين . ولكنه فى « الميثـــاق الوطنى » أشار الى اتخاذ الاشتراكية العملية كمنهج لمواجهـــة قضايا المجتمع . لكنه لم يعترف أن الماركسية هى التعبير الدقيق عن الاشتراكية العملية فماذا حدث فى هذه المسألة ؟

اثيرت تحفظات عدة على الماركسية . ولكن لم يكن ثمة دراسات نظرية تقوم عليها هـــذه التحفظات . وانشغل اليسار المصرى

الماركسى بمواجهة سلبيات البنيان التحتى . وبدون تأصيل نظرى يصبح من الصعوبة بمكان تفجير الوعى الاجتماعى .

ولهذا ، فان أردنا استمرارية التجـربة ـ مع تطويـرها ـ فلا بد من مواجهة البنيان الفوقى ـ وهذه المواجهة تعنى أن القيم والافكار لم تكن مواكبة لما حدث فى البنيان التحتى من تأسيس قطاع عام واصلاح زراعى .

وهذه المواجهة تعني ، أيضا ، ضرورة فتح ملف المثقفين ـ وثمة سؤالان لابد من الاجابة عنهما عند فتح ملف المثقفين .

السؤال الأول ، الى اى مدى كان هناك استخدام غير عصرى للغة ؟ أى الى اى كان هناك استخدام للغة غير علمانى ؟

السؤال الثانى : الى أى مدى كان هناك تكريس عدوانى ضد الماركسية ؟

■ **توفيق الحكيم :**

اعتقد اننا بهذا التحليل نسير نحو الهدف الذى نريده ومناقشة التجربة الناصرية ، أو تجربة الحكم فى مصر من سنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٧٠ . وهذه المناقشة ـ فيما أرى ـ قد اتخذت صفة موضوعية الى حد كبير . لان الموجودين استقطبوا مصلحة المستقبل لمصر . ولذلك كان الاختيار ما بين الايجابيات ، والسلبيات هو لانتقاء ما يصلح ان يبقى ، بعد ذلك لنبنى عليه وليس لمجرد النقد المجرد ، أو للفحص التاريخى . لاننا لسنا مؤرخين ، ولاننا عناصر فعالة ، فى وطن يتحرك نحو المستقبل . اذن الغرض ، ليس كتابة التاريخ ، لان التاريخ مكانه الجامعات . والتاريخ شىء غير متحرك، فهو شىء ينتمى للماضى ، وتؤخذ منه العبرة للاستفادة .

ولكن ـ نحن أيضا ـ نريد ان لا نقف عند حـدود العبرة ، والاستفادة ، ونحن ساكنين . لأنه مفروض علينا واجبات أخرى

باعتبارنا مثقفين . وهى : أن نكون عناصر فعالة فى صنع المستقبل. لأن ما أخذ علينا ــ كمثقفين ــ هو اننا لم نكن ، فى هذه الفترة ، كعنصر فعال حقيقى فى بناء الفترة التى نبحث فيها . لماذا لم نقم كعناصر فعالة ؟ هذه مسألة كبيرة وتحتاج لدراسة . هل نحن كنا على اتصال بالحقائق التى حولنا ؟ وهل مكنا أو لم نمكن ؟ وهل السلطات الحاكمة كانت تريد منا هذا الدور ، أو اننا نحن الذين كنا ..

■ **لطفى الخــولى :**

هناك سؤال اخر .. هل حاولنا ؟ وهل كنا مستعدين لدفع الثمن ؟

■ **توفيق الحكيم :**

هذا ما اريد ان اقوله أيضا . اننا ربما لم نحاول . وبعضنا ، لم يكن مستعدا ، أو على الاقل ، لم يكن يعرف ان هناك ثمنا لهذا ، وبعضنا الآخر كان عنصرا غير فعال ، وكان يتخذ موقف المراقبة والمعارضة لانه ينتمى الى افكار كان ينتظر تطبيقها فلم تطبق . والانتماء العملى الى هذه الافكار ، باعتباره ليس مجرد مثقف ، ولكنه مثقف مناضل تحت راية معينة . والنتيجة ، انه اعتبر صاحب موقف عدائى . وربما لا تؤخذ آراؤه فى الاعتبار ومع ذلك يمكن أن يقال له : نحن نريد ــ مع ذلك أيضا ــ أن نستنير بارائك ، وان كنا لسنا مضطرين للاخذ بها الىالنهاية ، لاعتبارات أنت لا تعرفها ، اعتبارات خاصة بالحكم والسلطة . ولكن ، لا يمنع هذا من أنك تتكلم ، وتكون لك جريدة ، وسنطلع عليها ونرى ما يمكن عمله من آرائك وما لا يمكن عمله .

ولكن لست ادرى ــ وهو ما يجب أن يفحص ــ لماذا زج فى السجون ببعض الذين قاموا بهــذا الدور ، هل لأنهم اتخذوا موقفا عدائيا عمليا يعرقل مسيرة الثورة فى أولها وهى ضعيفة ، أو ان

السلطة تخوفت ، أو أن السلطة من الاصل ما كانت تريد حكما يقوم على نظام مناقشة الاشياء على اعتبار انها قامت بثورة لها اغراض وطنية واضحة .

■ **لطفى الخـولى :**

فيما يتعلق بالاشتراكيين ، فقد ظلوا ــ بشكل عام ــ يأخذون مواقف محددة ، ويوضحون مواقفهم بالفعل وبالقول ، ولم يقتصر سجنهم ، فقط ، على أوائـل الثورة بل ظلوا حتى آخر لحظة مع النقد وتأييد الايجابى ونقد السلبى باستمرار . الخ .. وهنا ذروة المأســاه اذ كان البيروقراطيون يقبضون على الاشتراكيين الحقيقيين ، ويضعونهم فى السجن على أســاس انهم معادون للاشتراكية ، مع أن البيروقراطيــين هم المعادون للاشتراكية . والآن يأتى اليمين المتخلف ليرفع رايات « الحرية » ، ويزعم ــ باسم « الحرية » التى داسها هو أيضا بالأقدام ــ ويقول أن الاشتراكيين ضد الحرية . المثقفون ليسوا كتلة صماء ، وانما بينهم من له ولاء للاشتراكية ، ومن له ولاء للرأسمالية ، وفيهم من لا ولاء له الا لتجميد الوضع على ما هو عليه ، وبالتالى لا يمكن التعميم . ومن هنا ، أيضا ، انا اختلف مع الدكتور **مراد وهبه** . انك لما تفتح ملف المثقفين أيضا فلا بد ان تفتحه بخلفية اجتماعية وبمواقف محددة .

■ **توفيق الحكيم :**

أنا بالعكس .. انا أؤيد الدكتور مراد وهبه فى مطالبته بفتـح ملف المثقفين . فالحرية لا تتجزا . وربما اخالفك ، أيضا ، فى انه عندما نقول : من الذى يفتح الملف ، فكل من عنــده ، ملف يجب أن يفتح اذا كان هناك ونحن ــ يا مثقفين ويا شعب ــ بجميـع عناصره له أن يحكم ــ ولكن كلامك أنا فهمته على وضع أؤيده ــ أيضا ــ وهو أنه من ذا الذى سيفتح الملف بفعالية ، لابد أن تكون هناك ــ سلطة كبيرة .

■ **لطفى الخـولى :**

لا .. انا أردت ان اوضح أن الملف يمكن أن يفتح بأكثر من منهاج ، ومن اكثر من موقع اجتماعى وفكرى . لكن ليس معنى هذا ان أصادر حتى حق اليمين فى أن يفتح الملف ، يعنى يفتح **ملف عبد الناصر** من وجهة نظره ومصالحه كيمين .

■ **توفيق الحكيم :**

انا فهمت شيئا جـديرا بالاعتبار فعلا . أنا فهمت الكلمة بمعنيين : أما أن يكون هناك مصـادرة على بعض الناس فى أن يفتحوا ، وأظن هذا لم يكن واردا . واما أن يكون قولك من الذى يفتح الملف بمعنى من الذى عنـده الملفات والوثائق ليفتحهـا . أنت لك حق فى هذا . لأنه لا يمكن الآن ، وعندما أطالب بفتح الملفات ، ليس معناه أن هذا لا يمكن الآن . الا أنه لكى تفتح الملف، يجب أن تكون هناك جهه تملك أن تقول أين الملفات ؟ افتحوها ! وأن تكون مسألة منظمة ــ أو على الأقل ــ تترك لكل من عنده ملف أن يفتحه . ولكن ليس من المطلوب ، الآن ، فتح الملف بشكل محاكمة . لأننا ، الآن ، لسنا فى عهد محاكمات ، وانما نفتحه لاستنارة الرأى العام ، وافادة المؤرخين والباحثين حتى يروا الصورة واضحة . ولكن أن نفتح الملف ــ كسلطة ــ فان هذا ليس فى أيدينا . لان الوثائق ليست لدينا ، ولا توجد وثائق تحت أيدينا نستطيع أن تستند اليها . كل هذه استنتاجات . ولذلك فان فتح الملف ، معناه ــ فقط ــ المطالبة بأن تكون حرية رأى فى أن كل من رأى شيئا يجب أن يقوله لنا ، ويكون هدفه انارة المجتمع والرأى العام بحقائق ، أو بما يعتبره حقائق للاستنارة ، وحتى يبنى مصير مصر على أساس واضح . ولكن أكثر من ذلك ، الآن ، لا نستطيع أن نقول . فالمطالبة بفتح الملف ــ بشكل منظم ــ معناها ان كل من يريد أن يكون له كلمة فى وضع من الأوضاع أن يتكلم . فهذه هى حرية الصحافة أو حرية الرأى ، كما يقال . ونحن مع حرية الرأى لكى نستنير ، ونرى النور ، لنستطيع معرفة طريقنا . أما فيما يختص بفتح ملف المثقفين فأنى أؤيد هذا .

■ **أحمد عباس صالح :**

القول بأننا نخالف الرأى العام لما أتيح لنا من حرية فى التعبير فهذا ما أشك فيه كثيرا . واقع الأمر ، أن الرأى لا يقال فى انهواء، وانما ينبغى أن تكون هناك سلطة للمثقفين ، وأفراد المجتمع المختلفين ، لتنفيذ هذا الراى . هذه نقطة . والنقطة الأخرى ، هى أن حرية الرأى فى الوضع الحالى — فى رأيى — غير موجودة — بدليل أن غالبية الصحف فى التنظيمات الجديدة تخضع لخط واحد . وأنا — ككاتب — عملت فى الفترتين ، وأبعدت فى أيام **عبد الناصر** . لكن كنت أجد ، أيضا ، مجالا أكتب فيه رأيى مثل مجلة « الكاتب » . الآن ؟ من الصعب جدا ، التعبير الصادق عن بعض الأشياء . ولا يستطيع الانسان أن يعبر عن رأيه كاملا ، كما يقال . هذا ليس صحيحا ، والأمانة تقتضينا أن نقول هذا ، وأن نسجله .

لا بد من اعادة النظر حتى نستطيع أن نفتح الملفات ، ونناقش نقاشا موضوعيا . ولكى يكون ويكون لهذا النقاش نتيجة ، لا بد أن تتوافر أولا وأخيرا حرية الصحافة . وفى رأيى انها ليست متوافرة . لانك عندما احتفظت بالنظام القديم ، وهو أن الصحافة تحت سيطرة الأجهزة الراسمالية ، فقد أدى هذا الى أنه دعم ، موضوعيا ، اتجاها فكريا معينا ، فلم تعد هناك فرص للتعبيرات الأخرى ، الا بشكل ضعيف وفى مجال ضيق . وهذا مناف تماما للحرية ، ومناف لأى نتيجة نحاول أن نصل اليها بواسطة المناقشة وعلاقات القوى على ما هى عليه فى المجتمع . فأنا أحببت أن أنبه الى هذا حتى لا نكون نتكلم — الحقيقة — فى فراغ أو نعمى على الأشياء .

■ **توفيق الحكيم :**

فى الواقع ، يجب أن تكون حرية الراى هى الأصل ، والا تكون هناك قيود غير موضوعية . ولذلك نقول : نحن نطالب بأن تكون هناك حرية رأى مطلقة حتى لا تكون هناك حساسيات فى أن كل من يتعرض لرأيك فهو يهاجمك . ولذلك ، فأنا أرحب بمن كتب

ضـــدى . وكل هذا يزيدنى اقتناعا بأنه تصـــحيح لرأيى اذا كان رأيي مختلفا . لأنه ليس لى مصلحة ، فيما افعل ، الا أن اجـــد نورا ينيرنى فى سبيل مستقبل البلد . فكل من قال ، أو أقنعنى بأننى على خطأ — لان عنده الوثيقة التى تثبت أننى على خطأ — سأقول له ، هذا صحيح ! وانى ممتن لك وشاكر لانك أقنعتنى بهذا الخطأ .

اما عن المهاترات أو الشتائم أو الهجوم — كل ما أتكلم — فهذا أيضا ، نقبله باعتبار اننا لا نحجر على طريقة أى شخص فى أن يناقشك بالأسلوب الذى يريده . وحتى الأنبياء كانوا يتعرضون لهجوم تستطيع أن تقول انه مهين . فنحن نعرف ما تعـــرض له المسيح ، وما تعرض له **محمد** صلى الله عليه وسلم ، عندما وضعوا على رأسه التراب . وعندما وضعوا الشوك على رأس المسيح . فاذا كان هؤلاء قـــد عملوا هـــذا أفلا تريد — أنت — من كاتب أو مثقف أن يتحمل أكثر من هذا فى سبيل رأيه ؟ واذا ما اقتنع ، فيجب أن يقول انى اقتنعت ، وان يفعل هذا بكل صراحة ، وبكل احتمال ، لان من المفروض فيه أنه لا يتحـــرك تحت دافع الشهرة أو الغرض .

وأخيرا ، فاننى اريد أن اصل ، بعد هذا ، الى الكلمة الهـــامة جدا التى قالها د. **مراد وهبه** وهى مسئولية فتح ملف المثقفين . فعلا ، يجب أن نعرف أين ذهب المثقفون ، فى ذلك الوقت ، وما هى مسئولياتهم ؟ سنجد فعلا أنهم تعرضوا للقمع . لمـــاذا هـــذا القمع ؟

وهناك طائفة من المثقفين كانت مع الثورة بكل اخلاص — ولذلك لم تر من الأخطار ما رآه الطرف الآخر الذى قاوم . وهناك ، غير هذا وذاك المتملقون المصفقون . وهؤلاء تجدهم فى كل عصر . اذن هناك فئات مختلفة من المثقفين ولم يمكنوا من العمل : جزء لم يمكن لانه وضع فى السجون . وجـــزء لم يمكن لأنه لم يعرف الحقائق . وجزء لم يمكن لأنه فعلا كان متعاطفا مع الثورة بعواطفه وبشكل يكاد يكون فيه محبة جعلته يرى أن الثورة ستأتى بشىء هو كان ينتظره . وفعلا ، وجد ما كان ينتظره وتحقق . فلم ير

اكثر من أن هذه الثورة يحبها ، فمسئوليته الى أى مدى ؟ .. هو مسئول أيضا لأنه ـ فيما بعـد ـ سنجد أنه يكون أكثر احتياطا .

وتبقى ، بعد هذا ، أمور كثيرة تتعلق بالمثقفين . لكن المحصلة ، هى أن المثقفين ، كلهم ، على اختلاف أنواعهم لم يساهموا فى صنع مصر مع الذين كانوا يصنعونها . وهذا ما يدعونا الى أن نكون يقظين وعلى حذر بعد أن رأينا النتائج . وما هو عذرنا الآن ، وقد عرفنا الى أى شيء أدى وقوف المثقفين هـذا الموقف السلبى ـ أو على الأقل ـ هذا الموقف الذى شابته السلبية ؟

■ **لطفى الخـولى :**

أو كيف تقاعسوا عن ممارسة مسئولياتهم ؟

■ **توفيق الحكيم :**

بدلا من كلمة تقاعسوا .. كيف لم يكونوا فى الصورة . لان التقاعس ، هنـا ، معناه أنه كان من الممكن أن يفعلوا ولم يفعلوا ، وبعضهم كان يريد أن يفعل ولم يمكن . فالسؤال المحدد هو : لماذا لم يكن المثقفون فى الصورة ؟ صورة صنع مصر فى الوقت الذى كانت تصنع فيه تاريخيا بشكل واضح جدا ؟ اذا كنت تسمح لى نناقش هذا فى الجلسة القادمة .

■ **ابو سيف يوسف :**

لى تعليقان صغيران على بعض ما قيل :

الأول خاص بما قيل من أن الشعارات التى تبنت بعضها ثورة يوليو ، أو نفذت البعض الآخر ، كانت كلها موجودة فى صفوف الحركة الوطنية هذا صحيح . فالشعارات الأساسـية لحركة الضـباط الأحرار يمكن أن نجدها فى صـفوف القوى الوطنيـة والديموقراطية والمعادية للاستعمار والاقطاع ، وذلك على تعدد اتجاهاتها . كل هذا صحيح .

لكن ، يجب أن نلاحظ أن هناك فرقا جوهريا بين ثورة ١٩٥٢ وبين ثورة ١٩١٩ . ثورة ١٩ كانت تقودها وتهيمن على قيادتها البورجوازية الوطنية سعيا وراء أهداف محددة تتعلق فى الأساس بالمصالح الطبقية والمحدودة لهذه الطبقة . ولهذا توصف الثورات التى من نوع ثورة ١٩١٩ — فى الأدبيات الاشتراكية بأنها ثورة بورجوازية ديمقراطية هدفها الأساسى أن تسيطر البورجوازية أو تشارك فى السيطرة على السوق المحلية (الوطنية) . أما ثورة ١٩٥٢ ، فأنه ، من الأدق والأصح ، أن توصف بأنها حركة وطنية ثورية . وذلك بسبب أن القوى المهيمنة فيها والمؤثرة ليست هى قوى البورجوازية الوطنية فى المحل الأول . وانما ، هى قوى البورجوازية الصغيرة فى الريف والمدينة والمثقفين والحرفيين ، وقوى الأقسام الأكثر راد يكاليه من البورجوازية الوطنية نفسها . ولهذا السبب ، لم يكن من قبيل الصدفة ، أن ثورة ١٩٥٢ لم تقف عند حدود الاستقلال الوطنى . وانما وجدت نفسها مشتبكة — منذ اللحظات الأولى — مع الاحتكارات الدولية « قناة السويس » ، ثم استمرت فى هذا الطريق ، حتى وصلت الى عام ١٩٦١ وهو بداية مرحلة التأميمات الكبرى . . . الخ .

التعليق الثانى : خاص بالدور الذى أخذته البورجوازية الصغيرة فى ثورة يوليو وقيادتها للثورة . وبالطبع ، عندما نقول أن القيادة كانت — أساسا — لممثلى البورجوازية الصغيرة ، فلا يعنى هذا أن الطبقات الوطنية الأخرى كانت مستبعدة . فمن المؤكد ، أن أقساما من البورجوازية الوطنية كان لها تأثير ، وكانت تشارك — لكن الاتجاه الغالب كان للبورجوازية الصغيرة . وهذا ما نلمسه عند تحليل عدد من الشعارات التى رفعت فى الأيام الأولى للثورة لا ، فى الفترة من ٥٢ — ٥٤ . فمثلا شعار « الاشتراكية الديموقراطية التعاونية » كان يتضمن — فى الأساس — مفهومات البورجوازية الصغيرة عن العدالة الاجتماعية .

■ **لطفى الخولى :**

لكن ثورة يوليو تدخل فى أدبيات الفكر الاشتراكى العلمى كحركة بورجوازية تقدمية .. ثورة وطنية ديموقراطية .

■ **أبو سيف يوسف :**

ليس خطأ أن نقول هذا .. لكن هـــذا التعبير « بورجوازية ديموقراطية » لا يعطى كل مضمون وملامح ثورة يوليو فى مسيرتها وأفضل أن يقال انها كانت حركة وطنية ثورية .

■ **لطفى الخـــولى :**

هناك النقطة الخاصة بأنها ظلت بورجوازية . فمن الملاحظ أنه فى الفترات الأخيرة من ثورة يوليو — من ٦١ فما فوق — كان الطابع الغالب على هذه البرجوازية هو الطابع الأكثر تقـــدما فى الطبقة ، وبالتالى طبقة البرجوازية الصغيرة لها وزن خاص هنـــا .

يعنى : هو فى الحقيقة ، أن التصفيات التى حصلت فى قيادة الثورة لم تكن تصفيات شخصية كما تدل ظواهر الأمور وحسب . وانما كانت تصـــفيات لاتجاهات اجتماعية داخـــل البرجـــوازية الصغيرة . كان هناك داخلها اتجاهات تطلعاتها نحو البرجوازية المتوسطة وحتى نحو البرجوازية الكبيرة . فالتصفيات التى تمت ، وبقيادة **عبد الناصر** جعلت الوزن الأكبر فى القيادة السياسية — وليس فى الأجهزة — للجانب الأكثر تقدما وللفئات ، الأكثر تقدما ، فى البرجوازية الصـــغيرة لكن هذا ، لم يخـــرجها من اطار ثورة برجوازية ديموقراطية لتصبح ثورة اشتراكية مثلا .

■ **أحمد عباس صـــالح :**

العبرة بالانجازات .. فهى التى تحدد طبقية السلطة . فنحن لا نستطيع تقييم السلطة الا من خلال الانجازات التى تمت فيها . والبعد — الديموقراطى الجديد — الذى يشير اليه استاذ **أبو سيف يوسف** يمثل انجازات شعبية ، سواء فى مجال التأميمات أو فى مجال الخدمات كالتعليم وغيره . وفى كل المجالات نلاحظ أن كل

الانجازات ديموقراطية ولصالح الأغلبية الشعبية . وبالتالى ، تنسب — فى هذا الجانب — الى قوى تميل الى هذه الطبقات الشـــعبية .

■ **لطفى الخــولى :**

النقطة الثـــانية والخطيرة التى اغفلت — انا — ذكرها ، فى عرضى ، هى أن هـــذه البرجوازية الصغيرة رفضت — وهـــذه هى أزمة الثورة — رفضت أن تشاركها القوى الشعبية الأخرى السلطة . ورفضت باصرار . ومن هنا الأزمة التى وقعت فيها الثورة والتى عبرت عنها فى بعض النواحى **دكتورة لطيفة** .

■ **لطيفــة الزيـــات :**

انا ارجو تأجيل المناقشة فى قضية البورجوازية الصغيرة لأن الموضوع خطير جدا ، وتترتب عليه أمور كثيرة جدا .

■ **لطفى الخولى :**

هل توافقون على تأجيل المناقشة الى جلسة قادمة ؟

« موافقـــــة » .

شـــكرا ..

انتهت الجلســـة الســـادسة

بحث عن الطريق المصرى الى الاشتراكية

البحث عن الطريق المصرى الى الاشتراكية :

ــ لقد طرحت الندوة هذه القضية ، وكان لا بد وان تطرحها ، لتستكمل الهدف الذى حددته لنفسها ، وهو رسم صورة مصر المستقبل .

لكن القضية كانت مثار مناقشات هامة بداها توفيق الحكيم بطرح الاشكال التالى :

هل يمكن ان يقوم نظام اشتراكى فى بلد من البلاد لم يستكمل فيها النظام الراسمالى مقوماته ؟ ثم سال اين نضع المجتمع المصرى بين غيره من المجتمعات النامية من ناحية ، والمتطورة من ناحية اخرى ؟ والى اى مدى يمكن ان يقال ان المجتمع المصرى له وضع خاص يستحق الالتفات ، بما يطرح من مشكلات نوعية ، قد لا يكون لها مقابل فى مجتمعات أخرى ؟

ــ لم يستبعد المناقشون هذه الفرضية . واكدوا على اهمية الدراسات المتانية والمتعمقة للمجتمع المصرى . لكنهم قدموا ــ فى الوقت نفسه ــ وجهات نظرهم القائلة بان مصر يمكن أن تشق طريقها ، ايضاً ، نحو الاشتراكية . وهذا يتطلب ــ من بين متطلبات اخرى ــ معارضة العقلية التجريبية ، وعقلية التجربة والخطا ، هذا على الصعيد النظرى . وعلى الصعيد السياسى ، يتطلب هذا ، رفض منهج الحلول « الوسيطة » ، خاصة عند الاستجابة لمطالب الجماهير الشعبية .

ــ وواصلت الندوة طرح الاسئلة والاجابة عليها عن أسباب السلبيات :

هل هى كامنة فى النظرية ؟ هل هى فى التطبيق وحده ؟ أم فيهما معا ؟

لكن الندوة ايضا اهتمت بتقويم ما تم من انجازات اقتصادية واجتماعية . وهنا طرح الراى القائل بان « الربحية الاقتصادية » لمشروع ما لا يمكن أن تكون المقياس الاول والاخير للحكم على هذا المشروع . ولكن لا بد من البحث عن مقاييس اخرى ، ولا بد ، ايضا ، من النظر من افق ارحب يعكس مظاهر التقدم الذى تحقق فى كل مجال .

■ **لطفى الخولى :**

ارجو ، فى البداية ، أن يسمح لى بكلمة حول سير عمل الندوة . فى الجلسة الماضية طرح الدكتور **مراد وهبه** ضرورة أن نفتح « أيضا » ملف المثقفين فى بلادنا ، قبل وخلال وبعد تجربة يوليو ١٩٥٢ . وكلنا وافقنا على ذلك . وعندما فرغنا من اجتماعات ندوتنا وتناقشنا فى مجلس تحرير « الطليعة » تبدى لنا أنه نظرا لأهمية موضوع « ملف المثقفين » فانه يجب الا يعالج بشكل فرعى أو جانبى من خلال مناقشاتنا لملف التجربة الذى طالب بفتحه أستاذنا **الحكيم** . ولذلك ، فنحن نقترح أن نمضى ، فى ندوتنا الحالية ، وفقا للبرنامج الذى خططناه لأنفسنا على أساس أوراق العمل التى قدمت فى أول جلسة من جانب الاستاذ **الحكيم** ومن جانبنا . وهى — بالمناسبة — تمس دون تفصيل موضوع المثقفين . وبعد الفراغ من ذلك ، تعقد ندوة خاصة لموضوع « ملف المثقفين » ، تعد اعدادا جيدا ، وتقدم بشأنها ورقة عمل تحدد الاطار العام للقضية والمرحلة التاريخية التى سيتناولها النقاش وبرنامج وجدول عمل الحوار . فاذا وافقتم على هذا الاقتراح ، فأننا نرجو من زميلنا الدكتور **مراد وهبه** ، وهو أصلا المبادر بطلب مناقشة ملف المثقفين ، أن يقدم لنا مشروع ورقة عمل لهذه الندوة مضافا اليها مقترحاته بأسماء من يدعوهم للمساهمة فى النقاش ، على أن يكونوا ممثلين لمختلف الاتجاهات والتيارات الفكرية والثقافية — عامة فى بلادنا — ودون استثناء .. ما رأيكم ؟

(موافقة عامة) ..

اذن نتابع حوارنا ، وفقا للاطار الذى ارتضيناه جميعا . من الواضح ، أن جميع من يشاركون فى هذه الندوة ، قد أبدوا وجهات نظرهم حول ما يمكن أن يسمى بمضمون ملف التجربة وقدموا تحليلاتهم بشأنه . وذلك بعد أن عرض كل منهم — فى شكل رؤوس مسائل — تصوره عن المستقبل المأمول والمحتمل لحركة التطور فى بلادنا . وكان قد سبق ذلك الوقوف على كل من

الأرضيتين العامتين اللتين قدمهما ، فى البداية ، كل من الأستاذ **الحكيم** والأستاذ **خالد محيى الدين** . وأعتقد ، أنه آن الأوان ، فى هذه الجلسة ، أن نحاول الخروج من هذا كله بصورة محددة لنقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف حول ايجابيات وسلبيات التجربة ، وذلك بهدف الوصول — موضوعيا — الى خريطة عامة لكل اتجاهات التجربة وتياراتها ، وذلك كله من أجل الانطلاق من جديد الى المستقبل ، على نحو أكثر عمقا وتفصيلا وتحديدا ، يمكننا من الوصول الى مشروع برنامج للعمل ، فى المستقبل ، نطرحه للنقاش على أوسع دائرة ممكنة من القوى الوطنية التقدمية ، الديمقراطية والاشتراكية فى مجتمعنا . وتكون ندوتنا ، بذلك ، قد أثمرت شيئا له قيمته الفكرية والعملية وحققت الهدف من عقدها .

اذا كان هناك اتفاق على هذا (موافقة عامة) اذن الحوار مفتوح ، وطبعا مفتوح أولا وكما هى العادة لأستاذنا **الحكيم** .

■ **توفيق الحكيم :**

نحن متفقون معك على هذا ، وعلى ضرورة البرنامج . كما أنه من السهل جدا أن نتفق على الايجابيات ، من حيث هى برامج لأننا كنا مؤيدين للثورة ومتحمسين لها ، وهذا لاشك فيه وظاهر . وهذا كان موقفنا ، بناء على البرامج التى وضعت ، والا فلماذا كان التحمس والتأييد ؟

أما عن الايجابيات .. اذا كان المطلوب الكلام عن الايجابيات فى البرامج ..

■ **لطفى الخولى :**

لا .. لا .. المطلوب البرنامج ، من خلال الفكر وتطبيقاته معا وعلاقته بالتأثير والتأثر المتبادلين مع ظروف الواقع والعصر .

■ **توفيق الحكيم :**

السلبيات هى سلبيات فى التطبيق وليست سلبيات فى المبادىء اذ لاشك اننــــا لا يمكن أن نختلف على أن الاصلاح الزراعى كان واجبا ، وان القضاء على تميز طبقات بثراء فاحش وفقر فاحش فهذا أيضا ما كان أحد يوافق عليه ، ومن أجله ، كان لابد من أن تقوم ثورة . كذلك الفوضى السياسية التى كانت موجودة قبل الثورة ، وكتبنا عنها ، وقلــنا أن الغرض منها المزاحمــــة على كراسى الحكم . وكانت الوزارات تباع وتشترى كل هذا كان من الأسباب التى جعلتنا ننظر الى الثورة كمنقذ ، أو كعــــلاج لهــــذه الأوضـــــاع .

هناك ، أيضا مسألة التصنيع ، وكلنا كنا نطمع فى أن نرى مصر وقد قامت فيها صناعة راقية . ولاشك أن هذا أيضا ، كان من بين البرامج التى جعلتنا نأمل خيرا فى الثورة .

ثم التحرر الوطنى ، وهــــو كان مطلبنــــا القديم . ثم قنــــاة السويس ، أيضا ، من سبعين سنة ، كنا نتطلع الى أن تكون فى أيدينا . وكل هذا من الايجابيات التى كنا نؤازر الثورة من أجلها .

اذن فمن أين جاء الخلاف ؟ .. الخلاف جاء من تطبيق هذه المبادىء . وهو الأمر الذى أدى الى هذه النتائج السيئة التى رأينـــاها .

من هنا ، فان موقفنا الان هو أحد أمرين : فأما أن ننظر الى هذه الفترة كلها نظرة علمية تحليلية تاريخية ، فلا نقف عند مجرد نظرة سياسية ، كان نقول مثلا : ان هذه البرامج كانت طيبة ونسكت على ذلك ونقف الى جانبها . ولكن ، اذا كان الغرض من الندوة هو أن تكون ندوة محللة ، ولها نظرة عميقة تفيد المستقبل ، فان دورنا سيكون دورا تحليليا . بمعنى أن نقول : لمـــاذا فشلت بعض البرامج عنـــد التطبيق ؟ لمـــاذا أدت الى نتائج أقل مما كنا ننتظر منها ؟

عملية التحليل ، هــذه ، هي التي تفيــد . لأننا ســنكتشف أن هناك عوامل كثيرة متداخلة أدت الى هذه النتائج السيئة سواء فى برنامج التصنيع ، أو فى مجالات العدالة الاجتماعية ، أو فى الزراعة وأقصد ــ بشكل خاص ــ الاصلاح الزراعى . وكل هذا هو ما نســميه « بالتطبيق السيء » . لكن هــذه عملية لها ــ فى الواقع ــ وجهان : الوجه الســياسي وهو ان نتهم ، ونكتفى بالاتهام ، بأنه حصل سوء تطبيق أدى الى كوارث . لكن مهمتنا ، فى جوهرها ، هى مهمة علمية ثقافية . لذلك أطمع فى أن تكون المسألة أعمق من ذلك ، فنسأل : لمــاذا فشل التطبيق : لقد فشل التطبيق لأنه كانت هناك نوايا سيئة ــ على الأقل ــ فى القيادة ، أو فى الزعامة ، أو فى الناس المسئولين ، أو فى الذين سيعرضون أمام التاريخ . لأنه لا يمكن أن يكون هناك انسان مسئول ، ثم يريد لبرنامجه أن يفشل .

اذن لمــاذا فشل هذا ؟ ربما لأنه لم يستطع أن يقاوم عوامل كثيرة دخلت فى ارادته . أو ربما لأن النظام الذى رأى انه يستطيع أن يقوم بالتطبيق كان نظاما عاجزا ، وأنه ــ هو ــ قد شارك فى عجزه . وذلك من حيث أنه لم يكن يتوقع أن هذا سيرتد الى التطبيق نفسه . هنا ، نصل الى ماهية السلطة التى كان يستطيع بها أن يطبق .

اذن السلطة ، ستدخل أيضا ، هنا فى تحليلات تؤدى بنا الى وضع اجتماعى ، والى اختيار طريق نظام سياسى معين . فكل هذا سيأخذ منا وقتا فى التحليل . بمعنى ، أننــا لن نكتفى بأن نقول : ان الايجابيات كذا والســلبيات كذا ، لأن هذه أشــياء واضحة . الايجابيات واضحة جدا . والدليل تأييدنا لها . والا لقلنا ــ من أول يوم ــ أن هــذه برامج سيئة ، أو أننا لا نريــد اصلاحا زراعيا ولا تصنيعا . وعلى العكس ، كنا نريد هذا كله ولبثنا وقتا طويلا نؤيد هذه البرامج ، ونتابع تطبيقها .

وفى الواقع ، فقد بدأ لنا التطبيق ، كما لو كان يسير ــ فى الظاهر ــ بدون أخطاء ، لأن الأخطاء لا تظهر عند ابتداء التنفيذ . الأخطاء تاتى ــ بعد ذلك ــ بدخول عناصر منفذة لا يمكن الرقابة

عليها . ومن المعروف ــ طبعا ــ أن التطبيق ليس هو البرامج أو المواثيق أو الدساتير التى توضع . لكن التطبيق هو الذى يميز بين برنامج وآخر . وذلك عندما يسوء أو ينجح . لأنه لابد أن نسأل : من الذى سيطبق ؟ دخلت بعد ذلك عناصر شاركت فى سوء التطبيق وأدت الى أن الايجابيات انقلبت الى سلبيات ، والسلبيات هى ايجابيات انقلبت ضد نفسها وأصبحت سلبيات .

فاذن كل شىء كان ايجابيا فى أول الثورة ، وبعد ذلك انقلب الى سلبى . السلبية خرجت من الايجابية الى سلبية ؟ اذن ، هناك عناصر معينة وضع فى يدها تطبيق الايجابية فقلبتها الى سلبية ، ومرة أخرى نسأل : كيف حدث هذا ؟

عندما نكون محللين لابد أن تكون فى أيدينا وثائق تدلنا على كيفية حدوث هذا . فاذا غابت الوثائق فسنصل الى هذا الأمر بالاستنتاج . والاستنتاج هو أنه لابد أن تكون هناك عناصر أدت الى سوء التطبيق لم نتنبه اليها . لكن كيف لم نتنبه اليها ؟ لعدم وجود رقابة : فلا رقابة شعبية ولا رقابة عقلية من مثقفين يحملون الرأى الحر ليقولوا حدث هذا ، وينبهوا اليه . اذن ، مناقشة السلبيات هى مناقشة فى كيف حدث أن الايجابيات انقلبت الى سلبية ومن هو المسئول .

■ **لطفى الخولى :**

أستاذ توفيق ! أرجو أن تسمح لى هنا أن أقاطع بهدف التوضيح .. توضيح موقفنا . عندما نقول اننا نفتح ملف التجربة ، فمعنى هذا اننا نفتح ونشخص ونحلل نظريا وتطبيقيا ، فى نفس الوقت نحن لا نفتح أو نشخص أو نحلل البرنامج النظرى المعلن فقط ، أو الشعارات التى كانت مرفوعة وحسب . لا . نحن نناقش البرنامج والشعارات والخطب والتصريحات .. الخ فى وحدة جدلية ، مع عمليات وضعها موضع التطبيق والتنفيذ العملى . المنهج الاشتراكى لا يقف برؤيته عند المبدأ أو الشعارات أو البرنامج المعلن بل يرى صحته أوعدم صحته فى الحياة العملية ، نجاحه أو اخفاقه فى التطبيق . وأيضا ، المناخ والوسائل ، بما ذلك ،

المؤسسات والأشخاص ، التى صاحبت واستخدمت فى التنفيذ .
وفى النهاية ، مدى التوافق ، أو عـــدم التوافق ، بين البرنامج المعلن ، والتجربة العملية لهذا البرنامج فى الواقع الحى .

بل اسمح لى أن أقول : أننا نذهب فى هذا الشأن ، الى أبعد كثيرا مما ذهبت أنت اليه .. كيف ؟ نحن من وجهة نظر اشتراكية ، كان ولا يزال لنـــا ، نقد على البرنامج والأفكار النظرية المطروحة فى التجربة وليس فقط على التطبيق . نقطة الخلاف بيننا وبينك ، هو أننا نرى الاثنين معا : فالبرنامج والتطبيق وحـــدة موضوعية لا تقبل الانفصال . ولهذا ، لا نستطيع ، بل انه من غير الصحيح منهاجيا ، أن نرى الايجابيات فى معزل عن السلبيات منفصلة عن الايجابيات سواء على المستوى الفكرى أو المســـتوى التطبيقى معا ، والا وقعنا فى التجريد والتبسيط المخل . وبالتالى ، فعندما نفتح ملف التجربة بالنقد والتقويم فنحن فى الحقيقة ننقـــد ونقوم ثلاثة أمور : الأمر الأول : هو مجموعة الأفكار النظرية للتجربة أو ما يسمى بالبرنامج أو تطلق عليه أنت الشعارات والمبادىء .. الأمر الثانى : وسائل تطبيق هـــذا البرنامج ، فى واقع معين ، ومرحلة تاريخية معينة تحكمها ظروف محددة ، وعلاقات قوى محلية وعربية ودولية محددة .. الأمر الثالث : هو الحصـــيلة النهائية للتطبيق ، أى لزواج البرنامج مع الواقع .. الى أى حد كان صحيا .. وأين كان المرض .. ولمـــاذا ؟ وكيف نعالجه ، بما يحقق استمرار مسيرة التقدم لشعبنا ومجتمعنا ، وذلك بمفهوم الربع الأخير من القرن العشرين وسيطرة الانسان على مصيره دون استغلال أو استبداد .

بدون هذا ، نحن نعتقد أن نظرتنا تكون قاصرة وغير موضوعية بل وغير منصفة أو كما قلت أنت نفسك نظرة سياسية عابرة .
وطبعا ، تقصد نظرة انطباعية سريعـــة . وبهذا ، نكون أكثر عمقا وتوغلا فى موضوع التجربة وملفها .. أنت مثلا توافق على المبادىء والبرامج النظرية للتجربة ، وتقول لا نقاش فيها . نحن نقول لا ! .. هذا يجب أن يخضع أيضا للحوار والمناقشة ..
ان لنا نقدا حول بعض الأفكار والاتجاهات الواردة بالبرنامج أترى الى أى حد نحن أكثر انفتاحا .. ؟

■ **توفيق الحكيم :**

هذا شيء يسرني جدا أن يكون التحليل شاملا لكل شيء ، وأيضا للبرامج الأولى . لنرى هل كانت هذه البرامج موضوعة وضعا يبشر بالنجاح . أن الأساس نفسه ، فى البرنامج ، يحتاج الى تحليل والى مناقشة . على كل حال ، فان رسالتنا — هنا — ومهمتنا هى الفحص الدقيق لكل هـذه العوامل ، لأننا نعتبر أنفسنا — وبكل تواضع — مساهمين بقدر ولو ضئيل فى وضع شيء ، ولا أقول فى وضع الأسس ، لأن هذه كلمة كبيرة . ولكننا نساهم — على الأقل — فى القاء بعض الضوء لمن يريد ، فى المستقبل ، أن يضع ويفتح الطريق حتى تسير مصر نحو تقدمها المطلوب .

فاذن نحن متفقون فى كل هذا ، ونرجو أن نوفق .

■ **لطيفة الزيات :**

لى تعليق صغير على ما جاء فى أقوال الأستاذ **توفيق الحكيم** . قد يفهم مما جاء فى كلامه اننا متفقون — مبدئيا — على فشل التطبيق .. وهذا غير حقيقى . فهناك اختلاف حول نجاحه من فشله . وهناك اختلاف على مدى هذا الفشل أو مدى هـذا النجاح . هذا واضح بين كل المشتركين فى الندوة .

ومن هنا يبدو لى أن من المهم أن يحدد كل واحد أين الايجابيات — من وجهة نظره — وأين السلبيات . وكان من المستحسن أن نكون قد قرأنا كل ما فات من جلسات حتى نستطيع أن نصل الى تجديد أدق لظلال الخلافات ، ولما نتفق عليه وما نختلف عليه ، لكن أظن أنه — مبدئيا — نستطيع أن نستمر .

■ **مراد وهبة :**

اعتبر أن تعليق الاستاذ **لطفى الخولى** على مقدمة أستاذنا **توفيق الحكيم** هو اجابة عن سؤاله لماذا فشل التطبيق . ربما

كان الخلاف هو فى أن الاستاذ **توفيق الحكيم** يركز فى اجابته عن هذا السؤال على التطبيق ، بينما يريد الاستاذ **لطفى** أن يتجاوز التطبيق الى النظرية ، فيطرح أيضا السلبيات فى النظرية وليس فقط التطبيق .

وفى تقديرى ، اذا قبلتم اقتراحى ، أن نطرح السلبيات والايجابيات فى ضوء العلاقة الجدلية بين البناء التحتى الذى تم فى تغيير الأساس المادى للمجتمع ممثلا فى الاصلاح الزراعى والقطاع العام ثم نتساءل : ما هو دور البناء الفوقى فى افراز سلبيات فى البناء التحتى ؟ لأننى ، لاحظت أنه فى حديثنا على الايجابيات والسلبيات ، كان التركيز — دائما — على وقائع مادية وليس على وقائع معنوية . وقد تقديرى ، أنه لابد من طرح الوقائع المعنوية لنرى ما اذا كان قد تم تغيير فى العادات الذهنية والسلوكية لمواكبة ما تم من التغيير المادى .

واعتقد أن هذه المسألة يمكن أن تطرح نقط خلاف ونقط اتفاق .

■ **أبو سيف يوسف :**

فى جميع جلساتنا كنا متفقين على أنه هناك ايجابيات وهناك سلبيات . لكنى أخشى — مع ذلك — فى موضوع الايجابيات أن لا نكون متفقين تماما حول ما يسمى « ايجابيا » بالقدر الدقيق . وعلى سبيل المثال : فى السياسة الخارجية ما هو الايجابى والسلبى ؟ فقد تختلف فى هذا . ولهذا السبب أنا أؤيد ما قالته الدكتورة **لطفية الزيات** .

■ **لطفى الخولى :**

طيب .. نتقدم .. نناقش . لأنه بدون هذا ، سنظل ندور فى هذا الاطار .

■ **أحمد عباس صالح :**

مجرد كلمـــة على هامش المنهج .. الواقع اننـــا نعمل عملية عزل وتجريد للوقائع ، بينما ينبغى — فى رصـــدنا لمـــا يسمى بالايجابيات والســـلبيات — أن نلاحظ أننا نراقب ونحلل حركة . والحركة لها ذبذبات وتحولات ، وتقدم وتخلف . ولها مؤشرات الى فوق ومؤشرات الى تحت .. الخ وان هذه الحركة مستمرة وايضا انها حركة اجتماعية متصلة بمجموعة العلاقات الاجتماعية التى افرزتهـــا ثورة ٢٣ يوليو وانعكست عليها ثورة ٢٣ يوليو . فهى حركة متشابكة متداخلة من الصعب أن نبسطها الى درجة الايجابيات والسلبيات . فمن الأفضل ، اذن ، أن نناقش هذه الحركة فى تحولاتها المختلفة وفى أثناء هذا النقاش ينكشف الخطأ .

■ **لطفى الخولى :**

هذا نوقش ، **يا احمد** فى الجلســـات السابقة .. نعمل عملية تلخيص الان لننطلق الى النطقة التالية .

■ **احمد عباس صالح :**

حتى فى اطار التلخيص ، ارجو أيضـــا أن يكون تليخصا لهذه الحركة بتداخلها وجد لها ، حتى لا يكون الأمر مسألة اكوام من الايجابيات واكوام من السلبيات ..

■ **لطفى الخولى :**

اذا سمحتم لى ، لدى بعض الكلام فى هـــذا الاطار ، اى فى هذا الموضوع عن الايجابيات والسلبيات من خلال النظرة الكلية للافكار والبرامج وللوسائل التى اتبعت ولخصـــيلة التطبيق كما انتهت اليها التجربة فى عام ١٩٧٠ ، عند وفاة **عبد الناصر** .

النقطة الأولى : أن ثورة يوليو بمعيار الاستقلال السياسى كانت خطوة كبيرة الى الامام ، وذلك بالقياس الى المجتمع الذى ثارت فيه وثارت عليـــه ، وهو مجتمع فاروق وكبار الملاك والاحتلال البريطانى . معيار الاستقلال السياسى ، هو أن تتحرر البلاد من الاحتلال ومن التبعية السياسية لأحدى القوى الاســتعمارية القديمة أو الجديـــدة . الثورة أجلت الاحتلال بعـــد ٨٢ عاما ، وبالتالى ، كانت امتدادا للحركة الوطنية من أجل الاستقلال منذ ثورة عرابى . قاومت الاحلاف والاســـتعمار الجديد مثل حلف بغداد ومشروع ايزنهاور .. الخ ساهمت مع الشعوب العربية فى حركة التحرر العربى ، وفى زعزعة قواعد الاستعمار فى المنطقة وفى مساعدة عدد من ثورات الشعوب العربية مثل الجزائر واليمن وسوريا والعراق .. الخ وكذلك فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كانت الثورة احدى القوى التى ساهمت من خلال مؤتمر باندونج فى اقامة العالم الثالث واطلاق سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز بحركتهما الجدلية المتطورة .. الخ والتى أوجدت لأول مرة ، فى تاريخ البلاد الصغيرة وشـــعوب التحرر الوطنى ، الانفتاح على العالم كله ، وليس فقط على العالم الغربى الرأسمالى الاستعمارى لأنه ، من خلال الاستقلال السياسى ، امكننا لأول مرة أن ننفتح أيضا على الشرق الاشتراكى . والذى كان بالنســـبة لنا عالمـــا مغلقا ومحظورا .. كأنه الجحيم .

هذا ، بلا شك — كخط فكرى — كبرنامج — لاجدال سليم الى أقصى حد ، لأنه يعبر عن ارادة وآمال الحركة الوطنية . ومن ناحية الوسائل التى اتبعت ، وهى الكفاح الجماهيرى الشعبى مع القوة المسلحة وجميع الطاقات الموجودة فى الأمة ، كانت وسائل مشروعة وسليمة . وحصيلة التجربة ، أيضـــا ، فى النهاية ، كانت ايجابية لأنه أمكن احراز الاستقلال السياسى الكامل للبلاد . وهو مطلب وطنى عام وأساسى كافحت البلاد من أجله ما يقرب من قـــرن .

ثورة يوليو .. نقطة ثانية .. بشعار الاستقلال الاقتصادى أيضا قدمت خطوة كبيرة الى الامام ، بالقياس الى المجتمع التى ثارت فيه وثارت عليه .. وهو مجتمع فاروق والاحتكارات الأجنبية

والتبعية الكاملة للسوق الرأسمالى على حساب قيام وتطور الاقتصاد الوطنى . لأول مرة ، حققت الاستقلال الاقتصادى فى مصر ، وبدأت بتأميم أول احتكار ضخم فى تاريخ الشعوب الصغيرة ، وهو شركة قناة السويس ، فضلا عن حركة التمصير للاقتصاد الذى كان معظمة فى أيدى الأجانب . وأقامت أكبر رأسمالية وطنية فى تاريخ المنطقة وفى تاريخ مصر . يعنى ، من خلال الاستقلال الاقتصادى ، الثورة ، قوت الرأسمالية المصرية . وفى هذه المرحلة مرحلة التمصير تتزاوج وجوه ايجابية وسلبية . ايجابية : بمعنى انها حققت الاستقلال الاقتصادى ، وسلبية : بمعنى أنها مكنت فى الحقيقة للراسمالية المصرية من أن تنمو وتقوى — فى مرحلة معينة — على حساب الجماهير المنتجة والكادحة ، واستطاعت أن تتصدى حتى الان ، وتمنع مسيرة التقدم كما يجب أن يكون . وهذا آت من نقص وقصور فى فكر الثورة نفسها عندما حاولت أن تقيم مجتمعا اشتراكيا — وكما تصورته — بطريقة التوفيق بين راس المال والعمل وبين الطبقة الراسمالية والطبقة العملة . وهى لم تكتشف خطأها ، فى هذا الأمر ، الا متأخرا . وأيضا ، عندما عالجته ، عالجته بأساليب بيروقراطية ورأسمالية المحتوى ، لا نزال نعانى منها حتى الآن . أرجو أن يكون هذا واضحا .

■ **توفيق الحكيم :**

اذا كنت تقول بأن نقلنا الراسمالية من رأسمالية مشتركة مع الأجانب أو رأسمالية أجنبية تسيطر على اقتصاد البلد الى راسمالية مصرية بحتة ، فهذه بداية فى سبيل خطوة صحيحة .

■ **لطفى الخولى :**

لكن ليست كافية وخطرة .. لماذا ؟ لأن الظروف وقتذاك كانت ناضجة ، موضوعيا ، لتخطى مرحلة من مراحل النمو الرأسمالى التقليدى .

■ **توفيق الحكيم :**

بل صحيحة ! لأنه كيف تجعل اشتراكية صحيحة تنبت فى بلد ؟ لابد أن تأتى كرد فعل لرأسمالية صحيحة . فاذا كنت أنت تقول أن هناك خطوات ، كانت سليمة فى سبيل الاشتراكية الصحيحة ، فان الحلقة المفقودة ــ وهى الرأسمالية الصحيحة المصرية ــ تكون قد وجدت فعلا . هنا يصبح الخط التاريخى صحيحا فى مساره . لأنه عندما نريد أن نطبق ما يحدث ، فى بلادنا ، على ما حدث فى البلاد الأخرى التى نبتت فيها الاشتراكية كرد فعل للرأسمالية ، فهذا هو الوضع الطبيعى ، أى أن تكون الاشتراكية نتيجة رد فعل للرأسمالية . والا ، اذا لم تكن هناك رأسمالية اطلاقا فلن يكون هناك شىء اسمه الاشتراكية . معنى ذلك أن الاشتراكية وجدت ، أو تستطيع أن توجد من نفسها ، أو هى الأصل . ولكن الذى حدث هو أنه عندما نقول « الاشتراكية » فان معناها انه كانت توجد قبل ذلك رأسمالية . فنحن اذا رجعنا الى نشأة الحياة على الأرض يمكن القول بأنه كان يوجد نوع من « الشيوعية » لأن النظام الرأسمالى لم يكن قد وجد بعد .

بعد ذلك ، تكون النظام الرأسمالى ، لكن ما ان نقول ان النظام الرأسمالى قد وجد ، فوجوده هو نتيجة استئثار بعض الأفراد بسبب قوتهم العادية ببعض منافع دون أفراد آخرين . هنا اهتزت العدالة . وعندما تهتز العدالة ، بمعنى أن فئة استحوذت على كل الخيرات لنفسها ضد فئة أخرى عجزت عن انها تأخذ حقها ، فعند ذلك انقسم الوجودالانســانى الى رأســمالية أدت الى وجــود الاشتراكية أو الى رد فعل اشتراكى .

وعندما نطبق هــذا ، فى البلاد التى نشأت فيهــا الاشتراكية الصحيحة ، نجد ان هذا ما قد حدث ، سواء كان ذلك فى أوربا الغربية ، أو أوربا الشرقية . ففى أيام القيصر ، كانت الثورة الروسية قوية ومفاجئة لاوربا الغربية . وان كان **ماركس** نفسه ، كان سيفاجىء لو رأى ان روسيا التى كانت ــ اذ ذاك ــ متخلفة عن أوربا الغربية تنشأ فيها الاشتراكية ، فى الوقت الذى كان يظن انها لابد ان تنشأ فى انجلترا . وفى الواقع ، لست ادرى ، هل هو اخطأ فى تقديره أم انه

نظر للمسألة نظرة أوربي متحضر ، يبنى نظريته على العلم ، بمعنى ، انه صاغ نظرية علمية تقول انه عندما تكون هناك صناعة قوية مستنشأ فيها طبقة عمالية ... الخ . لكن الواقع ، أيضا ، أن تفسير ظهور الاشتراكية فى روسيا على ضوء الواقع الروسى ، هو ، تفسير صحيح . وهو انه هناك كان اقطاع غير آدمى : مثلا : عندما كانت تباع مزرعة ، فقد كانت تباع بفلاحيها ومواشيها . وكان تعليم أى فلاح يعنى اهانة للارستقراطى . وكان يضرب بالسياط . لكن هذا الظلم الاجتماعى الشنيع لم يكن يحدث فى أوروبا الغربية . من هنا ، كان رد الفعل قويا . فاذن ، لابد من ثورة عندما تكون سطوة الرأسمالية شديدة ، أو عندما تكون قوة الظلم الاجتماعى شديدة ، فان رد الفعل أيضا يكون شديدا . وهذا يفسر لماذا طبقت النظرية الماركسية فى روسيا القيصرية ولماذا قامت فيها الاشتراكية .

فاذن ، الوضع الطبيعى ، عندما تريد أن تكون هناك اشتراكية قوية وصحيحة فلابد أن تكون هذه الاشتراكية رد فعل قويا للرأسمالية . ولذلك ، فنحن هنا — فى مصر — أمام فرضين :

فاذا قلت أن الرأسمالية كانت قد وجدت فى مصر ، فقد كان من الطبيعى أن يكون لها رد فعل اشتراكي . أو ، تقول ، أن هذه الرأسمالية قد جاءت بفعل ثورة ٢٣ يوليو ، فهذا يعنى تفسير جديدا : أن نقول أن ثورة يوليو قد أكملت الحلقة . وأنها هى التى أتاحت الفرصة لرأسمالية الدولة . فاذا كان هذا هو الذى حدث ، فنحن اذن سائرون فى الطريق الطبيعى للاشتراكية الحقيقية .

■ لطفى الخولى :

قد أوافق على بعض استنتاجاتك . لكنى مختلف فى التحليل والمقدمات . كيف ؟

الحقيقة ، ان الرأسمالية المصرية ، أولا ، وجدت قبل الثورة بشكل كمبرادورى ملتحمة وتابعة للرأسمال الأجنبى ، وخاصة

بعد الحرب العالمية الأولى . لكن ، من الواضح أنها نمت وقويت دون جهد انتاجى منها ، بعد عملية التمصير ، أثر حرب السويس وتأميم قناة السويس . لكن القضية — وقد يبدو الأمر غريبا أن يصدر ذلك عن فكر اشتراكي يتهم بأنه مستورد — اننا لا نرى أنه من الممكن أن تمارس الثورة الاشتراكية ، أو بالأصح الطريق الى الاشتراكية كما هو الوضع فى أوروبا .. لماذا ؟ لأن الوضع — أولا : فى أوروبا ، الطبقات فيها مبلورة بشكل كاف ومحدود ، ولها جذور راسخة . فى حين أنها فى بلادنا ليست على هذا النحو .

ثانيا : يجب أن نضيف غياب الطبقة العاملة ، بوزنها الاجتماعى والسياسى ، وغياب التقاليد الديمقراطية الفعالة والمؤثرة .. الخ. ومن هنا ، ظهر أيضا فى الفكر الاشتراكى بالنسبة لما يسمى ببلاد العالم الثالث الطريق اللا رأسمالى ، أى الطريق الذى عليه أن يخفف — الى حد ما — من آلام الرأسمالية ، ومن المرحلة الطويلة التى مرت بها فى أوروبا الثورة الصناعية ... الخ . ولكى يستفاد من العالم الثالث ، فانه يمكن أن يتخطى بعض مراحل التطور الرأسمالى فيختصر الوقت ويكثف جهود التنمية . هنا ، كان واجب ثورة يوليو أن تتخطى بحزم هذه المرحلة . ويبدو أنها كانت تريد أن تتخطاها . لكنها لم تفعل بالنجاح اللازم نتيجة أن فكرها ، فى الحقيقة لم يكن اشتراكيا خالصا وعلميا ، بل تجريبيا ، فضلا ، عن أنها — فى تطبيقها للاشتراكية — كانت ، فى الحقيقة وفى كثير من الأحيان ، تضرب القوى الاشتراكية وتحاصرها . وكانت ، أيضا ، تعمل حسابا كبيرا جدا للقوى الرأسمالية النامية الكبيرة والطفيلية أى غير المنتجة ، والتى اعتمدت على الاتجار والربا والمضاربات العقارية والتى رأيناها زادت وقويت ونمت بعد هزيمة عام ١٩٦٧ .

النقطة الثالثة : أن ثورة يوليو ، بالمعيار الاجتماعى فى حصيلة التجربة ، وليس فى البرنامج و أفق الأفكار ، قدمت أيضا خطوة الى الأمام ، وذلك من خلال الاصلاح الزراعى الذى ضربت به كبار الملاك لصالح متوسطى وصغار الفلاحين ، أو ما يسمى الآن بأغنياء الريف ومتوسطيهم . وأيضا بالتأميم عندما ضربت الرأسمالية الكبيرة ، ومعظمها كان طفيليا وغير انتاجى ويرفض

قضية التنمية الوطنية كما حدث فى الصدام التاريخى عام ١٩٥٩ . وهى ، أيضا ، خطت خطوة تقدمية ، الى الأمام ، بقضية التنمية والمشروعات الضخمة التى تقوم عليها الصناعة فى مصر ، مثل السد العالى وصناعات الحديد والصلب وغيرها من الصناعات الثقيلة . ولو رجعنا الى المجتمع السابق ، بعد ثورة ١٩١٩ ، وجدنا هناك مشروعا قوميا هو كهربة خزان أسوان يتردد من سنة الى سنة دون جدوى . هو مشروع ضئيل جدا لو قورن بالسد العالى ، لم تتحقق كهربة خزان أسوان ، فى حين استطاعت الثورة أن تبنى السد العالى فى وجه التحديات الأمريكية والبريطانية ، عموما ، وأن تنجزه بنجاح . كذلك أقامت ، لأول مرة — فى العالم الثالث تقريبا ، أو على الأقل فى منطقتنا اذا استثنينا الهند ، رغم حجمها الكبير ، الصناعة الثقيلة فى بلد صغير : الحديد والصلب . وبالتالى ، يمكن أن يقال ، فى هذا الأمر ، ان حصيلة التجربة أدت الى نقلة ايجابية من مجتمع زراعى الى بدايات المجتمع الصناعى .

وفى نفس الوقت ، من الناحية الاجتماعية ، أسقطت تحالف كبار الملاك والرأسمالية الكبيرة والقصر ، وما سميته — أنت يا أستاذ **توفيق** — بالديموقراطية الزائفة ، وكثيرا ما كتبت أنت عن ذلك ، وحللت ذلك فى كتبك ، عن أن هذه الديموقراطية ، فى الحقيقة ، ذات وجه ديكتاتورى ضد الشعب ، وانها ديموقراطية القلة الممتازة التى انفردت بالسلطة وبالنفوذ والثروة .. الخ .

وفى نفس الوقت ، ثورة يوليو أدخلت الجماهير الشعبية الى ساحة العمل والحياة ، لكنها أدخلتها ككم وليس ككيف . ومن هنا ، تأتى سلبية ثورة يوليو . لم تنجح فى أن تقيم على أنقاض الديموقراطية لكبار الملاك والرأسمالية الكبيرة والقصر ، الديموقراطية الوطنية الشعبية للقوى التى ساندت الثورة وأيدتها ودعمتها . ومن هنا ، جاء فشل التنظيمات السياسية وتقييد حرية النقابات . وفى هذا الجو ، وأنا أقول هنا رؤوس موضوعات: ظهر الطابع الفردى للحكم من قمة السلطة حتى المصلحة الصغيرة حتى المؤسسة .. الخ . ونتج عن ذلك ، الحد المستمر من مبادرات الجماهير . وزاد ، مع ذلك ، وزن وتحكم أجهزة القمع ،

وانتهكت حريات التعبير والبحث العلمي وانسانية الانسان فى كثير من الأحيان . ولم يجد — حتى عندما اكتشفت قمة السلطة هـذه الانهاكات — التصدى مع القوة الشعبية لأجهزة القمع . لمـاذا ؟ لأن السلطة ، فى الحقيقة ، أصبحت ، هى نفسها ، أسيرة أجهزة القمع وما تصوره لها من مؤامرة ضدها الخ . وظل الانسان لديها غذاء وكساء ومسكنا فحسب . وتدنت حريته الى المقام الثانى فى معظم الأحيان ، وربمـا كان ذلك رد فعل لسنوات الحـرمان المادى الطويلة .

النقطة الرابعة : أنه بالنسبة لقضية الثقافة والتعليم ، أيضا ، يجب أن نقول ان ثورة يوليو كانت خطوة ايجابية بالقيـاس الى المجتمع الذى ثارت فيه وثارت عليه ، لأنه ، لأول مرة ، وجـدنا هذا الاتساع الضخم فى التعليم العام والتعليم الجامعى ، كما وجدنا أيضا ، ذيوع الثقافة ذات الاتجاهات التقدمية والعصرية . لكنه أيضا ، تم بأسلوب كمي وليس بأسلوب كيفى . ومن هنا ، يمكن القول أن الطابع الكمى الذى أتاح الثقافة للجماهير الواسعة ، بعد ان كانت للقلة الممتازة والقادرة ، هو طابع تقدمى بلا جدال . الطابع الـكيفى ، فى الحقيقة مستواه قليل ، وكان لا مفـر أن ينخفض المستوى مع الأعداد الكبيرة وهو ما يلاحظ فى كل تجربة مماثلة . ولكن كان يمكن العمل — كما حدث ، أيضا ، فى التجارب الأخرى — على رفع المستوى ، ولكن ، لم يحدث جهد ذو وزن فى هذا المجال .. هذا صحيح .. وهذه سلبية .

النقطة الخامسة : انه ليس لدى الاشتراكيين أى وهم ، من أى نوع كان ، فى أن ثورة يوليو اقامت نظاما اشتراكيا فى مصر . بل ان **عبد الناصر** ، نفسه ، نتيجة تطوره مع حركة الأحداث ، أدرك هذه الحقيقة واعترف بها وأعلنها فى شجاعة فى سنواته الأخيرة ، وهو : أنه لم يقم فى مصر نظام إشتراكى بعد ، وأن المجتمع يمر بمرحلة انتقـال .

لكن ، يجب أن نعترف ، أن ثورة يوليو قيدت بلا جدال ، من شرور الرأسمالية ، خصوصا ، من الناحية الاقتصـادية والاجتماعية . وأيضا ، حدت من شرورها السياسية فى كثير من الأحيان . لكن

يجب أن نرى ، أيضـــا ، انه بجانب ذلك ، فان الثورة ضربت ، بدرجات متفاوتة ، القـــوى الديمقراطية والاشتراكية ـــ وبالذات الاشتراكية ـــ عنـــدما كان الاشتراكيون والديمقـــراطيون يؤيدون الاتجاهات الايجابيـــة فى ثورة يوليو . لكنهم لم يتوانوا عن نقـــد السلبيات .. ودفعوا الثمن .

بعد هذا ، أعتقد انه من الممكن ـــ على ضوء هذا ـــ أن انتقل الى نقطة أخـــرى . وهى انه أمام خريطة السلبيات والايجابيات ـــ على هذا النحو ـــ نستطيع أن نضع العين واليد على القاسم المشترك من الاهداف والمصالح الخاصة لجميع القوى الديمقراطية والتقدمية والاشتراكية بمختلف مدارسها ، فى المجتمع المصرى ، الان وأن نصوغ منها برنامجا للعمل المشترك فى المستقبل . لكن ، لا أريد أن استبق ـــ بعد ـــ الأمر قبل أن نتبين ما هى نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف فيما درجنا على تسميته بايجابيات وسلبيات حصيلة تجربة ثورة يوليو .

■ **احمد عباس صالح :**

رغم اتفاقى ، فى نقاط كثيرة ، مع **لطفى الخولى** ، الا أننى سأعيد ترتيب الكلام بالطريقة التى أظن أنها توضح ـــ الى حد ما ـــ بعض ما أجمله .

لا جدال فى أن أعضاء الندوة جميعا متفقون على الطابع التجريبى لثورة ٢٣ يوليو ، وأنهم ينطلقون من نقط محددة عامة جدا وهى النقط الستة المشهورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

■ **لطيفة الزيات :**

ماذا تعنى بـــ « هم » ؟ الثورة أم نحن ؟

■ **احمد عباس صالح :**

حركة الثورة ، ثورة ٢٣ يوليو ، قيادتها .. فى واقع الأمر أن المجتمع المصرى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان مجتمعا ثائرا بدءا من سنة

١٩٤٦ الى قيام الثورة فى ١٩٥٢ . ونحن جميعا نعلم الاحداث التى مرت بها مصر .

وكانت القضية الاساسية تنقسم الى قسمين :

القسم الاول : هو التحرر السياسى ، أى التحرر من القوى الاستعمارية . والقسم الثانى : اقامة نظام اجتماعى يحقق العدالة الاجتماعية . ولو استعدنا الصورة ـ مرة أخرى قبل ١٩٥٢ ـ لرأينا ، أن القاعدة العريضة من الجماهير ، عموما ، كانت تتجه نحو هذين الهدفين دون مواربة وبوضوح . مما أثر على حزب الأغلبية حينذاك ، وهو حزب الوفد . ولقد طرحت شعارات جديدة . ونذكر أنه ألغيت معاهدة سنة ١٩٣٦ فى سنة ١٩٥١ . ونذكر ، أيضا ، الاجراءات التى قامت بها حكومة الوفد ومنها على سبيل المثال : التعليم المجانى ، والخطوات التى قطعت فى قوانين العمل بالنسبة للعمال . كان هناك رأى عام ، قوى جدا ، يتجه نحو تحقيق الاستقلال والثورة الاجتماعية . وتكونت ، فيما أذكر ، جبهة وطنية تضم عناصر كثيرة ، فى هذه الفترة من ١٩٤٦ الى ١٩٥٢ . ونستطيع أن نعتبر أن قيادة ثورة ٢٣ يوليو كانت من بين هذه الأجنحة التى تأثرت ـ بصورة أو بأخرى ـ بالتيارات الموجودة . وربما كان تشكيل الضباط الأحرار يتضمن ، أيضا ، نوعا من التمثيل الجبهوى الى حد ما ، انعكس فيها ، بطبيعة الحال . ونجد ، أنه كان فى مجلس قيادة الثورة **خالد محيى الدين ويوسف صديق** ، مثلا ، يمثلان الخط الاشتراكى . ونجد ، أيضا تيارات مختلفة فى هذه القيادة : **كمال الدين حسين** يمثل الخط الأخوانى الخ ... لا نريد العودة الى التفاصـــيل .

الذى اريد ان أقوله هو أن هذا التكوين ، عندما استلم السلطة ـ هو قد يكون تكوينا جبهويا منعكسا من المجتمع الخارجى ـ تصادم مع هذا الوضع ، وانه تفاعل مع هذا الواقع ، وأثر فيه الواقع ، وهو حاول ، أيضا ، أن يؤثر فى هذا الواقع .

النقطة الأولى : كانت ، خاصة بقضية الاســـتقلال والتحرر الوطنى . ونذكر أن كثيرا من القوى الشعبية والوطنية فى مصر ،

ربما لم تكن موافقة تماما على المعاهدة أو الاتفاقات التى تمت من ١٩٥٤ الى ١٩٥٦ . وربما كان الاستقلال الحقيقى قد انتزع بالفعل — وليس بواسطة المفاوضات — ولكن بواسطة فشل العدوان الثلاثى على مصر الذى أعقبه الانسحاب ، انسحاب القوات البريطانية .

النقطة الثانية : خاصة بالاجراءات الاقتصادية التى تمس — كما قلنا — الجانب الاجتماعى ، وهو الذى كان يتجه اليه المجتمع المصرى، وظهرت اتجاهاته من ١٩٤٦ . فطرح شعار الاصلاح الزراعى ، ربما فى الحدود المتواضعة التى طرحت قبل ١٩٥٢ ، بواسطة بعض العناصر ذات الاتجاهات اليمينية مثل **محمد خطاب** . وصار جدل ، هل يكون الحد الأقصى ٥٠٠ أو ٢٠٠ الخ .. لك ، على اى حال ، أظن **خطاب** كان مقترحا ٥٠ فدانا فقط .

■ لطفى الخولى :

نعم .. ولكن على أساس تطبيق المشروع فى المستقبل ، وحسب ، دون أن يكون له اثر رجعى على المالكين ، وقتذاك ، لأكثر من خمسين فدانا .

■ احمد عباس صالح :

وطبق الاصلاح الزراعى . وربما اعتبرت القاعدة الشعبية أن تطبيقه خطوة الى الأمام ، ولكنه ليس الخطوة التى كانت تحلم بها . على أية حال ، ظلت قوانين الاصلاح الزراعى تتقدم من الأوسع الى الأضيق فيما يختص بحجم الملكية والحيازة . الا أنه لوحظ ، أن تطبيق الاصلاح وسع قاعدة البورجوازية الصغيرة فى الريف . وحاولت الثورة أن تعالج هذا الوضع بانشاء الجمعيات التعاونية . ولكن هذه الفئات الاجتماعية المتوسطة لم تتحمس من أجل تحويل الجمعيات التعاونية الى أدوات تمهد الطريق لاقامة الزراعة على أسس اشتراكية .

وفيما يختص بالتمصير وبالتأميم ، فكما قال **لطفى الخولى** ، حاولت ثورة ٢٣ يوليو أن تجرب التنمية الاقتصادية عن طريق الرأسمالية ، باقامة نظام رأسمالى . ونحن نذكر أن التمصير كان نوعا من الاستقلال الاقتصادى لمصر يميزها عن الدول المستعمرة ، بنقل الملكية الأجنبية للمشروعات الى الاقتصاد المصرى . وسنت قوانين فى هذه الفترة سمحت لأى مستثمر بالا يدفع ضرائب لمدة ٥ سنوات . كما تم انشاء البنك الصناعى ليقوم بعملية الائتمان بالنسبة للمستثمرين ، الى آخر هذه الاجراءات الواسعة جدا ، والتى لم يكن يحلم بها الرأسماليون المصريون قبيل ذلك . ومع ذلك ، فان هذه التجربة لم تنجح .

هنا ، دخلت الدولة لتقوم بعملية التأميم الواسعة ، التى تمت فى عام ١٩٦١ و ١٩٦٢ . وقد حدث هذا أيضا نتيجة تعثرات قامت فى التنفيذ . وربما كان السبب هو بعد ثورة ٢٣ يوليو وقيادتها عن المستوى الشعبى العام . يعنى ، أتصور ان نوعا من العلاقة كان قائما بين قيادة ثورة ٢٣ يوليو وبين القاعدة الشعبية ، وذلك على أساس أن القاعدة العريضة الشعبية تحاول دائما أن تجتذب ثورة ٢٣ يوليو الى خطوطها والى أهدافها . وان ثورة ٢٣ يوليو كانت تحاول أن تقاوم هذا — نوعا ، — بحلول وسط ، حائز لاعتبارات سياسية ، وحتى لا تواجه بصدام مباشر ، وواضح مع الكتلة الاستعمارية .

يعنى ، الله أعلم ، ماذا كانت الأسباب ، لكن على كل حال ، كانت هناك باستمرار عملية جدلية .

■ **مراد وهبة :**

هل كانت الثورة « تقاوم » أم أنها كانت « تستجيب » بحلول وسط ؟

■ **احمد عباس صالح :**

أو تستجيب . تعبير يستجيب أفضل ، بمعنى ان الثورة كانت تقابلهم فى منتصف الطريق .

وترتب على هذا ، انه باستمرار . كانت هناك هوة أو مسافة بين الأهداف الشعبية وبين جهاز ثورة ٢٣ يوليو . كانت دائما هناك هوة ، أو مسافة بين الأهداف الشعبية وبين المنفذ أو المحقق بواسطة القيادة . فهذه هى ـــ كما أتصور ـــ العملية الجدلية . وان قوة وطاقة المجتمع المصرى ، بتركيباته المختلفة ، هى التى كانت تدفع بالقطع ، وربما بالشكل العنيف ، الى الاجراءات الثورية التى وضعت فى سنة ١٩٦١ أو سنة ١٩٦٢ .

العملية ، اذن ، عملية صدامية وجدلية . وهذا يفسر أيضا ما قلته ، من قبل ، من أنه لم يكن هناك تنظير ما . لم تكن هناك فلسفة سياسية لثورة ٢٣ يوليو الا فى حدود المبادىء المعلنة . ولكن ، نتيجة أن هذا كان يتعثر فى التنفيذ بدأ البحث عن نظرية ، وتم هذا أيضا ، بمنطق الحلول الوسط أو الالتقاء فى منتصف الطريق . ونحن نذكر ـــ جميعا ـــ المعارك التى قامت بدون مبرر ، والتى ضاع فيها وقت طويل حول النظرية . لو تذكرون ـــ فى أواخر الخمسينات ـــ بدأت المجلات تكتب مقالات بعناوين كالاتى :

البحث عن نظرية ـــ الاشتراكية العربية ـــ الخ . . .

الى أن وضح ان هناك ضرورة اجتماعية لوجود برنامج عمل ـــ على الأقل ـــ أو تنظير لخطة العمل . ولهذا ، كان ظهور «الميثاق» الذى اصطدم أيضا بصراع طويل داخل التجمع أو المؤسسة التى أقرته والتى ألقى فيها **عبد الناصر** خطابه ، المعد سلفا ، والذى هو « الميثاق » ، فوافقت عليه . ووضح من التفسيرات التى أعقبته ، ان هذه المؤسسة ربما كانت تعارض كثيرا من المبادىء التى جاءت فى هذا « الميثاق » ولهذا أعطت لها تفسيرات تناقضها ، أو تنقضها نقضا شديدا ، الى أن بدأ ضغط الشعب يزيد . هنا ، قدمت نظرية أعتقد انها كانت مقابلة فى منتصف الطريق مع مطالبة الشعب بالنظرية . وقدمت فى حدود وامكانيات المجتمع المصرى لتقديم تنظير سليم للثورة . وما حدث بالنسبة للنظرية حدث أيضا بالنسبة للحزب . فقد ظهر أن فقدان الحزب أو غيابه يسبب صعوبات أو تعثرا فى طريق الثورة . ومن هنا ، بدأوا يفكرون فى الحزب بنفس المنهج الوسطى .

اذا عدت لموضوع السلبيات والايجابيات ، فالواقع انه لا أستطيع أن افصل بين هذه وتلك . لأنها جميعا ، السلبيات والايجابيات ، تمثل عملية أو حركة مترابطة أو متضامنة . على أية حال ، كان هنـــاك صراع جدلى ــ ان صــحت العبارة ــ بين الايجابيــات والسلبيات . ذلك ان قيادة الثورة ــ بعد أن وصلت الى السلطة ولم تجد معارضة من الشعب ، على اعتبار انها جاءت كجناح أو شكل من التمثيل الشعبى لما كان قائما ــ ظلت تصطدم ، وتكييف نفسها ، وتعدل فى السلبيات ، وتتخطاها فى كل المجالات . مثلا : الاصلاح الزراعى لم يأت مرة واحدة ، لانه لم يتم على أساس نظرى ، وحتى آخر لحظة ، كان هناك تفكير بأن الملكية الحد الاقصى لها ٢٥ فدانا . أيضا بالنسبة للصناعة ، كانت هناك مشاكل : كيف تقوم صناعة مؤممة أو اشتراكية ، أو مفروض أنها اشتراكية ، أو فى طريق الاشتراكية وتقودها بعض العناصر الرأسمالية المعادية للنمط نفســـه ؟

الذى اريد أن أؤكده أن هذا الصراع ما زال مستمرا ، لأن القاعدة الشعبية ــ ككل ــ لها أهداف قديمة وهى : ان تنمى نفسها تنميـــة اقتصادية على الأساس الاشتراكى ، وتوزع الناتج توزيعا عادلا ، وان تستقل الارادة الوطنية استقلالا تاما عن الاستعمار . ومن هذه الزاوية نستطيع ــ فقط ــ أن نرصد ما هو ايجابى وما هى سلبى . لذلك لا ازال أختلف تماما مع كل محاولة للقيام بعملية فرز مستقلة فنقول هذه الاجراءات ايجابية وتلك الاجراءات سلبية . انما ينبغى ان نحلل ونرصد الأخطاء فى المسيرة ، لتتكامل ــ بعد ذلك ــ فى اتجاهها السليم ، ملاحظين الطبيعة الشعبية أو المطالب الشعبية التى كانت واضحة حتى قبل سنة ١٩٥٢ .

وعلى كل حال ، وبشكل عام ، فان ميزة ثورة ٢٣ يوليو كانت باستمرار هى قدرتها على هذا التفاعل مع الجماهير حتى ولو تم هذا بطريق الالتقاء فى منتصف الطريق.ولكن كنا نلاحظ ، فى الخط البيانى لصعود ، أو لحركة ، قيادةثورة٢٣ يوليو ان هذا الخط يقترب شيئا فشيئا نحو المطالب الشعببة . وهذا هو أكبر خط ايجابى فى ثورة ٢٣ يوليو . هو اقتراب المؤشر نحو الأهداف شيئا فشيئا ، الأهداف الشعبية .

■ **لطيفة الزيات :**

الكلام الذى قاله عباس صالح يمكن أن يدخل فى هذا ، يمكن أن نتكلم عن غياب النظرية والارتجالية وأثر هذا فى تعثر الخط .

■ **مراد وهبة :**

فى تقديرى أنه توجد سلبية الان من خلال الحديث يمكن الاتفاق عليها . وهى تحتاج الى تحليل قبل طرح برنامج العمل الذى يرغب فى تأجيله **لطفى الخولى** . هذه السلبية ــ حسب ما اذكر ــ فى الندوة السابقة ، وحسب ما قيل ،الان ، هى ان الرأسمالية فى ــ اطار التطور الاجتماعى لثورة ٢٣ يوليو ــ قد تحولت الى راسمالية طفيلية . وانه قد سد الطريق أمامها لتكون رأسمالية منتجة . وقد افرزت هذه الراسمالية الوطنية قيما هى على وجه التحديد ، هى قيم التحلل ، وأنا لا أقصد فقط قيم التحلل فى الجنس ولكن قيم التحلل فى الفكر ، واذا رغبنا ، وكنا جادين ، فعلا ، فى طرح برنامج ففى تقديرى أن هذه العلاقات الجدلية بين الراسمالية الطفيلية وقيم التحلل هى فى حاجة الى تحديد لكى نكتشف الطريق والوسائل المطلوب طرحها فى ابرنامج حتى نزيل هذه السلبية .

■ **احمد عباس صالح :**

هـذا صحيح .

■ **ابو سيف يوسف :**

اختلف ، مع الزميل الدكتور **مراد** ، فى وضع القضية على هـذه الصورة . لأنه عندما نتكلم عن الطبقة الرأسمالية فى مصر فهى تشمل شرائح وأجنحة مختلفة . وحتى لو تحدثنا عن شريحة منها ، هى الرأسمالية الوطنية ، فسوف نجد فعلا انه يدخل فيها الرأسمالية

الصناعية والرأسمالية الريفية و ... الخ . وكل شريحة فى داخل الرأسمالية الوطنية كان لها — ولا يزال — موقف محدد من ثورة يوليو وان هذا الموقف كان يتكيف مع مسـيرة الثورة وحركتها . ونعتقد ، مثلا ، ان الرأسمالية الوطنية الصناعية كانت — عموما — أكثر تجاوبا مع اجراءات الثورة من الرأسمالية الوطنية الريفية .

أما فيما يتعلق بالرأسمالية الطفيلية ، فان القضية ، هنا ، هى انه لم تحدث عملية تحول من طبقة الى طبقة أخرى . وغير وارد — كقاعدة — أن تتحول الرأسمالية الوطنية المرتبطة بالانتاج الى الرأسمالية طفيلية . قد يحدث هذا لفرد أو لأفراد . ولكن ، تظل الرأسمالية الوطنية المرتبطة بالانتاج شريحة مختلفة فى الوظيفة الاقتصادية والموقف السياسى والاجتماعى عن الفئات الطفيلية من الرأسمالية . ويمكن أن نضيف : ان هناك تناقضا بين مصـالح الرأسمالية الوطنية المنتجة وبين نشاط الفئات الطفيلية .

لكن هذه الفئات الطفيلية من الرأسمالية قد تولدت ، ولا تزال تتولد ، من خلال أعمال معينة لا تتصل بالانتاج : أعمال السمسرة والمضاربة ومقاولات الباطن والتهريب ... الخ .

■ **احمد عباس صالح :**

هناك فئات جديدة من الرأسمالية الوطنية تتجه الى أنماط من الاستغلال السياسي ذات طابع طفيلى وذلك عندما تجد ان سوق الاستثمار الانتاجى أمامها مقفولا .

■ **ابو سيف يوسف :**

لكن . لم يحدث أن قفل هذا السوق أمام الرأسمالية الوطنية .

■ **احمد عباس صالح :**

أعتقد أن هذا حدث .

■ **ابو سيف يوسف :**

كيف حدث هـــذا ؟

■ **لطفى الخولى :**

أعتقد أنه لم يقفل ، بدليل ان هناك احصاءات تقول ان هناك عددا كبيرا ـــ لا أذكره الان ـــ من المؤسسات الصناعية والورش التي يملكها القطاع الخاص والتى يصل فيها عدد العمال الى ١٠٠ عامل واكثر .

■ **احمد عباس صالح :**

لكن الاحصاءات تقول ان القطاع العام يسيطر على أكثر من ٨٠ فى المائة من الصــــناعة .

■ محمد سيد أحد :

صحيح . لكن ، هنا ، لابد من التمييز بين أمرين : الأول هو الرقم النسبى الخاص بألـــ ٨٠ فىالمائة والرقم المطلق الخاص بالعاملين فى مؤسسات القطاع الخاص . يعنى ، ليس هناك تعارض بين أن نقول ان القطاع العام يسيطر على ٨٠ فى المائة من حجم الانتاج الصناعى وبين أن نقول أن عدد العمال فى القطاع الخاص كبير جـــدا .

■ **أحمد عباس صالح :**

على العموم ، كان المظنون ان نسبة الورش والمصانع الصـــغيرة كانت نسبة ضئيلة بالنسبة الى حجم الاقتصاد كله . لكن ، من المؤكد ـــ مع ذلك ـــ ان قطاعا ضخما ، مثل قطاع المقاولات ، ظل فترة طويلة بعيدا عن التأميمات ، وأنه ظلت هناك ثروات كثيرة تتكدس من عمليات السمسرة والوساطة والتجارة . فاذن ، تكونت فى غيبة العملية الانتاجية وخارج العملية الأنتاجية ، طبقة تملك ثروات كبيرة هى التى أشار اليها **د. مراد وهبة** وحملها مسئولية التحلل فى سلم القيم .

■ **أبو سيف يوسف :**

لا أضيف كثيرا الى هذه النقطة ، ولكن كما قال الأخ **أحمد عباس** انه تكونت فئة اجتماعية خارج العملية الانتاجية .

■ **لطفى الخولى :**

وعلى حسـابها .

● **أبو سيف يوسف :**

نعم .. وعلى حسابها . اتفقنا على أنها خارج العملية الانتاجية فهى ، اذن ، طفيلية ولا تدخل فى عداد الطبقة الرأسمالية الوطنية بالمعنى المفهوم وهى الطبقة المنتجة والتى يحتاج اليها الاقتصاد الوطنى حاليا .

■ **توفيق الحكيم :**

اذا أردنا أن نتقدم خطوة ، فلا زلت أقول ان مهمتنا ورسالتنا بجانب النقد أن نستخرج من التجربة الاساس التى نستطيع أن نتقدم بها للمساهمة فى بناء الغد . ولذلك ، عندما ننظر الى مشروع من المشروعات التى تمت فى السنوات الماضية ، فان مهمتنا ليست فقط أن ننقدها ، لكن نبنى على ما نستطيع أن نبنى فوقه . وسأعطى أمثلة لما أريد أن أحدده .. مثلا التصنيع : اذا أردنا أن نحكم على نجاح التصنيع أو فشله فى المرحلة السابقة ، فبدون شك ، سنجد كثيرا من الفشل فى كثير من الصناعات .. اقتصاديا .

ولكن ، ونحن فى صـدد البناء ، نريد أن نستخرج من التصنيع لا مجرد الفشل ولكن العناصر التى نستطيع أن نستفيد منها فى المستقبل . وكذلك الأمر فى قضية التعليم الكمى . فلا يصح أن نقيس المسألة بمجرد الفشل الاقتصادى ، بل بمقاييس أخرى . مثلا : عندما ذهبت الى مصانع الحديد والصلب وسألت — عن الناحية الاقتصادية — عن فائدة الانتاج اقتصاديا ، اتضح لى أنه

من الناحية الاقتصادية البحتة ، لا توجد مصلحة كبيرة . لأنه عندما نستورد الحديد من الخارج ، فنحن نستورده بسعر أرخص مما ننتجه . اذن ما هى الفائدة ؟ الواقع اذا قسنا المسائل بمقياس واحد وهو النجاح الاقتصادى ، أو عدمه ، سنجد أننا سنحكم على ما خطوناه ، تارة بالفشل ، وتارة بالنجاح ، فى حدود مجردة تماما . وحينئذ لن يكون حكمنا بناء . ولكن الذى استخرجته من زيارتى للحديد والصلب ليس هو ايجاد الصناعة الناجحة ولكن ايجـاد الصانع .. العامل .. فوجدت صناعا مصريين نشأوا ونبتوا فى فى شىء اسمه صناعة الحديد والصب . فهؤلاء الصناع مكسب لمصر، لأن مصر ، قبل ذلك، ما كانت تحلم بأن يكون عندنا صناع متخصصون فى الحديد والصلب ، بصرف النظر عن الناحية الانتاجية .. الناحية الانتاجية اقتصاديا خسرت ماديا . ولكن النجاح هو أنه وجد صناع، وجدت صناعة الحديد نفسها ، ووجد الصناع الذين تستطيع مصر فى المستقبل أن تعتبرهم مكسبا للوطن ، وهم صناع الحديد والصلب. وكذلك فى بعض الصناعات الأخرى . صناعة طائرات أو سيارات : من النواحى الاقتصادية سنجد خسارة . ولكن اذا بحثنا عن نقطة مكسب : تكوين الصانع نفسه سنجد أن هذا مكسب . أيضا ، خذ ، مثلا ، مسألة التعليم الكمى .. التعليم الكمى ، فعلا ، تجد فيه قصورا فى ناحية . ولكن ستجد الايجابية التى نستطيع أن نبنى عليها . وهى أنك تستطيع أن تصدر — مثلا — عشرة آلاف مدرس هؤلاء الـ ١٠٫٠٠٠ أو الـ ٢٠٫٠٠٠ مدرس هم مكسب حقيقى . فأين تكمن نقطة القصور اذن ؟

فيما يختص بالصناعة ، فان فشل الصناعة المالى قد نستخرج منه رصيدا لمصر ، قبل أن يكون رصيدا لثورة ٢٣ يوليو . وليس المهم ، فى النقد والتقييم ، تسجيل مواقف سياسية . لأنه اذا فعلنا ذلك أخطأنا فى حق مصر التى هى الهدف الأساسى للتقدم .

واذن ، فهل يمكن أن نسأل:

هل من التجربة الفاشلة نستطيع أن نستفيد شيئا للمستقبل يفيد فى الرصيد ، أو لا يفيد ؟

■ **لطفى الخولى :**

هذه مرحلة لا مفر منها للوصول الى الكيف .

■ **توفيق الحكيم :**

اذن ، ما الذى ينقصنا الآن حتى نصحح الناحية الأخرى التى أشرنا اليها ؟ . هل هذه الصناعات فشلت اقتصاديا لأن هذا الصانع الذى كسبناه تعرض لادارة سيئة ، أو مثلا مزاحمة الأسواق الخارجية ؟ أو أنه الاتفاق ....

■ **لطفى الخولى :**

يا أستاذ **توفيق** ! لم يحدث أنه اقيمت صناعة ثقيلة فى أى بلد من بلاد العالم وبدأت رابحة . وفضلا عن ذلك يجب أن نأخذ ، فى الاعتبار ، مدى التخلف الصناعى الذى كنا عليه .

■ **توفيق الحكيم :**

هذا صحيح ! اذن ، نحن نتطلع — فى المستقبل — الى سد النقص . ولكن الصناعة — كاتقان — نزاحم بها فى الأسواق ، فهذا يأتى مع الوقت . كذلك الأمر فى التدريس . فعلى النطاق الواسع الذى كسبناه هو أنك تعلم الملايين .. الملايين تتعلم . ولكن ما هو مستوى تعليمهم ؟ مستوى تعليمهم سىء . لأنهم وصلوا الى مرحلة الكم . اذن تصحيح هذا ، لبناء مصر ، يتطلب أن تنظر الى الكيف ، وهو انك تعالج مسألة التعليم بوضع معاهد أخرى للمتفوقين لانتاج العقول الصالحة للسير بمصر فى النطاق العالمى . خذ مثلا الاتحاد السوفيتى وأعطى هذا المثل ، لأن روسيا كانت تعتبر الدولة المتخلفة فى أوروبا . وكان هذا قبل عهد **بطرس الأكبر** . وعندما جاء بطرس الأكبر عمل نقلة فعلا ، لكن النقلة بقيت محدودة

للغاية . ويبقى السؤال : ما الذى جعل الروس يصلون الى غزو الفضـــاء ؟

انى أميل الى افتراض ـــ وهذه مسألة لم أدرسها وتحتاج الى رأى المتخصصين فيها ـــ ان السوفييت نجحوا فى اقامة تعليم عام يستجيب لاحتياجات الكم لكنهم نجحوا أيضا فى توفير مسألة الكيف ، عن طريق اقامة تعليم عال مفتوح لـــكل من يستطيع أن يواصل التحصيل والدرس . ولهذا ، أنتج هذا التعليم المخترعين الذين وصلوا الى الفضاء .

لكن النقد الذى يوجه الى نظامنا التعليمى أنه اكتفى بالكم . ترتب على ذلك ، أننا نزلنـــا بجامعاتنا الى المستوى الثانوى ، وبالثانوى الى الاعدادى والابتدائى . لكن اعود ، مرة أخرى ،لأقول أن الكم فى التعليم لم يكن كله سلبا وأن جزءا من التجربة له ما يبرره، وان كان الأمر يتطلب تكملة أوجه النقص فيه .

لذلك ، عندما يصدر أى انسان حكما على مشروع فيه فشل ، أو عمل فيه نقص ، ثم يقول ان هذا العمل أو المشروع يوجد فيه ـــ مع ذلك ـــ مكسب أوشىءايجابى فان هذا يدل على حسن نية القائل .

وأنا ، أوافق ، على أن يكون نقدنا لكل أوجه القصور نقدا شديدا، ولا حرج فى ذلك . لكن لا أوافق على رجم تجربة ١٨ سنة بالأحجار ونسكت . والسبب هو أن النقد الشديد ، أو العنف ، قد يكون راجعا الى الانفعال . والانفعال ، هنا ، طبيعته مرتبطة بحبك لبلدك . اذن فلننتقد ! ولكن كالطبيب الذى يشق بطن المريض ليجرى له عملية جراحية . ان الطبيب بهذا العمل لا يكره المريض ولكنه يريد أن يعالج العلة .

وحتى اذا ذهبنا فى نقدنا الشديد الى أنه حدث تخريب فىالنفوس، وحدثت اعتقالات ، وحدثت ضغوط على فلان وغيره فيجب أن نقول هذا من منطلق حسن النية ومن الرغبة فى العلاج . وسأضرب مثالا لـــا يدور فى هذه الأيام .

الحديث عن السد العالى . كلام كثير قيل فى هذا . البعض قال : نهدمه أو شيء من هذا القبيل بمعنى أنه مشروع فاشل . البعض قال : السد العالى من مفاخرنا ولا يوجد خطأ . لكن كيف نحسم الرأى والرأى المعارض فى هذه القضية الحيوية ؟ أعتقد أنه لا توجد هيئة خبراء تقول لنا الحقيقة . فاذا قالت هذه الهيئة أنه لا توجد عيوب فان هذا سوف يسرنا لأن السد جزء من مصر . واذا قالت لنـــا السد فيه عيوب ، فهذا لا يزعجنا لأن كل مشروع يمكن أن تكون فيه عيوب . لكن الذى يتحدث عن العيوب يجب أن يقول كيف نصححها . ولذلك يجب أن نجنب البلاد كل المهاترات التى تدور حول المشروعات المقامة فيها لمجرد مواقف شخصية أو حزازات لا تمت بصلة الى مستقبل بناء البلد .

■ **لطيفة الزيات :**

تعليقا على كلام الأستاذ **توفيق الحكيم** ، أقول اننى أشترك فى فتح ملف التجربة افتراضا منى بأنه ـــ رغم كل الظواهر ـــ لا يمكن أبدا الارتداد بالشعب المصرى الى الثلاثينات أو ما قبلها . ولذلك ، فاذا كنت أنقد النظام فمن زاوية أنه يشكل خطوة تقدمية لا يمكن النكوص عليها . هذا من ناحية ، كما أنقده من ناحية أخرى ، من زاوية أننا نستشرف مستقبلا أفضل لبلادنا كما يقول الأستاذ **توفيق الحكيم** .

فيما يتعلق بالسد العالى أقول ـــ لا من باب التشنج ـــ أن مايسمى عيوبا كانت معروفة مسبقا قبل انشائه ، مثلا : عملية النحر .. نحر النهر ، هذه كانت معروفة مقدما ، وكان مفروضا أن تغطى فى أثناء السنوات الماضية ولم تغط لقصور فى الميزانية . وأحب أن أضيف أنه ، بعد كل ما قيل ضد السد ، تقوم تونس الآن بالاشتراك مع الاتحاد السوفيتى فى بناء سد . وأن هذا الخبر قد ورد فى «**الأهرام**»

■ **توفيق الحكيم :**

أنا موافق جدا على أن يكون دائما هدفنا هو النظرة الى الأمام وليس الرجوع الى الخلف . وأنا ، بطبعى الشخصى ، أفزع فزعا

شديدا من مجرد النظرة الى الوراء . انا لا أحب أن اكرر تجــربة سبق عملتها ، حتى فى مجال الأدب نفسه ، أو الفن .. لا أريد أن افعل الشىء مرتين . فهذا الرجوع أعتبره افلاسا ــ عندى ــ اذا كنت أكرر عملى مرتين . وحتى اذا تحدثنا عن مرحلة الثلاثينات أو العشرينات وعن محاسنهما فلا يمكن أيضا الرجوع . أعتبره افلاسا عندى اذا كنت أكرر عملى . كذلك الأمر ، فى مجــال الايديولوجيات والأخلاق أو الاجتماع . وعلى سبيل المثال ، اذا وجد عصر ظهرت فيه قيم اخلاقية عن الفروسية وغيرها ، فان هذا العهد لا يمكن ايضا الرجوع اليه . فالدنيا تغيرت ، ولابد من أن نعيش عصرنا ، ولكن كل ما يمكن أن نأخذه من عصور بطولية ليس هو التفاصيل ولكن المغزى الأخلاقى . فاذا قلت مثلا ، الأخلاق اليوم تدهورت لعدم المبالاة فى اتقان العمل بسبب تفشى اخــلاق المنفعة المــادية ، ولأن كل انسان ينظر فقط الى مكسبه دون أن يتقن عمله . واذا قلت ، ان هناك حكمة تقول : ان الله يحب اذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه ، فان أخذ هذه الحكمة مطلوبة الآن ، ولكن لا يمكن ان نأخذ طريقه حياة المجتمع فى ذلك الوقت . لأن المجتمعات لا يمكن أن ترجع الى الوراء . اذن ، الذين يقولون فلنرجع الى الخلف لا يمكن لأى عقل تقدمى ، أو حتى عقل مستنير يحب بلده أن يوافق على أن التاريخ يرتد بعقاربه الى الوراء .. اذن ، يجب أن ننظر الى الأمام بعقول جديدة . وحتى اذا قيل بتعدد المنابر ، فيجب الآن أن ننظر ــ فى هذا ــ على ضوء العصر ، وعلى ضوء ما يحدث فىالعالم ــ الى هذه المنابر المتعددة بمساوئها وبفوائدها ولا ننظر الى الشىء من الظاهر أو بمجرد الشعار . لأننا سوف نجد ، أيضا ، أن العالم ، اليوم ، يبحث كل هذا على ضوء ما يصلح ومالا يصلح . كل هذا ، أيضا ، يجب أن ننظر اليه بنظــرة تحليلية لنرى ــ بكل دقة ــ ما يمكن أن ينفع بلادنا فى المستقبل ، لأن هذه مسئوليتنا كمثقفين .

■ **مراد وهبــه :**

سؤال منهجى أقدمه الى أستاذنا **الحكيم** ، وهو خاص بمسالة الكم والكيف فى قضية التعليم . فهل يفهم من حديث سيادتك انه فى قضية التعليم عــلاج السلبية يقوم فى انشاء دور خاصة بالكم .

وانشاء دور اخرى خاصة بمعالجة الكيف ؟ أم أننا نستطيع أن نعالج الكيف من خلال الكم فى دورة واحدة ؟

■ **توفيق الحكيم :**

أحب أن اقول ، اننى دائما — فى هذه المسائل — أحب أن أسترشد بتجارب الأمم المماثلة . وأنا لا أريد أن أسترشد بما يحدث فى فرنسا وانجلترا لأن هذه البلاد قطعت شوطا كبيرا جدا ، منذ القرون الوسطى ، فى نظام معين ، وصلت فيه الى مرحلة لا نستطيع أن نتجاهلها . ثم هى تخضع لنظام آخر من رأسمالية عتيدة شيدت على أسس راسخة ، لا نستطيع أن نقول أن مجتمعاتنا تماثلها . اذن ، هذه مجتمعات لا نستطيع أن نقيس عليها . ربما كانت الدول الشرقية أقرب الينا لأن مستوى الأمية فيها ، أو الحضارة ، فى أيام القياصرة ، وقبل اقامة الاشتراكية ، كان مماثلا — مع خلافات بالطبع — لما نراه عندنا . فالتعليم كان ، أيضا ، تعليما محدودا . ثم أيضا ، كانت عندهم فى الماضى خرافات كثيرة ومحاولات من ذوى الأغراض للاتجار بالدين . فكل هذا ، يجعلنا نقول أن هذه البلاد كانت أقرب الينا من بلاد أوروبا الغربية التى حورب فيها كل هذا من أيام **فولتير** ، وما قبله . ولذلك فأنا اقول — دائما — كيف حدث — وكانت الصين الشعبية أيضا مثلنا وأسوأ — كيف حدث فيها ، وفى الاتحاد السوفيتى ، أن استطاع علماء أن يبرزوا بالعلم الصينى أو بالعلم السوفيتى الى هذه المستويات التى أدهشت العالم ؟ ثم كيف حدث هذا مع التعداد الكبير والكثافة السكانية الهائلة ؟ ما الذى يحدث هناك فى مستوى التعليم العام ؟ انا لا أستطيع أن أفتى فى هذا الا بعد دراسة فيما يحدث هناك . هل هناك تعليم عام لمستوى العامل والفلاح ومن يبرز من هذا التعليم بمواهب تؤهله ليتلقى تعليما أرقى ، وبعناية كبيرة تؤدى الى تكوين هيئة أو هيئات من العلماء هى التى تدير المخترعات التى نراها ؟ أو ما الذى يحدث ؟ أنا أرى نتائج فى الاتحاد السوفيتى وفى الصين .. وهذه النتائج مذهلة . وفى الوقت نفسه ، هناك تعداد كبير جدا ، هناك عمال وفلاحون ، ما مستوى تعليمهم ؟ بدون شك ، لابد أن تعليمهم تعليم كمى . لأنه لا يمكن أن تقول أن تعليمهم كيفى . فاذن ، لابد أن

ندرس هذا . لكن اذا كنا نرتجل بكلام و « نفتى » قائلين أنه يجب أن يكون عندنا معاهد كذاومعاهد كذا ، فهذا — كما اظن — يؤدى الى تجربة خاطئة . لابد أن ندرس ماذا يحدث فى البلاد المماثلة .

■ **محمد سيد أحمد :**

عندما نحاول تحديد « الخصوم والأصول » بالنسبة للفترة السابقة ، من المهم جدا أن نتفق على المقاييس .. الخطأ الشائع هو أن هذه المقاييس نستوحيها كثيرا من المنطق الراسمالى الذى يبقى هذه المقاييس داخل اطار فكرة الربحية .. أى الناحية الاقتصادية .. يعنى كم كسبنا وكم خسرنا . ولو أخذنا بهذا الكلام ، فمن الممكن ان نقول : لو عملنا انقطاعا فى الزمن ، فى لحظة معينة ، قد نجد أن الخسارة المادية فادحة . ونقيس على هذا الأساس ، وننتهى بابراز السلبيات ابرازا لا يتناسب مع حجمها الحقيقى بالنسبة للعملية التى تمت .

لما مات نابليون مثلا ، فرنسا كانت خربة ، ولكننا نرى اليوم — بعد ٢٠٠ سنة — أن المرحلة النابليونية ، وفترة الثورة الفرنسية، كانت من أثرى فترات تاريخ فرنسا ، وهى التى طبعت كل مستقبل فرنسا بعد ذلك . وهى التى أنهت أوضاعا بالية .

فمقياس الربحية الاقتصادية ، لا يجوز أن يكون المقياس الذى نأخذ به ، وذلك عندما نحكم على ايجابيات وسلبيات فترة تاريخية معينة ، وخصوصا ، فترة حافلة بالتغييرات ، وفترة ثورية مثل الفترة السابقة .. المقياس الأصح ، هو مقياس الربحية الاجتماعية، ونعنى بذلك التنمية الاجتماعية والتاريخية .. هذا هو الذى ينبغى أن يكون ، وهذا هو المقياس الذى يجب أن نطرحه فى نهاية الندوة ، المقياس الذى يستطيع — فعلا — أن يفتح لنا مفاتيح كثيرة بالنسبة لتجربة الماضى ، وما ينبغى أن نفعله فى المرحلة التالية .

وعندما نتكلم عن الربحية الاجتماعية أو التنمية الاجتماعية ، هنا ، نجد أشياء كثيرة . يعنى مثلا قضية الكم والكيف : الى أى

حد كان هناك تصعيد للكم ؟ بمعنى أن قطاعا أوسع من الشعب المصرى أصبح داخلا حلبة الحياة العامة . الى أى حد شارك هذا القطاع الأوسع فى عملية « صنع التاريخ » وأصبح « فاعــلا » فى ذلك لا « مفعولا به » . فهذه نقطة مهمة جدا . والفاعل ، هنا ، لا يصبح كما وكيفا ويصبح تصعيد الكم فقط استمرارا لدور الشعب « كمفعول به » لا « كفاعل » . ولكن العملية ، ليست بمثل هذه البساطة .. العملية معقدة . اذ أن ثورة ٢٣ يوليو أدخلت فئات واسعة من الشعب المصرى فى حلبة الحياة السياسية .. هذه هى القاعدة العامة أو المبدأ العام .. لكن يندرج تحت باب المبدأ العام ، أشياء كثيرة سلبية . مثلا : ان النظام كان نظام « فوقيا » أساسا . ونمت أساليب عمل تتعارض مع فكرة الربحية الاجتماعية المثلى . مثلا ، الاعتماد على السلطة فى كل شىء .. أو أن السلطة تغير الأوضاع من خلال مسالك تتقرر من أعلى فقط وهذه قضية يمكن أن تدرس ..

مثلا : بعض أشكال « العذاب الاجتماعى » ، فى الفترة الماضية .. العذاب الاجتماعى الذى نسميه « القمع الدكتاتورى » يوجد فى كل تحول . لأن ازاحة طبقات ، واحلال طبقات أخرى محلها ، أو احداث عملية تحول تعترضها مصالح معينة .. ومع اعتراض مصالح معينة ، لابد من دكتاتورية ما . ولكن متى تكون الدكتاتورية دكتاتورية لصالح تحول اجتماعى بالمعنى العام ، أو دكتاتورية لصالح أفراد أو فئات أو مراكز قوى ، أو لتجميد وضع الخ ؟

انا أعتقد أن هذه هى نوع المقاييس التى لابد أن تطرح .

طبعا ، عندما نتكلم عن تجربة الصين أو تجربة الاتحاد السوفيتى، فهذه تجارب طابعها الايديولوجى واضح . ولكن ، نحن ، عنــدنا مشكلة فى المجتمعات النامية . المجتمعات النامية ، أغلبها تتأثر بحقيقة معينة ، وهــذه ترتبط بكلام سبق أن قلنــاه عن علاقة الاشتراكية بالرأسمالية — وهى أن الاشتراكية نتاج الرأسمالية ، بمعنى أن الاشتراكية تزدهر عندما يكون المجتمع الرأسمالى قد بلور المجتمع الى طبقات واضحة المعالم .. فى المجتمعات النامية لم تكتمل هذه الظاهرة بعد .. هى فى مرحلة ما قبــل البلورة الرأسمالية

المتكاملة ، وليست بعــد اكتمال ظاهـــرة الراسمالية . فالبلورة الاجتماعية ، أو البلورة الطبقية ، ليست واضحة المعالم . وبالتالى، لا توجد أيديولوجية واضحة المعالم ممكن اللجوء اليها ، وتستطيع ان تحقق أرضية واسعة تعتمد عليها . عندك ، ايديولوجية الطبقة الوسطى ، مثلا ، وقضية التجريبية تطرح . ويلاحظ ، هنا أن للرأسمالية أيديولوجيتها ولها اتساقها . ولكن هذه الأيديولوجية لا تلبى مقتضيات المجتمعات النامية . فهذا « طريق ســـد » . والطبقة العاملة لها ايديولوجية . ولكن ، أيضا ، الطبقة العاملة ليست الطبقة القادرة حاليا على أن تهيمن على المجتمع وتفرض ايديولوجيتها على الطبقات الأخرى . فأيضا ، هنا « طريق سد » . فنحن اذن ، فى منطقة ما بين الاثنين . وهذه مشكلة التجريبية . وهنا نطرح مشكلة ما هو موقف اليسار من هذه التجربة ؟ الاستاذ **احمد عباس صالح** ذكر اننا ضيعنا وقتا كبيرا فى مناقشات نظرية . الا أن هذه المناقشات النظرية كانت تعبيرا بالتحديد عن هـــذا المـــأزق .

لمـــاذا فى البلاد النامية ، بعد الحصول على الاستقلال .. و .. الخ ينشأ عنه مأزق أيديولوجى ، أو مأزق فى ايجاد وسيلة لرسم ايديولوجية واضحة المعالم ؟ هنا ، فى كثير من الأحوال ، اليسار كان له منطلقه . ولكن هذا المنطلق لم يكن يستطيع دائما أن يحتوى المجرى العام لقوى الاجتماعية . وهذا ، كان يجـــد تعبيره عندما كنا نقول أن هناك موقفا وسطا ، أى ضرورة مراعاة موقف أطراف أخرى . والواقع ، أن ضرورة مراعاة أطراف أخرى كان تعبيرا عن مشكلة موضوعية فى داخل المجتمعات النامية . وهذه هى القضية الحقيقية . عندما ندرس التجربة ، يجب أن نستفيد من الدروس ثم نقدر : لا الاعتبارات الذاتية فقط ، ولكن يجب أن ننظر أيضا الى هذه المعطيات الموضوعية . أقول ، هذه المعطيات الموضوعية تزداد تعقدا فى الظرف الراهن ، نظرا لاختفاء الاستقطاب السابق .

وأريد ، أن أضيف كلمة الى التجريبية فى المـــاضى والمستقبل . لا مفر من التجريبية لفترة ما فى المستقبل . لا مفر من ذلك . لأن التجريبية ستطرح نفسها بشكل أكثر تعقيدا . ولأن التجريبية ، فى الفترة الســـابقة ، كانت أيضـــا تجريبية فى ظل نوع من الاستقطاب

الدولى ، وبالتـــالى ، الاستقطاب الايديولوجى . ومع ذلك كنا تجريبيين بحكم وضعنا كمجتمع نام . فى الفترة السبعة . الآن ندخل فى مرحلة فيهـــا تداخل بين الأطراف الدولية وهى مرحلة أكثر تعقيدا . وبالتالى ، ظاهرة التجريبيه ستزداد ، ايضا تعقيدا . ولا بد أن نسلم بهذه الحقيقة . يعنى ، عند ما نتكلم عن تنمية المجتمع فى مصر ، فهذا المجتمع لا يستطيع أن يكون مجتمعا رأسماليا . وفى نفس الوقت ، نحن نتعـــامل مع المـــال العربى . هنا ، ستطرح اذن مشاكل تتسم بطابع مختلف . ما هو موقف اليســـار هنـــا ؟ الواقع أنه لا يوجد خط مستقيم يصل بنا من المـــاضى الى المستقبل. وانما هنـــاك عملية « نفى » و « نفى » النفى . يعنى نحن نلاحظ نوعا من « النفى » لكثير مما رأينـــاه . ولكن هذا « النفى » يحمل فى طيـــاته « نفيه » فى نفس الوقت ، لأن هذا « النفى » لن يحل ، فهنـــاك اذن « نفى النفى » أيضا . لكن هـــذا لا يتم فى « تتابع زمنى » يعنى أنا لا أفترض « النفى » فى فترة زمنية ، ثم «نفى النفى» كفترة زمنية تالية ، انما أقصـــد أن هذا « تتابع منطقى » يعنى ، العمليتان موجودتان معـــا فى ترابط ما . واليســـار عليه أن يستخلص من التجربة فى الفترة السابقة كيف يتخطى هذه التجريبية. والواقع أن سببا من أسباب التعثر فى وجه اتجريبية ، فى الماضى ، هو رفض قبول فكرة التجريبية . ولكننا ، اليوم ، بصدد فترة لابد أن نسلم فيهـــا بأن هذه التجريبية قائمة ، ولابد من تأصيلها بدون تفريط فى المبدأ ، بدون التسليم لأطراف أخرى ، بدون تبرير أشياء لا يجب أن تبرر . ويجب أن تحـــارب حتى اذا كنا نرى أنهـــا طاغية ، لأن هذا هو أسلوب تجاوزنا التجريبية وتحقيق النفى ، لا مجرد الاستسلام للنفى .

ولكن ، مع ذلك علينـــا أن نسلم بأن هذه الظاهرة موضوعية ، وعلينـــا أن نتعـــامل معهـــا و « من داخلهـــا » . وليس بمجرد لفظهـــا من خارجها . لأن اللفظ من الخـــارج أدى الى اختناقات فى المـــاضى ، وأدى الى كثير من التعثرات التى عشناها ، وعلينا اليوم ونحن نعـــالج سلبيات الفترة الســـابقة أن نكشف السبل التى نستطيع بهـــا ، دون التفريط فى المبدأ ، ودون التنـــازل ، ودون تبرير أشياء لا ينبغى أن نبررها ، أن ندخل الحلبة بفاعلية أكبر . هذه هى القضية المنهجية التى كنت أريد التكلم عنهـــا .

■ **احمد عباس صالح :**

على كل حال هناك قضيتان هامتان : القضية الأولى هى قضية عدم امكانية افتراض التسليم بهذا المنطوق : وهو أنه من غير الممكن قيام اشتراكية فى مجتمع لم يمر بالمرحلة الراسمالية . انا أعتقد أن هذه القضية ليست سليمة تماما . ومن خلال التجارب الكثيرة ، بما فيها تجربة الاتحاد السوفيتى ، نحن نعلم جميعا الأزمة التى قامت بين الذين يدعون الى مرور المجتمع فى روسيا بالمرحلة الراسمالية . ثم تأتى المرحلة الاشتراكية . ونعلم ان هذا الخط الفكرى قد هزم وأمكن تطبيق الاشتراكية فى مجتمع شبه راسمالى شبه اقطاعى ، فى بداية هذا القرن ، يعنى فى عشرينات أو عشرات القرن ، بينما نجد نفس التجربة ، فى بلاد متخلفة كانت تنتمى الى العالم الثالث ، فى الصين ، وفى الهند الصينية ، وفى أمريك اللاتينية أيضا) فى بلد مثل كوبا . فهذه القضية النظرية حسمت عمليا ولا داعى للعودة اليها . وبالتالى ، ممكن تطبيق الاشتراكية فى مجتمع يمكن أن نطلق عليه مجتمع الدول النامية أو العالم الثالث .

والمدخل الى هذه القضية خطير ، لأن كثيرا من الدعاوى التى تستخدم أدوات التحليل الماركسية ، وتتمحك فى هذه الأدوات ، تريد أن تبرر مرحلة جديدة فى مصر ، وهى مرحلة تتستر — أحيانا — تحت شعارات شتى ، وتتمسح أحيانا أخرى بشعارات و « بمنطق العلم »وحتمية العلم الخ .. فمثل هذه العبارات هى أيضا ، ليست صحيحة .

مسألة التجريبية : وهى النقطة او القضية الثانية — نحن نقول أن ظاهرة التجريبية ظاهرة موضوعية . ولكن ، يجب الا نتجاهل ، فى الواقع ، حقيقة الصراع الطبقى داخل المجتمع . فالذى يحدث ، أن فئة أو طبقة — لظروف موضوعية — تصل الى السلطة . وقد ترضى بها طبقات من هنا أو هناك . فهذه عملية مرحلية . لكن ليس معنى ذلك أن التجريبية توافق عليها الطبقات الأخرى صاحبة الايديولوجية . وليس معنى هذا أن تتنازل الطبقات صاحبة الايديولوجيات عن « أيديولوجيتها » لتعمل فى اطار داخل

المرحلة التجريبية . بل دائما ، ينبغى أن نقابل المرحلة التجريبية بالنظرية الكاملة ، ثم نطوع هذه النظرية الى أن نصل الى الطريق الصحيح ، خصوصا ، وان ما يطرح من أيديولوجيات ، فى مجتمع مثل مجتمعنا ، متخلف ومظلوم ويسعى الى حريته ، والى استقلاله والى ادميته ، هذا المجتمع لابد ان يفرض ايديولوجيته وأهدافه على الأوضاع السياسية .

واعتقد أن أى كلام متستر ، وحسن النية ، تحت مفاهيم علمية — تبدو علمية — هى خطأ ، ويجرنا الى نوع من التعالى الثقافى هو فى حقيقته أشبه بالجهل منه بالعلم .

طبعا ، لا أظن أن الأستاذ **محمد سيد أحمد** قد قصد الى المعانى التى أنقدها لأنى أعرف أنه يريد أشياء أخرى ، ولكن خوفا من اللبس أردت أن أقدم هذه التوضيحات .

■ **مراد وهبة :**

لى تعقيب بسط عى ما قاله الأستاذ **محمد سيد أحمد** وباتفاق مع التعليق الخاص اذى قاله الأستاذ **أحمد عباس** ، وذلك فيما يختص باستخدام لفظ التجريبية هنا . لأنه — فى تقديرى — لا يوجد ما يسمى بالتجريبية البحته فالتجريب انما ينطوى فى الحقيقة على فرض . وفيما يختص بحركة المجتمع فان أى تجريب انما ينطوى فعلا على ايديولوجيات . وقد يستخدم هذا اللفظ لاخفاء أيديووجيات كما ذهب الى ذلك الأستاذ **أحمد عباس صالح** .

وفى تقديرى أنه حين نطرح البرنامج لابد أيضا من طرح أهمية الأيديولوجيات حتى ونحن نستخدم لفظة التجريبية .

■ **لطيفة الزيات :**

انا اتفق مع **أحمد عباس صالح** والدكتور **مراد** فى هاتين النقطتين، وأقول : اذا كان لابد من « التجريبية » فلن تكون التجريبية البحتة .

وانما أقول : « التجريبية » فى نطاق الاشتراكية العلمية . أقول التجريبية بحيث نكتشف السبيل فى نطاق النظرية الاشتراكية العلمية لتطوير مجتمعنا .

■ **أبو سيف يوسف :**

ما يسمى « بالتجريبية » هنا ،ليس هو ـ بالدقة ـ المصطلح الفلسفى المتواضع عليه . وما نسميه بالتجريبية ، فى بلادنا وبلاد العالم الثالث ، أعتقد أنها نتاج طبيعى جـدا ـ وملازم ـ لعقلية البورجوازية الصغيرة ومنـاهج تفكيرها . هذه العقلية التى لهـا هيمنة أو سيادة كما نعرف . فهذه العقلية هى ـ فى آن واحد ـ ثورية من ناحية ، ومحافظة جدا من ناحية أخرى ، فاذا كانت ثورة ٢٣ يوليو قد مجدت ـ فى فترة من تاريخها ، ما يسمى بالتجريبيـة (منهج التجربة والخطأ) فهى قد فعلت هذا من زاوية التحفظ تجاه الفكر الاشتراكى العلمى . هذه هى القضية . فنحن هنا ، أمام رفض واع لمنطلقات نظرية واصرار على اكتشاف ما هو صواب وما هو خطأ من خلال مجرد الحركة .

■ **محمد سيد أحمد :**

عن نقطة الاشتراكية والراسـمالية . هـل من الممكن اقامة اشتراكية بدون مرحلة راسمالية ؟ نعم من الممكن . ولابد من السعى لهذا . و**لينين** كان له حق فى رده على **تروتسكى** . ورفض كلام **تروتسكى** من أن الاشتراكية لا يجب الخوض فيها ، واقامة مجتمع اشتراكى ما لم تتكامل أركان الرأسمالية فى المجتمـع . ولكن ما كنت أريد أن الفت النظر اليه هو أن المجتمعات الاشتراكية التى أقدمت على الاشتراكية ، بدون الأساس الرأسمالى ، ترتب عليها مخلفات طويلة الأمد ، وكثير من العيوب التى عاشتها هذه المجتمعات: عيوب ناتجة من أن الظروف الكاملة لم تكن مهيأة لعلاقات الانتـاج الاشتراكية . فهذه العيوب عاشتها مدة طويلة . ولكن ليس هـذا سببا لكى لا نستخلص أحسن موقع ممكن لليسار فى ظل هـذه

العملية . يعنى هذا ما كنت اقصده بفكرة « العمل من الداخل » . لكن هذا ليس معناه أن يلغى المرء الاشتراكية أو يبرر أنه لابد من مراحل ، ومن تدرج ، ومن التخلى عن الاشتراكية . هذه نقطة أساسية .

أما بالنسبة للتجريبية ، فهى « حصيلة » عدة ايديولوجيات . يعنى ، هى موقف « تلفيقى » بين مجموعة أيديولوجيات . ولكن هذا أيضا يؤيد أن فيها عناصر ايجابية ثورية وعناصر محافظة متداخلة مع بعض . عليك أن تنشط وأن تتحرك من داخل هذه العملية . وطبعا السند يجب أن يكون الاشتراكية العلمية . والمقياس الذى تقرر به ما يؤيد وما يعترض عليه هو الاشتراكية العلمية فهذا هو المحك والأساس الذى نتحرك به .

أقول : ان هذا الكلام ليس مجرد بدعة . فلو درسنا برامج الأحزاب الشيوعية الأوروبية — حاليا فى ظل الأوضاع المعقدة الموجودة اليوم فى أوروبا ، أعنى برامج الحزب الشيوعى الايطالى أو الأسبانى أو .. الخ — سنجد أنه لا يكفى أن نطرح فقط اوقف الأيديولوجى . لابد أن يكون هناك وضوح للموقف الايديولجى . ولكن لابد ، أيضا — فوق الوضوح فى الموقف الايديولوجى — جبهات وائتلافات سياسية تتسع لقوى اجتماعية . قد تختلف جذريا مع الموقف الأيديولوجى . ولكن الظروف تسمح ، اليوم ، بتوسيع الجبهة لتشمل حتى جزءا من المعسكر الرأسمالى ، بما فى ذلك الرأسمالية الكبيرة ، فى وجه الاحتكارات التى تعوق عملية التنمية وعملية الثورة أو عملية التحول الاجتماعى أساسا .

■ **توفيق الحكيم :**

مسألة العلاقة بين الرأسمالية والاشتراكية ، هذه ، مسألة يجب أن نبحثها بحثا تحليليا ، هذا على قدر اجتهاداتنا وعلى قدر علمنا . يعنى :

الواقع أن مركز مصر مركز مركب . المجتمع المصرى مركب ومركزها التاريخى من الرأسمالية والاشتراكية له صفة لا تنطبق على

البلاد النامية ولا تنطبق على البلاد الراسمالية الغربية . ولا تنطبق على المجتمع الروسى قبل الثورة الروسية . لماذا ؟ لأنه فى المجتمعات النامية ، خصوصا المجتمعات الأفريقية كان الوضع « ايه » ؟ كان الوضع ، دول رأسمالية فى يدها كل الاقتصاد والسلطة ، ثم مجتمع بدائى ليس عنده أى بذرة من بذور لا رأسمالية ، ولا اقطـــاع وطنى ، وليس عنده شىء اطلاقا حتى من التقاليد اللغوية ، وهى التقاليـــد الفكرية . لا يوجد عند هذه المجتمعات شىء . عندها منـــاجم ، وعندها ثروات تستولى عليها رأسمالية اجنبية . فلما نمت القوة الوطنية ووجدت فى أيديها القوة التى تستطيع بها طرد المحتـــل ، وطردت الرأسمالية الأجنبية ، أصبحت فى موقف غريب جـــدا ، وهو أن ثرواتها الآن أصبحت فى أيديها . ولكن ليس وراءها ، لا رأسمالية، ولا بذور رأسمالية ، ولا مجتمع على قدر كاف من التقاليد . فماذا تفعل ؟ هنا حتمية الاشتراكية . . يعنى أن هذه الثروات التى أخذتها من المحتل المستعمر ، نتيجة الجهاد بالسلاح ، اذن لن تعطيها لشخص دون شخص . اذن لابد أن تكون للشعب ، فتكون اشتراكيـــة . أما اشتراكية فى صورة رأسمالية دولة ، أو فى الصـــورة التى تستطيعها هذه المجتمعات .

هذا وضـــع . .

الوضع الآخر ، هو روسيا . . كان فيها اقطاع عنيف جـــدا ، أمراء وبارونات ودوقيات وبرنسات والمزارع . . كل هذا ، كان يكاد يشبه ما كان فى الدول النامية . ولكن بدلا من المحتل الأجنبى كان هناك محتل وطنى . كل واحـــد من هـــؤلاء يملك آلاف آلاف الهكتارات من الأراضى ، وهو أمر لا يماثل تماما الاقطاع المصرى المحدود ، لأن ١٠٠،٠٠٠ فدان أو ٥٠٠٠ فدان فى مصر هذا شىء بسيط جدا بالنسبة للاقطاع الروسى . اذن عندما تقوم ثورة ، هنـــاك ، فلن تكون هذه الثورة فعلا محتاجة الى وجود رأسمالية . . ومن هنا تستطيع أن تتخطاها أو تتعامل معها .

فيما يختص بمصر ، المسألة معقدة جدا . فلا هى احدى البـــلاد النامية ، ولا هى كالاقطاع الروسى . انما نحن أمام مجتمع تداخل فيه الوطنيون مع الأجانب ، بشكل تعاون رأسمالى . يعنى فيه تداخل

للاثنين . وكان الاحتلال الأجنبى يساعد الراسماليين وأصحاب الأراضى باعتبار انهم أصحاب مصالح حقيقيين . الصناعة كانت اساسا فى يد أجانب . والمجال الزراعى ، عندنا ، لم يكن اقطاعا بالمعنى الروسى ، انما كان اقطاعا عائليا . بمعنى أن العائلة الواحدة تجد فيها الخولى والملك الكبير والمالك الصغير وكلها تسمى عائلة فلان . فاذن هو اقطاع عائلى . وكان الشىء الوحيد الذى تستطيع أن تقول انه يشابه الاحتلال الأجنبى هو الاحتلال التركى . الأتراك عندنا كانوا فئة لا تتعامل مع الأهالى . وهؤلاء الأتراك ، عندما كان فى يدهم الحكم ، كانوا طبقة غير طبقة الفلاحين . كانوا يعاملون الفلاح سواء كان مالكا كبيرا أو مالكا صغيرا على أساس أنه فلاح ، سواء كان هذا الفلاح يملك آلاف أو مئات الأفدنة أو لا يملك .

وبعد هذا ، جاء الأجانب الى هنا ، وأدخلوا مشروعات عمرانية ليست فى البلاد النامية . بمعنى أن السكك الحديدية كانت ملك الحكومة ، والحكومة تحت الاحتلال . كذلك كانت شركات المياه .. وشركات الترام ، كانت شركات أجنبية تداخلت مع الرأسمالية الوطنية مع أصحاب المصالح وهم الأغنياء فى البلد . وبعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد الغاء الامتيازات ، بدأ الرأسمالى الأجنبى يتعامل مع الوطنيين فى صورة ظاهرة وواضحة وهى المشاركة . لأن الأجنبى وجد أنه ، بعد الغاء الامتيازات ووجود قوانين يمكن تطبيقها عليه ، سيحتاج الى أن يشرك الرأسمالية المصرية ولذلك ظهر فى مجالس ادارة الشركات الأجنبية مصريون كثيرون فأصبح عندنا رأسمالية مشتركة .

أضف ، الى هذا ، ان فى مصر ، قدر من الثقافة والتعليم والتقاليد القديمة ، فيها مستوى عال من الفكر ، سواء كان فكرا دينيا ، او فكرا علمانيا . كل هذا ، جعل من مصر بلدا غير مماثل للبلاد النامية التى لا يوجد فيها شىء منذلك . وأدراجنا مع البلاد النامية خطأ الا اذا كان من ناحية الغنى والفقر أى فى مسألة الدخل العام .. انما — من ناحية المستوى الحضارى — لا تستطيع أن تقول أنها بلاد نامية فكريا . وكان فيها صدام بين العقليات العلمانية التى تعلمت الفكر فى الخارج وبين التربية العلمية الدينية . ولكن

التعليم الدينى ، كان أيضا ، تعليما وصل الى مستوى لا تستطيع أن تقول انه بدائى . الأزهر ، فى يوم من الأيام ، كان يدرس الفلك والطبيعة والمنطق ، وكان التعليم فيه يمد التعليم المدنى بالكوادر . نذكر هنا ، ما حدث أيام **محمد على** . فى ذلك الوقت ، تم اختيار طلبة البعثات الى أوروبا من تلاميذ الأزهر من الطلبة النابهين . وسافروا ونجحوا ، وأصبح منهم أطباء عظماء جدا ، وهذا دليل على أن مستوى التعليم لم يكن بدائيا .

كذلك لم يكن عندنا الاقطاع الروسى العنيف . أما القطاع الصناعى ــ كما قلت ــ فقد كان فى أيدى أجانب ومصريين .

فالقضية اذن مركبة ..

فاذا قلت : نبنى الاشتراكية ، ستجد نفسك أمام مجتمع مركب ما بين مجتمع ثقافته الأولى دينية فى الكتاتيب الريفية ثم بعد ذلك ثقافة علمانية بالاتصال الحضارى العالمى . ومن الناحية الاقتصادية، هناك تداخل ما بين مشروعات أجنبية ومشروعات مصرية خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية . فكيف تبنى الاشتراكية ؟ يبدو هنا أن الاشتراكية ليست مثل الاشتراكية الحتمية فى المجتمع الثالث الذى طرد الأجانب وأخذ ثروتهم ولم تكن عنده . ومع ذلك فأنا لا أجزم بشىء . أنا هنا أحلل ، وأريد منكم أن تشاركونى فى هذا التحليل . فهل وضع مجتمعنا شبيه بوضع المجتمعات التى خرجت من الرأسمالية ؟ وهل نستطيع أن نقول أن البلد كان فيه نوع من أنواع الرأسمالية ؟ وهل هذه الرأسمالية الموجودة رد فعلها الحقيقى اشتراكية تقف لحماية مصالح الطبقات التى لم يكن لها مكان فى هذه الرأسمالية ؟ أم أننا نستطيع أن نقول ــ كما قال الأستاذ **محمد سيد أحمد** ــ أننا فى فئة الدول التى تستطيع أن تتخطى الرأسمالية الى الاشتراكية مباشرة ؟ . اذا قلنا هذا ، فالرد أنه كان عندنا رأسمالية ــ فعلا . ثم كما قال **لطفى الخولى** : ان هذه الرأسمالية قويت بالثورة فى الأيام الأولى . وهنا نذكر ، أن **خالد محيى الدين** قال لنا من قبل : ان اتحاد الصناعات ــ وهو أكبر تكتل رأسمالى ــ رحب بالثورة واعتبر أنها جاءت لتنشر الرأسمالية المصرية . فاذن ما هو التحليل الواجب أن نصل اليه فيما يختص بالاشتراكية ؟

انا ، لا استطيع أن استنتج . فالمجتمع المصرى مركب جـــدا ولا نستطيع ـــ بدون التحليل ـــ أن نعرف الاطار الذى يدخل فيه . هو طبعا لن يدخل فى الاطار الأوروبى الغربى لأن مستوانا الحضارى أقل بكثير . . كذلك ، لا نستطيع أن ندخله فى اطار الدول الناميـــة تماما . ومن الواضح ان الصعوبة تظهر عندما نرى أن ثورة ٢٣ يوليو لم تطبق الاشتراكية تطبيقا كاملا . وربما تكون قد أخطأت . ولكن المؤكد أنها قد واجهت صعوبات هذا التركيب الاجتماعى الذى أشرت اليه . فهل هذا هو الذى حدث بالدقة ؟ كل هذا أقوله للتحـــليل ولا أجزم بشىء .

■ **لطيفـــة الزيات :**

أوافق على الايجابيات التى لخصها **لطفى الخولى** .

وفيما يتعلق بالسلبيات ، ففى اعتقادى يمكن أن ترد الى غيـــاب النظرية ، وما ترتب على غيابها بالضرورة من غياب الـــكادرات الاشتراكية القادرة على بناء المجتمع الاشتراكى . ثم ما ترتب على ذلك من غياب المنظمات الشعبية ، وما أدى اليه هذا من غيـــاب الرقابة الشعبية .

ونتيجة لغياب هذه الأشياء المترابطة ظهرت السلبيات التى نشكو منها . ففى غياب الرقابة الشعبية استفحل خطر الرأســمالية الطفيلية وأصبح أفرادها يمثلون نماذج تغرى الاخرين بالاحتـــذاء بهم . حتى أننا نجد من بين الحرفيين من يحاول أن يسلك مسلكهم ، عندما نراهم ، يتاجرون فى نصيبهم من المواد الخام فى السوق السوداء بدلا من تصنيع هذه المواد . وبذلك يتركون مجال الانتاج الى مجال السمسرة .

وغياب كل هذا الأشياء ، يفسر ـــ كثيرا ـــ ما نسميه باخفاقات القطاع العام . لأنه ترتب عليه الاعتماد على الادارة والأســـاليب الادارية القديمة . وهذه الادارة ، والأساليب ، لم يكن من الممكن

ان ننقل ــ بواســـطتها ــ الاقتصـــاد الرأسمالى الى اقتصـــاد اشتراكى .

أضيف أيضا ، ان غياب هذه الأشياء تسبب فى غياب الديموقراطية وكبت الحريات والصدام مع القوى الديموقراطية والاشتراكية .

غيابها أيضا ، يفسر لماذا بقيت الأمية ولماذا ترتفع نسبتهـــا . فلو وجدت النظرية ، لوجد التعليم الشعبى ، ولأصبح من الضرورى أن تصل عملية التوعية والتثقيف الى الفلاح والى العـــامل ، فى مكان عملهما ، كما حدث فى بلاد أخرى . وتجربة فيتنام توضـــح هذه الحقيقـــة .

أضيف أيضا ، ان هذه السلبيات مرتبطة بسلبيات أخرى فى قيادة الثورة ، يمكن أن نلخصها فى أمرين :

ــ اتجاهها الوسطى .

ــ واتجاهها الفـــردى .

فقد تمسكت قيادة الثورة بالأسلوب الوسطى فى مواجهة وحـــل كثير من المشكلات ، وذلك فى وقت اثبتت فيه الوسطية فشلها على جميع المستويات العالمية ، خصوصا فى العالم النامى ، أو العـــالم الثالث . وكل التجارب التى فشلت وضربت كانت وسطية . وكل التجارب التى نجحت كانت التجارب التى تمسكت بالاشتراكية .

فيما يتعلق بالفردية ، فقد كانت قيادة **عبد الناصر** تهتم بوجـــود التفاف جماهيرى واسع حولها . لكن هذه القيادة لم تتحمس أو لم تقبل أن يكون لهذه الجماهير العريضة والملتفة حولها تنظيمـــات ، وذلك ــ ربما ــ خوفا من أن تشكل هذه التنظيمات قوة ضاغطة عليها . وبهذا ، فقدت هذه القيادة أمضى سلاح كان يمكن أن يحميها من هزيمة مثل هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

واذا أردت أن أنهى كلامى فاننى أقول : انه لابد من العمـــل ، فى المستقبل ، على تجاوز السلبيات التى أشرت اليها . اذا فعلنا

ذلك نستطيع أن نستفيد من أسس البناء الاقتصادى العظيم التى حققتها ثوره يوليو ، وكذلك المنجزات الاجتماعية الأخرى . وبذلك نستطيع أن نتحرك الى مستقبل أفضل .

■ **أبو سيف يوسف :**

بهذه الجلسة نكون قد ناقشنا تجربة ١٨ عاما بتفصيل ، وأحيانا بتطويل . وتكون الندوة أتمت تقييمها لهذه الفترة الهـامة من تاريخ مصر .

وفى أعتقادى ، أن أفكارا كثـيرة هامة وبناءة قد طرحت من المشاركين فى الندوة . وأهم من هذا هو طرح المنهج الذى يمكن أن يعالج به تاريخ مصر ، وتقييم الحركات الوطنية والثورية فيهـا . وهو منهج يعارض ، بحزم ويقف فى مواجهـة ، هذه المحـاولات الفردية والذاتية التى تريد ــ لأهداف أنانية ــ أن تحول الـكلام عن ثورة يوليو الى تشهير ، وأيضا فى مواجهة كل محاولات التغطية والتبرير .

وقد طرح أستاذنا **توفيق الحكيم** ، فى الجزء الأخير من كلامه ، عددا من القضايا والأسئلة والاستفسارات ، قد تختلف حولها آراء المشاركين فى الندوة وقد تتعدد . ولكن ، أيا كان الرأى ، فيما طرحه الأستاذ **توفيق الحكيم** ، فسوف يظل بمثابة دعوة مستمرة الى ضرورة تحليل الواقع المصرى بعمق ، ودراسته واكتشاف الطريق المصرى الى الاشتراكية .

واذا كانت الندوة قد أكملت تقييم ثورة ٢٣ يوليو فى ١٨ عاما ، فان الندوة مدعوة ، فى الجلسة القادمة الى أن تقدم ــ كما اتفقنـا على ذلك من قبل ــ تصورها للمستقبل ، اذا وافقتم على ذلك . شكرا .

« موافقـة »

انتهت الجلسة السابعة

الحرّيّة والاشتراكية

كانت الجلسه ، هى جلسة ((الحرية والاشتراكية والوحدة)) ..

* لأنه اذا كان هدف الندوة — كما اتفق على ذلك جميع المشاركين فيها — أن تقدم مشروع برنامج للمستقبل ، يوحد صفوف أوسع القوى الوطنية والتقدمية ، فقد كان واجبا البحث عن المنطلقات أو ((الشعارات)) التى يمكن أن تتفق عليها — كنقطة بدء — جميع القوى السياسية والاجتماعية المشار اليها .

* لكن الوصول الى تحديدات برنامجية تجسد كل جزء من أجزاء هذا الشعار المثلث ليس قضية سهلة على الاطلاق . لا لأنها مترابطة أشد الترابط — فحسب ، بل لأنها — أيضا — انما تطرح فى ظروف بالغة التعقيد .

وعلى سبيل المثال : شعار الحرية . يجب أن يبحث تحت ضوء :

١ — مهام تحرير الأرض من الاحتلال الصهيونى ، بحيث لا تتم تسوية قضية احتلال الأرض على حساب الاستقلال الاقتصادى .

٢ — مهام النضال ضد الأشكال الجديدة للاستعمار ، وضد شركاته القومية المتعددة الجنسيات التى تريد — وتعمل — لفرض صيغة جديدة تستوعب بها ما يسمى ((بفوائض)) البترول .

٣ — مهام النضال من أجل أن تتجسد الحريات السياسية فى مؤسسات جماهيرية ديموقراطية حقة ، ومن أجل تعميق الحريات الاجتماعية أيضا .

* هذه المهام المباشرة ، والمطروحة فى واقع صعب ومعقد ، تطرح بدورها أسئلة تدور حول التنظيم السياسى المدعو الى الاضطلاع بها وحلها . فهل لا يزال الاتحاد الاشتراكى هو هذا التنظيم ؟ أم أن الواقع — بمعطياته — قد تخطاه الى أشكال أخرى — وما هى هذه الأشكال ؟ .

* وعند مناقشة مساوى ((الاشتراكية)) و ((الوحدة)) أثيرت قضايا هامة . الاشتراكية : هل هى هدف مباشر أم استراتيجى ؟ والعلاقة الحتمية بين الاشتراكية والديموقراطية لماذا ؟

* والوحدة العربية ؟ من أين تبدأ لتكون حقيقة مجسدة ، مع أنه من الواضح ، أنها ترتبط ارتباطا عضويا بشعارى ((الحرية)) و ((الاشتراكية)) وهل يمكن للثروة العربية أن تكون نقطة انطلاق فى اتجاه وضع أسس قوية للوحدة العربية ، وعلى أسس تقدمية وديموقراطية ، أم انها ستغلب الاتجاهات المحافظة والانعزالية ؟ ..

■ **لطفى الخــولى :**

هذه هى الجلسة الثامنة من حوار مختلف القوى والمدارس السياسية اليسارية مع الأستاذ **توفيق الحكيم** .

الجلسات السابقة ، غطت النقاط التى كنا قد اتفقنا عليهـا كبرنامج للندوة . وبقيت النقطة الأخيرة ، وهى العودة من جديد للمستقبل واستشرافه بصورة أعمق ، وذلك وصولا الى ما يمكن أن نسميه برنامج للقوى الوطنية والتقدمية .. الى مشروع برنامج للقوى الوطنية والتقدمية ، ينبثق عن هذا النقاش ويطرح على كل القوى فى هذا الشــأن .

■ **توفيق الحكيم :**

لتوضيح الفكرة ، يستحسن أن يكون هناك اطار عام متفق عليه ، وبعد ذلك تحدث التفريعات أو التفصيلات التى تكون محل مناقشة . مثلا : فى كل ثورة ، أو فى كل حدث قومى خطير ، تكون هناك نقطة انطلاق غير مختلف عليها من الجميع . فمثلا ، ثورة ١٩١٩ تبلورت كلها فى مطلب واحد اتفقت عليه كل الفئات ، وكل الاتجاهات ، وهو الاستقلال التام لمصر . فكانت هذه هى الكلمة التى يجتمع حولها كل فرد فى مصر صغيرا وكبيرا .. جاهلا وعالما ، أميــا ومتعلما .

بعد ذلك ، دخلنا فى اطوار أدت الى أن كلمة الاستقلال يتفرع عنها أحزاب . وقبل ثورة ١٩١٩ ، أيضا ، كانت هنــاك فكرة الاستقلال ، لكنها كانت تدور حول الاستقلال بواسطة مفاوضات بعد الجلاء . وكان هذا موقف الحــزب الوطنى . اذن ، كلمة الاســتقلال التام كانت تمثل ارادة مصر . ولكن كيف يتم هــذا الاستقلال ؟ هنا بدأت الوسائل تختلف . الحزب الوطنى ، لا يريد مفاوضة الا بعد جلاء الانجليز . جاء **سعد زغلول** وقال : ان هذا مطلب عسير ، لان الانجليز هم أصحاب أكبر امبراطورية ، فكيف نطالبهم بالجلاء أولا ؟ فاذا كان هناك جــلاء أولا ففيم التفاوض ؟

الطريق العلمى هو أن نتفاوض معهم ، من الآن ، فى سبيل الاستقلال او فى سبيل الجلاء .

وبعد ذلك وفى نطاق المبدأ العام ـ وهو الاستقلال ـ نشأت آراء ـ أخرى بين معتدلين وبين ما سمى بالمتطرفين . ثم وجد التقسيم ما بين « شعبيين » وما بين « مثقفين » هؤلاء الذين كان يقال ، انهم يمثلون طبقة معينة « النخبة » . فنتج عن ذلك الوفد ، من جهة ، أو الأحرار الدستوريون من جهة أخرى ، ثم السعديون بعد ذلك . كل هـذا فى اطار المطالبة بالاستقلال والسعى الى الاستقلال . فاذن ، هناك مبدأ عام لا يمكن أن يختلف عليه اثنان . يعنى ، لم نسمع أن حزبا جاء وقال : « ولماذا الاستقلال ؟ نحن راضون بالكومنولث مع انجلترا ، كالهند مثلا» . لم يحدث هذا ، لان ارادة الأمة لم تكن أبدا تطلب الا الاستقلال التام ، بعيدا عن التحالف مع الانجليز ، أو مع اى بلد آخر . فالواقع كانت هـذه ارادة مصر . وبعد ذلك ، حدثت الخلافات التى رأيناها الى أن جاءت ثورة ٢٣ يوليو .

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، جاءت بمبادىء أخرى . كلمة الاستقلال انتهينا منها ـ أو كدنا ـ لان انجلترا ، وهى الدولة المحتلة ، أصبحت دولة من الدرجة الثانية ، أو الثالثة .. وكانت معاهدة ١٩٣٦ قد ألغيت . فكلمة الاستقلال فقدت معناها ، أو أهميتها ، لاننا كنا قريبين من هـذا الاستقلال .

■ لطفى الخولى :

لا .. أعتقد اننا فى الحقيقة كنا قريبين من الاستقلال السياسى وليس الاقتصادى ، بمعنى ان الذى أضافته ثورة يوليو الى مجمل تاريخ الحركة الوطنية هو الاستقلال الاقتصادى ، وربطه بالاستقلال السياسى .

■ توفيق الحكيم :

على أى حال ، لا زلنا نتكلم فى مسألة الهدف .. هدف مصر تغير . فبعد أن كان الاستقلال ، أصبح شعارا آخر وهو الحرية ،

وذلك بمعنى واسع جدا . ثم طرح شعار الاشتراكية وهى ناتجة عن الوضع الاقتصادى لمصر . لأنه بعد الحرب الثانية نشأت أوضاع اقتصادية تتطلب حلا لمشكلة الشعب نفسه .

■ **لطفى الخولى :**

اظن انك فى هذه الفترة اثرت ذلك فى كثير من كتاباتك . .

■ **توفيق الحكيم :**

فعلا ، لأنه بعد الحرب العالمية الثانية تولدت ظاهرة ما سمى بأثرياء الحرب ، فأصبحت مسألة توزيع الثروة نفسها مشكلة . وفى ذلك الوقت ، ترددت كلمة الاشتراكية . ولذلك ، اذا كانت ثورة يوليو قد طرحت هذا الشعار فلا يعنى هذا أنها اخترعته أو خلقته خلقا . فالواقع ، ان الثورة عبرت عن مشاعر ومطالب كانت قائمة بالفعل فى صفوف الشعب . فهذه الكلمة ، اذن ، لم تقل من باب الترف ، لأنه الى جانب أثرياء الحرب ، كانت هناك أيضا عناصر اقتصادية لم تكن معروفة ممثلة فى الدور الذى لعبه الأجانب فى اقتصاد البلد . كانت الثروة فى أيدى هؤلاء الأجانب . ووجودها معهم كان يعنى انهم يتدخلون بالفعل فى شئون البلاد . فاذا كانت كلمة الاستقلال قد قيلت لتعنى شيئا ، فقد كانت تعنى التخلص من السيطرة السياسية للاجانب : الاحتلال ، وفى الوقت نفسه ، التخلص من سيطرتهم الاقتصادية .

ولكن عندما انتقل جزء كبير من الاقتصاد الى أيدى مصريين بدأت المشكلة تصبح اقتصادية داخلية لا علاقة لها بالمشكلة السياسية ، مشكلة الاستقلال السياسى . وعندما أصبحت مشكلة داخلية نبتت فكرة الاشتراكية ، لأن الاشتراكية لا تنبت الا من وضع داخلى لا من وضع سياسى خارجى . اذن وضعت قضية الاشتراكية من جانب ثورة يوليو الاشتراكية : ضد من ؟ ومع من ؟ كانت هذه هى الأسئلة التى فرضها الوضع الشعبى على الثورة . وكان لابد وأن تضع ذلك فى حسابها .

أما شعار الوحدة ، فقد كان موجودا قبل الثورة ايضا . وانشاء الجامعة العربية كأن يعبر عن ذلك حتى ولو قيل ان الجامعة — عندما انشئت — أنما أنشئت لأسباب سياسية . ثم جاءت قضية فلسطين ١٩٤٨ فشعرنا بأنه لا يمكن ان ننفصل عن هذه القضية ، وعن قضايا العروبة عموما . بدا ينمو الاعتقاد بأننا جزء من العرب وأصبحنا نتصدى ، من باب التضامن العربى ، لما يصيب البلاد العربية الأخرى . وهذا كله دفع ثورة يوليو أن تتبنى شعار الوحدة وتعبر عنه .

وفيما يتعلق بشعار الحرية ، فان شأنه أيضا شأن الاشتراكية والوحدة . وكان المقصود به ، عند ثورة يوليو ، الحرية السياسية والحرية الاجتماعية .

بهذه الشعارات الثلاثة : « الحرية — الاشتراكية — الوحدة » ، جاءت الثورة لتعبر عن واقع موجود ، عن مطالب حقيقية . وجاءت لتغيير المجتمع وتغيير التوازن الدولى . والكلام عن أن هذه الشعارات الثلاثة لم تكن من باب الاختراع ، وانما كانت تعبر عن مطالب شعبية ، هو الذى يفسر لنا كيف حلت هذه الشعارات محل شعار الاستقلال السياسى وأصبح كل مواطن يتبناها . فالواقع اننا ، سواء سألنا اليمين (المعتدل أو الرجعى المتطرف) وسواء سألنا (اليسار المعتدل أو المتطرف) فان الجميع سيقرون أنه لا خلاف حول هذه الشعارات ، تماما كما لم يكن هناك فى ١٩١٩ خلاف حول كلمة أو شعار الاستقلال .

■ **لطفى الخولى :**

لكن سيادتك قررت — اذا لم تخنى الذاكرة — ان الاستقلال فى مضمونه وفى شكله قد تغير ، كما تغيرت أبعاده . .

■ **توفيق الحكيم :**

هذا صحيح . ان ما أقصده هو أن الناس ، على اختلاف اتجاهاتهم ، يتمسكون بالشعار أو بالكلمة . لكن الاختلاف الحقيقى

بينهم هو فى الموقف العملى . فقد تجد هناك من يملك الف فدان ثم يقول لك : لماذا لا يملك الانسان الف فدان ويكون اشتراكيا فى ذات الوقت ؟ بمعنى آخر ان الخلافات تظهر فى البرامج . هنا ، تجد من يقول ان الاشـــتراكية عندى هى اشتراكية دينيـــة أو اشتراكية مسيحية . وستجد ان هناك من يقول لك أنا أشتراكى « معتدل » . كما كنا نسمع عن أناس يطالبون بالاستقلال ، ويقولون عن أنفسهم انهم « معتدلون » ، مع أن هذا « الاعتـــدال » كان يمس جوهر الاستقلال .

لهذه الأسباب ، أحب التأكيد على أن هذه الشعارات الثلاثة لا خلاف عليها ، بغض النظر عن النوايا الخفية .

■ **لطفى الخولى :**

ألا ترى أن هذا التوحيد شكلى ؟ . .

■ **توفيق الحكيم :**

ما نتكلم عنه الان ، هو المبادىء أولا . واضرب مثلا لذلك : ان أعـــداء ثورة يوليو أو المتشككون فيهـــا ــ أو غالبيتهم العظمى ــ لا يصرحون بأنهم ضد هذه المبادىء تماما . لم يوجد أيام **سعد زغلول** من يرفض « الاستقلال » لكن هذا بالطبع ليس كل شىء . لأن هناك مهمة مستمرة تظل مطروحة أمامنا كمثقفين أو كجزء من الشعب يسعى الى التقدم . وهذه المهمة ، هى أن الخطوة التى يتعين أن نخطوها ــ بعد الحديث عن الشعارات ــ هى خطوة أهم ، لنرى ما هو المقصود بالاشتراكية ، وما هو المقصود بالحرية ، وما هو المقصود بالوحدة .

■ **لطفى الخولى :**

هل أفهم من ذلك انك تنطلق الى المستقبل على أساس أن هذه الشعارات ، المتجسدة فى الحرية والاشتراكية والوحدة ، هى مسلمات موضوعية للشعب المصرى ؟ وبالتالى ، يكون الانطـــلاق نحو المستقبل هو انطلاق على نفس هذه الخطوط الثلاثة ؟

■ **توفيق الحكيم :**

اذا فرضنا ان هناك خلافا على هذا ، فان الموضـــوع سوف يحتاج ــ من أساسه ــ الى بحث جديد لكى نستكشف نقـــاطا موحدة ومشتركة ننطلق منها . ولكن من أين تكون وحدة الانطلاق ؟ كيف نقول : ان هذه المنطلقـــات الثلاثة « الحرية ــ الوحـــدة ــ الاشتراكية » ليست هى التعبير الحقيقى عن مطالب مصر ؟

■ **لطفى الخولى :**

من أجل هـــذا ، أريد ان أعرف هل يعتبر الأستاذ **الحـــكيم** ــ شخصيا ــ هذا الشعار المثلث لا يزال هو نقطة الانتقال نحو المستقبل ؟

■ **توفيق الحكيم :**

أعتقد ذلك الى حد كبير . لأنه لابد أن يكون كذلك ، ولأن العرب كلهم اتفقوا على ذلك . يعنى لا تجد بلدا عربيا لا يقول الوحدة والاشتراكية والحرية . . كلنا متفقون .

■ **لطفى الخولى :**

الأستاذ الحكيم يقصد الشعوب العربية لا الدول . . أليس كذلك ؟ . .

■ **توفيق الحكيم :**

نعم الشعوب العربية . وأعتقد انها تشعر بأن هذا هو المنطلق . ولكن ليس معنى هذا ، انهم متفقون على التفاصيل وعلى معنى الاشتراكية . لأنك عندما تقول الاشتراكية ، لا يوجد انسان يقول لك أنا غير موافق عليها . حتى المتطرف الدينى الذى يتخذ من الدين

مبدأ سياسيا لا يرفض كلمة الاشتراكية ، انما يقرنها بما يريد هو أن يتفق معه مذهبه الدينى .

■ **لطفى الخولى :**

كيف نرى احتمالات تطور هذا الشعار وتجسيداته — فى المستقبل — على ضوء علاقات القوى الحالية والمحتملة داخل المجتمع المصرى ، وفى اطار الترابط العربى ، وفى اطار علاقات القوى الدولية . وذلك على أساس خطوط عامة حتى تكون موضع مناقشة ؟ ..

■ **توفيق الحكيم :**

المسألة بهذا الشكل تكون واسعة النطاق ولا يستطيع انسان أن يتكلم فيها بسرعة . لان الموضوعات واسعة جدا . لان أى بند منها يحتاج الى فصول . يعني ، عندما نتكلم عن الاشتراكية ، أو عن الوحدة ، أو عن الحرية ، فان بند الحرية نفسه فيه كلام كثير ، يعنى اذا تكلمنا عن الحرية .. ما هى النظم التى تكفل لك الحرية ؟ وما هى الحرية المطلوبة أولا؟ ..

والاشتراكية .. ما هى الاشتراكية المطلوبة ؟ والوحدة .. وما هى الوحدة فى مفهوم العرب كلهم ؟ أو فى مفهوم بعض العرب ؟

أريد أن أقول ، اننا اتفقنا على أن الكلام يكون فى حدود هذه المبادىء . هل أولا أنتم موافقون على أن هذا هو المنطلق ؟ فاذا كان الأمر كذلك ، نبدأ بالتبويب . يعنى ، من يريد أن يتكلم مثلا عن الاشتراكية — كما نراها — فسوف يترتب بالضرورة أن نربطها بالأوضاع الاقتصادية .

■ **لطفى الخولى :**

نعم ، لقد اتفقنا ان هذا هو المنطلق ، لكن نترك لكل واحد من المشاركين فى الندوة اما أن يتكلم عن نقطة معينة ، أو يجد أن هناك ترابطا بينها جميعا ويتكلم فيها . لكن نقطة الانطلاق متفق عليها .

■ **محمد سيد أحمد :**

انا موافق على أن هذا ينبغى أن يكون هو المنطلق . ولكنى غير موافق على شيئين : أولا : غير موافق أن هذا هو المنطلق بالنسبة للجميع .. وثانيا ، غير موافق أن نجعل ما هو متفق عليه من الجميع ما ينبغى أن يكون المنطلق فقط .. يعنى ليس مقياسى لكى أبدأ وأحدد موقعى أن يكون الجميع بالحتم موافق عليه ، لأن هذا مستحيل .

رجوعا الى النقطة الأولى ، اريد أن أوضح نقطة هنا . وهى انه اذا صح ان الجميع يقبل هذا بمعانى متباينة ، أو حتى بمعانى متعارضة ، فليس لهذا المنطلق قيمة .. يعنى ليس مهما عندى اذا كان هناك من يقول اشتراكية ثم يقصد العكس ، ما يهمنى ، هو المحتوى أو المضمون الخاص بالاشتراكية ، وذلك بغض النظر عن أن غيرى متفق عليه تماما . مثلا ، أنا أعتقد أن الكل متفق على الوحدة ، ولكن بمعان مختلفة ايضا . الثورة — مثلا — طرحت مفهوم الوحدة ، بمعنى القومية العربية ، انها هى الوحدة التقدمية . ولكن ، اليوم ، هناك مفهوم عن وحدة للاقطار العربية مجردة من المحتوى الاجتماعى ، فهذا شكل آخر من الوحده . وقد يتفق الجميع على فكرة الوحدة ، ولكن المعنيين هنا متعارضان تمام التعارض . كذلك الأمر فيما يتعلق بالحرية . الكل متفق على الحرية . ولكن هناك اختلاف جذرى فيما يتعلق بالحرية . فالحرية قد تعنى الحرية الفردية التى هى — فى نهاية الأمر — حرية القلة وقمع الكثرة ، أو قد تكون الحرية الاجتماعية التى ينتقدها البعض ، باعتبار انها كبت لحرية القلة . فهنا نرى أن المعانى كلها ، تحتمل أكثر من معنى . انا أقول ، انه‌بغض النظر عن العناصر العامة الفلسفية ، علينا أن نأتى لنرى ، بالتحديد ، ما هو مهم بالنسبة للمستقبل . مثلا : اذا كنا نبدأ بالحرية ، فسنجد ان هناك قضايا محددة واضحة تحتاج الى حلول ومن الممكن ، هنا ، أن نحدد عددا من النقاط : نأخذ جانب الحرية الاقتصادية ثم نأخذ جانب الحرية السياسية .. وهكذا .

وفيما يتعلق بالحرية الاقتصادية ، نحن ازاء هذه المشكلة سوف نكتشف أنه يوجد — لسبب ما — ثروة عربية ، نشأت فى الفترة

الأخيرة ، وهذه الثروة قد تكون نقطة اجتذاب لما نسميه بالرأسمالية العالمية ، أو تكون انتكاسا على الاشتراكية كما فهمناها فى الفترة الأخيرة ، أو أن تكون ذات أثر فى العالم العربى . فعند الدخول فى هذه النقطة سنجد أن هناك مبدأ أساسيا هو ترويض المبالغ الجديدة : هذا من أجل التنمية العربية ، وانه لابد من استخدام هذه المبالغ على أساس قومى ، لان بلدا ، مثل أبو ظبى ، عندها من الثروة الآن ما لو حلت به مشاكلها — فقط — فسوف تتعرض لتضخم منقطع النظير ، ولن تستطيع أن تحل مشاكلها . فلا حل لهذه المشاكل الا أن تندمج داخل اطار أوسع . الان ، القدرات البشرية فى أبو ظبى لا تستطيع أن تستوعب لأغراض التنمية الثروة التى تحصل عليها ، بسبب ظروف البترول وأسعار البترول . يعنى ، مشاكل كثيرة . اذن ، ففى مقدمة القضايا الجوهرية ان أضع تعريفات دقيقة يتفق عليها الجميع عندما أتحدث عن ثورة ٢٣ يوليو ومعناها ، والتنمية ، والثروة العربية ... الخ ..

■ **لطفى الخولى :**

أعتقد انك عدت الى المنطق الذى اختلفت عليه مع الأستاذ **توفيق الحكيم** ، عندما ما ذكر أن الجميع تواضع على الحرية والاشتراكية والوحدة . وبعد ذلك تقول أن الجميع تواضع على ثورة ٢٣ يوليو ، مع أن الواقع الحالى يدل أن هناك قوى واضحة محددة أعلنت عن نفسها وأسفرت عن نفسها ، داخل مصر وفى العالم العربى ، ضد ثورة ٢٣ يوليو .

■ **محمد سيد حمد :**

الذى أريد أن أقوله ، بالتحديد ، الا تكون الثروة العربية الجديدة سببا للانتكاس بالاشتراكية فى العالم العربى ، ونقطة ارتكاز ، أو اجتذاب ، مرة أخرى للرأسمالية فى العالم العربى . وأن النضال التقدمى فى الفترة القادمة يتعين عليه الا يرفض هذه المبالغ ، بل يستوعبها ، بدلا من أن تذهب هذه المبالغ لكى تستثمر فى أوربا ،

احيانا ، فى أشياء لا قيمة لها . ويجب الا تقبل النظريات التى تقـول : ان جزءا من هذه المبالغ،لا نستطيع أن نستوعبه أو أنها تفوق قدرتنا على الاستيعاب . فهذه النظرية ، تشيع اليوم ، وهى مرفوضة ، اللهم الا اذا كنا نتكلم عن استيراد التكنولوجيا . فهذا معناه ، انه يجب أن ننفق جزءا فى الخارج لهذا الغرض . اذن ، فالقول بأن الفوائض العربية بلغت من الضخامة بحيث أن الأرض العربيـة لا تستطيع أن تستوعبها ، هذا القول مرفوض كمنطق .

ولو أردنا تأصيلا أكثر ، لهذه القضية ، فسوف نرى اننـا بازاء معركة جديدة ، ناشئة ، فى العالم أجمع ــ اليوم ــ ونحن جزء من هذه المعركة . ويأتى فى مقدمتها ، معركة تصحيح أسعار المواد الخام بالنسبة للمنتجات الصناعية . وهذه مرحلة جديدة فى درب الاستغلال الاستعمارى ، وذلك بعد انتهاء الاستغلال الاستعمارى « فى صورة الاستعمار التقليدى » ان الشكل الجديد لهذا الاستغلال هو فرض الأسعار غير المتكافئة . ومن ثم ، فالقضية تطرح كمعركة أساسية فى المرحلة القادمة ، وهى مرحلة ربما استغرقت عقدين أو ثلاثة من الزمان ، حتى نصل الى تصحيح للاوضاع يكون لصالح التنمية العربية ، فهذه قضية جوهرية وأولى . وتفصيلا لهـذه القضية أقول : ان مصر تملك وضعا خاصا فى العالم العربى ، وذلك فيما يتعلق بتنشيط هذه العملية ، بحكم القدرات البشرية المصرية الاستثنائية التى تستطيع أن تستوعب ، على وجه أفضل من غيرها ، القدرات التى تحول هذه المبالغ ، من مبالغ عائمة ومنفصلة ومتجهة الى الهجرة الى الخارج . لأن هذا المال يمكن أن ينتقل الى الخارج ليوظف فى العالم الغربى ، وينتهى الموضوع عند هذا الحد ، ثم ينضب البترول بعد سنوات ، وينضب بالتالى هذا المصدر العربى. لكن مصر ، بقدراتها تستطيع أن تمنع هذه العملية ، وتوقف عملية الهجرة هذه ، الخاصة بالبشر والمال الى الخارج ، وتوطنه داخل الأمة العربية ، وتلعب دورا على نطـاق الأمة العربية ، فهـذه قضية أولى اقتصادية ذات أهمية كبيرة .

النقطة الثانية ، التى أريد أثارتها ــ فيما يتعلق بالحرية أيضا من الناحية السياسية ــ هى ، انه من الواضح ، كما قلنا ، فى جلسة سابقة ، اننا نعمل نوعا من الاتفاق مع أمريكا كوسيلة لحل

القضية الوطنية . يعنى ، انه بما ان للامريكان مصلحة ، بالتحديد ، فى أن هذه المبالغ لا تصب فى الأمة العربية ، ولكن من مصلحتهم أن تستثمر استعماريا ، فانهم يرغبون اذن فى التواجد فى المنطقة لهذا الغرض دفاعا عن مصالحهم . وهم فى سبيل الحفاظ على تلك المصالح ربما يرون أن يعطوا شيئا ، فى المقابل وهذا يكون أساس التسوية . وهنا ينشأ خطر ، قد تترتب عليه آثار طويلة الأمد . وهذه قضية ثانية بالغة الأهمية فى الفترة القادمة ، لا تقل أهمية عن القضية الأولى . يعنى ، نحن اليوم ـــ كما قلت فى المرة السابقة ـــ أمام « **مشروع ايزنهاور مضخم** » . ونحن نذكر أنه فى عام ٥٦ قدم مشروع ايزنهاور ، ولكنه ما لبث أن تبدد مع المنطلق الذى حدث بعد ٦١ . واذا كان قد فشل ، فى المرة السابقة ، فبسبب انه كان هناك استقطاب دولى . وكان هذا الاستقطاب عنصرا مساعدا على التبديد . أما فى هذه المرة ، فلا يوجد استقطاب دولى ، وهناك انفتاح فى كافة الاتجاهات . ومن ثم فقد لا يبدد اليوم تلقائيا ـــ أو لا يبدد لعدم ادراك الخطر . فهنا ، لابد لقوى التقدم والثورة العربية من أن تدرك هذه العملية جيدا بحيث أن التسوية القادمة لا تكون تصفية للاتجاهات التقدمية والاتجاهات الثورية فى العالم العربى ، فنحن لسنا ضد مبدأ التسوية ـــ ولكننا ضد هذا التطبيق للتسوية الذى يكون لصالح استرجاع الاستعمار لمراكزه فى المنطقة. فهذه نقطة ثانية ، أنبه اليها كنقطة ذات أهمية كبيرة .

النقطة الثالثة السياسية فى الحرية ، وهى النقطة التى أعطيها اهمية كبيرة ، هى تطبيق صيغة تحالف قوى الشعب فى سبيل أن ننطلق فى طريق التسوية . أن مبدأ التحالف بالغ الأهمية . ولكنى اعتقد ، وهذه نقطة أطرحها ، أن صيغة التحالف فى شكل الاتحاد الاشتراكى ، ليست الصيغة المناسبة . ولكنى أرى ـــ كبديل له ـــ فكرة الجبهة الوطنية للاحزاب الوطنية . وهنا ، أريد أن أضع بعض التحديدات . فأنا اقول : فكرة الجبهة هدفها أن تحقق ، فى الظرف الحالى ، أنسب صيغة من أجل تنشيط وتحريك الاشتراكية، مع ضمان عنصر الديمقراطية ، فى نفس الوقت ، وذلك على أساس أن تصفى القوى الرجعية ، ولكن ليس بالطرق الادارية . واقصد « اداريا » تعبيرا مخففا ، بدلا من أن اقول « قمعا » ولكن « سياسيا » . ومع ذلك ، يمكن أن توضع ضوابط . واتصور أن

ضوابط الجبهة هى أن الجبهة تفرض ، وتحمى سياسيا وليس اداريا . وتكون المنطلقات الأساسية للثورة المصرية هى مبادىء أساسية موجودة فى الوثائق الأساسية . باختصار ، فان تصفية القوى المقابلة يجب الا تتم بالطريق الادارية التى كانت على حساب الديمقراطية وفى نهاية الأمر ، على حساب الاشتراكية . فهذه الوسائل ، كانت تخلق واجهات اشتراكية اكثر مما كانت تحقق عمقا اشتراكيا . ففى سبيل أن تكتسب العمق ، وفى سبيل تصفية القوى الأخرى تصفية فكرية وسياسية حقيقية ، لا تصفية شكلية ، أو مرحلية ، وفى سبيل أن تعود الثورة أقوى مما كانت ، فلابد أن تتخذ شكل الجبهة ، وشكل النظام المنبثق من أدنى وليس مجرد التشكيلات المفروضة من أعلى . وهذا عنوان ثالث كبير أضعه فيما يتعلق بالحرية السياسية .

ولو جئنا ، ونظرنا الى شعار الاشتراكية ، فنحن اليوم مواجهون — مرة أخرى — بخطر انتعاش راسمالى فى العالم العربى ، ولابد من معركة سياسية حقيقية ، وفى الأعماق ، ولن نستطيع — فى هذه المرة — أن نصفى خطر الانتعاش الراسمالى بالطرق الادارية العلوية . (ولو أن هذا كان ممكنا فى الفترة السابقة ، لأوضاع داخلية ودولية فى ظل الاستقطاب) . وقد أثبتنا — فى كلامنا السابق أنه كان من الممكن كبت قوى معينة . ولكن لم تقتلع جذورها . ففى المرحلة القادمة ، لا يمكن الا أن تصفى بمعارك — من تحت — يعنى بمعارك حقيقية ، ذات طابع سياسى ، وليس بالطرق الادارية .

ان المعركة من أجل الاشتراكية هى عملية معقدة للغاية لأن الخط ليس مستقيما بين الماضى والمستقبل فيما يتعلق بالاشتراكية ، ولأن فرض الاشتراكية هو قضية نضالية وليس قضية مسلما بها مقدما .

القضية الثالثة : فى موضوع الوحدة هى قضية جوهرية ، خاصة فى المستقبل . لأنه لم يعد لأى جزء من العالم العربى ، فى اطار كل هذا الكلام الذى قيل ، وفى اطار الوضع العربى الجديد ،

لم يعد من الممكن التجزئة فى داخل العالم العربى . ولكن يجب ، أيضا ، أن نعلم أن هذه الوحدة ، سوف تتم فى اطار ظرف جديد . ان عنصرا مهما من عناصر تنشيط الحركة العربية ، أو حركة العالم العربى ، وجد فى الفترة التى ساد فيها موقف الاستقطاب مع اسرائيل . غير أن هذا وضع لن يكون قائما فى المستقبل . وهو يطرح معادلة مختلفة عن المعادلة السابقة . ففى ضوء هذا ، ينبغى ، أيضا ، أن ندخل — فى حديثنا — الأسس التى تبنى عليها الوحدة العربية فى مواجهة ظروف توجد فيها التسوية مع اسرائيل. والذى أتصوره أنه ، فى الوضع السابق ، كان أبرز التناقضات تناقضات رأسية بين اسرائيل من جانب ، والدول العربية من جانب آخر . أما التناقضات الأكثر بروزا — فى المرحلة القادمة — فهى الأفقية فى صفوف مختلف الأطراف المعنية ، بما فى ذلك اسرائيل ، وبما فى ذلك مصر . ومن هنا ، فان مواجهة الخطر الاسرائيلى — كمواجهة بقية الأطراف الاستعمارية فى المنطقة — هى معركة تختلف — أساسا — ملامحها عن المعركة السابقة . ومرة أخرى ، هذه الحقيقة تؤكد الكلام السابق ، من أن هذه المعركة لن تتحقق بمجرد شعارات وطنية ، كما كان الأمر فى الماضى . أى عندما كانت التناقضات الرأسية هى السائدة . ففى ذلك الوقت ، كان من الممكن أن تطمس الشعارات الوطنية أو تخفى خطر اليمين ، فى بعض الظروف ولكن فى ظل التناقضات الأفقية ، لم يعد من الممكن أى نوع من التوفيق مع القوى اليمينية ، والا فان هذا يعنى التسليم للمخطط اليمينى بشكل عام .

■ **أحمد عباس صالح :**

الحقيقة ، أن العرض الذى عرضه الأستاذ **محمد سيد أحمد** أعطانا التناقضات الخاصة بالوحدة . والتناقضات الرأسية والتناقضات الأفقية ، وقال — بشكل قطعى — أنه فى التناقضات الأفقية توجد استحالة فى الالتقاء بين القوى اليمينية وبين القوى اليسارية أو الاشتراكية . وهو ينقض ، فيما يبدو الكلام الأول الخاص باستيعاب الثروة العربية ، أو ترويض المبالغ العربية ، فى داخل الحركة التقدمية . فهذه ملحوظة أولية .

لكني سوف ابدأ الكلام عن التصورات الخاصة بالحرية والاشتراكية والوحدة ، باعتبارها مدخلا لجبهة وطنية تقدمية ، فى المستقبل .

فهناك ظاهرتان اشار اليهما الأستاذ**محمد سيد أحمد** . الأولى : وهى على جانب كبير من الأهمية ، ولها تأثير فى الحركة السياسية ، الآن ، فيما يختص بقضية الحرية ، وقضية التسوية مع اسرائيل ومع المعسكر الامبريالى بشكل عام . والدور الذى تلعبه هذه الثروة الطارئة أو ظهورها فى المعترك السياسى ، وتأثيرها على خط السير فى المرحلة الحالية . فواضح جدا — خلال السنوات القليلة الماضية — أن الثروة العربية لها شروط معينة خصوصا ، وأن الثروة العربية تكونت ، أو تكدست ، فى نظم بعضها رافض تماما للاشتراكية . وفيما يبدو — وهذا شىء طبيعى — أن لهم شروطا معينة لاستثمار هذه الثروة .

والشرط الأول ، فى اى استثمار راسمالى ، هو حجم العائدات من الاستثمار . وحتى هذه اللحظة ، يقوم تنافس شديد جدا ما بين العالم الأوربى المتقدم — فى قدرته على تقديم عائدات كبيرة لرأس المال العربى — وبين عجز القوى الانتاجية العربية عن أن ترتفع بهذه العائدات الى المستوى الذى تقدمه الدول المتقدمة . واذكر ، أن فى مؤتمرات كثيرة ، وربما كان منذ شهرين ، فى مؤتمر عقد بالبصرة حضره أساتذة فى الاقتصاد ، من أكثر من بلد عربى ، اتيحت لى الفرصة — بشكل ما — أن اقف على بعض خطوطه . فتبين — بوضوح — أن العائدات التى تستطيع أن تقدمها الدول الرأسمالية المتقدمة لرأس المال العربى المستثمر فيها أضخم كثيرا مما تستطيع أن تقدمه المنطقة العربية ، فيما لو استثمر هذا المبلغ فيها . وهذه عقبة من العقبات الواضحة التى يجب أن توضع فى الاعتبار .

النقطة الثانية : ان أى راسمالى فى العالم ، بعيدا عن أى انفعالات عاطفية ، ليس مستعدا أن يقدم — من أجل « خاطر » الأمة العربية ، ومن أجل « العواطف العربية » — راسماله الا بشروط اكيدة ، ليس أقلها الحرية التامة لحركة رأس المال فى المجال الأكبر « مصر » لعملية الاستثمار .

ثم هناك القوانين العمالية ، وحق رأس المال فى أن يتعامل مع القوى العاملة بالأسلوب والمنطلق الرأسمالى ، بحيث يستفيد ، مثلا ، من احتياطيات البطالة ، ويفرض تعديلات فى قوانين العمل. وسيتجه رأس المال دائما الى المكان الأكثر ، ولن يتجه الى المكان الذى يكون له عائدات فى المستقبل البعيد .

اذن ، فوارد ، على عملية التنمية التى تريدها الأمة العربية ، عدة قيود ، كما أشار الى ذلك الأستاذ **توفيق الحكيم** .

القيد الأول : عائدات رأس المال والمنافسة التى تقدمها الدول المتقدمة صناعيا فى استثمار هذا الرأسمال .

القيد الثانى : التغييرات الجذرية التى يمكن أن يطالب بها رأس المال العربى — على الأقل فى بلد مثل مصر — وهى تعديلات جوهرية وأساسية تمس كل القوانين التى طرحت ووصل اليها الشعب المصرى فى خلال ثورة ٢٣ يوليو . وهذا له دخل كبير جدا فى قضية الاستقلال . ومع ذلك ، فان العالم العربى مواجه بتحدى كبير جدا ومباشر بتمثيل فى احتلال جزء من الأراضى العربية . ومواجه ، أيضا ، برغبات التوسع الموجودة فى اسرائيل والتى تشكل خطرا على المنطقة كلها من حيث الاستقلال السياسى والاقتصادى . ونحن نعلم أن البلاد العربية ، صاحبة أكبر عائدات بترولية ، تعتقد أن مجال عملها الطبيعى هو فى اطار السوق الحر العالمى ، يعنى فى اطار الاقتصاد الرأسمالى وهناك اعتقاد أو تصور بأن هذا هو الطريق الى تشكيل تسوية مع اسرائيل مع العلم ، بأن هدف الرأسمالية العالمية ، وخاصة الأمريكية ، هو التحكم فى المواد الخام الموجودة أو ضمان المواد الخام الموجودة فى المنطقة العربية ، الى جانب العناصر الأخرى ، كالتحكم فى الأسعار . أقول : هناك اعتقاد أنه بالدخول ، بشكل مطلق وكامل ، فى المعسكر الامبريالى ستصبح وظيفة اسرائيل محدودة أو ملغية . كما أنه يسود تصور بأن اسرائيل موجودة كقوة ضاربة نتيجة جنوح بعض السياسيين العرب الى الاشتراكية . والى غير ذلك من الاتجاهات التى تعتبر مرفوضة من جانب الامبريالية . وانه اذا خلصنا المجتمع العربى من هذه الاتجاهات المتطرفة ، فمن الممكن أن يتضاءل دور

اسرائيل ، ويصبح لا قيمة له . وبالتالى ، تقدم التسوية من جانب أمريكا ، وهي — عند أصحاب هذا التصور — الجبهة الوحيدة التى تستطيع أن تقدم هذه التسوية .

اذن ، العملية — كما نحن نلاحظ — مرتبطة بارتباطات واسعة : مرتبطة بالتعديلات المحلية الجذرية التى يطالب بها رأس المال العربى وهي ادخال تغييرات هيكلية على الاقتصاد ، تغييرات لا تعوق نمو رأس المال العربى .

فهذه تصورات — فيما يبدو واضحة وواردة ولا ينكرها أحد ، وتتجه الضغوط اليها ، وتترتب عليها عدة نتائج . فنحن اذ نسعى الى تحرير الأرض — وفقا لهذه التصورات — يخيل الينا أنه من الممكن أن من المطلوب ان نتنازل او نتهاون فى المكتسبات الاجتماعية، وفى علاقاتنا الدولية . ولكن هذا شيء مرفوض ، لأن شعب مصر يناضل ضده ، منذ عهد **محمد على** الى يومنا هذا ، كما يناضل ضده الشعب العربى منذ القرن التاسع عشر . وفضلا عن هذا ، فهو شيء لا يمكن أن يحدث .

اذن ، ففيما يختص بالثروة العربية ، أعتقد أن ترويضها هو شيء صعب جدا ، وأنه قد يؤدى الى نوع من التنازل المطلق . والواقع أن الكلام عن ترويضها لن يكون صحيحا الا اذا نهضت فى الدول التي تسميها بالدول — المتقدمة قوى فى السلطة ، تقدمية واشتراكية ، تستطيع أن تستوعب هذا الراس مال بما تتنازل عن بعض القيود لصالح هذا الراسمال . وأخشى أن هذا الوضع غير وارد ، حتى الآن ، فى هذه المرحلة ، وذلك على الرغم من أننا لاحظنا أن محاولات استيعاب رأس المال العربى فى الفترة السابقة لم تتوقف .

اذن ، هناك رأى مؤداه أن الحرية — وفقا للشعارات الثلاثة المطروحة — ينبغى أن تتجه الى التحرر السياسى ، فى مقاتلة الاستعمار لتحرير الأرض الحالية ، وأن تتجه الى ادراك أن هدف الامبريالية ، وهو شيء قديم ومفروض أنه واضح ، هو السيطرة

على الارادة العربية . وبالتالى ، فان أمام الأمة العربية ، وأمام الثورة العربية ، خط واضح ، وهو مواجهة المؤامرة الاستعمارية لاستيعاب المنطقة ، واخضاع الارادة العربية للارادة الامبريالية ، فى الوقت الحالى ، وأنه لا يمكن ، بالتالى الحصول على تسوية الا من مصدر القوة ، أى من مصدر الاستعداد والوحدة فى منازلة الاستعمار .

من هنا ، نستطيع أن نحصل على تسوية . أما قبل ذلك فأنك لن تحصل الا على استسلام . هذا من زاوية الحرية السياسية ، بمعناها ، فى مواجهة الاحتلال وقوى الضغط الامبريالية على الاقتصاد وعلى الحرية وعلى الارادة الوطنية أو القومية .

القضية الثانية : ولعلى أعتبرها القضية الأولى ، هى الحرية الاجتماعية ، لأنك لن تستطيع أن تقوم بعملية تحرر حقيقية ضد الامبريالية ما لم تكن القوى الاجتماعية معبأة تعبئة صحيحة ، ومتحدة اتحادا صحيحا ، وقادرة على مقاومة هذا التحدى الهائل الرهيب الذى تقع طائلته منطقة الشرق الأوسط كلها .

اذن ، فربما كانت النكسات التى أصابتنا ، فى ٦٧ ، سببها أن المجتمع لم يكن مهيأ تماما — فى اطار الحرية السياسية والاجتماعية الداخلية — بحيث تعبأ الأمة كلها تعبئة كاملة لمواجهة التحدى العسكرى . ويمكن ، فيما مضى ، كما تفضل الأستاذ **توفيق الحكيم** أنه فى ثورة ١٩ ، كان من المستحيل أن مصر تقاتل الجيش الانجليزى فكان لابد من المفاوضة كما يقال .. هذه قضية تناقش ..

أما الآن ، فالظروف مختلفة ، فقد استطاعت ، فعلاً ، دول صغيرة أن تواجه التحدى الاستعمارى الأمريكى بكل ثقله . واستطاعت أن تحقق انتصارات فى أكثر من مكان : ليس فقط فى الهند الصينية ، بل فى أمكنة كثيرة أيضا ، وأنه لا عذر للقوى الوطنية فى أن تهادن الاستعمار بحجة أنها لا تستطيع أن تقاتله وعلى العكس ، أثبتت التجارب أن قتال الاستعمار — فضلا عن أنه ضرورى ، وليس له طريق آخر — هو ممكن أيضا .

من هذه الزاوية ، لابد من اعادة تعبئة الأمة تعبئة صحيحة . وبالتالى ، لابد أن تكون هناك حرية اجتماعية صحيحة .

وبالنسبة للحرية الاجتماعية ، أنا موافق تماما على رأى الأستاذ **محمد سيد أحمد** ، فيما يختص بمناقشة صيغة تحالف قوى الشعب العاملة : فان هذه الصيغة لم تعد ملائمة لأسباب كثيرة لا داعى لذكرها . فينبغى — اذا كانت الارادة متجهة للتحرير — أن تعمل كل القوى على اعادة تشكيل الأحزاب ، بحيث يتاح لكل القوى الاجتماعية الحقيقية — وليست المدعاة — أن تعبر عن نفسها فى شكل التنظيمات الحزبية . وهذه التنظيمات ، من الطبيعى ، ومن الممكن ، فى ظروف التحدى الحالية ، أن تكون ما يسمى **بجبهة وطنية** وايضا ، أرى أن الحرية الاجتماعية — هذه — ليست مقصورة فقط على مصر ، كدولة داخل الصراع ، انما أيضا مقصورة على عدة دوائر أخرى ومنها الدائرة العربية .

ومن هنا ، لابد أيضا الانتقال من فكرة انه اذا تم تحقيق الجبهة الوطنية المصرية أن تكون هناك جبهة عربية قومية ، ممثلة — أيضا — فى الاطار الذى تكلمنا عنه ، وهو الأحزاب التى ترى أن لها مصلحة فى الوحدة الاشتراكية والحرية .

بالاضافة الى ما تقدم ، يتضح — بشكل قاطع وبحكم مواثيق ملزمة — علاقة حركة التحرر العربية بحركة التحرر العالمية وبالمجموعة الاشتراكية وبكل القوى المعادية للامبريالية . لأنه بذلك ، تصبح حركة التحرر العربية حركة قوية فى اطار القوى العالمية الصحيحة التى تواجه الاستعمار .

اننا دون أن نضع هذه النقط فى الاعتبار فستظل القضية قضية مبهمة .

طبعا ، أريد الانتقال الى تفصيل صغير ، واسمحوا لى بذلك ، بالنسبة للحرية ، داخل مصر ، فى اطار الجبهة الوطنية .

كل حريات معطلة ينبغى أن تعود ، بطبيعة الحال ، وفى مقدمتها حرية الصحافة . ولا بد من اشارة أكيدة الى أن حرية

الصحافة ليست متحققة فى مصر الا لمجموعة وحيدة . وهـذه المجموعة قد يختلف معها ٩٠ فى المائة من الشعب المصرى و ٩٠ فى المائة من الشعب العربى . وهى المجموعة التى ترى أن الحـل يأتى عن طريق الاجهاز على ثورة ٢٣ يوليو ، والاجهـاز على الاشتراكية ، والارتباط بالمعسكر الامبريالى وكل الأساطير التى تقال حول امكانية استثمار الثروات العربية بسهولة .

فهذا بالنسبة للتصور الخاص بمسألة الحرية بشقيها .

وفيما يختص بحركة التحرر ، باعتبارها العمل النضالى للتحرر من الاستعمار ، فمن الطبيعى أن تطرح ، هنا ، قضية الحـرية الداخلية أو الحرية الاجتماعية ببعدها السياسى . أيضا ، تطرح قضية الحرية الاقتصادية بمعنى الحرية التى وردت فى « الميثاق » ، وهى تحرير المواطن العربى المصرى من تأثير سيطرة رأس المـال المستغل على حريته السياسية .

وهذا يدخلنا فورا الى قضية أخرى . وهى الشعار الثـانى من الشعارات الثلاثة ، ونعنى به : الاشتراكية . فالاشتراكية ، ليست فقط محاولة للتنمية ، انما هى ، أيضا ، عمل ايجابى فى قضية التحرر . لأنه بواسطة تطبيقات اشتراكية صحيحة من الممكن التعبير عن الرأى السياسى الصحيح للمجتمع . لأنك — فى ظل الاشتراكية ترفع الضغط الاقتصـادى والتـأثير الاقتصادى — الذى تمارسه القوى اليمينية على القاعدة الشعبية فى انتخاباتهـا وتحركها السياسى بشكل عام .

فهذا ، جزء أساسى فى تحقق الديمقراطية الاجتماعيـة . ومن غير هذا ، سنعود ، مرة أخرى ، الى الضغوط والاكراه فى تحقيق الرأى ، ونصل الى ديمقراطية زائفة ، هى الديمقراطية البورجوازية القـديمة .

التحدى الثانى الذى تواجهه الأمة العربية ، وتواجهه مصر ، فى مقدمتها ، هو التخلف الاقتصـادى والاجتماعى بشكل عام . ومطروح ، فى العالم ، عدة تجارب ، فتعرض — مثلا — التجربة الخاصة باليابان « التجربة اليابانية » ، وتجربة الهند . وتعرض تجربة أخرى وهى تجربة البرازيل . وقد نوقش هذا فى كثير من

الدراسات الاقتصادية الرفيعة . وبالحساب ، نلاحظ ـــ كما جاء فى « الميثـــاق » ـــ عن حتمية الاشتراكية ـــ عنـــدما قال أنك لن تستطيع أن تحقق تنمية اقتصادية فى دولة متخلفة ، دون تخطيط على الأقل ، ودون رأس مال ضخم يساعد على هذه العملية .

فالاشتراكية ، هنا ، مرتبطة أيضا ـــ حتى بمعنى براجماتى ـــ بأنها لن تستطيع أن تحقق التنميـــة بواسطة رأس مال تحلم بـــه وهو رأس مال عربى سيأتى أو لا يأتى . وانما لا مفر من التطبيق الاشتراكى فى عملية التنمية ، ومن الطريق اللا رأسمالى للوصول الى تنمية صحيحة ، ثم للوصول الى الاشتراكية .

فالاشتراكية ، هنا ، ليست اختيارا حرا ، انما هى مفـــروضة منطقيا ، وضرورة واقعية . لأنك لن تستطيع أن تعطى التنميـــة الاقتصادية دفعـــة حقيقية الا بواسطة التنظيم والتخطيط والعـــلم والدراسة . وهو ما يسمى فى العرف الاقتصادى بالشكل الاقتصادى فى عملية التنمية . لكن التنمية لا يمكن أن تتم ، فى مصر ، بمعزل عن المنطقة العربية لأسباب كثيرة . فهناك أشياء تستطيع أن تنميها ويستوعبها السوق المصرى . وهناك أشياء لا مفر من أن يكون فيها تبادل مع السوق العربى . وهناك ، أيضا ، خامات وقضـــايا كثيرة جدا لن تتحقق الا على نطاق مساحة كبيرة ، هى رقعة الوطن العربى بكل ما يقدمه من رأس مال ، ومن امكانيات ومن خبرات ومن . . . الخ .

فقضية الاشتراكية ، لن تستطيع أن تكون أقليمية على الاطلاق فى هذه المرحلة . انما لابد من أن تكون قضية متسعة ، شاملة ، فى المنطقة العربية كلها ، بحيث يوضع تخطيط عام للمنطقة فى عملية التنمية بمقوماتها وبقدراتها المادية وقدراتها البشرية .

من هنا ، تطرح قضية الوحدة ، لا من باب العواطف والانفعالات، انما كضرورة اقتصادية وضرورة اجتماعية أيضا .

ومن هذه الزاوية نرى الرباط الوثيق ابتداء من حركة التحرر ، ابتداء من الحرية الاجتماعية ، وابتداء من الاشتراكية الى قضـــية التنميـــــة .

ثم تبقى ملحوظة أخيرة :

ان المشكلة التى أثارها **محمد سيد أحمد** ، والخاصة بالظهور المفاجىء للثروة العربية بالنسبة لقضية الوحدة ، فأنا رددت على هذا فى المقدمة . ولكنى أعتقد ، انــه بتنظيم حقيقى وبقوة ثورية حقيقية ، توجه للحركة السياسية والاقتصادية وحركة التنميــة ــ بشكل عام ــ سيكون من الممكن استيعاب رأس المال ، هذا ، استيعابا طيبا ، بما يرضى ، الى حد ما ، ولو أننى أعتقد أن هذا عمل شديد الصعوبة ، يتطلب أن تسبقه ، أولا ، أن تصل القوى الوطنية ــ فى جبهتها الوطنية ــ الى السلطة بشكل حقيقى . ولكى تكون هناك ضمانة ضد أى نكسات ، وضد أى خلخلة ، هنا ، فمن الممكن أن ينشأ نشاط خاص استثمارى ضخم لكل من يريد أن يشارك فى عملية التنمية فى الأمة العربية كلها وليس فى مصر وحدها. وبالتالى ، فهذا التصور ليس رافضا بشكل متعصب ، أو بشكل تشنجى ، لاستيعاب رأس المال ، بل بالعكس ، فان استيعاب فائض رأس المال الموجود ضرورى وأساسى . وأيضا ، ينبغى أن يكون لدى أصحاب رأس المال ــ هذا ــ ادراك تاريخى بعيد المدى وليس ادراكا قاتلا ووقتيا وجزئيا .

■ **مراد وهبــــه :**

أنا أتفق مع الاستاذ **محمد سيد أحمد** ، والأستاذ **أحمد عبــاس صالح** ، واختلف مع أستاذنا **توفيق الحكيم** . واختلاف يرجع الى سببين :

السبب الأول : استند فيــه الى كلام أستاذنا **توفيق الحكيم** . فهو يقرر ، انه قبل الثورة ، رفع شعار الاستقلال التام ، ولكن الخلاف تم حول المضمون الاجتماعى لهذا الشعار . معنى ذلك أنه شعار تجاهل المضمون الاجتماعى . ولذلك جاءت ثورة ٢٣ يوليو بشعار جديد : الوحدة والاشتراكية والحرية ، بتركيز على المضمون الاجتماعى فيما يختص بلفظ الاشتراكية . ولفظ الحرية والوحدة موضوعان على مستوى الشكل . اذن ، هنا الجدة والطرافة فى ثورة ٢٣ يوليو : من حيث أنها أدخلت المضمون الاجتماعى فى الشكل . هذا المضمون الاجتماعى معبر عنه بالاشتراكية . والشكل

هو فيما يختص بالوحدة والحرية . اذن ، هذا يعنى أن الاختلاف بعد ٢٣ يوليو هو اختلاف حول المضمون الاجتماعى وليس على الشكل . والمضمون الاجتماعى هنا يفرز تناقضا بين ما يسمى بالقوى الرجعية والقوى التقدمية ، بين اليمين واليسار . وهذه حقيقة لابد من تقريرها كعامل جوهرى فى ثورة ٢٣ يوليو وهو ابراز هذا التناقض .

السبب الثانى : فى اختلافى مع أستاذنا **توفيق الحكيم** – بخصوص أن المجتمع فى ثورة ٢٣ اتفق على هذا الشعار المثلث وهو الوحدة والاشتراكية والحرية – هو أن ثورة ٢٣ يوليو أفرزت أيضا ثلاث معادلات صعبة : الأولى – وقد اشار اليها الأخوة – هى كيف يمكن حل التناقض بين الثروة العربية والثورة الاجتماعية . وهذه المعادلة الصعبة افراز من الوحدة كشكل . والمعادلة الصعبة الثانية: وهى افراز من الحرية كشكل ، هى التناقض بين المبادرة الفردية والتخطيط .

والمعادلة الصعبة الثالثة : فيما يختص بقضية التحرير ، هى استحالة تسوية دون التنازل عن المكتسبات الاجتماعية .

وفى تقديرى ، ان البرنامج الذى ينبغى طرحه ، ينبغى أيضا أن يطرح حلا لهذه المعادلات الصعبة الثلاث . وفى تقديرى لطرح الاجابة عن هذه المعادلات الصعبة ، فى البرنامج ،لابد من الاتفاق على أساسين : وهما النظرية والممارسة . فمن المحتم أن يطرح البرنامج على الأقل مؤشرات للنظرية وللممارسة لماذا ؟ لأن حسم الخلاف ، مستقبلا ، يستلزم وعيا اجتماعيا ، ووعيا اجتماعيا ، بالضرورة ، ينبغى أن يكون لصالح القوى التقدمية ، وهذه القوى التقدمية – حتى الآن – هى فى حاجة الى هذين المؤشرين ، من حيث النظرية ، ومن حيث الممارسة .

■ **أبو سيف يوسف :**

ان أى برنامج للمستقبل لا يمكن تصوره ، ولا يمكن أن يصاغ الا تحت شعار محدد هو : الاشتراكية من خلال النضال ضد الاستعمار الجديد وضد التوسع الصهيونى ، ومن خلال تطوير

الديمقراطية السياسية والاجتماعية ، ومن خلال بناء وحدة عربية تقدمية . وسأفترض جدلا — لدواعى الوضوح — ان الجالسين هنا يريدون أن ينقاشوا حيثيات البرنامج ، برنامج المستقبل ، متخلصين من أى تفكير مذهبى مسبق عن الاشتراكية ، أو النظريات الاشتراكية ، وسأفترض أيضا ، انهم يريدون الانطلاق ، فى وضع هذا البرنامج ، من منطلقات وطنية وواقعية ، منطلقات يضعها مواطنون يؤرقهم مستقبل مصر بسبب التحديات الهائلة المفروضة عليهـا .

فأول هـذه التحديات ، هو التخلص من التخلف الاقتصادى ، والاجتماعى . وأعتقد أن جميع الناس الوطنيين التقدميين يمكن أن يتفقوا على هذا . ويمكن أن يتفقوا أيضا ، على أن قوى الاستعمار والصهيونية تريد أن تبقينا بأساليب مختلفة فى نطاق هذا التخلف ، وبالتالى فى نطاق التبعية . ثم أضيف ، أنه يمـكن ، تحت تأثـير التغييرات العاصفة والخاطفة التى تحدثها فى العالم الثورة العلمية والتكنولوجية أن يتفق المجتمعون أيضا على أن مقاومة هذا التخلف تتطلب من مصر أن تسارع لكن تلحق بركب هذه الثورة العـلمية والتكنولوجيـة .

فاذا حددنا هدفا وطنيا ، لنـا أن نلحق بركب هـذه الثورة ، فسوف نهتـدى ، وبالتالى ، الى الطريق المؤدى الى ذلك . فى هذا الطريق لن نبدأ من فراغ ، سنبدأ من أهداف ومكتسبات الثورة الوطنية الديمقراطية التى شارك فيها الملايين من أبناء الشعب فى جميع مراحل كفاحنا الوطنى . وبفضل نضالهم وتضحياتهم استطاعت ثورة يوليو — عندما جاءت — أن تحقق عددا من المنجزات الهامة . اذن ، يتحتم علينا أن ندخل مكتسبات النضال الوطنى العـام ، ومكتسبات ثورة يوليو فى أى بناء جديد ، وذلك ، بعد أن نخلصها من السلبيات التى لازمتها ، لأسباب مختلفة ، تحدثنا عنهـا فى الجلسات المـاضية .

ببساطة ، وبدون أى تعقيد ، سندخل عصر العلم والتكنولوجيا عنـدما تبنى فى مصر القاعدة الصناعية الضخمة والحـديثة التى تؤهلنا لأن نكون شركاء حقيقيين ومساهمين مع البلدان التى تعيش

عصر الثورة العلمية . وأقول : **القاعدة الصناعية الضخمة** لأن من الحقائق الثابتة ، أنه حيث لا توجد الصناعة لا يمكن أن يوجد العلم ، ولا يمكن أن تتطور التكنولوجيا .

ولكن كيف تقوم هذه القاعدة الصناعية ، وهى تتطلب ، كما نعلم ، توفير استثمارات هائلة ؟ ليس أمامنا الا طريقين : طريق التنمية الرأسمالى وطريق التنمية الاشتراكى . الطريق الأول : أوضح استاذنا **توفيق الحكيم** فى بعض ما قاله ، فى الجلسات السابقة أنه طريق مسدود ، وغير وارد بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، ونحن نقول أيضا — ونضيف — أنه مستحيل تاريخيا لأسباب كثيرة .

ليس أمامنا — اذن — الا الطريق الآخر — طريق التطور الاشتراكى . ويتطلب ، هذا ، أن تكون الثروات الطبيعية ووسائل الانتاج الرئيسية فى يد المجتمع . لذلك ، عندما قام قطاع عام فى بلادنا ينتج ٨٠ فى المائة من الانتاج الصناعى ، ويسيطر على ٩٠ فى المائة من التجارة الخارجية ، رحبنا بقيامه ، على أساس انه هو وحده الذى يستطيع — اذا ما استمر تدعيمه — أن يحدث التراكم الموجود لتوفير الاستثمارات اللازمة . فالثابت علميا أن الرأسمالية الوطنية المصرية لا تستطيع — حتى اذا رغبت فى ذلك — أن تتحمل أعباء التصنيع الثقيل العصرى . لأن عائده بطىء ومحفوف بالمخاطر . كما أن تكلفته فادحة لا يملكها اى رأسمالى منفرد أو مجموعة من الرأسماليين . لكن مجرد قيام قطاع عام ، فى بلد ما ، لا يعنى أن هذا البلد يسير أو سوف يسير فى طريق التقدم الاجتماعى أو أنه سيبنى الاشتراكية . لأن الانتكاس بالقطاع العام وتطويقه وتسخيره للرأسمالية امور واردة دائما . وفى حالة مصر ، فانه على الرغم من كل ما قدم القطاع العام من انجازات ايجابية ، وهذا صحيح ، وعلى الرغم من كل ما قيل عن دوره فى مساندة معركة اكتوبر ، وهو صحيح أيضا ، الا أنه تعرض لهجوم البيروقراطية المتخلفة — من داخله — ولهجوم وتطويق الرأسمالية الطفيلية — من خارجه — بحيث يمكن القول : ان هذه الفئات عملت — ولا زالت تعمل — على أن يصبح القطاع العام البقرة الحلوب التى ينهبونها ، ويكونون من ورائها ثروات هائلة وغير مشروعة . ولسوف تكون

الطامة أكبر عندما ينجح الاستعمار الجديد ، وبشركاته متعـددة القوميات ، فى التسلل الى داخل الاقتصاد القومى .

ونحن نعلم ، أن نواقص القطاع العـام فى بلادنا لا تعود الى المبادىء التى حكمت اقامة هذا القطاع ، وانما تعود — فى الأساس — الى ضعف محتواه الديمقراطى أو الى اجهاض هـذا المحتوى الديمقراطى. وهذا الضعف يعكس قضية الأزمة العامة للديمقراطية فى بلادنا . ذلك أن مجرد قيام النظم الوطنيـة والثورية بانشـاء قطاع عام ، ليكون القطاع القائد للاقتصاد الوطنى ، نقول : مجرد هذا العمل كان من المفروض أن يطرح — بالضرورة وعلى الفور — قضية الأسلوب الذى يدار به . واذا قيل أن هذا القطاع ملك لهذا الشعب ، فان الذى يطـرح ، اذن ، هو الأسلوب الديمقـراطى والشعبى لادارته ، وبمعنى آخر ، اشراك العاملين فيه ، اشراكا حقيقيا ، فى ادارة شئون وحداته الاقتصادية والرقابة عليهـا ، وحق المحاسبة الـكاملة . معنى ذلك ، ان قيام قطاع عام قوى يطرح بالضرورة — وفى خاتمة المطاف — قضية السلطة — وقضية المشاركين فيهـا . وسيكون العمال ، بالطبع ، هم من أوائـل المشاركين فيها ، ومعهم الفنيون والموظفون والمديرون . لـكن اشراك العمال فى ادارة وحدات الانتاج اشراكا فعليا والرقابـة عليها ، ليس مسألة شكلية ، بل يتوقف عليها تحديد طبيعة القطاع العام نفسه ، وهل هو أداة لرأسمالية الدولة ، ومطية للرأسمالية البيروقراطية والطفيلية أم أداة للتحول الاشتراكى ، أى أداة للتنمية التى يعود عائدها الى طبقات الشعب . من هنا ، يتطلب اشراك العمال فى القيادة أن يتـاح للعمال أوسع فرص التنظيم النقابى الحر وأوسع فرص المشاركة فى الادارة ، وفى التعليم والتدريب المهنى بما يسمح لهم أن يتواجـدوا فى جميع مستويات الادارة . وبدون هذا ، تظل مشاركتهم سلبية. وبدون هذا تسيطر البيروقراطية على القطاع العام .

واذا طرحنا هذه المشكلة على النطاق القومى ، وهى اشراك جميع العاملين فى قطاع الانتاج والتجارة والخدمات ، فان المطلوب فى هذه الحالة القيام بثورة ثقافية على المستوى الوطنى ، هذه الثورة تعنى ثلاثة أمور : تصفية الأمية ، واحداث ثورة تعليمية ،

وانهاض البحث العلمي . وكل أمر من هذه الأمور الثلاثة يعود ليطرح قضية الديمقراطية على مستوى جديد وأكثر رقيا . وهنا نصل الى أن ادارة وحدات مؤسسات القطاع العام على أساس الديمقراطية تتطلب أن توجد المؤسسات الديمقراطية المقابلة على المستوى السياسى ، أو على مستوى الدولة : من مجلس القرية الى المجلس المحلى فى المدينة والمحافظة ، الى مجلس الشعب . فالديمقراطية المطلوبة ، هنا ، ليست ولا يمكن أن تكون ديمقراطية ليبرالية ، لأن جوهر الديمقراطية الليبرالية هو المشروع الرأسمالى الخاص وتطويره بدون حدود ورفع كافة القيود عليه ، بما فى ذلك قيود الخطة القومية الشاملة . المطلوب ، اذن دميقراطية كل طبقات الشعب صاحبة المصلحة فى التقدم والاشتراكية . لكن مثل هذه الديمقراطية لا تتعارض ولا تتنافى مع حق الطبقات الاجتماعية المعنية فى أن تنظم نفسها فى أحزاب وتنظيمات سياسية. وهى لا تتنافى ، ولا تتعارض ، مع حق كل مواطن فى أن ينتخب وان يرشح نفسه فى انتخابات المجالس الشعبية وفى جميع التنظيمات الديمقراطية . على أن تنظيم الجماهير الشعبية — على أسس ديمقراطية — يطرح ، بالضرورة ، قضية الشروط أو الضمانات المصاحبة لتدعيم هذه الديمقراطية وصيانتها .

وشرط أساسى من هذه الشروط ، هو سيادة المثل الأعلى الأخلاقى الجديد . ولن يكون هذا المثل واضحا ومقنعا ، الا اذا اعتبرنا أن العمل هو القيمة العظمى ، وهو حجر الزاوية فى بناء المجتمع الجديد . من هنا . ضرورة محاربة كل الأنشطة الطفيلية ، وكل مظاهر الحياة والسلوك الترف التى لا يتحملها اقتصاد بلد متخلف وفقير لا يزيد متوسط دخل الفرد فيه عن ٦٠ أو ٧٠ جنيها فى السنة .

الشرط الثانى : سياسة خارجية تقدمية ومستنيرة . وهى تقدمية،بمعنى محتواها العام المعادى للاستعمار الجديدوالصهيونية. ومستنيرة ، بمعنى ، أنها تدرك — بمنطق الثورة العلمية والتكنولوجية ذاتها — انه لا يمكن لدولة صغيرة كمصر ، وفى حدودها الحالية ، ومهما كانت تملك من تقاليد وثقافة ، لا يمكن أن تحل مشكلة التقدم الا بالتعاون مع البلدان الاشتراكية ، والا فى

اطار أشمل وأوسع هو اطار التكامل الاقتصادى مع البلدان العربية .

فمثل هذا التكامل ، مع البلدان العربية ، هو الذى يخلق السوق الواحدة التى تستجيب لأساليب الانتاج الحديث . وهو الذى يجعل استيعاب التكنولوجيا ممكنا . ولا حاجة بنا الى القول بأن مثل هذا التكامل العربى انما يتم فى مواجهة الاستعمار الجديد ، ومن خلال استرداد الشعوب العربية لثرواتها الطبيعية الرئيسية ، ودفاعها عن استقلالها الاقتصادى .

والخلاصة : أنه تحت عنوان الاشتراكية ، من خلال الديمقراطية للشعب ، يمكن أن نضع أيدينا على المفاتيح الرئيسية لبرنامج المستقبل :

— أحد هذه المفاتيح يتمثل فى انشاء القاعدة الصناعية الحديثة واستكمال الثورة الزراعية فى الريف .

— مفتاح ثان ، سياسى ، وهو الديمقراطية الشعبية التى تشرك الجماهير صاحبة المصلحة فى الاشتراكية فى ادارة شئون البلاد .

— مفتاح ثالث ، وهو تصفية الأمية وتحديث التعليم وانهاض البحث العلمى .

— مفتاح رابع — اجتماعى ، وهو رفع المستوى المادى للجماهير الشعبية باستمرار ، بالقضاء على الفقر والمرض .

— مفتاح خامس ، هو تعاون عربى يحقق التكامل الاقتصادى ، ويحقق الوحدة فى النضال ضد الاستعمار والصهيونية .

— مفتاح سادس وأخير ، هو سياسة خارجية تقوم على الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية ، وعلى التعاون مع البلاد الاشتراكية ، ومع بلدان العالم الثالث ، ومع كل البلاد

دون استثناء على اختلاف نظمها السياسية والاجتماعية طالما أنها تحترم استقلالنا وتتعاون معنـــا من أجل انجاح التنميـــة المستقلة فى بلادنا .

■ **لطيفـــة الزيات :**

ربما لا أكون مستعدة — فى هذه الجلسة — لتقديم تصور متكامل عن برنامج المستقبل . ولكن لى بعض التعليقات على ما سمعت حتى الآن ، وابتداء ارى أن البرنامج الذى يمكن — مثلا — أن اتبناه، هو مزيج مما قاله **احمـــد عباس صالح وأبو سيف** . واعتبر أن ما قاله **أحمد عباس صالح** مقدمة سياسية متصلة اتصالا مباشرا بما هو واقع ، وبالاخطـــار التى تتعرض لهـــا الحركة الوطنية ، والحركة الديمقراطية فى مصر ، وفى العالم العربى كله ، وهـــذا يجب أن يكون له الأسبقية فى اى برنامج ، أما ما قاله **أبو سيف** فهو تفصيلى ، ومهم جدا ، ولكنه يدخل فى نطاق تجريدى ، مفصول عما هو واقع — لا اريد أن اقول — كما لو كانت كل الأشياء ممهدة لحدوث ما يطالب به .

وفى اعتقادى ، ان ما قاله **احمد عباس صالح** من جهة — مضافا اليه ومربوطا بما قاله أبو سيف من جهة أخرى — يتطلبان بصيرة ونضالا جماهيريا مكثفا — بصيرة واضحة بمـــا يحدث وبالأخطار المحيطة ، أما النضال الجماهيرى فهو لوضع البرنامج الذى قدمه **أبو سيف** موضع التنفيذ .

لى بعد ذلك تعليقان صـــغيران على ما قاله الأستاذ **الحكيم** ، وما قاله **محمد سيد أحمد** .

ان القول بأن كل القوى متفقة — ولو لفظيا — على الاشتراكيـــة والوحدة والحرية ، فهذا لا يمثل الواقع . بل أنه لم يكن يمثل الواقع حتى على عهد **عبد الناصر** .

ولكن الجديد — الآن — أن اليمين الرجعى قد كشف القنـــاع عن وجهه ، ودخل معركة سافرة للارتداد بمصر ، لا الى نظام تسيطر

فيه الراسمالية الوطنية ، بمفردها ، بل الى عهـد من التبعيـة للرأسمالية العالمية . وفى هذا كلام صريح نسمعه كل يوم من عناصر هجرت مصر وابتعدت عنها سنين عديدة ، ومع ذلك تفسح لهـا الصحف مساحات واسعة لتدعو الى العودة الى أحضان الرأسمالية الامبريالية . اذن ، هناك حقيقة واضحة ، وهى أنه لم يعـد فى الامكان ـــ فى هذه المرحلة ـــ وضع شعار تتفق عليه كل القـوى . فاليمين الرجعى قد وضع نفسه فى موضع معاد للقمة عيش الشعب المصرى . أما كلمة « الاشتراكية » ، بالنسبة لها فهو يقول نعم فقط حين يحاصر . ولكنه يضيف : « نريد اشتراكية غير متطرفة » .. وهكذا ، فبقية القصة معروفة .

وفيما يتعلق بترويض الثروة العربية ، وما قاله **محمـد سيد أحمد** عن وضعها فى خدمة الثورة العربية ، فهذا ، ما نتمنى أن نراه فى حياتنا . لكن هناك استحالة ، لأن القوى المدعوة الى وضع الثروة العربية فى خدمة الثورة العربية ليست من القوة بحيث تجعل هذا ممكنا . والتكامل الاقتصادى الذى تحدث عنه **أبو سيف وأحمـد عباس صالح** يمكن أن يتحقق ، فقط عندما يصبح للقوى الوطنية والتحريرية ـــ على مستوى العالم العربى ـــ القوة التى تفـرض بهـا ارادتها .

يبقى بعد ذلك ، سؤال موجه الى **محمد سيد أحمد** ، فما الذى يعنيه باستثمار عوائد البترول لصالح التقدم العربى ؟ هل يعنى أننى أتنازل عن كلمة « الثورة » وأتكلم عن « التقدم » ، أى التقـدم حتى فى نطاق نظم رأسمالية ؟ اذا استبعدنا مؤقتا التقدم الاشتراكى، فان ما هو حادث حتى الآن ، هو أنه رغم كل الضمانات التى تقـدم لم يأت الرأسمال الا بشكل غاية فى الضعف . وهو الأمر الذى بات ـــ حتى ـــ موضع شكوى اليمين المصرى نفسه . وبالاضـافة ، فان عددا من الاستثمارات يأتى فقط فى مشروعات سريعة العائد : بناء عمارات ، مصنع جيلاتى .. الخ . هذا النوع من الاستثمارات فضلا عن سلبياته التى أشار اليها **أحمد عباس صالح** ، وفضـلا عن أنه يتدخل ليشترى أراضى البناء « العقارات » ، انما يؤدى الى استحكام الأزمة الاقتصادية فى مصر ، أى أنه لا يحل مشـاكل حقيقية . وربما حل مشاكل لبعض الرأسماليين . لكنه لا يحـل

مشاكل الشعب . والرأسمالية المستنيرة نفسها تستنكر هـذا لأنه يؤدى الى تضخم وارتفاع فى أسعار المواد الاستهلاكية .

أخيرا ، هناك نقطة تتعلق بما أشار اليه **أحمد عباس صـالح** بصدد الثروة العربية . وهى ضرورة التفرقة بين :

١ ـ الصراع على البترول كمادة خام . وهذا الصراع موجه ضد الدول الرأسمالية .

٢ ـ وبين قضية توظيف عوائد البترول فى مشروعات انتاجية لصالح التكامل الاقتصادى .

ففيما يتعلق بالنقطة الأولى يظل هذا الصراع مهمة وطنية فى الوقت الحالى . وبالتالى ، فهناك فرق فى الأهمية بين النقطتين . وهذا ما يجب أن نؤكد عليه .

■ **محمد سيد أحمـد :**

أرجو أن أوضح نقطة أثارت جدلا وتساؤلات كثيرة ، وهى نقطة الثروة العربية أو الفوائض المالية العربية . طبعا ، لو أخـذنا المشكلة فى أبعادها الحالية ، فأنى أسـلم بكل ما قاله الزملاء فى النـدوة .

لكن المسألة أكبر من هذا . لأنى ، عندما طرحت مشـكلة الثروة العربية ، فقد طرحتها لا فى اطار ما يجرى حاليا ، أو فى اطار المستقبل القريب ، بل طرحتها فى اطار مستقبلى . ذلك لأن انتزاع ، أو تصحيح أسعار المواد الخام ، وانتزاعها من الشركات متعـددة القوميات ، هذه عملية تاريخية ، تحكمها ـ فى عصرنا الراهن ـ اعتبارات متعددة جدا . فمثلا ، فى ظل الانفراج الدولى الحـالى فان التدخل العسكرى ليس مسألة سهلة عندما تقرر دولة ما ـ بحكم سيادتها ـ أن تفرض سعرا معينا بالنسبة للمواد الخام التى تملكها . فهذه ظاهرة تاريخية على جانب كبير من الأهمية . هـذا من ناحيـة .

ولكن ، من ناحية اخرى ، نرى أن انتقال رؤوس الأموال من الشركات المتعددة القوميات الى دول عربية ذات سيادة لا يتم « أوتوماتيكيا » لمصلحة قوى التقدم . وانما من الممكن أن تصبح مثل هذه الاستثمارات أداة للاستعمار الجديد الذى يهدف الى اعادة سيطرته على هذه الدول باشكال مستحدثة . ومن ثم ، فان لهذه القضية — قضية الثروة العربية — وجهان : الوجه النضالى والوجه الرجعى . وعلينا أن نستخلص الجانب التقدمى .

هنا ، ربما يطرح هذا السؤال : لماذا أركز هذا التركيز على هذه الظاهرة . الواقع ، ان ما يدفعنى الى هذا هو أن ننظر الى هذه الظاهرة ، لا كمجرد وجود استعمارى تقليدى فى المنطقة ، بل علينا أن ننظر اليها كمحاولة ، من جانب الاستعمار ، لاستعادة مراكزه فى المنطقة . ولكن علينا أن نستغل انتقال رؤوس الأموال ، هذه ، الى دول عربية ذات سيادة لكى تنتزعها الشعوب من القوى التى تجعل منها أداة للاستعمار الجديد ، ولتكون فى يد قوى التقدم من أجل التنمية العربية .

ان ما الح عليه هو انه ينبغى ان يتجه نضالنا الى هذا المجال ، فمن الخطأ ، ان ننظر الى فوائض البترول باعتبارها شيئا يخص ، او هو جزء لايتجزأ ، من اللعبة الرأسمالية العالمية .

ليس نضالنا أن نكون خارج هذه الظاهرة أو هذه العملية ، بل علينا أن نكون فى داخلها لنجتذب هذه « الفوائض » البترولية ونسخرها من أجل الأرض العربية .

ويترتب على هذا ، اننى أعارض كل اتجاه ينظر الى هذه الفوائض، فقط ، من باب التمنى أو الحلم بها ، أو يعتبرها شيئا مستحيل الانجاز . على العكس ، يجب أن نجعل الاستفادة من الثروة العربية هدفا من أهدافنا النضالية فى المرحلة الحالية . ولهذا أقول للدكتور لطيفة أن كلامى عن الثروة العربية لا يعنى أن نرفض هذه الاستثمارات ، أو أن نتخذ موقفا توفيقيا وتلفيقيا مع المخطط الاستعمارى . ان ما أقصده هو العكس على خط مستقيم .

■ **أحمد عباس صالح :**

يعنى .. انا أوافقك ، بعد هذا التحليل ، على رايك . وأعتقد أن « الفريسة » التى يتم حولها الصراع بين القوى التقدمية والوطنية والاشتراكية وبين الاستعمار ، هو هذه الثروة . فكيف يتصور أن نتخلى عنها ! هذه ثروة الشعب العربى !.. ولابد أن يكون كفاحنا كله متجها الى استيعابها .

■ **أبو سيف يوسف :**

لى كلمتان فى موضوع البترول :

اتفق معكم ان كلمة « فائض » أو « فوائض » البترول ، هذه كلمة مضللة . فالواقع ، أنه — حتى باعتراف بعض الأوساط العربية — لا يوجد شيء اسمه فائض الأموال البترولية . وهى لن توجد قطعا ، اذا اصبحت القضية المطروحة هى قضية عمل تنمية لكل البلاد العربية . هنا ربما تحتاج مثل هذه التنمية الى أكثر من هذه « الفوائض » .

النقطة الثانية : هى انه أيا ما كان رأينا الشخصى فى نظم بعض الدول البترولية نفسها ، فان هذه النظم — على ما هى عليه — بينها وبين الاستعمار الجديد تناقضات حقيقية ، ليست حادة وعنيفة ولكنها موجودة . وهى تناقضات حول هذه الثروات وكيفية الدفاع عنها ضد تخفيض العملات الأجنبية ، وكيفية استثمارها . الخ .. ومنظمة « الأوبيك » تعكس فى حركتها — منذ مدة — بعض هذه التناقضات ، خصوصا ، فيما يتعلق بحق الدول المنتجة فى تحديد — أو رفع — أسعار البترول ، بما يمكنها من مواجهة تحكم دول الغرب فى فرض أسعار منتجاتها الصناعية .

بعد هذا ، من المهم أن نلاحظ ، ان ما يجذب رؤوس الأموال الى مصر من البلاد العربية المنتجة للبترول ، ليس هو وجود اشتراكية فى مصر ، أو عدم وجودها ، لأن الدول الراسمالية يمكن أن تقرض

او تستثمر اموالها فى بلاد اشتراكية (شيوعية) . والفيصل ، هنا ، هو استقرار النظام المعنى ، وتوافر عدد من الظروف الموضوعية — فى البلد المعنى ايضا — التى تسهل عملية الاستثمار . وقد قرأت ، منذ مدة ، مقالا لاقتصادى مجرى جاء فيه انه لو أعلن الاتحاد السوفيتى الروبل عمله قابلة للتحويل لتدفقت على البلاد الاشتراكية رؤوس الأموال من البلدان المنتجة للنفط .

اذن ، ما هو مطلوب لمجيء الاستثمارات هو استقرار سياسى واقتصادى واجتماعى . لكن كلمة « الاستقرار » يمكن أن تفهم بأكثر من معنى . وما يتصوره ابعض عندنا استقرارا لا يتصوره بعض الاخوة العرب كذلك . وأضرب مثلا لذلك الندوة التى عقدت منذ سنتين فى الكويت ، لدراسة قضية عائدات البترول . ففى الأحاديث التى دارت بين عدد من الاقتصاديين المصريين وبين عدد من الاقتصاديين والماليين الكويتيين ، سأل الجانب المصرى عن المعوقات التى تحول بين المولين العرب ، وبين التوسع فى استثمار رؤوس أموالهم فى مصر . فأجاب الاخوة الكويتيون بأن هناك أكثر من سبب راحوا يعددونها . ولكنهم قالوا : انه فى مقدمة هذه الأسباب حملة الرأسمالية الطفيلية على القطاع العام ، وما يشاع عن بيعه .. الخ فهذه الحملة — فى نظر الاقتصاديين العرب — لا تسهل عملية تدفق راس المال العربى ، لسبب بسيط هو أن كل ممول عربى مستنير يعلم أن نشأة وقيام القطاع العام فى مصر ترتبط ارتباطا وثيقا بتاريخ نضالى بأكمله للشعب المصرى ، وان الشعب المصرى ليس من السهل أن يفرط فى القطاع العام ، وأنه سيقاوم تصفيته ، وعندئذ لن يكون هناك استقرار — أى الإستقرار المطلوب — لاستثمارات ضخمة وجادة .

■ **توفيق الحكيم :**

من الواضح أن الكلام الذى سمعته من اخواننا الحاضرين ، أن مسألة الحرية والاشتراكية والوحدة لا يمكن الفصل بينها كلها الواحدة عن الأخرى فصلا تاما ، لأن الثلاثة مثل الأوانى المستطرقة. تضع الماء فيسيل فى جميع الأوانى الأخرى ، فى وقت واحد ، وفى مستوى واحد . فاذا تكلمت عن الحرية — مثلا — ستجد أن

الحرية أدت بعملية آلية الى النفوذ الى الاشتراكية نفسها . الا أنك ستقول : ما العلاقة بين الحرية والاشتراكية ؟ وبأى طريقة نصل الى الاشتراكية ؟ هل عن طريق الحرية أو عن غير طريق الحرية ؟ فهنا ، ندخل فى كيف نوجد قوة اشتراكية داخل مجتمع ، ونحن نتكلم عن الأخطار التى تتعرض لها الاشتراكية فى بلادنا ، بنمو رأسمالية وافدة من ثراء ؟ ومن أموال كثيرة ، بدون أن نتكلم — فى الوقت نفسه — عن الاشتراكية نفسها هل هى موجودة ومجسدة فى المجتمع أو غير مجسدة . أين هى ؟ أين الممثلون الحقيقيون للاشتراكية ؟ اذن ، هذا كلام مثقفين جالسين على موائد لكتابة مقالات . ولكن لا يوجد هيكل حقيقى مجسد لكلمة الاشتراكية .. اذن ، كيف توجد الاشتراكية كتجسيد ؟

أما منا ثلاث طرق : اما عن طريق الديمقراطية بالمفهوم الليبرالى، بمعنى ، أن يكون هناك حزب قوى يستمد قوته من أصحاب المصلحة فى الاشتراكية ، اى من الشعب لأنه الأغلبية . وأما أن يكون عن طريق ما نسميه بالديمقراطية الشعبية . وهنا ، لابد من توضيح ان كلمة « الديمقراطية الشعبية » بدون الديمقراطية الليبرالية تعنى شيئين : أما ثورة اجتماعية وأما ثورة عسكرية ، لأن المرادف، أو المعادل ، الموضوعى لكلمة ديمقراطية ليبرالية هى ديمقراطية شعبية . والديمقراطية الشعبية كيف تأتى الا عن طريق انقلابات جذرية : أما عن طريق ثورة حقيقية تشمل الشعب كله مستندة الى قوة ، واما عن طريق قوة عسكرية ، واما عن طريق قوة حزبية . اذن ما هو الطريق الذى — فىبلاد مثل بلادنا — يمكن أن يجسد فكرة اشتراكية تناضل من أجل حقوق الطبقات التى ستحرم من حقوقها اذا حصل ثراء عم المجتمع عن طريق أموال كثيرة وافدة أو بسبب نشاط رأسمالى .. اذن ، يبقى السؤال .. كيف نصل الى تجسيد القوة التى ستناضل من أجل حقوق الطبقات الكادحة . هذا موضوع .

الموضوع الآخر . عندما تكلمنا عن الوحدة والاشتراكية والحرية، وقلنا أن هذه — على قدر الامكان — متفق عليها ، فان المقصود « بالمتفق عليها — هنا — أنه متفق عليها لا من حيث الموضوع ، ولكن متفق عليها من حيث الشكل وهذا يحدث ، حتى مع المنافقين . لأن هذا النفاق موجود فى كل الدنيا : ففى أول كل ثورة دينية ،

أو ثورة اجتماعية أو سياسية ، تجد أناسا انضموا اليها .. لماذا ؟ انضموا باللفظ . لأنه لا يوجد بديل . لأنه اذا فرضت أن هناك جماعة لا توافق الآن على كلمة الاشتراكية والوحدة فسوف نسألهم ماذا يريدون ؟ ما هي شعاراتكم ؟ هم لا يستطيعون الاجابة . سوف يقولون لك : نحن اشتراكيون ، لكن « اشتراكية دينية » الدين توجد فيه اشتراكية » . اذن ، هم لم يرفضوا كلمة الاشتراكية ، لأنه لم يقدم لهم البديل . فاذا وجد البديل ، فسوف يقولون لا .. لا نريد كلمة الاشتراكية اطلاقا .. لقد حددوا موقفهم . ولكن هذا لم يحدث في أي بلد . انما هم يلوون عنق الاشتراكية ليدخلوها في شيء آخر . والمثل الذي يحضرني هو الثورة الفرنسية . فقد كان لهذه الثورة مبادىء ، ثم انقلبت الى امبراطورية في عهد **نابليون** . ومع ذلك ، فان نابليون يقول لك نحن ندين بمبادىء الثورة الفرنسية ، ولكن كيف وهو .. الله انت امبراطورا ؟ .. وله تاج ، وقوة عسكرية يستخدمها في الفتوحات ؟ الواقع انه أمام تيار الثورة الفرنسية لا يستطيع أن يتنكر تماما لمبادىء الثورة الا اذا كان عنده مبادىء أخرى . فلسفة جديدة . ولكن ، لأن فلسفة الثورة الفرنسية قوية، من حيث شعبيتها ومن حيث قيمتها الحقيقية ، فهو يفعل ما يشاء ويلبس كل الملابس ، ولكن أيضا باسم مبادىء الثورة . فاذن ، من جهة الشكل ستجد الى — أبد الدهر — أناسا يرفعون الراية الشائعة التي تريدها الشعوب كلها . ولكنهم يفعلون ، في التطبيق ، بخلاف هذا . وهؤلاء الناس يسمونهم « بالمنافقين » . اذن ، أنا أتكلم من وجهة نظر الراية ، وليس من وجهة نظر المضمون الحقيقي . لأن المضمون الحقيقي ليس مرفوضا عند بعض الناس — فحسب — في البلد الواحد بل انه لن يناسب شعوبا أخرى ، في بلاد أخرى .

فاذا قلنا « الوحدة » ، على سبيل المثال ، واذا استعدنا تشبيه الأواني المستطرقة ، من حيث أن كل شعار من الشعارات الثلاثة يقود الى الآخر . فهنا نسأل : هل أتكلم عن اتحاد في المبدأ ولا أتكلم عن الاتحاد السياسي أو الاقتصادي . فمن حيث المبدأ ، هناك بلاد تشعر بأن سكانها أولا قليلون ، والشعور الديني هناك هو الأساس . وفي الوقت نفسه ، لا توجد عندها مشاكل ، اقتصادية ولا ثقافية تماثل شعوبا أخرى . يعني ، سنجد في العالم العربي بلادا لا يمكن أن تثبت فيها اشتراكية بمفهومنا ، لأن العدالة الاجتماعية

هناك موجودة ، ولا يمكن أن تقيم هناك اشتراكية الا اذا كنت انت ستقضى على النظام الثقافى القائم . مثال ذلك ، فى بلاد كالكويت ، عندما تقول بأن صائد السمك يمكن أن تؤمن له مبلغ ١٠٠ جنيه فى الشهر ، ففى هذه الحالة سيكون له من الدخل المرتفع ما يجعله يتخلى عن عمله . وهنا سوف تضطر الى ان تأتى بأيد عاملة من بلاد أخرى . فاذن عندما تتكلم هناك عن « عدالة اجتماعية » تجد أنها قد لا تتناسب مع هذا البلد أو ذلك ، لأنه ليست هذه هى مشكلته وانما هى مشكلتنا — لأن الشعب عدد سكانه كثير وفقير ، وموارد انتاجه قليلة . فاذن ، الاشتراكية لها معنى غير ما تستطيع أن تقوله فى بلاد أخرى .

أيضا ، اذا قلت الوحدة . فلابد ان تكون هناك وحدة تكاملية فى الاقتصاد ، ولابد أن نقول للبلاد العربية أن هدفنا — نحن باعتبارنا دولا عربية — لها هموم واحدة ، وتتعرض لمحاولات دول أجنبية للسيطرة عليها ، ولم تأخذ حقها من التقدم ، أن تتعاون وتتحد وتتكامل اقتصاديا لتكون بيننا وحدة هدف . ولكن لا أتصور أن تكون بيننا وبينها « وحدة » فهم للاشتراكية بالمعنى الذى نفهمه نحن فى مجتمعنا الفقير .

اذن ، فالمسألة فى المعانى ، هنا ، تختلف . كذلك الأمر فى الحرية . وأن المعنى الواحد يختلف حتى فى بلادنا نفسها . لأننا نجد ما يسمى بالرجعيين أو اليمينيين . فاذن ، لا نتكلم الآن عن المفهومات أو المضامين . لأن المضامين ، هنا ، تختلف باختلاف حاجة كل مجتمع . فاذا تحدثنا عن البلاد العربية — ككل — لنحدد ملامح المستقبل ، فينبغى أن يكون مفهوما أن هذا يعنى البحث عن العنصر المشترك بين جميع هذه البلاد وليس توحيد مفاهيم الحرية والاشتراكية .. الخ والعنصر المشترك — كما سبق أن أشرت — هو أن البلاد العربية تمثل كتلة كبيرة فى المجال الدولى لها حضارتها ، ولها الآن ثرواتها ، ولابد أن تطرح على نفسها هذا السؤال : كيف تستخدم هذه الثروة ؟ هنا ، ستعمل كل دولة عربية على أن تتفهم حاجات الدول العربية الأخرى . فاذا وجدت دولة أن الاشتراكية عندها لها مفهوم دينى صرف فهذا شأنها ولن نعارضها . لكن ، فيما يتعلق بمصر ، فسنجد انه الى جانب المفهوم الدينى ، لابد من

توضيح مفهومات مدنية أخرى مرتبطة بمبادىء اقتصادية محـــددة . اذن ، فالتفاهم بين الدول العربية لن ينصرف الى تحقيق تفـــاهم على وحدة المضامين ، بل الى وحدة الهدف ، بالمعنى الذى أشرت اليـــه الآن .

ولكن اذا تكلمنا عن مصر ، وعن المستقبل ، فان السؤال الذى يثور هو : هل نحن جادون فى اقامة الاشتراكية ، أم أنها لفظ من الألفاظ التى اعتدنا على تداولها .

فاذا كنا جادين ، فلابد أن نحدد من هم المستفيدون من الاشتراكية. هم الأغلبية ـــ أى الطبقات الكادحة ـــ هم ليسوا العمال فحسب ، بل أيضا الموظفون الذين يعانون من الغلاء وصعوبة المواصلات . هم كل الذين نرفع مستواهم الى مستوى لائق جدا يتناسب مـــع مجهودهم فى الانتاج .

واذا كنا جادين فى الاشتراكية ، فلابد أن نسأل : من الذى يدافع عن حقوق هؤلاء الناس ؟ هل هى الدولة ؟ ومن هى الدولة ؟ الدولة هى مجموعة مؤسسات . ولابد أن تكون هذه المؤسسات منسجمة فى اتجاه واحد . واذا اتفقنا على أن مؤسسات الدولة هى التى تدافع عن حقوق الأغلبية وتعمل على رفع مستواهم ، فهل يمكن أن تسمى هذا شيئا غير الاشتراكية ؟ ان شعار الدولة هو الاشتراكية .

لابد ، بعد ذلك ، من أن تتجسد الاشتراكية فى شىء . ولكن كيف ومن أى طريق ؟ . .

فى اعتقادى لا يوجد غير طريقين :

الأول : عن طريق الديمقراطية الانتخابية . هنا ، ستقوم جماعة تمثل الشعب وتقنعه بأنها تدافع عن حقوقه ومستواه ، فاذا وثق بهم ، أصبح لهم مقاعد تستطيع أن تصل الى الضغط على الحكم بما يجعل النتائج ممكنة .

الثانى : عن طريق الديموقراطية الشعبية . ولكن كيف تأتى الديموقراطية الشعبية التى تشمل الشعب كله ؟ كيف نجمع ٣٠

مليونا عن عمال وفلاحين ؟ ان هذا يحدث اما بثورة اجتماعيـــة ، واما بثورة عسكرية .

فلا يوجد غير هذين الطريقين أو .. دلونى على طريق آخر ؟ !

ومع ذلك ، اريد أن أختار أو أن اقول برأى حاسم .. انمـــا أضع المشكلة ، وهى ضرورة تجسيد الثورة التى تمثل ٣٦ مليونا من الشعب وتتكلم بلسانهم . فكيف نأتى بهذه القوة ؟

اذا قلتم : اما عن طريق العنف ، أو عن الطريق الليبرالى ، فهذا يعنى أن هناك طريقين لا ثالث لهما . عن طريق ضغط شعبى وهو القوة ؟ لكن ، ما هى القوة التى ستفرض هذا ؟ وكيف تأتى فى نظام مؤسسات معينة موجودة اليوم ؟

ولكن ـــ أيضا ـــ وفى بلاد كبلادنا ـــ اذا حللت عناصر هذا البلد ، ستجد أنها تقوم على العاطفة الدينية أكثر من أى بلاد أخرى . وعند تأمل هذا الواقع (العاطفة الدينية) سوف نرى أنه توجد عناصر درجت على الاتجار باسم الدين ، والدين منها براء . وهى تحاول أن تتغلغل فى صفوف الطبقات الشعبية مستغلة تفشى الامية فى صفوفها . فاذا قلنا : الاشتراكية عن طريق القوى الشعبية ، فان هذا سيفترض مقدما مستوى معينا من الوعى الثقافى . اذن ، لابد أن الامية تزال . فاذا أزلت الامية ، فكم من الزمن يلزم لازالة الامية ؟ فاذن ، نحن نتكلم الآن وننسى عنصر الزمن . فهل عندما نضع ملامح مصر اليوم ، نعنى ملامح مصر فى مستقبل بعيد نقدر له ٢٠ أو ٢٥ سنة ؟ أم نحن ننظر الى السنوات الخمسة القادمة ، وبعد ذلك لاتهمنا الرؤيا البعيدة .

على كل حال ، اذا كانت الرؤيا البعيدة ، فنحن نجهز لها الآن ، بمحو الأمية والارتفاع بالمستوى الثقافى للشعب . عند ذلك ، ربما استطعت أن تجد طريقة للثورة الشعبية ، فالشعب نفسه يستطيع أن يقوم بثورة . ولكن ـــ والعكس هنا صحيح أيضا ـــ أن الشعب مع التنور يستطيع أن يصل الى الحكم ، أو الى أن يسمع صوته عن طريق ديمقراطية عادية لو كان لديه الوعى . ويستطيع أن يأخذ

أغلبية ، كما كاد يحدث فى فرنسا ، أو كما هو حادث أو يحدث فى انجلترا ، أى عن طريق حزب يأخذ أغلبية ، ويستطيع ، بالتالى ، أن يغير الأوضاع .

اذن فنحن — فى الواقع — فى دراسة ملامح مصر ، لابد أن تكون لنا رؤية واضحة : كيف نصل الى تجسيد اشتراكية تدافع عن حقوق الطبقات التى ستجد ثروة وافرة تأتى من رأسمال عربى سيدخل أو من رأسمال أجنبى . فهذه الثروة التى ستأتى ، لن تستطيع منعها . لانه اين ومن هى القوة التى ستقول لها لا تأتى ؟ ثم انه ليس عندها القوة . كل ما يمكن قوله ان هذه الثروة اذا وجدت فيجب الا تدخل فى جيوب ناس دون ناس . ويجب الا تدخل لتكون هناك شقق يشتريها البعض بـ ٢٠ أو ٣٠ ألف جنيه . من الذى يفعل هذا ؟ أو يصنع « ديكور » بمثل هذا المبلغ أو اكثر ؟ اذن العملية ان هناك نقودا . هذه النقود لا تستطيع انك تمنعها . هى كالظواهر الجوية .. أمطار تأتى .. لكن هذا المطر تستطيع أن تستغله بأنك تضع له أحواضا ، بدلا من أن ينزل ويجعل الشوارع موحلة ، تستطيع أن تستغله . فاذن ، المشكلة ليست فى هذه الأموال . المشكلة فى كيف نجعل هذه الأموال أمطارا مباركة تسقط على اكبر عدد ممكن من الناس الذين يمثلون صناع هذه الثروة .

واذا جاءت هذه الاموال الى البلد فعلى أى صورة ؟ فان العمال هم الذين سينتجون والطبقات المتوسطة ستعمل وتتحسن أحوالها ، ولكن توزيع الارباح سيكون غير عادل .. ففى هذه الحالة أين هو الذى سيتكلم باسم هؤلاء ؟ .

اذن ، مرة أخرى ، نكون قد عدنا الى كيفية نظام الحكم نفسه . هل هو نظام حكم مرتبط بالحرية أم غير مرتبط بها ؟ . فالعملية — مرة أخرى — أوانى مستطرقة .. فاذا وصلت الى نظام حكم ، فهذا يقودنا الى الكلام عن الحرية ، حرية هذا النظام ، أو عدم حريته .. وهل هذه الحرية تسمح بأن جماهير الشعب تعبر عن نفسها أم لا .. وبعد ذلك ، ممكن أن تصل الى أن أصحاب المصالح ، من ملايين العاملين والكادحين ، لن يتمكنوا من تنظيم أنفسهم للحصول على أكبر ما يمكن من المكاسب . وكل هذا قريب جدا ،

وتحت اليد ، وتحت النظر ، لأننا فى غضون سنوات قليلة سنجد أن هذه المشاكل تطرح نفسها . الآن نجد أن طبقات كثيرة محرومة من أبسط مظاهر الراحة وغير ذلك من قضايا الاطعام أو الملبس . فما هو الطريق ؟ كل هذا يجب الكلام فيه . وأنا هنا لا أحلل ، وانما ، اقرر وقائع لابد أن ننظر اليها بعين الوضوح ، لانها مسائل عملية جدا لا تمس الشعب الكادح وحده — كما قد يخيل الينا — ولكنها ستمس حياتى وحياتك وحياة كل واحد منا .

■ **لطفى الخــولى :**

اذا سمحتم ... بعض النقاط . نحن متفقون على نقطة هامة جدا هى أن المستقبل فى بلدنا ، كما نتصوره ، هو استمرار لحركة التحرر الوطنى المصرية فى جميع مراحلها . ونحن لا نقف عنـــد مرحلة دون مرحلة ، وبالتالى ليس هناك انقطاع فى تاريخ الشعب المصرى . ومن هنا ، يأتى قولنا بأن ثورة ٢٣ يوليو على الرغم مما فيها من سلبيات ، تمثل — بالنسبة لما قبلها — خطوة انتقال الى الامام . والجمود عند ثورة ٢٣ يوليو ، هو أيضا جمود عن التطور الى الامام . والمفروض أن أى نقلة مستقبلية يجب أن تكون أكثر تطورا من ثورة ٢٣ يوليو ، والا يعد الامر انتكاسة .

هذا الاستمرار يعنى — أول ما يعنى — اختيار مسار التطور نحو المستقبل . لأن هذا الاختيار — من جديد — هو الذى يحدد ليس فقط ترتيب البيت الداخلى المصرى ، اجتماعيا ، وسياسيا ، والقيم التى يقوم عليها ، ودرجة الثقافة ... الخ . وانما ، ايضا ، هو الذى يحدد ، فيما بعد ، اختيارنا العربية ، وبالتالى ، موقفنا من الثروة العربية ومن الثورة العربية — فى نفس الوقت — ومن الوحدة الوطنية . كما يحدد موقفنا العالمى من قضية الصراع والتعايش بين العالم الراسمالى والعالم الاشتراكى ، وموقفنا من الامبريالية والاستعمار ، والاستعمار الجديد والصهيونية .. الخ .

أيضا ، أوافق الاستاذ **توفيق الحكيم** ، واظن أننا كلنا متفقون حول ما سماه بسياســة الأوانى المستطرقة للشـــعار المثلث :

الوحدة والحرية والاشتراكية ، وهو ما يمكن أن يسمى « بجدلية » الوحدةوالحرية والاشتراكية ، وأن الثلاثه يمكن أن يؤثر احدهما على الآخر . لكن تبقى — مع ذلك — ملاحظتان :

الأولى : .. ان هذا الشعار عام ، ولا يشمل المرحلة المستقبلية القريبة المدى ، وانما يشمل مجمل حركة تطور بعيدة المدى . الدليل على ذلك قضية الاشتراكية . فليس هناك وهم لدينا فى أن ثورة ٢٣ يوليو خلقت مجتمعا اشتراكيا . ليس صحيحا أن هناك مجتمعا اشتراكيا . ذلك أن النضال من أجل الاشتراكية عملية طويلة المدى ، متعددة المراحل ، تستدعى تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ، وتغييرات فى القيم وفى مستوى الثقافة .

ولا يمكن القول أيضا ، انه يوجد فى العالم العربى نظام اشتراكى، حتى الان . وانما يمكن القول بأن هناك نوعا من حركة التقدم الاجتماعى المعادية لطريق التطور الرأسمالى ، بعد ما ثبت ، خصوصا فى العالم الثالث ، فشل الطريق الرأسمالى فى مواجهة التخلف الاجتماعي والاقتصادى .. الخ . وفى بطىء حركة التنمية المصاحبة له ، بل وفى استحالته بالنسبة لظروفنا . ليس فقط فى ظروف مصر أو العالم العربى ، وانما فى العالم الثالث ككل . وهذه هى حصيلة التجربة العالمية التى يجب أن نتيقظ لها والا كنا نعادى حركة التاريخ ، وبالتالى يمكن أن نسير الى انتكاسه .

لكن ، يجب الا تكون رؤيتنا لهذه الشعارات جامدة ، وانما بطريقة ما حدث وما يحتمل أن يحدث من تغييرات فى الحياة ، هى دائمة التجدد والتطور . ومن هنا ، يجب أن نرى حركة هذه الشعارات باعتبارها — فى الواقع — حركة التحرر الوطنى الديموقراطية .. ومن هنا ، لا اعتقد ، وربما قد اختلف مع بعض الزملاء — وأنا انتمى الى المدرسة الاشتراكية العلمية التى ترى أن هدفها فى النهاية هو تحقيق الاشتراكية ، اقول لا أعتقد أن ما هو مطروح — الآن وفى المستقبل القريب — هو اقامة النظام الاشتراكى . ويجب الا يكون لدينا وهم فى هذا الشأن اذ ان مرحلة النظام الاشتراكى هى مرحلة بعيدة المدى — لكن ليس معنى هذا

اننى امتنع عن أن اكون قوة فاعلة ومتحالفة مع كل القوى المستقبلية والمتجددة والمتقدمة والمعادية للامبريالية والصهيونية والاستغلال الرأسمالى البشع ، بل وأيضا للاستغلال الاقطاعى بقيمة التى لا تزال سائدة فى كثير من مناطق الوطن العربى .

ومن هنا ، فأنه فى رؤية المستقبل ، من خلال الترابط الجدلى بين مكونات الشعار المثلث « الحرية ، الوحدة ، الاشتراكية » يجب أن نضع فى الاعتبار ما يلى :

١ ــ عندما ننطلق ، يجب أن ننطلق من الحفاظ على الايجابيات التى تحققت وتطويرها . ايجابيات مثل بداية الانتقال من مجتمع زراعى الى مجتمع صناعى ــ تكوين القطاع العام كاداة أساسية فى عملية التنمية ــ المحافظة على الاستقلال السياسى والاقتصادى للبلاد ــ التمسك بالبعد الذى أعطته ثورة يوليو للنضال وهو البعد العربى ، بجانب البعد المعادى للامبريالية والصهيونية .

٢ ــ أن نعمل على الجبهة الثقافية فى صفوف الجماهير لنصفى قيم الاستغلال والاتكالية التى ترسبت فى الوجدان العام .. الخ . لكن يجب أن نضع فى الاعتبار ، أيضا ، فى انطلاقتنا ، سلبيات التجربة ، وبالتالى يجب أن اعالجها واتخطاها ولا اقع فى تكرارها . ويخيل الى أن هناك اتفاقا تاما على أن أهم سلبيات وأخطر سلبيات ٢٣ يوليو هى غياب ما سمى بالديموقراطية الحقيقية المتفقة مع درجة التطور الاجتماعى والاقتصادى فى هذه البلاد . ونتج عنها قيام أجهزة القمع ، ونتج عنها الطابع الفردى للحكم . والطابع الفردى للحكم هنا ، ليس نقداً **لعبد الناصر** . وانما لأسلوب فى الحكم لأن **عبد الناصر** ــ كشخص وكقيادة ــ ليس هناك جدال فى انه كان اكثر تقدما من نظامه ومن حكمه الفردى ، لكن ذلك لم يدفع حركة التطور . على العكس قيد من حركته ، وقيد من هذا الاستمرار .

٣ ــ انه لابد أن نلاحظ الظروف الجديدة التى تحيط بالعالم ، وتحيط بمصر والعالم العربى . من هذه الظروف ، أن اضع فى اعتبارى ، أن مصر الان تتزايد بمعدل من ٨٠٠ الف الى مليون

فرد كل سنة . وهذه قوة بشرية ضاغطة تطلب حقها فى الحياة ، وحقها فى المشاركة فى ادارة شئون البلاد . وأنه من غير المعقول أن المليون شخص الذين يزيدون كل سنة ، ممكن أن يكونوا مستثمرين فى فنادق ، أو ينالون بركة الراسمالية الطفيلية . ايضا ، يجب أن اضع فى اعتبارى ، الثورة الضخمة التى تميز أواخر الستينات ، وما بعدها ، وهى ثورة العلم والتكنولوجيا ، وتأثيرها الضخم فى بلد — كمصر — الأمية فيه لا تزال تلتهم بظلامها حوالى ٧٢ فى المائة ، واكثر من ذلك على مستوى العالم العربي ككل .

٤ — أنه فى الظروف العالمية الجديدة ، ظروف الانتقال من الحرب الباردة الى التعايش مع الصراع فى نفس الوقت ، لابد من العمل لدرء خطر الحرب النووية ولمخاطر سببية ما يمكن أن نسمية بثورة العلم والتكنولوجيا واستخدامها ضد الانسان بدلا من أن تكون فى خدمته .

٥ — يجب أن نضع فى الاعتبار ما يسمى بالثروة العربية . وسواء شئنا أم لم نشأ ، فأنه يوجد — الآن — وضع جديد ليس له سابقة فى التاريخ الانساني . وهو أن بلادا متخلفة اقتصاديا ، اصبح لديها فى ظروف تاريخية معينة ، وفى حدود جغرافية معينة ، وفى مواجهة تحديات مشتركة ، نقول : أصبح لها طاقة ، وثروة ضخمة قادرة على تغييرها ونقلها نقلة حضارية . لكن نتيجة لابنيتها الاجتماعية ، ولابنيتها السياسية ، ولتخلفها الاجتماعى والحضارى تعجز عن ....

■ **توفيق الحكيم :**

الثروة ، عندما تتواجد فى بلاد ليس فيها انتاج صناعى وزراعى ، هذه البلاد تفاجأ فى الواقع بوضع لم يكن له مثيل فى الكون . فالمعروف أن الثروات تتكون نتيجة عمل منتج لحضارات سواء ، كانت هذه الحضارة تنتج المال فى بلدها أو باستغلال بلاد أخرى .. اذن هناك عمل وجهد . ولكن عندما تجلس ، ويأتى لك خاتم سليمان بثروة طائلة ، فهذا ، كما نقول ، يحدث لأول مرة فى التاريخ.

■ **لطفى الخــولى :**

نحن لانستطيع الانعزال عن هذه الظاهرة ، ظاهرة الثروة العربية والا نكون اعداء أنفسنا واعداء التطور .. وهنا عنصر اليوتوبيا .. فى كلام الدكتورة **لطيفة** ، وليس فى كلام **أبو سيف** . لأن اليوتوبيا هو أن نتجاهل هذا العنصر الموجود بايجابياته وسلبياته ، والنضال هو كيف يمكن أن نخفف ــ الى اقصى حد ــ ممكن من سلبيات هذه الظاهرة ، وأن نستفيد من ايجابياتها .

وفى هذا ، فنحن مقدمون ــ شئنا أو لم نشأ ــ على مرحلة جديدة ، هى لصالح الجميع ، بما فى ذلك البورجوازية الجديدة النامية فى هذه البلاد . لانه ، كما قال ، **محمد سيد أحمد** فان بعض هذه البلاد لن تستطيع بكل أموالها أن تطور نفسها ، بل على العكس ستقود نفسها داخل حدودها الى كارثة . صحيح ، ان هذا الوضع الجديد ستلازمه انواع واساليب جديدة من الصراع والتعــايش ، لكن هذا لا يمنع من قيام التكامل العربى الذى يفيد كل الطبقات الاجتماعية القائمة حاليا فى العالم العربى ، أيا كان موقفها الاجتماعى والسياسى . أقول ، انه لا مفر من التعايش والصراع ، وأن تقبل القوى البرجوازية هذا ، لأن عدم قبوله يعنى أن يتحول التطور العربى الذى لا يمكن وقفه من تطور ذى طبيعة سلمية الى تطور ذى طبيعة عنيفة لتغيير كل هذه النظم . واعتقد ، انه كما اننا واعون بذلك ، هم واعون أيضا به . ويجب أن نضع فى الاعتبار ــ بالاضافة الى ما تقدم ــ هذه النقطة وهى أن هذه البلاد ليست كتلة صماء . هناك قوى جديدة تنمو داخل هذه المجتمات وهى بورجوازية مستنيرة ، كما كما ظهرت فى ندوة الكويت التى تكلم عنها **أبو سيف** ، وكما ظهرت فى انتخابات البحرين وبعض البلاد .

ان كل هذا ، يعنى أن هذه المجتمعات ليست راكدة . وانما الذى يحدث فيها ــ نتيجة التطور الاجتماعي والثروة ــ نوع من الافرازات الاجتماعية الجديدة التى تواكب درجة تطورها . وهذه القوى هى ، ايضا ، قوى مواتية لحركة التقدم ككل .

٦ ــ من أهم هذه القضايا ، قضية كيف يمكن أن يقوم نوع من الاطار الوحدوى العملى وليس الدستورى . ليس مهما ، الان ، قضية الوحدة الدستورية ، وانما يجب أن يتجه الجهد الى أمرين :

١ ــ العمل لبناء تكامل اقتصادى ، هو مفيد للجميع ، بما فى ذلك الرأسمالية المنتجة ، وليست الطفيلية ، فى العالم العربى ككل .

٢ ــ كما يجب أن يتجه الجهد الى الحركة الديمقراطية التقــدمية من أجل وحدتها فى العمل ، وعدم دخولها فى مغامرات يمكن أن تضرب مجمل الحركة .

ومرة أخرى ، أريد أن أقول ليس المطروح الان اقامة نظام اشتراكى فى مصر أو فى البلاد العربية ، انما هذا على المــدى الطويل . والمطلوب الآن هو تعرية وتصفية الرأسمالية الطفيليــة فى العالم العربى ، وبالذات فى مصر .

٧ ــ يجب العمل لنقل المجتمعات العربية ، بما فيها مصر ، من المفهوم الاقطاعى المتخلف ــ بل الى ما قبل الاقطاع القبلى وكما نشاهد فى احداث لبنان الان ــ الخ الى، المفهوم الصناعي الرأسمالى المستنير . وفى هذا ، يمكن أن تلعب القوى الاشتراكية ، بقيمها ، عملية ترشيد مستمر . هذه العملية هى تحريك وتخصيب وتفاعل مع نمو الطبقة العاملة وترابطها العضوى مع حركة المثقفين الثوريين .

وهذا يدفعنا الى أن نؤمن بقضية أخرى لا تقل اهمية فى المستقبل، وهو أن تكون الديموقراطية المطلوبة ليست ديموقراطية « ذات حول » . لأن غياب الديموقراطية لا يعنى انشاء ديمقراطية ذات حول ، بمعنى أنها ليست الا ديموقراطية الطفيليين ، وديموقراطية اليمين . وانما يجب أن تكون ديموقراطية التعبير عن أوســع الجماهير ، والقوى المستنيرة ، طالمــا كان موقفها الاجتماعى نحو التغيير ، باستمرار ، الى الأفضل ، وليست ديموقراطية التنفيس ، أو الديموقراطية الشكلية التى تتاح فيها « الحريات الشكلية » نتيجة علاقات القوى .. الخ .

هنا ، نلاحظ فى قضية الديموقراطية ، أن هذه الطبقة الطفيلية الرأسمالية ، ذات القيم الاقطاعية ؛ لا تريد ، ولا تســلم بمبدأ المشاركة الجماهيرية ، وعلى قدم المساواة مع القطاعات الشعبية .

ومع ذلك ، فهذه الفئات الطفيلية تبحث باستمرار عن سيد لتخفى نشاطها خلف واجهته . وقد حدث هذا ايام **عبد الناصر** ، فقد كانت تبدو كما لو كانت تنتظر الأوامر من **عبد الناصر** ، وتنتظر قرارات **عبد الناصر** ، وتنتظر القيادة العلوية ، ثم تسير — **بعد ذلك** وفق مصالحها واتجاهاتها هى مترجمة كل شىء فى الواقع لصالحها وحسب . نفس الأمر نجده ، الان ، مع الرئيس **السادات** ، فهم يريدون أن يكرروا مع **السادات** ما كرروه مع **عبد الناصر** . وكان سببا من أسباب سلبية التجربة هو الانتظار ايضا للقرارات العلوية ، وعدم التحرك الا بالقرارات الادارية من فوق . وعلى سبيل المثال : تجد أن كاتبا من الكتاب ممن يدعون الى الحرية يبدأ مقاله ، بأنه أمر **الرئيس السادات** .. قال لى **الرئيس السادات** .. أو حسب تعليمات وتوجيهات **الرئيس السادات** .. ويريد أن يدخل فى الذهن أولا — لمصلحته الشخصية ولمصلحة طبقته — انه قريب الى السلطة ، وبالتالى ، كلامه هو نوع من الأمر والتوجيه .. الخ . وهدفهم من هذا ، اغراق السلطة نفسها ، وقفل المبادرات على الجماهير ، على اعتبار أن هذا هو رأى السلطة .

تبقى هناك نقاط سريعة :

الاستاذ **توفيق الحكيم** ، تكم عن أن الاستقلال السياسى كان مطلبا عاما ، وان كل القوى كانت متفقة عليه وانا أوافقه ، على ذلك . لأن الاستقلال السياسى فى ثورة ١٩ كان أيضا مطلبا يتفق مع مصلحة القوى البرجوازية الوطنية النامية ، لتستقل بالسوق المصرى ، وبالتالى ، كان اخراج الانجليز ، وضرب سيطرتهم على السوق ، كل هذا لم تكن مطالب للجماهير الشعبية فقط ، وانما أيضا للرأسمالية الوليدة الوطنية .

لكن بعد ذلك — كما تقول أنت — عندما دخلت المسائل الى قضية التمايزات الاجتماعية فى الداخل ، وعندما طرحت ضرورة الاستقلال الاقتصادى ، بالاساس ، بما يضرب للرأسماليين من علاقات مع الاحتكارات الاجنبية ، وبما يغير من علاقات القوى اجتماعية بين الطبقات ، كان لهم موقف محدد . وهنا ، اختلف معك فى أن موقفهم لم يكن فى الاساس موقف المسايرة للاشتراكية ، فهذه بعض الاتجاهات المنافقة التى أرادت أن تلعب دورا سياسيا

واقتصاديا لكن القوى الحقيقية الرجعية وقفت موقفا مضادا وصريحا لكل فكرة أو اتجاه يمت للاشتراكية ، واصطدمت اصطدامات واقعية وعنيفة .

وهنا ، اتفق مع الدكتورة لطيفة الزيات فى انه لم يعد من الممكن القول أن الكل فى ٢٣ يوليو ، يريد حرية ووحدة واشتراكية . ويجب الا نقع فى هذا الوهم ، خصوصا ، وأن هذه القوى المناوئة لحركة التقدم — عموما — هى قوى ضعيفة ومعزولة ، وتحاول الان التسرب الى الحركة الشعبية لافسادها . وبالتالى ، يجب عزلها كعزل الميكروب . ولا نستطيع أن نتغاضى عن هذا الخطر ، لا باسم الحب ولا باسم عدم الحقد كما يقال ، فهذه قضية اجتماعية اساسية ، لا علاقة لها بالنوازع الاخلاقية .

وفيما يتعلق بما اثير عن قضية الوحدة العربية ، لا أريد أن أدخل فى فذلكات تاريخية . لكن ، من الواضح ، انه فى العصر الحديث — وعلى الاقل فيما بعد الحرب العالمية الثانية — فان قضية فلسطين جاءت كالنقطة التى تحدث عملية البلورة بين انتماء عربى أو عدم انتماء عربى . فقد تكشفت اسرائيل كقوة — ليس فقط عنصرية ، وذات مصالح خاصة — وانما كجزء من الحركة الامبريالية والاستعمارية العامة ، وكحليف موضوعى للرجعية العربية المتخلفة . هنا ، سنجد أن تيار الوحدة الصاعد قد حاول الاستعمار البريطانى أن يستوعبه ويستغله ، وأقام ، فيما اقام منه ، جامعة الدول العربية . لكن جامعة الدول العربية ، وامام قوة التيار ، استطاعت أن تتخلص من السيطرة الاستعمارية القديمة . . ، وأن تلعب دورا أكثر تقدما من ذلك ، فى اطار علاقات القوى ما بين دول العالم العربى ، وفى اطار وطنى ، ليس تقدميا بالطبع . لكنه اطار وطنى وقومى .

بعد ذلك ، هناك الوحدة المقابلة ، وهى وحدة الحركة الجماهيرية والحركة العربية نفسها . وفى هذا الاطار — أيضا — اتجاهان : اتجاه ، أن تتم الوحدة لمصلحة البرجوازية العربية النامية ، والثانى ، أن تتم الوحدة لمصلحة التحالف التقدمى المعادى للامبريالية والذى يريد نوعا من التغيير الى واقع افضل . وهذا التحالف

يضم ، بالطبع ، العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والبرجوازية الصغيرة .. الخ بلا جدال ، نحن مع التطور الأخير .

النقطة الأخيرة هي في الحقيقة تجسيد لهذا كله ، لأنه يؤكد [illegible] كما قلت أنت ، في بداية الجلسة ، للفصل بين الشكل والمضمون ، وأنه لا يمكن القول بأن تكتفي بالمضمون ، وتغفل الأساليب وطبيعة الأساليب . ولا يمكن ، كما قيل ، أن تقود الناس إلى جنة الاشتراكية بالعصا ، وإنما بالاقتناع وبالحركة الجماهيرية .. كذلك ، لا يمكن إغفال أن تترك حرية التنفيس [illegible] عن هامش الحرية والديمقراطية .. الخ ، في حين أن القوى الحقيقية المسيطرة والفاعلة تتجه بالمجتمع نحو مزيد من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي وتخريب القيم .. الخ .. وبالتالي ، لا يمكن الفصل بين الشكل والمضمون . إن المضمون لابد له من صياغات ذات محتوى حركي حضاري شعبي ..

فإذا كان الأمر كذلك ، فهل لي أن أقترح ، أن تكون الجلسة القادمة مخصصة للحوار حول مشروع لبرنامج الحد الأدنى . وفي هذه الحالة — أي حالة اقرارنا للمشروع — سيكون بمثابة خاتمة لهذه المرحلة من الندوة ، نبدأ بعدها مناقشات أخرى ..

(موافقـــة)

■ **لطفى الخـــولى :**

شـــكرا ..

انتهت الجلسة الثامنة .

مصر المستقبل: فى المكان والزمان

« مشكلة البرنامج » الذى يوحد بين أعرض القوى الوطنية والتقدمية . كانت هى مشكلة الجلسة التاسعة :

— فعلى امتداد الجلسات الثمانى السابقة ، لم يختلف اثنان على أن الندوة ستسعى من خلال دراسة التجربة — الى طرح مشروع برنامج يتعلق بمهام اليسار فى المستقبل . ولم يكن تصدى الندوة ، لهذه المهمة نوعا من محاولة فرض « تصورات او شعارات » على قوى وطنية وتقدمية لم يتح لها أن لم تشارك فى الندوة . ولكن الدافع وراء محاولات تقديم مشروع البرنامج كان هو الشعور ، من جانب المشاركين فى الندوة ، بالالتزام نحو شعبهم وبلادهم بمواقف محددة . وكانوا يعملون فى الندوة على أساس أن اليسار المصرى يتعين عليه أن يقدم طرقا جديدة ، وحلولا بديلة ، وانه قد مضى زمن الشعارات العامة والمسطحة .

— ولكن كان — فى الندوة — اعتراض على هذا . وقد بنى هذا الاعتراض ، على أساس أن الندوة انما تمثل جزءا من اليسار لا كل « اليسار » . وأن المطالب المطروحة فى مشروع البرامج المتقدمة ، تتطلب مسبقا أن تكون قد جرت حولها دراسات متخصصة . وأن هذه المشروعات — لا تزال ضعيفة الصلة بما هو مطروح — حاليا — فى الساحة السياسية من قضايا وشعارات .

— ومن خلال النقاش ، ساد اتفاق على أن ما يقدم ليس برنامجا ، بل هو تصور لمستقبل مصر فى المكان المحدد والزمان المحدد . وفى هذا طرحت ، ونوقشت ، بتفصيل قضايا كثيرة ، كان من بينها على سبيل المثال :

— الجبهة الوطنية والأحزاب وعلاقتها بقضية التحالف والوحدة الوطنية .

— قضية الانفتاح الاقتصادى هل هو : لمصلحة دعم النظام الراسمالى أم لمصلحة التطور الاشتراكى .

— قضية المضمون الديموقراطى لتحرير الأرض .

■ **لطفى الخولى :**

ان ندوتنا تشارف على الانتهاء .

لقد اتفقنا — فى آخر الجلسة الماضية — على أن نستخلص من الحوار الذى دار — على عدة جلسات،وطبقا للبرنامج المتفق عليه— رؤية للمستقبل أكثر تفصيلا . وكما جاء فى خطاب استاذنا **توفيق الحكيم** ، الذى اعتبر أحد أوراق الندوة ، انه يأمل فى أن مثل هذا الحوار ينتهى الى نوع من البرنامج للقوى الوطنية والتقدمية ، أو اليسار — عموما — فى المستقبل . وبالتالى ، أعتقد أن هذه الجلسة يمكن أن تخصص لتحديد الاطار ، لمثل هذا البرنامج ، بالرؤية المستقبلية .

واذا تكرمتم ، لى بعض كلمات فى هذا الأمر ، وذلك حسب ما تفقنا فى آخر الجلسة الماضية ، وهو انه عندما نحاول اليوم — فى ختام حوارنا — التصدى لصياغة مشروع برنامج للعمل الفكرى والسياسى والاجتماعى فى بلادنا ، فاعتقد أنه يتوجب علينا ، أن نضع فى الاعتبار مجموعة من المعطيات الموضوعية التى أسفر عنها نقاشنا .

وفى تقديرى ، انه يمكن تلخيص أهم هذه المعطيات فى خمسة خطوط :

الخط الأول : هو أن البرنامج المقصود هو برنامج مجموعة القوى الوطنية والتقدمية فى بلادنا ، هذه القوى التى تجمع على معاده الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والتخلف الاقتصادى والاجتماعى والتقوقع الاقليمى . وهذه القوى ، قد حسمت — بالتالى — اختياراتها السياسية على أساس التحرر السياسى والاقتصادى ، ونقل المجتمع نقلة كيفية من التخلف الى التقدم ، على أساس خطة تنمية اقتصادية اجتماعية شاملةومستقلة ذات آفاق اشتراكية ، تستهدف — فى النهاية — الغاء استغلال الانسان للانسان ، وتأمين انسانيته وحريتها ، واطلاق ملكاته الابداعية . وكذلك العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية ،

بأسلوب ديمقراطي ، ويمضمون يخدم حركة التقدم وقواه الشعبية .

الخط الثاني : أن قوى البرنامج — على هذا الاساس — ليست موحدة ، ولكنها — بحكم الواقع والظروف — متعددة المنابع الاجتماعية والفكرية ، وهي تمتد على جبهة عريضة ، تشمل العمال ، وفقراء ومتوسطي الفلاحين ، والمثقفين الديمقراطيين والتقدميين والجنود ، والبورجوازية الوطنية المنتجة المستنيرة .

وبالتالي ، فإن كلا من الرأسمالية الطفيلية المتخلفة ، والبورجوازية الريفية المتخلفة ، والشرائح العليا من البيروقراطية خارجة عن اطار هذا البرنامج .

الخط الثالث : انه امام تعدد منابع قوى البرنامج ، فلا بديل عن قيام تحالف وطني ديمقراطي حقيقي فيما بينها ، تحالف لا يطمس الهوية النوعية لكل فصيل فيها ، ولا يصادر على استقلالها التنظيمي والفكري ، في منابر ، أو احزاب ، أو جماعات سياسية .

والبرنامج — بالتالي — لا مفر من أن يكون برنامج الحد الأدنى لا الحد الأقصى ، في اطار الالتزام العام بالاختيارات الاساسية .

الخط الرابع : البرنامج لا يبدأ من فراغ . وانما هو حلقة متصلة من حلقات النضال الوطني والتقدمي للشعب المصري في واقعه المحلي ، والعربي . وهو يمثل خطوة تدعيم ما تم احرازه من ايجابيات ، خاصة ايجابيات ثورة يوليو ٥٢ كما يمثل استمرار النضال لانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، وفي الوقت نفسه حركة عزل وكشف ومعالجة السلبيات التي صاحبت حركة هذا النضال ، وبالذات ، في مجال الديمقراطية ومؤسسات الحكم ، وأجهزة القمع ، والحد من مبادرات الجماهير ، والتهادن مع القوى الطفيلية والبيروقراطية .

الخط الخامس : ان البرنامج يأتى ، فى ظروف تاريخية جديدة ، بعد حرب أكتوبر بأثارها التى كشفت الطاقة الايجابية للانسان العامل والمقاتل فى مصر وفلسطين وسوريا والعراق والجزائر والوطن العربى ، وأهمية القطاع العام فى مصر وسوريا ، ووحدة العمل العربى الجنينية ، والامكانيات الهائلة التى يمتكها العرب كأسلحة اقتصدية ، وفى مقدمتها البترول .

وفى الوقت نفسه ، ما تزال قضية تحرير الوطن عربيا وفلسطينيا، من الاحتلال الاسرائيلى — قائمة وحادة ، ولا تزال تواكب مهام التطور الاقتصادىالعام للعالم العربى .

كذلك ، فان هذه الظروف التاريخية ، تكشف عن خريطة دولية جديدة لعلاقات القوى يسودها مناخ يتزاوج فيه التعايش مع الصراع بين العالم الاشتراكى وبين العالم الرأسمالى ، على نحو جديد .

ويشهد انتصار الشعب الفيتنامى ، وشعوب الهند الصينية الصغيرة ضد أقوى امبريالية فى التاريخ ، وهى الامبريالية الأمريكية التى تعانى داخليا — بشكل لم يسبق له مثيل — من شروخ اقتصادية وسياسية واجتماعية .

هذا كله ، بالاضافة الى ثورة العلم والتكنولوجيا التى فتحت آفاقا لا حدود لها للانسان نحو التقدم ،وتدعيم سيادته وسيطرته على الطبيعة ، وعلى واقعه ومصيره .

فى ضوء هذه المعطيات الخمس الرئيسية ، يمكن أن نقترح مشروع برنامج الحد الأدنى ، لنطرحه بعد ذلك للنقاش العام كنتيجة لحوارنا هذا — فى ثلاث نقاط رئيسية على النحو التالى :

النقطة الأولى فى البرنامج :

أولا : بناء ديمقراطية لتحالف جميع القوى الوطنية والتقدمية على اختلاف منابعها الفكرية والاجتماعية بدون استثناء ، لا يصادر

الاستقلال التنظيمى والفكرى لكل قوة فى حزب أو منبر أو جماعة . ويعمـل من أجل تدعيم وتطوير المجتمع ، فى مختلف المجـالات الاقتصادية ، وبالذات المالية والصناعية والزراعية ، وذلك على أسـاس خطـة تنمية وطنيـة ، وشـاملة ومسـتملة وتعتمد — بالأساس — على قيادة القطاع العام الذى يجب أن تسوده ديمقراطية الانتاج والادارة .

ثانيا : تشجيع قطاع الرأسمالية الوطنية المنتجة فى اطار خطة التنمية الشاملة ، ومده بجميع الامكانيات اللازمة وحمـايته من مخاطر الرأسمالية الطفيلية والبيروقراطية .

ثالثا : تحويل الاصلاح الزراعى الى ثورة زراعية ، تنقل الفلاحين والمجتمع الريفى نقلة حضارية ، من خلال علاقات اجتماعية أكثر تقدما تقوم على أساس التعاونيات الاختيارية فى الانتاج والتسويق ، مع ترشيد وتطوير الوسائل والامكانيات ، والقضاء على أسباب ومظاهر الاستغلال المتزايدة لأغنياء الريف . والنزول بالحد الأعلى للملكية الى ٢٥ فدانا للفرد و ٥٠ فدانا للاسرة .

رابعا : المحافظة على مكاسب العمال والفلاحين ، وجماهير الكادحين يدويا وذهنيا ، وتدعيمها وتطويرها ، بما يحقق احترام العمل الانسانى ، واعتباره أثمن رأسمال ، وحمايته وتأمينه ضد كل المخاطر ، ووضع نظام يوفر الحوافز المادية والمعنوية للانتـاج والابداع .

خامسا : بناء مؤسسات الدولة بناء عصريا على أساس يكفل التعبير الحقيقى عن قوى التحالف بثقلها المتميز للعمال والفلاحين ، وتقوم بواجباتها على أسـاس من العمـل الجماعى ، والالتزام بالمسئوليات السياسية أمام مجلس الشعب المنتخب انتخابا حرا .

سادسا : الحد من الفروق الشاسعة بين الحد الأدنى والحـد الأقصى للاجور بحيث لا تزيد عن واحد الى ١٥ ضعفا على الأكثر .

سابعا : توفير مناخ صحى لممارسة الديمقراطية الشعبية ، شكلا ومضمونا ، بما يتضمن ذلك من حرية الرأى والقول والاجتماع ،

وتكوين الاتحادات والروابط والنقابات ، واصدار الكتب والصحف ، والابداع الفني والفكرى والبحث العلمى ، دون ما تدخلات ادارية او قيود رقابية .

ثامنا : احداث ثورة ثقافية ، بتخطيط علمى ، ومن افق تقــدمى عصرى — على المدى الطويل — يتناول مناهج التعليم العــام ، وتحرير الجامعات ، ومراكز البحث العلمى والابداع الفنى ، من جميع القيود . ومحو الأمية ، بحيث يثرى الانسان معنويا وروحيا بنتاج العقل البشرى وايجابيات التراث القومى والانسانى .

تاسعا : احترام حرية العقيدة ، وممارستها ، والوقوف ضــد كل المحاولات لاستغلال الدين من جانب القوى المتخلفة اجتماعيا وفكريا لمعاداة التقدم ومحاربة الاستغلال .

عاشرا : الالتزام — فى اطار استمرار التعبئة — لتصفية الاحتلال الاسرائيلى ، باقتصاد حرب يوزع الأعباء والتضحيات على جميع الطبقات والأفراد توزيعا عادلا ، بما يحقق تصفية الدخول الطفيلية والاتجار فى أقوات الشعب ، ويحد من التضخم وارتفاع تكاليف المعيشــة .

النقطة الثانية فى البرنامج : هى أن مصر — تاريخا ومصيرا — جزء لا يتجزأ من الوطن العربى ، وتحتل — بحكم وزنها الســكانى والحضارى والاقتصادى — وزنا له أهميته وثقله فى مجمل حركة التحرر الوطنى العربى . وفى هذا الاطار يتوجب :

١ — أن تلتحم مصر التحاما عضويا ، على جميع المســتويات مع جميع القوى والنظم الوطنية والتقدمية فى الوطن العربى من أجل العمل على تحرره الكامل ووحدته القومية .

٢ — تلتزم مصر التزاما مبدئيا بمشاركة الشعب الفلسطينى فى نضاله من أجل تحقيق أهدافه ، وفقا للاستراتيجية التى وضعتها ثورته المسلحة المعاصرة من خلال جهازها السياسى — منظمة التحرير الفلسطينية — الممثلة الشرعية والوحيدة للشعب الفلسطينى .

٣ ـ العمل من اجـل بناء قاعـدة مادية للتكامل الاقتصـادى العربى ، بغض النظر عن الاختلاف فى النظم السياسية ، يقوم على اساس مشروعات اقتصادية مشتركة ، وخاصة فى مجالات الصناعات الثقيلة ، والنقل والمواصلات والبتروكيماويات ، وعلى التمهيـد لبناء سوق عربية مشتركة ، وذلك بهدف الوصول الى خطة تنمية قومية مشتركة تستهدف التطوير المتكافىء فى جميـع البـلاد العربية بمعدل سريع ، وتوظيف رشيد لفوائض البترول التى اكتسبت قيمتها الراهنة من الدم العربى .

النقطة الثالثة فى البرنامج : انتهاج سـياسة خارجية تخـدم ـ فى الأساس ـ السياسة الداخلية والعربية ، وذلك باعتبـار ان مصر جزء من حركة التحرر العالمية ، وتمثل مع حركة التحرر العربى ثقلا هاما فيها . وهذا يستلزم :

١ ـ استمرار النضال ضـد الامبريالية والاستعمار الجـديد والاحتكارات والشركات المتعددة القوميات ، والمؤسسات والكيانات الصـهيونية .

٢ ـ ان عدم الانضواء داخل أى معسكر من المعسكرات الدولية لا يعنى المساواة فى النظرة والتعامل بين الدول الاشـتراكية وبلاد التحرر الوطنى وبين الدول الاستعمارية . وبقدر ما يتوجب الأمر تعزيز أواصر الصداقة والتعاون مع العالم الاشتراكى ـ وخاصة الاتحاد السوفيتى ـ وبلدان التحـرر الوطنى ـ بقـدر ما يجب الانفتاح ، بوعى وادراك ، على العالم الراسمالى فى اطار علاقات متـكافئة تقوم أساس الند للند ، وعـدم الوقوع فى شراك قيوده الاستعمارية الجديدة .

٣ ـ القيام بدور بناء ونشيط فى جهود الانسانية من أجل اقرار السلام العالمى وترسيخ مبادىء التعايش السلمى ، والانتفـاع المشترك بثورة العلم والتكنولوجيا .

هذه هى بعض مقترحات لخطوط فى البرنامج مقدمة من « الطليعة » وهى طبعا مطروحة للنقاش .

■ **أحمد عباس صالح :**

قبل مناقشة هذا المشروع ، لى ملاحظات حول المشروع .

واضح — بعد كل ما قيل فى هذه الندوة وهو شيء جيد ، علمى وموضوعى ، وأمين — أن نجد أن هناك تحديين أساسيين مطروحان على مجتمعنا . ويتوقف مستقبل هذه الأمة على مواجهتهما ، والنجاح فى الانتصار عليهما . وهما : التحدى الاستعمارى الصهيونى المتمثل فى احتلال الأراضى العربية والذى يحاول — فى الوقت نفسه — الالتفاف حولنا اقتصاديا وسياسيا . فليس صحيحا أن قضية تحررنا تقف عند حد احتلال الأرض فقط ، بل تتعدى ذلك الى ما هو أوسع كثيرا الى السيطرة علينا سياسيا واقتصاديا .

وهناك خطر المقايضة على الأرض بنوع من التبعية الاقتصادية والتى ليس لها الا نتيجة واحدة هى المزيد من انعدام الارادة والتدهور الاقتصادى والاجتماعى .

أما التحدى الثانى ، فهو التخلف . والتخلف كلمة مركبة تبدأ من الازمة الاقتصادية وتصل الى تأزم المواطن العربى فى مصر سيكولوجيا وثقافيا واقتصاديا .

ومستقبل مصر ينبغى أن يتحدد بالموقف من هذين التحديين .

وقد وضح ، من المناقشة ، ان الانجازات العظيمة التى تمت ، خلال العشرين سنة الماضية ، اكتسبت صفتها هذه من كونها انجازات تهدف الى تحقيق العدالة والرفاهية لغالبية الجماهير . ولكنها ، فى نفس الوقت ، كانت قرارات من أعلى . وعلى الرغم من انها كانت انعكاسا لمطالب الجماهير ، الا أن المشاركة — من جانب الجماهير — فى اصدار قراراتها كانت معدومة . كما كان تنفيذها ، كذلك ، يفتقر الى المشاركة والرقابة الشعبية .

ولهذا ، افتقدت هذه القرارات الكثير من محتواها ، وتعثر ما تعثر منها ، وظهرت ثغرات كثيرة ، نفذ منها الفساد الذى ما زالت آثاره تنخر فى جسم البلاد فى مواقع متعددة .

لهذا ، لم يعد هناك أمام المواطن الذى طال تطلعه الى الحياة المستقرة والمتقدمة الا أن يؤكد على الديمقراطية . واذا كنا نريد تخطى التحديات ، فلابد ان نتجه الى الأشكال والمضامين الديمقراطية الصحيحة .

ومن البديهى ، أن يكون توجهنا — فى الأساس — الى الذين لا يملكون الا قوة عملهم من جماهير العمال وفقراء الفلاحين وجيوش الموظفين والمثقفين ، بشكل عام ، هؤلاء الذين تضيق عليهم الدائرة الاقتصادية شيئا فشيئا . ولذلك ، فأى تعديل فى القطاع العام — مثلا — ينبغى أن يستهدف مزيدا من التوسع ، وذلك بنفس القدر الذى يسمح فيه بالتوسع للقطاع الخاص سواء كان أجنبيا أو محليا . وينبغى أن تبقى النسبة قائمة بين حجم القطاع العام وبين حجم القطاع الخاص . ويقع على الدولة ، الرامية الى مواجهة تحديات خطيرة ، والى تخطى مرحلة التخلف ، ان تركز جهدها فى انماء القطاع العام . وسيبقى دائما أهم مظهر للتعاون العربى ، هو تعاون الحكومات العربية فى دعم وبناء القطاع العام فى مصر . ومن المفهوم ، ان استثمار الحكومات مختلف عن الاستثمارات الفردية وينبغى ان يصب فى أوعية القطاع العام ، سواء فى شكل قروض أو مساعدات أو دعم .

وبقاء القيادة للقطاع العام ، سيتيح الفرصة لاستثمارات مستقرة ومأمونة للقطاع الخاص . بل سيتيح الفرصة للقطاع الخاص أن يلعب دوره الوطنى والقومى فى اطار من التجانس الاجتماعى وتوزيع الأدوار توزيعا غير مخل .

على أن الشوائب التى لحقت القطاع العام كانت ترجع الى تضارب المفاهيم فى ادارته . وقد انتشرت كثيرا فكرة الادارة الرأسمالية باعتبارها الادارة الاقدر على الانتاج وقيل فى تأكيد هذه الفكرة الشىء الكثير .

وقد كانت وما زالت ، هناك شكاوى كثيرة ، من أصحاب هذه الفكرة ، من بعض الصيغ المتمثلة فى اشتراك العمال فى مجالس الادارات ، ودور اللجان المختلفة فى المؤسسة لاقتصادية ، سواء كانت لجانا نقابية ، أو لجانا للاتحاد الاشتراكى .

والـــكثيرون من رؤســـاء مجالس الادارات قد يرون فى الادارة الرأسمالية أعلى نموذج للادارة ، وكانوا وما زالوا ، يسعون الى سلطة مطلقة فى اصدار القرارات ، على الرغم من انهم حصلوا عليها دائما . وعلى الرغم من التدخلات الصورية وشبه الصورية لممثلى العمال فى مجالس الادارات وفى اللجـــان النقـــابية ، أو فى غيرها ، الا أن هذه التدخلات كانت تضخم ويسند اليهـــا كل فســـاد لحق القطاع العـــام . وهو أمر مضحك ومؤلم لأنه جـــارح للحس والذوق العـــام . فالجميع يعرفون أنه لم تكن هنـــاك قدرات حقيقية لهذه الأشكال من المشاركة ، لانهـــا ــ فى الواقع ــ لم يتح لهـــا الفرصة لتحقيق وجودهـــا والقيـــام بوظيفتهـــا .

واذا كنا نسعى الى ديمقراطية حقيقية فينبغى أن تمـــارس هذه الديمقراطية فى مواقع الانتـــاج بشكل تنظيمى محكم ، وتتحـــدد فيه المسئوليات بشكل واضح ، ودون مغالطـــات .

لقد انتشر ، أيضـــا ، رأى بأن الادارة علم مستقل يعلو على الاتجـــاهات والاراء السياسية . وقد يكون الأمر كذلك بصورة أو بأخرى . ولـــكن علم الادارة الذى كان مقصودا دائمـــا ، هو ذلك العلم الذى يرفض القطـــاع العام كقطاع اشتراكى ممـــلوك للامة ، ويدار ادارة تهدف الى رقى المواطن العـــامل فيه انسانا واقتصاديا ، كما يستفيد ــ فائدة كبرى ــ من شـــعور العـــاملين من أنهم يملكون مؤسســة يهدفون الى تنميتهـــا وتطويرها .

كان علم الادارة الذى يطرح نفسه على قطاعنا العـــام علمـــا متعاليا متحذلقا ، وفرضيا الى أقصى حـــدود الفرضية ، ويسعى الى تركيز السلطة ، والى نفى العـــاملين عن ملكيتهم لوســـائل انتـــاجهم ، وتعميق غربتهم ، واعتبـــارهم أجزاء من لحم ملحقة بالالات الحديدية التى يعملون عليهـــا .

ان الادارة علم بغير شك والعلم يهدف الى تحقيق غايتين :

الأولى :

المزيد من الكفاءة فى الانتـــاج .

الثانية :

المزيد من كفاية المنتج .

وكلا الحالتين تؤثر في الأخرى . وليس المقصود من الادارة العلمية ، أن تتحقق كفاية الانتاجية في المطلق أو في الفراغ أو بواسطة استعباد العاملين وتحويلهم الى عبيد . فالانتاج المقصود به رفاهية العاملين ورفع مستواهم في نفس الوقت . وأي علم للادارة يتجاهل هذه الحقيقة ، انما هو علم استعبادي يزعم أن الكفاية الانتاجية لا تتحقق الا عن طريق سحق العاملين نفسيا وانسانيا واقتصاديا .

ومن هنا ، فان فلسفة الادارة ينبغي أن تطرح جماهيريا على المؤسسات النقابية والسياسية والرأى العام ، على الأساتذة المتخصصين بمختلف اتجاهاتهم لتتحدد هذه الفلسفة في مواقع الانتاج في المعاهد العلمية المختلفة التي تتبع الجامعة أو البحث العلمي ، والتي تخرج المديرين وتعدهم .

ولا يكفي أن يوجد القطاع العام ، وأن يتم التوسع فيه ، لتحقق القاعدة الاقتصادية التي يستند اليها العاملون لممارسة الديمقراطية . بل يبقى أن تتحقق الضمانات القانونية والفعلية للعاملين لمواجهة أي تعسف من قبل أي سلطة . وفي مقدمة هذه الضمانات حماية العاملين من الفصل التعسفي والتأكيد على ذلك فان ارادة الانسان تنعدم حينما يواجه بالتهديد بحرمانه من مصدر رزقه تحت أية حجة . ومن لا يملك ارادته ملكية حقيقية ، في اطار الواجبات المفروضة اجتماعيا ، يصبح أداة لغش الديموقراطية وخلق ديموقراطية زائفة ترجعنا الى الوراء عشرات السنين .

ان الحقوق التي حصل عليها العمال والعاملون ، عموما ، في ظل الثورة ، هي أقل كثيرا من تلك الحقوق التي يحصل عليها العمال في بلاد عريقة في الرأسمالية . وليس من حق القطاع الخاص سواء كان استثماره أجنبيا أو محليا ، أن يحاول أو يطلب الانتقاص

من هذه الحقوق بحجة أنهـا قيد على استثماره . فالحقوق التى يحصل عليهـا العمـال فى دول راسمالية عريقة لم تمنع اندفاع راس المـال الخـاص نحو الاستثمار فيهـا . بل ولم تحـد من أرباحه ، بدليل أن الغـالبية من فائض المـال العربى تتجه الى هذه الدول بحماسة شديدة . واظن ان المواطن المصرى لا يوافق على أن يحرم من أبسط حقوقه من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبى .

ان التوازن فى المجتمع ، يأتى من توازن المصـالح ، وتبعـا لحجمهـا ، فى حدود المصلحة الوطنية لجمـاع الأمة . وأن اى اضعاف للمؤسسات الاجتماعية ، كالنقـابات العمـالية والفلاحية أو المهنية هو فى الواقع اخلال بالتوازن ، وأى خلل فى البنية الاجتماعية من شأنه احداث اضطرابات تهدف الى اعـادة التوازن .

ومن هنـا فان اطلاق الحريات للنقابات امر ضرورى . على أن الحزب السـياسى ، فى النهـاية ، هو المؤسسة التى تتبلور فيهـا أهداف مجموعة معينة من المصـالح ، وفيه أيضا يتبلور الوعى ، ويرتقى من الحدود الفردية والطبقية الى حدود الوعى الاجتماعى ، والى الشعور بالمسئولية الاجتماعية نحو الأمة ككل . وليس من المستحيل أن ننظم أنفسـنا فى اطار التحالف على أسس حقيقية بعيـدة عن الصورية .

ان وجود الأحزاب ، ليس معناه ضرورة التشتت ، واضعاف الوحـدة الوطنية ، بل على العكس ، قد يكون الوسيلة الحقيقية والقـاعدة الصلبة لدعم وربط أواصر هذه الوحـدة .

ولا شك أن تمثيلا حقيقيا للقوى الاجتماعية سيكون تحالفا صادقا ومعبرا صادقا عن الكيان الاجتماعى ككل .

لذلك ، فان الجبهة الوطنية شىء ممكن ، وليس خرقا للتحالف المفترض فى الاتحـاد الاشتراكى الحـالى . كما أن المخاطرة بالسير وراء المغـامرين الذين يريدون هـدم الاتحاد الاشتراكى لتزييف التمثيل الشـعبى ، ونفى القوى الوطنية والديمقراطية عن العمل السياسى ، هو عبث فارغ ، لا لأنـه سيؤدى الى نتائج

ليس لدينا الوقت ولا المبرر للحصول عليها فحسب ، بل لأنه رؤية طبقة انانية وبغيضة ، فضلا عن جهلها الشديد بالمفاهيم السياسية المسلمة فى كل بقاع الدنيا على مختلف أنظمتها . انه مغامرة يحركها الحقد والعمى ، ولذلك فالمضاربة على صيغة التحالف للاتحاد الاشتراكى بأوهام « الديمقراطية » أمر مرفوض ، ليس من وجهة نظر ايديولوجية ، بل من وجهة النظر الموضوعية التى تتطلع الى المستقبل الحقيقى لهذه الأمة .

ان ديمقراطية الجبهة التى تتحقق فى كل المجالات ، وفى مقدمتها الصحافة وفكرة تعدد المنابر التى لا تتعدد فعلا الا فى اطار التجمع الجبهوى .. هذا هو الطريق ، ولم يكتشف حتى الآن طريق آخر — لأن يقوم تعدد حقيقى لمنابر الرأى — بعيدا من اطار الجبهة . وكل محاولة ، غير ذلك ، سوف تصبح شكلية ، وستعانى قلقا لا نهاية له يعكس نفسه فى كل المواقع والمؤسسات الاجتماعية .

وليس من المستحيل أن نفتح الباب أمام الملكات والقوى التى تسهم فى التنمية ، وفى الحفاظ على الأهداف الأساسية التى نسعى اليها ، وهى كرامة الانسان المصرى وحريته ، وحقه فى الاستمتاع بثمرات عرقه وجهده .

ان الأرقام لها مدلولات انسانية أيضا ، والا ستصبح شيئا مجردا فاقدا للمعنى . وكل رقم فى المجال الاقتصادى ينبغى أن يكون له محتواه الانسانى : من تأكيد للحرية ، وتعميق للثقافة ، والكفاءة العقلية والنفسية ، والا فهو سوط عذاب ورمز للعبودية والشقاء . ولهذا ، فنحن نطالب أى مخطط اقتصادى أن يقدم لنا — وهو يستعرض خطته فى التنمية الاقتصادية — غاية هذه الخطة ، وأثرها على الانسان المنتج نفسه ، وما هى عائداتها المادية والمعنوية بشكل محدد وشديد الوضوح . ووزارة التخطيط التى نتطلع اليها ، فى مستقبلنا القريب ، وزارة تضم خبراء مخططين فى الاقتصاد والثقافة والتعليم والصحة والرياضة ، وزارة تضع الأرقام وتقرأها قراءة حية لا قراءة ميتة .

■ **خالد محيى الدين :**

أنا شخصيا موافق على البرنامج الذى طرحه **لطفى الخولى** .. لكن لى عدد من الملاحظات ، وعندما نفكر فى وضع برنامج يجب أن نأخذ بعين الاعتبـــار أمرين :

١ ــ الأول هو التقييم الذى تم لثورة ٢٣ يوليو ، وذلك انطلاقا من مناقشـــة كتاب **توفيق الحكيم** . اعنى ، انه لابد من أن نضع التجربة المـــاضية فى الاعتبـــار ، ونحن نضع البرنامج .

٢ ــ الأمر الثانى : هو أن ثورة يوليو يجب أن يحدث لهـــا تطوير يمكنها من مواجهة الأوضاع الجـــديدة من ناحيـــة ، كمـــا يمكنهـــا ، من ناحية أخرى ، من تجـــاوز ما يسمى بالسلبيات . لأننا ــ طبعـــا ــ كقوة وطنية تقدمية ضـــد كل الســـلبيات أو الأخطاء التى ارتكبت فى حق جماهير الشعب . وعلى أســـاس هذين الأمرين ننطلق فى أرضية محددة : هى أن المرحلة المـــاضية كانت جزءا هاما لا يتجزأ ، من نضـــال الشعب المصرى فى كافة الميـــادين الســـياسية والاقتصـــادية والاجتماعية . وأن تجربة يوليو ــ بإيجابياتها وسلبياتهـــا ــ وضعت أرضية لامكانيـــة التقدم خطوة الى الأمام ، نحو آفاق أبعـــد .

تبقى بعد ذلك ملحوظتـــان :

الأولى : أن هذا البرنامج الذى نتطلع الى وضع مشروعه ، سيكون له بالطبع معـــارضون . وفى مقدمة معارضيه يجب أن نذكر بروز فئة جديدة من الراسمالية التى تضخمت ولاتزال تتضخم . هذه الفئة ستعادى هذا البرنامج .

الثانية : أن هذا البرنامج يجب أن يأخذ ، بعين الاعتبار ، واقع الحـــال اليـــوم . فهنـــاك أمور تحدث : تغييرات فى الاتحـــاد الاشتراكى ، وحديث عن المنابر . فهنا ــ مثلا ــ يجب أن نتساءل كما اشار الى ذلك الأخ **أحمد عبـــاس صالح** ــ كيف تقوم المنابر ونحن نرى الصحف الرئيسية فى يد اتجاه فكرى وسياسى واحـــد .

واذا كان اى برنامج لا يمكن طرحه فى فراغ ، وانمـــا على ارضية الواقع الراهن ، فعلينـــا ان نحـــدد فكرنا فيما يقدم . واذا عدت لمثل الاتحـــاد الاشتراكى ، سنرى أن هنـــاك تجربة جديدة تجرى فيه : هى تجربة اقامة المنابر . فهنا ، يمكن أن نطرح السؤال : هل ستنجح هذه التجربة ؟ وما هى ضمانات نجاحها ، ثم كيف تتطور المنـــابر الى أحزاب ، لأنه يجب أن يكون واضحا أن هدفنـــا النهـــائى هو الوصـــول الى أحزاب فى نطاق التحالف والجبهة الوطنية التقدمية ، لا الى أحزاب ليبرالية لكل القوى الاجتماعية . نحن نريد أحزابا فى نطاق الدستور القـــائم الذى ينادى بالاشتراكية كنظام ، وبقيـــادة القطـــاع العـــام . ويؤكد على المكتســـبات الاقتصادية والاجتماعية .

فاذن ، يتحتم على البرنامج أن يقـــدم ردودا على ما هو مطروح الان ، من قضايا ليكون فى ذلك اثراء فعلى للتجربة وللفكر السايسى عمـــوما .

كما أن نفس الشيء يجب أن نقوم به فى المجـــال الاقتصادى . أن مصر تواجه اليوم أزمة اقتصادية . وهنـــاك أكثر من اتجـــاه يقـــدم حلولا لهذه الأزمة .

هنـــاك الاتجـــاه الذى يقدم الحل عن طريق « الانفتاح » على الصـــورة التى عرضتها مذكرة رئيس الوزراء . ولكنى ــ شخصيا ــ أرى أنهـــا غير ممكنة التنفيذ . أولا : لأن المذكرة تريد أن تحول مصر كلهـــا الى منطقة حرة يعنى الى نظام رأسمالى . لكن هذا لا يتفق مع مصالح الأغلبية كما أنه غير ممكن من الناحية الواقعية . لكن يقـــال ــ مع ذلك ــ أن هذا هو المخرج من الأزمة . هنـــا يتحتم علينا أن نقول لا : هناك مخرج ثان من الأزمة : مع مراعاة ــ مثلا ــ أن مصر ليس عندها موارد . والا سيبقى كلامنـــا كله مجـــرد كلام عـــام . فلابد ــ اذن ــ أن نقـــدم بديلا لمـــا هو مطروح . صحيح قد يكون تقـــديم البديل من المهـــام الصعبة . وقد يكون تنفيذه أيضا صعبا . ولكن ربمـــا كان ــ مع ذلك ــ هو الحل الذى يتفق مع مصلحة الأغلبية العظمى من المواطنين .

اذن ، اليسار يجب ان يقدم طرقا جديدة . واذا كانت هناك صعوبة فى أن نفعل ذلك ـ فى هذه الجلسة ـ الا أن هذا لا يعفى القوى الوطنية والتقدمية من مهمة التقدم ببرنامج اقتصادى واضح يخرج البلاد من ازمتها الاقتصادية . ونحن لسنا ضد الانفتاح . ولكننا ضد الانفتاح بالطريقة التى تمارس الآن ، والتى تشهد انعكاساتها فى كل يوم على ارتفاع الأسعار .

الخلاصة ، أرى أن البرنامج المقدم جيد . ولكن يجب أن يدخل فى الاعتبار الاهتمام بتقديم حلول عملية لما هو مطروح من قضايا ومشاكل آنية .

■ **مراد وهبه :**

أحب فى الحقيقة ، أن الفت النظر الى مسألة هامة ارغب فى طرحها ـ كمقدمة للبرنامج ـ ازاء مسألة تطوير ثورة يوليو ، كما أشار الاستاذ **خالد** . ففى تقديرى ، انه فى المرحلة الحالية وضح ـ بالنسبة لى على الأقل ـ أن القضية الأساسية التى يجب أن نعيها جميعا هى أننا اما ان نكون اشتراكيين او لا نكون. لأن المشاكل المطروحة الآن على سطح المجتمع المصرى ، لا يمكن حلها الا بأسلوب اشتراكى حقيقى . ذلك أن ما يحدث الآن ـ وهو ما كشفت عنه الندوة فى الجلسات الأخيرة ـ هى أن فصائل من الراسمالية الوطنية تحولت الى رأسمالية طفيلية وواكب هذه الراسمالية الطفيلية تيار يمينى تتارى ضد الحضارة الانسانية موجود ، جانب منه ، فى بعض الصحف المصرية و فى بعض الأحاديث المذاعة فى وسائل الاعلام .

واعتقادى ، أنه مطلوب أيضا فتح ملف يضاف الى ملف المثقفين حتى تتاح لنا فرصة طرح امثلة « لأنه » أخشى أن اخرج عن الموضوع الأساسى للندوة . لكنى أحس أحساسا قويا جدا بأنه لابد من اعادة النظر من جديد فى مكانة الراسمالية الوطنية لأنى أعتقد أنها تمر الان بأزمة ، وهى أنها تخرج عن الخط الوطنى وتدخل فى اطار آخر من شأنه أن يثير مشكلات تضاف الى مشكلات نحن نعانيها الان .

يعنى ، مثلا ، أن ما هو مطروح الان ، من جانب الرأسمالية الطفيلية لا يمكن — اطلاقا — ان يساعدنا على أن نعثر على حلول لمشكلة وسائل المواصلات ومشكلة الاسكان ، ومشكلة التعليم ومشكلة الصحة .... الخ .

ولهذا ، أرغب أيضا — كمقدمة للبرنامج — أن نطرح مسألة الملكية الخاصة ، سواء فى القطاع الزراعى أو القطاع الصناعى . أنه — فى تقديرى — كما جاء فى البرنامج المطروح من الأستاذ **لطفى الخولى** — أنه فيما يختص باحترام العمل الانسانى ، لا يمكن أن نصل الى احترام للعمل الانسانى الا اذا أعدنا النظر — من جديد — فيما يتعلق بالملكية الخاصة . ومن هنا ، تأتى مسألة تحديد حد اقصى وحد أدنى فى مسألة الملكية . وهذه القضية لابد وان تطرح فى اطار أن هذا يتناقض — مرحليا — مع مبدأ احترام العمل الانسانى . لأنه اذا أردنا للانسان أن ترفع عنه جميع الوان الاستغلال للانسان فلابد من أن تكون مسألة تحديد الحد الأقصى للملكية مسألة مرحلية . اذا رأيتم ذلك ، فأرغب أن تكون هذه مقدمة . وبعد ذلك ، تأتى النقط الأخرى المطروحة .

ومن الواضح ان بعضها يدخل فى اطار المستقبل .

■ **خالد محيى الدين :**

فى رأيى أن أى برنامج يقدم ، انما هو برنامج مرحلى . لأنه لا توجد امكانية للتطبيق الآن المهم أن هذا « المرحلى » ليس هو نهاية المطاف . ولذلك لم اتفق مع الرئيس **جمال عبد الناصر** ، عندما قال ، اننا سنحدد ملكية الأرض « مرة والى الابد » لأن كل شىء يتحرك ويتغير ولا يثبت على حاله .

■ **لطفى الخولى :**

الملاحظ هنا ، هو أن **د. مراد وهبه** أثار نقطة خطيرة ، فهو يريد أن يخرج الرأسمالية الوطنية تماما عن نطاق التحالف أو الجبهة .

■ **خالد محيى الدين :**

لا .. لا اعتقد أن هذا وارد الآن . لأن هناك قطاعا هاما من الراسمالية الوطنية مضار الآن من الأسلوب الذى يتبع فى تطبيق سياسة الانفتاح . هنا ، نجد كثيرا من اصانع الصغيرة تضار من البضائع الآتية من بيروت . والمشكلة هو أن هناك — كما قلت — فئات اجتماعية تتصور ان الحل هو فى الانفتاح بدافع من ركضها وراء الربح العالى والسريع .

■ **محمد سيد أحمد :**

من حيث النقط المثارة عند **لطفى** ، اعتقد أنه لم يكن هناك خلاف حولها . لكن توجد نقطة أود ابرازها وتتعلق بقضية المنهج فى طرح برنامج محدد مرحلى فى الفترة الحالية التى نعيشها .

كلنا نشهد ، حاليا ، انتعاشا للرأسمالية فى العالم العربى . وكلنا نلاحظ انحرافا نحو اليمين بشكل عام . أما الحلول والتفسيرات التى تقدم لهذا فهى أن هذه هى الوسيلة التى نلجأ اليها اليوم فى سبيل أن نحقق التسوية ، وفى سبيل أن نسترد الأرض المحتلة .. الخ .

بعبارة اخرى ، مثل هذا الكلام يعنى اننا نطرح هدفا وطنيا لكى ننجز — من الوجهة الاجتماعية — عملية تنطوى هى ذاتها على ردة اجتماعية . وهذه العملية ، التى نشهدها سوف يشتد بروزها فى المرحلة القادمة ، وهى تمثل المشكلة الجوهرية التى نواجهها فى برنامجنا .

لذلك ، يجب ان نميز — هنا — وبشكل واضح جدا بين امرين :

ا — أن نقدر أن هذا الاتجاه الذى تحدثت عنه هو الاتجاه الغالب فى المرحلة القادمة .

٢ — والاتجاه الثانى هو : ماذا ينبغى أن يكون موقفنا من هذا الاتجاه ؟

معنى هذا ، اى برنامج يطرحه اليسار ، يجب أن يكون واضحا جدا فى القضايا الاجتماعية ، وليس العكس .

هنا ، ايضا يتعين على اليسار أن يوضح أن الانفتاح الرأسمالى لا يمكن ان يقبل كتبرير ، لحل المشكلة الوطنية . وعلى اليسار ، أن يوضح الحدود المقبولة من هذا الانفتاح ، وان يبرز الاضرار التى يمكن ان تتعلق بهذا . وبالتحديد ، عليه أن يبرز أن تبرير هذا النوع من « الانفتاح » انما هو مخطط جديد للاستعمار فى المنطقة . وانه اذا كانت الظاهرة البارزة — لا تزال هى المواجهة مع اسرائيل — فان القضية أكبر من انفتاح رأسمالى ، كما أن القضية تتعلق بمحاولات الامبريالية لخلق دور جديد لاسرائيل يتكيف مع المعطيات الجديدة فى المنطقة ، وذلك فى ضوء أمور سبق أن أشرت اليها ، أكثر من مرة ، فى هذه الندوة .

■ **لطفى الخولى :**

ذكرت عبارة « انفتاح بمفهوم رأسمالى » ، فهل يقابل هذا — فى رأيك — انفتاح بمفهوم اشتراكى ؟

■ **محمد سيد أحمد :**

نعم . لكن بشرط ان نضع لذلك تصورا متكاملا . يعنى مثلا : القضية المطروحة هى : كيف يسخر رأس المال العربى من أجل التنمية العربية ؟ لأنه اذا كان جزء من هذا الرأسمال العربى قد انتقل من أيدى الشركات المتعددة الجنسية الى أيدى أطراف عربية تنهج نهجا محافظا ، فهنا معركة أو عمل يجب أن يتم لكي يوظف رأس المال العربى من أجل مصالح الشعوب العربية ، ولصالح التنمية العربية ، ولا تعود رؤوس أموال

طفيلية تخدم — فى نهاية الأمر — المخطط الاستعمارى فى المنطقة وفى العالم . هذه هى المعركة وهى معركة أساسية فى المرحلة الراهنة .

وهنك معركة أخرى : هى التكييف — بنفس المنهج ، وبنفس المنطق — ازاء الشكل الجديد لممارسة الصراع مع اسرائيل . حاليا ، ممارسة الصراع مع اسرائيل لا تحتمل الأشكال السابقة للصراع . تلك الأشكال التى كانت تنظر الى اسرائيل ككتلة صماء . ذلك أن جميع الأطراف قد أصبحت تميز — اليوم — بين أطراف مختلفة حتى داخل المؤسسة الصهيونية ، تميز بين ما يسمى بالحمائم ، وما يسمى بالصقور ، والاثنان — كما نعلم — من المؤسسة الصهيونية ، أحدهما يبحث عن المصالح العاجلة قبل المصالح الآجلة ، والثانى يفكر فى المصالح الاجلة ، اى فى المشروع الصهيونى ، قبل المصالح العاجلة . لكنها كلها قوى الصهيونية . ومع ذلك ، يجرى اليوم — من جانب القوى المحافظة فى المنطقة — هذا التمييز ، فمن باب أولى أن تجرى نحن أيضا تمييزا ، وأن نبرز أنه فى هذه المرحلة أيضا ، اذا كان هناك صراع اجتماعى يتسع ويشتد فى الدول العربية ، فهو يتسع ويتفاقم بل ويستشرى فى داخل اسرائيل . وأن هذه — أيضا — مشكلة لابد أن يكون لنا فيها مواقفنا الواضحة والمتميزة والقوية . فهذه مجموعة نماذج لقضايا ينبغى أن تطرح بصراحة كاملة فى المرحلة القادمة .

■ **لطفى الخولى :**

ما نحتاجه الآن هو أن نشرع فى وضع صياغات لكل الأفكار .

■ **محمد سيد أحمد :**

هذه أفكار أردت أن أطرحها ونحن نناقش البرنامج لكى تضاف الى البرنامج .

■ **أبو سيف يوسف :**

أوافق على القضايا الأساسية التى تضمنها البرنامج الذى قدمه **لطفى الخولى** . ولى — بعد ذلك — عدد من الملاحظات :

١ — فيما يتعلق بالرأسمالية الوطنية ، يجب أن يضاف الى البرنامج مسألتان : الأولى هى أن نشاط هذه الطبقة لا يزال ذا فائدة للاقتصاد الوطنى ، فى هذه المرحلة من مراحل تطورنا . ولابد من التأكيد على هذا ، والا فسوف يتجه البرنامج اتجاها انعزاليا عن جزء هام من الجبهة الوطنية .. وبالطبع فان مانقصده بالرأسمالية الوطنية ، هى الرأسمالية المنتجة لا الطفيلية .

■ **لطفى الخولى :**

أنت بهذا يبدو انك ترد على **د. مراد وهبة** . مع ذلك فأنا موافق ..

■ **أبو سيف يوسف :**

على العموم ، فان هذه المسألة لا تتناقض مع المسألة الثانية المتعلقة ، أيضا ، بالرأسمالية الوطنية . وهى اننا اذا كنا نحرص على نشاطها الانتاجى ، فانه لابد من تحديد مجالات نشاطها ، لابد من أن يكون هذا النشاط فى اطار خطة التنمية .

الملحوظة الثانية : عن تحديد ملكية الأرض بـ ٢٥ فدانا . هذه القضية تحتاج الى دراسة . والسؤال : هل تطرح الآن ام لا تطرح . المسألة الزراعية ، فى بلادنا ، معقدة وتحتاج الى حلول شاملة ومتكاملة . وعلى أى حال فان البرنامج يجب أن يركز على توسيع قاعدة التعاون الانتاجى فى الريف . فهذه قضية حيوية لم يتم فيها — حتى الآن — أى تقدم .

الملحوظة الثالثة : عن النسبة بين الدخول . هى فى البرنامج ١ : ١٥ ربما اطالب بشىء أكثر تواضعا كأن تكون النسبة ١ : ٢٥

■ **لطيفـــة الزيـــات :**

الدخل هذا شىء آخر .

■ **لطفى الخولى :**

نحن لم نتحدث عن الدخول وانما تكلمنا عن الأجور . ان أعلى مرتب هو الآن ٤١٤ جنيها ، يعنى خمسة آلاف جنيه فى السنة .

■ **أبو سيف يوسف :**

نعم .. الأجور .. ولا ازال أطالب بنسبة ١ : ٢٥ فقد كانت هذه النسبة عام ١٩٦٧ فى حدود ١ : ٦٤ .

وانتقل الى الملحوظة الرابعة . فقـــد آثار **خالد محيى الدين** قضية المنابر فى الاتحاد الاشتراكى ، وأوافقه على الأساس الذى وضعه للمنابر من حيث انها يجب أن تكون نقطة انطلاق الى حياة حزبية تخدم التطور المستقل والديمقراطى لبلادنا .

الملحوظة الخامســـة : تتعلق بالنقطة التى أثارها الاســـتاذ **خالد** ، أيضا ، عن ضرورة تضمين البرنامج نقاطا اقتصـــادية محددة . أوافق على هذا . وفى اعتقادى انها ليست مسألة عسيرة لا سيما وأن أقساما من اليسار المصرى ظلت تطرح منذ ١٩٦٧ عددا من القضايا الاقتصادية ، وطرحتها بكيفية محددة ، خصوصا فى الندوات التى عقدت عن اقتصاد الحرب ، وأشير ــ خصوصا ــ الى ندوة جمعية المحاسبين والى الندوة التى عقدت فى جمعية الاقتصاد والتشريع عام ١٩٦٨ .

■ **لطفى الخولى :**

أعتقد انه فى البرنامج يجب ان نركز — اساسا — على رؤوس الموضوعات . اما النقاط التفصيلية فيمكن أن تشكل كل نقطة منها برنامجا تفصيليا ملحقا بالبرنامج العام .

■ **أبو سيف يوسف :**

فى الحقيقة لا ارحب بالتفصيل فى البرنامج .

■ **لطفى الخولى :**

التفصيل غير وارد هنا . لكن علينا أن نعرف أننا سنحتاج ، فيما بعد ، الى تجسيد الخطوط العامة فى خطة عمل ، خصوصا ، لمواجهة ما يطرحه اليمين . مثال ذلك ، أنت تواجه بناء المجتمع اقتصاديا ، هذه قضية عامة ، ولكن لابـد وان تتصدى بالرأى المحدد لمـا هو مطروح ، كأن نقول ما الرأى فى قضية الانفتاح .

■ **أحمد عباس صالح :**

نحن لا نريد أن نتغافل عن التفصيلات كلية . ولكن من الضرورى ان نتفق على تحديد معنى عام ، يكون مضمونه مفهوما ، حتى لا يضيع الهدف من وراء وضع البرنامج .

■ **أبو سيف يوسف :**

متفقون . ولكن اذا سمحتم لى باستكمال ملاحظاتى :

فالملحوظة السادسة هى أنه فى ظروف الانفتاح لابد من التأكيد فى البرنامج على حماية الصناعة الوطنية .

الملحوظة السابعة : هى اننى اتفق ، مع ما قاله **محمد سيد احمد** ، عن المعارك الخاصة برأس المـــال العربى . وأضيف ، أن معركة رؤوس الأموال العربية يجب أن ترتبط أيضا بمعركة اشمل ـــ وعملية أيضا ـــ واعنى بهـــا ، المعركة التى تتصـــدى لها الجزائر ، والخاصة بالدفاع عن حق شعوب العالم الثالث فى السيطرة على ثرواتها الطبيعية ، وما تملكه من مواد أوليـــة ، وحقها فى أن تحدد لهذه المواد أسعارا مجزية ، وذلك فى مواجهة الاحتكارات الدولية ، كل ذلك من أجل اقامة علاقات اقتصادية جديدة على المستوى العالمى .

وبعد هذه الملاحظات ، انتقل الى الكلام فى البرنامج ، وارجو أن أقدم فى هذا ما أعتبره مجرد مفاتيح عامة تحكم وضع البرنامج . وقبل ذلك ابدأ بأن أطرح سؤالين عن مشروع برنامج المستقبل :

السؤال الأول : برنامج المستقبل : هل هو عمل مشروع فى هذه الندوة ، هل هو عمل طموح ، أو فيه ادعاء من جانب الندوة ؟ أن هذه الندوة تمثل جزءا صغيرا من القوى الوطنية والتقدمية ، ولكن ـــ مع ذلك ـــ ليس من الخطأ أن نطرح بعض التصورات والمفاتيح الرئيسية طالمـــا أن الندوة تصدت بالتقييم لتجربة ثورة ٢٣ يوليو فى ١٨ عاما ، وطالما اننا نطرح قضايا فلابد اننا نجيب عليهـــا .

والسؤال الثانى : ما هى المحاذير التى يجب أن نضعها أمامنا ونحن نقوم بمحاولة لوضع مثل هذا البرنامج ؟ هناك ثلاثة انواع من المحاذير . . الأول : هو الغرق فى تفصيلات يمكن أن تكون عائقا فى سبيل تكوين أوسع وحدة فكرية حول البرنامج تحجب رؤية الأهداف الرئيسية .. والمحذور الثانى : أن نضع برنامجا يقفز قفزا على المرحلة الحالية من تطورنا الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . وفى هذا المجال ، افتح قوسين وأسجل معارضتى لكلام الدكتور **مراد** حول الراسمالية الوطنية . فأغفالها فى هذه المرحلة ، لا يمكن أن يكون مفيدا لتكوين أوســـع جبهة معاديـــة للامبريالية والاستعمار الجديد .. والمحذور الثالث : أن تكون الخطوط الرئيسية فى هذا البرنامج مقطوعة الصلة بحركة المجتمع

خلال العشرين عاما الماضية . وهذه هى الفكرة التى أشار اليهــا الأستاذ **خالد محيى الدين** وبوجه خاص ، يجب أن نحذر من أن يكون هذا البرنامج مقطوع الصلة بجوانب التقدم الذى حققته ثورة يوليو على الجبهــات الوطنيــة والاجتماعية والسياســية والاقتصادية والثقافية .

■ **لطيفــة الزيــات :**

مقطوع الصلة يعنى أيه ؟

■ **أبو سيف يوسف :**

يعنى أن البرنامج لابد أن يدخل فى اعتباره ما تم من بناء .

وسأتناول كل نقطة على حدة :

فيما يتعلق بالنطقة الأولى والثانية ، أعتقد أنه لابد من التمسك بشعار بناء مجتمع اشتراكى تمسكا ثابتا . بمعنى ، أنه يجب الا تتوقف عمليات الدعاية والتثقيف حول هذا الشعار . لكن يجب أن يكون واضحا ــ فى الوقت نفسه ــ أن بناء مجتمع اشتراكى هو هدف استراتيجى ، أى بعيد نسبيا ، وأننا لسنا الآن بصــدد تطبيق الاشتراكية فى هذه المرحلة من مراحل نضالنا ، وذلك لسبب بسيط ، هــو ان تطبيق الاشتراكية ــ فورا ــ من النــاحية الاقتصادية يفترض ان هناك قاعدة مادية قائمة بالفعل للاقتصاد تحقق الوفرة فى الانتاج المادى ، وان هذه القاعدة مستقرة على الملكية العامة لوسائل الانتاج الرئيسية ، وانها مستقرة على مبدأ التخطيط المركزى ــ وهذا لم يتحقق حتى الان ــ وان الدولة من الناحية السياسية هى جهــاز فى ايدى الطبقــات العاملة والشعبية ، وهذا لم يحدث حتى الان . فهذه الامور ، لم تتحقق بعد ، وعلى هذا الاساس ، من الصعوبة بمكان ان نطرح شعارات لتطبيق الاشتراكية .

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة ، والخاصة بالتمسك بمنجزات ثورة يوليو على المستويات الوطنية والاجتماعية ، فان هذا ما يفترضه الف باء العمل السياسى . لان هذه المنجزات هى فى جوهرها ثمرة الجهد الكلى والنضال الحقيقى للشعب . هى ثمرة تضحيات ، لا أول لها ولا آخر ، لأجيال عديدة من المواطنين . ولا يمكن ان نبنى على فراغ . وكل الثورات الاشتراكية العظيمة التى نجحت ادخلت ، فى نسيج بنيانها الجديد ، كل ما هو صالح ومتقدم من نتاج المجتمعات السبقة عليها .

وعلى أساس ما تقدم ، فان محور اى برنامج مرحلى لقوى التقدم يجب أن يكون بمثابة عملية مترابطة : أحد وجهيها التحرر والوجه الآخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة من أجل كسر طوق التخلف .

يما يتعلق بالتحرر ، فهو يعنى أولا تحرير الأرض المحتلة . ولكى يتم هذا التحرير بالكيفية التى تخدم قيام تنمية اقتصادية مستقلة تفتح طريق التقدم نحو الاشتراكة وتستجيب لمصالح الطبقات الشعبية ، فلابد أن يوضع شعار تحرير الأرض فى بعديه العربى والدولى . اى ، يجب أن تتم عملية التحرير خلال أوثق تضامن عربى فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية . وهنا تدخل قضية فلسطين باعتبارها العامل الذى يبلور ويستقطب جهد حركة التحرر الوطنى العربية . وتحرير الأرض بهذا المضمون هو عملية تقدمية تتم فى مواجهة الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية . وحتى تنجح هذه العملية ، وتحقق أهدافها لمصلحة الشعوب العربية ، والاستقلال ، والوحدة، والتقدم ، لابد أيضا وان تطرح فى بعدها الدولى . وهذا ، ما يتطلب أقصى التضامن مع بلدان المعسكر الاشتراكى ، وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى : ومع بلدان عدم الانحياز ، وفى مقدمتها يوغسلافيا والهند .

على أن قضية التحرير ، يجب ان تكون زاوية الرؤية ، والمنطلق الاساسى الذى يجب أن يحكم مجمل النشاط السياسى والاقتصادى فى البلاد . وبهذا المعنى ، وعندما نناضل لتحرير الأرض يجب أن

نضع فى أذهاننا ان الحروب والمعارك التى فرضت على ثورة يوليو انما قد فرضتها قوى الاستعمار الجديد لمنع بلادنا من ان تسير فى طريق البناء المستقل الاقتصادى والعلمى والحضارى .

من هنا ، فان معركة التنمية المستقلة تتم — بالتحديد — فى مواجهة مؤامرات الاستعمار الجديد واحتكاراته الدولية للسيطرة على اقتصادنا وهى الوجه الآخر الذى لا يمكن فصله عن معركة التحرير .

فاذا اخذنا فى اعتبارنا ان برنامج التحرير والتنمية لا يمكن ان يتحقق الا من خلال العمل الواعى والاختيارى لاوسع الجماهير . فسوف نرى ان الاداة والوسيلة ، الى ذلك ، هى أوسع الحريات الديمقراطية للطبقات الشعبية والوطنية صاحبة المصلحة فى ذلك . ونعنى بذلك ، حـرية الصحافة والاجتماع والتنظيم السياسى والنقابى ، كل ذلك بما يمكن الفلاحين والعمال والمثقفين والحرفيين وكل الطبقات الوطنية من ان تعبر عن وزنها الحقيقى فى المجتمع ، وتشارك فى صنع القرارات ، أى فى ادارة الدولة .

وهذه الحريات السياسية ، لاوسع الجماهير ، لا تنفصل عما اصطلحنا عن تسميته فى « الميثاق » بالديمقراطية الاجتماعية أو الاقتصادية ، ومضمونهـا اعطاء الفـلاحين والعمـال والمثقفين والحرفيين عموما نصيبهم العادل من الناتج القومى .

ويتطلب هذا ، تحقيق شروط اساسية فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، على الجبهة الاقتصادية ، فى مقدمتها :

١ — الدفاع عن القطاع العام ضد محاولات التصفية والتطويق وتحويله الى ذيل للقطاع الخاص ، وتوسيع قاعدته . ويتم هذا بترشيده وتحقيق ادارة ديموقراطية فى داخله تعطى العاملين ،فعلا، حق الادارة والرقابة والاشراف فى نطاق الخطة ، وفى مواجهة البيروقراطية ، من داخله ، وفى مواجهة الرأسمالية الطفيلية من خارجه .

٢ ــ المضى فى استكمال قاعدة الصناعات الثقيلة .

٣ ــ نشر الملكية التعاونية الانتاجية فى الريف لتكون الشكل الرئيسى من اشكال الملكية هناك .

٤ ــ تأكيد سيطرة الدولة على قطاع التجــارة الخارجية ، ورفض كل اجراء يضعف قبضة الدولة على هذا القطاع .

٥ ــ توسيع قطاع الدولة فى التجارة الداخلية .

وهذه الاجراءات يرتبط تحقيقهــا ــ فقط ــ بتصفية جميع الانشطة الطفيلية فى الحياة الاقتصادية .

على الجبهة الاجتماعية والثقافية تبرز ثلاث قضايا ، لا يمكن بدون حلها ، أن تقوم حياة سياسية ديموقراطية حقــة ، ولا يمكن بدونها ان نحافظ على التنمية الوطنية المستقلة ، وان نطورها :

القضية الأولى :

هى قضية تصفية الامية .

القضية الثانية :

تحديث نظم التعليم ، فى جميع مراحله ، بما يلائم متطلبات الثورة العلمية ، وبما يقيم نظاما ديمقراطيا للتعليم ، ويدعم مجانية التعليم ويحقق مصالح المعلمين والاساتذة والطلاب .

القضية الثالثة :

نشر الثقافة الديموقراطية ، العلمية والفنية فى صفوف الشعب وربطها ربطا محكما بعملية احياء التراث القومى التقدمى ، ونقل وترجمة الثقافات الاجنبية ذات المضمون الانسانى والتقدمى العام .

هذه هى ـ بشكل عام ـ المفاتيح أو الخطوط العـامة لمشروع برنامج المستقبل .. وهى لا تختلف عن مشروع البرنامج المقـدم من **لطفى** وان كانت أكثر عمومية .

■ **لطفية الزيات :**

فى الواقع أنا غير قادرة على ان أقول : هل أتبنى البرنامج الذى قدمه الاستاذ **لطفى الخولى** أم لا اتبناه لأنى كنت أرجو أن يتـاح لى فرصة دراسته دراسة متأنية ، لأن وضع برنامج مسألة خطرة وخاصة ـ كما قال **أبو سيف** ـ أننـا مجموعة محدودة ، أو جزءا من القوى الوطنية والتقدمية لا تمثل كل النـاس . وكل واحد منا يمكن يختلف عن الاخر بعض الاختلاف .

بعد هذا ، أوكد على أهمية بعض النقاط التى اثيرت :

أولا : عملية التقييم التى قام بها الأستاذ **خالد محيى الدين** أرجو من الندوة أن تتبناها كخلاصة لفتح ملف التجربة الناصرية .

ثانيا : انضم الى **أحمد عبـاس صالح** و **خالد محيى الدين** و **محمد سيد أحمد** فى مطالبتهم بأن يتضمن البرنامج توصيفا كاملا اقتصاديا وسياسيا ، ليكون هذا البرنامج منطلقـا فعليا من ماضى التجربة وحاضرها . هنـا ، لابد من الاشـارة الى المخاطر السياسية التى تتعرض لهـا المنطقة ، والتى أشار اليهـا **محمد سيد أحمـد** ، ونوعية النضـال المطلوب من حيث أن ما هو مطلوب لا يتوقف عند تحرير الأرض بل ودفع مخاطر الاقتصاد القومى فى التبعية .

ثالثا ـ النقطة التى لا أوافق عليهـا فى البرنامج المقـدم من **لطفى الخولى** هو انه اقتصر على ذكر الرأسمالية الطفيلية وأغفل ذكر الرأسمالية الكبيرة .

■ **لطفى الخولى :**

هذا على اعتبار أنهـا قائمة وموجودة ، ولهـا نفس مخاطر الرأسمالية الكبيرة . على العموم لم يأت لها فعلا ذكر فى البرنامج .

■ **لطفية الزيات :**

نعم .. لم يأت لهـا ذكر . والاحظ أننـا سـواء بوعى ، أو على غير وعى ، نتحاشى مواجهتها . لأنه اذا سألنـا عن النظام الاقتصادى الذى نحن مستعدون للدفاع عنه ، هل هو نظام حر ، أى اقتصاد ليبرالى ... الخ أم هو — كما ذكر الأستاذ **خالد** — فى حدود الدائرة التى كانت تدور فيهـا ثورة ٢٣ يوليو .

كذلك نحن نتحاشى ذكر الأحزاب .. وهنا أوكد على أنها الأحزاب الوطنية الديموقراطية .

بعد هذا نظل غير متفقين على تحديد القوى الوطنية التقدمية فى هذه المرحلة . وهذا أمر أساسى للاتفـاق على برنامج .

■ **لطفى الخولى :**

عفوا .. أستطيع ان ازعم أن مشروع البرنامج المقـدم يحـدد هذه الأمور ..

■ **لطيفـة الزيات :**

مع ذلك .. فالاتفـاق فى النـدوة ليس كاملا .

■ **خالد محيى الدين :**

على العكس ، ارى ان **لطفى** قدم برنامجا عاما للدراسـة . ولكن — من ناحيتى — أحببت ان أضيف نقاطا محددة — فعـلا — فى النـاحية الاقتصادية حتى تخرج مصر من أزمتها ، وحتى يكون اليسـار قد سـاهم — من منطلقـاته هو — فى الخروج من الأزمة يعنى طالبت اليسار بأن يقـدم بديلا لمـا هو مطروح .

وبالنسبة للرأسمالية الكبيرة ، فالواضح أنه تتكون الان فى مصر رأسمالية كبيرة تسعى الى الارتباط بالشركات الكبرى فى العـالم .

خلاصة كلامى ، ان نقطة البداية فى البرنامج تنطلق من تقييم تجربة يوليو وتطويرها وعندما نمضى فيه ، لابد من ان نواجه ما هو مطروح على ارض الواقع السياسى .. المنابر .. الانفتاح .. الخ

■ لطيفة الزيات :

تحدثت عن البديل ، وأنا اتمسك بهذا ، لأنى أعتبر أن مهمة كبيرة من المهام التى تقع على عاتقى القوى الوطنيه ان تدافع عن الاستقلال الاقتصادى للبلد فى مواجهه راسماليه طفيليه أو يمين متخلف يحاول أن يستدرج فئات اخرى من الراسمالية الى مواقعه وبذلك يدفع الصراع الاجتماعى الى تازم شديد . كما ان هده الفئات الطفيلية تصل فى عملية الانفتاح الى قمة التطرف . أنها تريد انفتاحا بشروطها هى وعلى حساب المجموعة العريضة من الشعب . هذا اليمين المتخلف يغمض عينيه عن حقيقة كبيرة وقائمة وهى حقيقة أنه وجدت فى مصر لأول مرة ، ولم يسبق لها مثيل . وهى تتمثل فى وجود قاعدة عريضة من الناس تربط حياتها بطريق التنمية ، وبطريق الاشتراكية ، وليس لها مخرج فعلى — على المدى الطويل — سوى هذا . وسيزداد كفاحها فى هذا الاتجاه كلما اشتدت الأزمة الاقتصادية . وهذا هو الموقف المحتدم . طبعا ، قد يقال ، أنه لابد من أن أجذب الى الجبهة كل ما يمكن جذبه من القوى الوطنية . ولكن يجب أن نعرف أيضا القوى الاجتماعية التى انفصلت بمصالحها عن مصالح الشعب المصرى . ومن هنا ، وعلى ضوء هذا ، يتعين على اليسار أن يكون ايجابيا ومبادرا وفاعلا ، ولا تكون شعاراته مجرد رد فعل . واذا كانت شرائح من البورجوازية مضللة ، فنحن لا نستطيع ان ننتظر ونتوقف ولابد أن نعمل بالقوى المتاحة الى أن يتغير الموقف وتتبين هذه الشرائح خطأ موقفها .

■ لطفى الخولى :

اعتقد أن العرض الذى تقدمت به واضح . وأنتهز الفرصة لأرحب بالأستاذ سيد يسن بمركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بمؤسسة الأهرام . ويسعدنا أن يشترك معنا ، فى هذه الجلسة

وكان من المفروض أن يشـــارك فى أعمـــال الندوة ، لولا أن أعمالا أخرى قد حالت بينه وبين ذلك .

■ **سيد يسن :**

فى الحقيقة عندى أربع نقـــاط محددة أريد أن اتكلم فيهـــا :

النقطة الأولى : متعلقة بتوصيف البرنامج على اعتبار أنه يعبر عن مجموع القوى التقدمية والوطنية .

واعتقد أن البرنامج يعطى لنفسه أكثر من الواقع ، لأنه اذا كان هذا صحيحا ، فمعنـــاه أنه محصلة مناقشـــات واسعة وعريضة مع ممثلى هذه القوى وهذا لم يتم فى تصورى . أو ليس عندى ــ على الأقل ــ معلومات .. انما فى تصـــورى أن البرنامج مقـــدم من هذه الندوة ، أو من **لطفى الخولى** أساسـا .

■ **لطفى الخولى :**

لا .. هو من الطليعة ، على أساس ما جرى من مناقشات فى الندوة ، وهذا هو الواقع .

■ **سيد يسن :**

وبالتالى ، لا أعتقد أنه يمكن توصيفه ، بأنه يعبر عن فكر مجموعة القوى الوطنية والتقدمية . وقد تبدو هذه مسألة شكلية ، ولكنها هـــامة جـــدا فى وضع حـــدود هذا البرنامج .

النقطة الثانية : وكان قد أشار اليها الأستاذ **خالد محيى الدين** ، وهى نقطة هامة جدا : ما هى علاقة البرنامج بما هو مطروح حاليا فى الساحة ؟ يعنى أن يصاغ برنامج ليس له علاقة بما هو موجود مسألة سهلة ، انما قيمتها قد تكون قليلة . والمطلوب مناقشـــة نقدية للمطروح فى الساحة المصرية حاليا ، اقتصاديا وسياسيا . هذه المناقشـة النقدية قد تؤدى الى رفض بعض السياسات ، أو الى قبول سياسات أخرى أو الى تعديل مقترح لسياسات ثانية .

النقطة الثالثة : منهاجية وتتعلق بالمنهج .. كيف يمكن وضع برنامج ؟ وهذه النقطة ، أيضا ، ربما اشار اليها بعض الزملاء .. هل يمكن وضع برنامج من هذا النوع بدون دراسات تفصيلية سابقة ؟ يعنى أى تعميمات على الجانب الاقتصادى كيف يمكن أن تكون بدون أن توضع — مسبقا — ورقة اقتصادية متخصصة ؟ وهناك تعميمات عن الجانب السياسى . ولكن كيف يمكن أن تكون دون ورقة تفصيلية متخصصة فى هذا المجال ؟

طبعا ، فى البرنامج كأى برنامج ، قد يرد على ذلك أن الأهداف العامة يمكن يتفق عليها بدون هذه الأوراق المتخصصة . ولكن عندما ننتقل من التعميم الى التخصيص ، لن يكون هناك مجال للكلام عن تحديدات صارمة مثلا .. تحديد الملكية الزراعية ، أو اقتراح — عن تحديد — الأجور ، أو أى اقتراحات أخرى محددة ، لن تكون ممكنة بدون دراسات اقتصادية سابقة ، والا ستبقى المسألة — هنا — صياغة مكتبية ليس لها أساس فى الواقع الاقتصادى .

النقطة الرابعة : هذه متعلقة أيضا بما أشار اليه الأستاذ **خالد محيى الدين** . وهى مسألة مهمة جدا . ما هو البديل الذى يطرحه اليسار فى هذه الحالة ؟ ما هو ؟ يعنى ، هنا المسألة لن تكون مجرد رفض بعض المواقف أو نقدها . هذا لا يكفى .. انما هل هناك سياسة مقترحة أم لا ؟ هنا ، سنكتشف أيضا أن السياسية المقترحة فى المجال الاقتصادى ، أو الاجتماعى ، أو السياسى ، لابد وأن تبنى على دراسات حقيقية .

أن مشكلتنا ، فى مصر ، هى ما يمكن أن نسميه بالنقد الاجتماعى، — بوجه عام — وهذا النوع من النقد يكاد أن يكون نقدا أيديولوجيا لا علميا . وأقصد « بايديولوجى » هنا نوعا من الجدل بين الأطراف ، انما لا يستند الى دراسة الواقع المحسوس دراسة حقيقية . يعنى : نتكلم عن البرجوازية .. والرأسمالية الطفيلية .. والرأسمالية الكبيرة . وعن البرجوازية الصغيرة .. هذا الكلام كله ليس محددا علميا . وحتى عندما نتكلم عن اليمين والوسط أو الجناح الليبرالى ... فان السؤال هو : ما مدى تمثيل

بعض الكتاب لقوى اجتماعية حقيقية . هل اى كاتب مقالة فى الصحيفة أو فى المجلة أقول ان هذا اليبرالى أو يمينى او رجعى ؟ ما مدى تمثيله لقوى اجتماعية محسوسة .. يعنى ما صحة انتماء اناس الذين يعبرون بشكل أو باخر عن بعض القوى الاجتماعية . (وقد يكون تعبيرهم الشخصى منفصلا عن قوى اجتماعية حقيقة) . نحن نميل — فى الحقيقة — الى تضخيم آثار بعض الكتابات لأننا لا نملك الخريطة الطبقية الحقيقية للمجتمع المصرى . شىء مؤسف ، ولكن هذا واقع . ليست هنك دراسات حقيقية عن تكوين الطبقات الاجتماعية فى المجتمع المصرى ، وعن التغييرات التى لحقت بها خلال الفترة الماضية ، وعن نشوء بعض الشرائح الجديدة أو الطبقات الجديدة فى غيبة هذه الخريطة المتكاملة . وينبغى — وهذا جزء أساسى من مهام اليسار اذا كان يريد ان يمارس نقده الاجتماعى بشكل فعال وعلمى — اقول أن جزءا أساسيا من مهمته ، أن يحاول أن يحدد هذه الخريطة الطبقية ، حتى اذا أراد أنه يعمم أى تعميم ، أو ينقد نقدا معينا يكون هذا على أساس علمى سليم .

وهذا عيب جوهرى فى حركتنا الثقافية — بوجه عام — سواء عند اليمين أو اليسار . حتى اليمينى ، عندما ينتقد أو يهاجم، ليس لديه البيانات العلمية الواقعية . فهذا جانب سلبى متعلق بالثقافة المصرية فى مرحلتها الأخيرة . انها عبارة عن مجادلات أيديولوجية تفتقر الى تحليل علمى دقيق للواقع . فأنا ما ادعو اليه فى الواقع هو اقتراحات محددة . ان مهمة اليسار — فى الواقع — يجب أن تكون محاولة الاقتراب من الواقع المصرى بطريقة علمية دقيقة ، كأساس لأى برنامج أو سياسات . وبالتالى، أعتقد ان تقديم ، أو اقتراح برنامج — فى هذه المرحلة — قبل توفر هذه القاعدة الأساسية قد يكون عملا سابقا لأوانه . وشكرا .

■ **خالد محيى الدين :**

فى كلام الأستاذ **سيد يسن** جانب صحيح ، هذا لو كان البرنامج المطلوب هو برنامج حزب . لكن وضع « برنامج لحزب » ليس

مطلوبا من الندوة . والمطلوب هو « تصور للمستقبل » . فلو استخدمنا هذه العبارة لكانت أدق وأكثر انطباقا على ما نقدمه فى هذه الجلسة .

فاذا قلنا « تصور للمستقبل » فهنا ، سوف نرى أن مواجهة المستقبل تفرض نفسها بحيث لا نقف عند الخطوط العامة التى ذكرها **لطفى الخولى** . وهذه القضية أعود لألح عليها مرة أخرى ، لأنه اذا ذكرنا فى البرنامج أو فى تصورنا للمستقبل شيئا عن قضية الديموقراطية ، فلابد أن نبين أى نوع من الديموقراطية، لمن ؟ ولأى القوى والأحزاب ؟ كذلك الأمر — مثلا — يتعلق بمسألة الانفتاح الاقتصادى . فاعتقادى أن اليسار قدم ، فى خلال الشهور الأربعة أو الخمسة الماضية ، آراء عن السياسة الاقتصادية . وقد تم تقديمها فى عهد وزارة د. عبد العزيز حجازى . وكان لليسار تحفظاته على ما قامت به حكومة د.**حجازى** من اجراءات تتعلق بالانفتاح . وذلك على الرغم من أن سياسة د. **حجازى** فى الانفتاح لم تعد هى نفسها مقبولة الآن . واوضح اليسار ، ان الانفتاح يتطلب استعدادات خاصة — لا بد من توافرها — لحماية الاقتصاد القومى . كما قال اليسار رايه فى راس المال الأجنبى . واثبت تطور الأحداث وأثبتت التجربة صحة رأى اليسار بدليل أن الحكومة تسعى منذ سنة — مثلا — الى تخفيض الأسعار والى تقليل الفروق بين الدخول .

لكن أعود فأقول أن السياسة الاقتصادية التى تصر عليها الحكومة تعود ، مرة أخرى لتعميق الفروق ، وترفع الأسعار ، أكثر فأكثر . والسبب ، هو أن سياستها الاقتصادية تؤدى الى فتح الباب أمام شرائح من القطاع الخاص هى تضخمية بطبيعتها، لأنها تعمل فى الخدمات والسياحة والوكالات التجارية .. الخ . وهذا كله يخلق قوى شرائية لا يقابلها انتاج . هى حالة من التضخم المستمر ، والنمو فى الثروات لا يقابلها انتاج . اليسار قدم وجهة نظر مقابلة ، وأضرب مثلا لذلك ما كتب فى « الطليعة » طوال الخمسة شهور الماضية ، سواء عندما ناقشت السياسة الاقتصادية لوزارة د. حجازى أو عندما ناقشت السياسة الاقتصادية لوزارة **ممدوح سالم** . فهناك بديل لهذه السياسة .

ونحن — كما قلت أكثر من مرة — لا نرفض الانفتاح ، ولا نرفض راس المـال الاجنبى ، لأننا نعلم أن مصر تواجه أزمة . ولكننا نقدم حلولا تحافظ على الهياكل الرئيسية للاقتصاد الوطنى .

خلاصة كلامى ، هو أن ما نقدمه ، وما هو مطلوب هنا ليس برنامجا بالمعنى الدقيق ، بل ، على الأصح ، سياسة اقتصادية بديلة تؤدى الى اخراج مصر من الأزمة . وفى هذه الحالة ، فانى أرى فيما كتبته « الطليعة » ، وما قلناه ، نحن فى جلسات هذه الندوة ، يمكن أن يوصلنا الى هذا .

أما القضايا الأخرى ، فتحتاج الى دراسات طويلة مثلا : ما هو اليمين الليبرالى وما هو الوسط واليسار الليبرالى ؟ فنحن نحتاج فى هذه القضايا الى تحديد وجهد فى الدراسة .

■ **لطفى الخولى :**

لو سمحتم .. لى ملاحظة على المنهج الذى طرحه الأستاذ **سيد يسن** . القول بأنه لا توجد فى مصر ، دراسات علمية بالمرة ، فى هذا القول مغالاة . هناك دراسات قائمة بالفعل منذ سنوات طويلة . وهى ليست الدراسـات التى قامت بها « الطليعـة » — فحسب — وانما أيضا دراسات على المستوى الأكاديمى قام بها عـدد كبير من الدارسين فى جميع المجالات الاقتصـادية والاجتماعية ، ومنهم مفكرون اشتراكيون . وفى العادة ، فان الفعل النضالى — أو النشاط العملى هو — باستمرار — أسرع فى حركته من العمل الفكرى . وبالتالى ليس مطلوبا أن يتأخر الفعل أو النشاط أو الممارسة عن الدراسة . هذه نقطة .

النقطة الثانية : ان ما طرحناه أو ما تصورناه من برنامج .. أو تصور للمستقبل .. أو .. أو .. الخ سمة ما اشئت — وقـد تكون كلمة « برنامج » أوسع فعلا مما يتطلبه الأمر . لكن هى كلمة ذات مدلول . يعنى أن هـذه خطوط عامة . لـكننا لسنا حزبا ولا تنظيما . نحن ندوة ، تطرح فيهـا آراء مختلفة ، وتظهر فيهـا اتجاهات مختلفة . وقد التزمت ، فى مناقشاتها ببرنامج عمـل ،

وبجدول أعمال » ، قلنا أنه لابد أن ينتهى بتصور اتجاهات العمل للقوى الوطنية التقدمية ، أو لليسار بشكل عام ، حول المستقبل . ولذلك ؛ أنا لا أعتقد أن هذا طموح من جانبنا وانما هذا تنفيذ لما اتفقنا عليه . ثم اننا — فى الحقيقة — نريد أن نقدم الى القراء والأصدقاء الى المجتمع المصرى مجرد تصور مطروح للمناقشة ، لا أكثر ولا اقل . وهذا ما يعطى نتيجة ايجابية لهذه الندوة .

النقطة الثالثة : هى أنه فى المشروع المقدم ليس هناك تجاهل للواقع القائم ، لأنه لا نستطيع — حتى ولو أردنا — أن نتخطى هذا الواقع القائم . لكن البرنامج مصاغ بصورة الفعل لابصورة رد الفعل . وقدم البرنامج عدة اقتراحات قد تكون صحيحة ، وقد تكون خاطئة . لكن هناك بعض الاجتهادات فى هذا المجال .. وهذه الاجتهادات — هى أيضا — ليست جديدة . لأن النقاش حول التجربة ، وحول ما فيها من ايجابيات ومن سلبيات ، وحول استمرارها أو عدم استمرارها ، أو الردة عنها .. هذا كله نتاج مناقشات واسعة وعميقة . وتحركات وممارسات ليست بنت الساعة ، وانما من بدء هذه التجربة . وعبر مسارها الاجتماعى المتقدم منذ ١٩٦١ . فنحن فى الحقيقة ، لا ننطلق من فراغ ، وانما نحن ننطلق من أرضية ومن تراكمات فكرية وعملية قائمة فى الساحة ، ونحاول أن نقول رأينا فيها .

■ **مراد وهبة :**

لى تعقيب بسيط على كلمة الاستاذ **سيد يسن** ، فيما يختص بمدى موضوعية ما يدور فى هذه الندوة . ففى تقديرى ، أن الموضوعية هنا مرتبطة ، أو منطلقة من نقطتين :

النقطة الأولى : أن الندوة تصدر من مجلة « الطليعة » .

■ **لطفى الخولى :**

مجلة « الطليعة » والأستاذ **توفيق الحكيم** ..

■ **مراد وهبـــة :**

نعم والاســـتاذ **توفيق الحكيم** .. أنا سأتى لمسألة الاســـتاذ **توفيق الحكيم** . فقط اقول : أولا مجلة « الطليعة » ، وهذه مجلة لها أبحاث فى مختلف المجالات المطروحة فى مشروع البرنامج المقدم من الاستاذ **لطفى الخولى** .

والنقطة الثانية : أن هذه النـــدوة منطلقة ابتداء من الكتاب المطروح من أستاذنا **توفيق الحكيم** ، وهو له كتابات وأفكار على مدى فترة زمنية طويلة .

■ **لطفى الخـــولى :**

من ٤٠ سنة .

■ **مراد وهبـــة :**

نعم ، تبدأ من قبل الثورة وحتى الآن . والشخصيات المشتركة ايضا فى الندوة لها كتابات وأفكار .

قضـــية أخرى ، هى ما لاحظته من ايحاء فى كلمة الاســـتاذ **سيد يسن** تحاول ابراز تعارض بين ما يسمى بالايديولوجيا وبين ما يسمى بالعلم . وفى تقديرى ، أن هذه مسألة قد توحى بمواكبة تيار نشأ فى الستينيات ، فى الولايات المتحدة الأمريكية . وهو تيار يسمى بانكار الايديولوجيات ، والأكتفاء بالعلم والتكنولوجيـــا كوسائل للتطور الاجتماعى .

■ **محمد سيد احمد :**

احب أن ابلور بعض النقاط التى طرحتها داخل البرنامج ، وذلك على النحو التالى :

١ ــ يكتسب النضال من أجل الوحدة العربية بعدا جديدا اكثر تكثيفا فى المرحلة القادمة . وفى ظل انزواء الاستقطاب بين دول عربية تقدمية ، وبين دول عربية محافظة ، ينبغى أن تتأكد مطالب

القوى التقدمية والتحريرية العربية ، ككتلة تزداد تراصا ، بوجه القوى المحافظة ، أو القوى الرأسمالية الكبيرة ذات الوظيفة الطفيلية ، التى تجهد قوة العالم العربى الاقتصادى والسياسى الجديدة ، وتعارض توظيف هذه القدرات الجديدة لصالح الشعوب العربية ولصالح تنمية الوطن العربى . فلم يعد جائزا فى اطار الجهود المبذولة الآن من أجل التوصل الى تسوية لأزمة الشرق الأوسط ، أن يقتصر موقف قوى التحرر العربية من اسرائيل على أنها كيان متجانس ، ولا تواصل هذه القوى نضالها الى داخل مؤسسات اسرائيل ، وشرائح المجتمع الاسرائيلى ، وذلك من أجل عزل أكثر اتجاهاتها عدوانية ، ومن أجل اجهاض خطط الاستعمار الجديد بعد التسوية .. وفى هذا الوقت الذى أصبح فيه شائعا اجراء تمييز بين الاتجاهات المتعنتة فى اسرائيل والرافضة للتسوية أصلا (ما يسمى بالصقور) وبين تلك التى تحبذ هذه التسوية (ما يسمى بالحمائم) استجابة لمخططات الاستعمار الجديد ، فانه يتحتم على قوى التحرير العربية أن تميز — هى أيضا بين القوى — داخل المجتمع الاسرائيلى — التى تخدم مخططات الاستعمار عموما ، سواء كان ذلك مخططات الاستعمار القديم ، أو مخططات الاستعمار الجديد ، وبين تلك التى ينبغى حثها على الاضطلاع بدور أكثر بروزا لافساد المخطط الاستعمارى ، واقامة السلام فى المنطقة على أساس يخدم مصالح كل شعوبها دون استثناء .

■ **أحمد عباس صالح :**

لى تعقيب على الاستاذ **سيد يسن** : فى الواقع ، بعد الملاحظات التى قيلت لا توجد اضافة جديدة لأن هذه الندوة تضم مجموعة من الكتاب يناقشون الملاحظات التي قدمها الاستاذ **توفيق الحكيم** ، باعتباره كاتبا ، وفى اطار رسالة الكاتب . مع ملاحظة ، أن الندوة ليست جهازا سياسيا ، يستوعب النشاط السياسى والفكرى للمشتركين فيها ، فنحن نناقش ما طرحه الاستاذ **توفيق الحكيم** من قضايا ، فى حدود معينة ومعروفة .

أيضا ، أنا مع الأستاذ **لطفى** ، فى أن هناك شيئا من المبالغة فى مسألة الأوراق العلمية والتحليل ، لأن هذه القضايا ، بحثت

فى الواقع ، وأثيرت فى أكثر من مجال ، وطوال السنوات الماضية . وربما كان ينقصها شيء من التنظيم والتحديد . لكن هذا لا يمنع أن الفكرة التى تصدر عن هذه الأرضـــية تكون قريبة من العلم الموضوعى والحقيقة الموضوعية .

وأضيف ، أيضا ، بعض نقاط الى التصور المطروح . المفروض ان هذا التصور سيصبح تصور الندوة — كلها — بعد المناقشات وبعد استخلاص النتائج .. الحقيقة أن هذا التصور كتب على صورة البرنامج . ربما هذا هو الذى نبه الأستاذ **سيد يسن** ، ودعاه الى نقده كبرنامج .

أقول : هناك نقاط محددة فى الوضع الحالى . مثلا : مشكلة القطاع العام هى من المشكلات المثارة فى الصحف يوميا ، وتتخـذ فيها قرارات ومواقف فعلية ، ومثل طرح أسهم بعض الشركات . وهناك محـــاولات لتقليص حجم القطاع العام لحســاب القطاع الخاص . وأشير هنا ، بوجه خاص ، الى التحقيقات التى تنشر فى الأهرام هذه الأيام .

لذلك اقترح على الندوة — واختلف هنا مع الأخ **ابو سيف** فى رفضه للتفصيلات — أن نحاول وضـــع نقاط محددة يتضـــمنها تصورنا بعد هذه المناقشات .

باختصار : هناك وقائع تحدث ويتصرف فيها . هذه الوقائع بعد مدارستنا لها ، ومنطلقين من تجربة الـ ١٨ سنة ، يجب أن نبدى فيها رأيا محددا فى هذا الجانب .. هو كذا .. صورة القطاع تبقى كذا ، صـــورة الأحزاب تبقى كـــذا .. التعبـــير الديموقراطى يبقى بالتحديد كذا .. قضية التعليم المطروحة حاليا كذا .. ثم المطروح من الجانب الآخر ، من قوى نسميها يمينيه أو غيره . فهذه قضايا محددة نرى — نحن — ككتاب وكمفكرين .. وعلى مسئوليتنا الشخصية . انه لابد من وضعها بوضوح أمام جماهيرنا التى تقرأ لنا ، فلابد أن نفعل هذا وبترتيب معين ، شديد الوضوح .. لأنه عبارة عن استخلاص موضـــوعى لهذا الجدل ، نطرحه كما لو كنا نطرح مقالا لنا فى صحيفة ومجـلة ،

ولكنه ليس له أى الزام على أى أحد . انما هو مساهمة فى توضيح وتنوير الراى العام وفى تحديد المواقع التى نقف فيها ، ليس أكثر من ذلك . ولذلك اقترح ، كما قالت الدكتورة **لطيفة** ، وضع مقدمة شارحة للظرف الحالى ، وللنتائج المستخلصة من مناقشاتنا ثم نثبت فى بنود محددة ومتميزة مواقفنا من القضايا الراهنة لأنه — بدون هذا — يظل البرنامج المقدم مجرد صياغة جيدة وورقة من الاوراق الجيدة التى عندنا فى المواثيق ، والتى لم تنفذ ، ولم يعمل بها ، رغم انها كانت صادرة من سلطات . مهمتنا اذن ، هنا ، التوضيح بشكل محدد لا أكثر ولا أقل . وهذا ربما أراح الأستاذ **سيد يسن** ، وخفف من تحفظاته الكثيرة . وشكرا ..

■ **سـيد يسن :**

فى كلمات قصيرة : الدكتور **مراد** نسب الى اننى قلت أن الندوة لم تكن موضوعية ولكن لم أقل انها غير موضوعية ، وان كان هو قد دافع دفاعا غريبا جدا عن توفر الموضوعية فى النـدوة . قال : أن مجرد أن مجلة الطليعة قامت بها ونوعية المشـتركين فيها من المفكرين .. الأستاذ **توفيق الحكيم** بكتاباته السـابقة ، كل هذا .. يضمن موضوعية الندوة .. من المؤكد أن « الطليعة » نشرت مقالات ودراسات متعددة فيها موضوعية . انما يجوز لى تحفظات على كتاب الاستاذ **توفيق الحكيم** فى نقده للتجربة الناصرية والتحفظات التى على هذا الكتاب ، هى تحفظات تتعلق ، أيضا ، بممارسة القوى الوطنية لنقد الاجتماعى فى مصر . فانها — فى كثير من الأحيان — تفتقر لـما أسميه الأسلوب العلمى فى التحليل يعنى : عندما أقول — مثلا — انه لم يكن هناك ديمقراطية فى مصر فى الفترة الماضية ، فان هذا يحتاج الى دراسة على حجم ونوعية المشاركة السياسية ، ودراسـة علمية يقوم بها اناس علميون . وعندما أقيم الوضع الاقتصادى ، فى الفترة الماضـية فلا يكفى أن أقول أنه سلبى أو ايجابى بدون دراسة تفصيلية لكل الأوضـاع التى كانت موجودة . فهذا ما قصـدته من مسـألة الأسلوب العلمى .

مسألة الايديولوجية والعلم : هذه مسألة معقدة ، وانا عارف طبعا بالقصة الخاصة بالكلام الذى قيل عنها فى أمريكا .. الخ ..

انما أنا ذكرت كلمـــة النقـــاش الايديولوجى بمعنى خاص بكلمة « ايديولوجية » . هذا المعنى الذى يتضمن ـــ أحيانا ـــ نوعا من تشويه الواقع ، أو نوعا من اسقاط بعض الأفكار الخاصة على واقعة ليست موجودة . وربما كان هذا هو الفرق الدقيق بين المعالجة الايديولوجية لمشكلة ما ، وبين المعالجة العلمية لها .

وربما اختلف أنا مع ما قيل عن وجود دراسات قائمة ومتكاملة عن الأوضاع الطبقية . ومؤكد أن هنك مقالات متعددة متناثرة كما قال الأخ **عباس صالح** . وعلى الرغم من أهميتها ، فهى تظل فى حدود المقالات لا الدراسات ، اى المقالات التى لا ترقى الى مستوى الدراسات العلميـــة . يعنى هى اجتهادات ممتازة من كتاب افراد يحاولون أن يتصوروا بعض المشكلات الخاصة بالتكوين الطبقى فى مصر . ولكن هذا الموضوع ـــ بالذاتـــ لا يحله ـــ فى نظرى ـــ الا صيغة فريق العمل أو فريق البحث الذى يحتـــاج الى ناس اقتصاديين واجتماعيين وسياســـيين ، لأنه موضـــوع معقد جدا تتشابك فيه الجوانب . وبالتالى ، فانه مع احترامنا الشديد لمـــا نشر فى « الطليعة » ، وفى غيرها من جرائد تقدمية عن الأوضاع الطبقية ، لا تزال المسألة تحتاج الى جهد علمى مكثف يتسم بترابط العلوم المختلفة وبطريق العمل .

أخيرا ، اضافة صغيرة الى قضية الفعل التى وردت فى كلام الاستاذ **لطفى** . الفعل يفترض تقييما معينا للواقع ، فاذا لم يكن هذا التقييم مستندا الى أسس موضوعية يصبح الفعل غير موجه كما ينبغى . يعنى ، ليس هناك فصـــل بين الفعل ، وضرورة وجود دراسات وبحوث علمية .

■ **توفيق الحكيم :**

اظن المسألة اتضحت ، واننـــا موافقون على التعـــديل الذى حصل ، وهو أن ما عرضه **لطفى الخولى** ليس برنامجا ، ولكنه تصور . ومعنى أنه تصور ، أنه من الممكن ان يكون هناك تصورات أخرى ، ويمكن أن نقارن بينها وبين هذا التصور . وفعلا كما قال الاستاذ **يسن** ، أنه لكى نحكم ، أو نصل الى درجة التحديد المنهجى الذى يمكن أن نســـميه منهجا ، لابـــد أن تكون هناك

دراسات . والخطأ الذى يقع فيه الذين قرأوا كتابى ، وقالوا : انه هجوم ، وانه دراسة ، وانه نوع من أنواع ابداء الرأى المسبق ، أو غير ذلك .. هو انهم لم يدركوا ما قلته فى المقدمة ، من انهـا انطباعات سريعة كتبت بسرعة على أثر مرور عشرين سـنة على ثورة ٢٣ يوليو ، انتهت أوادت الى هزيمة منكرة فوجئنا بها فهذا أحدث عندى صدمة ، فكتبت الكتاب على أساس أنه صدمة عاطفية لم تكن حتى للنشر ، فى ذلك الوقت ، الا فى حدود أصدقاء قليلين . ولم أتصور أنه سينشر على نطاق واسع . مسألة النشر الواسع ، هذه ، جاءت غير مخططة عندى . فكانت النتيجـة أن النشر أحدث صدمة . وهذه الصدمة ، اتضح أنها كانت ضرورية لأنها ــ وان كانت غير مقصودة ــ أدت الى رجة ورغبة فى فتح باب المناقشة ، وأدت الى أشياء كثيرة منها اجتماعنا اليوم .

فاذن ، بصرف النظـر عن موضـوع الكتاب ، فان الرجة أو الصدمة الكهربائية أدت الى تشـغيل العقل المصرى فى هذا الموضوع ، وهو ثورة ٢٣ يوليو : ماذا فعلت ؟ وماذا أدت ؟ وما يمكن أن تؤدى ؟

ولذلك ، من الخطأ أن يقال اننى قلت كلمتى . ولذلك أنا أتذكر اننى قلت : أن هذا ليس حكما ، وليس اتهاما . وانما هو رغبة فى أن أعرف الحقيقة . يجب أن نفتح ملفات ، وربما برئت ساحة الكثيرين من هذه النتائج السيئة التى نلصقها بشخص ، ونحن لا نعرف حدود مسئوليته . وفعلا ، لا يمكن أن تؤخـذ المسـائل بكل بساطة كأن أقول ــ مثلا ــ أن هذه الفترة يجب أن تلغى من التاريخ .. أو كذا .. أنا لم أقل ذلك . ولكن أنا تساءلت : هـل هذه الفترة كانت فترة فى مصلحة التقدم والتطور المصرى أم لا ؟ وأنا لا أريد أن أطيل فى هذا .

فاذن ، عندما يقال بأن هناك برنامجا أو منهجا يعرض ، فاعتقد أنه ــ كما قال **لطفى الخولى** نفسه ــ منذ قليل ــ أنه عبارة عن تصور المنهج ، أو تصوره ، لمستقبل البلد ، فى الحدود التى ذكرها ، كرؤوس مسائل ، ولو أنه دخل فى تفصيلات . وأنا ــ أيضا ــ مع من حبذ فكرة الخطوط الرئيسية ، وترك التفصيلات

الى دراسات مستفيضة ، لأنها محمل اخذ ورد . ولذلك فأنا — بالتالى — لا أستطيع أن أتكلم موضوعيا او تفصيليا فى هذه الاراء التى عرضت لأنه — كما قيل ، ايضا ، كل كلمه فيها من ناحية رؤوس المسائل تحتاج الى دراسة ، او تحتاج الى تحديد . فأنا ، مثلا ، عندما أقول كلمة « الانفتاح » .. كلمة الانفتاح هذه لم تحدد (وأنا لا أعرف الى أى مدى هذا الانفتاح . ولا اعرف الا أن الرأى العام اخذها على انها رد فعل لكلمة « الانغلاق » ، ولذلك رحب بها ناس كثيرون ، على أساس اننا نحن خارجون من انغلاق اقتصادى ، فعلا تألمنا منه ، كلنا ، وكل الطبقات متألمة ، ولا نستطيع أن نعرف أسبابه . لأن هذا أيضا يدخل فى باب الدراسة : كيف حدث هذا الانغلاق ؟ ولماذا حدث ؟ فكل هذا يتطلب دراسة موضوعية لنعرف ما هذا الذى سمى بالانغلاق . ولكن الاثار موجودة عند كل الطبقات ، هناك اختنق اقتصادى لاشك فيه .

اذن ، عندما قيل « الانفتاح » فان كلمة الانفتاح بدا معناها — لغويا — جيد جدا ، ومريح جدا ، وممتع . لأن اى انفتاح هو — لغويا — كلمة طيبة . وأى ، انغلاق هو كمة بغيضة . فاذن المسألة كلها أصبحت تمنيات ومشاعر ، وعواطف ولكننا لا نعرف بالضبط ، اقتصاديا ، معنى كلمة الانفتاح ، وحدودها ، اللهم الا ما يقال من رجال الاقتصاد : بأنه هو السوق الحرة ، والتعامل الحر ، أو النشاط الحر ، أو تدفق الأموال الأجنبية تدخل ، لأن نضوب الموارد الداخلية وصل الى درجة أن الثروة الداخلية لا تستطيع أن تعتمد عليها فى أحداث رخاء .

اذن ، نحن فى حاجة الى اقتصاديين من كل نوع ، يشرحون لنا ما هى كلمة الانفتاح وما هى كلمة الرخاء .. كل هذا .. الخ .

ولكن الذى نستطيع أن نقوله — بصفة عامة — هو المحاذير فقط . هل الانفتاح سيقتل مواهب محلية وجهودا ، وأنشطة محلية ، كوناها ؟ أم أنه لن يتعرض لهذا النشاط ؟ لأنك اذا اتيت برؤوس أموال أجنبية فانها تنشط المواهب المحلية ولا تقتلها وهى تنشط — أيضا للناحية الاقتصادية — مثلا — للعمالة

نفسها . لكن .. هل الراسمالية التى تأتى مع الانفتاح هى راسمالية القرن التاسع عشر التى عانينا منها ، كلنا ، فى القرن العشرين إلى منتصفه والى الآن فى بعض البلاد ؟ أم أن الراسمالية أخذت دورسا وتريد أن تدخل بشكل غير عنيف وتتيح للنشاط الداخلى أن ينتفع بها دون ان تضره اضرر البليغ . كل هذه يستطيع الاقتصاديون أن يقولو لنا مالا هى الفوائد التى سيجنيها الشعب من هذا الانفتاح وما معناه .

■ **لطفى الخولى :**

هذا لا يمنع أن تقول تصورك .

■ **توفيق الحكيم :**

آه .. ولكن ، ايضا ، نحن لابد أن نقول مخاوفنا . لأن مخاوفنا ومحاذيرنا وتصوراتنا للخطر يجب أن تكون موجودة ، والا فما معنى وجود يسار الا ان يقول : والله انا أيضا أخشى كذا ، فيرد عليه اقتصادي أو رجال السلطة : بأن هذا ايضا كان واردا فى البحث ، وتدبرناه . اذن ، المسألة ، من هذا الجانب ، لا أستطيع الآن ان اتكلم فيها قبل أن أعرف هل المحاذير درست وهل هنك بدائل اخرى تبعد الأخطار التى تهدد المواهب المحلية ، والنشاط المحلى وتتركه ليستمر فى انتاجه .. ذلك ان الانغلاق ، وأن كان بغيضا ، الا أنه ترك فى مجالات كثيرة شيئا من الفوائد . لأنك لا تستطيع — فى الواقع — أن تقول أن شيئا سيىء على طول الخط ، أو جيد على طول الخط . حتى المرض تجد أن المريض يقول والله خرجت من تجربة المرض بفائدة . فعلى كل حال ، اذن ماذا فعل الانغلاق ؟ الانغلاق ، فى نتيجته النهائية للشعب كله ، هو أنه حصل ضيق وكساد . وحصل أيضا هذا الذى نشعر به جميعا من تدمير لاقتصادياتنا ، سواء كان تدميرا جزئيا كما يقول بعض الاقتصاديين ، أو تدميرا كاملا كما يقول المتطرفون .. كل هذه أشياء ليس مكانها هنا . ولكن الانغلاق أدى الى شيء وهو الاعتماد على النشاط المحلى ، فتولدت مواهب محلية فى قطاعات لم يكن المصرى يمارسها . واضطرت مصر — فى عهد الانغلاق — الى أن تستخرج من هؤلاء ، ومن بلدها

العناصر التى تغنيها عن النشاط الخارجى ، سواء فى الصناعة أو فى جميع النشاطات الأخرى . فنجد ، دائما ، أنه تولد نشاط محلى ، يحل محل النشـــاط الأجنبى . وهـــذا مكسب . ولكن النتيجة النهائية ، أنه حصـــل نضوب ليس بحكم الانغلاق وحده ولكن بحكم الحروب التى ابتلينا بها .

■ **لطفى الخـــولى :**

الانغلاق هذا يتطلب مناقشة طويلة .. لأننا نسأل هل صحيح كان هناك انغلاق أم لا ؟

■ **توفيق الحكيم :**

هذه مسألة أخرى .

■ **لطفى الخـــولى :**

لكن لو أذنت لى .. نحن فى الجلسات الماضية ، كنا نتحدث عن التجربـــة ، وكنت تـــلح على ضرورة النظر الى المســـتقبل ومساراته والى أين .. أنا ألاحظ فى هذه الجلسة أنت تعود بنا الى الماضى . وتصورى أن المطلوب فى هذه الجلسة هو التصور المســـتقبلى ، لأننـــا نختتم الندوة .. فما هو تصـــور أستاذنا **توفيق الحكيم** للمستقبل ومساراته ؟ وما رأيه فيمـــا طرح من الزملاء جميعا وليس فقط تصوره الخاص . أنا أوافق على أن لا يعتبر ما قدمته برنامجا . ولكن هو مجرد تصور ، طرح من جانبى ، ومن جانب الزملاء المشاركين فى الندوة . ونحن حريصون أيضا على أن يخرج قارىء الندوة بتصور توفيق الحكيم للمستقبل .

■ **توفيق الحكيم :**

تصور وضع سياسى واقتصادى للمستقبل هذا فى منتهى الصعوبة لأننا سندخل فى الغيبيات ، وأنا لا أحب أن أتكلم عن الغيبيات . الغيبيات هو أن تقول سيحدث كذا . وهذا أسلوب غير علمى . انما الذى يجب أن نقوله : أنه حدث ذلك ، وأن هذا الذى حدث أدى الى كذا . وإذن ، نحن لابد ـــ فى المستقبل ـــ ألا نكرر

التجربة الخاطئة فى كذا ، وأن نكررها فى التجربة الناجحة كذا . أما أن نقول أنه سيحدث كذا ، فهذا هو النوع الغيبى ، وهذا ما آخذه على كارل ماركس نفسه ، فى أن عنده نوع ايجابى ونوع غيبى ، ولذلك أخطأ فى الناحية الغيبية . وهو يقول بأن حتمية الصراع بين كذا وكذا سيؤدى الى كذا ، وأنه لابد أن تقوم الاشتراكية فى دولة صناعية كبرى . فكانت النتيجة أنهـا لم تقم فى الدولة الصناعية الكبرى وقامت فى دولة متخلفة . اذن هذا التنبؤ وهذه الغيبيات ، عندما يتخذها رجل العلم فانها تؤدى به الى أخطاء كثيرة ، أن العلم ، عندما يبنى على غيبيات ، فانه يأتى بنتائج سيئة جدا حتى فى علم الميكانيكا أو العلم المدى عموما . اذا قررت بأنه لن يحدث فى المستقبل أن الخطين المتوازيين يتلاقيان فان **اينشتين** سيقول لك : سيتقابلان .. لماذا نحكم فى المستقبل انهما لن يلتقيا ؟

لقد وصل **اينشتين** الى أنهما سيلتقيان وذلك على أساس حسابات جديدة :

■ **لطفى الخولى :**

طيب على أساس هذين الخطين .. هل خطانا سيتقابلان فى المستقبل .

■ **توفيق الحكيم :**

أى خطين .. ؟

■ **لطفى الخولى :**

الخط الذى نمثله ، والخط الذى تمثله .

■ **توفيق الحكيم :**

سيتقابلان ؟ . لا أعلم ! ربما ..

■ **لطفى الخــولى :**

أين وفى أى نقطة .. ؟

■ **توفيق الحكيم :**

اينشتين ، قــال أن الخطين يمكن أن يتقابلا خارج الجاذبية الأرضية . همــا لا يتقابلان وفق النظريات الهندســية المطبقة الموجودة على سطح الأرض بأبعاد معينـــة . ولكن اذا تخطيت مجال هذه القوانين ــ على الأرض ــ فاننا سنتقابل : ويتقابل اليمين واليسار فى شىء آخر، لا هو يمين ولا هو يســـار ، لأن هذه ، أسماء تغلق على العقول كل أمل فى المستقبل . لانك عندما تقول : أنا يسارى وتتمسك بنظريات يسارية ، أو يمينى ، فأنا شخصيا لا يمين ولا يسار ، خوفا من هذه « الجمودية » والغيبية .

■ **لطفى الخــولى :**

هل تعتبر نفسك يساريا ؟

■ **توفيق الحكيم :**

أنا قلت . مائة مرة ــ فى جلساتى ــ لا تضعوا لافتة على رأسى ، لأن هذه اللافتة تجمدنى ولكن انا ..

■ **لطفى الخــولى :**

لكنك قلت من قبل أكثر من مرة انك اشتراكى .. وأن قضية الاشتراكية فى مصر تعنيك .

■ **توفيق الحكيم :**

ولا اشتراكى حتى .. أنا لا أعرف هذه الكلمة ..

■ **لطفى الخــولى :**

رأســـمالى اذن ؟

■ **توفيق الحكيم :**

لا أدرى شيئا عما سيحدث غدا ، الكلام فى هذا يجعلنى غيبيا . انما الذى أعتقده هو الجانب الذى انت تكلمت فيه وستكم نحن فيه ، وهو جانب التقدم الانســـانى الى الامام والى الأحسن . والرخاء الانسانى . فبأى وسيلة يتم هذا ؟ انى أتركها لتفاعلات المجتمعات وللمواهب الانسانية ، فهى اتنى ستستطيع أن تخرجك الى هذا التقدم من كل المساوىء التى تعرض لها البشر . وعندئذ لن نكون مضطرين او مكتفين بنظريات سابقة لأن **كارل ماركس** ، عندما تكلم فقد أراد ــ قبل كل شىء ــ خير البشرية . هذا هو الهدف . وبعد ذلك وضع النظرية التى يستطيع بها أن يصل الى هذا الخير . والدليل على ذلك أنــه عنـدما جاء **لينين** وجد أنها محتاجــة الى تعديل . ولذلك قال لك الماركســية اللينينيــة . **بريجنيف** جاء بتعديل آخر .. اذن فالمسألة هى أن الهدف هو خير البشرية . هذا هــو الهــدف الذى لا يتغير . ولــكن .. الوسائل .. نحن لا نستطيع أن نقول ما هى الوسيلة .. لأن الذين سبقونا غيروا فى وسائلهم باستمرار على حسب تفاعلات المجتمــع . ولذلك أنا لا أريد أن أكون غيبيــا ، وأحــكم على المستقبل لأنى لا أعرفه بالاضافة الى أنه لا يوجد .

■ **لطفى الخــولى :**

أنت ، بذلك ، تبتكر أسلوبا جديدا ، كما ابتكرت فى الأسلوب الفنى .. « المسروايه » تريد أيضا أن تبتكر فى السياســة وفى الاقتصاد لفظ « الراسماشتراكية » هل هذا ممكن ؟ !

■ **توفيق الحكيم :**

هذه الالفاظ لا أحبها ..

■ **لطفى الخــولى :**

أنت الذى اقترحتها ..

■ **توفيق الحكيم :**

لقد وضعت هذه الكلمة (الرأسماشتراكية) لأصف مجتمعا يريد أن يوفق ما بين أكذوبة وبين طبيعة فى النفس . أما الأكذوبة ، فهى أن هذا المجتمع لا يريد أن يكون اشتراكيا . ولكنه وضع هذه الكمة ليفعل ما يريد : اى أن يكون رأسماليا فى الباطن ، وأن يرتدى ، فى الوقت نفســـه ، أرداء الاشتراكية . فالاشـــتراكية

عنده طلاء او رداء ، لكن كل هذه المسائل انا لا أحب أن أخوض فيها . لا أريد أن اقول اليسار ، ولكن أريد أن اقدل التقدم . واليسار يقول أنه تقدمى اذن هذه رسالته . لماذا رسالته ؟ لأنى أريد أن أنظر من المنوط به الان ان يدافع عن هذا وأن يتبناه . ما نخشاه الآن « هو » فعلا تدهور ثقافى اجتماعى فكرى . التخلف خطر

جدا . وهذا تراه فى المتاجرة بالدين ومحاولة الانحراف . أقصد الدين المفهـــوم خطأ . حتى اننـــا نادرا ما نرى ، حتى فى أعلى المستويات الدينية ، من يستطيع أن ينبرى لهيئات دينية مزعومة تفهم الدين ، ليس على أنه ثورة اجتماعية أو ثورة تقدمية أو ثورة فكرية ، ولكن على أساس أنه يخـــدم مصالح معينة ، وعلى أساس رفض أى اجتهاد بناء . فكانت النتيجة ، أننا اصبحنا أمام مظهـــر خطير من مظاهر التخلف . وفى هذا المجال تجد من يقول لك مثلا : ان **محمد عبده** لم يكن يقصد ، مثلا ، بفوائد البنوك أى فكرة . يعنى

هو يناقش افكار **محمد عبده** الذى كان رجلا سابقا لعصره ، ومتقدما ، ويريد أن يعيش عصره من الناحية الاقتصادية والاجتماعية . فهؤلاء لا يريدون أن يسيروا خطوات أوسع من خطوات **محمد عبده** . فهؤلاء الذين يريدون أن يعزلوا الدين عن العصر ومشكلاته يريدون العودة الى مجتمع صحراوى بدائى ، والى مجموعة من الأفكار أزعم لم تخطر حتى على بال **محمد رسول الله** . لأن الواقع فى الأديان كلها كانت

عبارة عن ثورة تقدمية اجتماعية . واعتقادى ، أن كلا من **عيسى ومحمـــد قد** جاءوا من أجل التقدم . والدليل على ذلك ، انهما حطما ما كان قبلهما من عقائد راسخة ، وجدا انها بالية ، وكانت هذه قيما اجتماعية أيضا ، ولم تكن مجرد قضايا فكرية أو نظرية ، لأن الأديان كانت ثورة اجتماعية فكرية كانت تتوخى التقدم الانسانى .

وأعتقد أن التقدم الانسانى معناه أنه لا حدود لهذا التقدم . وأن كل تقدم مرهون بحالة المجتمع فى وقته . فالمجتمع ، عندما قاده الثائرون الى الامام خطوا بـــه الى الامام ، وبالتـــالى ، خطوا بالانسانية كلها الى الامام . ولكن جاء بعد ذلك من جمد النصوص وأغلق باب الاجتهاد . وزعموا أنهم يريدون أن يقفوا بالتقدم عنـــد الحدود التى كان الأنبياء موجـــودين عندها . ولكننى أعتقد أن الأنبياء ـــ لو كانوا الآن موجودون معنا ـــ لقالوا لهؤلاء : ما هـــذا الذى تفعلون ؟ المجتمع الان فى حاجة الى تقدم ، والى اجتهاد جديد . لمـــاذا قفلتم باب الاجتهـــاد ؟ العصر الان فى حاجة الى اجتهادات جديدة ، لأن الانســـان متغير ، وفى تقـــدم وفى تطور مستمر .

اذن ، نحن ، فى مصر الان ، نجد اننا نواجه حالة خطـــرة جدا . وعندما تكون هذه الخطورة موجودة فلا أمل لا فى اشتراكية ، ولا فى تقدم اقتصادى ولا فى أى شىء ، لأنه لا يمكن أن يكون هناك تقدم للرخاء الانسانى بدون تقدم فى الفكر العقلى أولا . الحركات الاجتماعية والتقدمية لا يمكن أن تنشأ الا بعد أن يكون هناك تقدم فكرى . ولذلك نجد أن المطلب الان هو التصدى للمتاجرين ولدعاة التخلف العقلى « الدينى » .. وأقول الدينى لأن المجتمع المصرى مجتمع دينى . مجتمع متدين من أيام الفراعنة ، والدين أساسى فيه ، ولذلك يجب أن تكون رسالة التنوير الدينى فى أيدى مستنيرة ولا أعنى بذلك أن تكون فى أيدى عناصر أخرى غير العنصر الدينى ولكن ، فى أيدى رجال الدين بالمعنى الذى كان عليه الرســـل . فهنا يتحتم على كل أنصار التقدم ، مهما اختلفت مذاهبهم ، أن يطالبوا بأن يبرز ويتقدم الصفوف ، هذا العنصر الهام فى البلد ، وهو رجال الدين ، سواء رجال الدين الاسلامى أو المسيحى ، أى رجال الدين المستنيرون .

لقد لاحظنا ، فى المجتمعات الأوروبية انهم تركوا المسألة جانبا ، وتركوا الدين فى مكانه . والمجتمعات القوية تســـتطيع أن تقوم بالتطور بنفسها . ولكن ، فى مجتمعاتنا ، نحن فى حاجة الى أن الدولة تأتى لنا بالنخبة الدينية وتعينها على أن تؤدى رسالة الدين . وأعتبر أن هذه مسألة أو ، قضية مركزية . وهذه النقطة تزداد وضوحا

اذا انتبهنا الى أن اليمين المتخلف يحاول أن يتسلح بسلاح خطير جدا هو تفسيره للدين ، وليس الدين نفسه . لأنى قلت واقول دائما ان الدين هو التقدم بالفكر ، وهو التقدم بالبشرية . ولايمكن أن يكون الدين تخلفا بالبشرية .

اذن : المطلوب هو اصلاح دينى بأيدى رجال دين فعلا ، وبأيدى مفكرين مستنيرين أيضا ، حتى لا يصبح المجتمع ، وحتى لا يصبح رجال ادين أنفسهم ضحية لنبات شيطانى يخرج باسم الدين ويلجأ الى العنف كما هو حادث الان، وكما سيحدث غدآ ، وفى كل وقت .. اذن ، فى البلاد المماثلة لنا فى الشرق ، نحن فى خطر استخدام اليمين المتخلف لسلاح لا يمكن مقاومته . لأنه عندما يقول لك تفسيرات متخلفة للدين ويذهب بها الى اوساط غير مستنيرة ولا متعلمة ، هذا مع وجود الأمية ، وضعف مستوى التعليم ، فستجد أنفسنا — فى هذه الحالة — أمام جدار سميك جــــدا .

نحن محتاجون لثورة دينية فكرية ، لأن الفكر سيعتمد على التحرر والاصلاح الدينى . لأن الفكر وحده ، منعزلا عن الجماهير الدينية ، يشوه من قبل المغرضين ، ويقال انه الحاد أو على الأقل ، يقال أنه مخالف للدين .

اذا تركنا هــذه النقطة ، وجئنــا — بعد ذلك الى النواحى الاقتصادية والسياسية فان الخلافات فيها متروكة لطبيعـة كل شخص ولطبيعة آرائه .

بعد هذا ، اذا أردنا أن نخطو خطوة خطوة نكون قد تقدمنا نحو الحضارة الفكرية . لأنه اذا تأملنا الدين الاسلامى نفسه ، فسوف نجد أنه مبنى على العقلانية والتفكير . وربما لو تأملنا موقف **محمد رسول الله** من حادثة موت ابنه ابراهيم آمكننا أن نكتشف الجوهر العقلانى للدين . فلقد وافق ، يوم أن مات : أن خسفت الشمس ، فأراد البعض أن يصوروا الأمر كما لو أن معجزة حدثت بسبب وفاة ابراهيم . لكن **النبى** نهر هذا البعض وقال لهم : ان الشمس لا تخسف لوفاة أحد . فهنا ينبه **النبى** الناس الى ضرورة أن ينطلقوا فى فهم الظواهر من منطلق عقلى لا منطلق غيبى .

■ **لطفى الخولى :**

فى ختام هذه الندوة يتضح أن أمامنا طريقين :

فأما أن نكتفى بأن كل مشارك فى الندوة قد قدم تصوره للمستقبل ، ثم نترك الاستنتاج النهائى للقارىء من خلال هذه القراءة .

واما أن نكون لجنة يكون ـ بالضرورة ـ الأستاذ **توفيق الحكيم** أحد أعضائها ، ثم تشرع هذه اللجنة فى تحديد نقاط عامة تلخص أو تسجل ما تتصور أنه خطوط عامة للمستقبل .

والأمر مطروح أمامكم لتقرروا ما ترون :

(وافق المشاركون فى الندوة على فكرة تكوين اللجنة) .

■ **لطفى الخولى :**

اذن ، اقترح أن تتكون اللجنة من الأستاذ **توفيق الحكيم** والأستاذ **خالد محيى الدين** والأستاذ **أبو سيف يوسف** .. هل توافقون ؟
(موافقة) .

■ **لطفى الخولى :**

والطليعة تدعو القراء والأصدقاء الى أن يساهموا بآرائهم فى القضايا التى طرحتها الندوة فى جلساتها التسع .. وشكرا .

انتهت الجلسة التاسعة والأخيرة

الفصـــل الثالث

بيـــان النـــدوة

فى ختام الندوة ، وافق المشاركون فيها ، على تكوين لجنة تضم :

- توفيق الحكيم .
- خالد محيى الدين .
- أبو سيف يوسف .

وكلفت اللجنة بصياغة البيان النهائى المنبثق عن الندوة .

وقد أعدت اللجنة مشروعا « للبيان » ، ثم عرض على المشاركين فى الندوة . وقد وافقوا عليه بالاجماع .

وفيما يلى نص البيـــان :

ان المشاركين فى الندوة : وقد ناقشوا — من مواقع فكرية واجتماعية مختلفة — تجربة ثورة ٢٣ يوليو فى ١٨ عاما من عمرها، يؤكدون على أن الدافع الى عقد هذه الندوة كان — فى جوهره — دافعا بناءا وايجابيا ، عبر عنه **توفيق الحكيم** أكثر من مرة ، عندما أوضح بأننا ننطلق فى فتح ملف التجربة ، من منهج موضوعى ، يتجنب التشهير ، من ناحية ، كما يتجنب التبرير ، من ناحيـــة أخـــرى .

ذلك أن الهدف الأسمى هو مصر : ضمان بنائها ، وتأمـــين تقدمها ، وتحقيق الرخاء للغالبية العظمى من أبنائها ، لكل الطبقات الشعبية والوطنية فيها .

وهكذا ، فانه عند تقييم التجربة ، ركز المشاركون فى الندوة على القضية الأساسية ، وهى ضرورة تطوير التجربة ، وذلك بدعم

ما فيها ايجابيات ، وتخليصـــها من كل السـلبيات والنـواقص التى شابتها .

فلقد تحققت ـ كما هو معلوم ـ انجازات كبيرة ، فى أكثر من مجال من مجالات الحياة . تحقق فى الداخل : اصلاح زراعى صفى الملكية الاقطاعية ، وقام قطاع عام تهيأ لاحتلال مكان القيادة فى الاقتصاد المصرى ، تحققت مجانية التعليم واتسعت قاعـدته ، وقامت صناعات أساسية لم تكن موجودة من قبل ، وما كان لها أن توجد فى ظل السيطرة الاستعمارية والرجعية .

ان مثل هذه الانجازات ، يجب الحفاظ عليها ، والدفاع عنهـا لمصلحة الغالبية الساحقة من المواطنين .

وفى هذا المجال ، أكد المشاركون فى النـدوة على ضرورة دعم القطاع العام ، وترشيده ، ورفع مستوى الأداء فيه ، وحمايتـه من العناصر الطفيلية التى تريد تطويقه وتصفيته ، باعتباره القطاع القائد فى الاقتصادى المصرى ، وباعتباره العمود الفقرى فى انهاض الصناعة والزراعة ، وتحسين الخدمات لكل الشعب .

كما يؤكد المشاركون ، فى الندوة على أن تقدمنا الاقتصادى ، انما يتم بكيفية أسرع ، وعلى أساس أسلم ، من خلال بناء علاقات تكامل اقتصادى مع سائر البلدان فى الوطن العربى .

ويؤكد المشاركون ، فى النـدوة ، على أن بنـاء دولة عصرية واشتراكية ، تستند الى قاعدة اقتصادية متينة من الصناعة الحديثة والزراعة المتطورة ، هذا البناء يجب أن يسـتند الى ركيزتين ، متلازمتين ـ بالضرورة ـ ومترابطتين :

الأولى : هى سيادة الديمقراطية .

والثانية : هى سيادة العقل .

فى سيادة الديمقراطية ، وضرورة توسيعها :

ينطلق المشاركون فى الندوة ، من واقع أن أى تقدم اقتصادى أو اجتماعى أو ثقافى يظل مهددا طالما ظلت حرية الفكر والتعبير والنشر والاجتماع والتنظيم غير مضمونة وغير مكفولة ، بما يطلق الطاقات المبدعة والخلاقة للمواطنين . بل ان الديمقراطيةالاجتماعية نفسها يمكن أن تضرب اذا لم يحمها سياج من الديمقراطية السياسية ولكن المشاركين فى الندوة ، يتمسكون أيضا — وفى الوقت نفسه — بالديمقراطية بمحتواها الاجتماعى ، ويطالبون بتطويرها ، حتى لا ينصرف الذهن الى أن الديمقراطية السياسية تعنى الرجوع ، أو التراجع الى مواقع المجتمع القديم .

وفى سيادة العقـل :

ينطلق المشاركون ، فى الندوة ، الى أن اعلاء شأن العقل فى تدبير شئون المجتمع ، هو أساس كل حضارة وكل رقى حقيقيين بل هو الأساس الصلب لبناء المجتمع الاشتراكى . وأن هذا يتطلب:

— أن نعرف أين تقف مصر فى الزمان والمكان من الثورة العلمية والتكنولوجية .

— وأن نعمل ليسود التسامح ، ويسود المنهج العلمى نظرتنا الى كل أمور الحياة .

— وأن نعمل لنقاوم الخرافة ، ونصد أى اتجاه للاتجار بالمشاعر الدينية ، ولمحاولة تفسير الأديان تفسيرا يجردها من مضمونها الحقيقى كثورات عملت على تغيير المجتمع الى أفضل .

ان تجارب النهضات الانسانية العظمى ، بل ان تجارب الثورات الاشتراكية ذاتها ، قد برهنت على أن سيادة الديمقراطية والعقل هما وجهان لعملة واحدة .

ولكنها برهنت — أيضا — على انه لا سيادة للديمقراطية والعقل فى ظل الأمية والتخلف .

لهذا ، يؤكد المشاركون فى الندوة ، على الحاجة الملحة الى القيام بثورة ثقافية وتعليمية تحقق :

ــ تصفية الأمية تصفية نهائية .

ــ اصلاحا ديموقراطيا وعصريا للتعليم فى جميع مراحله ، وانهاض البحث العلمى .

ــ نشر ثقافة ذات مضمون ديمقراطى عام تستند الى العناصر الحية فى التراث القومى وتتفاعل مع جميع الثقافات الانسانية .

وأن المشاركين فى الندوة ، ليقدرون أن هذه المواقف العامة ، يمكن أن تكون مدخلا لأوسع وحدة وطنية بين كل قوى التقدم فى البلاد ، وهى وحدة نراها الزم ما تكون لانجاز الهدف المباشر والمقدس ، وهو تحرير الأرض من الاحتلال الصهيونى الاستعمارى، والدفاع عن الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربى .

القاهرة : أغسطس ١٩٧٥

المشـــاركون فى النـــدوة

شارك فى الحوار بين اليسـار المصرى وتوفيق الحكيم كل من(١) :

● ابو سيف يوسف :

ـــ مدير تحرير الطليعة . عضو مجلس الشعب .

ـــ ولد فى ١٩٢٢/٨/٢٤ بمدينة قوص ـــ محافظة قنا .

ـــ تخرج فى قسم الفلسفة بكلية الآداب ـــ جامعة القاهرة ١٩٤٤ .

ـــ عمل مدرسا فى المدارس الثانوية لمدة عام ، ثم محررا فى مجلة « الراديو المصرى » . واستقال ليعمل سكرتيرا لتحرير مجلة « الفجر الجديد » عام ١٩٤٦ ، وهى من أولى المجلات الماركسية التى صدرت فى الأربعينات .

ـــ بعد تعطيل الفجر الجديد عمل مع المرحوم د. محمد مندور رئيسا للقسم الخارجى فى جريدة صوت الامة . ساهم فى تحرير مجلة رابطة الشباب التى أصدرتها الطليعة الوفدية ـــ عمل محررا فى جريدة البلاغ المسائية من ٤٦ ـــ ١٩٤٨ .

ـــ الف كتابا بعنوان « حول الفلسفة الماركسية : رد على العقاد » نشرته دار القرن العشرين ـــ القاهرة ١٩٤٦ . وصودر الكتاب بعد القبض عليه فى ١٩٤٦ فى القضية المعروفة وقتئذ بقضية الشيوعية الكبرى .

ـــ بعد اعلان الاحكام العرفية فى ١٩٤٨ نزل الى العمل السرى حتى عام ١٩٥٦ .

ـــ قبض عليه فى ديسمبر ١٩٦٠ وحكمت عليه المحكمة العسكرية بالسجن مع الاشغال عشرة سنوات ـــ أفرج عنه فى مايو ١٩٦٤ .

ـــ انضم فى ١٩٦٥ الى أسرة تحرير الطليعة .

ـــ عين عضوا فى « اللجنة العامة للجان المواطنين من أجل المعركة » عام ١٩٧٠ .

---

(١) الاسماء مرتبة ترتيبا أبجديا .

● احمد عباس صالح :

— أستاذ النقد الادبى بأكاديمية الفنون — جامعة بغداد .

— تخرج فى كلية الحقوق جامعة القاهرة .

— عمل سكرتيرا لتحرير جريدة الجمهورية فى بدء انشائها سنة ١٩٥٣ .

— وسكرتير لتحرير مجلة روز اليوسف ٥٤ — ٥٦ .

— نائب رئيس تحرير صباح الخير ٥٦ — ٥٨ .

— كاتب بجريدة الشعب ثم جريدة الجمهورية ٥٨ — ٦٤ .

— رئيس تحرير مجلة الكاتب ٦٤ — ١٩٧٤ .

— أستاذ للنقد المسرحى بالمعهد العالى للفنون المسرحية ٦٤ — ١٩٧٤ .

— كاتب بجريدة الجمهورية ١٩٧٢ — ...

— كتب للاذاعة والسينما (أفلام : السمان والخريف ، الشحات ، قاع المدينة)

— أصدر عدة كتب : اليمين واليسار فى الاسلام (المؤسسة العربية — بيروت) .

— قراءة جديدة لنجيب محفوظ — (الوطن العربى — بيروت)

— سيرة عنترة بن شداد — ودار الجمهورية

— البطل المضطهد — دراسة تطبيقية فى الادب الشعبى

(دار روز اليوسف)

● خالد محى الدين :

السكرتير العام للمجلس المصرى للسلام ، وعضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى .

— من مواليد ١٧ أغسطس ١٩٢٢ بالقاهرة .

— تخرج من الكلية الحربية ٧ سبتمبر ١٩٤٠ ثم حصل على بكالوريوس التجارة — جامعة القاهرة شعبة المحاسبة سنة ١٩٥١ .

— شارك فى الحركات السياسية داخل القوات المسلحة منذ ١٩٤٢ وكان أحد مؤسسى تنظيم الضباط الاحرار مع الرئيس جمال عبد الناصر سنة ١٩٤٩ وكان ضمن أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الاحرار التى قادت حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

ـــ كان عضوا بمجلس قيــادة الثورة من ٢٣ يوليو ســنة ١٩٥٢ حتى ٦ ابريل سنة ١٩٥٤ حيث قدم استقالته لخلاف على قضية الديموقراطية السياسية .

ـــ سافر الى سويسرا من ٦ أبريل ١٩٥٤ حتى يناير ١٩٥٦ . ثم عاد الى مصر .

ـــ اسس جريدة المساء ذات الاتجاه الوطني واليساري ـــ وهي جريدة مسائية كانت تعبر منبرا للرأى اليسارى فى مصر من ٦ أكتوبر ١٩٥٦ حتى ١٣ مارس ســنة ١٩٥٩ .

ـــ ترك العمل بجريدة المساء بسبب الخلاف مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بالنسبة للموقف من ثورة العراق . ثم تولى مسئولية ادارة مؤسسة أخبار اليوم الصحفية من ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٤ حتى ٦ أكتوبر ١٩٦٥ .

ـــ تولى السكرتارية العامة للمجلس المصرى للسلام فى ديسمبر ١٩٥٨ وظل سكرتيرا عاما للمجلس حتى اليوم .

ـــ حصل على ميدالية فردريك جوليو كورى الذهبية للسلام سنة ١٩٦٥ ثم حصل على جائزة لينين الدولية للسلام فى ١٨ أبريل سنة ١٩٧٠ .

ـــ عضو بمكتب رئاسة المجلس العالمى للسلام ، والف كتابا عن حركة السلم العالمية والمصرية .

ـــ عضو نقابة الصحفيين .

ـــ انتخب عضوا بمجلس الأمة فى ١٩٥٦ ثم فى عام ١٩٦٤ ثم فى عام ١٩٦٩ .

ـــ وانتخب عضوا للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربى سنة ١٩٦٨ ، ثم فى عام ١٩٧٥ . معروف أنه من انصار الاشتراكية العلمية .

ـــ كتب عدة مقالات عن الاسلام والاشتراكية . والماركسية والدين والاشتراكية . ومحمد (صلعم) والعدل الاجتماعى . والحكومة فى الاسلام مدنية وليست دينية .

● **دكتور عبد العظيم انيس**

ـــ ولد فى يوليو ١٩٢٣ فى القاهرة

ـــ تخرج فى كلية العلوم جامعة القاهرة ١٩٤٤ حيث حصل على بكالوريوس الرياضيات مع مرتبة الشرف الأولى

ـــ حصل على دبلوم الكلية الامبراطورية بلندن عام ١٩٥١ فى الاحصاء

ـــ حصل على دكتوراه من جامعة لندن عام ١٩٥٢ فى الاحصاء

ـــ اشتغل مدرسا بجامعة القاهرة ثم استاذا فى الاحصاء الرياضى بكلية العلوم جامعة عين شمس حيث هو الآن

— عمل مديرا عاما بوزارة الخزانة لمدة عامين ٦٤ — ١٩٦٦ .

— تفرغ للصحافة أعوام ٥٧ — ١٩٥٨ حيث شغل وظيفة محرر الشئون العربية والخارجية فى جريدة « ى »

— اعتقل كماركسى فى عهد الملكية من ١٩٤٨ — ١٩٥٠ وفى عهد الثورة من ١٩٥٩ الى ١٩٦٤

— مؤلفاته : فى الثقافة المصرية (بالاشتراك مع محمود أمين العالم) — العلم والحضارة ١٩٦٨ — بنوك وباشوات (ترجمة) — هذا عدا ابحاثه العلمية المنشورة فى المجلات العلمية البريطانية والامريكية والفرنسية والبولندية

● دكتور فؤاد مرسى

— ولد فى ١٥ يناير ١٩٢٥ بالاسكندرية

— درس القانون ، وتخرج من كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية عام ١٩٤٥ .

— تولى منصب وكيل النيابة ثم أوفد فى بعثة الى باريس لدراسة الدكتوراه فى الاقتصاد السياسى وحصل عليها فى ديسمبر ١٩٤٨ .

— عمل بالتدريس فى جامعة الاسكندرية حتى اعتقل فى يناير ١٩٥٩ وافرج عنه فى مايو ١٩٦٤

— تولى رئاسة شركة عامة للتجارة الخارجية ثم رئاسة البنك الصناعى

— دخل فى الامانة العامة المؤقتة للاتحاد الاشتراكى فى مايو ١٩٧١ ثم صار أمينا لأمانة برنامج العمل الوطنى حتى أختير لتولي وزارة التموين فى يناير ١٩٧٢ . وترك الوزارة فى مارس ١٩٧٣ .

— أستاذ غير متفرغ فى جامعة الاسكندرية .

— من مؤلفاته : النقود والبنوك — العلاقات الاقتصادية الدولية — الميزانية النقدية — حتمية الحل الاشتراكى — رأس المال لكارل ماركس — المشاركة كأسلوب من أساليب الاستعمار الجديد — هذا غير مقالاته فى « الطليعة » .

● محمد سيد أحمد

— ولد فى نوفمبر ١٩٢٨

— حصل على البكالوريا (فرنسى) والتوجيهية (مصرى)

— التحق بالحركة الماركسية عام ١٩٤٦

— تقرر سفره الى انجلترا لابعاده عن الحركة الماركسية عام ١٩٤٩ ، ولتكملة دراسة الهندسة هناك

— قضى عدة أسابيع فى باريس ، وحضر — كمتحدث باسم مصر — أول مؤتمر عالمى للسلام (٢٠ ابريل ١٩٤٩) . ثم عاد سرا الى مصر وقضى عاما ونصف عام يباشر عمله السياسى حتى قبض عليه عام ١٩٥٠ . وقضى عامين فى السجن وافرج عنه فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ .

— أكمل دراسة الهندسة والحقوق معا وحصل على بكالوريوس الهندسة عام ١٩٥٦، وليسانس الحقوق عام ١٩٥٧

— انشأ « دار الديموقراطية الجديدة للنشر » عام ١٩٥٦ لنشر الكتب التقدمية ، وافتتح نشاط الدار بكتاب « مشروع ايزنهاور »

— واصل العمل السياسى حتى قبض عليه فى أول يناير ١٩٥٩ . وقبيل اعتقاله كان قد أتم دراسة كبيرة عن « الاوضاع الاقتصادية فى العالم الرأسمالى » لكن الكتاب صودر يوم أعتقاله .

— حكم عليه بالاشغال الشاقة لمدة عشرة سنوات . وافرج عنه فى ابريل ١٩٦٤

— عين محررا سياسيا بجريدة الاخبار بعد تولى خالد محى الدين رئاسة ادارة مؤسسة أخبار اليوم . كما أصبح عضوا فى أسرة تحرير الطليعة .

— فى فبراير ١٩٦٨ عين مسئولا عن صفحة الرأى بجريدة الاهرام .

— نشر أخيرا فى بيروت كتابه « بعد أن تسكت المدافع » .

● **دكتور مراد وهبة**

— استاذ الفلسفة بكلية التربية — جامعة عين شمس

— رئيس شعبة الدراسات الانسانية بمركز بحوث الشرق الأوسط — جامعة عين شمس

— اشترك فى « مؤتمر الاديان » (يوليو ١٩٦٩) المنعقد فى زاجورسك بالاتحاد السوفيتى

— ألقى بحثا فى « المؤتمر العالمى الخامس عشر للفلسفة » (سبتمبر ١٩٧٣) المنعقد فى فارنا ببلغاريا

— مؤلفاته : المذهب فى فلسفة برجسون ، القاهرة ١٩٦٠ — قصة الفلسفة ، القاهرة ١٩٦٨ — مقالات فلسفية وسياسية ، القاهرة ١٩٧١ — المذهب عند

كانط بالفرنسية) ، القاهرة ١٩٧١ — وترجمه الى العربية دكتور نظمى لوقا ، القاهرة ١٩٧٤ — المعجم الفلسفى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧١ — محاورات فلسفية فى موسكو ، القاهرة ١٩٧٤ — يوسف مراد والمذهب التكاملى ، القاهرة ١٩٧٤ — هذا بالاضافة الى مقالاته وأسهامه فى ملحق الفلسفة والعلم بمجلة الطليعة .

● **لطفى الخولى :**

— رئيس تحرير مجلة الطليعة القاهرية وعضو الجبهة المشاركة للدفاع عن الثورة الفلسطينية .

— ولد عام ١٩٢٩ فى قرية أبو الغيط — قليوب .

— تخرج فى كلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٤٩ ، وعمل بالمحاماة وخاصة مع النقابات العمالية حتى عام ١٩٦٥ . وفى خلال هذه الفترة كان كتب أيضا فى عدد من الصحف والمجلات : كوكب الشرق — روز اليوسف — المساء — الاهرام .

— تفرغ لعمله الصحفى منذ أن تولى رئاسة تحرير الطليعة عام ١٩٦٥

— انشأ « صفحة الرأى » بالاهرام عام ١٩٦٢ بالاشتراك مع المرحوم د. محمد الخفيف ، د. عبد الرازق حسن ، د. مجدى وهبه ، د. عبد الملك عوده .

— سجن ١٢ مرة منها ٥ مرات فى عهد الحكم الملكى ، و ٧ فى عهد ثورة يوليو ، وكان فى السجن عند وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر

— ابعد عن الطليعة مرتين .

— كتب عددا من الكتب السياسية : الميثاق الوطنى (قضايا ومناقشات) ١٩٦٢ ،

دراسات فى الواقع المصرى المعاصر ١٩٦٤ — حوار مع برتراند رسل وجان بول سارتر ١٩٦٨ — ٥ يونيو الحقيقة والمستقبل ١٩٦٨ ، ١٩٧٣ . عن الثورة وفى الثورة وبالثورة ١٩٧٥ — عام الانكسار فى العالم الثالث ١٩٧٥ .

— وكتب أيضا عددا من الكتب الادبية : رجال وحديد (مجموعة قصص) ١٩٥٥ ياقوت مطحون (مجموعة قصص) ١٩٦٦ — قهوة الملوك (مسرحية) ١٩٥٩ — القضية (مسرحية) ١٩٦٣ — الارانب (مسرحية) ١٩٦٣ — سيناريو وحوار فيلم العصفور ١٩٧٣ .

● **دكتورة لطيفة الزيات**

— استاذة الادب الانجليزى ورئيسة قسم اللغة الانجليزية وآدابها بكلية البنات — جامعة عين شمس .

- مديرة اكاديمية الفنون من ١٩٧١ – ١٩٧٣ .
- عضو المجلس الاعلى للفنون والآداب من ١٩٦٥ .
- لها عدد كبير من البحوث الاكاديمية باللغة الانجليزية نشرتها مكتبة الانجلو المصرية فى الستينات والسبعينات . منها هيمنجواى كناقد – والمفارقة كأساس للبناء الروائى – فورد ماكس فورد كناقد موضوعى – و. د. ه. لورانس – وطبيعة وقيمة الشعر عند ت.ا.ى. هيوم .
- كاتبة روائية وقصصية . نشرت أولى رواياتها « الباب المفتوح » عام ١٩٦١ ، وعددا كبيرا من القصص فى مختلف الجرائد والمجلات .
- تتركز كتاباتها كناقدة أدبية فى المسرح والرواية .
- الى جانب اعمالها الاكاديمية ، نشرت كثيرا من المقالات السياسية . وتحتل قضية المرأة مكانا بارزا فى كتاباتها الاجتماعية التى نشرت فى مجلات : الطليعة والكاتب والمسرح وحواء .
- شاركت – منذ أن كانت طالبة بكلية الآداب – بنشاط كبير فى الحركة الوطنية والاجتماعية فكانت عضو سكرتارية « لجنة الطلبة والعمال » عام ١٩٤٦ . وهى الآن عضو مجلس السلم العالى ، والمجلس المصرى للسلام . وعضو أسرة تحرير الطليعة .

فهـرس الاعـــلام

« ا »

« ب »

المحتويات

مطابع الاهرام التجارية

رقم الابداع بدار الكتب
٥٦٠٠ / ١٩٧٥



ثمن النسخة ١٥ ليرة لبنانية أو ما يعادلها